

سلسلة جمعية دار البر للرسائل العلمية (٩)



# شرح المختصر الكبير

للإمام أبي بكر، محمد بن عبد الله المالكي الأبهري (٨٣٧٥هـ)

اعتنى بوضوحه وعلمه عليه  
أحمد عبد الله

المجلد الأول

جمعية دار البر

الإمارات العربية المتحدة - دبي

شرح المختصر الكبير

المجلد الأول



رقم التصريح: ٣٥٤٩ / ٢٠٢١ م

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري - دبي



جمعية دار البر

Dar Al Ber Society

الإمارات العربية المتحدة - دبي ص.ب ٥٧٣٢

هاتف: ٠٠٩٧١٤٣١٨٥٠٠٠

فاكس: ٠٠٩٧١٤٣٣٠٦٣٣٦

[daralber@emirates.net.ae](mailto:daralber@emirates.net.ae)

[www.daralber.ae](http://www.daralber.ae)

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

جميع الحقوق محفوظة

# شرح المختصر الكبير

لأبي بكر، محمد بن عبد الله المالكي الأبهري (٥٣٧٥ هـ)

اعتنى به وصحّحه وعلّقه عليه

أحمد عبد الله حسن

المجلد الأول

جمعية دار البر

الإمارات العربية المتحدة - دبي







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أما بعد،

فهذه قطعة من المختصر الكبير، للإمام الفقيه أبي محمد، عبد الله بن عبد الحكم المصري المالكي رحمه الله، مع قطعة من شرحه، للشيخ الإمام، أبي بكر الأبهري رحمه الله تعالى وغفر له، تخرج إلى عالم المطبوعات لأول مرة، بعد أن ظلت مخطوطته منشورة عبر الشبكة قرابة عشر سنين أو أكثر، لم يتعرض لتحقيقه أحدٌ فيما أعلم.

وهذا الكتاب، هو بصدق ديوان الإسلام، وكنز من كنوز التشريعات الإسلامية، ومدونةٌ فقهيةٌ من مفاخر مذهب الإمام الكبير الجليل، مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله، مؤلفه مالكيٌّ مشرقيٌّ بغداديٌّ من أرض العراق؛ هو أحد أعمدة المذهب المالكي في العراق، ومرجع المالكيين في المشرق والمغرب، أفصح عن المذهب، وشرح مفرداته، وقام بالاحتجاج له والانتصار لمسائله، والذبّ عن الاعتراضات الفقهية الموجهة لأصحابه.

وقد كانت بدايتي مع شرح الأبهري، عندما كنت مشغولاً ببحوث في مسائل في فقه الصيام، وكنت أجد صعوبةً وشحاً في الردّ على الاعتراضات الموجهة



لمذهب الإمام مالك رحمه الله، لا سيما في مفردات المذهب - بحسب الكتب المتوفرة لديّ - .

حتى أشار عليّ بعض الأفاضل بالرجوع إلى شرح الأبهري، فإنه شرح نفيس .

ولما رجعت إلى مخطوطته، وراجعت بعض المسائل، وجدت هذا الشرح من أنفس كتب المالكية التي تستحق الاقتناء؛ لذا شرعت في نسخ ما احتاجه من المسائل، ثم نسخت كتاب الصيام كاملاً، لعلّي أحتاج إلى الرجوع إليه، وبعد ذلك خطر لي نسخ الكتاب كاملاً والاحتفاظ به عندي، لما له من قيمة كبيرة .

ورغبة في التعاون على البر والتقوى، ونشر العلم عسى الله أن ينفعني به، عزمت على أن أخرج الكتاب مطبوعاً، ليستفيد منه طلبة العلم، فقامت بمراجعة ما لديّ أكثر من مرة، والتعليق عليه بحسب ما ظهر لي، فكان من ثمرته أن أنهيت ما في المجلد الأول والثاني من هذا الشرح .

وأما بقية الشرح، فإني تركته في بداية الأمر؛ خشية أن تطول مدة العمل والانشغال بالكتاب، ولأن الجزء المتبقي أقل أهمية من سابقه، إذ إن كثيراً من مسائله لا ثمره لها اليوم، كمسائل العتق وأمّهات الأولاد والتدبير ونحوها، حتى أشار عليّ فضيلة الشيخ الدكتور عبد السلام الشويعر وفقه الله، أن أكمل الكتاب كاملاً، حتى يخرج كل الموجود منه، فشرعت في إتمامه .

وكنت خلال مراجعة الشرح، أقف على جملة كبيرة من المسائل غير مثبتة في المطبوع من المختصر الكبير، وثمّ إخلالاً بترتيب الكتاب فيما يظهر لي - في مواضع، مع وجود الأخطاء في مواضع أخرى عديدة، حتى تيقنت أنّ

المطبوع من المختصر الكبير أيضاً يحتاج إلى إعادة تحقيق، فشرعت في البحث عن نسخه الخطية وإعادة تحقيقه، وأدرجته في هذه الطبعة مع الشرح، وفق منهج يأتي بيانه إن شاء الله.

والشيخ أبو بكر الأبهري رحمه الله من فقهاء الإسلام العظام، ومن أئمة المالكية الأعلام، جمع الله عزَّ وجلَّ له بين معارف شتى من العلوم، فكان فقيهاً محدثاً، عالماً بصحيح الحديث من ضعيفه، عالماً بعلوم القرآن واللغة والنحو. وقد كان من ثمرة هذه العلوم، أن ألَّف المؤلفات التي سارت بها الركبان، واعتمدها المالكية ونقلوا منها في كتبهم الشيء الكثير.

وهذا الكتاب الذي شرح فيه المختصر الكبير لابن عبد الحكم، من أعظم مؤلفات الشيخ أبي بكر الأبهري وأنفسها، وبه كان يعرف، حتى قال الشيرازي: «جمع أبو بكر بين القراءات، وعلو الإسناد، والفقہ الجيد، وشرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم، وانتشر عنه مذهب مالك في البلاد».

وعلى الرغم من نفاسة هذا الكتاب وعظم منزلته في الفقه المالكي، إلا أنه لم يصل إلينا كاملاً فيما وقفت عليه، وإنما الموجود منه قطعتان قمتُ بتحقيقهما والتعليق عليهما بحسب ما يسرَّ الله عزَّ وجلَّ.

وقد قدّمت لهذا الكتاب بمقدّمة، اشتملت على مبحثين، وتحت كل مبحثٍ مطالب، وتحت المطالب نقاطٌ كالتالي:

المبحث الأول: المختصر الكبير لعبد الله بن عبد الحكم رحمه الله



المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي محمد، عبد الله بن عبد الحكم

رحمه الله

أولاً: اسمه ونسبه ومولده

ثانياً: شيوخه وتلامذته

ثالثاً: ثناء العلماء عليه

رابعاً: مؤلفاته

خامساً: وفاته

المطلب الثاني: التعريف بكتاب المختصر الكبير

أولاً: عنوان الكتاب

ثانياً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ثالثاً: القيمة العلمية للمختصر الكبير

رابعاً: المصادر التي اعتمدها ابن عبد الحكم في جمع

المختصر الكبير

خامساً: شروح المختصر الكبير

سادساً: منهج ابن عبد الحكم في المختصر الكبير

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية

أولاً: القطعة الأولى (شب)

ثانياً: القطعة الثانية (مك)

المطلب الرابع: منهج التحقيق

المطلب الخامس: النسخ المطبوعة من المختصر الكبير لابن عبد الحكيم

المبحث الثاني: شرح المختصر الكبير، لأبي بكر الأبهري رحمه الله

المطلب الأول: التعريف بالشيخ أبي بكر الأبهري رحمه الله

أولاً: اسمه ونسبه ومولده

ثانياً: شيوخه وتلامذته

ثالثاً: عنايته بطلب العلم وتعليمه وثناء العلماء عليه

رابعاً: مؤلفاته

خامساً: سيرته وزهده وورعه وأخلاقه

سادساً: وفاته

المطلب الثاني: التعريف بكتاب شرح المختصر الكبير لأبي بكر الأبهري

رحمه الله

أولاً: دراسة عنوان الكتاب

ثانياً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ثالثاً: منهج المؤلف في الكتاب

رابعاً: أهمية الكتاب وأثره على من جاء بعده

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية



أولاً: القطعة الأولى من شرح الأبهري (شب)

ثانياً: القطعة الثانية من شرح الأبهري (جه)

المطلب الرابع: منهج التحقيق

المطلب الخامس: النسخ المطبوعة من شرح المختصر الكبير

وختاماً:

أتقدّم بالشكر لكل من ساعدني على إخراج هذا الكتاب، دون ذكر اسم معين خشية أن يفوت ذكر غيره، وأسأل الله عزّ وجلّ أن يتقبّل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه: أحمد عبد الله حسن

الإمارات العربية المتحدة – الشارقة

Ahmadha1978@gmail.com



## المبحث الأول: المختصر الكبير لعبد الله بن عبد الحكم رحمه الله

✍️ **المطلب الأول:** ترجمة الإمام، أبي محمد، عبد الله بن عبد الحكم رحمه الله<sup>(١)</sup>:

وقد نظمت الكلام في هذا المطلب في النقاط التالية:

• **أولاً:** اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو محمد، عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث مولى عميرة، امرأة من موالي عثمان بن عفان رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

اختلف في سنة ولادته، ف قيل: ولد سنة ١٥٠ هـ، وقيل: سنة ١٥٥ هـ، وقيل: سنة ١٥٦ هـ<sup>(٣)</sup>.

• **ثانياً:** شيوخه وتلامذته:

روى ابن عبد الحكم الحديث عن الإمام مالك رحمه الله، حيث روى عنه الموطأ، كما روى عن عبد الله بن وهب، وبكر بن مضر، والمفضل بن فضالة،

(١) لمعرفة أخبار عبد الله بن عبد الحكم بتوسع، ينظر: مقدمة زيادة اختلاف فقهاء الأمصار في المختصر الكبير، بتحقيق د. محمد عبد الله الحمادي، ط. جمعية دار البر - دبي.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك [٣/٣٦٣]، الديباج المذهب [١/٤١٩].

(٣) ترتيب المدارك [٣/٣٦٨].

ومسلم بن خالد الزنجي، وإسماعيل بن عيَّاش، وسفيان بن عيينة، وخلاد بن سليمان الحضرمي، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه: محمد وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن عبد الحكم، كما روى عنه الربيع بن سليمان الجيزي، ومحمد بن إسحاق الصَّاغاني، ويونس بن عبد الأعلى المصري، ومحمد بن خزيمة، ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ومقدام بن داود الرعيني وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وتفقه على الإمام مالك، والليث بن سعد، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز، وغيرهم.

#### • ثالثاً: ثناء العلماء عليه:

أثنى جمعٌ كبير من أهل العلم على عبد الله بن عبد الحكم، منهم بعض شيوخه الذين تفقه عليهم، فقد قال ابن عبد البر: «وإليه أوصى ابن القاسم وأشهب وابن وهب»<sup>(٢)</sup>.

كما أثنى عليه معاصروه ومن جاء بعدهم ثناءً طيباً، فقد قال أبو زرعة الرازي: «هو صدوقٌ ثقةٌ»، وقال محمد بن مسلم بن وارة: «كتبت عنه وهو شيخ مصر»، وقال مثله أحمد بن صالح، وقال العجلي: «لم أرَ بمصر أعقل منه ومن سعيد بن أبي مريم»، وقال ابن حبان: «كان مّسن عقل مذهب مالك، وفرع على أصوله»، وقال ابن عبد البر: «كان ابن عبد الحكم رجلاً صالحاً ثقة، محققاً

(١) ينظر: تهذيب الكمال [١٥ / ١٩١].

(٢) الانتقاء لابن عبد البر، ص (٥٣).

بمذهب مالك، وقال الشيرازي: «وإليه أفضت الرئاسة بمصر بعد أشهب، وكان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله»، وقال الذهبي: «الإمام، الفقيه، مفتي الديار المصرية»<sup>(١)</sup>.

#### • رابعاً: مؤلفاته:

ألف ابن عبد الحكم مؤلفات في فقه الإمام مالك، هي عمدة للمدرسة المالكية في العراق، حيث اعتمد العراقيون قوله وروايته واختياراته، واعتنوا بكتبه وشرحها.

- فألف المختصر الكبير، وسيأتي الكلام عليه.

- كما ألف «المختصر الأوسط»، وفيه ٤٠٠٠ مسألة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر القاضي عياض أن «المختصر الأوسط صنفان، فالذي في رواية القراطيسي فيه زيادة الآثار، خلاف الذي في رواية محمد ابنه، وسعيد بن حسّان»<sup>(٣)</sup>.

- وألف أيضاً «المختصر الصغير»، وفيه ١٢٠٠ مسألة فيما ذكر القاضي عياض<sup>(٤)</sup>.

(١) تنظر الأقوال في: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص (٥٣)، ترتيب المدارك

[٣/٣٦٣]، سير أعلام النبلاء [١٠/ ٢٢٠-٢٢٢].

(٢) ترتيب المدارك [٣/٣٦٧]، الديباج المذهب، [٢/٢٠٨].

(٣) ترتيب المدارك [٣/٣٦٥-٣٦٦].

(٤) ترتيب المدارك [٣/٣٦٧]، الديباج المذهب، [٢/٢٠٨].

وقد اختلف في تأليفه:

ف قيل: هو مختصرٌ للمختصر الكبير، كما ذكر ابن عبد البر<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنه اقتصر فيه على فقه الموطأ، فيما ذكره القاضي عياض<sup>(٢)</sup>.

وقد طبع المختصر الصغير في رسالة جامعية عن جمعية دار البر بدبي،

بتحقيق: د. محمد عبد الله الحمادي، مع زيادات أبي القاسم البرقي.

ولأهل العلم اهتمام بالمختصر الصغير، زيادةً:

فقد زاد محمد بن عبد الله بن عبد الحكم على المختصر الصغير خلاف

أبي حنيفة والشافعي.

وزاد فيه محمد بن عبد الرحيم البرقي قول سفيان الثوري، وإسحاق بن

راهويه، والأوزاعي والنخعي.

وزاد علي بن يعقوب الزيات، المعروف بابن رمضان، زيادة أقوال بعض

الفقهاء، مما لم يذكره البرقي.

ثم زاد عبيد الله بن عمر البغدادي الشافعي على زيادة ابن رمضان، مذهب

الليث وداود وابن علية والطبري<sup>(٣)</sup>.

كما أنهم اهتموا بشرحه والتعليق عليه:

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص (٥٣).

(٢) ترتيب المدارك [٣/ ٣٦٥].

(٣) ترتيب المدارك [٣/ ٣٦٦-٣٦٧].

فشرحه أبو بكر الأبهري، كما شرحه أبو بكر بن الجهم، واختصر ابن أبي زيد شرح ابن الجهم.

- وألف ابن عبد الحكم أيضاً: فضائل عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>.
- وله أيضاً كتاب الأحوال، وكتاب القضاء في البنيان، وكتاب المناسك<sup>(٢)</sup>.

#### • خامساً: وفاته:

وتوفي رحمه الله بمصر سنة ٢١٤هـ، وقيل: سنة ٢١٣هـ، وسنه نيف ستون سنة، ودفن إلى جنب قبر الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

#### ✍️ المطلب الثاني: التعريف بكتاب المختصر الكبير:

وقد نظمت الكلام في هذا المطلب في النقاط التالية:

#### • أولاً: عنوان الكتاب:

عنوان كتاب ابن عبد الحكم، هو: «مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير»، كذا جاء مثبتاً في بداية كتاب الحجّ من نسخة القرويين؛ إذ ذكر فيه: «كتاب الحجّ من مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير»، وكذا جاء على غلاف شرح الأبهري، إذ ذكر فيه: «شرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير».

(١) طبع في دار عالم الكتب ببירות، بتحقيق أحمد عبيد.

(٢) ترتيب المدارك [٣/٣٦٦].

(٣) ترتيب المدارك [٣/٣٦٨].



وقد يُطلق عليه «المختصر الكبير»، كما في النوادر والزيادات وغيرها من كتب المالكية.

وقد يطلق عليه أيضاً: «مختصر ابن عبد الحكم»، كما في عدد من كتب المالكية.

• ثانياً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لا شك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ويدلّ على ذلك أمور:

١ - أنه قد جاءت نسبته إلى ابن عبد الحكم على نسخة القرويين، وعلى نسخة شرح الأبهري كما تقدّم.

٢ - أن جملة كبيرة من المسائل الموجودة في الشرح، ينسبها من جاء بعد ابن عبد الحكم إلى كتابه، وهي موجودة فيه.

٣ - أن الأبهري قد شرح كتاب ابن عبد الحكم الكبير، ونصّ المختصر موجود في الشرح.

• ثالثاً: القيمة العلمية للمختصر الكبير:

يعتبر المختصر الكبير لعبد الله بن عبد الحكم من أمهات كتب المالكية، التي عليها معول المالكيين في نقل مذهب الإمام مالك، لا سيّما عند البغداديين، قال القاضي عياض عن المختصر الصغير والكبير لابن عبد الحكم: «وعلى هذين الكتابين مع غيرهما، معول المالكيين من البغداديين في المدارس».

وقد أثنى على المختصر الكبير جمع من العلماء، فقال ابن عبد البر: «ثلاثة

كتب مختصرة في معناها، أوثرها وأفضلها: مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبد الحكم<sup>(١)</sup>، كما أن ابن عبد البر عدّ المختصر الكبير، أحد سبعة كتبٍ عول عليها في نقل مذهب مالك، فقال في مقدمة كتابه الكافي: «واقطعته من كتب المالكيين ومذهب المدنيين، واقتصرت على الأصحّ علماً والأوثق نقلاً، فعولت منها على سبعة قوانين دون ما سواها، وهي: الموطأ، والمدونة، وكتاب ابن عبد الحكم، والمبسوط لإسماعيل القاضي، والحاوي لأبي الفرج، ومختصر أبي مصعب، وموطأ ابن وهب»، وكذا صنع ابن أبي زيد، حيث جعل المختصر الكبير أحد الكتب التي جمع منها مادة كتابه النوادر والزيادات.

ولا يكاد يخلو كتابٌ من كتب المالكية التي اعتنت بنقل أقوال مالك، من الإحالة على كتب ابن عبد الحكم ورواياته.

فهذا كلّهُ ممّا يدلّ على أهميّة هذا الكتاب، وأنّه من المصادر الأصيلّة في الفقه المالكي.

#### • رابعاً: المصادر التي اعتمدها ابن عبد الحكم في جمع المختصر الكبير:

ذكر ابن عبد البر، أن ابن عبد الحكم جمع مادة كتابه من سماعه من مالك، وأسمعته من ابن وهب وابن القاسم وأشهب، فقال: «سمع من مالك سماعاً نحو ثلاثة أجزاء، وسمع الموطأ، ثم روى عن ابن وهب وابن القاسم وأشهب كثيراً

(١) فهرسة ابن خبير، ص (١٦٠).

من رأي مالك الذي سمعوه منه، وصنّف كتاباً اختصر فيه تلك الأسمعة بألفاظ مقربة»<sup>(١)</sup>.

في حين نقل القاضي عياض عمّن لم يسمه، أنّ ابن عبد الحكم جمع مادة كتابه من أسمعة أشهب فقط، فقال: «ومن توليف عبد الله بن عبد الحكم: المختصر الكبير، يقال: إنّ نحاه اختصار كتب أشهب»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومن النظر في المختصر، ومراجعة مسائله مع ما ذكر في كتب الرواية عن مالك، يتبين أنّ ما ذكره ابن عبد البر هو الصواب، والدليل على ذلك:

١ - أنّك تجد في كتاب ابن عبد الحكم، مسائل ينصّ على سماعها من مالك وسؤالها إياه، فيقول: سألت مالكا عن كذا وكذا..

٢ - أنّه ثمّ مسائل هي من موطأ ابن وهب؛ نقلها ابن عبد الحكم بنفس تسلسلها، حيث يتبيّن ذلك عند مقارنتها بالقطعة المطبوعة من موطأ ابن وهب.

٣ - أنّه ثمّ مسائل قد ذكر ابن أبي زيد وغيره أنّها من مسائل أشهب.

فهذا يدلّ على أنّ ابن عبد الحكم جمع مادة كتابه من سماعه من مالك، مع سماعات ابن وهب وابن القاسم وأشهب، والله أعلم.

(١) الانتقاء لابن عبد البر، ص (٥٣).

(٢) ترتيب المدارك [٣/٣٦٥].

• خامساً: شروح المختصر الكبير:

نظراً لأهمية المختصر الكبير عند المالكية، اهتم بشرحه ثلاثة من فقائهم، مع ضخامته وكثرة مسائله:

فشرحه الشيخ الإمام أبو بكر الأبهري، كما في كتابنا هذا.

وشرحه محمد بن جعفر البصري، المعروف بالخفاف، «قال ابن حارث: وهو ديوانٌ كبيرٌ، أبان فيه»، وقال أبو بكر الأبهري: «ولم يشرح المختصر الكبير أحداً إلا الخفاف»، وضعف فقهه الأبهري رحمه الله، وقال: «لم يكن يعرف»<sup>(١)</sup>.  
وشرحه الإمام محمد بن عبد الله، أبو جعفر الأبهري رحمه الله، قال القاضي عياض: «وله كتابٌ في مسائل الخلاف كبير، نحو مئتي جزء، وكتاب تعليق المختصر الكبير مثله»<sup>(٢)</sup>.

كما شرحه الإمام أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، من أهل القيروان، قال القاضي عياض: «من أصحاب الأبهري، وله عنه تعليقٌ في شرح مختصر ابن عبد الحكم»<sup>(٣)</sup>.

• سادساً: منهج ابن عبد الحكم في المختصر الكبير:

١ - اختصر ابن عبد الحكم في مختصره الكبير، الأسمعة المروية عن مالك، وصاغها صياغةً فقهيةً مختصرةً في الأعم الأغلب.

(١) ترتيب المدارك [٢٠١ / ٦].

(٢) ترتيب المدارك [٧٢ / ٧].

(٣) ترتيب المدارك [٧٥ / ٧].

٢ - رتب المسائل على الكتب والأبواب الفقهية<sup>(١)</sup>.

٣ - قد يختصر ابن عبد الحكم المسألة اختصاراً يعسر معه على غير المعتنين بمذهب مالك فهم المراد منها، وقد ذكرت أمثلة لذلك عند الكلام عن أهمية شرح الأبهري.

٤ - قد يذكر بعض التعريفات الفقهية في المسائل، ومثاله:

• [٦٧٧] مسألة: قَالَ: وَلَيْسَ لِقَسَمِ لَحْمِ الْبُذْنِ وَقْتُ مَعْلُومٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا أَبَا إِسْحَاقَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وَالْقَانِعُ: هُوَ الْفَقِيرُ، وَالْمُعْتَرُ: هُوَ الزَّائِرُ.

• [٨٥٢] مسألة: قَالَ: وَالْمُبَارِيَّةُ: الَّتِي تُبَارِي قَبْلَ الدُّخُولِ بِالَّذِي أُعْطِيََتْ. وَالْمُخْتَلَعَةُ: الَّتِي تَخْتَلِعُ مِنْ كُلِّ الَّذِي لَهَا. وَالْمُفْتَدِيَّةُ: الَّتِي تُعْطِي بَعْضًا وَتُمْسِكُ بَعْضًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ.

٥ - قد يورد المسألة في أكثر من باب، فمثلاً، مسألة كون الدخول بالمرأة براءة من الصداق، أوردها ابن عبد الحكم في كتاب النكاح، ثم أعادها في كتاب الدعوى والأيمان.

٦ - إذا كان في المسألة اختلاف عن مالك، فإن ابن عبد الحكم يورد في الأعم الأغلب هذا الاختلاف، ثم يذكر ترجيحه بعد ذكر الاختلاف، مثاله:

• [١١٣] مسألة: قَالَ: وَمَنْ أَصْبَحَ فِي سَفَرِهِ صَائِماً فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ أَفْطَرَ مُتَعَمِّداً فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِذَلِكَ الْيَوْمِ.

(١) متن المختصر المثبت في شرح الأبهري، فيه نقص في عناوين الأبواب، بخلاف ما في النسخة الأخرى.

وَقَدْ قِيلَ: يَقْضِي وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةً مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا.

- [٣٨٤] وَمَنْ تَذَكَّرَ أَهْلَهُ فَاتَّبَعَ ذَلِكَ ذِكْرَهُ وَرَدَّدَهُ عَلَى قَلْبِهِ حَتَّى أَنْزَلَ، فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ: فَقِيلَ هَذَا، وَقِيلَ: عَلَيْهِ الْهَدْيُ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

٧ - يفصل ابن عبد الحكم المسائل إذا كانت تستدعي التفصيل، ويفرغ في بعض المواضع<sup>(١)</sup>، مثاله:

- [١٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَسَحَّرَ فِي الْغَيْمِ، ثُمَّ اتَّفَقَ أَنَّهُ فِي الْفَجْرِ:

فَإِنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ، مَضَى وَقَضَى يَوْمًا.

وَإِنْ كَانَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، أَتَمَّ صِيَامَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَقَضَى، وَإِنْ أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ فَهُوَ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةٍ.

وَإِنْ كَانَ مُتَطَوِّعًا، مَضَى عَلَى صِيَامِهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

- [٣٧٢] وَمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ حَجَّهُ:

فَإِنْ أَكْرَهَهَا، أَحَجَّهَا وَأَهْدَى عَنْهَا.

وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَذَلِكَ عَلَيْهَا.

٨ - قد يورد بعض الأدلة في مختصره، وهي قليلة، مثاله:

- [٦٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ لِقَسْمِ لَحْمِ الْبُذْنِ وَقْتُ مَعْلُومٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَاسِ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

(١) وقد اعتنيت بإبراز هذه التفرعات والتقاسيم بحسب ما تيسر.



- [٦٩٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَخْلُقُ أَحَدٌ حَتَّى يَنْحَرَ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾.
- [٧٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَنَكَرُهُ تَزْوِيجَ النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَلَا نُحَرِّمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ وَلَدَهُ عِنْدَ مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَأْكُلُ الْخِنْزِيرَ وَتَرْضَعُهُ.

### المطلب الثالث: وصف النسخ الخطيَّة:

- على الرغم من نفاسة هذا الكتاب، ومكانته القيمة في التراث المالكي، إلا أنه لم يصل إلينا كاملاً فيما ذكره جمعٌ من الباحثين، وإنَّما الموجود منه ما يلي:
- أولاً: القطعة الأولى (شب):

وهي القطعة المثبتة مع شرح الأبهري، حيث أثبت الأبهري في شرحه متن المختصر الكبير لابن عبد الحكم، فكان يذكر المسألة، ثم يذكر شرحها.

وبالرغم من كون مقدمة شرح الأبهري غير موجودة فيما هو موجودٌ من الشرح، إلا أنه يمكن التوصل إلى أن الأبهري كان يثبت نسخة المختصر الكبير دون أن يغيّر فيها شيئاً، ويدلّ على ذلك:

١ - أن الأبهري قد صحّح في مواضع عدّة من شرحه متن النسخة التي أثبتها في شرحه كما سيأتي، وهذا يدلّنا على أنه أثبت في شرحه متن المختصر كما رواه، وإلا لأثبتته في شرحه مُصحّحاً.

٢ - ما جاء في نسخة مكتبة جوته من الشرح، إذ قال الأبهري في مقدمة شرح كتاب الجامع: «قال أبو بكر: لم أعارض به سماعي، فلا يؤخذ عني على وجه السماع»، فدلّ على أن ما قبله يؤخذ منه على وجه السماع.

وهذه القطعة من الشرح موجودة في نسختين مختلفتين (نسخة المكتبة

الأزهرية، ونسخة مكتبة جوته)، وسيأتي بيانها وتوصيفها، عند الحديث عن نسخ الشرح.

### • ثانيًا: القطعة الثانية (مك):

وهي من محفوظات خزانة مكتبة القرويين بالمغرب - فاس، تحت رقم (٨١٠)، حصلت على مصورتها عن طريق أخي الدكتور محمد عبد الله، وتصويرها جيد، وفيها خرم في منتصف اللوحات، أتى على جميع قطع المخطوطة.

وهذه القطعة تقع في (٣٣) لوحة، في كل لوحة وجهان، إلا اللوحة الأولى والأخيرة ففيهما وجه واحد، وعدد الأسطر في كل وجه ما بين ٢٢ - ٢٣ سطراً. ولم أقف على ناسخها أو تاريخ النسخ، لكن يظهر أنها نسخة قديمة، فقد جاء في نهاية كتاب أمهات الأولاد الموجود ضمن القطعة المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز: «وبلغت القراءة والمقابلة أيضاً، مع الفقيه أبي عمر، أحمد بن إبراهيم رضي الله عنه بالمسجد الأبيض»، وأحمد بن إبراهيم المذكور، هو: أحمد بن إبراهيم بن أبي سفيان القرطبي، المتوفى سنة ٤١٠ هـ، والمسجد الأبيض، لعله بقرطبة، والله أعلم.

فهذه القطعة من قطع المختصر النفيسة، وهي مقابلة على نسختين كما هو مثبت في حواشيها، إحداها يطلق عليها النسخة الأم، والثانية لم استظهر رسمها، وهي كالتالي: [ ] [ ]، وقد تكون: «كتاب القاضي».

ويدل عليه أيضاً، وجود الاستدراكات على هوامش النسخة، وهي كثيرة، ووجود الدائرة المنقوطة بين المسائل.

وتحتوي هذه القطعة على المواضيع التالية: كتاب الحج كاملاً، وكتاب الجهاد والوصايا، وقطعة من كتاب المدبر والمكاتب، وكتاب الجامع.

وتم قطع أخرى قد ذكرت للمختصر، لم أستطع الوصول إليها.

فقد ذكر النبال وجود قطعة من كتاب الشهادات من المختصر الكبير لابن عبد الحكم في المكتبة الأثرية بالقيروان، وأشار إلى هذه القطعة أيضاً د. موراني في دراساته عن المذهب المالكي.

وجاء في السجل القديم لمكتبة جامع القيروان ما يشير إلى وجود سبعة دفاتر من مختصر ابن عبد الحكم<sup>(١)</sup>.

وقيل طباعة الكتاب، وصلنتي قطعتان من المختصر الكبير:

الأولى: لوحتان من المختصر الكبير، من محفوظات جامعة برنستون برقم (٧٢٨)، كنت قد طلبت تصويرها قبل مدة، عن طريق الأخ الفاضل عبد الله الرشيد، وفيها بعض الزيادات التي أثبتها ونبّهت عليها في الحاشية.

والثانية: قطعة من المخطوطة المحفوظة بالقرويين، موجودة لدى جامعة الملك عبد العزيز، تمت فهرستها خطأً، أشار إليها بعض الأفاضل في شبكة تويتر، وحصلت على مصورتها عن طريق الكريم عادل العوضي جزاه الله خيراً. وهذه القطعة في ٥١ لوحة، اشتملت على قطعة من كتاب النذور، وكتاب الأضاحي وقطعة من كتاب العقيدة، وقطعة من كتاب المكاتب، وكتاب العتق، وكتاب الولاء، وكتاب أمهات الأولاد.

وقد قمت بمقابلتها على الموجود عندي، وأثبتت الزيادات الواقعة فيها على ما في شرح الأبهري، وفق المنهج الذي اتبعته، ورمزت لها بالرمز (عز).

✍️ **المطلب الرابع: منهج التحقيق:**

نظراً لعدم وجود نسخة كاملة من كتاب المختصر الكبير، وإنما هي قطع

(١) ينظر: مقدمة زيادة اختلاف فقهاء الأمصار في المختصر الصغير، لعبد الله بن عبد الحكم، ص (٨٨).

متفرقةً من مجموع ثلاث نسخٍ خطيّةٍ، فقد قمت بالتّلفيق فيما بينها، وذلك على الوجه التّالي:

١ - اعتمدتُ نسخة المكتبة الأزهرية كأصل في إثبات متن المختصر، وأثبت أهم الفوارق التي بينها وبين نسخة جوته ونسخة القرويين في الحاشية عند اختلافها.

٢ - ما لم يكن موجوداً في نسخة المكتبة الأزهرية، فإنني اعتمدتُ فيه على نسخة مكتبة جوته.

٣ - ما كان موجوداً في نسخة القرويين، ولم يكن موجوداً في الشرح، فاتّبعْتُ فيه ما يلي:

أ - إذا كانت المسألة الموجودة في نسخة القرويين، من ضمن القسم المفقود من شرح الأبهري، فإنني أثبتُّه في موضعه، مع وضع علامة \* قبل بداية كل مسألة، لتمييزها عن ما هو مثبت من شرح الأبهري، وبينتُ في الحاشية رقم اللوحة التي فيها المسألة.

ب - وإذا تيقّنتُ أن المسألة الموجودة في نسخة القرويين زائدة عما في نسخة الشرح، وليست ساقطة، فإنني أثبتُّها في الحاشية وأنبه عليها.

ج - ما كان من زيادة ألفاظ أو جمل موجودة في نسخة القرويين دون نسخة الشرح، فإنني أثبتُّها في الحاشية وأنبه عليها.

٤ - قمتُ بتمييز متن ابن عبد الحكم باللون الأحمر، لسهولة التفريق بين كلام المؤلف والشارح.

٥ - قمتُ بترقيم المسائل، حتى يسهل الرجوع إليها والإحالة عليها.

٦ - قمتُ بتشكيل متن المختصر بحسب ما أمكنني، إذ نشطت في البداية لتشكيل المتن الموجود في المجلد الأول تامّاً، ثم شغلت عن إتمام الشكل التام في الأجزاء الباقية، فضبطت ما يحتاج إلى تشكيل، وتركت الباقي، كما

ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبطٍ بالشكل من الشرح، مستعيناً بكتب اللغة والغريب الفقهي.

٧ - قمتُ بشرح الكلمات التي قد تكون غريبةً - وهو أمر نسبي - وضبطتها بالشكل، وذكرتُ المراجع التي اعتمدتها في ذلك.

✍️ **المطلب الخامس: النسخ المطبوعة من المختصر الكبير لابن عبد الحكم:**

بدايةً، لا بد من شكر القائمين على مركز نجيويه للمخطوطات وخدمة التراث، على ما قاموا به من جهدٍ كبيرٍ في إخراج متن المختصر الكبير لابن عبد الحكم، يعرف هذا من عاين المخطوطات وأمضى معها وقتاً طويلاً.

ولأنَّ ما قاموا به من جهدٍ يظل في النهاية جهدٌ بشري يعتريه النقص، فقد شابَ عملهم بعض الجوانب التي أرى أنهم لم يوفَّقوا فيها، كان من أهمها:

١ - وجودُ سقطٍ لعدد كبير من المسائل، بلغ قرابة خمسين مسألة، قد أحلتُ عليه في مواضعها من الكتاب.

٢ - التصرفُ في ترتيب مسائل الكتاب في بعض المواضع بدون وجه، وقد ذكرت ذلك في موضعه.

٣ - إقحامُ ما ليس في المخطوط، وقد تتم الإشارة إلى ذلك أحياناً، وقد لا تتم.

٤ - وجودُ أخطاء كثيرة جداً في قراءة المخطوط، نبهتُ على بعضها، وتركتُ الكثير دون تنبيه.

## المبحث الثاني: شرح المختصر الكبير، لأبي بكر الأبهرى رحمه الله

✍ المطلب الأول: التعريف بالشَّيخ أبي بكر الأبهرى رحمه الله<sup>(١)</sup>:

• أولاً: اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح بن عمرو بن حفص بن عمر بن مصعب بن الزبير بن سعد بن كعب بن عباد بن النزال بن مرة بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم المالكي الأبهرى، نسبةً إلى أبهر، وهي بلدةٌ بالقرب من زنجان.

ولد في سنة تسع وثمانين ومئتين من الهجرة، ولم أقف على مكان مولده فيما رجعت إليه.

• ثانياً: شيوخه وتلامذته:

روى الأبهرى الحديث عن: أبي عروبة الحراني، ومحمد بن الباغندي، ومحمد بن الحسين الأشناني، وابن أبي داود، وأبي بكر بن الجهم الوراق، وغيرهم.

---

(١) تنظر ترجمته في المصادر التالية: الأنساب للسمعاني [١٢٤/١]، تاريخ بغداد للخطيب [٤٩٢/٣]، ترتيب المدارك [١٨٣/٦]، الديباج المذهب [٢٠٦/٢]، شجرة النور الزكية [١٣٦/١]، سير أعلام النبلاء [٣٣٢/١٦].

وروى عنه: إبراهيم بن مخلد، وابنه إسحاق بن إبراهيم، والبرقاني، والقاضي أبو القاسم التنوخي، والحسن بن علي الجوهري، وأبو الحسن الدارقطني، والقاضي الباقلاني، وأبو محمد القلعي، وغيرهم.

وتفقه على كبار فقهاء من أهل عصره، كأبي بكر بن الجهم الوراق، والقاضي أبي عمر، محمد بن يوسف بن إسماعيل بن حماد بن زيد، وابنه أبي الحسين، وابن المتتاب، وابن بكير، وغيرهم.

كما تفقه عليه جمعٌ كبير من كبار أهل العلم: كأبي جعفر الأبهري، وأبي سعيد القزويني، وأبي القاسم الجلاب، وأبي الحسن بن القصار، وأبي عمر بن سعد الأندلسي، وأبي تمام، وابن خويزمنداد البصري، وأبي محمد الأصيلي، وأبي عبيد الحيوني، وأبي محمد القلعي، وغير واحدٍ.

قال القاضي عياض: «ولم ينجب أحد من الأصحاب بعد إسماعيل القاضي، ما أنجب أبو بكر الأبهري، كما أنه لا قرين لهما في المذهب بقطر من الأقطار، إلا سحنون بن سعيد في طبقة، بل هو أكثر الجمع أصحاباً، وأفضلهم أتباعاً، وأنجحهم طلاباً».

#### • ثالثاً: عنايته بطلب العلم وتعليمه وثناء العلماء عليه:

وقد كان أبو بكر الأبهري رحمه الله، شديدة العناية بالعلم، قد أفنى وقته في تحصيله وتعليمه، لا سيما عنايته بفقهِ الإمام مالك، وفي ذلك يقول أبو القاسم الوهراني - الذي كتب مصنفًا في ترجمة الأبهري -: «وسمعتُه - يعني: الأبهري - يقول: كتبت بخطي: المبسوط والأحكام لإسماعيل، وأسمعة ابن

القاسم وأشهب، وابن وهب وموطأ مالك، وموطأ ابن وهب، ومن كتب الفقه والحديث نحو ثلاثة آلاف جزءٍ بخطي، ولم يكن قط لي شغلٌ إلا العلم، ولي في هذا الجامع - يعني: جامع المنصور ببغداد - ستون سنةً أدرّس النَّاسَ وأفتيهم، وأعلّمهم سننَ نبيهم ﷺ، وقال غيره عنه: قرأت مختصر ابن عبد الحكم خمسمئة مرة، والأسدية خمساً وسبعين مرةً، والموطأ خمساً وأربعين مرةً، ومختصر البرقي سبعين مرةً.

ولذلك، تتابع العلماء في عصره ومن بعده، على وصفه بأنه شيخ المالكية في عصره، وإليه المرجع في معرفة فقه مالك وأصحابه، قال الأصيلي: «كان إمام أصحابه في وقته»، وقال ابن أبي الفوارس: «كان ثقة أميناً مشهوراً، وانتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك»، وقال الشيرازي: «وانتشر عنه مذهب مالك في البلاد»، وقال ابن مفرج القيسي: «كان القائم برأي مالك بالعراق، في وقته»، وقال الخليلي: «كان إمام وقته عند المالكية في الفقه والحديث ومعاني القرآن والنحو واللغة»، وقال الدارقطني: «هو إمام المالكية، إليه الرحلة من أقطار الدنيا، رأيت جماعةً من الأندلس والمغرب على بابه».

ولم يقتصر فقه أبي بكر الأبهرى رحمه الله بمذهب مالك فقط، بل كان على اطلاعٍ واسعٍ بمذاهب غيره من الفقهاء، يحفظها ويستظهرها، بل كان ممن يرجع إليه في معرفتها، قال أبو القاسم الوهراني: «لقد رأيت أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا اختلفوا في أقوال أئمتهم، يسألونه فيرجعون إلى قوله، وكان يحفظ أقوال الفقهاء حفظاً مشبعاً».

وقد جمع الله عزَّ وجلَّ لأبي بكر الأبهرى معارف شتى من العلوم، فكان



إماماً في الفقه، إماماً في الحديث، إماماً في معاني القرآن والنحو واللغة، قال أبو القاسم الوهراني: «كان أبو إسحاق الطبري - من أصحابنا وحفاظ الحديث - يجالسه، ويسأله عن أحاديث كثيرة، فيقول له: من قَطَعَ حديث كذا؟، ومن وقف حديث كذا؟، ومن وصله؟، فيجيبه الأبهري»، وقال الدارقطني: «رأيت يذاكر بالأحاديث الفقهيات، ويذاكر بحديث مالك، ثقة، مأمون، زاهد، ورع».

قال الوهراني: «وكان الأبهري أحد أئمة أهل القرآن، والمتصدِّرين لذلك، العارفين بوجوه القرآن، وتحرير التلاوة، وقد ذكره أبو عمرو الداني في طبقات المقرئين».

#### • رابعاً: مؤلفاته:

وكان من ثمرة هذا الجمع بين المعارف التي جمعها الأبهري رحمه الله، أن صنَّف التصانيف البديعة، في الحديث والفقه، والاستدلال لمذهب مالك والرد على المخالفين، وتوجيه الروايات وَفَّق ما تقتضيه الأصول.

- فألَّف شرح المختصر الصغير لعبد الله بن عبد الحكم سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

- ثم شرح المختصر الكبير سنة أربعين، وسيأتي الكلام على ما طبع منه وحقق.

- وله كتاب في الرد على المزني، وكتاب في الأصول، وكتاب في إجماع أهل المدينة، ومسألة إثبات حكم الغابة، وكتاب فضل المدينة على مكة، ومسألة الجواد والدلائل والملل.

- ومن تأليفه الحديثية: كتاب العوالي، وكتاب الأمالي، وكتاب الفوائد الغرائب الحسان<sup>(١)</sup>.

• خامساً: سيرته وزهده وورعه وأخلاقه:

ومع علمه وإمامته في شتى العلوم، فقد رزقه الله عزَّ وجلَّ خلقاً جمّاً، وورعاً وحسن أدبٍ وبذلاً للناس، قال أبو القاسم الوهراني: «كان الأبهري رجلاً صالحاً خيراً، ورعاً عاقلاً» قال: «وما رأيت من الشيوخ أسخى منه، ولا أشد مؤاساةً لطلبة العلم، ومن يرد عليه من الغرباء يعطيهم الدراهم ويكسوهم، وكان لا يخلي جيبه من كيسٍ فيه مالٌ، فكل من يرد عليه من الفقراء يغرف له غرفةً بلا وزن».

وكان رحمه الله زاهداً ورعاً، امتنع عن القضاء مع أهليته له واستحقاقه، قال أبو بكر الخطيب: «سُئِلَ الأبهريُّ أن يلي القضاء ببغداد فامتنع، فاستشير فيمن يصلح لذلك، فأشار بأبي بكر الرازي، وكان حال الرازي يزيد على حال الرهبان في العبادة، وكان حنفي المذهب، فامتنع وأشار بالأبهري، فلمّا لم يجب واحد منهما إلى القضاء، ولي غيرهما».

وقد رزقه الله عزَّ وجلَّ شهرةً، وحسن قبول عند الناس، وأصبح معظماً عند سائر علماء وقته والأمراء، لا يشهد محضراً إلّا كان هو المقدم فيه، قال أبو القاسم الوهراني: «لقد كنا نخرج معه من الجامع، فيتلقانا محمد القاضي، ابن معروف الحنفي، وهو راكبٌ مع الشهود، وكان ربما حكم في جامع المنصور،

(١) طبع بدار إيلاف الدولية بالكويت، سنة: ١٩٩٩م، بتحقيق: حسام محمد بوقريص.

فإذا رأى الشيخ الأبهري، ترجل له وسلّم عليه، فإن تمكّن من يده قبلها، وإلا قبل منكبه ورأسه، ويفعل الشهود أجمع ذلك، ويمشي القاضي راجلاً وهم معه راجلاً، حتى يصلوا إلى باب السكة التي كان يسكنها، فيقسم عليه الشيخ فيصرف القاضي والشهود من هنالك».

#### • سادساً: وفاته:

وتوفي رحمه الله ببغداد يوم السبت، لسبع خلون من شوال، سنة خمس وسبعين وثلاثمئة، وصلي عليه بجامع المنصور، وسنه نيف وثمانون سنة رحمه الله.

✍️ **المطلب الثاني:** التعريف بكتاب شرح المختصر الكبير لأبي بكر الأبهري رحمه الله:

وقد نظمت الكلام في هذا المطلب في النقاط التالية:

#### • أولاً: عنوان الكتاب:

عنوان الكتاب «شرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير»، كذا جاء اسمه على غلاف الجزء الرابع من المخطوط، وهي نسخة قديمة ونفيسة، لعلها كتبت في حياة المؤلف، أو بعد وفاته بقليل كما سيأتي بيانه، ولم أقف على من ذكر اسماً غير هذا.

ولعل في هذه التسمية، تمييزاً له عن شرح المختصر الصغير؛ إذ تقدّم أن الأبهري شرح المختصر الصغير أولاً، ثم شرح المختصر الكبير، والله أعلم.

• ثانيًا: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

نسبة شرح المختصر الكبير لابن عبد الحكم، ثابتة إلى الأبهري بلا شك، يدل على ذلك أمورٌ، منها:

- أن الشرح منسوبٌ له، على غلاف الجزء الرابع من الشرح، وفيه: «الجزء الرابع من كتاب شرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير، مما عني بشرحه وإيضاحه، أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري»، وقد تقدّم أن هذه النسخة عتيقةٌ جدًا ونفيسةٌ.

- أن الوقفية الموجودة في بعض لوحات الكتاب، فيها تثبتت صحّة الكتاب إلى مؤلفه.

- أن من جاء بعده يحيلون لهذا الشرح، وينسبونه لأبي بكر الأبهري، وقد نقل عبد الحق الصقلي في كتابه «النكت والفروق»، والتلمساني في شرح التفرّيع لابن الجلاب، عبارات الأبهري بنصّها في مواضع عدة، وكذا صنع ابن يونس في الجامع، وأبو الوليد الباجي في المنتقى، إذ يذكرون تعليقات واختيارات لأبي بكر الأبهري، بعد ذكر كلام ابن عبد الحكم، وهذه العبارات والتعليقات موجودة في الشرح بعد كلام ابن عبد الحكم.

- أن الأبهري في شرحه، أورد نقولات عن أصحاب مالك، كأشهب وعبد الملك الماجشون وغيرهم، وهذه النقولات ذكرها العلماء في مصنفاتهم عن طريق الأبهري، وهي مثبتة في الشرح.

• ثالثاً: منهج المؤلف في الكتاب:

١ - يذكر الأبهري كلام ابن عبد الحكم في بداية الشرح، وينقله دون تصرف فيه أو اختصار، وقد وجدت توافقاً بين ما أورده الأبهري في شرحه من كلام ابن عبد الحكم في باب الحج، مع النسخة الموجودة من المختصر، إلا في كلمات معدودة أشرت إليها، وقد تكون بسبب اختلاف نسخ المختصر.

٢ - وإذا كان كلام ابن عبد الحكم يتضمن مسألة واحدة، فإنه غالباً ما يتبدى الشرح بتعليل كلام ابن عبد الحكم قبل ذكر الأدلة النقلية، أو يتبدى بذكر الأصل العام، سواء كان قاعدةً فقهيةً أو أصوليةً، وفي الأغلب الأعم يتبدى تعليله قائلاً: «إنما قال ذلك»، ثم يذكر التعليل، وقد يعيد ذكر كلام ابن عبد الحكم بنصه أو ملخصاً ثم يذكر التعليل، وبعد ذلك يورد الدليل النقلي للمسألة.

مثال ذلك: قول ابن عبد الحكم: «وَلَا بَأْسَ بِصِيَامِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ تَطَوُّعًا».

بدأ الأبهري شرحه لهذه العبارة بذكر التعليل، أو القاعدة العامة فقال: «قوله: «لا بأس بصيام آخر يوم من شعبان تطوعاً»؛ فلأنَّ الصَّوم فعل خير، فلا بأس أن يصوم هذا اليوم وشعبان كله أو بعضه إذا لم يقصد بذلك استقبال شهر رمضان».

ثم أورد الدليل النقلي الخاص، فقال: «وقد روى مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْدَمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَوْمٌ يَصُومُهُ رَجُلٌ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَ».

٣ - وإذا أورد ابن عبد الحكم مجموعة من الأحكام في فقرة واحدة، فإن الأبهري يشرحها عبارة عبارة، بحسب ما تضمنت من الأحكام.

مثال ذلك: قال ابن عبد الحكم: «وَلَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ، وَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ تَبَيُّتٌ فِي رَمَضَانَ - يَعْنِي: تَجْدِيدُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ - وَلَا عَلَى مَنْ شَأْنُهُ سَرْدُ الصَّيَامِ، وَلَا عَلَى مَنْ شَأْنُهُ صَوْمُ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ قَدْ عَوَّدَهُ نَفْسُهُ لَا يَدْعُهُ، وَالتَّبَيُّتُ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى الصَّيَامِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، يَعْزِمُ وَيَتَرَدَّدُ مَا لَمْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَهُوَ عَلَى مَا عَزَمَ عَلَيْهِ».

فهذه الفقرة تضمنت عدداً من المسائل، هي:

وجوب النية في الصوم، وأن رمضان تجزئ فيه نية واحدة للشهر كله، أن صوم المرء المعتاد لا يشترط فيه تجدد النية، وأن وقت الصوم يبدأ بطلوع الفجر. فيذكر الأبهري كلام ابن عبد الحكم، ويشرحه بنحو شرحه للمسائل، من ذكر الدليل والتعليل، والرد على المخالف وغير ذلك.

٤ - وإذا أورد ابن عبد الحكم اختلافاً في المسألة، فإن الأبهري يذكر وجه كل قول، ثم في الغالب يرجح بحسب ما يصل إليه اجتهاده.

مثال ذلك: قال ابن عبد الحكم: «وَمَنْ أَصْبَحَ فِي سَفَرِهِ صَائِماً فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ أَفْطَرَ مُتَعَمِّداً، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِذَلِكَ الْيَوْمِ، وَقَدْ قِيلَ: يَقْضِي وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةً مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَرَى ذَلِكَ وَاجِباً».

شرح الأبهري هذه العبارة، فبدأ بتوجيه القول الأول، فقال: فوجه قوله:

«إِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ»...

ثم توجيه القول الثاني، فقال: ووجه قوله: «أن لا كفارة عليه»...، ثم بعد ذلك رجح القول الذي اختاره فقال: «وهذا القول كأنه أقوى والآخر أحوط، والله أعلم».

٥ - وإذا كان في المسألة اختلاف عن مالك، أو خلاف لأحد أصحابه، لم يذكره ابن عبد الحكم، فإن الأبهري يورد الخلاف، ويسمي القائل في الأغلب، ويوجه القول الآخر، ثم يرجح ما تقتضيه الأدلة.

مثال ذلك: قال ابن عبد الحكم: «وَمَنْ تَطَوَّعَ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ بِالْوَاجِبِ كَمَا هُوَ فِي الْحَضَرِ، وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا مُتَطَوِّعًا، ثُمَّ سَافَرَ فَأَفْطَرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ قَضَاءً وَاجِبًا».

بدأ الأبهري شرح المسألة، فذكر وجه قول ابن عبد الحكم، ثم أورد رواية ابن القاسم عن مالك فقال: «هذه رواية ابن عبد الحكم عن مالك»، وقال ابن القاسم في هذه المسألة عن مالك: «عليه القضاء»، ثم ذكر وجه رواية ابن القاسم، ثم يرجح ما يقتضيه الدليل عنده.

٦ - إذا كان في المسألة خلاف عالٍ، فإن الأبهري يورد أدلة المخالف بعد تقرير المسألة والاستدلال لها قائلًا: «فإن قيل»، ثم يورد دليل المخالف، وبعد ذلك يبدأ في الرد على ما يستدل به المخالف، إما بتضعيف الدليل المذكور، أو بتوجيهه توجيهًا آخر، وإلزام المخالف لوازم لا يلتزمها، أو بغير ذلك.

٧ - قد يستطرد الأبهري في بعض المسائل، فيذكر ما يلحق بها من أحكام أخرى، مع أن هذه الأحكام يوردها ابن عبد الحكم في موضع آخر، ولكن الأبهري يذكرها في غير موضعها استطرادًا، فإذا جاء موضع الشرح، قد يكرر

ما أورده سابقاً، وقد يحيل إلى ما تقدّم من الكلام، وسيأتي التمثيل عند ذكر الملاحظات على الشرح.

٨ - من أوجه الترجيح عند الأبهري: القرآن والحديث، والإجماع، والقياس، وفهم الصحابة، وإجماع أهل المدينة.

#### • رابعاً: أهمية الكتاب:

لا شك أن هذا الكتاب من نفائس كتب الفقه الإسلامي، والفقه المالكي على وجه الخصوص، لما حواه من التدليل والتعليل لنصوص مالك وأصحابه، والرد على من مخالفهم، لا سيما أنه لإمام المالكية في عصره، الذي وهبه الله عزَّ وَجَلَّ جملة من علوم الشريعة.

ويمكن إجمال أهمية وفوائد هذا الشرح في النقاط التالية:

١ - من فوائد هذا الشرح، أنه يشرح ويبين مراد المؤلف، سواء كان مالكا أو ابن عبد الحكم، في مواضع يكون ظاهرها بخلاف مراد المتكلم بها.

مثال ذلك قول ابن عبد الحكم: «وإذا بنى الرجل بالمرأة، ثم فارقتها فطلبت مهرها المعجل، فالدخول براءةً منه وعليه اليمين، فإن كان إنما يختلف إليها ولم يهتدها، يعني: لم يَبْنِ بها، فاليمين عليها ويغرم الصداق».

ظاهر هذه العبارة، أن الدخول براءة مطلقاً، لكن بين الأبهري في شرحه، أن هذا الحكم خاص بأهل المدينة ومن وافقهم في أعرافهم؛ لأنَّ عرفهم قد جرى بتقدمة المهر قبل الدخول بالمرأة.



مثال آخر: قال ابن عبد الحكم: «وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَرِيضِ إِذَا مَنَعَهُ الْمَرَضُ مِنَ الْوُقُوفِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةٍ».

ظاهر هذه العبارة، أن المريض ليس عليه شيء في ترك الوقوف بعرفة، لكن بين الأبهري أن المراد بذلك، أنه لا دم عليه في تأخره عن الناس؛ لأنَّ على الواقف أن يقف بعرفة، سواء كان مع الناس أو وحده.

٢ - ومن فوائد هذا الشرح، أنه يصحح متن مختصر ابن عبد الحكم ويضبطه في بعض المواضع التي قد يكون فيها خطأ؛ إذ قد وقعت للأبهري عدة نسخ من المختصر.

مثال ذلك: قال ابن عبد الحكم: (ومن التقط دنائير فابتاع بها غنماً فنمت، فليتصدق بالدنائير والغنم).

قال الأبهري: (وفي بعض النسخ: «والغنم له»، يعني: للملتقط، وهو الصحيح).

مثال آخر: قال ابن عبد الحكم: (ومن جحد رجلاً حقاً، فأراد أن يُحلفه: «ما أسلفتك شيئاً»، وأبى الآخر أن يحلف إلا: «ما لك عندي شيء»، فيحلف: «ما كان لك عندي حق، وما الذي ادَّعيت عليَّ إلا باطل»).

قال الأبهري: (وفي الكتاب: «ما كان لك عندي حق» وأحسب «ما كان» غلطاً، وإنما هو: «ما لك عندي حقاً»، لجواز أن يكون كان له عنده حق فقضاه).

مثال آخر: قال ابن عبد الحكم: (وَمَنْ مَشَى فِي حَجِّ فَفَاتَهُ الْحَجُّ، فَقَدْ قَضَى مَشْيَهُ وَيَحُجُّ قَابِلٌ؛ لِفَوَاتِ الْحَجِّ، وَلَا يَمْشِي الْمَنَاسِكُ).

قال الأبهرى: وقوله: (لا يمشي المناسك كلها)؛ فلأن المشي قد سقط عنه بالحجة الأولى، وفيها نظر، ويشبه أن تكون المسألة: «ويمشي المناسك»، و(لا) هاهنا غلط.

مثال آخر: قال ابن عبد الحكم: (ومن جحد رجلاً حقاً، فأراد أن يُحلفه: «ما أسلفتك شيئاً»، وأبى الآخر أن يحلف إلا: «ما لك عندي شيء»، فيحلف: «ما كان لك عندي حقٌ وما الذي ادّعت علي إلا باطل»).

قال الأبهرى: وفي الكتاب: «ما كان لك عندي حق»، وأحسب «ما كان» غلطاً، وإنما هو: «ما لك عندي حق»؛ لجواز أن يكون كان له عنده حقٌ فقضاه، فإن امتنع المدعى عليه عن اليمين، حلف المدعى واستحق حقه بنكول المدعى عليه مع يمينه.

مثال آخر: قال ابن عبد الحكم: (ومن مشى في حجّ ففاته الحجّ فقد قضى مشيه، ويحجّ قابل لفوات الحجّ، ولا يمشي المناسك).

قال الأبهرى في الشرح: وقوله: «لا يمشي المناسك كلها»؛ فلأن المشي قد سقط عنه بالحجة الأولى، وفيها نظر، ويشبه أن تكون المسألة ويمشي المناسك، و:(لا)، هاهنا غلط.

مثال آخر: قال ابن عبد الحكم: (ومن قال: «قتلني فلان وفلان وفلان وفلان»، أربعة نفر، فقال أحدهم: «أنا قتلتها»، ثم رجع، قبل رجوعه).

قال الأبهرى في الشرح: إنما قال: «إنه يقبل رجوعه»؛ فلجواز أن يقتل

بالقسامة كما يقتل بإقراره، فجاز قبول رجوعه؛ لأنَّ ذلك لا يخرج من القتل إن أراد العصبية ذلك.

وفي بعض النسخ: «لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ، ثُمَّ أُقْسِمَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ»، وهو أولى.

٣ - ومن فوائد هذا الشرح: أنه يسد ثغرة فيما هو مطبوع من كتب الخلاف العالي عند المالكية، فإنه لا يوجد كتاب مطبوع في فقه الخلاف العالي على مذهب مالك، إلا أن يكون الاستذكار لابن عبد البر، وبعض الكتب الناقصة، مثل شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب، والذب عن مذهب مالك لابن أبي زيد، ففي هذا الكتاب ذكر لمسائل كثيرة من مسائل الخلاف العالي، والانتصار لمذهب مالك فيها.

٤ - ومن فوائد هذا الشرح: أنه يتكلم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، ويبين وجهة الضعف، وبعض الأحاديث لم أقف على من سبق المؤلف في الكلام عليها، وقد ينقل أقوال العلماء في جرح الراوي، وبعض ما نقله لم أقف عليه عند غيره.

مثال ذلك: أورد الأبهري حديث الليث بن سعد، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا، تَبِعَهُ مَالُهُ، إِلَّا أَنْ يَسْتَشِيَهُ سَيِّدُهُ».

ثم قال: وهذا حديث صحيح، قد بينه أهل العلم بالحديث.

ومثال آخر: أورد الأبهري حديث ابن أبي ذئب، عن أبي المعتمر، عن

عمرو بن خليفة، قال: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَا قُضِيَ بَيْنَكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

ثم قال: أبو المعتمر هذا رجل مجهول، وقد ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو داود السجستاني: «أبو المعتمر من هو؟، لا نعرفه، ومن يأخذ بهذا؟».

فهذه النقول لم أقف عليها في كتاب مطبوع بحسب ما بحثت، وقد يكون التقصير مني.

وقد يعمل الأبهري لفظة في حديث، يترتب عليها حكم شرعي، شأنه في ذلك شأن كبار أئمة الحديث في قبول الزيادة وردّها.

مثال ذلك: قال الأبهري: فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ لعدي بن حاتم: «فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ»؟

قيل له: هذه اللفظة يقال إنّما ذكرها الشعبي عن عدي، وقد روى هذا الحديث همام بن الحارث، ومُرِيُّ بْنُ قَطَرِيٍّ، عن عدي، لم يذكر فيه «فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ»، وقد رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ وَإِنْ أَكَلَ، ثُمَّ سَأَلَ إِسْنَادَهُ.

ومثال آخر: أنه حين قرّر منع المحرم من حلق رأسه قبل رمي الجمرة، أورد ما في صحيح مسلم أن النبي ﷺ: «سُئِلَ عَنْ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ، فَقَالَ: أَرَمَ وَلَا حَرَجَ»، ثم قال: «ليس كذلك في حديث مالك وغيره من ثقات أصحاب الزهري، فإن كان ذكر ذلك فهو غلط».

٥ - ومن فوائد هذا الشرح: أن الشارح إمام عصره، قد جمع الله له بين جملة كبيرة من العلوم، وهو غير مقلدٍ في اختياراته، وإنما يختار ما يرجحه بحسب اجتهاده، وهذا مبثوث في مواضع كثيرة من الشرح.

٦ - ومن فوائد هذا الشرح: أن المختصر الكبير حوى نصوصاً كثيرةً لمالكٍ وأصحابه، وهذه النصوص موجودة أيضاً في غيرها من الكتب، فشرح الشيخ أبي بكر لها، يصلح أن يكون شرحاً لمسائل تلك الكتب، مثل المدونة، والنوادر والزيادات والجامع لابن يونس، وغيرها.

٧ - ومن فوائد هذا الشرح، أنه تضمن قواعد أصولية بثها الشيخ أبو بكر في شرحه، واستدل لها وانتصر، مثل أن خبر الواحد قد يفيد العلم، وأن النفل يلزم بالشروع.

٨ - ومن فوائد هذا الشرح: أنه مادة غنية لاستخلاص القواعد الفقهية والضوابط الفقهية عند المالكية.

٩ - ومن فوائد هذا الشرح: أنه نقل إجماعات كثيرة ومسائل كثيرة نفى فيها الخلاف، فهو بهذا من أهم المصادر المتقدمة في هذا الباب، مع إمامة مؤلفه وسعة اطلاعه.

### المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية:

على الرغم من نفاسة شرح الأبهري رحمه الله، إلا أن ما وصلنا منه فيما وقفت عليه قطعتان، فيهما نقصٌ واشتراك في بعض المواضع، وهذا بيان لكل قطعة، وما تضمنت عليه:

## • أولاً القطعة الأولى من شرح الأبهري (شب):

وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية برقم (١٦٥٥)، وعنهما مصورتان: إحداهما قبل الترميم، والأخرى بعد الترميم.

فأما المصورة قبل الترميم، فعنها نسخة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم (٢٤ و ٧١)، ومن هذه النسخة صورة في مركز جمعة الماجد، حصلت على مصورتها عن طريق أخي الدكتور محمد عبد الله وفقه الله، وهي في ثلاثة ملفات بي دي إف (PDF)، وتصويرها جيد في الجملة، لكنه سيئ في بعض المواضع، ويوجد مسخ وطمس في مواضع أخرى وبياضات.

وأما المصورة بعد الترميم، فقد حصلت عليها ملونة (ديجيتال) عن طريق الأخ عادل العوضي، جزاه الله خيراً، وهي في غاية الوضوح، لكن ذهبت منها بعض المواضع بسبب الترميم، والكثير من هذه المواضع، مثبتة في النسخة المصورة قبل الترميم.

والنسخة الأزهرية تقع في اثني عشر جزءاً، كما جاء على غلاف الجزء الرابع، والقطعة الموجودة منها ناقصة، وأوراقها غير مرتبة في مواضع عديدة، وعدد أوراق هذه القطعة (٤٤٥) لوحة، في كل لوحة وجهان، وعدد الأسطر في كل وجه قرابة عشرين سطراً.

ولم أقف على ناسخ هذه النسخة وتاريخ النسخ، لكنها متقدمة جداً؛ إذ تمت مقابلتها سنة خمس وأربعمئة، كما جاء في الصفحة [١/ ١٢٨/ ب]، فهي منسوخة إما زمن المؤلف، أو قريباً من زمنه، والله أعلم.

وقد تضمّنت النسخة أغلفة للجزء الثالث والرابع والسابع والثاني عشر، وكتب الناسخ على غلاف الجزء الثالث، والجزء السابع ما تضمّنه من أبواب.

وأثبت على صفحة العنوان للأجزاء المذكورة اسم الكتاب، وفيه اختلاف يسير؛ حيث ذكر على غلاف الجزء الثالث: «الجزء الثالث من شرح كتاب عبد الله بن عبد الحكم «المختصر الكبير»، إملاء أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري».

وأما غلاف الجزء الرابع، فجاء فيه: «الجزء الرابع من كتاب شرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير، مما عني بشرحه وإيضاحه، أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري»، ونحوه جاء على غلاف الجزء السابع تقريباً.

وأما غلاف الجزء الثاني عشر، فجاء فيه: «الجزء الثاني عشر من كتاب شرح مختصر عبد الله بن عبد الحكم، مما عني بشرحه وإيضاحه وإقامة الحجة فيه، أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري».

وهذه النسخة قديمة ونفيسة، تمت مقابلتها وتصحيحها على الأصل المنقول منه، يدل على ذلك:

أنه قد نُصّ على المقابلة، كما جاء في الصفحة [١/١٢٨/ب]، وفيها أنها قوبلت سنة خمس وأربعمئة، على يد: أحمد بن محمد بن عافية الأندلسي، المعروف بالرباحي<sup>(١)</sup>.

(١) ترجم له ابن بشكوال في الصلة، ص (٤٢)، فقال: أحمد بن محمد بن عافية الأندلسي الرباحي ساكن مصر.

ويدل على ذلك أيضاً، وجود الاستدراكات على هوامش النسخة في كافة الأجزاء الموجودة، ومنها الجزء الأخير.

كما يدل على المقابلة أيضاً، وجود الدائرة المنقوطة في كافة أجزائها.

وعلى غلاف الجزء الثالث، أنها من محفوظات «الخزانة السعيدة الحافظية، عمّرها الله بدائم العز والبقاء»، وفيه أيضاً أنها من محفوظات: «الخزانة الأجلية الأفضلية السيفية الجلالية الشرفية الناصرية الخليلية، عمّرها الله بدائم العز»، كما يوجد على غلاف الجزء الثالث تحيستان:

نص الأولى: «يقول راقم هذه الأحرف بيده البالية، أحقر عباد الرحمن، الحقيقير أحمد بن محمد بن شعبان العمري الحنفي: إنّه وقف جميع هذا الجزء وما قبله وما بعده، على طلبة العلم الشريف، يتتفعون بذلك مطالعةً وقراءةً واستنساخاً الانتفاع الشرعي، [...] جعل مقره بترية والده الكائنة بحارة كتافة، بالقرب من جامع الأزهر، الجزء الثالث من شرح كتاب عبد الله بن عبد الحكم، المختصر الكبير، إملاء أبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري، فيه بقية كتاب المناسك، وفيه كتاب النكاح، المحمود بذكر الله تعالى، وشرط أن لا يخرج منها حتى ولا للجلد والترقيم، ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَسْمَعِهِ فَإِنَّهَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ

روى عن محمد بن أحمد بن الوشاء كثيراً من روايته، وعن ابن غلبون المقرئ، وأبي محمد بن الضراب وغيرهم. حدّث عنه أبو عبد الله ابن عبد السلام الحافظ، وذكره عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتاب مشتبّه النسبة من تأليفه، وقال: سمع منا وسمعنا منه.



يَبْدُلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠﴾، وعلى ما جرى وقع التحرير لست مضين من شهر رجب، عام ٩٩٣، والحمد لله وحده.

وتحت الوقفية توقيعان.

وأما الوقفية الثانية فتصويرها باهت في غلاف الجزء الثالث، لكنها ظاهرة في غلاف الجزء الرابع، ونصها: «وقف هذا الجزء وهو الرابع من شرح الأبهري، وعدة أجزائه اثنا عشر جزءاً، وحبسه لوجه الله تعالى على طلبة العلم من المسلمين، ينتفعون به قراءةً ونسخاً ومقابلة، لا يباع ولا يوهب ولا يملك ولا يخرج من موضع تحييسه، الفقير إلى رحمة ربه عزَّ وجلَّ، يحيى بن الحسن بن محمد بن منصور بن محمد بن معصوم العاصمي، وأقره بخزانة الكتب بالمدرسة المعروفة بالمالكية، بجوار الجامع العتيق بمصر، فحرام حرام على من نقض هذا الوقف أو فسخ ما فيه من شرط، وذلك في شهور، سنة أربع وستمئة، وجعل للنظر فيه للفقهاء المدرسين بالمدرسة المذكورة».

وهذا بيان تفصيلي لما تضمنته هذه النسخة من الأبواب الفقهية بعد ترتيبها فيما ظهر لي:

قطعة من كتاب الزكاة، قطعة من كتاب الصيام، قطعة من كتاب المناسك، قطعة من كتاب النكاح والطلاق، قطعة من باب النذور والأيمان، قطعة من الأضاحي، كتاب العقيقة، كتاب الصيد، قطعة من كتاب البيوع، قطعة من الرهن، باب العارية، باب الوديعة، باب اللقطة، باب الإباق، باب الغصب، باب البضائع، باب القضاء في الرباع، باب في الدعوى والأيمان، باب الصلح، باب الوكالة، باب القضاء في إحياء الموات، باب القضاء في البنیان، قطعة من الحضانة

والنفقة، باب القضاء على الغائب، باب القضاء في المداينات والتفليس، باب الحمالة، باب المولى عليه، باب ما جاء في الديون، باب تضمين الصناعات، كتاب أمهات الأولاد، كتاب المدبر، كتاب المكاتب، كتاب العتق، كتاب الولاء، كتاب الجامع.

• ثانياً: القطعة الثانية من شرح الأبهري (جه):

وهي من محفوظات مكتبة جوته في ألمانيا برقم (١١٤٣)، وقد حصلت على نسخة مصورة منها عن طريق أخي الدكتور محمد عبد الله، وعدد لوحاتها (٢٣٥) لوحة، في كل لوحة وجهان، وعدد الأسطر في كل وجه ما بين ٢٦ - ٢٧ سطراً، وفيها إخلال بالترتيب في بعض المواضع.

وناسخ هذه النسخة، هو مروان بن حسان بن جندي بن خولة بن جندي القشيري، وتاريخ نسخها في يوم الخميس، التاسع من شهر رمضان سنة اثنتين وستمئة (٦٠٢هـ).

وأثبت على ديباجة هذه النسخة اسم الكتاب بعنوان، «كتاب مسائل الإمام مالك لأهل الأندلس»، وهو خطأ بلا شك، حيث اشتركت هذه النسخة مع النسخة الأزهرية في مواضع عدة، يجعل الباحث يجزم بأن القطعة لشرح الأبهري، دون العنوان المثبت للكتاب.

والنسخة مكتوبة بخط واضح، وقد قوبلت بالأم المسموعة على أبي بكر الأبهري رحمه الله، ومنها كُتبت بمصر، كما ذكر ذلك الناسخ نفسه في آخر الشرح من كتاب الجامع.

ومما يدلُّ على مقابلتها أيضاً، وجود الاستدراك على هوامش النسخة حتى نهايتها، ووجود الدائرة المنقوطة أيضاً.

وهذا بيان تفصيلي لما تضمنته هذه النسخة من الأبواب الفقهية بعد ترتيبها فيما ظهر لي:

قطعة من كتاب الوصايا، كتاب القسامة والجراح، باب العقول، باب في الديات، باب ما جاء في القذف، باب ما جاء في حدود الخمر وغيره، باب ما جاء في القطع، كتاب أمهات الأولاد، كتاب المدبر، كتاب المكاتب، كتاب العتق، كتاب الولاء، كتاب الفرائض، كتاب الجامع.

\* ويلاحظ على النسختين ما يلي:

١ - وجود قدر مشترك بين النسختين، هو في كتاب أمهات الأولاد، كتاب المدبر، كتاب المكاتب، كتاب العتق، كتاب الولاء، كتاب الجامع.

٢ - وجود اختلاف في ترتيب الكتاب بين النسختين، حيث إن كتاب الجامع متصل بباب الولاء في النسخة الأزهرية، في حين أنه متصل بباب الفرائض، وباب الفرائض متصل بباب الولاء في نسخة جوته.

٣ - أن متن كتاب الجامع للمختصر الكبير المثبت في الشرح في كلا النسختين، فيه نقص كبير، مقارنة بما هو في نسخة القرويين من المختصر الكبير، وقد بينت هذا في موضعه.

\* ويشبه أن تكون هناك نسخة ثالثة للكتاب، حيث إن الوجه المتضمن

لبداية كتاب أمهات الأولاد الموجود في النسخة الأزهرية، هو لنسخة أخرى، مكتوبة بخط مغاير، ومضبوطة بالشكل، ولكن لا توجد منها إلا هذه الصفحة.

### المطلب الرابع: منهج التحقيق:

١ - نسختُ النص من المخطوط بالطريقة الإملائية الحديثة، واستخدمت علامات الترقيم المعاصرة، والتنسيق بين فقرات النص، لتسهيل قراءته وفهمه.

٢ - اعتمدتُ المصورة الأولى للنسخة الأزهرية كأصل، ثم قابلتها بالمصورة الثانية، وقابلتها بنسخة جوته ونسخة القرويين من المختصر الكبير، وأثبت الفوارق بينها في الحاشية، وما كان في النسخة الأزهرية من طمس في بعض الحروف، واستدركته من بقية النسخ، فإني أثبتُه بين [ ] ولا أنبّه عليه في الهامش، وأما ما كان من كلمة كاملة، أثبتها ونبّهت عليه، وكذا ما كان يقتضيه السياق من كلمات أو بعض الحروف ليست موجودة في النسخة، فإني أثبتُها وأنبّه عليه في الهامش.

وفي كتاب الوصايا، اعتمدتُ نسخة جوته أصلاً، وما فيه من طمسٍ واستدركته من نسخة القرويين، فإني أثبتُه بين [ ] ولا أنبّه عليه في الهامش، إلاّ عناوين الكتب والأبواب ونحوها.

٣ - أثبتُ أرقام لوحات المصورة الأولى من النسخة الأزهرية في مواضعها من الكتاب<sup>(١)</sup>، مبتدئاً برقم ملف (PDF)، ثم رقم اللوحة والوجه، بينما وضعت

---

(١) لأنها كانت هي المتوافرة في بداية العمل، وإنما حصلت على النسخة المصورة بعد الترميم، بعد الانتهاء من الكتاب، فقابلته عليها، ولم أغيّر أرقام اللوحات.

أرقام لوحات نسخة جوته في القدر المشترك بينهما<sup>(١)</sup>، وقد رمزت للنسخة الأزهرية بـ (شب)، ونسخة القرويين من المختصر بـ (مك)، ونسخة جوته بـ (جت).

٤ - أثبتُّ متن المختصر الكبير من نسخة القرويين مما هو مفقود من شرح الأبهري في الكتاب، ووضعت في موضعه، مع وضع علامة \* قبل بداية كل مسألة، لتمييزها عما هو مثبت من شرح الأبهري، وبينت في الحاشية رقم اللوحة التي فيها المسألة.

٥ - قمتُ بترتيب أبواب الكتاب بحسب ما يظهر لي؛ إذ أن اللوحات غير مرتبة في مواضع عدة من الشرح.

٦ - أثبتُّ الزيادات التي في نسخة المختصر الكبير، على متن المختصر المثبت في شرح الأبهري - مما ليس بمفقود - في الحاشية، ونهتُ عليه.

٧ - ما كان نصًّا مطموساً، أو كان موضع خرم بالمخطوط ونحوه ولم أهدِ إليه، جعلته بين معقوفتين هكذا [...] ونهتُ عليه في الحاشية.

٨ - ما أمكنني الاهتداء إليه مما تقدّم، فإنني أثبتُّه بين معقوفتين، وأبين في الحاشية وجه إثباته.

---

(١) وذلك لأنها كانت هي المتوافرة في بداية العمل، وأما المصورة الأولى من النسخة الأزهرية، فالتصوير فيها سيئ جداً في مواضع عدة من القدر المشترك، وبعد أن حصلت على المصورة الثانية من النسخة الأزهرية، قابلتها على نسخة جوته.

٩ - ما كان موضع خطأً متيقن في الأصل، فإنني أثبتته كما هو في المخطوط، وأنبّه عليه في الحاشية، مبيناً وجه الخطأ.

١٠ - قمتُ بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن بعد نهاية كل آية.

١١ - قمتُ بتخريج الأحاديث النبوية وآثار الصحابة، واتبعتُ في ذلك المنهج الآتي:

- ما ساق المؤلف إسناده، فإنني أورده من المصدر الذي يرويه بنفس الإسناد، وإن كان في الصحيحين نبهتُ عليه.
- ما لم يسق إسناده، وكان في الصحيحين وغيرهما، فإنني أكتفي بإخراجه من الصحيحين، والإحالة إلى تحفة الأشراف.
- ما لم يكن في الصحيحين، وكان في السنن الأربعة، فإنني أخرجه منها، مع الإحالة إلى تحفة الأشراف.
- ما لم يكن في الكتب الستة، فإنني لا ألزم منهجية معينة في التخريج.

١٢ - قمتُ بعزو الآثار والأقوال والنقولات عن أهل العلم، إلى أصحابها ومصادرهما ما أمكن.

١٣ - قمتُ بترجمة مختصرة لرواة الأحاديث الذين يذكُرهم الشارح، مكتفياً بترجمة واحدة لكل راوٍ، ملخصاً ذلك من تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، مع الإحالة.

١٤ - قمتُ بوضع عناوين للكتب الفقهية، التي فقدت بدايتها، بين معقوفتين، وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

١٥ - قمتُ بجمع ما أمكنني جمعه من كلام الأبهري، على المسائل المفقودة من الشرح، والمثبتة من كتاب ابن عبد الحكم، وذكرته في حاشية كل مسألة<sup>(١)</sup>.

!المطلب الخامس: النسخ المطبوعة من شرح المختصر الكبير:

على الرغم من نفاسة هذا الشرح وأهميته واعتماد المالكية له، إلا أنه لم يحقق منه إلا القطع التالية:

١ - طبعت منه قطعة، هي شرح كتاب الجامع من المختصر، بتحقيق د. حميد لحمر، بدار الغرب، سنة ١٤٢٥ هـ، وفيها مواضع تحتاج إلى تنبيه، ذكرتها في موضعها.

٢ - وحقت قطعة من كتاب الحدود، في رسالة علمية بجامعة الشارقة، بتحقيق الطالب: طارق محمد الزرعوني، الذي تكرم مشكوراً بإهدائي هذا التحقيق، وقد استفدت منه في مواضع كثيرة، فجزاه الله خيراً.



(١) من أكثر الكتب التي اعتنت بنقل شرح الأبهري، كتاب «تذكرة أولي الألباب في شرح تفريع ابن الجلاب» للتمساني، وقد كانت مخطوطته عندي منذ مدة طويلة مع مجموعة من المخطوطات، لكنني لم أهتم إليها إلا بعد فراغي من الكتاب تقريباً، ولمّا تصفّحتها، وجدتها قد حوت نقولات كثيرة عن شرح الأبهري، وبعضها غير موجود في القطع التي عندي، فقامت بإثباتها في مواضعها من الكتاب مع الإحالة للمخطوط.

وفي أثناء ذلك، وجدت في معرض الشارقة للكتاب، كتاب التلمساني مطبوعاً عن طريق دار نجيبويه، فاشتريته وبدأت بالإحالة على المطبوع.

نماذج من صور المخطوطات



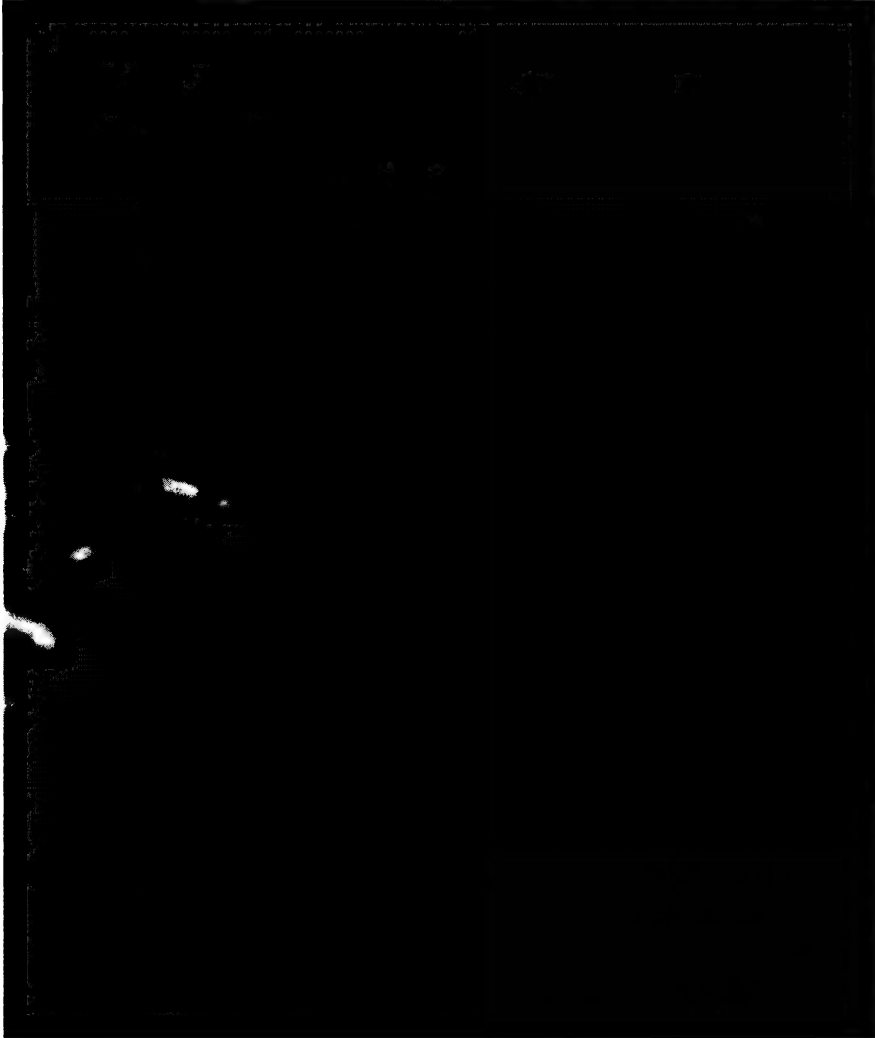


## أولاً: صور المخطوطة الأزهرية

صورة من بداية المخطوط فيما قدرته، وهي من كتاب الزكاة لنسخة الأزهرية قبل الترميم

الزكاة فيما باع انا كان مقيماً في الحب فنه الزكاة من مبيع ما باع بعد  
ذلك من قبل او كثر على ما ذكرناه والجمع فيه كالحق في الزكاة  
الذين من قبل العتوق في الحب في اعيانها الزكاة وانما الحب وانما لها  
اذا كانت للجاره فعلى ان يحل منها فلا زكاة عليه الا ترى ان زكاته  
ورث عتقاً او وهب له ونوى فيه الجارة لم يجب عليه فيها الزكاة  
حتى يسعه لم يستقبله من يوم باعه فاذا استراه بنيه الجارة وعتق  
عليه فيه الزكاة من مبيع ما باعه ولم يستقبله انه استراه للجارة ونوا  
فيه الجمع والمستحب عليه بالنسبة الزكاة دون حصول العتق الا انه  
ما يجب عليه فيما ورثه او وهب له الزكاة بالنسبة حتى يسعه لم يستقبل  
كوا من قبل ان يحل ملكه لم يجب للجارة ولا بد من بيع فيه انما قد عتق  
فما لمنا ان العتوق ليس بعتق اعيانها زكاة وانما الزكاة وانما لها على ما  
وصفنا فلهذا قالوا انما العتوق كزكاة السنه انما العتوق في الزكاة  
كل سنه وان زكاة الحب في العتوق الميراث والتماسيه وعدل رسول الله  
صل الله عليه وسلم على المسلمين عبده ولا في سنه صدقة فكل  
العتوق كالفريق والعبد في انه زكاة في اعيانها انما ليس بها  
للجاره وبسببها فيكون صدقة عليه الزكاة له فقد انما في حقه  
العتيق والتملكه مسلمة انما فان اقصى من ربه بحسبه  
ربا من عتق فيها فوات عتق من كافاً من ربه عن كل ما اقصى  
من ربه من قبل او كثره انما قالوا في العتوق الذي لم يرحم  
العشرة فكيف ذكرنا في ما اوصفت الزكاة فيما قد قصده من

صورة من بداية المخطوط فيما قدرته، وهي من كتاب الزكاة لنسخة الأزهرية بعد الترميم



صورة من المخطوطة الأزهرية، وفيها بيان ما أفسدته عملية الترميم، مقارنة بالنسخة المصورة قبل الترميم



صورة لنفس الصفحة السابقة، ولكن من النسخة التي قبل الترميم، وفيها يظهر النص

والنكاح والحلأه امانات نعم ان العلم ومن الله عز وجل ليس لها  
حالب بحال بها وكذا خصها من قضاة كالتون وحقوق الجاران لها  
مما لنا فكان موثقا على ان جاء في المصنف هذه العلم وهو جواران  
اتهم الا هاهنا البقاء في الصدقة ان السهم لله والله اعلم  
فلنك ما الذي لوخذ في صدقة من العتق والخرعة والنية وكذا توجب  
الزكاة الماخوذة في قوله في العمل العتق والنية بالبر والبر ومعت  
والماخذ الحاصل التي قد ناولها في قوله في الله الحق وكل العتق  
التي شرى الذي كان بها وتعتق علم في السجدة وتوجب ولا توجب ذات  
الحوادث في بلسرة هزمه ان الله المصدق ان اخذ عوار او شيئا  
او هزمه وبسببه في ذلك ليس له ما يهوى اما ذلك الى ما فيه المكنز  
للمسلمين لان كان اخذها خيرا انظر لها وان كان اخذها علمه ضررا  
تركها. قوله ما اخذ الخدعة والنية فلا ان ذلك هو الوسع من المال وليس  
هو ما علمه وكذا انما وهو يخرى من العتق او باب الاموال وليس اخذ  
انما مبيعا قمارا في ذلك ضررا بالعتق ولا يجوز له ان يخرى بها  
الجوز له ان اخذ على المال فخرى باب المال وان كان سبع الفقرا بل  
عليه ان يخرى العتق منهم كما قال الله عز وجل كولو اقوام من  
ما تملكه ليهدي الله فان اخذت ذات العوار حكما للمساكين  
اخذ لها ان يكون سمه كرم المير او لمن له اباؤها من دفعها انهم  
فعل ذلك المحدث في ذلك حكما للفقراء والمال وعلما بالعلم ما  
هو نكر للفقير جميعا وقد روى في ذلك عن يونس بن ابي عبد الله

في العتق من كذا



صورة لنفس الصفحة السابقة، للنسخة الأزهرية بعد الترميم، وفيها وضوح عملية التصوير



ثانياً: صور من مخطوطة مكتبة جوته

غلاف نسخة جوته



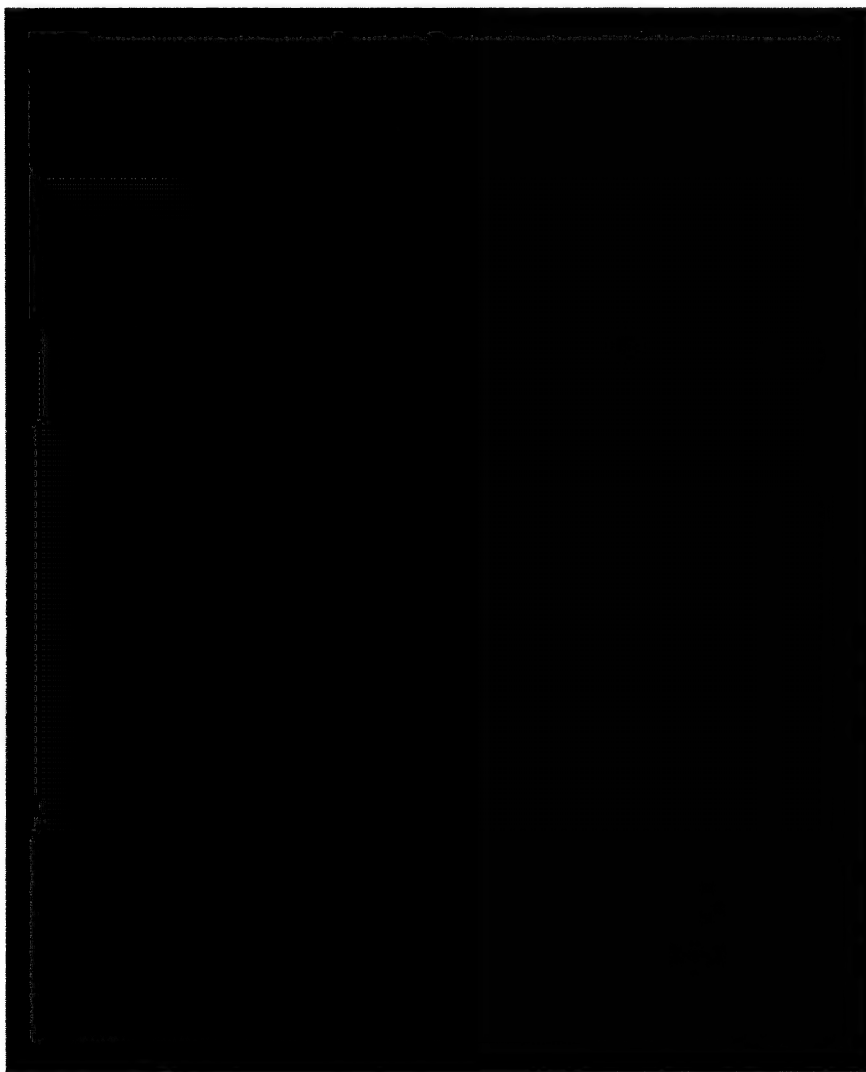


صورة من الصفحة الأولى من نسخة جوته

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا خلق في العقر حمار وصورة لغيره  
 ما لا يحصى من عبيد عن ليل من محمد بن عبد الله  
 علام من عسان حصة الوفاء وورقة بالسياسة  
 اجزى المطاوي من الله عنه فقبل ان لا انما  
 لا اذ اعز عن الفري ان عمار بن عثمان  
 اذ اذ وصيه طالع من احدى عشر سنة  
 ما ارجل من قتر اخر له بعينها مائة  
 مئة اصع طش سنين فلم تخرج الارض  
 من ثمانية اكر من ثلثه اصع فانه  
 وفابطه لهذه السنة التي مضت  
 وفانها ثلثها ثلثها الارض فانه  
 اخذ هذه السنة فان ضمت الارض  
 له انما قال خذ لانه انما عطا في  
 وجب ان يوفي كل سنة ما قد اوصي له  
 فانه من فقه سنة وارقضه والعطية  
 فانه اراد عطية من الفضة وطلبت له اصع  
 جت الفضة اعطى للسنين التي قال وان  
 ساله ان يوفي الفضة انما الصغار  
 فانه لم يكن في منها لم يكن في  
 فانه لم يكن له شيء من ماله  
 في الارض فانه طلع في اول سنة  
 في السنة الثانية فانه في  
 فانه في السنة الثانية فانه في

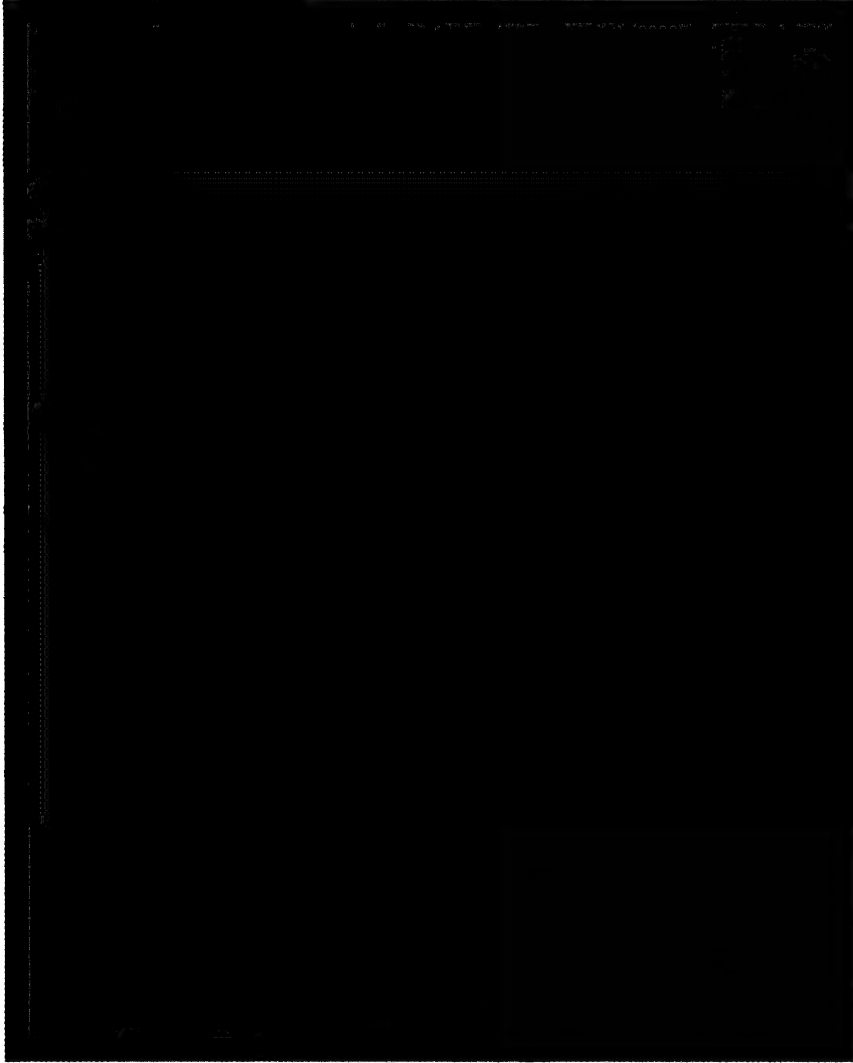


صورة من النسخة المغيرة للأزهرية، والموجودة في ثناياها.



ثالثاً: صور من نسخة القرويين لمختصر ابن عبد الحكم

صورة من الصفحة الأولى من نسخة القرويين



صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة القرويين



# النصُّ المحقَّق



## أمن كتاب الزكاة<sup>(١)</sup>

(١) هذا العنوان إضافة من المحقق، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع من شرح الأبهري للمختصر الكبير ما يلي:

ما زاد على نصاب الذهب والفضة، هل فيه عفو

[١] - (ولا زكاة في أقل من مئتي درهم من الورق، فإذا بلغت مئتي درهم ففيها خمسة دراهم، ولا زكاة في أقل من عشرين ديناراً من الذهب، فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار، وما زاد على النصاب فبحساب ذلك، قل أو كثر).

قال في شرح التفرع [١٤ / ٤]: «إذا ثبت هذا، فاختلف الناس فيما زاد على نصاب الذهب والورق، هل فيه عفو أم لا؟

فذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء، إلى أن ما زاد على النصاب فإنه يخرج زكاته بحسابه، قل أو كثر.....

قال الأبهري: ولأن وجوب الزكاة قد استقرّ فيها، ونفيها قد زال، فوجب أن يؤخذ من النصاب وما بعده، قليلاً كان أو كثيراً.

ولأن الزكاة تؤخذ من العين بالنصاب، فكذلك الزيادة غناه لما زاد على النصاب، فوجب أن يؤخذ منه بمقدار غناه، قليلاً كان أو كثيراً.

[٢] - (فمن كانت معه عشرون ديناراً أو مئتا درهم ناقصة، وهي تجوز بجواز الوزنة، فالزكاة فيها واجبة).

قال في شرح التفرع [١٥ / ٤]: «واختلف أصحابنا في معنى تجوز بجواز الوزنة: فقال ابن القصار: معنى ذلك، أن تختلف في الموازين، فتكون في ميزانٍ وازنةً، وفي ميزانٍ ناقصةً، وإذا نقصت في جميع الموازين فلا زكاة فيها.

وبهذا فسّر الأبهري قول مالك في مختصر ابن عبد الحكم، فقال: قوله: «إن نقصت



نقصاناً يسيراً وهي تجوز بجواز الوازنة، فالزكاة فيها واجبة، يعني بذلك إذا كان نقصان اختلاف الموازين، فتكون في ميزانٍ من موازين المسلمين متين، وفي ميزانٍ آخر أقل، فإن عليه أن يزكي؛ احتياطاً للزكاة.

ولأنها خمس أواقٍ أو عشرون ديناراً، فلا زكاة عليه، هذا معنى قول مالك، وقد فسره مالك في غير كتاب ابن عبد الحكم.

قال: ويجوز أن تكون الزكاة أيضاً تجب متى نقصت نقصاناً يسيراً، كالحبة أو الفلس، وإن كانت تنقص في كل الموازين؛ احتياطاً للزكاة؛ لأن هذا النقصان غير مؤثر على مالها، فلا يضره ذلك؛ إذ هو غني بالنصاب الذي ملكه.

#### فيمن استفاد مالاً خلال الحول

[٣] - (ومن استفاد ذهباً أو ورقاً، فلا يزكها حتى يحول الحول عليها).

قال في شرح التفرع [٢٠ / ٤]: «قال الأبهري: روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: «لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

قال: وقد روينا ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

وروى أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». وهذا أيضاً مما قد أجمع عليه أهل العلم من الصحابة وغيرهم، إلا شيئاً يروى عن ابن عباس أنه قال: «فِيهِ الزَّكَاةُ».

#### فيمن استفاد مالين في وقتين مختلفين في حول واحد

[٤] - (وإن استفاد مالين في وقتين، فإن كان الأول منهما نصاباً، زكى كل واحد منهما بحوله ولم يضمه إلى غيره، وإن لم يكن الأول نصاباً، ضمّه إلى الثاني وزكاه لحوله).

قال في شرح التفرع [٢٢ / ٤]: «فإن كان مجموعاً نصاباً، مثل أن يفيد عشرة دنانير، ثم يفيد قبل تمام حولها عشرة دنانير، فلا زكاة عليه؛ لتمام حول الأولى؛ لأنها ليس من

ربحها.... قال الأبهرى: ولأنّ النّصاب حصل معه يوم أفاد العشرة الثّانية، فلا زكاة حتّى يحول الحول من يوم تمّ النّصاب معه».

ربح المال مضموم إلى أصله ويزكى لحوله

[٥] - (وربح المال مضموم إلى أصله، ويؤزكى لحوله، كان الأصل نصاباً أو ما دونه إذا تمّ نصاباً بربحه).

قال في شرح التفریع [٤/ ٢٦]: «قال الأبهرى: وإنّما قال مالك: إنّ الربح يزكى لحول الأصل، سواء كان الأصل نصاباً أم غير نصاب؛ من قبيل أنّ الربح لمّا كان حكمه حكم الأصل؛ لأنّه مستفاد منه، فكأنّه متولّد عنه، فأشبهه ذلك السّخال المتولّد عن الأمّهات، أنّها تزكى لحلول الأمّهات.

قال الأبهرى: فلو أنّ رجلاً ملك ثمانين من الغنم حال عليها الحول إلى يوم، ثمّ توالدت فصارت إحدى وعشرين ومئة، لوجب عليه فيها شاتان، وكأنّ هذه السّخال الذي توالدت قبل الحول بيوم لم تزل في يده من أوّل الحول مع الأمّهات، وهذا الموضوع لا خلاف فيه بين العلماء نعلمه، فإذا جعلوا حكم السّخال في وجوب الزّكاة كأنّها لم تزل موجودة مع الأمّهات؛ لأنّها متولّد عنها ومستفاد منها، فكذلك الربح يزكى مع الأصل وكأنّه موجود مع الأصل، سواء كان الأصل ممّا فيه الزّكاة أم لا.

قال: فإن قيل: إنّ الغنم التي ذكرت هي نصاب في الزّكاة، ففي سخالها الزّكاة مع الأصل، وليس فيما دون النّصاب زكاة، وكذلك في ربحه؟

قيل له: نصاب الغنم الذي كان، ليس فيه شاتان، وإنّما تجب فيه شاة واحدة، فإذا جاز أن يأخذ شاة بشيء لم يحل عليه الحول، جاز أن يوجب الزّكاة بشيء حلّ الحول عليه وإن لم يكن موجوداً من أوّل الحول إلى آخره، كما زدت في الزّكاة فأخذت شاة بشيء ليس موجوداً من أوّل الحول، وجعلته كأنّه موجوداً من أوّل الحول إلى آخره».

وقال أيضاً في [٤/ ٢٨]: «وأما قوله: كان الأصل نصاباً أو دونه، إذا تمّ نصاباً بربحه....، قال الأبهرى: ولأنّ الدّنانير والدّراهم، ليست أغراض النّاس في أعيانها،

وإنما غرضهم فيها المنافع والجودة، ولا فصل بين أن يكون مع الرجل مئتا درهم أو عشرون ديناراً؛ لأنّه يستغني بأحدهما كما يستغني بالآخر، أعني: الغنى الذي تجب عليه فيه الزكاة، فإذا كان كذلك، وجب أن يكون إذا كان معه بعض المئتي درهم وبعض العشرين، أن تكون عليه الزكاة؛ لكونه غنياً بهما، وحصول مقدار ما تجب فيه الزكاة معه.

فإن قيل: إن النبي ﷺ لما قال: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ» فنفي الزكاة فيما دونها، لم يجز أن تؤخذ الزكاة من دونها إذا كانت معها غيرها؟

قيل له: معنى هذا الخبر إنما هو: إذا لم يكن معه مئتا درهم وعرض يساوي مئة درهم للتجارة قد حال عليها الحول، لوجب عليه الزكاة، وكذلك إذا كان معه عشرة دنائير وعرض يساوي مثلها، وجبت عليه الزكاة، إلا أن العرض يقوم مقام العين، وكذلك الدراهم تقوم مقام الدنانير، والدنانير مقام الدراهم؛ لما ذكرناه من حصول الغنى بكل واحد منهما.

فإن قيل: إنهما جنسان مختلفان، وقد فرق بينهما في الاسم والصنف، وليس يجوز جمعهما في الزكاة، ولو جاز ذلك، لجاز ضم الحنطة إلى التمر، والبقر إلى الغنم، فلمّا لم يجز ذلك، فكذلك لا يجوز ضم ذهب إلى فضة؛ لاختلاف الاسم والصنف؟ قيل له: اختلاف الاسم والصنف لا يمنع من وجوب الضم في الزكاة، إذا كانت منفعتهما متقاربة.

ألا ترى: أنّا نضم الضأن في الزكاة إلى المعز، وإن كانت أسماؤها مختلفة وأجناسها متغيرة، والدليل على ذلك قوله عز وجل: ﴿تَمَكِّنِيْةً أَوْزُجِّ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] فجعل الضأن والمعز صنفين، كما جعل البقر والإبل صنفين ففرق بينهما في الاسم والصنف، فوجب ضمهما في الزكاة لاتفاق المعاني، وكذلك الذهب

[٣/١٨/ب] <sup>(١)</sup> الزكاة فيما باع إذا كان مقدار ما تجب فيه الزكاة، ثم يزكي ما باع

والفضة، هما مختلفان في الاسم والجنس، ثم لا يمنع من وجوب ضمّهما في الزكاة؛ لاتّفاق معانيها التي ذكرنا.

فأمّا الجمع بين الحنطة والتّم، والبقرة والإبل، فليس يجوز ذلك؛ لاختلاف معانيها؛ لأنّ الغرض في كل صنفٍ منها غير الغرض في الصّنف الآخر، ولو لمّا، لانضمّ الذهب والفضة؛ لاختلاف الاسم والصّنف، وألاّ يضمّ بين السّلت والشّعير والعدس والحنطة؛ لاختلاف الاسم والصّنف، والله أعلم.

في تبديل النصاب

[٦] - (ومن كانت له عشرة دنانير فحال عليها الحول، فباعها بمئتي درهم، أخرج الزكاة، وكذلك من كان له دون النّصاب من الورق، فاشترى به بعد حلول الحول نصاباً من الذهب، وجبت عليه زكاته).

قال في شرح التفرّيع [٤/٣٤]: «قال مالكٌ في مختصر ابن عبد الحكم: ومن كانت عنده عشرة دنانير فحال عليها الحول، واشترى بها بعد الحول دراهم يجب في مثلها الزكاة، زكّاها حين اشتراها؛ لأنّ الأصل قد حال عليه الحول، وهذه الدراهم من ذلك الأصل.

قال الأبهريّ: فذكر مالكٌ العلة في وجوب الزكاة في الدراهم لقوله؛ لأنّ الأصل قد حال عليه الحول، وهذه الدراهم من ذلك الأصل».

(١) من هنا يبدأ المخطوط فيما قدرته، وهو في باب زكاة الدّين، والذي في المطبوع أنّه يبدأ من زكاة المعادن، وما أدري ما وجهه؛ لأنّ باب زكاة المعادن يقع في منتصف الصفحة [٣/١٧/أ]، وقبلها في نفس الصفحة الكلام حول مسألة أخرى.

ويشبه أن تكون المسألة التي يتكلم عليها الشارح، ما في المختصر الصغير، ص (٣٠٣):

قال عبد الله: ومن كان عنده عرض لتجارة، فحال عليه أحوال، فليس عليه إلا زكاة واحدة إذا باعه.

بعد ذلك من قليلٍ أو كثيرٍ على ما ذكرناه.

والحجّة فيه كالحجّة في زكاة الدّين؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْعُرُوضَ لَا تَجِبُ فِي أَعْيَانِهَا الزَّكَاةُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي أَثْمَانِهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ، فَقَبْلَ أَنْ يُحْصَلَ ثَمَنُهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ رَجُلًا لَوْ وَرِثَ عَرَضًا أَوْ وَهَبَ لَهُ وَنَوَى فِيهِ التَّجَارَةَ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَبِيعَهُ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ حَوْلًا مِنْ يَوْمِ بَاعِهِ، فَإِذَا اشْتَرَاهُ بَنِيَّةَ التَّجَارَةِ، وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ مَتَى مَا بَاعَهُ وَلَمْ يَسْتَقْبِلْ حَوْلًا؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِلتَّجَارَةِ وَنَوَى فِيهِ الْبَيْعَ، وَلَيْسَ تَجِبُ عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ الزَّكَاةُ دُونَ حَصُولِ الثَّمَنِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِمَا وَرِثُهُ أَوْ وَهَبَ لَهُ الزَّكَاةُ بِالنِّيَّةِ حَتَّى يَبِيعَهُ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ حَوْلًا؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَصَلَ مُلْكُهُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا بَدَلَ مِنْ شَيْءٍ فِيهِ الزَّكَاةُ.

فثبت بما قلنا أَنَّ الْعُرُوضَ لَيْسَ فِي أَعْيَانِهَا زَكَاةٌ، وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ فِي أَثْمَانِهَا عَلَى مَا وَصَفْنَا.

فلهذا قال مالك: «إِنَّهُ لَا تُقَوِّمُ الْعُرُوضُ كُلَّ سَنَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعِينُ<sup>(١)</sup>»  
فِي أَوَّلِ كُلِّ سَنَةٍ، وَالزَّكَاةُ تَجِبُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»<sup>(٢)</sup>، فَكُلُّ

(١) ما بين [ ]، مطموس، والسياق يقتضيه.

(٢) متفق عليه: البخاري (١٤٦٤)، ومسلم [٦٧/٣]، وهو في التحفة [٢٥٣/١٠].

العروض كالفرس والعبد في أنه لا زكاة في أعيانها، إلا أن يشتريها للتجارة ويبيعها، فتكون حينئذ عليه الزكاة؛ لأنه قصد إليها وأخرجها عن القنية والتجمل.



[١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَتَجَرَ فِيهَا حَوْلًا فَصَارَتْ عَشْرِينَ فَرْكَاهَا، فَإِنَّهُ يُزَكِّي عَنْ كُلِّ مَا اقْتَضَى مِنْ دَيْنِهِ، مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الرَّبْحَ الَّذِي رِبْحٌ فِي الْعَشْرَةِ حَكَمَهُ حَكَمُ الْأَصْلِ، فَلَمَّا<sup>(٢)</sup> وَجِبَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا قَدْ قَبَضَهُ مِنْ [٣/١٩/٤] الدَّيْنِ مَعَ حَصُولِ الرِّبْحِ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ نَصَابًا، جَرَى حَكَمُ الزَّكَاةِ فِيهِ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّي مَا قَبَضَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ؛ لِاسْتِقْرَارِ حَكَمِ الزَّكَاةِ فِيمَا قَبَضَهُ مِنَ الدَّيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، كَانَ بِالَّذِي مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا، ثُمَّ وَهَبَهُ الَّذِي لَهُ الدَّيْنُ لِلَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى الْوَاهِبِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَقَامَ عِنْدَ الْمُوهِبِ لَهُ أَحْوَالًا قَبْلَ هَبِّهِ<sup>(٣)</sup>.

✍ لِأَنَّ الدَّيْنَ إِذَا وَهَبَهُ، فَلَمْ يَقْبِضْهُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الزَّكَاةَ إِنَّمَا

(١) المختصر الكبير، ص (١١٠)، النوادر والزيادات [٢/١٤٩].

(٢) قوله: «فلما»، كذا في شب، ولعلها: «فلذا».

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٠)، المدونة [١/٣٢٢]، النوادر والزيادات [٢/١٦٢].

(٤) من قوله: «لأن الدائن» إلى هذا الموضع، وقع في المخطوط متصلًا بمتن ابن عبد الحكم، والذي يظهر أنه من كلام الأبهري.

تجب عليه في الدَّيْنِ الذي يحصل في يده، فيلزمه فيه حكم الزَّكاة؛ لأنها تجب عليه بالقبض، فأما قبل ذلك فلا تجب عليه، كما تجب في العَرَضِ إذا باعه، وقبل أن يبيعه، فلا شيء عليه على ما ذكرنا.

وكذلك الموهوب له لا زكاة عليه أيضاً؛ من قَبْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا يملك ذلك حين وُهِبَ له، فأما قبل ذلك فغير مالك له، وليس تجب في مالٍ مستفادٍ الزَّكاة قبل حلول الحول عليه.



### باب زكاة التجارة<sup>(١)</sup>

[٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ تَاجِرًا يَبِيعُ الْعَرَضَ بِالْعَرَضِ وَلَا يَبِيعُ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَيْنِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

✎ إِنَّمَا الزَّكاة على من يبيع بالذهب والفضة، ولا تقويم عليه، وإنما يُقَوَّم من كان يبيع بالعين والعرض.

فأما إذا باع عرضاً بعرضٍ، فلا زكاة عليه حتى يبيع العرض، ويستقبل حولاً من يوم باعه؛ من قَبْلِ أَنْ الْعَرَضَ ليس في عينه الزَّكاة على ما ذكرناه، فمتى باع عرضاً بعرضٍ، فلا زكاة عليه.



(١) كذا وقع هذا الباب في المخطوط في منتصف الصفحة وبعد المسألة السابقة، وقد جاء في المطبوع بعد المسألة (٧٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٨)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٢)، التفريع [١/ ٢٨٠].

[٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ تَاجِرًا يَبِيعُ وَيَشْتَرِي، وَلَا يُحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهُ وَمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَبِيعُ بَعَشْرَةَ وَيَقْبِضُ عِشْرِينَ، وَيَبِيعُ بِكَثِيرٍ وَيَأْخُذُ قَلِيلًا، مِثْلُ أَهْلِ الْحَوَانِيتِ الَّذِينَ لَا يَقْدِرُ أَحَدُهُمْ عَلَى أَنْ يُحْصِيَ حَوْلَ مَالِهِ، [٣/١٩/ب] أَنَّ ذَلِكَ يَجْعَلُ شَهْرًا مِنَ السَّنَةِ يُحْصِي مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَيْنِ وَمَا كَانَ لَهُ مِنَ الدِّينِ فِي مَلَاءٍ وَثِقَةٍ، وَيَقُومُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ، ثُمَّ يُخْرِجُ زَكَاةَ ذَلِكَ، هَكَذَا يَعْمَلُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَإِنْ بَاعَ عُرُوضَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا قَوْمٌ أَوْ أَقَلٌّ، فَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

✎ إنما قال: «إنَّه يزكي الذي يدير التجارات على ما ذكر، فليس يضبط ماله من العرض والعين والدِّين في سَنَتِهِ كلها، ولا ما يدخل عليه من العين أو يخرج عنه من العروض كأهل الحوانيت»؛ لأنَّه لو لم يَقُومْ هؤلاء ويزكون، لم يخرجوا الزَّكاة أبدًا، وليس يجوز إسقاط الزَّكاة في العين والدِّين والعروض التي تدار في التجارات وتباع بالعين؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى إسقاط ما قد أوجبه الله تعالى من الزَّكاة، وأوجبه رسول الله ﷺ، وبذلك أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه حماسًا أن يزكي.

فروى يحيى بن سعيد القطان<sup>(٢)</sup>، عن يحيى بن سعيد الأنصاري<sup>(٣)</sup>، قال:

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٨)، الموطأ [٢/٣٦٠]، المدونة [١/٣١١]، النوادر والزيادات [٢/١٦٧].

(٢) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، ثقة، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (١٠٥٥).

(٣) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، ثقة، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٥٦).



حدثنا عبد الله بن أبي سلمة<sup>(١)</sup>، عن أبي عمرو بن حمّاس<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup> قال: قال له عمر بن الخطاب: «زَكَ مَالَكَ، وَكَانَ يَبِيعُ الْأَدَمَ وَالْخِفَافَ»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك قال عثمان بن عفان رضي الله عنه: «اجْعَلُوا شَهْرًا لِرِزَاكَتِكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

فَأَمَّا مَنْ كَانَ لَا يَدِيرُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَبِيعَ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ مِقْدَارَ الْعَيْنِ مِنَ الْعَرَضِ أَوِ الدَّيْنِ الَّذِي يَمْلِكُهُ، فَعَلِيهِ أَنْ يَزْكِيَ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حَوْلِهِ وَحُكْمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: «فَإِنْ بَاعَ عَرَضَهُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»، مِنْ قِبَلِ أَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي تَقْوِيمِ السَّلْعِ وَيَحْتَاطَ فِي ذَلِكَ لِلزَّكَاةِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ

(١) عبد الله بن أبي سلمة الماجشون التيمي مولا هم، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٥١٢).

(٢) أبو عمرو بن حمّاس الليثي، مقبول، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١١٨٢).

(٣) حمّاس بن عمرو الليثي المدني، مخضرم، كَانَ رَجُلًا كَبِيرًا فِي عَهْدِ عُمَرَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. تعجيل المنفعة [٤٦٦ / ١].

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد، في مسائله، ص (١٦٣)، عن أبيه، وذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية [٥ / ٥٥٥]، عن مسدد.

كلاهما: أحمد ومسدد، عن يحيى بن سعيد القطان به، وروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري من طرق أخرى.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ [٢ / ٣٥٥]، من طريق السائب بن يزيد، أن عثمان بن عفان كان يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤدّ دينه، حتى تحصل أموالكم، فتؤدّون منها الزكاة»، وهو في البخاري (٧٣٣٨) مختصراً.

ذلك، زادت بعد ذلك أو نقصت، كما أنَّ الخارص يخرص الثمرة، وتؤخذ الزكاة على خرصه، وليس يضره ما زاد أو نقص بعد ذلك.



[٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ أَوْ مَالَانِ، إِنَّمَا يَضَعُهُ فِي سِلْعَةٍ أَوْ سِلْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَبِيعُ فَيَعْرِفُ [١/٢٠/٣] حَوْلَ كُلِّ مَالٍ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ إِذَا مَرَّ بِهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا زَكَّى مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْعَيْنِ.

وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيمَا عِنْدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ وَإِنْ أَقَامَ سَنِينَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَحْفَظُ مَالَهُ وَأَحْوَالَهُ، وَالَّذِي يُدِيرُ لَا يَحْفَظُ ذَلِكَ وَلَا يُحِيطُ بِهِ، فَمِنْ ثُمَّ قَوْمَ هَذَا وَلَمْ يَقَوْمَ هَذَا<sup>(١)</sup>.

قد ذكر مالكُ العلةَ في أنَّه لا زكاة عليه في كل سنة في عروضه ولا تقويم عليه؛ وهو أنَّه يحفظ ماله من العين والعروض، فيزكي العين لحوله، والعروض إذا باعها، فأما قبل أن يبيعها فلا زكاة عليه.



[٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ بَاعَ عَرَضًا لَهُ بِعَيْنٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ بِذَلِكَ الْعَيْنِ عَرَضًا، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَبِيعَ ذَلِكَ الْعَرَضَ، وَإِنْ أَقَامَ عِنْدَهُ أَحْوَالًا بِمَا تَجِبُ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٩)، المدونة [٣١١ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص

(٢٠٢)، النوادر والزيادات [١٦٧ / ٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٩).

✍ إنما قال: «إِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي الدِّينِ الَّذِي بَاعَ بِهِ الْعَرَضَ»؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ، وَالدِّينُ فَالزَّكَاةُ تَجِبُ فِيهِ مَتَى قَبِضَ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا، وَإِنَّمَا حَصَلَ عَرَضٌ بَعَرَضٍ، وَلَيْسَ فِي الْعُرُوضِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبِيعَهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ يَزْكِي ثَمَنَهَا.



[٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا لِحِدْمَةٍ، أَوْ جَارِيَةً لِحِدْمَةٍ، ثُمَّ بَاعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسِنِينَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَى الثَّمَنِ الْحَوْلُ<sup>(١)</sup>.

✍ لِأَنَّ الْعُرُوضَ لَا زَكَاةَ فِيهَا، وَلَا فِي أَثْمَانِهَا إِذَا كَانَتْ لغيرِ تِجَارَةٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ زَكَاةٌ»<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا بَاعَهُ، اسْتَقْبَلَ الْحَوْلَ مِنْ يَوْمِ بَاعِهِ، ثُمَّ يَزْكِي الثَّمَنَ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.



[٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا لِتِجَارَةٍ إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَدِمُهُ، ثُمَّ بَاعَهُ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ قَدْ حَالَ عَلَى ثَمَنِهِ الْحَوْلُ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٠٣)، المختصر الكبير، ص (١٠٩)، النوادر والزيادات [١٢٠ / ٢]، التفريع [٢٨٠ / ١]، وقد جاء النص في المخطوط متصلاً بما بعده من الشرح، وكذا هو في المطبوع، والذي يغلب على الظن أن ما بعده هو من الشرح؛ إذ ليس من عادة ابن عبد الحكم إيراد الأحاديث في مختصره، وكذلك فإن عادة الشارح في هذا الموضع، ذكر الصلاة على النبي ﷺ دون السلام، والله أعلم.

(٢) تقدّم ذكره في مقدمة كتاب الزكاة.

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٠).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِنَيَّْةِ التَّجَارَةِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَاعَهُ مِنْ يَوْمِ حَالِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عَلَى ثَمَنِ الْعَبْدِ الَّذِي اشْتَرَاهُ. ﴾



[٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ابْتَعَ عَبْدًا لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ، فَحَبَسَهُ سِنِينَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ بَاعَهُ، زَكَاهُ حِينَ بَاعَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ كَانَ لِلْبَيْعِ<sup>(٢)</sup>.

قد ذكر مالكُ العلةَ في وجوب الزَّكاةِ في ثمنه إذا باعه بقوله: لأنَّ أصله كان للبيع، يعني: أنَّه لما اشتراه على نية التجارة، لم ينتقل عنها بنيته لحبسه واستخدامه.

وقال ابن القاسم عن مالك في هذه المسألة: «إنَّه لا زكاة عليه إذا باعه حتى يحول عليه الحول»<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه لما حبسه للقنية، رجع إلى ما كان عليه في الأصل من أنَّ العروض لا زكاة في أعيانها إلَّا أن تُشترى للتجارة وتباع، فلمَّا رفع نية التجارة منه، عاد إلى أصل القنية، فلم تجب عليه الزَّكاة.

وكلا الروایتين محتملةٌ، ورواية ابن عبد الحكم أحوط للزَّكاة، ورواية ابن القاسم أقيس، والله أعلم.



(١) قوله: «سِنِينَ» كذا في شب، وفي المطبوع: «سنتين».

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٥)، النوادر والزيادات [٢/ ١٢٠]، التفریع [١/ ٢٨٠]، وقد جاء ترتيب هذه المسألة وما بعدها في المطبوع بعد زكاة الغنم.

(٣) ينظر: المدونة [١/ ٣١١]، المتقى [٢/ ١٢١].

[١٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ، ثُمَّ حَبَسَهُ سِنِينَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ بَاعَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ الْحَوْلُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ لِلْقِنْيَةِ<sup>(٢)</sup>.

قد ذكر مالكُ العلةَ في أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى ثَمَنِهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وهو قوله: «إِنَّ أَصْلَهُ لِلْقِنْيَةِ»، يعني: لَمَّا اشْتَرَاهُ بِنِيَّةِ الْقِنْيَةِ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَاعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَّا أَحْدَثَهُ مِنَ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ التَّجَارَةِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ بِهَا الزَّكَاةُ مَتَى مَا بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَوْ نَوَى فِي عَرَضٍ وَهَبَ لَهُ أَوْ تُصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ أَوْ وَرِثَهُ التَّجَارَةَ، ثُمَّ بَاعَهُ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ الْحَوْلُ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَاعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[١١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ مَسَاكِينَ لِلْغَلَّةِ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي غَلَّتِهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَإِنْ بَاعَهَا فَالزَّكَاةُ فِي أَثْمَانِهَا إِذَا كَانَ قَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَإِنَّمَا يَسْتَقْبَلُ بِهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ تَبَاعُ، الْمَسَاكِينُ تُشْتَرَى لِلسُّكْنَى، وَالْعَبِيدُ يُشْتَرَوْنَ لِلْخِدْمَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «سِنِينَ» كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «سِتْنِينَ».

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٦)، التفريع [٢٨٠ / ١].

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٦)، المختصر الصغير، (٣٠٤)، النوادر والزيادات [١٢٧ / ٢]، التفريع [٢٧٥ / ١].

﴿١١/٣﴾ قوله: «لا زكاة في غَلَّتْها حتَّى يحول عليها الحول»؛ لأنَّ ذلك فائدةٌ، والفائدة لا زكاة فيها حتَّى يحول عليها الحول.

وقوله: «في أثمانها الزَّكاة إذا باعها إذا كان قد حال عليها الحول»، ففي هذا الموضع قد وهم ابن عبد الحكم على مالك فيما نقله عنه؛ لأنَّ ابن القاسم<sup>(١)</sup> قال عن مالك في هذه المسألة: «لا زكاة عليه فيها»<sup>(٢)</sup>، قال ابن القاسم: «وقد قال مالك: أحبُّ إلينا أن يزيكها إذا باعها»، وقال ابن وهب<sup>(٣)</sup> عن مالك في هذه المسألة: «إذا كان قد اشتراها للتجارة، فعليه الزَّكاة في ثمنها إذا باعها، وإن اشتراها للسكنى أو الغلَّة، فلا زكاة عليه حتَّى يحول عليها الحول من يوم باعها»<sup>(٤)</sup>، والصَّحيح الذي رواه ابن القاسم وابن وهب.



[١٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ تَجِبُ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاتَهُ، فَرَبِحَ مِثْلَهُ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ زَكَاتَ الْمَالِ

- 
- (١) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، صاحب مالك وراوي المسائل عنه، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، ينظر: سير أعلام النبلاء [١٢٠/٩]، الديباج المذهب [٤٦٥/١].
- (٢) ينظر: المدونة [٣٢٣/١].
- (٣) عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري مولا هم المصري الحافظ، من الطبقة الأولى من أصحاب مالك، ينظر: سير أعلام النبلاء [٢٢٣/٩]، الديباج المذهب [٤١٣/١].
- (٤) لم أقف عليه.

الَّذِي اشْتَرَى بِهِ، الزَّكَاةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ اشْتَرَى، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيمَا رِبَحَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِ حَوْلًا<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، فَيُخْرِجُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الزَّكَاةَ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ وَرِبْحِهِ، فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، زَكَّى مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ وَرِبْحِهِ بَعْدَ مَقْدَارِ الزَّكَاةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا.



### باب ضمان الزَّكَاةِ<sup>(٢)</sup>

[١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاةً قَبْلَ مَحِلِّهَا، فَلَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ وَقْتَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ وَهُوَ حُلُولُ الْحَوْلِ، كَمَا بَيَّنَّ أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا؛ إِذْ هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِوَقْتٍ، فَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَكَذَلِكَ الصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَسَائِرُ<sup>[٣/١١ ب]</sup> الْأَعْمَالِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِوَقْتٍ، لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ وَقْتِهَا.

(١) المختصر الكبير، ص (١١٦)، المدونة [١/ ٣٠٤]، [التفريع [١/ ٢٧٥]، وقد حكى ابن يونس في الجامع [٤/ ٢٠]، واللخمي في التبصرة [٢/ ٨٧٧] عن ابن عبد الحكم نحوه.

(٢) كذا في المخطوط، جاء ذكر الباب في قرابة منتصف الصفحة، وبعد المسألة السابقة، وقد جاء ذكر هذا الباب في المطبوع، بعد زكاة العوامل، ص (١٠٥)

(٣) المختصر الكبير، ص (١٠٥)، المدونة [١/ ٣١٥ و ٣٣٥]، [التفريع [١/ ٢٧٥]، المتقن للباقي [٢/ ٩٢].

فإن قيل: إنَّ الزَّكَاةَ كَالدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي الْمَالِ، فَلَمَّا جاز تَقْدِمَةُ الدَّيْنِ قَبْلَ وقته، جاز كذلك الزَّكَاةَ قَبْلَ وقتها<sup>(١)</sup>.

قيل له: ليست تشبه الزَّكَاةَ الدَّيْنُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الزَّكَاةَ عَمَلٌ مُتَعَبِدٌ بِهِ الْإِنْسَانُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وَلَا أَنْ يُفْعَلَ عَنِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ فَعْلَهَا، وَالدَّيْنُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُؤَدَّى عَنِ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ أَدَاؤُهُ بِأَنْ يَتْرَكَهُ صَاحِبُهُ، فَكَانَ الدَّيْنُ مُخَالَفًا لِلزَّكَاةِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: قد استقرض النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ قَضَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ<sup>(٤)</sup>، وَلَوْلَا أَنَّهُ اسْتَسْلَفَهُ صَدَقَةً، مَا جاز أَنْ يَقْضِيَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ<sup>(٥)</sup>.

قيل له: يجوز أن يكون استسلف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ رَجُلًا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ

(١) ينظر الاعتراض في: المبسوط للسرخسي [٧٧ / ٢]، المغني لابن قدامة [٨٠ / ٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٤٠ / ٤]، عن الأبهري هذا الشرح.

(٣) قوله: «بَكْرًا»، الْبَكْرُ: الْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ، بِمَنْزِلَةِ الْغَلَامِ مِنَ النَّاسِ، وَالْأُنْثَى بَكْرَةٌ، يَنْظُرُ: النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ [١٤٩ / ١].

(٤) أخرجه مالك [٩٨١ / ٤]، ومن طريقه مسلم [٥٤ / ٥]، عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً»، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٢٠٢ / ٩].

(٥) ينظر الاعتراض في: الأم للشافعي [٥٠ / ٣]، الحاوي للماوردي [١٢٦ / ٤]، المحلى [٢١١ / ٤].



صدقة، فصرفه إلى من تحل له الصدقة، أو من يقوم مقامه ممن يستحق ذلك، ثم قضى المأخوذ منه ما استقرضه.

ولو كان استقرض منه من الصدقة التي عليه، لَمَا كان يقضيه، ولا معنى لقضاء ما قد أخذه منه، أعني: الصدقة.

فإن قيل: قد استسلف النبي ﷺ من العباس صدقته<sup>(١)(٢)</sup>.

قيل له: الحديث غير صحيح؛ من قِيلَ أَنَّ رَاوِيَهُ حُجَّيَّةُ بْنُ عَدِيٍّ<sup>(٣)</sup>، وفي حديثه لين.

فإن قيل: فأنت تجيز تقدمة كفارة اليمين قبل الحنث، وإن كان النبي ﷺ صَلَّى الله عَلَيْهِ أَوْجِبَهَا بَعْدَ الْحَنْثِ، فكذلك يجب أن تجيز تقدمة الزكاة، وإن كان النبي ﷺ صَلَّى الله عَلَيْهِ أَوْجِبَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ<sup>(٤)</sup>.

قيل له: الكفارة على وجهين:

كفارة هي لوقوع الحنث، وهي الكفارة الواجبة التي قد استقرَّ وجوبها.

(١) أخرجه أبو داود [٣٥٣/٢]، والترمذي [٥٦/٢]، وابن ماجه [١٥/٣]، من طريق الحكم بن عتيبة، عن حجية بن عدي، عن علي: «أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك»، وهو في التحفة [٣٥٩/٧].

(٢) ينظر الاعتراض في: المبسوط للسرخسي [١٧٦/٢]، بدائع الصنائع [٥٠/٢]، الحاوي للماوردي [١٢٥/٤]، المجموع [٧١/٦]، المغني [٧٩/٤].

(٣) حجية بن عدي الكندي، صدوق يخطئ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٢٢٦).

(٤) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٢٧/٤]، المغني لابن قدامة [٨٠/٤].

والكفارة الأخرى هي قبل الحنث، فهي تحلُّ العقد حتى كأنه لم يكن، وهي غير واجبة عليه، فإن [٢/١٢/٣] شاء كَفَّرَ وفعل ما حلف عليه، وإن شاء لم يكفِّر وامتنع من فعله.

وأشبهت هذه الكفارة التي هي قبل الحنث الاستثناء، أنه متى استثنى متصلاً بيمينه، فإن شاء فعل ما حلف عليه ولا كفارة عليه، وإن شاء لم يفعل. على أن قد رَوَّينا عن النبي ﷺ جواز أن يكفِّر الإنسان قبل الحنث، ورَوَّينا عنه الكفارة بعد الحنث، فمهما فعل من ذلك جاز.

فروى مالك، عن سهيل بن أبي صالح<sup>(١)</sup>، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»<sup>(٣)</sup>.



[١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ فَهَلَكَتْ مِنْهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا إِذَا أَخْرَجَهَا عِنْدَ مَحِلِّهَا، وَإِذَا أَخْرَجَهَا بَعْدَ مَحِلِّهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِأَيَّامِ يَسِيرَةٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان المدني، صدوقٌ تغير حفظه بآخره، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٤٢١).

(٢) ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقةٌ ثبتٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٣١٣).

(٣) أخرجه مالك [٣/٦٨١]، ومن طريقه مسلم [٥/٨٥]، وهو في التحفة [٩/٤١٥].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٠٥)، وقد نقل التلمساني عن ابن عبد الحكم شطر هذه

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَهَا عِنْدَ مُحَلِّهَا، ثُمَّ ضَاعَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ عَلَى تَفْرِيقِهَا، وَقَدْ جُعِلَ لَهُ إِخْرَاجُهَا وَتَفْرِيقُهَا، فَإِذَا أَخْرَجَهَا عَنْ مَالِهِ وَعَزَلَهَا، ثُمَّ ضَاعَتْ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهِيَ كَالْوَدِيعَةِ إِذَا أَخْرَجَهَا لِيُدْفَعَهَا إِلَى صَاحِبِهَا، ثُمَّ ضَاعَتْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ هِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، وَلَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً بِذِمَّتِهِ كَالَّذِينَ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ مَالَهُ لَوْ تَلَفَ بَعْدَ حُلُولِ الْحَوْلِ عَلَيْهِ، وَقَبْلَ إِخْرَاجِهِ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ، لَكَانَ دَيْنُهُ فِي الذِّمَّةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ إِذَا حَدَّثَ لَهُ.

وَمَنْزِلَةُ الَّذِي عَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِذَا ضَاعَتْ مِنْهُ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا، أَنَّهَا مَنْزِلَةُ الْإِمَامِ إِذَا ضَاعَتْ الزَّكَاةُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرِقَهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ عَلَى التَّفْرِيقِ غَيْرِ مَفْرُطٍ، وَكَذَلِكَ صَاحِبُهَا.

فَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَطَ فِي إِخْرَاجِهَا، ثُمَّ أَخْرَجَهَا فَتَلَفَتْ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرِقَهَا، [١٢/٣ ب] وَجِبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا ثَانِيَةً؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ، فَصَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ لَمَّا فَرَطَ فِي إِخْرَاجِهَا وَلَمْ يَخْرِجْهَا عِنْدَ حُلُولِ الْحَوْلِ مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ، فَإِذَا

المسألة في شرح التفریع [٤٦/٤]، وينظر: المدونة [٣٨٠/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٥)، التفریع [٢٧٥/١].

صارت دينًا عليه بالتفريط، وجب عليه أن يوصل ذلك إلى الفقراء، فمتى ضاع قبل إيصاله، وجب عليه الدَّفْعُ إليهم، ولا يبرأ بغير ذلك<sup>(١)</sup>.



[١٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ سِنِينَ فَرَطَ فِيهَا، فَذَلِكَ دَيْنٌ عَلَيْهِ، يَبِيعُ فِي ذَلِكَ عُرُوضَهُ وَيَتَوَخَّى مَا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَمَا فَرَطَ فِي إِخْرَاجِهَا سَنَةً أَوْ سِنِينَ، صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ قَدْ تَلَفَ، وَعَلَيْهِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ الَّذِي يَوْجِدُ لَهُ مِنَ الْعَرْضِ وَغَيْرِهِ، كَالَّذِينَ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ مِنْ عَرْضٍ وَغَيْرِهِ.

وتباع عروضه؛ لأنها دينٌ، كما تباع في ديونه.



[١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ عِشْرُونَ دِينَارًا سِنِينَ لَا يُخْرِجُ زَكَاتُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ دِينَارٍ.

وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ، أَخْرَجَ عَنْهَا لِأَوَّلِ سَنَةٍ مَا بَلَغَتْ زَكَاتُهَا، ثُمَّ نَظَرَ

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٤/ ٤٣ و ٤٦]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٥)، النوادر والزيادات [٢/ ١٥٤].

إِلَى الْفَضْلِ فَأَدَّى عَنْهُ لِلْعَامِ الَّذِي بَعْدَهُ، يَعْمَلُ بِهِ هَكَذَا حَتَّى يَنْقُصَ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا، ثُمَّ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيمَا هُوَ أَقَلُّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا<sup>(١)</sup>.

قد فسر مالك كيف يعمل في ذلك، أَنَّهُ يُخْرِجُ لِأَوَّلِ سَنَةٍ نِصْفَ دِينَارٍ، ثُمَّ يَزْكِي كُلَّ سَنَةٍ بَاقِيَ ذَلِكَ بَعْدَ إِسْقَاطِ مِقْدَارِ الزَّكَاةِ الَّذِي وَجِبَ لِلسَّنَةِ الَّتِي قَبْلَهَا. فَإِنْ كَانَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا لَمْ يَزْكُهَا سَنِينَ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ نِصْفَ دِينَارٍ؛ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ نِصْفَ دِينَارٍ لِسَنَةٍ مُتَعَلِّقٌ فِي ذِمَّتِهِ، وَيَبْقَى فِي مِلْكِهِ تِسْعَةُ عَشَرَ دِينَارًا وَنِصْفَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا؛ لِأَنَّ نِصْفَ الدِّينَارِ هُوَ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ الزَّكَاةُ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ مِنْ [١٣/٣] عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ مَعَهُ بَعْدَ الدَّيْنِ عِشْرُونَ دِينَارًا.



[١٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنِ التَّقَطَّ لُقْطَةً أَوْ اسْتَوْدَعَ وَدِيعَةً فَلَا يَزْكِيهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُ اللُّقْطَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ: «لَا يَزْكِيهَا الْمَلْتَقَطُ وَالْمَوْدَعُ»؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِمَنْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، أَوْ يَكُونَ صَاحِبُهَا يَزْكِي عَنْهَا، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزْكِي مَالًا غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٥)، النوادر والزيادات [١٥٥/٢]، التفريع [٢٧٥/١].

(٢) قوله: «الدَّيْنِ الزَّكَاةُ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَلَعَلَّهَا: «دَيْنُ الزَّكَاةِ».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٠٥)، النوادر والزيادات [١٣٧/٢].

فإذا جاء صاحبها، زكّى لسنة واحدة، وليس عليه أن يزكّيها للسنين؛ لما ذكرناه في الدين أنه يزكّيه لسنة و[احدة]<sup>(١)</sup>؛ من قبل أن ليس بعين في كل سنة. ولأنه لا يقدر على قبضه قبل حلوله، وكذلك صاحب اللقطة لم يقدر على أخذها، ولم يدر أين هي قبل أن يجدها، فعليه زكاة سنة واحدة لهذه العلة.



[١٨] مسألة: قَالَ: وَمَنْ غُصِبَ مَالُهُ سِنِينَ، ثُمَّ قَبَضَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٢)</sup>.

إنّما قال ذلك؛ لأنّه لم يكن عيناً في كل سنة، ولا قدّر صاحبه على قبضه، فلم تجب عليه الزكاة لكل سنة.

فإذا قبضه، زكّى لسنة واحدة؛ لما ذكرناه في الدين.

فأمّا الوديعة فإنّ صاحبها يزكّيها للسنين كلها؛ لأنّه كان قادراً على قبضها في كل سنة؛ ولأنّها عين في كل سنة، فوجبت عليه زكاة السنين كلها لهذه العلة.



(١) ما بين [ مطموس، والسياق يقتضيه، وقد يكون بعدها كلمة أخرى مطموسة، هي: «فقط».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٥)، النوادر والزيادات [١٣٧/٢].

### باب ما لا يُضْمَنُ مِنَ الزَّكَاةِ

[١٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالٌ يَقْسِمُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ فِي الْمَسَاكِينِ، فَمَرَّ بِهِ حَوْلٌ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ مُلْكِ صَاحِبِهِ وَصَارَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَوْ مَاتَ صَاحِبُهُ قَبْلَ التَّفْرِيقِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى وَرَثَتِهِ. وَلَوْ أَرَادَ أَخْذَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بَعْدَ أَنْ دَفَعَهُ إِلَى مَنْ يُفَرِّقُهُ، لَمْ يَجْزْ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا قَدْ أَخْرَجَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا لَا يَرْجِعُ فِي الْعَتَقِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ. ﴾



[٢٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ عَتَقَ [٣/١٣/ب] مِنَ الْعَبِيدِ أَوِ الْمُكَاتِبِينَ أَوِ الْمُدَبَّرِينَ، أَوْ أَسْلَمَ مِنَ النَّصَارَى، فَإِنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ بِأَمْوَالِهِمُ الْحَوْلَ مِنْ يَوْمِ عَتَقُوا أَوْ أَسْلَمُوا<sup>(٢)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْعَبِيدَ وَالْمُكَاتِبِينَ وَالْمُدَبَّرِينَ وَالْكَافِرِينَ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ؛ لِعَدَمِ اجْتِمَاعِ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَجِبُ بِهَا الزَّكَاةُ فِيهِمْ، مِنْ حُرِّيَّةٍ وَإِسْلَامٍ، فَإِذَا عَتَقُوا أَوْ أَسْلَمُوا، صَارُوا حِينَئِذٍ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَأْنَفُوا الْحَوْلَ حِينَئِذٍ. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٥).

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٠٣)، المختصر الكبير، ص (١٠٦)، مختصر أبي مصعب،

ص (٢٠٢)، النوادر والزيادات [١٣٦/٢].

والزكاة تجب باجتماع: الحرية، والإسلام، وملك النصاب، وحلول الحول، فمتى عُدَّ من هذه الأوصاف، لم تجب الزكاة، والله أعلم.



[٢١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ضَاعَ مِنْهُ مَالٌ سِنِينَ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا وجه هذه المسألة في اللقطة<sup>(٢)</sup>، فأغنى عن إعادته.



[٢٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُخْرَجُ فِي الزَّكَاةِ عَرَضٌ وَلَا حَبٌّ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تُخْرَجَ الْفِضَّةُ عَنِ الذَّهَبِ، وَالذَّهَبُ عَنِ الْفِضَّةِ<sup>(٤)</sup>.

إنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يُخْرَجُ فِي الزَّكَاةِ عَرَضًا وَلَا حَبًّا بِقِيَمَتِهِ»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْجِبَ الزَّكَاةَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَرِثِ وَالْمَاشِيَةِ، فَبَيَّنَ مَقْدَارَ

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٦)، النوادر والزيادات [١٣٩/٢].

(٢) ينظر: المسألة [١٧]، عند قول ابن عبد الحكم: «وَمَنْ التَّقَطَّ لُقْطَةً».

(٣) قوله: «وَلَا حَبٌّ»، كذا في شب، وفي المطبوع: وَلَا يَجِبُ، والصواب ما أثبتته، بدلالة كلام الشارح، فإنه سيعيد ذكر الحب.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٠٦)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [١١٤/٢]، هذه

المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٣٤٦/١] و [٣٧٧]، التفرع [٢٨٩/١]،

المنتقى للباجي [٩٣/٢]، الجامع لابن يونس [١٣/٤].



المأخوذ فيه وما يؤخذ منه، فليس يجوز ترك المقدار المأخوذ منه وأخذ بدل منه بالقيمة.

ولو جاز ذلك، جاز أن تؤخذ الزكاة من غير الحرث والماشية والعين إذا كان قيمتها فيه نصاباً واحداً من هذه الأشياء، فلمَّا لم يَجْزْ أن تُجعل ما عدا هذه الأشياء في وجوب الزكاة فيها إذا لم تكن للتجارة، فكذلك لا يجوز أن يجعل غير المقدار المأخوذ منها في معنى المقدار المأخوذ إذا أخذ بقيمته.

ومما يدلُّ على ذلك أيضاً، أنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال لعمرَ في الفرس الذي كان حَمَلَ عليه في سبيل الله، فوجده يباع <sup>[١/١٤/٣]</sup> بِرُخْصٍ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَوْ بَاعَكَ بِدِرْهَمٍ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ» <sup>(١)</sup>، فكره النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أن يعود في صدقته، وإن عادت إليه ببدل يدفعه إلى من تصدَّق عليه.

فإن قيل: إنَّ الغرض في الزكاة إنما هو إيصال المنفعة إلى الفقراء والمساكين، فمتى أوصل إليهم مقدار الزكاة، جاز ذلك <sup>(٢)</sup>.

قيل له: لو كان كذلك، لكان إذا أسكنهم داراً أو أخذهم عبداً بمقدار الزكاة

(١) متفق عليه: البخاري (١٤٩٠)، ومسلم [٦٣/٥]، من طريق مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنَّ عمر بن الخطاب، قال: «حملت على فرسٍ عتيقٍ في سبيل الله، فأضاعه صاحبه، فظننت أنَّه بائعه برخصٍ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: لا تبتعه، ولا تعد في صدقتك، فإنَّ العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه»، وهو في الموطأ [٤٠٠/٢]، والتحفة [٥/٨].

(٢) ينظر الاعتراض في: المبسوط [١٥٧/٢]، المغني [٢٩٦/٤]، المجموع [٢٨٧/٥].

كان يجزيه، ومن قول مخالفنا في هذه المسألة، أَنَّهُ لَا يجزيه<sup>(١)</sup>، فقد بطل اعتلاله في إيصال المنفعة إليهم.

ومما يدلُّ على أَنَّهُ لَا يجوز إخراج غير ما قد ذُكِرَ في الزكوات والصدقات بقيمته دون أن يكون ذلك الشيء بعينه أو ما يقوم مقامه: أَنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أَوْجب في زكاة الفطر صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من شعيرٍ، أو صاعاً من زبيبٍ، أو صاعاً من أَقْطٍ<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الأخبار: «أَوْ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ»<sup>(٣)</sup>، ومعلومٌ أَنَّ قيم هذه الأشياء لَا تتَّفَقُ في وقتٍ واحدٍ في بلدٍ واحدٍ، وإذا كان كذلك معلوماً في العقل، عُلِمَ بهذا أَنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ لم يُرد إخراج غير الأعيان المذكورة أو ما يقوم مقامها في الكيل والمقدار، لا القيمة، والله أعلم.

وقوله: «لا بأس أن يخرج الذَّهَبُ عن الفِضَّةِ والفِضَّةُ عن الذَّهَبِ»؛ فلا نَّ غرض النَّاسِ في الذَّهَبِ كهو في الفِضَّةِ؛ لأنهما إِنما يريدونهما للتَّصرف بهما

(١) ينظر البحر الرائق [١/ ٢٥١]، وفيه: «الزَّكَاةُ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِتَمْلِيكِ عَيْنٍ مَتَقَوِّمَةٍ، حتَّى لو أسكن الفقير داره سنةً بِنِيةِ الزَّكَاةِ لَا يجزيه؛ لأنَّ المنفعة ليست بعَيْنٍ مَتَقَوِّمَةٍ».

(٢) متفق عليه: البخاري (١٥٠٦)، ومسلم [٣/ ٦٩] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعامٍ، أو صاعاً من شعيرٍ، أو صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من أَقْطٍ، أو صاعاً من زبيبٍ»، وهو في التحفة [٣/ ٤٣٥].

(٣) أخرجه ابن خزيمة [٤/ ١٤٧]، ومن طريقه ابن حبان [٨/ ٩٨]، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أَنَّ معاوية بن أبي سفيان، كان يأمرهم بصدقة رمضان، نصف صاع حنطةٍ، أو صاع تمرٍ، فقال أبو سعيد: لَا نعطي إِلَّا ما كنا نعطي على عهد رسول الله ﷺ، صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من أَقْطٍ، أو صاعاً من زبيبٍ، أو صاعاً من شعيرٍ».

ومنفعتهما لا لأعيانهما؛ لأنها لا تؤكل ولا تُشرب ولا تلبس، وإنما هي أعيانٌ يُتَصَرَّفُ فيها، فلمَّا كان التصرف فيهما واحداً، ناب أحدهما عن الآخر، فجاز أن يخرج أحدهما عن الآخر.



[٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا يَأْكُلُ رِبْحَهُ:

﴿ فَلَا زَكَاةَ عَلَى الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ. ﴾

﴿ وَلَا عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، فَإِذَا [ب/١٤/٣] قَبِضَهُ، أَدَّى لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ <sup>(١)</sup>. ﴾

﴿ أما الذي هو في يده فلا زكاة عليه؛ لَأَنَّهُ دَيْنٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فلا زكاة عليه فيما في يده من المال إذا لم يفضل عن دينه بمقدار النصاب. ﴾

ولا على صاحبه أيضاً حتى يقبضه؛ لَأَنَّ مَنْ لَهُ دَيْنٌ، فلا زكاة عليه في دينه حتى يقبضه، ثم يزكيه لسنة على ما قد بيناه.



[٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ حَلَّتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، فَلْيُخْرِجْهَا حَيْثُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لِمَعَاذٍ حَيْثُ وَجَّهَ إِلَى الْيَمَنِ: «خُذْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرُدَّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ» <sup>(٣)</sup>. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٦).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٦)، المدونة [١/٣٣٥]، التفرع [١/٢٧٥].

(٣) متفق عليه: البخاري (١٣٩٥)، ومسلم [١/٣٧]، وهو في التحفة [٥/٢٥٥].

وكذلك كان يفعل النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ فيما يأخذ من الصدقات.

وكذلك كان يفعل مُصَلِّقُو رسول الله صَلَّى الله عليه، يُفَرِّقُونَهَا فِي المواضع التي يأخذونها؛ حتى يستغني الفقراء في ذلك الموضع، ثم يفرقون بعد ذلك في غيرهم.



[٢٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ لَحِقَ أَهْلَ بَلَدٍ شِدَّةٌ شَدِيدَةٌ جَازَ نَقْلُهَا إِلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، مِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا جَعَلَ الصَّدَقَةَ لِأَهْلِ الْفَقْرِ وَالْحَاجَةِ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَحْوَجَ فَهُوَ أَحَقُّ؛ لِأَنَّ تَفَرِّقَهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى النَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمَصْلَحَةِ لَهُمْ، فَمِنْ الصَّلَاحِ نَقْلُهَا إِلَى أَشَدِّ الْمُسْلِمِينَ حَاجَةً وَفَقْرًا؛ لِأَنَّهُمْ إِلَيْهَا أَحْوَج. ﴾



### باب زكاة أموال اليتامى

[٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَتُزَكَّى أَمْوَالُ الْيَتَامَى فِي كُلِّ عَامٍ، بَلَّغُوا الْحُلْمَ أَوْ لَمْ يَبْلُغُوا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٦)، المدونة [٣٣٦/١]، التفرع [٢٧٥/١].

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٠٤)، المختصر الكبير، ص (١٠٦)، المدونة [٣٠٨/١]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٢)، النوادر والزيادات [١٣٦/٢].

وَنَزَكِهِمْ بِهَا ﴿[التوبة: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥]، فأوجب الله سبحانه الزكاة في أموال المؤمنين، صغاراً كانوا أو كباراً، وأمر نبيه صَلَّى الله عَلَيْهِ بِأَخْذِهَا مِنْهُمْ بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَنُزَكِّيَهُمْ بِهَا﴾، ولم يفرّق بين صغير وكبير.

وكذلك قال النبي ﷺ: [١/١٥/٣] «أَمَرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَاءِكُمْ فَأَرَدَهَا فِي فُقَرَائِكُمْ»<sup>(١)</sup>، فلم يفرّق بين صغير وكبير.

وكما يُعطى الصغير إذا كان فقيراً، كذلك يُؤخذ منه إذا كان غنياً.

فإن قيل: إن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَنُزَكِّيَهُمْ بِهَا﴾، إنما أراد بذلك من كان بالغاً؛ لأن الصغير لا ذنب عليه فيُطهَّر<sup>(٢)</sup>.

قيل له: الطهارة تكون من غير ذنب، وهي رفعُ درجةٍ وزيادة في الثواب، وقد قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَمْرِيئُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾، ولم يكن عليها ذنب يُطهَّر.

فإن قيل: إن الصغير لَمَّا لم تجب عليه الصلاة، فكذلك لا تجب عليه الزكاة؛ من قَبْلَ أَنَّهُ إِنَّمَا خُوطِبَ بِالزَّكَاةِ مِنْ خُوطْبِ بِالصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو مشهور في كتب الفقه، وقد ذكر النووي في المجموع [١٤٣/٦]، أَنَّهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي إِرْسَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَعَاذٍ، وَفِيهِ: «فَاعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»، متفق عليه: البخاري (١٣٩٥)، ومسلم [٣٧/١]، ومن الفقهاء من يفرّق بين هذا الحديث وحديث ابن عباس، والله أعلم.

(٢) ينظر الاعتراض في: التجريد للقدوري [١٢١٧/٣].

(٣) ينظر الاعتراض في: التجريد للقدوري [١٢١٥/٣]، المبسوط للسرخسي

قيل له: خاطب الله عزَّ وجلَّ نبيه صَلَّى الله عَلَيْهِ بأخذ الصدقة من المسلمين عاماً بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وهذا يوجب أخذها من الصغير والكبير، فخطب ولي الصغير بأداء الزكاة عنه كما خطب بأداء ما يجنيه الصبي وما يلزمه في ماله من الحقوق وزكاة الفطر عنه، فلمَّا كان على الولي أن يُخرج عنه هذه الأشياء التي تلزمه في ماله، وإن كان لا يصح أن يُخاطب بها، فكذلك تُخرج عنه الزكاة.

ألا ترى: أن الصغيرة قد تُعْبِدَت بالعدة، وعلينا أن نربصَّها حتى تخرج من العدة، ولم يجز أن تسقط عنها العدة لا متناع أن تخاطب هي بذلك، فكذلك الزكاة.

ولو كانت الزكاة إنَّما تجب على من تجب عليه الصلاة، لكان كل واحدٍ منهما متعلقاً بصاحبه، لا يجب أحدهما إلَّا بوجوب الآخر:

- فكان لا تجب على الفقير الصلاة؛ لأنَّ الزكاة لا تجب عليه.
  - وكذلك لا تجب على المكاتب الصلاة؛ لأنَّه لا زكاة عليه.
  - وكذلك لا تجب على الحائض والنفساء الزكاة؛ لأنَّه لا صلاة عليهما.
- فدلَّ هذا على فساد ما [١٥/٣ ب] ذكره من أن الزكاة إنَّما تجب على من تجب عليه الصلاة.

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّه قال: «اتَّجِرُوا فِي أَمْوَالِ

الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ»، رواه أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى<sup>(١)</sup>، عن حسين<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا مكحول<sup>(٣)</sup>، قال: قال عمر بن الخطاب<sup>(٤)</sup>.

وقد رُوي هذا الحديث مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه، رواه المثنى بن الصباح<sup>(٥)</sup>، عن عمرو بن شعيب<sup>(٦)</sup>، عن أبيه<sup>(٧)</sup>، عن جده، عن النبي صلى الله عليه<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) هو يحيى بن سعيد القطان، تقدّمت ترجمته في المسألة رقم ٤ .
- (٢) الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوزي البصري، ثقةٌ ربما وهم، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٢٤٧).
- (٣) مكحول الشامي، ثقةٌ فقيهٌ كثير الإرسال مشهورٌ، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٩٦٩).
- (٤) أخرجه بهذا الإسناد، عبد الله بن أحمد في مسائله، ص (١٥٨)، بلفظ: «ابتغوا بأموال اليتامى لا تهلكه الصدقة»، كما في المطبوع من المسائل، ورواه مالك في موطنه [٣٥٣ / ١] عن عمر بلاغاً، بنحو اللفظ الذي ذكره الشارح، وروي من طرق أخرى عن عمر.
- (٥) المثنى بن الصباح اليماني الأثناوي، نزيل مكة، ضعيفٌ اختلط بآخره، من كبار السابعة. تقريب التهذيب، ص (٩٢٠).
- (٦) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوقٌ، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٧٣٨).
- (٧) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوقٌ ثبت سماعه من جده، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٤٣٨).
- (٨) أخرجه الترمذي [٢٥ / ٢]، والدارقطني [٥ / ٣]، من طريق المثنى بن الصباح به، ولفظ الترمذي: «ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»، وهو في التحفة [٣٣١ / ٦].

وقد رُوي عن جماعةٍ من الصحابة أنهم زكّوا أموال اليتامى الأصغر،

منهم: عمر<sup>(١)</sup>، وعلي<sup>(٢)</sup>، وعائشة<sup>(٣)</sup>، وابن عمر<sup>(٤)</sup>، رضي الله عنهم.

وهو قول عطاء، وطاوس، وجابر بن زيد، وربيعه، وابن شهاب، وعروة،

والقاسم.

وروى ابن عليه<sup>(٥)</sup>، عن أيوب<sup>(٦)</sup>، عن نافع<sup>(٧)</sup>، عن ابن عمر: «أَنَّهُ كَانَ يَلِي

مَالِ يَتِيمٍ، مِنْهُ مَا يَسْتَقِرُّ، وَمِنْهُ مَا يَدْفَعُ مُضَارَبَةً، كُلُّ ذَلِكَ يُؤَدِّي عَنْهُ الزَّكَاةُ»<sup>(٨)</sup>.

(١) تقدّم تخريج أثر عمر قريباً.

(٢) أخرجه عبد الرزاق [٤/ ٦٧]، والقاسم بن سلام في الأموال [٢/ ١١٠]، وغيرهما.

(٣) أخرجه عبد الرزاق [٤/ ٦٦]، والقاسم بن سلام في الأموال [٢/ ١١١]، وابن أبي شيبة [٦/ ٤٥٩].

(٤) أخرجه عبد الرزاق [٤/ ٦٩]، والقاسم بن سلام في الأموال [٢/ ١١١]، وابن أبي شيبة [٦/ ٤٦٠].

(٥) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولا هم البصري، المعروف بابن عليه، ثقةٌ حافظٌ، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (١٣٦).

(٦) أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني، ثقةٌ ثبتٌ حجةٌ، من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٥٨).

(٧) نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ مشهور، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٩٩٦).

(٨) أخرجه بهذا الإسناد، عبد الله بن أحمد في مسائله، ص (١٦٠).



وروى مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم<sup>(١)</sup>، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، عن عائشة: «أَنَّهَا كَانَتْ تُخْرِجُ زَكَاةَ أَمْوَالِ يَتَامَى كَانَتْ تَلِيهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

وقد قال مخالفنا في هذه المسألة: «إنه تؤخذ الصدقة من حرثه»<sup>(٤)</sup>، وقد سَوَّى الله ورسوله في إيجاب الزكاة في العين والحرث والماشية، فكيف وَجَبَ إخراج زكاة الحرث من مال اليتيم دون زكاة العين والماشية؟ وكذلك يقول: «إنه تُخرج عنه زكاة الفطر»<sup>(٥)</sup>.



[٢٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ابْتَعَ مَصَاحِفَ أَوْ سُيُوفًا فِيهَا فِضَّةٌ لِلتَّجَارَةِ تَكُونُ تَبَعًا لَهَا، ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا، فَلَا زَكَاةَ حَتَّى تُبَاعَ السُّيُوفُ<sup>(٦)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَلِيَّةَ الَّتِي فِي السُّيُوفِ هِيَ تَبَعٌ لَهَا، يَعْنِي بِذَلِكَ: إِذَا كَانَتْ قَلِيلَةً وَوزنها ثلث قيمة السُّيُوفِ أَوْ أَقَلَّ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِلأَصْلِ دُونَ التَّبَعِ.

(١) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني، ثقةٌ جليلٌ، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٥٩٥).

(٢) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقةٌ، أحد الفقهاء بالمدينة، من كبار الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٧٩٤).

(٣) أخرجه مالك [٣٥٣/٢]، من طريق القاسم بن محمد، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَلِينِي أَنَا وَأَخًا لِي يَتِيمِينَ فِي حَجَرِهَا، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ».

(٤) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن [١٣٤/٢].

(٥) ينظر: البناية للعينى [٢٩٨/٣].

(٦) المختصر الكبير، ص (١٠٦)، النوادر والزيادات [١١٧/٢]، التفرع [٢٨١/١].

فمتى باع السُّيُوف، وجبت عليه الزَّكَاةُ إذا كانت للتَّجَارَةِ.

ومتى [٢/١٦/٣] زاد وزن الفِضَّة التي في السُّيُوف على ثلث قيمة السُّيُوف، زُكيت الفِضَّة بوزنها، والسُّيُوف بقيمتها بعد الفِضَّة على قيمتها إذا بيعت.



[٢٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ<sup>(١)</sup>: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ حُلِيٌّ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لَا يَتَنَفَّعُ بِهِ لِلْبُسِّ، فَإِنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ.

فَأَمَّا مَا كَانَ يُلْبَسُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، وَمَا كُسِرَ مِمَّا يُرِيدُ أَهْلُهُ إِصْلَاحَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ أَيْضًا.

فَإِذَا كَانَ الْحُلِيُّ فِيهِ الذَّهَبُ الْكَثِيرُ وَالْجَوْهَرُ إِنَّمَا يُؤَاجَرُ فَتُجَلَّى بِهِ الْعَرَائِسُ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْحُلِيَّ لَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا أُرِيدَ لِبَسُهُ وَالتَّزْيِينُ بِهِ وَالتَّجَمُّلُ»؛ فَلَأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْأَصُولِ النَّامِيَةِ مِنَ الْحَرْثِ وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ؛ لَوْجُودِ النَّمَاءِ فِيهَا، وَتَأْتِيهِ فِي الْعَيْنِ بِالتَّقَلُّبِ وَالتَّصَرُّفِ بِهِ فِي التَّجَارَةِ، فَمَتَى لَمْ يَرِدْ

(١) قوله: «قَالَ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «قال مالك»، وتمت الإشارة في الحاشية إلى أن لفظة «مالك» مضافة من النوادر والزيادات.

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٠٤)، المختصر الكبير، ص (١٠٧)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٢/١١٥]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٢/٣٥٢]، المدونة [١/٣٠٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٤)، التفريع [١/٢٨٠].

التصرف فيه وأراد به الزينة والتجمل، لم تكن عليه الزكاة؛ لأنه قد نقله عن الأصل الذي وجبت الزكاة فيه من أجله.

ألا ترى: أن العبد والفرس لا زكاة في عينهما، فمتى اشتراهما للتجارة، وجبت عليه الزكاة، وكذلك سائر العروض، فعليه الزكاة في ثمنها إذا باعها، أو في قيمتها على وجه ما.

فلما كانت العين التي لا زكاة فيها إذا قصد فيها النماء والتجارة وجبت فيها الزكاة، كانت العين التي فيها الزكاة إذا عدل بها عن التجارة وطلب النماء إلى الزينة والتجمل لم تكن عليه الزكاة.

فإن قيل: فلم لا أوجبتم الزكاة في الحلبي وإن كان يراد به الزينة والتجمل، كما أوجبتم في الإبل العوامل الزكاة، وإن كان فيها الزينة والجمال<sup>(١)</sup>.

قيل له: ليس يشبه الحلبي إذا أريد به اللبس والجمال الإبل العاملة؛ من قبل أن الإبل العاملة، النماء فيها موجود لا ينقطع بالعمل، وهو الدر والنسل، [ب/١٦/٣] وإنما ينضاف بالعمل إلى ذلك أجره، والحلي فإذا لبس وتزين به، لم يمكن القلب فيه وطلب النماء في الشراء والبيع، فلم يمكن اجتماعهما لهذه العلة.

فأما إذا كان الحلبي للكرء، فإن مالكا قال: «لا زكاة عليه»؛ لأن عينه قد نُقلت عن التجارة والتصرف فيه بالشراء والبيع.

(١) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٦٣/٤]، وسيذكر الشارح عكس الاعتراض في مسألة وجوب الزكاة في الماشية إذا كانت غير سائمة.

فإن كان يُتَنَفَّعُ بأجرته فلا تجب عليه الزكاة؛ لأنَّه لا يُطْلَبُ فضله بالتصرف فيه بالبيع والشراء.

وأحسب أنَّ محمد بن مسلمة المخزومي<sup>(١)</sup>، قال: «عليه الزكاة»<sup>(٢)</sup>؛ من قِبَلِ أَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْهُ لِلْبَسِّ وَالزِينَةِ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَهُ لَطَلْبِ الْفَضْلِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَلِيِّ لغير اللُّبْسِ وَالزِينَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّجَارَةِ أَوْ لَذَخِيرَةٍ، فَإِنَّ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْهُ لِلْبَسِّ وَالزِينَةِ الَّذِينَ تَسْقُطُ مَعَهُمَا الزَّكَاةُ، فَعَلِيهِ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَنَّ فِيهِمَا الزَّكَاةَ، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ إِذَا عُدِلَ بِهِمَا إِلَى الزِينَةِ وَالتَّجَمُّلِ.

وقد روي عن جماعةٍ من الصحابة أنهم كانوا لا يزكون الحلِّي، منهم: ابن عمر، وعائشة، وأسماء<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

فروى مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: «أَنَّهَا كَانَتْ لَا تُخْرِجُ مِنْهُ الزَّكَاةَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام المخزومي المدني، نزيل دمشق، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك. ينظر: تاريخ الإسلام [٥/ ٤٥٢]، الديباج المذهب [٢/ ١٥٦].

(٢) حكاه البايجي في المتتقى [٢/ ١٠٩] عن محمد بن مسلمة.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [٦/ ٤٧٢]، عن عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء: «أَنَّهَا كَانَتْ لَا تَزْكِي الْحَلِيَّ».

(٤) أخرجه مالك [٢/ ٣٥١]، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: «أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ

وروى مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر مثله<sup>(١)</sup>، وهو قول جماعةٍ من التابعين.

فإن قيل: قد روي عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ: «أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ امْرَأَةٍ سَوَارِينَ، فَقَالَ لَهَا: أَيَسُرُّكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِسَوَارِينَ مِنْ نَارٍ؟»، قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَأَدَّى زَكَاتَهُ»، رواه حسين بن ذكوان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، قالوا: ففي هذا دلالةٌ على أَنَّ في الحلي زكاةً وإن أريد به اللبس<sup>(٣)</sup>.

قيل له: جد عمرو بن شعيبٍ، إن كان عبد الله بن عمرو، فهو متصل الإسناد، [١٧/٣] وهو سماعٌ من النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ؛ لأنَّ عبد الله بن عمرو صاحب رسول الله ﷺ.

وإن كان جده الأصغر، فهو محمد، والحديث مرسلٌ وفي إسناده لينٌ.

فإن كان صحيحاً، فيجوز أن يكون حلياً لا يجوز استعماله مما فيه سرفٌ

النَّبِيِّ ﷺ كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها، لهنَّ الحلي، فلا تخرج من حليهنَّ الزَّكاة.

(١) أخرجه مالك [٣٥٢/٢]، عن نافع: «أن عبد الله بن عمر كان يحلِّي بناته وجواريه الذَّهَب. ثم لا يخرج من حليهنَّ الزَّكاة».

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٢٧/٣]، عن حسين بن ذكوان، عن عمرو بن شعيب به، وهو عند أبي داود [٣١٣/٢]، والترمذي [٢٢/٢]، من طرق أخرى عن عمرو بن شعيب به، وهو في التحفة [٣٠٩/٦].

(٣) ينظر الاعتراض في: التجريد للقدوري [١٣٢٤/٣]، المبسوط للسرخسي [١٩٢/٢].

وبذخُ وأشباه هذا المعنى، ويتفق هذا التأويل مع ما ذكرناه من الأدلة وقول الصحابة، والله أعلم.



[٢٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا زَكَاةَ فِي لُؤْلُؤٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَنَبٍ، وَلَا خُمُسَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَرَضٌ مِنَ الْعُرُوضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلتَّجَارَةِ فَيُفْعَلُ فِيهِ كَمَا يُفْعَلُ فِي الْعُرُوضِ<sup>(١)</sup>.

قد ذكر مالكُ العلةَ في أن لا زكاةَ فيها، وهو قوله: «إنها عَرَضٌ مِنَ الْعُرُوضِ»، فلا زكاةَ في العروضِ إِلَّا أَنْ تُشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ، فتزكى زكاةُ التَّجَارَةِ على ما قد فسرناه.

وأما إذا كانت لغير تجارةٍ، فلا زكاةَ فيها؛ لأنَّ الزَّكَاةَ تجب في العين والحِثِّ والماشية دون سائر العروض.

وقوله: «لَا خُمُسَ فِيهِ»؛ فلأنَّ الخمسَ إنما يجب في القسمة أو في الركاز؛ لأنَّه مال كافرٍ وجَدَه مُسْلِمٌ، وليس كذلك هذه الأشياء، وإنما هي عُرُوضٌ حكمها حكم العروض.



(١) المختصر الصغير، ص (٣٠٥)، المختصر الكبير، ص (١٠٧)، الموطأ [٣/٣٥٢] المدونة [١/٣٤٠]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٤)، النوادر والزيادات [٢/١١٠]، التفریع [١/٢٧٨].

### باب زكاة المعادن والركاز<sup>(١)</sup>

[٣٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ فِي الْمَعَادِنِ خُمْسٌ، وَلَيْسَتْ بِرِكَازٍ، وَإِنَّمَا

فِيهَا الزَّكَاةُ.

وَإِنَّمَا هُوَ كَهَيْئَةِ الزَّرْعِ، لَا يُسْتَأْنَى بِهِ حَوْلٌ، إِذَا بَلَغَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ عَشْرِينَ مِثْقَالًا أَوْ مِثْنَى دِرْهَمٍ، وَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ مَا دَامَ نَيْلُهُ، فَإِنْ انْقَطَعَ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ نَيْلٍ، فَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ تُبْتَدَأُ فِيهِ الزَّكَاةُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ فِي الْمَعَادِنِ الزَّكَاةَ دُونَ الْخُمْسِ»؛ لِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٣)</sup>، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، أَقْطَعَ<sup>[ب/١٧/٣]</sup> بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةَ الَّتِي مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ، فَنِلَكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ»<sup>(٤)</sup>.

ومما يدلُّ أيضاً أَنَّ فِي الْمَعَادِنِ الزَّكَاةَ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِرِكَازٍ، مَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ،

(١) كذا وقع ترتيب هذا الباب في المخطوط؛ إذ جاء في منتصف الورقة، في حين أَنَّهُ جاء في المطبوع، في أول كتاب الزَّكَاةِ، ولا أدري ما وجه هذا الصنيع وتغيير ترتيب الكتاب.

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٠٥)، المختصر الكبير، ص (٩٩)، الموطأ [٣٤٩ / ٢]، المدونة [٣٣٧ - ٣٣٨]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٤).

(٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي، مولا هم المدني، المعروف بريبعة الرأي، ثقة فقيه، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٣٢٢).

(٤) أخرجه مالك [٣٤٩ / ٢]، ومن طريقه أبي داود [٥٠١ / ٣].

عن الزهري<sup>(١)</sup>، عن سعيد<sup>(٢)</sup> وأبي سلمة<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قَالَ: «الْعُجْمِيُّ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»<sup>(٤)</sup>، فلو كان المعدن هو الرِّكَاز، لما فَرَّقَ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ بين اسميهما، فسَمَّى أحدهما معدناً والآخر رِكَازاً، ولما أعاد ذَكَرَ الرِّكَازَ من غير فائدة، حيث قال: «وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»، ولقال: «وفيه الخمس»؛ لأنَّ الرِّكَازَ هو المعدن عند مخالفنا<sup>(٥)</sup>، فلا معنى لإعادة ذكره وإفراده.

فثبت بما ذكرناه من هذين الخبرين، أَنَّ الْمَعْدِنَ غَيْرُ الرِّكَازِ<sup>(٦)</sup>.

فأما وجهه من طريق القياس، فَإِنَّ الرِّكَازَ هو ما رَكَزَهُ الْآدَمِيونَ؛ لِأَنَّهُ مأخوذٌ من رُكز الشيء، والمعدن فهو عروقٌ أنبتها الله عَزَّ وَجَلَّ في الأرض من غير

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، الفقيه الحافظ، متفقٌ على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٨٩٦).

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية. تقريب التهذيب، ص (٣٨٨).

(٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ثقةٌ مكثُرٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١١٥٥).

(٤) أخرجه مالك [١٢٧٦/٥]، وهو متفق عليه: البخاري (٦٩١٢)، ومسلم [١٢٧/٥]، وهو في التحفة [٤١/١٠].

(٥) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن [٤١/٣]، بدائع الصنائع [٦٥/٢].

(٦) نقل هذا الوجه من الاستدلال، ابن عبد البر في التمهيد [٣١/٧]، وقال: «وقد استدل بعض أصحابنا وغيرهم...».



وضع آدمي لها، فأشبهه ذلك الزرع الذي ينبت الله عزَّ وجلَّ، فيجب أن يكون حكمه حكم الزرع في وجوب الزكاة فيه، ولم يجز أن يكون حكمه حكم الركاز الذي هو ملك الآدميين، ركزوه ودفنوه فأخذ منه على سبيل المغنم.

ولهذا قال مالك: «إِنَّهُ يُزَكَّى فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ نَصَابًا وَلَا يَنْتَظَرُ بِهِ حُلُولُ الْحَوْلِ عَلَيْهِ»؛ لَأَنَّهُ شَيْءٌ يُخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ يَنْبَتُ فِيهَا، كَالزَّرْعِ الَّذِي يُخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ، فَوْجِبَ أَنْ يُزَكَّى فِي الْحَالِ كَمَا يُزَكَّى الزَّرْعُ.

ولم يشبه المال المستفاد الذي يستقبل به الحول، كما لم يشبه الزرع سائر الأموال المستفادة، والمعنى الجامع بينهما هو أَنَّهُ شَيْءٌ خَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ الزَّكَاةُ كَالزَّرْعِ [١/١٨/٣] أَنَّهُ شَيْءٌ خَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ الزَّكَاةُ، فاجتمعا في هذا المعنى في أن يزكيا في الحال.

ولو زكي بعد الحول، لما كان ذلك زكاة المعدن، ولكان ذلك كالمال المستفاد، ولا بد لقولهم زكاة المعدن من فائدة غير فائدة زكاة المال المستفاد.

وقوله: «مَا دَامَ نَيْلٌ»، يعني: باقياً لا ينقطع، فإنه يُضْمُ بعضه إلى بعضٍ ويُزَكَّى إذا خرج منه مقدار النصاب فأكثر؛ لَأَنَّ حكمه حكم الزرع واحدٌ، أَنَّهُ يُزَكَّى إِذَا كَانَ مِقْدَارَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ.

فإن انقطع نيْلُهُ وجاء نيْلٌ آخر اتتلف الزكاة في الثاني، ولم يضم إلى الأول؛ لأنهما نيْلان مختلفان، فأشبهه الزرعين المختلفين في الوقت والنبات أَنَّهُ لَا يُضْمُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، لَكِنَّهُ يُزَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَّتِهِ.



[٣١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا وَجَدَ فِي الْبَحْرِ مِنَ التُّرَابِ، فَيُصْنَعُ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِتُّرَابِ الْمَعْدِنِ، وَفِيهِ الزَّكَاةُ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدِنِ، إِنَّمَا هِيَ عُرُوقُ ذَهَبٍ نَابِتَةٍ تَوْجَدُ فِي الْأَرْضِ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ بَاطِنَةً أَوْ ظَاهِرَةً، أَوْ كَانَتْ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ.



[٣٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا وَجَدَ فِي الْبَحْرِ مِنَ التَّمَاثِيلِ، فَفِيهِ الْخُمْسُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُا بِمَنْزِلَةِ الرِّكَازِ؛ لِأَنَّ الرِّكَازَ هُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ يَجِدُهُ الْمُسْلِمُ، فَفِيهِ الْخُمْسُ وَلَهُ أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَغَانِمِ وَالتَّمَاثِيلِ. وَالشَّيْءُ الْمَضْرُوبُ إِذَا وَجَدَ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْدِنًا، وَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَلِكٌ آدَمِيٌّ، فَإِذَا كَانَ التَّمَاثِيلُ وَمَا أَشْبَهَهَا، كَانَ فِي الْأَغْلَبِ أَنَّهَا مَلِكٌ كَافِرٌ وَجَدَهُ مُسْلِمٌ، فَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الرِّكَازِ.



[٣٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا وَجَدَ فِي الْمَعَادِنِ مِنَ الذَّهَبِ النَّابِتِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عَمَلٌ وَلَا كَبِيرٌ مُؤَنَّةٌ، فَفِيهِ الْخُمْسُ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٩٩).

(٢) المختصر الكبير، ص (٩٩).

(٣) المختصر الكبير، ص (٩٩)، المدونة [١/٣٣٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا لَيْسَ فِيهِ مَوْئِنٌ مِّثْلَ اللِّسَانِ <sup>(١)</sup> إِذَا خَرَجَ مِنَ  
 الْمَعْدِنِ وَالنَّدْرَةِ <sup>(٢)</sup> إِذَا نَدَرَتْ، [٣/٩/ب] ففِيهَا الْخُمْسُ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ كَلْفَةٍ  
 كَبِيرَةٍ وَلَا مَوْئِنٍ عَظِيمَةٍ، فَأَشْبَهَ ذَلِكَ الرِّكَازَ؛ لِأَنَّهُ يَجِدُهُ بِغَيْرِ كَلْفَةٍ وَلَا عَمَلٍ، فَكَانَ  
 فِيهِ الْخُمْسُ، فَكَذَلِكَ مَا وَجَدَ فِي الْمَعْدِنِ بِغَيْرِ كَلْفَةٍ وَلَا مَوْئِنٍ.  
 وَإِنَّمَا أُخِذَ مِنْهُ الْخُمْسُ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ، أَعْنِي الذَّهَبَ  
 وَالْفِضَّةَ، أَحَدَ شَيْئَيْنِ:

إِمَّا رِبْعَ الْعَشْرِ، وَهُوَ الزَّكَاةُ.

أَوْ الْخُمْسُ، وَهُوَ فِي الْغَنِيمَةِ وَمَا وَجَدَ فِي الرِّكَازِ.

فَلَمَّا لَمْ يُؤْخَذْ مِنَ النَّدْرَةِ الزَّكَاةُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، أُخِذَ مِنْهَا الْخُمْسُ، إِذْ لَيْسَ  
 بِمَأْخُوذًا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ غَيْرِ الزَّكَاةِ أَوْ الْخُمْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٣٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصَابَ مِنَ الْمَعْدِنِ شَيْئًا يَبْلُغُ عِشْرِينَ دِينَارًا أَوْ مِئْتَيْنِ

(١) قوله: «اللسان»، كذا رسمها، ولم أتبيّن معناها في المعاجم اللغوية، ولعل المراد به  
 طرف المعدن أو مقدمته، كقولهم: نعلٌ ملسنة، إذا جعل طرف مقدمها كطرف اللسان،  
 كما في لسان العرب [٣٨٦/١٣].

(٢) قوله: «النَّدْرَةُ»: هي القطعة من الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ توجد في المعدن، ينظر: لسان العرب  
 [٢٠٠/٥].

دَرَهُمْ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي الزَّكَاةَ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا أَنْفَقَ وَلَا إِلَى دَيْنٍ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ، يُخْرِجُ الزَّكَاةَ وَإِنْ عَظُمَتْ نَفَقَتُهُ وَكَثُرَ دَيْنُهُ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمُوْنَةُ لَا تَسْقُطُ مَا يَجِبُ فِي الْأَمْوَالِ مِنَ الْحَقُوقِ مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا، غَيْرَ أَنَّهَا تُخَفَّفُ إِذَا كَثُرَتْ وَتُثَقِّلُ إِذَا لَمْ تَكْثُرْ، كَزَكَاةِ الْحَرْثِ أَنَّهَا تُؤْخَذُ وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَضْعَافًا، وَلَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ.

وَكَذَلِكَ زَكَاةُ الْمَعْدِنِ لَا تَسْقُطُ مِنْ أَجْلِ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَلَا تُخَفَّفُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ تَخْفِيفٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهَا مِنَ الزَّكَاةِ يَسِيرٌ وَهُوَ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَزَكَاةُ الْحَرْثِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مُوْنَةُ الْعَشْرِ، وَالَّذِي فِيهِ مُوْنَةُ نِصْفِ الْعَشْرِ، وَإِنَّمَا تُخَفَّفُ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ كَثِيرَةً، وَلَمْ تَخَفَّفْ إِذَا كَانَتْ قَلِيلَةً.



[٣٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَفِي رِكَازِ الْجَاهِلِيَّةِ الْخُمْسُ، وَالرِّكَازُ: دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، ذَهَبِهِ وَوَرِقِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَرَضِهِ وَجَوْهَرِهِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أُنْزِلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِيءِ، وَكَانَ فِيهِ الْخُمْسُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

[٣/١٠/١] وَالْخُمْسُ فِي كُلِّ عَرَضِهِ<sup>(٢)</sup> وَعَيْنِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٩٩)، المدونة [١/٣٣٨].

(٢) قوله: «كُلُّ عَرَضِهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كُلُّ الْفِيءِ، عَرَضُهُ»، وَ«الْفِيءُ» مَقْحَمَةٌ.

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٠٥)، المختصر الكبير، ص (٩٩)، الموطأ [٢/٣٥١].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «جُرْحُ الْعُجْمِيِّ جُبَارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» <sup>(١)</sup>.

وإنما جعل فيه الخمس؛ لأنه مال كافرٍ لم يملكه مسلمٌ، فأُنزل واجده بمنزلة الغنم مال الكافرين، أخذ منه الخمس، وكان له أربعة أخماسه <sup>(٢)</sup>.

ولم يجز أن تكون فيه الزكاة؛ لأنَّ الزكاة إنما تجب على المسلمين في أموالهم متى حال عليها الحول، فأما ما يأخذونه من مال الكفار فلا زكاة عليهم فيه في الحال، لكنه عليهم الخمس على ما أمر الله عزَّ وجلَّ به.

وقوله: «إنَّه يؤخذ من قليله وكثيره الخمس»؛ فلأنَّ ذلك بمنزلة الغنيمة، يؤخذ من قليلها وكثيرها الخمس، سواء كان ذلك عيناً أو عرضاً، مثل الغنيمة سواء، يؤخذ من عينها وعرضها الخمس.

وهذا هو الصحيح من قول مالك، وقد قال: «إنه لا يؤخذ من العروض إذا وجدها الخمس» <sup>(٣)</sup>.

ووجه هذا القول: أنَّ خمس الركاك لَمَّا كان شيئاً يؤخذ من يد مسلم،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٤)، التفرع [٢٧٩/١].

(١) تقدّم ذكره في المسألة ٣٠.

(٢) نقل هذا التعليل عن الأبهري: ابن بطال في شرح البخاري [٥٥٣/٣].

(٣) ينظر: النوادر والزيادات [٢٠٥/٢]، الذخيرة [٤٣٦/٢].

أخذ منه في الذهب والفضة كما تؤخذ الزكاة منه في الذهب والفضة دون سائر العروض، فهذا وجه هذا القول، وليس بالقوي.



### زكاة الماشية

[٣٦] مَسْأَلَةٌ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْإِبِلَ، مَا زَكَاتُهَا؟، وَفِي كَمْ تُؤْخَذُ مِنْهَا الزَّكَاةُ؟

قَالَ مَالِكٌ: فِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ <sup>(١)</sup> صَدَقَةٌ.

فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا، فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى تِسْعٍ. فَإِذَا بَلَغَتْ عَشْرًا، فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعٍ عَشْرَةٍ. [فَإِذَا] <sup>(٢)</sup> بَلَغَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعٍ عَشْرَةٍ. فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ، فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ. فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا [٣/٢٠/ب]. وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا بَنْتُ <sup>(٣)</sup> مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ ابْنَةً مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٍ [إِلَى خَمْسٍ] <sup>(٤)</sup> وَثَلَاثِينَ. فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ. فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ. فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ. فَإِذَا كَانَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ.

(١) قوله: «من الإبل» مثبت من الحاشية اليمنى، وتمت الإشارة إليه بعلامة إلحاق، وغير موجود في المطبوع.

(٢) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه، ونحوه في المختصر الصغير، ص (٣٠٧).

(٣) ما بين [ ]، جزء غير ظاهر في التصوير، واستدركته من: المختصر الصغير، ص (٣٠٧)، الموطأ [٢/٣٦٢]، والمدونة [١/٣٥٣]، مع ما يظهر.

(٤) ما بين [ ]، نصفه غير ظاهر في التصوير، وهو في المختصر الصغير، ص (٣٠٧).

فَإِذَا بَلَغَتْ<sup>(١)</sup> إِحْدَى وَتَسْعِينَ، فَفِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ. فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ،  
فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعٍ [سِنٍ]<sup>(٢)</sup> بِنْتُ لَبُونٍ. فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى  
عِشْرِينَ وَمِئَةٍ، قَالَ: فَالْسَّاعِي [بِالْخِيَارِ]<sup>(٣)</sup> فِي حَقَّتَيْنِ، أَوْ فِي ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ<sup>(٤)</sup>.

✍ قال ابن القاسم: «ذهب في الصدقات إلى ما قرأه من كتاب عمر بن  
الخطاب»<sup>(٥)</sup>، وفي الكتاب زكاة الإبل على ما ذكره مالك، وكذلك فيه زكاة الغنم  
والبقرة على ما سنذكره إن شاء الله.

وكذلك رُوي عن النبي صلى الله عليه:

فروى مالك وسفيان<sup>(٦)</sup>، وشعبة<sup>(٧)</sup>، عن عمرو بن يحيى المازني<sup>(٨)</sup>، عن

(١) قوله: «بلغت»، كذا في شب، وفي المطبوع: «كانت».

(٢) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه، مع ما في مواطن الاستدراك المذكورة.

(٣) ما بين [ ] مطموس، والمثبت من مواطن الاستدراك المذكورة.

(٤) المختصر الصغير، ص (٣٠٧)، المختصر الكبير، ص (١٠٠)، المدونة [١/ ٣٥٢]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٦)، التفریع [١/ ٢٨١].

(٥) حكاه ابن القاسم في المدونة [١/ ٣٥٢]، وكتاب عمر أخرجه مالك في الموطأ  
[٢/ ٣٦١].

(٦) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من  
رؤوس الطبقة السابعة. تقريب التهذيب، ص (٣٩٤).

(٧) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولا هم الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن  
عابد، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٤٣٦).

(٨) عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني، ثقة، من السادسة. تقريب  
التهذيب، ص (٧٤٨).

أبيه<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى الله عليه<sup>(٣)</sup>.

وروى محمد بن عبد الله الأنصاري<sup>(٤)</sup>، قال: حدثني أبي<sup>(٥)</sup>، قال: حدثني عمي ثمامة بن عبد الله بن أنس<sup>(٦)</sup>، عن أنس بن مالك: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ، وَجَّهَ أَنْسًا إِلَى الْبَحْرَيْنِ، وَكَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ حِينَ بَعَثَهُ مُصَدَّقًا، وَكَتَبَهُ لَهُ، فَإِذَا فِيهِ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنْ

(١) يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المدني، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٠٦٣).

(٢) أخرجه ابن خزيمة [٢٩/٤]، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك وسفيان وشعبة، بنحو ما ذكره الشارح، وهو في الصحيحين: البخاري (١٤٠٥)، ومسلم [٦٦/٣]، من طريق أخرى، وهو في التحفة [٤٧٩/٣].

(٣) أخرجه أحمد في المسند [١٢٢/١٥].

(٤) محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري البصري، ثقة، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٨٦٥).

(٥) عبد الله بن المثنى بن عبد الله الأنصاري البصري، صدوق كثير الغلط، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٥٤٠).

(٦) ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، صدوق، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (١٨٩).



المُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ [١/٢١/٣] سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِهَا، فِيمَا دُونَ  
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ الْغَنَمُ، فِي [كُلِّ] <sup>(١)</sup> خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا  
وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ.

وروى عباد بن العوام <sup>(٣)</sup>، عن سفيان بن حسين <sup>(٤)</sup>، عن الزهري، عن  
سالم <sup>(٥)</sup>، عن أبيه، قال: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ  
يُخْرِجْهُ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ عَمِلَ  
بِهِ عُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، فَكَانَ فِيهِ: فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ» <sup>(٦)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ، نَحْوَ  
مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ.

- 
- (١) ما بين [ ] شبه مطموس، والمثبت من التخريج.  
(٢) أخرجه البخاري (١٤٥٣)، وهو في التحفة [٢٨٤/٥].  
(٣) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم الواسطي، ثقة، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٤٨٢).  
(٤) سفيان بن حسين بن حسن الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٣٩٣).  
(٥) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، من كبار الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٣٦٠).  
(٦) أخرجه أبو داود [٣١٧/٢]، والترمذي [٩/٢]، وهو في التحفة [٣٦٧/٥].

ورواه أيضاً زهير<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا أبو إسحاق<sup>(٢)</sup>، عن عاصم بن ضمرة<sup>(٣)</sup> والحاترث الأعور<sup>(٤)</sup>، عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه<sup>(٥)</sup>، فذكر حديث الصدقات.

وقوله: «إِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ»؛ فَلَمَّا رَوَتْهُ عَائِشَةُ وَأَنْسَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»<sup>(٦)</sup>، وروى ذلك عن أبي بكر الصديق<sup>(٧)</sup>، وابن عمر<sup>(٨)</sup>، وقد ذكرنا ذلك في زكاة العين فأغنى عن إعادته هاهنا.

وقوله: «إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِئَةٍ، فَالسَّاعِي بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ

(١) زهير بن معاوية بن حديج الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخره. تقريب التهذيب، ص (٣٤٢).

(٢) عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثراً عابداً من الثالثة، اختلط بآخره. تقريب التهذيب، ص (٧٣٩).

(٣) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، صدوق، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٤٧١).

(٤) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي، كذب الشعبي في رأيه ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وهو من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٢١١).

(٥) أخرجه أبو داود [٣٢٠ / ٢]، والنسائي في المجتبى [٤٩٧ / ١]، والترمذي [٨ / ٢]، وابن ماجه [١٠ / ٣]، وهو في التحفة [٣٥٢ / ٧].

(٦) حديث عائشة: أخرجه ابن ماجه [١٢ / ٣]، والدارقطني [٤٦٩ / ٢]، وهو في التحفة [٤٠٧ / ١٢]، وحديث أنس: أخرجه الدارقطني [٤٦٩ / ٢].

(٧) أخرجه مالك [٣٤٤ / ٢].

(٨) أخرجه مالك [٣٤٥ / ٢].

حقتين أو ثلاث بنات لبون»؛ فلأنَّ النبي صلى الله عليه، لمَّا قال: «فَإِذَا زَادَتْ،  
فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَّبُونِ»<sup>(١)</sup> احتمل:

⇐ أن يكون ذلك في كل الزيادة، واحدة كانت أو أكثر.

⇐ واحتمل أن تكون الزيادة هي أقل زيادةٍ يجتمع فيها ذلك.

فلما احتمل ذلك، جعل مالكُ الساعي بالخيار، على حسب ما يؤديه  
اجتهاده في الأخذ، كما هو مخير في المئتين بين أن يأخذ أربع حَقَاقٍ أو خمس  
بنات لبون.

وهذه رواية ابن القاسم<sup>(٢)</sup> وابن عبد الحكم وغيرهما من أصحابه عن مالك.

وحكى عبد الملك<sup>(٣)</sup>، وأشهب<sup>(٤)</sup>، عن مالك: «أَنَّ الْحَقَّتَيْنِ لَا تُخْرَجَانِ مِنَ  
الْمَالِ حَتَّى يَصِيرَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً، فَإِذَا صَارَ كَذَلِكَ، أُخِذَ [بـ ٢٢/٣] من خمسين حَقَّةً،  
ومن ثمانين ابنتا لبون»<sup>(٥)</sup>.

(١) هي قطعة من حديث أنس المتقدم في المسألة رقم ٣٦.

(٢) ينظر: المدونة [٣٥٢/١].

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي التيمي  
مولاهم، من الطبقة الوسطى من تلاميذ مالك، ومفتي المدينة في زمانه، ينظر: سير  
أعلام النبلاء [٣٥٩/١٠]، الديباج المذهب [٦/٢].

(٤) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي، من الطبقة الوسطى من  
تلاميذ مالك، وانتهت إليه الرئاسة بمصر، ينظر: سير أعلام النبلاء [٥٠٠/٩]،  
الديباج المذهب [٣٠٧/١].

(٥) ينظر: النوادر والزيادات [٢١٥/٢].

ووجه هذا القول: أن أول الزيادة التي يصح فيها ما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ هِيَ هَذِهِ لَا مَا هُوَ أَقْلُ مِنْهَا، فَلَمْ يَخْرُجْ حَكْمُ الْحَقَّتَيْنِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِينَ وَمِئَةٍ حَتَّى يَصِيرَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةٍ.

وهذا القول كأنه أصحُّ في القياس.

فإن قيل: فقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «فَإِذَا زَادَتْ الْإِبْلُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِئَةٍ، فَنِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٍ»، فوجب بظاهر هذا الحديث أن حكم الزكاة ينتقل بزيادة واحدة فأكثر، وقد قيل في بعض الأخبار: «فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ»<sup>(١)(٢)</sup>.

قيل له: قوله: «فَإِذَا زَادَتْ»، إنما أراد زيادة بوصفٍ ما، وهو ما ذكرناه، أن يجتمع فيها أخذ الحققة وبنات لبونٍ، فأما زيادة واحدة فليس يجتمع فيها ذلك، ولم يُرَدِّهَا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ.

والدليل على ذلك أيضاً من جهة القياس: أننا وجدنا كل زيادة تُغَيِّرُ حَكْمَ الزَّكَاةِ وَتَنْقُلُهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ تَدْخُلُ فِي حَكْمِ الزَّكَاةِ وَتُؤْخَذُ مِنْهَا الزَّكَاةُ، وَزِيَادَةُ وَاحِدَةٍ عَلَى عَشْرِينَ وَمِئَةٍ مِنَ الْإِبْلِ، فَلَيْسَ يَخْلُو أَمْرُهَا مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

﴿إِذَا أَنْ تَدْخُلَ فِي حَكْمِ الزَّكَاةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهَا، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعَشْرِينَ وَمِئَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي أَرْبَعِينَ وَثُلْثُ ابْنَةِ لَبُونٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْخَبَرِ.

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال [١١/٢].

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٢٤/٢].

أو تكون الزكاة في أربعين وتكون هي عفواً، وهذا خلاف الأصول في الزكاة.

فعلم بذلك أن الزيادة التي أرادها النبي صلى الله عليه، هي ما يدخل في حكم الزكاة ويُغير حكمها بنقله من شيء إلى شيء، والله أعلم.

فأمّا الخبر الذي قيل فيه: «فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً»، فليس بالصحيح، والصحيح إنما هو: «فَإِذَا زَادَتْ»، من غير ذكر واحدة<sup>(١)</sup>، وقد قيل في بعض الأخبار: «فَإِذَا كَثُرَتِ الْإِبِلُ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ [٣/٢٣/١] بِنْتُ لَبُونٍ»<sup>(٢)</sup>، والكثرة لا تكون بزيادة واحدة.



### زكاة الغنم

[٣٧] مَسْأَلَةٌ: قُلْتُ: فَكَمْ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ، وَفِي كَمْ تُؤْخَذُ زَكَاتُهَا؟

قَالَ مَالِكٌ: زَكَاتُهَا فِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً.

وَلَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَفِيهَا شَاةٌ.

(١) قال أبو عبيد في كتاب الأموال [١٢/٢]: «وأما حديث ابن شهاب: إنها إذا زادت على عشرين ومئة كانت فيها ثلاث بنات لبون، فإننا لم نجد هذا الحرف في شيء من الحديث سوى هذا، ولا أعرف له وجهاً، وأخاف أن يكون غير محفوظ».

(٢) أخرجه أحمد [٨/٢٥٦]، وهي رواية لحديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم المتقدم.

ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهَا إِلَّا شَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِئَةً، فَإِذَا زَادَتْ شَاةً، فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِئَتِي شَاةٍ، فَإِذَا زَادَتْ شَاةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ، ثُمَّ مَا زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ شَاةٌ<sup>(١)</sup>.

وهذا القول الذي قاله مالك في زكاة الغنم أيضاً، فإنما قاله لما قرأه في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصدقة.

قال مالك: «قرأت كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة، فوجدت فيه»<sup>(٢)</sup>، فذكر في صدقة الغنم مثل ما تقدّم.

وكذلك كتب أبو بكر رضي الله عنه، لأنس بن مالك<sup>(٣)</sup>.

وكذلك رواه علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه<sup>(٤)</sup>، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم.



### زكاة البقر

[٣٨] مَسْأَلَةٌ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ زَكَاةَ الْبَقَرِ؟

(١) المختصر الصغير، ص (٣٠٩)، المختصر الكبير، ص (١٠٠)، مختصر أبي معصب،

ص (٢٠٧)، التفريع [٢٨٣/١].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣٦.

(٣) تقدم ذكره في المسألة رقم ٣٦.

(٤) تقدم ذكره في المسألة رقم ٣٦.

قَالَ مَالِكٌ: لَا زَكَاةَ فِي الْبَقَرِ إِلَّا فِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً.

وَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ، فَفِيهَا تَبِيعٌ جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ، ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ، ثُمَّ مَا زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ<sup>(١)</sup>.

وإنما قال مالك في زكاة البقر أيضاً؛ لما قرأه من كتاب عمر بن الخطاب.

وروى مالك، عن حميد بن قيس المكي<sup>(٢)</sup>، عن طاوس اليماني<sup>(٣)</sup>: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، وَأَخَذَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً، وَأُتِيَ بِمَا دُونَ ذَلِكَ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَلْقَاهُ فَأَسْأَلُهُ، فَتُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ مُعَاذُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٠٩)، المختصر الكبير، ص (١٠٠)، المدونة [١/ ٣٥٤]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٧)، التفریع [١/ ٢٨٤].

(٢) حميد بن قيس المكي الأعرج، ليس به بأس، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٢٧٥).

(٣) طاوس بن كيسان اليماني الحميري، مولا هم الفارسي، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٤٦٢).

(٤) أخرجه مالك [٢/ ٣٦٤].

وروى الأعمش<sup>(١)</sup> وعاصم<sup>(٢)</sup> جميعاً، عن أبي وائل<sup>(٣)</sup>، عن مسروق<sup>(٤)</sup>، عن معاذ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ب/٢٣/٢] بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعًا، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً»<sup>(٥)</sup>.

وقد روى سليمان بن داود<sup>(٦)</sup>، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم<sup>(٧)</sup>، عن أبيه<sup>(٨)</sup>، عن جده<sup>(٩)</sup>: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

- (١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ، من الخامسة، عارفٌ بالقراءات، لكنه يدلّس. تقريب التهذيب، ص (٤١٤).
- (٢) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي مولا هم الكوفي، صدوقٌ له أوهامٌ، حجةٌ في القراءة، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٤٧١).
- (٣) شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة، من الثانية، مخضرمٌ. تقريب التهذيب، ص (٤٣٩).
- (٤) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ مخضرمٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٩٣٥).
- (٥) حديث الأعمش: أخرجه أبو داود [٣٢٤/٢]، والترمذي [١٢/٢]، وابن ماجه [٢٢/٣]، والنسائي في الكبرى [١٥/٣]، وهو في التحفة [٣٩٩/٨]، وحديث عاصم: أخرجه الدارمي [١٠١١/٢].
- (٦) سليمان بن داود الخولاني الدمشقي، صدوقٌ، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٤٠٧).
- (٧) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري المدني، ثقةٌ عابدٌ، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١١١٨).
- (٨) محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، له رؤية وليس له سماعٌ إلا من الصحابة. تقريب التهذيب، ص (٨٨٣).
- (٩) هو عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان، صحابي مشهورٌ.



عَلَيْهِ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا فِيهِ الْفَرَائِضُ» فذكر: «وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَاقُورَةً تَبِيعُ: جَذَعُ أَوْ جَذَعَةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَاقُورَةً بَقْرَةٌ مُسِنَّةٌ»<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ زَكَاةَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.



[٣٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ شَيْءٌ.

وَالْأَوْقَاصُ: مَا بَيْنَ السَّنَيْنِ مِنَ الْعَدَدِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَعَاذًا امْتَنَعَ مِنْ أَخْذِ الصَّدَقَةِ فِيمَا بَيْنَ السَّنِينَ، وَقَالَ: «لَمْ أَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَسْأَلَهُ».

وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: مَنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَمْ يَجْزِ أَنْ يُنْتَقَلَ مِنْ زَكَاةٍ إِلَى زَكَاةٍ إِلَّا بِاسْتِكْمَالِ الْعَدَدِ الْمَشْتَرِطِ.



[٤٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْمَالِ سِنَانٌ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ السَّنَانُ فِي الْمَالِ، فَالْسَّاعِي بِالْخِيَارِ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ أَخَذَ.

(١) أخرجه ابن حبان [٥٠١ / ١٤]، بنحو الطريق الذي أورده الشارح.

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٠٩)، المختصر الكبير، ص (١٠١)، المدونة [٣٥٦ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٨).

﴿وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّنَانُ فِي الْمَالِ، فَالسَّاعِي بِالْخِيَارِ، أَيْ ذَلِكَ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ رَبُّ<sup>(١)</sup> الْمَالِ أَخْذَهُ.

﴿وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ إِلَّا سَنٌ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ لِلْسَّاعِي إِلَّا ذَلِكَ السَّنُ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَالِ السَّنَانُ جَمِيعًا، أَخَذَ الْمُصَدِّقُ<sup>(٣)</sup>  
 أَيُّهُمَا شَاءَ، إِذَا كَانَ فِي أَخْذِهِمَا نَظَرٌ لِلْمُسْلِمِينَ، إِذْ هُوَ الْقِيَمُ لَهُمْ.  
 وَلِأَنَّ كِلَا السَّنِينَ مِمَّا قَدْ جُعِلَ لَهُ أَخْذُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ  
 ذَلِكَ، فَالْخِيَارُ إِلَيْهِ دُونَ رَبِّ الْمَالِ.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ إِلَّا سَنٌ وَاحِدٌ، أَخْذَهُ وَلَمْ يُكَلِّفْ رَبُّ الْمَالِ غَيْرَهُ؛  
 لِأَنَّ السَّنَ الْمَوْجُودَ مِمَّا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ فِي الصَّدَقَةِ، فَمَتَى كَلَّفَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِهِ، أَضْرَ  
 ذَلِكَ بِهِ وَشَقَّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مِنْهُي<sup>[٢/٢٤]</sup> عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ رَبُّ الْمَالِ بِأَنْ يَعْطِيَهُ  
 أَعْلَى مِنَ السَّنِ الْمَوْجُودِ فِيهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُ.



### باب زكاة الخلطاء

[٤١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَالْخُلَطَاءُ فِي الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْخُلَطَاءِ فِي الْغَنَمِ،

(١) قوله: «يَأْخُذَ رَبُّ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَأْخُذُ مِنْ رَبِّ»، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ فِي الْمَعْنَى.

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٠١)، الْمَدُونَةُ [١/٣٥١].

(٣) قوله: «الْمُصَدِّقُ»: هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الصَّدَقَةَ، وَيَعْمَلُ عَلَيْهَا، يَنْظُرُ: الْمُتَقَيُّ لِلْبَاجِي  
 [٢/١٥٠].

لَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّتَهُ مِنْهُمْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ أَرْبَعُونَ شَأَةً أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ.

قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْخُلَطَاءُ لَهُمْ جَمِيعًا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّلَاقَةُ وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ، ثُمَّ أَخَذَ مِنَ الْمَالِ زَكَاةً، فَإِنَّهُمْ يَتَرَادُّونَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِ أَمْوَالِهِمْ، بِقَدْرِ مَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

قوله: «لا زكاة على الخلقاء في الإبل والغنم وكذلك البقر، حتى يكون لكل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة، فإن كان لبعضهم ما تجب فيه الزكاة أخذت منه الزكاة دون من لم تجب عليه»<sup>(٢)</sup>؛ فلأن النبي ﷺ قال فيما رواه مالك، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٣)</sup>، فكان هذا نفيًا عامًا في كل مالك وكل ملك أن تكون فيه الصدقة، حتى تكون له خمس ذود، سواء كان منفردًا بملكه أو مخالطًا لغيره؛ لأن الحاجة إلى حصول النصاب واعتباره في الخلطة، كالحاجة إلى حصوله في الانفراد؛ لأن النصاب من أحد الأوصاف التي تجب الزكاة بوجوده، ومن أوصاف وجوبها الحرية والإسلام.

(١) المختصر الصغير، ص (٣١٠)، المختصر الكبير، ص (١٠١)، الموطأ [١/ ٣٧٠]، المدونة [١/ ٣٧١ و ٣٧٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٨)، التفریع [١/ ٢٨٦-٢٨٧].

(٢) من قوله: «فإن كان لبعضهم» إلى هذا الموضع، غير موجود في المتن، وإنما هو من الشارح، كما هو ظاهر.

(٣) تقدم ذكره في المسألة ٣٦.

فلَمَّا كان المسلم إذا كان مخالطاً لكافرٍ أو عبدٍ بدون النصاب إلى ما هو نصابٌ للعبد والكافر، أو ما إذا اجتمع كان نصاباً، لم تكن على المسلم الزكاة فيما يملكه من دون النصاب، وإن كان بالخلطة يصير نصاباً مع ما لغيره؛ لأنَّه لو انفرد لم يكن من أهل الزكاة، فكَذَلِكَ إذا كان مخالطاً لغيره، فلا زكاة عليه، سواءً كانا مسلمين أو كافرين أو عبيدين؛ لأنَّ كل واحدٍ [٢/٢٤/ب] لو انفرد لم يكن من أهل الزكاة، الذي لا يملك النصاب، أو الكافر، أو المكاتب.

فلَمَّا لم يصير الكافر والمكاتب بالخلطة من أهل الزكاة؛ - لأنه لو انفرد لم يكن من أهلها -، فكَذَلِكَ المسلم الذي لا يملك النصاب إذا خالط غيره، لم يصير بملكٍ غيره من أهل الزكاة؛ لأنَّه لو انفرد بملكه لم يكن من أهل الزكاة.

فإن قيل: قد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ»<sup>(١)</sup>، فهذا على عمومته؛ لأنَّ الخلطة قد تكون بالنصاب ودونه، وكذلك قوله: «يَتَرَجَعَانِ بَيْنَهُمَا»، وإن كان لكل واحدٍ منهما أقل من النصاب، وإجراء هذا الحديث على عمومته، أولى من قوله: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

قيل له: قوله: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ»، نفى متيقن، وهو على عمومته في المالك الواحد والجماعة المختلطين، لا يُثْقَلُ عن هذا الأصل المتيقن بشيءٍ مجملٍ.

(١) هي قطعة من حديث أنس المتقدم ذكره في المسألة ٣٦.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي [٤/٩٧]، المجموع [٥/٢٩٠].

وقوله: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ»، يعني بذلك: إذا كان هناك نصابٌ لكل واحدٍ.

ويكون هذا أشبه بالأصول وأولى بالدليل الذي ذكرناه، مِنْ قَبْلِ أَنَّا لو جعلنا على الخلطاء الزَّكَاةَ إذا كان لكل واحدٍ منهما أقل من النصاب، لوجبَت الزَّكَاةُ على من ملك جزءاً من أجزاء من شاةٍ، فنكون قد أخذنا الزَّكَاةَ من الفقير الذي يجب علينا أن نعطيه.

فإن قيل: فأنت تعطي مَنْ له نصابٌ إذا كان غير غنيٍّ به وتأخذ منه الصدقة، فكذلك لا تنكر أن نأخذ الصدقة من الخليط، وإن كان يملك جزءاً من شاةٍ<sup>(١)</sup>.

قيل له: نحن إنما نأخذ الصدقة من الغني بالنصاب ونعطي الفقير من جهة الكفاية؛ لأنَّ الغني على ضربين:

غني بالكفاية، وهو الذي لا يجوز معه أخذ الزَّكَاةَ، ويجوز أخذ الزَّكَاةَ مع عدمه.

وضربٌ آخر، [٢٠/٢٥] وهو بالنصاب.

والزَّكَاةُ تجب على مَنْ كان غنياً بالنصاب، والذي له جزءٌ من أجزاء من شاةٍ، فليس بغني بالنصاب ولا الكفاية، فلا يجوز أخذ الزَّكَاةَ منه.

فإن قيل: فأنت توجب بالخلطة الزَّكَاةَ، وهو أنك تنتقل من زكاةٍ إلى زكاةٍ، فتُخَفَّفُ وتُثَقِّلُ من أجل الخلطة<sup>(٢)</sup>.

(١) لم أقف على مَنْ قال بهذا الاعتراض من الشافعية.

(٢) لم أقف على مَنْ قال بهذا الاعتراض.

قيل له: لسنا ننكر أن تغير الخلطة حكم الزكاة من تخفيفٍ إلى تثقيلٍ، ومن تثقيلٍ إلى تخفيفٍ، وإنما ننكر أن تُبتدأ بها زكاةٌ لم تجب في الانفراد، ولو جاز أن توجب الخلطة زكاةٌ لم تجب مبتدأةً، لجاز أن تسقط زكاةٌ واجبةٌ كلها، فلمَّا فسد أن تسقط الخلطة زكاةً واجبةً كلها في الانفراد، فكذلك فسد أن توجب زكاةً لم تجب في الانفراد، وقد قال النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ: «أُمِرْتُ أَنْ أَخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ فَأَرُدَّهَا فِي فَقَرَائِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

فأمَّا من قال: إِنَّ الخلطة لَا تُخَفَّفُ الزَّكَاةُ وَلَا تُثَقَّلُ، لكنها تجب معها الزكاة كما تجب مع الانفراد<sup>(٢)</sup>، فقد خالف ظاهر الحديث عن النبي صَلَّى الله عليه، وهو قوله: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ»، ومعلومٌ أنَّ قوله: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ»، إنما هو أن يُسقط بالخلطة صدقةٌ كانت واجبةً في الانفراد، فتؤخذ صدقة الخلطة، أو يسقط بالافتراق صدقةٌ كانت واجبةً بالاختلاط، فنهي عن ذلك، وإلا فلا معنى للحديث.

وقد فسر مالكٌ وجه افتراقهم واجتماعهم، وسنذكره فيما بعد إن شاء الله<sup>(٣)</sup>.



(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦ .

(٢) وهم الحنفية ومن وافقهم، ينظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص [٢/ ٢٥١]، المبسوط [٢/ ١٥٣].

(٣) ينظر قول مالك في المسألة: [٤٨].

[٤٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا كَانَ الرَّاعِي وَاحِدًا وَالْفَحْلُ<sup>(١)</sup> وَاحِدًا وَالْمُرَاحُ وَاحِدًا، فَهُمْ خُلَطَاءُ، وَإِنْ افْتَرَقَا فِي الْمَبِيتِ وَالْحِلَابِ، فَهُمْ خُلَطَاءُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْمُ تَكُونُ لَهُمُ الْأَعْنَامُ يَجْمَعُهَا رَاعٍ وَاحِدٌ، يَدْفَعُ هَذَا [٢/٢٥/ب] غَنَمَهُ وَهَذَا غَنَمَهُ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ انْقَلَبَتْ، فَيَدْفَعُ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ غَنَمَهُ فَبَاتَتْ عِنْدَهُ، فَهُمْ خُلَطَاءُ، وَإِنْ تَفَرَّقَ الْمَبِيتُ وَالْحِلَابُ وَمَعْرِفَةُ الْغَنَمِ<sup>(٢)</sup>.

✍ قال أبو بكر: ليس يستقرُّ عندي وصف الخلطة من قول مالكٍ حتى يكونوا خلطاءً باجتماع الراعي أو الفحل أو الدلو أو المبيت، غير أنَّها تكون باجتماع شيئين من الراعي أو الدلو، أو المبيت أو المراح، وليس يكون بواحدٍ منها على الانفراد خليطاً دون أن يكونا شيئين<sup>(٣)</sup>.

هذا الذي تَبَيَّنَتْهُ من قول مالكٍ فيما درسته، ولم يضبط شيوخنا قوله الضبط الذي أعمل عليه.

وقد قال بعض أصحابنا: «إِنَّ الاعتبار في ذلك أن يكون الراعي واحداً»، وشبه ذلك بالمأمومين مع الإمام، فقال: «ألا ترى أنَّ الجماعة بغير حكم الانفراد

(١) قوله: «وَالْفَحْلُ»، كذا في شب، وفي المطبوع «والمرعى».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠١)، الموطأ [٢/٣٧٠]، المدونة [١/٣٦٩ و ٣٧٣]، التفريع [١/٢٨٦].

(٣) نقل هذا الاختيار عن الأبهري: الباجي في المنتقى [٢/١٣٧]، ابن يونس في الجامع [٤/٢٦٧].

من أجل الإمام في القراءة والسهو وغير ذلك، فسييل الراعي في الغنم كسبيل الإمام مع المأمومين»<sup>(١)</sup>.

وهذا ليس بصحيح على قول مالك؛ لأن مالكا قد قال: «إنهم يكونون خلطاء وإن اختلفت الرعاة»، وقول مالك ما ذكرناه، والله أعلم.



[٤٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شَاةً خَلِيطًا لِرَجُلٍ بِمِثْلِهَا، وَلَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَرْبَعُونَ، قَالَ: يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي زَكَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَتَرَادَّانِ الزَّكَاةَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

يعني: أَنَّ مِلْكَ الرجل الواحد يُضَمُّ بعضه إلى بعض ما يخلطه من الماشية، فيزكى زكاةً واحدةً، يُضَمُّ ما هو غير مخالط به إلى ما هو مخالط به؛ من قَبْلِ أَنْ يملكه قد جمع ذلك كله ووجبت الزكاة عليه فيه، فوجب أن يضم ملكه كله بعضه إلى بعض؛ من قَبْلِ أَنْ يخلطه لَمَّا جعلت حكم المالكين كأنه واحدٌ في الزكاة، كان الملك واحدًا في أن يكون حكم زكاته حكم مالك واحدٍ أولى.



(١) حكى هذا النقل عن الأبهري: القاضي عبد الوهاب في عيون المسائل، ص (١٨٠)،

وابن بطال في شرح البخاري [٤٥٦/٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٢)، المدونة [٣٧٠/١] و [٣٧٢]، التفريع [٢٨٧/١].



[٤٤] مَسْأَلَةٌ: [٢/٢٦/٢] قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْخُلَطَاءُ لَهُمْ مِنَ الْغَنَمِ مَا تَجِبُ فِي مِثْلِهِ الصَّدَقَةُ، وَإِنْ فُرِّقَ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَلَا صَدَقَةٌ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا الحجة في هذه المسألة، فيما تقدّم في زكاة الإبل والبقر<sup>(٢)</sup>، وذكرنا أنّه لا زكاة على من لا يملك النصاب، سواء كان مخالطاً لغيره أو منفرداً؛ لأنّ الحاجة في وجوب الزكاة إلى النصاب كالحاجة إلى الإسلام والحرية، وليس يختلف ذلك في الاجتماع والانفراد.



[٤٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ كَانَ مِئَةُ شَاةٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَةٌ، فَأَخَذَ مِنْهُمْ السَّاعِي شَاةً، قَالَ: يَتَرَادُونَهَا بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ.

فَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثِينَ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ، وَأَخَذَ السَّاعِي مِنْهَا شَاةً، قَالَ: هِيَ مَظْلَمَةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ، وَالشَّاةُ مِمَّنْ أَخَذَتْ مِنْهُ، وَلَا يَتَرَادُونَهَا بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ: فِي ثَلَاثِينَ زَكَاةً، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: فِي الْأَرْبَعِينَ، فَإِنْ كَانَتْ لِأَرْبَعَةٍ إِذَا كَانُوا خُلَطَاءً فَفِيهَا الزَّكَاةُ، فَمِنْ ثَمَّ يَتَرَادُونَ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَلَا يَتَرَادُونَ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

قد ذكر مالك الفرق بين المسألتين، وهو أنّ النصاب فما فوقه إذا كان

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٢)، التفريع [٢٨٧/١].

(٢) لم أقف على كلامه في الموضع المشار إليه، وقد تكلم عن هذه المسألة، في أول هذا الباب.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٠٢)، المدونة [٣٧١/١]، التفريع [٢٨٨/١].

بين جماعة<sup>(١)</sup> فأخذ منهم الساعي الصدقة، تراجعوها بينهم على قدر أملاكهم؛ من قَبْلَ أَنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَرَى أَنَّ فِيهَا الصَّدَقَةُ<sup>(٢)</sup>.

فَأَخَذَ السَّاعِي مِنْهَا الصَّدَقَةَ حَكْمٌ قَدْ حَكَمَ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ وَلَا رُدُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَطِئٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، كَالْحَاكِمِ إِذَا حَكَمَ بِحَكْمٍ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ وَلَا رُدُّهُ.

فَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي مِنْ دُونِ النَّصَابِ لَمْ يَتَرَادُّوا؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَخَذَهُ ظَلَمٌ وَجَوْرٌ، ظَلَمَ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ، وَلَيْسَ هُوَ حَكْمًا فَيُلْزَمُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخُلَطَاءِ. وَأَشْبَهَ ذَلِكَ الْحَاكِمُ إِذَا حَكَمَ بِخَطِئٍ بَيْنَ عِنْدِ النَّاسِ أَوْ جَوْرٍ، أَنْ حَكَمَهُ غَيْرَ مَاضٍ وَلَا لَازِمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٤٦] [ب/٢٦/٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ جَمَعَ غَنَمَهُ أَوْ إِبِلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَخَالَطَهُ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ مِنْ سَنَةٍ، أَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ، فَهُوَ بِذَلِكَ كُلُّهُ خَلِيطٌ<sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ السَّاعِي إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْمَاشِيَةِ عَلَى مَا يَجِدُهَا، إِذَا كَانَ أَرْبَابُهَا مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، مُنْفَرِدًا كَانَ أَوْ مُخْتَلِطًا.

فَإِنْ وَجَدَهُمْ مُخْتَلِطِينَ أَخَذَ، وَسَوَاءٌ اخْتَلَطُوا حَوْلًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ

(١) يعني: لجماعة، مُلْكُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دُونَ النَّصَابِ.

(٢) وهو مذهب الشافعي، ينظر: الحاوي للماوردي [٤/ ٩٤]، والمهذب مع المجموع [٢٨٩/ ٥].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٠٢)، المدونة [١/ ٣٧٠].

عليه أن يميز الغنم بعضها من بعضٍ، ويُفرد ملك كل واحدٍ في الزكاة، ويضر فعله ذلك أيضاً بأرباب الماشية.

فَجُعِلَ له أن يزكيها كما يجدها مجتمعةً زكاة الخلطاء؛ لأنَّ الخلطة مرةٌ تُخَفَّفُ ومرةٌ تُثَقَّلُ.

ولأنَّ الساعي إنما يجيء أيضاً مرةً في الحول ولا يتكرر مجيئه، فَجُعِلَ له أن يزكيها على ما يجدها، والله أعلم.



### زكاة العوامل

[٤٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَالزَّكَاةُ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ<sup>(١)</sup>: بَقَرِ السَّوَانِي<sup>(٢)</sup> وَبَقَرِ الْحَرثِ، وَالْإِبِلِ الْعَوَامِلِ، عَامِلَةٌ ذَلِكَ كُلُّهُ كَأَهْمَالِهَا<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ

(١) قوله: «البقر العوامل»: هي البقر المعدة للأعمال، كالحرث، والدياسة، ينظر: طلبية الطلبة، ص (١٦)، التعريفات الفقهية للبركتي، ص (١٥٤).

(٢) قوله: «بقر السواني»: هي البقر التي يستقى بها من البئر، ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار [٢/٢٢٣]، المغرب للمطرزي، ص (٢٣٧).

(٣) قوله: «كأهمالها»، هي الإبل المسيبة التي تُهمل، فترعى بلا راع، ينظر: لسان العرب [٧١٠/١١].

(٤) المختصر الصغير، ص (٣١٠)، المختصر الكبير، ص (١٠٢)، الموطأ [٢/٣٦٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٦)، التفریع [١/٢٨٩].

خَمْسِ ذُوْدٍ صَدَقَةٌ<sup>(١)</sup>، أوجب في خمس ذُوْدٍ الصدقة بعموم هذا القول، فلم يفرّق بين عاملة ولا غيرها، بل وجب أن تؤخذ الصدقة منها؛ لوقوع اسم الذود عليها.

فإن قيل: قد روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ، فِي خَمْسٍ مِنْهَا شَاةٌ»<sup>(٢)</sup>، فأوجب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ الصدقة فيها إذا كانت سائمة؛ لأنّ ما عدا الموصوف فحكمه بخلاف حكم الموصوف، وإلا فلا معنى لذكر السوم<sup>(٣)</sup>.

قيل له: ذكرَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ الإبل التي أوجب فيها الصدقة بذكر السوم لا يمنع من وجوب الصدقة في غيرها بدليل يقوم على ذلك، كما لم يمنع وصف الله تعالى قتل الصيد عمداً إذا قتله الْمُحْرِمُ أَنَّ فِيهِ الْجِزَاءَ، من أن [٢٧/٢] يكون على قاتل الخطأ الجزاء أيضاً؛ لاجتماعه والعامد في الإتيان والذي هو علة وجوب الجزاء من أن يكون على القاتل للصيد في الإحرام.

والدليل على ذلك: ما ذكرناه من عموم قوله: «لَيْسَ فِيمَا ذُوْنَ خَمْسِ ذُوْدٍ صَدَقَةٌ»، وأنّ إجراءه على العموم أولى من الحديث الآخر الخاص، من قبل أنّا متى قدرنا على استعمال العموم من الآية والخبر استعملناه، إذا لم يمنع من استعماله دليل.

(١) تقدم ذكره في المسألة رقم ٣٦.

(٢) تقدم ذكره في المسألة رقم ٣٨.

(٣) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٦٢/٤]، المغني لابن قدامة [١٢/٤].

ويحتمل أن يكون قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «فِي الْإِبِلِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»،  
إنَّما خرج على الأغلب من حال الإبل أنها سائمة:

- كما كان قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾  
[المائدة: ٩٥]، خرج على الأغلب من القتل، وكان الخطأ مثله في وجوب  
الجزاء.

- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]،  
خرج تحريم الربيبة على الأغلب؛ لأنها في الأغلب في حجر المتزوج  
بأمرها، ولم يمنع ذلك من تحريم التي ليست في الحجر.

ويحتمل أن يكون قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «فِي الْإِبِلِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»،  
إنَّما هو جواب لمن سأل: هل في السائمة زكاة؟، وليس يمنع هذا أن تكون في  
غيرها الزكاة، كما كان قوله: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةُ، وَلَا الرُّضْعَتَانِ»<sup>(١)</sup>، لا يمنع أن  
تكون الثلاث غير مُحَرَّمَةٍ عند بعض مخالفيها في هذه المسألة لدليل ما، فكَذلك  
قد قامت لنا الدلالة على وجوب الصدقة في الإبل العاملة والسائمة لِمَا ذكرناه.

فأَمَّا من جهة القياس: فَإِنَّ العاملة، النماء فيها موجودٌ، من الدَّرِّ وَالنَّسْلِ  
وَالْوَبَرِ، وتزداد مع هذه الأشياء أَجْرَةً، فلم يجب أن تسقط عنها<sup>(٢)</sup> الزكاة.

(١) أخرجه مسلم [٤/١٦٦]، وهو في التحفة [١٢/٤٧٩].

(٢) قوله: «عنا»، كذا في شب، ولعلها: «عنها».

فإن قيل: إنَّ العاملة على صاحبها مؤنةٌ، وليس كذلك السائمة، فلم تجب الزَّكاة في العاملة لمخالفتها للسائمة<sup>(١)</sup>.

قيل له: المؤنة التي تلزم صاحب [٢٧/٢]ب العاملة، بإزائها العمل الذي يُعمل له أو الأجرة التي يأخذ منها؛ لأنَّ النَّاس لا يَكْرُونَ كراءً لا يقوم بمؤنة الإبل، وإنَّما يكرون بما يقوم بمؤنتها وفضل، وكذلك يستعملونها فيما هو أنفع لهم من المؤنة عليها، هذا هو عرف النَّاس وعاداتهم، لا يذهب عن ذلك عاقلٌ، على أنَّ المؤنة لا تُسقط الزَّكاة، وإنَّما تخفف.

ألا ترى: أنَّ رجلاً لو أنفق على زرع له أضعاف قيمته، لوجبت عليه الزَّكاة ولم تسقط للمؤنة، فكذلك لا تسقط زكاة العاملة لمؤنتها.

وإذا بطل التخفيف لزكاتها<sup>(٢)</sup> ولم يجز إسقاطها للدليل الذي ذكرناه، وجب أن تؤخذ الزَّكاة منها لِمَا ذكرناه من الخبر والقياس.

فإن قيل: فأنت لا توجب الزَّكاة في الحلي إذا اتَّخَذَ للزينة واللبس وإن كانت عينه مزرَكةً، فكذلك يجب أن لا تأخذ الصدقة من الإبل والبقر العاملة إذا أراد بها الزينة والعمل، وإن كان في عينها الزَّكاة<sup>(٣)</sup>.

قيل له: ليس تشبه الإبل العاملة الحلي؛ من قَبْل أنَّ الحلي ليس يَقْدَرُ أن يطلب فيه النماء بالتقلب في البيع والشراء متى اتَّخَذَ للبس والزينة، والزَّكاة

(١) ينظر الاعتراض في: المغني [١٢/٤].

(٢) يعني: لأجل ما ذكره من أن النَّاس يستفيدون من كريها، والله أعلم.

(٣) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٦٣/٤].

إنما تجب في الأموال النامية أو المُتأْتية للنماء، فلم تجب في الحلي زكاة لهذه العلة؛ لعدم تأتي النماء فيه مع استعماله ولبسه، والإبل العوامل والبقر النماء فيها موجوداً، من الدر والنسل وغير ذلك، مع الاستعمال، فوجب أن تؤخذ منها الزكاة. وقد روى ابن وهب، عن الليث، عن يحيى بن سعيد قال: «لَمْ تَزَلْ إِبِلُ الْكِرَاءِ تُزَكَّى بِالْمَدِينَةِ»<sup>(١)</sup>.



[٤٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ لِثَلَاثَةِ نَفَرٍ عِشْرُونَ وَمِئَةُ شَاةٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَرْبَعُونَ، فَإِذَا أَظْلَلَهُمُ الْمَصَدَّقُ جَمَعُوهَا؛ لِئَلَّا تَكُونَ عَلَيْهِمْ إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَوْ تَرَكَوْهَا، غَرِمُوا شَاةً شَاةً، فَتُهِوا عَنْ ذَلِكَ، أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ.

وَمَا نُهِيَ عَنْهُ أَنْ [٢٨/٢] يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، فَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلَيْنِ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا أَظْلَلَهُمَا الْمَصَدَّقُ فَرَقَا عَنْهُمَا فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ، فَتُهِيَ عَنْ ذَلِكَ، وَقِيلَ: لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف عليه مسنداً عن ابن وهب عند غير المصنف، وقد حكاها ابن الملقن في التوضيح [٣٩٩/١٠]، عن القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه المبسوط، مراسلاً عن الليث، وابن بطال في شرح البخاري [٤٦٩/٣] نقلاً عن ابن القصار، عن يحيى بن سعيد وربيعة مراسلاً.

(٢) قوله: «فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «فَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَاحِدٍ».

(٣) المختصر الصغير، ص (٣١٠)، المختصر الكبير، ص (١٠٢)، الموطأ [٣٧٢/٢].

قد ذكر مالك وجه الافتراق والاجتماع خشية الصدقة، وإنما نُهي عنه إذا قصد الإنسان به الفرار من الصدقة، فأماً إذا لم يقصد الفرار فلا بأس به.



[٤٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى، ضُمَّتْ<sup>(١)</sup>.

إنما قال ذلك؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مُلْكٌ وَاحِدٌ لِمَالِكٍ وَاحِدٍ، فوجب جمعها عليه في ملكه، وأخذ الصدقة منها. ولا خلاف في ذلك نعلمه بين فقهاء الأمصار، والله أعلم.



[٥٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَقْسِمُ السَّاعِي الصَّدَقَةَ أَثَلَاثًا، وَتُؤْخَذُ مِنْ وَسْطِ الْمَالِ، فَإِذَا أُعْطِيَ وَفَاءً مِنْ حَقِّهِ قَبْلَهُ.

وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ فَكَانَ فِيهِمَا جَمِيعًا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَعْزُ أَكْثَرَ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا شَاةٌ، أَخَذَ مِنَ الْمَعْزِ، وَإِنْ كَانَتِ الضَّأْنُ أَكْثَرَ أَخَذَ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَلْيَأْخُذْ مِنْ أَيِّهِمَا شَاءَ، وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ كُلُّهَا وَأَصْنَافُهَا، وَالْبَقَرُ كُلُّهَا وَأَصْنَافُهَا<sup>(٢)</sup>.



المدونة [٣٧٣/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٨)، التفرع [٢٨٨/١].

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٣)، الموطأ [٣٦٤/٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٧)، التفرع [٢٨٦/١].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٣)، الموطأ [٣٦٥/٢]، المدونة [٣٥٦/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٨)، التفرع [٢٨٤/١].



قوله: «لا يقسم الساعي الصدقة أثلاثاً»، يعني: المال الذي يأخذ الصدقة منه، لا يقسمه أثلاثاً؛ لأنَّ من العلماء من يقول: «إنَّ الساعي يَقْسِمُ المال أثلاثاً، العالي، والوسط، والأدنى، ثم يُخَيَّرُ صاحب المال من أيها شاء أخذ»<sup>(١)</sup>.  
وروي في ذلك خبرٌ ليس بصحيح، أنَّ بعض مُصَدِّقِي رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ كان يفعل ذلك<sup>(٢)</sup>.

ولكن يأخذ المصدِّق السنَّ الذي قد جُعِلَ له، وهو [٢٨/٢] بـ الجَدَّةَ وَالشَّيَّةَ، وذلك وسطُ من المال، ليس بالعالي ولا الدُّون، فهو عدلٌ بين ربِّ المال والفقراء.  
وقد روى مالكٌ، عن ثور بن يزيد الديلي<sup>(٣)</sup>، عن ابنِ لعبد الله بن سفيان الثقفي<sup>(٤)</sup>، عن جده سفيان بن عبد الله<sup>(٥)</sup>: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا، فَكَانَ يَعُدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسَّخْلِ، فَقَالُوا: نَعُدُّ عَلَيْكَ بِالسَّخْلِ وَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: نَعُدُّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا، وَلَا نَأْخُذُ الْأَكُولَةَ، وَلَا الرَّبِّيَّ، وَلَا الْمَاخِضَ، وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٢٩/٦]، عن عمر بن عبد العزيز، والقاسم بن محمد، وغيرهما.

(٢) هي قطعة من حديث عبد الله بن عمر المتقدم في المسألة رقم ٣٦، ولفظها: «وقال الزهري: إذا جاء المُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّاءَ أثلاثاً: ثلث خيَارٌ، وَثُلُثٌ أَوْسَاطٌ، وَثُلُثٌ شِرَارٌ، وَأَخَذَ الْمُصَدِّقُ مِنَ الْوَسْطِ».

(٣) ثور بن زيد الديلي المدني، ثقة، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٩٠).

(٤) لعله بشر بن عاصم بن سفيان، كما جاء في مصنف عبد الرزاق.

(٥) سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي، صحابي. تقريب التهذيب، ص (١٩٤).

وَنَأْخُذُ الْجَدْعَةَ وَالثَنِيَّةَ، وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْمَالِ وَخِيَارِهِ»<sup>(١)</sup>، فوجب بهذا الخبر أن تؤخذ الجدعة والثنية؛ لأنها وسطٌ من المال، ليس فيها حملٌ على ربِّ المال ولا الفقراء.

ولم يجز أن يؤخذ أعلى المال؛ لأنَّ في ذلك حملاً على أرباب المال، ولا الأدنى؛ لأنَّ في ذلك حملاً على الفقراء، لكن يؤخذ الوسط، فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥].

وقوله: «إنَّه يؤخذ من الأكثر الذي عند الإنسان من الضأن والمعز»؛ فلا نَّ القليل تابعٌ للكثير، والحكم هو للأكثر، فوجب أن يأخذ الصدقة من أكثر ما عنده، ضأنًا كان أو ماعزًا.

فإن استورا أخذ من أيهما شاء؛ لأنَّه ليس هاهنا شيءٌ يتبع صاحبه، أعني: القليل للكثير.



[٥١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ غَنَمٌ لَا تَجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، فَتَوَالَدَتْ قَبْلَ مَحْيِ السَّاعِي يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيْهَا كُلَّهَا<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكَمَ السَّخَالِ الْمَتَوْلِدَةِ عَنِ الْأَمْهَاتِ حَكْمُ

(١) أخرجه مالك [٣٧٢ / ٢]، وعبد الرزاق [١١ / ٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٣)، الموطأ [٣٧٤ / ٢]، المدونة [٣٥٤ / ١] و ٣٥٦،

التفريع [٢٨٣ / ١].

الأمهات، فمتى حال الحول على الأمهات، فهو حولٌ للسخال، وإن كان الحول لم يحل على السخال.

الأتري: [٢/٢٩/٢] أن رجلاً لو كان عنده ثمانون من الغنم أقامت حولاً، ثم توالدت فصارت إحدى وعشرين ومئة قبل الحول بيوم، ثم حال عليها الحول، لكان عليه شاتان، ولولا السخال، لكانت في الأمهات شاةً، فلما كان حلول الحول على الأمهات كحلوله على السخال في جواز أخذ شاتين، لا خلاف في هذا الموضع نعلمه، فكذلك حلول الحول على الأمهات إذا كانت دون النصاب، ثم تمَّ النصاب بولادها، كان حول الأمهات حولاً للسخال، فوجب أخذ الزكاة منها.

ولا فصل بين أن تتولد السخال عن أصلٍ هو نصابٌ أو غير نصابٍ:

لأنَّ ذلك هو ظاهر حديث عمر الذي أمر به مُصَدِّقُه أن يُعَدَّ السخلة عليهم<sup>(١)</sup>، ولم يشترط أن تكون متولدةً عن نصابٍ أو غير نصابٍ.

ولأنَّ ما قلناه أيضاً أولى من طريق القياس، وهو أنَّ السخال لَمَّا كانت متولدةً عن الأمهات، كان حكمها حكم الأمهات في الحول، سواءً كانت نصاباً أو غير نصابٍ - أعني: الأمهات -، وهذا المعنى أولى؛ من قِبَل أنَّه أعم؛ لأنَّه يجري حكمه في النصاب وغيره، والحكم بالمعنى الأعم واجبٌ إذا لم يُرَدَّه

(١) تقدَّم قريباً في المسألة السابقة.

أصل، كما أن الحكم بالاسم العام أولى إذا لم يخصه شيء؛ من قبل أن الحكم بهما واجب.



[٥٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَادَ إِبِلًا أَوْ بَقْرًا أَوْ غَنَمًا، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَاشِيَةِ، فَإِنَّهُ يَضُمُّهَا إِلَيْهِ وَيُزَكِّيْهَا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا.

وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا اسْتَفَادَ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيْهَا مَعَهَا حِينَ يُزَكِّيْهَا.

وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أَفَادَهَا حِينَ أَفَادَهَا وَعِنْدَهُ مَا لَا تَجِبُ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ، فَلَا يُزَكِّيْهَا جَمِيعًا حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ عَلَى الْآخِرَةِ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

✎ إنما أوجب الزكاة في الفائدة، وإن لم [٣/٢١/ب] تكن نصاباً إذا أفادها إلى النصاب؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمُصَدَّقُ لَوْ لَمْ يَصْدَقِ الْفَائِدَةُ مَعَ النَّصَابِ، أَضْرَ ذَلِكَ بِالْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْصَرَفَ عَنْ رَبِّ الْمَالِ، ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْفَائِدَةِ، لَمْ يُوْخَذْ مِنْهَا الزَّكَاةُ، فَيُضْرَ ذَلِكَ بِالْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُصَدَّقَ إِنَّمَا يَجِيءُ فِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً، فَإِذَا وَجَدَ نَصَابًا قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، زَكَّاهُ وَمَا يَتَّبِعُ النَّصَابَ مِنَ الْفَائِدَةِ وَإِنْ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُا تَبْعُ لِنَصَابٍ قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

فَإِنْ كَانَتْ الْفَائِدَةُ الَّتِي أَفَادَهَا إِلَى غَيْرِ نَصَابٍ، لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ عَلَى صَاحِبِهَا،

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٣)، الموطأ [٢/٣٦٧]، التفریع [١/٢٨٥].

ولم يأخذ منها الساعي شيئاً، سواءً كانت الفائدة نصاباً أو غير نصابٍ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لم يحل الحول على نصابٍ في يده فيزكيه، وتكون الفائدة تبعاً له.

وأشبه زكاة هذه الفائدة مرةً وترك زكاتها أخرى زكاة الخلطة، في أنها تُخَفَّفُ وتُثَقَّلُ.

وموضع التشبيه: أَنَّ الفائدة إذا أُفِدَتْ إلى نصابٍ، وجب على ربها الزكاة فيها مع النصاب، وفي هذا الموضع رفق للفقراء.

والموضع الذي فيه رفق لأرباب الأموال، هو أن يفيد نصاباً إلى غير نصابٍ، فلا يكون عليه في النصاب المستفاد ولا الذي كان في يده الزكاة، حتى يحول الحول من يوم أفاد النصاب، ولا يزكي ما في يده لحلول الحول، لكنه بعده لشهور كثيرة، يكون ذلك في وقتٍ أقل من سنتين، وفيه رفق بأرباب الأموال دون الفقراء.

والذي أحوج إلى ذلك، هو أَنَّ الساعي لا يتكرَّر مجيئه في الحول، وإنما يجيء في وقتٍ واحدٍ، فيزكي على ما وجد، فأماً<sup>(١)</sup> إذا كان قد حال على أصلٍ عنده حولٌ.

وليس كذلك فائدة الذهب والفضة إذا أفاد نصاباً إلى نصابٍ أو دون نصابٍ في أَنَّهُ يزكي هذه الفائدة لحولها دون حول النصاب الذي في يده؛ مِنْ قَبْلِ أَن زكاة المال، [١/٢٢/٣] هو موكولٌ إخراجهِ إلى ربِّهِ وليس بأخذه الساعي، فمتى تم الحول على ما في يده، أخرج زكاته؛ لَأَنَّهُ قادِرٌ على حفظ الحول وإخراج الزكاة عنده إذا

(١) قوله: «فأماً»، كذا في شب، ولعلها مقحمة، والله أعلم.

حال الحول، وليس يقدر الساعي أن يجيء في الحول مراراً، وليست كذلك سنة مجيء السعاة، وإنما كانوا يجيئون في عهد رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ في قُبَل الصيف عند اجتماع الماشية على المياه؛ لأنَّ في الصيف حاجة بالماشية إلى شرب الماء؛ لحرارة الصيف، فيجتمعون في مواضع المياه المعروفة، فأما الشتاء فيفترقون؛ لاستغناء الماشية عن كثرة شرب الماء<sup>(١)</sup>.



[٥٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَزَلَ بِهِ السَّاعِي فَبَاتَ عِنْدَهُ فَرَّادَتْ عَنْهُ مِنْ لَيْلَتِهَا، تَوَالَدَتْ أَوْ نَقَصَتْ، وَأَخْبَرَهُ بِعَدِّهَا وَبِالَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ فِيهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ ضَارٍّ وَلَا نَافِعٍ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُهَا عَلَى عَدِّهَا حِينَ يَعُدُّهَا وَيَصْدُقُهَا، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ صَدَقَةٌ عَنْهُ، ثُمَّ تَوَالَدَتْ فَرَّادَتْ بَعْدَ أَخْذِهِ بِسِيرٍ أَوْ كَثِيرٍ، فَلَا يُشْنَى عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ مَرَّ السَّاعِي بِرَجُلٍ لَهُ دُونَ أَرْبَعِينَ شاةً، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ، فَوَلَدَتْ بَعْدَ ذَهَابِهِ عَنْهُ، ثُمَّ رَجَعَ فَوَجَدَهَا قَدْ زَادَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئاً<sup>(٣)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ كَلَهُ، مِنْ قَبْلِ أَنْ صَدَقَ الْمَوَاشِي إِنْمَا تَجِبُ عِنْدَهُ

(١) ينظر: المدونة [٣٧٦/١]، الجامع لابن يونس [٢٦١/٤].

(٢) قوله: «فلا يشني عليه الصدقة»: أي: لا تؤخذ في السنة مرتين، ينظر مقاييس اللغة [٣٩١/١].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٠٣)، المدونة [٣٧٣/١].

بأوصافٍ، منها: مجيء الساعي وعد<sup>(١)</sup>، وليست تجب قبل ذلك لحلول الحول، لكنها تجب بأوصافٍ، منها: حلول الحول، والنصاب، وأن يكون المالك مسلماً مستقر الملك، - أعني: أن يكون حرّاً -، ومجيء الساعي، فمتى عُدِمَ واحدٌ من هذه الأوصاف، لم تجب الصدقة.

وإذا كان كذلك، لم ينظر الساعي إلى ما كان قبل مجيئه من العدد، ولا ينظر إلى بعد انصرافه، لكنه ينظر إلى وقت العدد، ما كان عدداً تجب فيه الصدقة، أخذ منه الصدقة، وإن لم تجب، [ب/٧/٣] لم يأخذ؛ لأنَّ ذلك هو وقت الحكم، فلا اعتبار به، لا ما قبل ذلك ولا ما بعده.

والدليل على أن مجيء الساعي من أحد شروط الزكاة: أن رب المال لا يجوز له أن يفرقها هو ويخرجها، ولا يدفعها إلى غيره إلا إلى الإمام إذا كان عدلاً<sup>(٢)</sup>، أو من يرسله الإمام وهو الساعي ويأمره بذلك، وكذلك كان النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ يفعل فيما كان يأخذ من الصدقات، يرسل مصدّقه فيأخذونها منهم<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «وعدّ»، مثبتة في الحاشية اليسرى، وقد تكون: «وعدّه»، وتكون الهاء ليست ظاهرة، لكن يقتضيها السياق.

(٢) ينظر هذا القيد في شرح كتاب الوصايا، المسألة [٢٠١٣]، وينظر: المدونة [٣٦٨/١]، المتقّى للباجي [٩٣/٢].

(٣) كما في الصحيحين: البخاري (١٥٠٠)، ومسلم [١١/٦]، من حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم، يدعى ابن اللثبية فلما جاء حاسبه»، وهو في التحفة [١٤٧/٩].

ولو جاز لأرباب الماشية أن يخرجوها دونهم، لما كان للتوجيه إليهم معنى؛ لأنه يتكلف في ذلك مؤنة.

فثبت بهذا ما قلنا أن دفع الصدقة إلى الساعي هو من أحد شروط استقرار حكم الزكاة، لا ما قبل ذلك، والله أعلم.



[٥٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ صَدَقَةٌ، فَتَصَدَّقَ بِرِسْلِهَا وَنَسْلِهَا، فَإِنَّهُ تَوَخَّذَ مِنْهُ الصَّدَقَةُ<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا عَلَىٰ مَلِكِهِ، وَلَمْ يَتَصَدَّقْ بِأَصْلِهَا، وَإِنَّمَا تَصَدَّقُ بِالرِّسْلِ وَالنَّسْلِ، وَهُوَ اللَّبَنُ وَالْأَوْلَادُ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ عَلَىٰ مَلِكِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَزْكِيهَا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا.

وكذلك عند مالكٍ إذا تصدَّق على رجلٍ بحائِطٍ له أو حَبَسَهُ عَلَيْهِ، فَخَرَجَ مِنْهُ خَمْسَةٌ أَوْ سِتٌّ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَزْكِيَ؛ لِأَنَّهَا عَلَىٰ مَلِكِهِ حَتَّىٰ يَقْبُضَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ، وَالزَّكَاةُ تَجِبُ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبُضَ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ، أَعْنِي: فِي الثَّمَرَةِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بَبْدِ الصَّلَاحِ، وَإِنَّمَا حَبَسَ الْأَصْلَ عَلَىٰ مَلِكِهِ وَسَبَّلَ الثَّمَرَةَ وَتَصَدَّقَ بِهَا، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَبَسَ الْأَصْلَ، وَسَبَّلَ الثَّمَرَةَ»<sup>(٢)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (١٠٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم [٥/٧٣]، وهو في التحفة [٦/١٠٩].



[٥٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مَاشِيَةٌ، أَخَذَ مِنْهُ الصَّدَقَةَ<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا حجة هذه المسألة فيما تقدّم، أن الدَّيْنَ لا يمنع من أخذ الزَّكَاةِ في الماشية والحرث وإن كان يحيط بقيمتها؛ لوجود النماء فيهما، وإن وقع [١/٨/٣] الْحَجْرُ عَلَى صاحبه فيهما، وليس كذلك العين؛ لَأَنَّهُ مَتَى حُجِرَ، امتنع من وجود النماء فيها؛ لأنها إِنَّمَا تُنَمَّى بالتصرف فيها.

ومعنى آخر، وهو أن زكاة الحرث والماشية أخذها إلى الإمام، فليس يجوز لربها إخراجها دونه، وليس يجوز له أن يقبل قوله: «إِنَّ عَلَيْهِ دِينَاً»، ولو قَبِلَ ذلك، لَادَّعَى كُلَّ أَحَدٍ ذَلِكَ، وكان يُوَدِّي إلى إسقاط الزَّكَاةِ، وزكاة المال موكولُ إخراجها إلى ربه، فكان رَدُّ الدَّيْنِ الذي قد أخذ عوضه أولى من الزَّكَاةِ التي لم يأخذ عوضها.



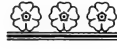
[٥٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ خُمْسُ ذَوْدٍ أَشْهُرًا، ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا ثَلَاثَةً، فَأَقَامَ أَشْهُرًا، ثُمَّ ابْتَاعَ مِثْلَ مَا بَاعَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْحَوْلُ عَلَى خُمْسِ ذَوْدٍ فِي مُلْكِهِ، لَأَنَّهُ قَدْ

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٤)، المدونة [١/ ٣٦٠]، النوادر والزيادات [٢/ ١٥٣]،  
التفريع [١/ ٢٧٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٤).

باع منها في بعض الحول، ثم اشترى عوضها، فكان عليه أن يستأنف الحول من يوم تَمَّت الخمسة في يده.



[٥٧] مَسْأَلَةٌ: وَلَيْسَ عَلَى مَمْلُوكٍ فِي مَا شِئْتَهُ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهَا <sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَيْسَ مُسْتَقَرًّا الْمَلِكِ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ الْمُسْتَقَرِّي الْمَلِكِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَبْدُ، وَإِنَّمَا هُوَ كَالْمَكَاتِبِ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ يَخَالِفُنَا فِي زَكَاةِ الْعَبْدِ <sup>(٢)</sup>، فَيَقُولُ: «إِنَّ مَالَهُ هُوَ لِلسَّيِّدِ، فَيُزَكِّيهِ مَعَ مَالِهِ».

يُقَالُ لَهُ: فَيَجِبُ أَنْ تُضَيَّفَ مَلِكُ الْمَكَاتِبِ إِلَى مَلِكِ سَيِّدِهِ فَيُزَكِّيهِ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ لَيْسَ بِحَرٍّ، بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْعَبْدِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْعَبْدِ: لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيمَا يَمْلِكُهُ؛ لِنَقْصَانِ مَلِكِهِ عَنِ الْحَرِّ.

وَلَا تَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهِ زَكَاةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَلِكًا لِسَيِّدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٥٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ فِي الصَّدَقَةِ <sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الصغير، ص (٣١١)، المختصر الكبير، ص (١٠٤).

(٢) المخالف هنا هم الحنفية، القائلون بوجود الزكاة على العبد، ويخرجها عنه سيده، أما المكاتب فلا تجب عليه، ينظر: المبسوط [٢/ ١٦٤]، بدائع الصنائع [٢/ ٦].

(٣) المختصر الصغير، ص (٣١١)، وكذا جاءت هذه المسألة في نفس اللوحة التي بها

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمْ مُؤْتَمِنُونَ عَلَىٰ مَا فِي أَيْدِيهِمْ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ [٣/٥/ب] والطهارة والصلاة أماناتٌ فيما بين العبد وبين الله عَزَّ وَجَلَّ، ليس لها طالبٌ يطالب بها ولا خصمٌ يُخاصم فيها، كالديون وحقوق العباد أن لها مطالباً، فكان مؤتماً على الزكاة، فلم يُستحلف لهذه العلة.

وقد يجوز إن اتهم الإمام إنساناً في الصدقة أن يستحلفه، والله أعلم.



[٥٩] مَسْأَلَةٌ: قُلْتُ: مَا الَّذِي يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ مِنَ الْغَنَمِ؟

قَالَ: الْجَذَعَةُ وَالثَنِيَّةُ، وَلَا تُؤْخَذُ الرَّبْيَى، وَلَا الْمَاحِضُ، وَلَا الْأَكُوْلَةُ، وَلَا فَحْلُ الْغَنَمِ.

وَالرَّبْيَى: الَّتِي قَدْ وَضَعَتْ، وَالْمَاحِضُ: الْحَامِلُ الَّتِي قَدْ دَنَا وَلَادُهَا، وَالْأَكُوْلَةُ: شَاةُ اللَّحْمِ، وَفَحْلُ الْغَنَمِ: التَّيْسُ الَّذِي لِيَضْرِبَهَا.

وَتُعَدُّ عَلَيْهِمُ السَّخْلَةُ وَلَا تُؤْخَذُ، وَلَا تُؤْخَذُ ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ وَلَا هَرِمَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ أَنْ يَأْخُذَ عَوَاراً أَوْ تَيْساً أَوْ هَرِمَةً، وَمَشِيئَتُهُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ إِلَيْ مَا يَهْوَى، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَيْ مَا فِيهِ النَّظَرُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ أَخْذُهَا خَيْرًا أَخْذَهَا، وَإِنْ كَانَ فِي أَخْذِهَا عَلَيْهِ ضَرَرٌ تَرَكَهَا<sup>(١)</sup>.

المسألة السابقة، بينما وقعت في المطبوع، ص (١١٥)، تحت عنوان: متفرقات الزكاة، ولا أدري ما وجهه، وينظر: الموطأ [٣٨٥/٢]، المدونة [٣٦٨/١].

(١) المختصر الصغير، ص (٣١٢)، المختصر الكبير، ص (١١٥)، الموطأ [٣٧٢/٢]،

قوله: «يأخذ الجذعة والثنية»؛ فلأنَّ ذلك هو الوسط من المال، وليس هو بأعلاه ولا أدناه، وهو نظرٌ بين الفقراء وأرباب الأموال.

وليس يأخذ أيضاً معيياً ناقصاً؛ لأنَّ في ذلك ضرراً بالفقراء، ولا يجوز له أن يضرَّ بهم، كما لا يجوز له أن يأخذ أعلى المال فيضر بأرباب المال وإن كان ينفع الفقراء، بل عليه أن يقوم بالقسط بينهم، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥].

فإن رأى أنَّ في أخذه ذات العوار حظاً للمساكين أخذها، بأن تكون سميئة كبيرة اللحم أو الثمن إذا باعوها متى دفعها إليهم، فعل ذلك المصدق؛ لأنَّ في ذلك حظاً للفقراء ولربِّ المال، وعليه أن يفعل ما هو نظرٌ للفريقين جميعاً.

وقد روى مالك، عن ثور بن زيد<sup>(١)</sup> الديلي، عن ابن لعبد الله بن [١/٦/٣] سفيان الثقي، عن جده سفيان: «أَنَّ عُمَرَ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا، فَكَانَ يُعْدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسَّخْلِ، قَالُوا: تَعْدُّ عَلَيْنَا بِالسَّخْلِ وَلَا تَأْخُذُ مِنْهُ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ، ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: نَعَمْ، تَعْدُّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا تَأْخُذُهَا، وَلَا تَأْخُذُ الْأَكُولَةَ، وَلَا الرَّبِّيَّ، وَلَا الْمَاخِضَ، وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ، وَخِذِ الْجَذْعَةَ وَالثَّنِيَّةَ، وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْمَالِ وَخِيَارِهِ»<sup>(٢)</sup>.



المدونة [١/٣٥٥ و ٣٥٦]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٨)، التفرع [٢/٢٨٢].

(١) قوله: «زيد» كذا في شب، وصوابه: «يزيد»، وهو ثور بن يزيد الديلي، تقدَّم ذكره في المسألة رقم ٥٠.

(٢) تقدَّم ذكره في المسألة رقم ٥٠.

[٦٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اشْتَرَى غَنَمًا لِلتَّجَارَةِ فَمَرَّ بِهِ الْحَوْلُ قَبْلَ أَنْ يُزَكِّيَهَا<sup>(١)</sup>، فَلْيُخْرِجْ زَكَاتَهَا، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْعُرُوضِ يَحُولُ عَلَيْهَا عِنْدَهُ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْغَنَمِ فِي رِقَابِهَا، وَزَكَاةُ الْعُرُوضِ فِي أَثْمَانِهَا<sup>(٢)</sup>.

قد ذكر مالكٌ معنى وجوب الزكاة في الماشية إذا حال عليها الحول وإن لم يبيعها، وهو قوله: «لأنَّ زكاة الغنم في رقابها، وزكاة العروض في أثمانها»، يعني: أنَّ زكاة الغنم هي في رقابها لا في قيمتها، فسواء كانت للتجارة أو غير تجارة.

وعليه فيها الزكاة؛ لأنَّ الزكاة في أعيانها لا في أثمانها، فعليه أن يخرجها إذا حال الحول عليها وكانت نصابًا، إذا جاءه الساعي دفعها إليه.

وأما العروض فالزكاة في أثمانها إذا باعها، ليست في أعيانها، فلا تجب الزكاة عليه لحلول الحول عليها حتى يبيعها.

والدليل على أنَّ زكاة الماشية في رقبتها لا في أثمانها: أنَّ زكاة الأثمان هي طارئة على الأشياء وليست بأصلٍ، وإذا كانت كذلك، كانت زكاة الرقاب أقوى، فوجب أن تكون فيها الزكاة.

ولأنَّ المواشي أغراضُ النَّاسِ في أعيانها؛ لحالهم فيها من المنافع: من

(١) قوله: «أَنْ يُزَكِّيَهَا»، مثبت في المتن في شب، وفي الحاشية: «صوابه: أَنْ يَبِيعَهَا»، وهو الموافق للسياق وللكلام الشارح، والله أعلم.

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٥)، المدونة [٣٥٧/١].

الدرّ والنسل، فوجب أن تكون فيها الزكاة في أعيانها لا في أثمانها وإن أرادها للتجارة.

وكذلك الحرث إذا زرعه للتجارة، فيه زكاة العين كالماشية؛ لأنّ المُتَبَغَّى<sup>(١)</sup> منه في الأغلب منفعة العين في الأكل وغيره<sup>(٢)</sup>.



الزكاة<sup>(٤)</sup>. [٦١]<sup>(٣)</sup> قَالَ: وَمَنْ زَرَعَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فِي السَّنَةِ، فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَرْعَ كُلِّ مَرَّةٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ زَكَاتَ الزَّرْعِ لَا تَجِبُ بِحُلُولِ الْحَوْلِ.

فإذا كان زرعين مختلفي الوقت والحصاد، زكّي كل واحد منهما على حدة،

(١) قوله: «المُتَبَغَّى»، كذا في شب.

(٢) يغلب على الظن وجود سقط بعد هذا الموضع؛ إذ إن ما بعده مسائل زكاة الحرث، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٢/ ٢٦١]، عن ابن عبد الحكم مسائل في زكاة الزرع غير موجودة.

(٣) من هنا ابتدئ مسائل زكاة الحرث مما هو موجود، ولم يرد عنوان الباب في المخطوط كما هو مثبت في المطبوع، ص (١٠٧).

(٤) المختصر الكبير، ص (١٠٧)، النوادر والزيادات [٢/ ٢٦٥]، الجامع لابن يونس [٤/ ٣٢٣]، وقد جاءت هذه المسألة في المطبوع، بعد المسألة رقم (٢٩)، في زكاة اللؤلؤ، وهذا مخالف لترتيب الأصل، حيث إن المسألة رقم (٢٩) جاءت في منتصف الصفحة، وجاء بعدها المسألة رقم (٣٠)، كما أثبتتها.

وإذا كان زرعاً واحداً أو زرعين متقاربي الحصاد والنبت والجنس، ضُمَّا جميعاً في الزَّكاة؛ لأنَّ حكمهما واحدٌ.



[٦٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَوَاكِهِ كُلِّهَا: الرُّمَّانَ، وَالْحَوْخَ، وَالتَّيْنَ، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْبُقُولِ كُلِّهَا، وَلَا فِي الْفَاكِهَةِ الْيَابِسَةِ كُلِّهَا: اللُّوزُ، وَالْجَوْزُ، وَالْجِلَّوْزُ<sup>(١)</sup>، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَلَا فِي قَصَبِ السُّكَّرِ، وَلَا فِي الْقُطْنِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ، مِنْ: الْعَيْنِ، وَالْمَاشِيَةِ، وَالْحَرْثِ الَّذِي هُوَ قَوْتُ أَوْ مَا يَنْوِبُ مَنَابِ الْقَوْتِ، وَلَمْ تَجِبْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْوِبُ مَنَابِ الْأَقْوَاتِ؛ لِأَنَّ الْقَوْتَ يَقِيمُ الْبَدْنَ وَيَعِيشُ بِهِ الْإِنْسَانُ دُونَ الْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَى أَرْبَابِهِ أَنْ يُوَاسِيَ الْفُقَرَاءَ مِنْهُ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُوَاسَوْهُمْ مِنَ الْأَقْوَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَقْوَاتَ بِهِمْ ضَرُورَةٌ إِلَيْهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ.﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَكْمُ الْأَشْيَاءِ الْمَوْزُونَةِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا كَحَكْمِ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ؛ لِنَقْصَانِ مَنَافِعِهِمَا عَنْ مَنَفْعَةِ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفُضَّةَ أَصْلٌ لِكُلِّ مَا بِهِ يَقَعُ الشِّرَاءُ وَالْبَيْعُ وَقِيَمَةُ الْمُتَلَفِ، فَلَمْ يَكُنْ غَيْرُهَا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ

(١) قوله: «الْجِلَّوْزُ»، هو البندق، ينظر: المصباح المنير، ص (٣٨)، تاج العروس [٦٦/١٥].

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٢١)، المختصر الكبير، ص (١٠٧)، الموطأ [٣٩٢/٢]، المدونة [٣٤١/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٢)، النوادر والزيادات [١٠٩/٢]، التفریع [٢٩٤/١].

مثلها في الزكاة، فكَذلك الفواكه والبقول وكل الخضر، ليست كالأقوات في وجوب الزكاة.

ومما يدلُّ على أن لا زكاة في الفواكه والبقول، ما رواه مالكٌ، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخدري، أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

[٢٦/٣] وروى الثوري، عن إسماعيل بن أمية<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن يحيى<sup>(٣)</sup>، عن يحيى بن عمار<sup>(٤)</sup>، عن أبي سعيدٍ أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال: «لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) هي قطعة من حديث أبي سعيد المتقدم في المسألة رقم ٣٦، والوسق: ستون صاعاً، وهو ثلاثمئة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز، وأربعمئة وثمانون رطلاً عند أهل العراق، على اختلافهم في مقدار الصاع والمد، ينظر النهاية في غريب الحديث [١٨٥/٥].

(٢) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ثقة ثبت، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٣٧).

(٣) محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدني، ثقة فقيه، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٩٠٦).

(٤) يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري، المدني، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٠٦٣).

(٥) أخرجه النسائي في الكبرى [٣٠/٣]، بنحو الإسناد الذي ذكره الشارح، وهو في التحفة [٤٧٩/٣].



فإن قيل: فقد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»<sup>(١)</sup>، وهذا على عمومته في الفواكه والبقول أن فيها العشر أو نصف العشر<sup>(٢)</sup>.

قيل له: معنى ذلك إذا كانت مما يُوسَق، فأما إذا كان ذلك مما لا يوسق فلا زكاة فيه؛ للحديث الذي ذكرناه من إيجاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ الصدقة في الموسق من التمر والحب.

ولم يجز أن يؤخذ بظاهر قوله: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» دون ضم الحديث الآخر إليه من إيجابه الزكاة في الموسق، كما لم يجب أن يؤخذ بعموم قوله: «وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»<sup>(٣)</sup> دون أن يضم إليه الحديث الآخر: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

ومما يدل على أن لا زكاة في الفواكه والبقول، أننا وجدنا الأصول التي فيها الزكاة المتفق عليها قد عفي عن قليلها، أعني: الذهب والفضة والماشية، وجعل لها نُصَبٌ أُخِذت منه الزكاة دون ما هو أقل منه، فلو كان في الفاكهة والبقول الزكاة، لكان لها نُصَبٌ تؤخذ الزكاة منه، كما كان ذلك في الذهب والفضة والماشية.

ومما يدل على أن لا زكاة في البقول والفواكه، أنه لم ينقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أنه أخذ الزكاة منها، ولو كان فيها الزكاة، لأخذ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ الزكاة منها، ولو أخذ منها، لنقل إلينا، ومعلوم أنه قد كان في وقته بقول وفاكهة.

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٣)، وهو في التحفة [٥/٤٠٢].

(٢) ينظر الاعتراض في: المبسوط [٣/٢]، بدائع الصنائع [٢/٥٣].

(٣) هي قطعة من حديث أنس المتقدم في المسألة رقم ٣٦.

(٤) هي قطعة من حديث أبي سعيد الخدري المتقدم في المسألة رقم ٣٦.

وهذا هو مما يحتج به مالك من عمل أهل المدينة؛ من قبل أنه لم ينقل أحد منهم عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أنه أخذ الزكاة منها، وجرى عملهم من وقته صَلَّى الله عَلَيْهِ بترك أخذ الزكاة منها، ويستحيل [ب/٢٦/٣] أن يجمعوا كلهم على ترك أصل من أصول الدين أو ينسوه، ولو جاز ذلك عليهم، لجاز على غيرهم من أهل التواتر، ومن أجاز ذلك أدَّى قوله إلى نقض شرائع الإسلام المنقولة بالتواتر، وخرج عن حدِّ أهل العلم.

وقد روى المعلى بن منصور<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا عبد الوارث<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا عطاء بن السائب<sup>(٣)</sup>، عن موسى بن طلحة<sup>(٤)</sup> قال: قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ: «لَيْسَ فِي الْخُضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) معلى بن منصور الرازي، ثقة سني فقيه، من العاشرة، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب. تقريب التهذيب، ص (٩٦١).
- (٢) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي مولا هم التنوري البصري، ثقة ثبت، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٦٣٢).
- (٣) عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، صدوق مختلط، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٦٧٨).
- (٤) موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني نزيل الكوفة، ثقة جليل، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٩٨١).
- (٥) لم أقف عليه بنحو هذا الإسناد، لكنه مروي بأسانيد أخر، كما في السنن الكبرى للبيهقي [١٦٣/٨]، وغيره.

وروى الوليد<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا الأوزاعي<sup>(٢)</sup>، قال: «مَضَتِ السُّنَّةُ فِي الْخُضَرِ  
وَالْفَوَاكِهِ، أَنْ لَا عَشْرَ فِيهَا»<sup>(٣)</sup>.

وروى محمد بن بكر<sup>(٤)</sup>، عن ابن جريج<sup>(٥)</sup>، قال: قال لي عطاء<sup>(٦)</sup>: «لَيْسَ فِي  
الْبُقُولِ وَالْفَوَاكِهِ وَالرُّمَّانِ صَدَقَةٌ»<sup>(٧)</sup>.

وروى وكيع<sup>(٨)</sup>، عن طلحة بن يحيى<sup>(٩)</sup>، .....

(١) الوليد بن مسلم القرشي مولا هم الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من  
الثامنة. تقريب التهذيب، ص (١٠٤١).

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، ثقة جليل، من السابعة. تقريب  
التهذيب، ص (٥٩٣).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) محمد بن بكر بن عثمان البرساني البصري، صدوق قد يخطئ، من التاسعة. تقريب  
التهذيب، ص (٨٢٩).

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان  
يدلس ويرسل، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٦٢٤).

(٦) عطاء بن أبي رباح، أسلم، القرشي مولا هم المكي، ثقة فقيه، لكنه كثير الإرسال، من  
الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٧٦٦).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٤١ / ٦]، وهو في مصنف عبد الرزاق [١١٨ / ٤].

(٨) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة. تقريب  
التهذيب، ص (١٠٣٧).

(٩) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني، نزيل الكوفة، صدوق يخطئ،  
من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٤٦٥).

عن أبي بردة<sup>(١)</sup>، عن أبي موسى: «أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهَا إِلَّا مِنْ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ»<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن أبي لیلی<sup>(٣)</sup>، عن عبد الكريم<sup>(٤)</sup>، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «الْعُشْرُ فِي التَّمْرِ، وَالرُّطْبِ، وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ»<sup>(٥)</sup>.  
وقال مالك: «السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ»<sup>(٦)</sup>.

وروى وكيع، عن قيس<sup>(٧)</sup>، عن أبي إسحاق<sup>(٨)</sup>، عن عاصم<sup>(٩)</sup>، عن

- 
- (١) أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١١١٣).
  - (٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٣٨/٦].
  - (٣) محمد بن عبد الرحمن بن أبي لیلی الأنصاري الكوفي القاضي، صدوق سيئ الحفظ جداً، من السابعة، تقريب التهذيب، ص (٨٧١).
  - (٤) عبد الكريم بن مالك الجزري، مولی بني أمية الخضرمي، ثقة متقن، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٦١٩).
  - (٥) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٣٦/٦]، مرفوعاً.
  - (٦) ينظر: الموطأ [٣٩٢/٢].
  - (٧) قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، صدوق تغیر لما کبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٨٠٤).
  - (٨) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثراً عابداً، اختلط بآخره، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٧٣٩).
  - (٩) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، صدوق. تقريب التهذيب، ص (٤٧٢).

علي رضي الله عنه قال: «لَيْسَ فِي الْحُضَرِ زَكَاةٌ»<sup>(١)</sup>.



[٦٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَتُخْرَجُ زَكَاةُ الزَّيْتُونِ مِنْ زَيْتِهِ، وَزَكَاةُ الْجُلْجُلَانِ<sup>(٢)</sup> مِنْ زَيْتِهِ، وَزَكَاةُ حَبِّ الْفُجْلِ مِنْ زَيْتِهِ.

وَمَا لَمْ يُعْصَرْ مِنْ ذَلِكَ وَيَبَعَ، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ وَاسِعًا لَهُمْ أَنْ يُخْرِجُوهُ مِنْ ثَمَنِهِ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الزَّكَاةَ تُخْرَجُ مِنْ زَيْتِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ»؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ غَرَضَ النَّاسُ فِي الْأَغْلَبِ مِنْهَا الزَّيْتَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهَا، وَكَانَ مَنْزِلَتُهُ بِمَنْزِلَةِ الثَّمَرَةِ الَّتِي غَرَضَ النَّاسُ مِنْهَا فِي الْأَغْلَبِ الثَّمَرُ؛ لِأَنَّهُمْ يَدَّخِرُونَهُ وَيَقْتَاتُونَهُ، فَكَانَتْ زَكَاتُهَا تُخْرَجُ مِنَ الثَّمَرِ، فَكَذَلِكَ تُخْرَجُ مِنَ الْحَبُوبِ الَّتِي تَرَادُّ لِلزَّيْتِ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُ الزَّيْتِ أَوْ شَقَّ عَلَيْهِمْ، أَخْرَجُوا مِنَ الثَّمَرِ إِذَا كَانَتْ مَكِيلَةً<sup>(٤)</sup>....

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٤٠ / ٦].

(٢) قوله: «الْجُلْجُلَانِ»، هو السمسَم، وقيل: حب كالكربرة، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٢٨٣ / ١].

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٢٢)، المختصر الكبير، ص (١٠٧)، الموطأ [٣٨٤ / ٢]، المدونة [٣٨٤ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٠٩).

(٤) يوجد سقط في المخطوط بعد هذا الموضع، لم تتم الإشارة إليه في المطبوع.

[٦/٣] ب....<sup>(١)</sup> إن كان رطباً لا يكون تمرّاً، فإنه يُخرجُ زكاته على أنّه لو كان تمرّاً كان فيه خمسة أوسقٍ.

فيخرج مما باعه إذا كان خمسة أوسقٍ العشر من ثمن ما باعه، أو نصف العشر، سقي بمؤنة أو غير مؤنة.

وسواء كان ما باع به من التمر ما تجب فيه الزكاة أو لا، في أنّه يخرج عُشر ذلك إن كان سقي بغير مؤنة، ونصف عشره إن كان سقي بمؤنة، إذا كان مقدار ما باعه يكون خمسة أوسقٍ، على أنّه إذا ييس كانت مكيلته كذلك.

فإن كان الموضع الذي فيه التمرة موضعاً لا يوجد فيه خارض ولا من يحسن يخرص حزر ذلك، فإنّ ربّه يُحصي ما أخذ من ذلك أولاً فأولاً، فإذا حصّل خمسة أوسقٍ بالكيل، أخرج زكاتها، إن<sup>(٢)</sup> لم يتهياً له إحصاء ذلك ولا ضبطه، أخرج من ثمنه إذا باعه على ما ذكرناه.



[٦٤] مسألة: قَالَ: وَمَنْ اشْتَرَى حَائِطًا لِتَجَارَةٍ، ثُمَّ أَثْمَرَ، أَخْرَجَ مِنْهُ الزَّكَاةَ<sup>(٣)</sup>.

(١) يظهر أن الشارح يشرح مسألة في خرص العنب والنخل، وقد قال في المختصر الصغير، ص (٣٢٠):

[\*] «ولا يخرص من الثمار إلا النخل والعنب، ويخرص عليهم حين يطيب، ثم يخلّي بينه وبينهم، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص فلا ضمان عليهم، فإن بقي خمسة أوسقٍ فصاعداً ففيه الزكاة». وينظر: النوادر والزيادات [٢/٢٦٦].

(٢) قوله: «إن»، كذا في شب، ولعلها: «وإن».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٠٧).

﴿ يعني: يخرج زكاة الثمرة منها، العشر أو نصف العشر على ما يجب، ولا يخرج منها بالقيمة. ﴾

وإنما قال ذلك؛ لِمَا ذكرناه في زكاة الماشية إذا اشتراها للتجارة: وهو أنَّ زكاة الماشية والثمره هي زكاة العين والرقبة، كانت لتجارة أو غير تجارة، فهو أقوى من زكاة التجارة التي تجب بالنية لا لوجود العين، فوجب مقدمة زكاة الماشية والثمره، أعني: زكاة العين، على زكاة القيمة؛ لقوة سببها؛ ولأنها تجب أيضاً إذا كانت لتجارة أو غيرها، وقد ذكرنا حجة هذه المسألة في زكاة الماشية إذا اشتراها للتجارة<sup>(١)</sup>.

فأمَّا أصول النخل فإنها تُزكى لحولها من يوم اشتراها بنية التجارة، ولا يزكيها مع الثمرة، بل يزكي الثمرة عند الجذاذ، ثم إذا باعها استقبل بثمنها حولاً من يوم زكى الثمرة، وكذلك أصل النخل يزكيها لأحوالها.

[٦٥] [١/٧/٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَكَرَّى أَرْضًا لِلتَّجَارَةِ فَزَرَعَهَا لِلتَّجَارَةِ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ حَبِّهَا، ثُمَّ إِذَا بَاعَهُ أَخْرَجَ مِنْ ثَمَنِهِ الزَّكَاةَ إِذَا كَانَ قَدْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالِ مِنْ يَوْمٍ أَدَّى مِنْهُ الْعُشْرَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إنما قال ذلك؛ لأنَّ اكْتِرَاءَهُ للأرض وزرعه للتجارة بمنزلة شراء الماشية للتجارة أو الثمرة للتجارة، فعليه أن يزكي الحبَّ إذا بلغ خمسة أوسق زكاة العين دون القيمة؛ لِمَا ذكرناه قبل ذلك، ثم لا شيء عليه حتى يبيعه، فإذا باعه

(١) ينظر: المسألة [٦٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٨).

بعد حلول الحول من يوم زَكَّى الحَبِّ، أو تم الحول عليه بعد البيع من يوم زَكَّى الحب، فعليه أن يزكي الثمن.

وذلك بمنزلة سلعةٍ يشتريها للتجارة فيزكيها ثم يبيعها، فعليه أن يزكي ثمنها إذا حال الحول عليها من يوم قَوِّم السلعة وزكاها.



[٦٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ زَرَعَ طَعَامًا بِمَنْزِلِهِ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ فَضَلَتْ مِنْهُ فَضْلَةٌ فَبَاعَهَا، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِثَمَنِهَا حَوْلًا مِنْ يَوْمِ نَضَّ فِي يَدِهِ، إِذَا كَانَ تَجِبُ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ بِمَنْزِلَةِ الْعُرُوضِ وَالسَّلْعِ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيهَا لِلتَّجَارَةِ، فَإِذَا بَاعَهَا وَهِيَ لَغَيْرِ تِجَارَةٍ، اسْتَقْبَلَ بِثَمَنِهَا حَوْلًا، ثُمَّ زَكَّى. كَذَلِكَ هَكَذَا الطَّعَامُ الَّذِي لَمْ يَزْرَعْهُ لِتِجَارَةٍ، إِذَا بَاعَهُ اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ لَغَيْرِ تِجَارَةٍ. ﴾



[٦٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَوَائِطُ مُخْتَلِفَةً أَوْ أَرْضٌ مُفْتَرَقَةٌ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ مَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يُخْرِجُ مِنْهُ الزَّكَاةَ<sup>(٢)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَلِكٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ كُلَّ

(١) المختصر الكبير، ص (١٠٨).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٨)، الموطأ [٣٨٣ / ٢]، المدونة [٣٨٠ / ١].



ما في ملكه فيزكيه زكاةً واحدةً إذا جمع ذلك الجنس والحوول والثمرة والزرع، إذا كانت لمالكٍ واحدٍ وكانت صنفًا واحدًا وجب عليه جمعها في الزكاة، كالأموال التي تكون له من العين والماشية [١/٤٧/ب] في بلدانٍ مختلفةٍ، فوجب عليه جمعها وزكاتها، والله أعلم.



[٦٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالشَّرَكَاءُ فِي الْحَوَائِطِ وَالزَّرْعِ، إِذَا كَانَ مَا أَخْرَجَا جَمِيعًا مِنْ حَوَائِطِهِمَا أَوْ أَرْضَيْهِمَا مَا تَكُونُ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا، فَعَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَالزَّكَاةُ عَلَى مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ<sup>(١)</sup>.

✍ أما قوله فيمن بلغت حصته ما تجب فيه الزكاة: «إِنَّ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ»؛ فلا اجتماع الأوصاف الموجبة للزكاة من النصاب وغير ذلك، وإذا كان كذلك، فلا فصل بين أن يكون مجتمعًا ومفترقًا في وجوب الزكاة عليه، ولا خلاف في ذلك.

فأما من لم تبلغ حصته ما فيه الزكاة فلا زكاة عليه؛ لعدم وجود الأوصاف الموجبة للزكاة؛ لأنَّ النصاب تجب مراعاته في الاجتماع والانفراد، كوجوب مراعاة الإسلام والحرية، فلما لم تجب على من له دون النصاب إذا كان مخالطًا لمن له نصابٌ إذا كان عبدًا أو كافرًا؛ لأنَّه لو انفرد عنه لم تجب عليه الزكاة،

(١) المختصر الصغير، ص (٣٢٠)، المختصر الكبير، ص (١٠٨)، الموطأ [٢/٣٩٠]، المدونة [١/٣٨٠].

فكذلك من معه دون النصاب لا تجب عليه الزكاة؛ لاجتماعه مع غيره؛ لأنه لو انفرد لم تجب عليه الزكاة؛ إذ النصاب في الانفراد لا بد من مراعاته، فكذلك في الاجتماع، وقد ذكرت هذه المسألة في زكاة الخليطين في الماشية<sup>(١)</sup>، فأغنى عن إعادتها، والله أعلم.



[٦٩] مسألة: قَالَ: وَتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ وَغَيْرِهَا<sup>(٢)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ هِيَ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْجِبَهُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، والخراج فهو كراء الأرض، فلا يُسْقَطُ أحدهما الآخر.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اكْتَرَى أَرْضًا مِنْ غَيْرِهِ بِمَالٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ زَرَعَهَا فَخَرَجَ مِنْهَا [١/٤٨/١] مَا يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعَشْرِ، أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ مَا خَرَجَ مِنْهَا، وَعَلَيْهِ الْكَرَاءُ لِصَاحِبِهَا، وَلَا يُسْقَطُ وَجُوبُ الْكَرَاءِ الَّذِي وَجِبَ لِصَاحِبِهَا الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعَشْرِ الَّذِي أَوْجِبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، فَكَذَلِكَ الْخَرَاجُ الَّذِي عَلَى الْأَرْضِ، لَا يَسْقَطُ الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعَشْرِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ لِلْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ إِنَّمَا هُوَ كَرَاءُ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ فِي يَدِي مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهِيَ أَرْضُ الْعِنُوءِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ عِنْدَنَا، وَالْإِمَامُ يَكْرِهِيهَا وَيَأْخُذُ كَرَاءَهَا فَيَصْرِفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ يَنْوِبُ هَذَا الْكَرَاءُ عَنِ الْعَشْرِ أَوْ نِصْفِ الْعَشْرِ الَّذِي

(١) تقدّم ذكره في مسألة زكاة الخليطين في الماشية.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٠٨)، المدونة [١/٣٨١].

هو فرضٌ للفقراء والمساكين، كما لم تنب أجرة الأرض التي اكتراها من زيدٍ عن حق المساكين من العشر أو نصف العشر، لكن عليه أن يؤدّي الكراء، ويخرج العشر أو نصف العشر.

وهذا القول عليه جملةُ أهل العلم من الفقهاء من أهل الحجاز والشام، وكثيرٍ من أهل الكوفة، وهو قول مالك، والشافعي<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وهو قول كثيرٍ من التابعين، أذكره في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup>، ولم يخالفهم في ذلك غير أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٤)</sup>.



[٧٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ زَرْعًا قَدْ يَبَسَ، فَقَدْ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ أَخْضَرُ، فَالزَّكَاةُ عَلَى مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْ وَرَثَتِهِ خَمْسَةٌ أَوْ سِتٌّ<sup>(٥)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يَبَسَ الزَّرْعُ، فَقَدْ تَنَاهَى صِلَاحُهُ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ حَكْمُ الزَّكَاةِ فِيهِ، فَإِذَا مَاتَ، أُخْرِجَتِ الزَّكَاةُ الَّتِي قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ خَمْسَةً أَوْ سِتًّا.

(١) ينظر: الحاوي للماوردي [٣٠٥ / ١٨]، المذهب مع شرحه المجموع [٣٣٩ / ٥].

(٢) ينظر: الإشراف لابن المنذر [٣٤ / ٣].

(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة [٥٦٧ / ٦]، الإشراف لابن المنذر [٣٤ / ٣].

(٤) ينظر: المبسوط [٢٠٧ / ٢]، بدائع الصنائع [٥٧ / ٢].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٠٨)، المدونة [٣٨٢ / ١].

فإن مات قبل أن ييس وهو أخضر، فالزكاة على ورثته إذا بلغت حصة كل واحدٍ منهم ما تجب فيه الزكاة، على ما قد بيناه قبل ذلك، ولم تجب على الميت؛ لأن ملكه قد زال قبل وجوبها عليه.



[ مسألة<sup>(١)</sup> ] .....

[٢٧/٣] ..... ما باعوها خمسة أو سقٍ فأكثر، أخرجوا العشر أو نصف العشر من الثمن، قليلاً كان الثمن أو كثيراً، وقد فسرناه فيما تقدّم.

### زكاة الفطر<sup>(٢)</sup>

[٧١] قُلْتُ: أَرَأَيْتَ زَكَاةَ الْفِطْرِ؟

قَالَ: زَكَاةُ الْفِطْرِ تُخْرَجُ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ، صَاعٌ بِصَاعٍ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: فَإِنْ طَاعَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ؟

قَالَ: فَلَا يَفْعَلُ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى صَاعٍ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَيَتَطَوَّعُ بَعْدَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ

مَا شَاءَ.

(١) يوجد سقط في المخطوط بعد هذا الموضع.

(٢) كذا ورد ذكر هذا الباب في السطر الثاني من نفس الصفحة التي بها المسألة السابقة، والذي في المطبوع، ذكر هذا الباب بعد باب قسم الصدقات.

وَوَفَّقَهُ الَّذِي نَسْتَجِبُ إِخْرَاجَهَا لَهُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَإِنْ أَخْرَجَ قَبْلَ ذَلِكَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَجْزَأُهُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

هـ أمّا قوله: «زكاة الفطر تُخرج عن كل إنسان»، فلأنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ فرض زكاة الفطر على كل حرٍّ وعبدٍ، ذكراً أو أنثى من المسلمين. روى ذلك مالكٌ، وعبيد الله، عن نافعٍ، عن ابن عمر، أنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

فوجب بهذا الخبر أن يخرجها عن كل مسلمٍ، حرّاً أو عبدٍ، ذكراً أو أنثى من المسلمين، يخرجها عن نفسه وعمّن تلزمه نفقته من المسلمين. وليس عليه أن يُخرج عن عبده الكافر لهذا الحديث؛ لَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، لم تجب على الكافرين.

ولا تُخرج أيضاً عنهم؛ لأنَّ زكاة الفطر إنّما هي على أهل الصَّيام، والكافر ليس من أهل الصَّيام ولا أهل الطهارة، فلم تجب عليه زكاة الفطر ولا على سيده فيه.

فإن قيل: إنّ سبيلها سبيل المؤنة، فلمّا كان عليه أن ينفق على عبده الكافر، فكذلك عليه أن يخرج عنه زكاة الفطر<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٢٣)، المختصر الكبير، ص (١١٢)، الموطأ [٢/٤٠٦]،

المدونة [١/٣٨٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٢)، التفریع [١/٢٩٥].

(٢) خبر مالك في الموطأ [٢/٤٠٣]، ومن طريقه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم [٣/٦٨]،

وخبر عبيد الله في المسند [١٠/٥٧]، والحديث في التحفة [٦/٢٠٥].

(٣) ينظر الاعتراض في: المبسوط [١/١٠٣]، بدائع الصنائع [٢/٧٠].

قيل له: لو كان سبيلها سبيل المؤنة، لكان عليه أن يخرج عن زوجته النصرانية واليهودية، كما أن عليه أن ينفق عليها، وليس كذلك قولكم، ولا قول أحد من أهل العلم.

وأما قوله: «إنها صاعٌ بصاع النبي صلى الله عليه»؛ فذلك لما رواه مالك، عن زيد بن أسلم<sup>(١)</sup>، عن عياض بن عبد الله بن سعد<sup>(٢)</sup>، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ، [ب/٢٧/٣] صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ»<sup>(٣)</sup>. قال مالك: وَذَلِكَ بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وروى حماد بن زيد<sup>(٥)</sup>، عن النعمان بن راشد<sup>(٦)</sup>، عن الزهري، عن ثعلبة بن

---

(١) زيد بن أسلم العدوي المدني، مولى عمر، ثقة عالم، من الثالثة، وكان يرسل. تقريب التهذيب، ص (٣٥٠).

(٢) عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي العامري المكي، ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٧٦٥).

(٣) أخرجه مالك [٤٠٤/٢]، ومن طريقه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم [٦٩/٣]، وهو في التحفة [٤٣٥/٣].

(٤) ينظر: المرجع السابق.

(٥) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي البصري، ثقة ثبت فقيه، من كبار الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٢٦٨).

(٦) النعمان بن راشد الجزري الرقي، مولى بني أمية، صدوق سيئ الحفظ، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٠٤).

صغير<sup>(١)</sup>، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ في صدقة الفطر: «أَدُّوا صَاعًا مِنْ قَمْحٍ أَوْ تَمْرٍ، عَنْ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، أَوْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، أَوْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ، أَوْ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ»<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن عجلان<sup>(٤)</sup>، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد فقال: «صَاعًا مِنْ بُرٍّ»<sup>(٥)</sup>، فهذه الأحاديث وجب أن يُخرج صاعًا من الحنطة وغيرها.

ولم يجز أن يخرج أيضاً قيمة الصاع؛ من قِبَل أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ لَمَّا ذكر أشياء مختلفات القيم، عُلِمَ أَنَّهُ لَا تَرَاغَى القيمة؛ من قِبَل أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَتَّفَقَ قيمة هذه الأشياء في وقتٍ واحدٍ، في بلدٍ واحدٍ، وإذا كان كذلك، ثبت بهذا أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ لم يراعِ تساوي القيم، ولم يرد أن يُخرج غير ما ذكره أو كان في معناه، أعني: أن يكون حَبًّا مَقْتَاتًا عند أهل البلد الذي تُخرج الزكاة فيه.

(١) ثعلبة بن صعير أو ابن أبي صعير العذري. ويقال: ثعلبة بن عبد الله بن صعير، ويقال:

عبد الله بن ثعلبة بن صعير، مختلف في صحبته. تقريب التهذيب، ص (١٨٨).

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر أن الصواب في اسمه هو: ثعلبة بن صعير، وإن ابنه هو عبد الله بن ثعلبة. الإصابة [٣١٨/٥].

(٣) أخرجه أبو داود [٣٥٠/٢]، وهو في التحفة [١٢٦/٢].

(٤) محمد بن عجلان المدني، صدوق، من الخامسة، إلا أَنَّهُ اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. تقريب التهذيب، ص (٨٧٧).

(٥) لم أقف عليه من طريق ابن عجلان، وقد أخرجه ابن خزيمة، من طريق عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام، عن عياض، عن أبي سعيد به، وفيه: «أَوْ صَاعٍ حِنْطَةٍ».

ولو جاز تعدّي ذلك إلى غيره من سائر العروض والعقار، لجاز تعدّي نُصَبِ الزكوات إلى غيرها من الأموال من العروض والعقار، وهذا فاسدٌ، وقد ذكرنا معنى هذه المسألة في زكاة الأموال<sup>(١)</sup>.

وقوله: «لا يزيد على صاع بصاع النبي ﷺ»؛ فلأنّ ذلك تعدّي ما قد حدّه رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى غيره، ولا يجوز تعدّي ما حدّه رسول الله صلّى الله عليه وآله بزيادة أو نقصانٍ، ولو جاز في هذا، لجاز في سائر العروض والحدود.

وقوله: «إنها تُخرج إذا طلع الفجر من يوم الفطر»<sup>(٢)</sup>؛ فلأنّ النبي صلّى الله عليه وآله روي عنه أنّه كان يفعل ذلك ويأمر به.

فروى إبراهيم بن حمزة<sup>(٣)</sup>، قال: حدثنا عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، عن موسى بن عقبة<sup>(٥)</sup>، عن نافع، عن ابن عمر: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أمر بزكاة الفطر أنّ

(١) تنظر المسألة: [٢٢].

(٢) ذكر الحطاب في مواهب الجليل [٣٦٧/٢]، هذا القول، وأنّ الأبهري هو الذي شهره.

(٣) إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة الزبيري المدني، صدوقٌ، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (١٠٧).

(٤) عبد العزيز بن أبي حازم، سلمة بن دينار المدني، صدوقٌ فقيهٌ، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٦١١).

(٥) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير، ثقةٌ فقيهٌ، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٩٨٣).



تُؤَدَّى [٢٨/٣] قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وروى ابن وهب، عن حفص بن ميسرة<sup>(٢)</sup>، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ أَمْرًا بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى الْمُصَلَّى»<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو معشر، قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر، قال: «أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، وَكَانَ يَأْتُونَ بِالزَّبِيبِ فَيَقْبَلُونَهُ، وَكُنَّا نُوَمِّرُ أَنْ نُخْرِجَهُ قَبْلَ أَنْ نَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، نَقُولُ: أَغْنَوْهُمْ عَنْ طَوْفِ هَذَا الْيَوْمِ»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «إِنَّهَا إِنْ أُخْرِجَتْ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَجْزَأُ»، فهذا على وجه الاستحسان؛ لقرب وقت وجوبها، ولأنَّ جواز إخراجها في هذا الوقت وقبله مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ، فَأَجَازَهُ مَالِكٌ إِذَا قَرُبَ وَقْتُ وَجُوبِهَا اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٥٠٩)، ومسلم [٧٠/٣]، من طريق موسى بن عقبة به، وهو في الموطأ [٤٠٣/٢]، ومن طريق مالك أخرجه البخاري (١٥٠٤)، ومسلم [٦٨/٣]، وهو في التحفة [٢٠٥/٦].

(٢) حفص بن ميسرة العقيلي الصنعاني، نزيل عسقلان، ثقةٌ ربما وهم، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٢٦٠).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٣٠٨/٨]، بنحو الإسناد الذي ذكره الشارح.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٣٠٩/٨].

ومن أصحابنا من قال: إنَّ معنى ذلك: أن يخرجها عن ملكه إلى صاحب الصدقة فيفرقها في يوم الفطر، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمدينة قديماً؛ لأن يسقط عنهم الاشتغال بها يوم الفطر، وبخاصة بعد طلوع الفجر؛ لأنَّ ذلك وقتٌ لعلَّه يتعذر فيه وجود المساكين، ولأنَّ النَّاسَ يشتغلون في هذا الوقت بالغسل والتزين والطيب والغدو إلى المصلّى.



[٧٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَزَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَأَهْلِ الْقُرَى<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لعموم إيجاب النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ صدقة الفطر على كل حرٍّ وعبدٍ، ذكرٍ أو أنثى من المسلمين، وذلك يجمع كل مسلمٍ من قرويٍّ وبدويٍّ، كما تجمعهم زكاة الأموال، فاستوى البدوي والقروي فيها لاستوائهم في الإسلام؛ إذ لا فرق بين البدوي والحضري في الفرائض التي تلزم المسلمين. وروى الليث بن سعد<sup>(٢)</sup>، [٢٨/٣ ب] علي<sup>(٣)</sup>، عن ابن جريج، عن عمرو بن

(١) المختصر الصغير، ص (٣٢٣)، المختصر الكبير، ص (١١٢)، الموطأ [٢/٤٠٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٢).

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، ثقةٌ ثبتٌ، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٨١٧).

(٣) قوله: «عليّ»، كذا في شب، ولعل الصواب: «وعليّ»، حيث إنَّه موافق لما في تخريج الحديث، وعليّ هو ابن صالح المكي الزنجي العابد، مقبول، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٦٩٨).

شعيب، أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا إِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ بَدَوِيٍّ أَوْ حَاضِرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ»<sup>(١)</sup>.



[٧٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُنْقِيَهُ إِذَا أَخْرَجَهُ، إِذَا كَانَ طَعَامًا لَيْسَ

بِغَلْثٍ<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْنَا<sup>(٤)</sup> أَنْ نَخْرُجَ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى حَسَبِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، لَيْسَ عَلَيْهِ تَنْقِيَتُهُ حَتَّى لَا يَخَالِطَهُ شَيْءٌ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ يَشُقُّ عَلَى النَّاسِ وَيَصْعَبُ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ يَسْتَعْمَلُونَ ذَلِكَ فِي بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ وَتَعَاطِيهِ بَيْنَهُمْ، فَكَذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِخْرَاجِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِطًا بغيره مِنْ تِبْنٍ أَوْ تَرَابٍ كَثِيرٍ، أَوْ شَيْءٍ إِذَا مُيِّزَ وَنُقِيَ نَقَصَ مِنَ الْكِيلِ كَثِيرٌ، فَعَلِيهِ حِينَئِذٍ تَمْيِيزُهُ؛ لِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهِ كَذَلِكَ نَقْصَانًا كَثِيرًا مِنَ الصَّاعِ الَّذِي أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِإِخْرَاجِهِ.



(١) أخرجه الترمذي [٥٢ / ٢]، وهو في التحفة [٣٢٥ / ٦].

(٢) قوله: «بغلث»، كذا في المخطوط، وفي المطبوع: «بغليث»، ومعناه: أنه ليس بمخلوط، والغلث هو الخلط، ينظر: التاج والإكليل [٢٦٨ / ٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٢).

(٤) كذا هو في المخطوط.

[٧٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤَدِّي الْمُسَافِرُ عَنْ نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْرُجَ زَكَاتَهُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، زَكَاةَ مَالِهِ وَفِطْرَهُ، فَإِنْ أَمَرَ أَهْلَهُ بِإِخْرَاجِهِ عَنْهُ جَازَ ذَلِكَ.



[٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ فَرَّطَ فِيهَا - يَعْنِي: فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ - فَلْيُخْرِجْهَا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ فَرَضُ إِخْرَاجِهَا عَلَى مَنْ أَمَكْنَهُ ذَلِكَ كَزَكَاةِ الْمَالِ، فَإِذَا أَخَّرَ إِخْرَاجَهَا، كَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا، كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ أَدَاءَ الدَّيْنِ الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّتِهِ.



[٧٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ ثَمَنًا<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَاتِ، فَكَانَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ ذَلِكَ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَقْوَاتِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ ثَمَنُ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ مَقْدَارُ الزَّكَاةِ غَيْرَهُ مِنَ الْعُرُوضِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ شِرَاءَ الصَّدَقَةِ الَّتِي قَدْ أَخْرَجَهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ

(١) المختصر الكبير، ص (١١٢)، المدونة [٣٨٥ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص

(٢١٢)، التفريع [٢٩٧ / ١].

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٢).

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٢)، التفريع [٢٩٧ / ١].

(٤) يعني: كما لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة.

مكروهة، وقد قال النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، [٣/٢٩/أ] حيث أراد أن يشتري الفرس الذي حمل عليه في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ: «لَا تَبْتَغُهُ، وَلَوْ بَاعَكَهُ بِدِرْهَمٍ»<sup>(١)</sup>، وقد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدّم<sup>(٢)</sup>.



[٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤَدِّي التَّمَرَ وَالشَّعِيرَ إِذَا كَانَ يَأْكُلُ مِنْهُ، وَالْأُرْزَ وَالذَّرَّةَ إِذَا كَانَ يَأْكُلُ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَإِنَّهُ يُخْرِجُهُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا كَانَ هُوَ طَعَامُهُ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْعَمَ الْفُقَرَاءَ مِمَّا يَتَقَوَّتُهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ غَالِبَ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ.

فَإِنْ كَانَ هُوَ مِمَّنْ يَخْصُصُ نَفْسَهُ بِقُوَّةٍ لَيْسَ الْأَغْلَبُ مِنْ قُوَّةِ الْبَلَدِ، بَلْ هُوَ أَجْوَدُ، فَإِنَّا نَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ الْغَالِبُ مِنْ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ كَانَ يَأْكُلُ دُونَ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي الْجُودَةِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ الْأَغْلَبُ مِنْ قُوَّةِ أَهْلِ الْبَلَدِ إِذَا أَمَكْنَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ أَخْرَجَ مِمَّا يَأْكُلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مِنْ

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٢ .

(٢) ينظر: المسألة [٢٢].

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٢٤)، المختصر الكبير، ص (١١٢)، المدونة [١/٣٩١]، النوادر والزيادات [٢/٣٠٣]، التفریع [١/٢٩٧].

(٤) نقل هذا عن الأبهري: ابن يونس في الجامع [٤/٣٦٥].

قَبْلَ أَنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَغْنُوهُمْ عَنْ طَوْفِ هَذَا الْيَوْمِ»<sup>(١)</sup>، وجب عليهم أن يغنواهم عن طلب قوتهم بما يمكنهم، ليس عليهم أكثر من ذلك، إلا أن يتطوع أحدٌ بأجود؛ لأنَّ ذلك إنَّما هو مواساةٌ لهم، فعليهم أن يواسوا بما أمكنهم من قوتهم، إلا أن يكون ما يقتاته ليس الغالب من قوت أهل البلد إذا أمكنه ذلك، فإن لم يمكنه على ما ذكرنا أن عليه أن يخرج الغالب من قوتهم.



[٧٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُؤَدِّي فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ تِنًا وَلَا جَوْزًا وَلَا لَوْزًا<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِأَقْوَاتٍ، وَإِنَّمَا هِيَ فَوَاكِه.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرِجَهَا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ.



[٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُعْطَى مَنْ يَخْرُسُ الزَّكَاةَ أَجْرَةً مِنْهَا<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ أَجْرَةً مِنْ يَحْفَظُهَا مِنْهَا، نَقَصَ مِقْدَارَ مَا

يُخْرِجُ مِنَ الزَّكَاةِ مِنَ الصَّاعِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وهذا [٢٩/٣ ب] الذي ذكرته قبل هذا الموضع، أن أهل المدينة كانوا يخرجون

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٧١.

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٢)، المدونة [٣٩١ / ١].

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٣)، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٣).

زكاة الفطر قبل يوم الفطر بيومين أو ثلاثة إلى المسجد، فيجعل في بيت الصدقة، ثم يُفَرَّق<sup>(١)</sup>.

وقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه كان يُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، يَجْعَلُهَا فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٢)</sup>، فقال مالك: «إِنَّ هَذَا الَّذِي يَحْفَظُهَا لَا يُعْطَى الْأَجْرَةَ مِنْهَا، لَكِنَّهُ يُعْطَى مِنْ غَيْرِهَا».



[٨٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُخْرِجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ دَقِيقًا وَلَا سَوِيقًا<sup>(٣)(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنَ الْحَبِّ الَّذِي يُقَاتِهِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَالدَّقِيقُ وَالسَّوِيقُ فَلَيْسَا بِحَبٍّ.

ومنفعة الحب أكثر من منفعة الدقيق والسويق؛ لِأَنَّ الْحَبَّ يَكُونُ مِنْهُ الدَّقِيقُ وَالسَّوِيقُ إِذَا أَرَادَهُ الْفَقِيرُ، وَلَيْسَ يَكُونُ مِنَ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ حَبٌّ، وَلَعَلَّ لِلْفَقِيرِ غَرَضًا فِي الْحَبِّ خِلَافَ غَرَضِهِ فِي الدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ.

(١) ينظر المسألة رقم ٧١.

(٢) أخرجه مالك [٢/٤٠٥].

(٣) قوله: «سَوِيقًا»، السويق طعام يصنع من الحنطة والشعير، ينظر: المصباح المنير، ص (٢٩٦)، تاج العروس [٢٥/٢٩٦ و ٤٨٠]، وفي المطلع على ألفاظ المقنع، ص (١٧٦): السويق قمح أو شعير يقلب، ثم يطحن فيتزود به.

(٤) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [١/٣٩١]، التفرع [١/٢٩٧].

والدقيق والسويق أيضاً هو أقل من الصاع؛ لأنه ينقص عن الصاع بالصنعة.



[٨١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤَدِّي زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ الْيَتِيمِ، وَيُؤَدِّي عَنِ الصَّغِيرِ

وَالْكَبِيرِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ مَمَّنْ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي جَمَلَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فَرَضَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ، فَقَالَ: «عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٢)</sup>.



[٨٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤَدِّي زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ الْفِطْرِ<sup>(٣)</sup>.

✍ يعني بذلك: إذا ولد قبل طلوع الفجر، فأماً إذا ولد بعد طلوع الفجر، فَإِنَّ مَالَكَا يَسْتَحَبُّ إِخْرَاجَهَا عَنْهُ، فَأَمَّا الْوَاجِبُ فَلَا، وَلِأَنَّهَا تَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ.

هذا هو المشهور من قوله، حكاه عنه ابن القاسم وغيره من أصحابه<sup>(٤)</sup>، وقد [٣٠/٣] قال فيمن اشترى عبداً ليلة الفطر، فإنَّ زكاته على البائع، أعني: زكاة

(١) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [٣٩١/١].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٧١.

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [٣٨٨/١]، التفرع [٢٩٦/١].

(٤) ينظر: المتقن للباقي [١٩٠/٢].



الفطر، وهذا القول يوجب أن تكون زكاة الفطر قد وجبت عليه بدخول شوال، حكى هذا القول أشهب عنه<sup>(١)</sup>، وقد حكاه ابن عبد الحكم أيضاً.



[٨٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ هَلَكَ غَدَاةُ<sup>(٢)</sup> الْفِطْرِ، فَلْتُخْرَجَ عَنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَوَجِبَ أَنْ تُخْرَجَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، كَمَا تُخْرَجُ سَائِرُ الْحَقُوقِ الَّتِي قَدْ لَزِمَتْهُ.



[٨٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَأَيُّمَا نَصْرَانِيٍّ أَسْلَمَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَلْيُؤَدَّ الزَّكَاةَ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَمَا ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالْوَاجِبِ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا اسْتَحَبَّ لَهُ إِخْرَاجُهَا إِذَا أَسْلَمَ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُسْلِمًا فِي يَوْمِ الْفِطْرِ، وَلَزِمَتْهُ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ لِيَوْمِ الْفِطْرِ وَمَا بَعْدَهُ، فَكَانَ هَذَا الْيَوْمَ تُخْرَجُ فِيهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ، فَاحْتِيطَ لَهُ بِإِخْرَاجِهَا بِإِسْلَامِهِ فِي وَقْتِهَا.

فَأَمَّا الْوَاجِبُ فَهُوَ مَا قُلْنَاهُ، أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) قوله: «غَدَاةُ»، الغداة: ما بين صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، ينظر: لسان العرب [١١٤/١٥].

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٣).

(٤) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [٣٨٨/١ و ٤٠٥]، النوادر والزيادات [١٣٦/٢]، التفريع [٢٩٦/١].

الفجر، ومولوداً عنده، أو يكون في ملك سيده قبله؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ زَكَاةَ الْفِطْرَ إِنَّمَا تجب بدخول اليوم لا ما بعد ذلك؛ لأنها إِنَّمَا وجبت على المسلمين شكرًا لله عَزَّ وَجَلَّ، إذ كَمَّلَ لَهُمُ الصَّيَامَ وَتَمَّمَهُ لَهُمْ، وذلك هو بدخول الفطر؛ لأنَّ الْفِطْرَ من صومهم هو بدخول يوم الفطر لا ما قبل ذلك؛ لأنَّ اللَّيْلَ ليس وقتًا للصَّيَامِ فِيرَاعَى دَخُولُهُ وَجَوَازُ الْأَكْلِ فِيهِ، وقد كان أكلهم جائزًا في ليالي الصَّوْمِ كلها، لكنه يَرَاعَى أكلهم في أول يوم يلي آخر صومهم، وهو يوم الفطر.



[٨٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ أَسْلَمَ يَوْمَ النَّحْرِ فَلْيُضَحَّ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّحْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ [٣/٣٠/ب]، يوم النحر ويومان بعده، فإن كان إسلامه أول يوم النحر قبل الزوال، نحر يوم النحر، وإلا نحر في يوم الثاني والثالث؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ فِي وَقْتِ النَّحْرِ فَصَارَ مِنْ أَهْلِهِ.



[٨٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ نِصْفُهُ حُرٌّ وَنِصْفُهُ مَمْلُوكٌ، أَدَّى سَيِّدُهُ عَنْ نِصْفِهِ الْمَمْلُوكِ<sup>(٢)</sup>.

✍ يعني: ولا شيء على العبد في نصفه الحر، ليس عليه أن يخرج نصف زكاة الفطر عن نفسه بقدر حرته<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [١/٣٨٨ و ٤٠٥]، التفريع [١/٢٩٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [١/٣٨٥]، التفريع [١/٢٩٦].

(٣) من قوله: «يعني: ولا شيء على العبد»، إلى هذا الموضع، مدمج بنص كلام

وإنَّمَا قال ذلك مالكٌ؛ لأنَّ السيد عليه أن يخرج مقدار ما يملك منه، كما أنَّ عليه أن ينفق عليه بمقدار ما يملك منه، وكذلك له من الخراج بمقدار ما يملك منه، فكانت نفقته عليه وزكاته عنه بمقدار ما له من المنفعة في كسبه وخراجه.

وكذلك إذا كان بين جماعةٍ فعليهم زكاة الفطر على مقدار أملاكهم فيه، فكذلك النِّفقة عليهم، وكذلك خراجه لهم على حسب أملاكهم.

ولا شيء على العبد في نصفه الحر؛ من قَبْلِ أَنَّهُ غير مستقر الملك.

ألا ترى: أَنَّهُ لا زكاة عليه، أعني: زكاة المال في مقدار ما يملك من المال بحصة حريته، ولو وجبت عليه الزكاة في ذلك المقدار لملكه إياه، وإن لم يتكامل حكم الحرية فيه، لوجب على المكاتب الزكاة لملكه إياه وإن لم تتكامل حريته.

وهذا قول مالك، حكاه عنه ابن القاسم<sup>(١)</sup>، وابن عبد الحكم.

وقال عبد الملك في هذه المسألة: «إنَّ على السيد أن يخرج عنه زكاة الفطر كلها»<sup>(٢)</sup>، قال: لأنَّه حابسه عن الحرية، يعني: أن أحكامه أحكام العبد قبل أن يعتق.

هذا<sup>(٣)</sup> هو غير صحيح؛ من قَبْلِ أَنَّهُ لو كان لهذه العلَّة، لكان عليه أن ينفق عليه نفقته كلها، يأخذ خراجه كله، وليس هذا قوله.

ابن عبد الحكم في المخطوط والمطبوع، ويغلب على الظن أَنَّهُ من كلام الأبهري، كما هي طريقته في الشرح، والله أعلم.

(١) ينظر: المدونة [٣٨٥ / ١]، المتقّى [١٨٢ / ٢]، النوادر والزيادات [٣١٠ / ٢].

(٢) ينظر: المتقّى [١٨٢ / ٢]، النوادر والزيادات [٣٠٩ / ٢].

(٣) قوله: «هذا»، كذا في شب.

وقال محمد بن مسلمة: «على السيد [٣/٣١/١] أن يخرج على مقدار ملكه، وعلى العبد أن يخرج بمقدار الحرية»<sup>(١)</sup>، ورد ذلك إلى النفقة والخراج، وهذا القول أشبه من قول عبد الملك.

والصحيح والله أعلم قول مالك؛ لما ذكرناه، وقد حكى أهل المدينة عن مالك مثل قول محمد بن مسلمة، أن العبد يخرج عن نصفه الحر.



[٨٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، فَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

✍ إذا اشتراه قبل الفطر بيوم أو يومين، أو قبل طلوع الفجر من يوم الفطر، فزكاته على المشتري؛ لأنه قد ملكه قبل وجوب زكاة الفطر، وقبل دخول وقتها أيضاً، ولأنها وجبت في ملك المشتري.

فأمّا إذا اشتراه ليلة الفطر، فقد اختلف قول مالك:

فقد قال: «إنها على البائع»، حكاه عنه أشهب<sup>(٣)</sup> وابن عبد الحكم.

ووجه هذا القول، أنها تجب بدخول شوالٍ وتقضي رمضان، وذلك هو

برؤية هلال شوالٍ.

(١) ينظر: المنتقى [١٨٢/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٣)، المدونة [٣٨٧/١]، التفریع [٢٩٦/١].

(٣) ينظر: النوادر والزيادات [٣٠٨/٢].

وقد قال: «إنها على المشتري»<sup>(١)</sup>، وهذا القول أصح؛ لما ذكرناه أنها تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر، فوجبت في ملك المشتري دون البائع.



[٨٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ مَنْ يَضْمَنُ نَفَقَتَهُ، وَعَنْ مَكَاتِبِهِ، وَعَنْ مَمْلُوكِيهِ كُلِّهِمْ، غَائِبِهِمْ وَحَاضِرِهِمْ.

وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي النَّصَارَى مِنْهُمْ، وَلَا آبِقٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً، وَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي عَبِيدٍ عَبِيدِهِ وَلَا فِي أَجِيرِهِ وَلَا فِي رَقِيقٍ أَمْرَأَتِهِ زَكَاةٌ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَخْدُمُهُ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ مِنْ ذَلِكَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: النوادر والزيادات [٣٠٧/٢].

(٢) قوله: «إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَخْدُمُهُ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»، كذا في شب، وكذا في الموطأ [٤٠٦/٢]، وذكرها في الاستذكار [٣٤٢/٩] من رواية ابن عبد الحكم عن مالك، بينما سياق كلام الشارح عن رقيق المرأة، وهو الذي في المدونة [٣٩٠/١]، من رواية ابن القاسم عن مالك، وفي البيان والتحصيل [٥٠٩/٢]، عن أصبغ قال: سمعت ابن القاسم يقول: «يؤدِّي الرجل زكاة الفطر عن خادمين من رقيق امرأته - إذا كان لها شرف وغناء، وإلا فواحدة».

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٢٤)، المختصر الكبير، ص (١١٣)، الموطأ [٤٠٢/٢] و [٤٠٦]، المدونة [٣٨٥/١ و ٣٨٩ و ٣٩٠]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٢)، التفریع [٢٩٥/١]، الاستذكار [٣٤٢/٩].

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ كُلِّ مَنْ يَضْمَنُ نَفَقَتَهُ»؛ [٣/ ٣١ ب] فَلأنَّهَا تَجْرِي  
مَجْرَى النَّفَقَةِ وَالْمُؤْنَةِ إِذَا كَانَتِ النَّفَقَةُ تَلْزِمُهُ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ أَوْ رِقٍّ؛ فَوَجِبَ عَلَيْهِ  
أَنْ يَخْرِجَ عَنْ كُلِّ مَنْ تَلْزِمُهُ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ.

وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٢)</sup>،  
عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ مَنْ تَجْرِي عَلَيْهِ نَفَقَتُكَ»<sup>(٣)</sup>.  
فَأَمَّا الْمَكَاتِبُ فَإِنَّهُ يَخْرِجُهَا عَنْهُ بِالرَّقِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ لَا بِالنَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ  
لَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهِ.

وَعَبِيدُهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْرِجَ عَنْهُمْ، غَائِبُهُمْ وَحَاضِرُهُمْ وَمَنْ أَبَقَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ  
كُلُّهُمْ فِي رَقِّهِ.

فَأَمَّا مَنْ قَدْ أُيسَ مِنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرِجَ عَنْهُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَفَ؛  
وَلأنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ أَيْضًا إِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي مَلَكِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرِجَ عَنْهُ زَكَاتُ الْفِطْرِ،  
كَمَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى مَنْ أَمْتَنَ مِنْ خِدْمَتِهِ وَالتَّصَرَّفِ فِي مَنَافِعِهِ، وَكَمَا أَنَّهُ  
لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى زَوْجَتِهِ إِذَا نَشَرَتْ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ عَلَيْهِ فِي عَبِيدِهِ زَكَاتُ الْفِطْرِ»؛ فَلأنَّ عَبِيدَهُ لَيْسُوا

---

(١) عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثُّعَلِيُّ الْكُوفِيُّ، صَدُوقُ يَهُمٍ، مِنَ السَّادِسَةِ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ،  
ص (٥٦١).

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ رِبِيعَةَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَّتْ، مِنَ الثَّانِيَةِ.  
تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ص (٤٩٩).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٥٠٧/ ٦] بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهُوَ فِي مَصْنَفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ [٣/ ٣١٥].

بملك له، فإنهم ملك عبيده، وليس عليه في ملك عبده صدقةٌ إلا أن ينزعهم منه فيصيروا ملكه.

وليس على عبده أيضاً فيهم صدقةٌ؛ لأنَّ العبد غير مستقر الملك؛ لما عليه من الحق لسيدته في ملكه.

وقوله: «ولا في أجيره»؛ فلأنَّ الأجير ليس ممن تلزمه نفقته، والزكاة فإنما تجب على من تلزمه النفقة بنسبٍ أو سببٍ أو رُقٍّ على ما ذكرناه.

فإن كان الأجير في نفقته فلا زكاة عليه أيضاً؛ لأنها إنما هي كالأجرة، ولم تجب إلا بالأشياء التي ذكرناها من نسبٍ أو سببٍ أو رُقٍّ.

وكذلك ممالك امرأته لا زكاة عليه فيهم؛ لأنهم ليس<sup>(١)</sup> بملكه، وعلى امرأته أن تخرج عنهم الزكاة.

فأمَّا من كان [٣/٣٢/أ] يخدم امرأته ممن لا بدَّ لها منه، فعليه أن ينفق عليهم ويؤدِّي عنهم زكاة الفطر؛ لأنَّ خدمة امرأته إذا كانت لا تخدم نفسها واجبةٌ عليه، كنفقتها هي في نفسها.



[٨٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤَدِّي عَنْ أَبَوَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «ليس»، كذا في شب.

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٤)، المدونة [٣٩٠ / ١]، التفريع [٢٩٥ / ١].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا مُحْتَاجَيْنِ؛ فَعَلِيهِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُمَا زَكَاةَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ النَّفَقَةَ، كَمَا ذَكَرْنَا. ﴾



[٩٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي لَمْ يَبْنِ بِهَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْنِيَ بِهَا أَوْ يُدْعَى إِلَى الْبِنَاءِ بِهَا مَعَ إِمْكَانِ اسْتِمْتَاعِهِ بِهَا، ثُمَّ يَمْتَنِعُ، فَتَلْزِمُهُ النَّفَقَةُ حِينَئِذٍ عَلَيْهَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْهَا إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ عَلَيْهَا. ﴾



### باب عشور أهل الذمّة<sup>(٢)</sup>

[٩١] قُلْتُ: أَرَأَيْتَ أَهْلَ الذِّمَّةِ، مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعُشُورِ وَالْجَزْيَةِ؟

قَالَ: لَا جَزْيَةَ إِلَّا عَلَى رِجَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، لَيْسَ عَلَى نِسَائِهِمُ الْجَزْيَةُ وَلَا عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ مِنْهُمْ الْجَزْيَةُ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَلَا كُرُومِهِمْ وَلَا زُرُوعِهِمْ وَلَا مَوَاشِيهِمْ، إِنَّمَا الْجَزْيَةُ عَلَيْهِمْ، هِيَ الَّتِي تَلْزِمُهُمْ.

(١) المختصر الكبير، ص (١١٤)، المدونة [٣٩٠ / ١]، التفريع [٢٩٥ / ١].

(٢) كذا جاء هذا الباب في المخطوط، بعد زكاة الفطر، وفي منتصف اللوحة التي تنتهي فيها مسائل زكاة الفطر، بينما ذكر في المطبوع بعد باب زكاة التجارة.



وَلَوْ تَجَرُّوا فِي بِلَادِهِمْ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلَهَا، لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ فِي تِجَارَتِهِمْ عَشْرٌ،  
وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ لَهُمْ مُبَاحًا.

وَلَوْ تَجَرُّوا إِلَى غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي هُمْ بِهِ، أُخِذَ مِنْهُمْ مِمَّا حَمَلُوا مِنْ تِجَارَتِهِمْ  
الْعَشْرُ بَعْدَ أَنْ يَبِيعُوا، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ إِنْ كَسَدَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَوْ أَحَبُّوا أَنْ يَرْجِعُوا وَلَا  
يَبِيعُوا، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ بَعْدَ الْبَيْعِ.

وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ أَقْلٌ مِنَ الْعَشْرِ، إِلَّا فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ خَاصَّةً؛ فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ  
عَنْهُمْ فِيمَا حَمَلُوا مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْتِ خَاصَّةً فِي هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي  
ذَلِكَ نِصْفُ الْعَشْرِ؛ [٣/ ٣٢ ب] إِرَادَةَ الْمَرْفَقِ بِالنَّاسِ، وَأَنْ يُكْثِرُوا مِنْ حَمْلِهِ إِذَا خُفِّفَ  
عَنْهُمْ مِنْ عَشْرِهِ؛ لِأَنَّ عِظَمَ حَاجَةِ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْحِنْطَةِ وَالزَّيْتِ، وَكَذَلِكَ  
خَفَّفَ عَنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: وَيُفْعَلُ فِي أَغْرَاصِهِمَا وَقَرَاهُمَا<sup>(١)</sup> مِثْلُ مَا يُفْعَلُ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الجزية على رجال أهل الذمة وليست على نسائهم ولا  
صبيانهم»؛ فلأنَّ الجزية إنَّما وجبت عليهم لا تمتناعهم من الإسلام وترك قتلهم  
بعد الامتناع؛ لأنَّ علينا قتال المشركين ودعوتهم إلى الإسلام، فإن امتنعوا قُتِلُوا  
إِلَّا أَنْ يُعْطُوا الجزية.

(١) قوله: «وقراهما»، الضمير يعود إلى مكة والمدينة.

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٢٥)، المختصر الكبير، ص (١١٠)، المدونة [١/ ٣٣١]،  
مختصر أبي مصعب، ص (٢١٣).

وليس كذلك النساء والصبيان؛ لأنهم إن امتنعوا لم يُقتلوا، فلم تجب الجزية عليهم؛ لأنها بدلٌ من إقرارهم على الكفر في ديارنا وترك قتلهم بعد.

وهذا للرجال البالغين دون النساء والصبيان، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وقد وجه النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ معاذاً إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله مَعَاْفِرِيٍّ<sup>(١)</sup>، ولم يأمره بأخذ الجزية من النساء والصبيان.

وقوله: «لا زكاة عليهم في شيء من أموالهم كلها، من الزرع والمواشي وغير ذلك»؛ فلأنَّ الزَّكَاةَ إنما تجب على المسلمين في أموالهم طُهْرَةً لهم ورفعاً لدرجتهم؛ لأنهم أهل توحيد وصلاة، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، هذا خطابٌ للمؤمنين، ولا زكاة على غيرهم من أصناف الكافرين.

وقوله: «إنَّهُ يُؤْخَذُ منهم العشر إذا تجروا من بلدهم إلى غير بلدهم»، يعني من إقليمٍ إلى إقليمٍ؛ فلأنه يُحتاج لحفظ الطرق التي يسلكونها ويتعيَّشون فيها إلى مؤنةٍ، فأُخذَ منهم ما يستعان به على حفظها؛ لأنَّ المسلمين تؤخذ منهم الزكوات والصدقات، وأهل الذمة فلا [٣/٣٣] يؤخذ منهم ذلك، فإذا انتقلوا في بلدان المسلمين، أُخذَ منهم ما تُحفظ به الطرق لهم وللمسلمين، وكذلك أُخذَ منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فروى مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن سالمٍ، عن أبيه، «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النَّبْطِ، مِنَ الْحِنْطَةِ وَالزَّيْتِ نِصْفَ الْعُشْرِ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكْثُرَ الْحِمْلُ إِلَى

(١) أخرجه أبو داود [٢/٣٢٤]، وقد تقدَّم في المسألة رقم ٣٨.

الْمَدِينَةِ، وَيَأْخُذُ مِنَ الْقِطْنِيَّةِ الْعُشْرَ»<sup>(١)</sup>، قال مالك: «فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ، عَلَى أَيِّ وَجْهِ أَخَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبْطِ الْعُشْرَ؟، قَالَ: كَانَ ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَلْزَمَهُمْ ذَلِكَ عُمَرُ»<sup>(٢)</sup>.

وروى جرير<sup>(٣)</sup> عن عطاء بن السائب<sup>(٤)</sup>، عن حرب بن عبيد الله<sup>(٥)</sup>، عن جده أبي أمه رجل من تغلب قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ، إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»<sup>(٦)</sup>.

وروى ابن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة<sup>(٧)</sup> ويحيى بن أيوب<sup>(٨)</sup>، عن

(١) أخرجه مالك [٣٩٩/٢]، وهو عند عبد الرزاق [٩٩/٦].

(٢) ينظر: الموطأ [٤٠٠/٢].

(٣) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيهما، ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه. تقريب التهذيب، ص (١٩٦).

(٤) عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، صدوقٌ اختلط، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٦٧٨).

(٥) حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي، لِيْن الحديث، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٢٢٨).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٥٥/١٩]، بنحو إسناد الشارح، وهو في سنن أبي داود [٤٩٥/٣]، من طريق أبي الأحوص عن عطاء بن السائب، وهو في التحفة [١٣٦/١١].

(٧) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري، صدوقٌ خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٣٨).

(٨) يحيى بن أيوب الغافقي المصري، صدوقٌ ربما أخطأ، من السابعة. تقريب التهذيب،

عمارة بن غزية<sup>(١)</sup>، عن ربيعة، أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجرون إلى المدينة: «إِنْ تَجَرُّتُمْ فِي بِلَادِكُمْ، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي أَمْوَالِكُمْ زَكَاةٌ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ إِلَّا جَرِيَّتُكُمُ الَّتِي فَرَضْنَا عَلَيْكُمْ، وَإِنْ خَرَجْتُمْ وَصَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ، أَخَذْنَا مِنْكُمْ وَفَرَضْنَا عَلَيْكُمْ، كَمَا فَرَضْنَا جَرِيَّتَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، فلهذا قال مالك: «إِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ الْعَشْرَ إِذَا تَجَرُّوا مِنْ إِقْلِيمٍ إِلَى إِقْلِيمٍ».

فأما إذا تجروا في إقليمهم لم يؤخذ منهم؛ لأنَّ حكم إقليمهم كحكم بلدهم، وإذا تجروا في بلدهم، لم يؤخذ منهم شيءٌ.

وقوله: «إِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ فِيمَا حَمَلُوا إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ نِصْفَ الْعَشْرِ، فِيمَا كَانَ قَوْتًا»؛ فلأنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ ذلك منهم، ويخفف عنهم فيهما خاصة؛ لأنَّ يكثر الحمل إليهم؛ لضرورتهم إلى القوت؛ لأنها بلادٌ ضيقةٌ ليست [٣/٢٤/ب] كغيرها من البلدان التي لأهلها اتساعٌ في أقواتهم وإِدَامَتِهِمْ؛ فلهذه العلة خُفِّفَ فِيهِمَا دُونَ غَيْرِهِمَا.

وكان ذلك في الحنطة والشعير والزيت دون سائر الأشياء من المأكولات؛ لأنَّ الحنطة والزيت والشعير هي أشياءٌ لا بد منها، وسائر الأشياء من الفواكه

ص (١٠٤٩).

(١) عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري المازني المدني، لا بأس به، وروايته عن أنس مرسلة، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٧١٣).

(٢) أخرجه سحنون في المدونة [٢/٢٨١]، من طريق ابن وهب بنحوه.

والقطني<sup>(١)</sup>، فقد يُستغنى عنها، فلم تكن الضرورة فيها كالضرورة في الحنطة والزيت.

وقوله: «إنَّه يُؤخذ منهم بعد أن يبيعوا السلع التي حملوها»؛ فلأنَّ منفعتهم في الاختلاف إنما تحصل ببيع ما حملوه، فأما قبل ذلك فلا.

وكذلك إن جاؤوا بمالٍ فاشتروا سلعةً أخذَ منهم؛ لحصول منفعتهم بالشراء، فإن لم يشتري بالمال الذي معه أو لم يبيع السلعة التي هي معه لم يؤخذ منه شيء؛ لأنَّ غرضه لم يحصل في الاختلاف، ولا انتفع بذلك.



[٩٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنِ اخْتَلَفَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ بِالتَّجَارَةِ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ كُلَّمَا جَاءَ مِنْ مَرَّةٍ، وَلَا تُكْتَبُ لَهُ بَرَاءَةٌ لِلْسَّنَةِ، وَلَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي كُلِّ ضَرْبَةٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إنَّه يُؤخذ منه في كل مرةٍ تجر فيه»<sup>(٣)</sup>؛ فلأنَّ الأخذ منه إنما هو لما قلناه من حفظ الطرق عليهم في تجاراتهم؛ لما يلزم من المؤن في ذلك؛ فلما كنا نحفظ الطريق لهم في كل مرةٍ تجروا، وجب الأخذ منهم في كل مرةٍ؛ لأنَّ علينا المؤنة في ذلك.

(١) قوله: «والقطني» هي جمع قُطْنِيَّة، وهي كل ما له غلاف من الحبوب، مثل العدس، والحمص، والسَّمْسَم، ينظر: حاشية الدسوقي [٤٨/٣].

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٢٧)، المختصر الكبير، ص (١١١).

(٣) قوله: «فيه»، كذا هي في شب، ولعلها: «فيها».

وليس كذلك الجزية؛ لأنها إنما تؤخذ بمرور الزمان عليهم عندنا وفي بلادنا، فمتى مرت سنة واحدة، أخذت منهم الجزية ولم يجز تكريرها عليهم؛ لأنها إنما تؤخذ بمرورها.



[٩٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ بَاعَ، ثُمَّ اشْتَرَى لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ فِيمَا اشْتَرَى شَيْءٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ، وَمَا اشْتَرَى فِيمَا سِوَاهَا مِنْ تِجَارَةٍ، لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

✍️ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي اشْتَرَى قَدْ أَخَذَ مِنْهُ الْعَشْرُ؛ [١/٢٥/٣] لِأَنَّهُ ثَمَنٌ مَا بَاعَ مِنَ السَّلْعِ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ فِيمَا اشْتَرَاهُ الْعَشْرَ ثَانِيَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ.

فَإِنْ ذَهَبَ إِلَى إِقْلِيمٍ آخَرَ، غَيْرَ بَلَدِهِ، ثُمَّ بَاعَهَا أَخَذَ مِنْهُ الْعَشْرَ ثَانِيَةً؛ لِحَصُولِ مَنَفَعَتِهِ فِي الْاِخْتِلَافِ إِلَى غَيْرِ إِقْلِيمِهِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَمْضِيَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ، أَوْ مِنَ الْعِرَاقِ إِلَى الشَّامِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَقَالِيمِ، إِذَا انْتَقَلَ مِنْ إِقْلِيمٍ إِلَى إِقْلِيمٍ غَيْرِ إِقْلِيمِهِ بِالتَّجَارَةِ، ثُمَّ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى، أَخَذَ مِنْهُ الْعَشْرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَجَرَّ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ عَلَى مَا قُلْنَا.



[٩٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنْ عَبِيدِ النَّصَارَى إِذَا اخْتَلَفُوا بِالتَّجَارَاتِ فِي

(١) المختصر الكبير، ص (١١١)، المدونة [١/٣٣١]، الجامع لابن يونس [٤/١٢٦].

بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ الْعَشْرُ، يُعَشَّرُ عِبِيدُهُمْ كَمَا يُعَشَّرُ أَحْرَارُهُمْ، هُمْ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ عِبِيدِهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي التَّجَارَةِ إِلَى غَيْرِ إِقْلِيمِهِمْ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَحْرَارِهِمْ»؛ فَلَأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى حِفْظِ الطَّرِيقِ لِلْجَمِيعِ وَاحِدَةٌ، وَالْمُؤْنَةُ فِيهِ مُتَسَاوِيَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ.

وَلَمْ يَشْبِهْ أَخَذَ الْجَزْيَةِ مِنْهُمْ كَأَخْذِ الْعَشْرِ فِي تِجَارَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْجَزْيَةَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ دُونَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالْعَبِيدِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ تَبِعُوا لِلرِّجَالِ، وَهُمْ فِي عَقْدِهِمْ وَذِمَّتِهِمْ، وَأَخْذُ الْعَشْرِ فَهُوَ لِحِفْظِ الطَّرِيقِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَذَلِكَ يَسْتَوِي فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ؛ لِأَنَّا نَحْفِظُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَالَهُ بِحِفْظِ الطَّرِيقِ، وَفِي ذَلِكَ مُؤْنَةٌ عَلَيْهِمْ.



[٩٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَوْ قَدِمَ نَصْرَانِيٌّ إِلَى بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِيَشْتَرِيَ تِجَارَةً، فَلَمْ يَشْتَرِ وَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ شَرِيٌّ، لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ اشْتَرَى أُخِذَ مِنْهُ الْعَشْرُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى مَا أَرَادَهُ مِنَ السَّلَعِ فَقَدْ حَصَلَتْ لَهُ

(١) المختصر الكبير، ص (١١١)، المدونة [٣٣٢ / ١].

(٢) المختصر الكبير، ص (١١١).

المنفعة في اختلافه وتجارته، فوجب أن يؤخذ منه العشر، [٣/٢٣ ب] فإذا لم يشتري، لم تحصل له منفعة، فلم يجز أخذ ذلك منه.



[٩٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَكَذَلِكَ تُجَارُ الْحَرْبُ، يُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْعُشْرُ كُلَّمَا قَدِمُوا، وَلَا يُزَادُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ اخْتَلَفُوا مِرَارًا فِي السَّنَةِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَنَا وَأَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلُوا بِأَمَانٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ صَارَ ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ؛ فُوجِبَ أَنْ يَسْتَوُوا فِيمَا أُخِذَ مِنْهُمْ؛ لِحَصُولِ انْتِفَاعِهِمْ فِي الْاِخْتِلَافِ إِلَى غَيْرِ بِلَدِهِمْ كَمَا ذَكَرْنَا.



### بَابُ قَسْمِ الصَّدَقَاتِ

[٩٧] قُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَسَمَ الصَّدَقَاتِ، تُقَسَّمُ أَجْزَاءُ ثَمَانِيَّةٍ عَلَى الْأَصْنَافِ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟

قَالَ: لِكُلِّ مَنْ سَمَّى اللَّهُ فِيهَا حَقًّا، وَلَيْسَ حَقُّ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ، إِنَّمَا دَلَّنَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَقْسِمَهَا أَثْمَانًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِهَادِ مِنَ الْوَالِي.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٢٧)، المختصر الكبير، ص (١١١).



وَأَيُّ الْأَصْنَافِ كَانَتْ فِيهِ الْحَاجَةُ وَالْفَاقَةُ، أُوتِرَ ذَلِكَ الصَّنْفُ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَهْلُهُ لِحَاجَتِهِ وَفَاقَتِهِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَيُؤْتِرُوا عَلَى مَنْ أُوتِرَ عَلَيْهِمْ بِانْتِقَالِ الْحَاجَةِ مِنْهُمْ إِلَيْهِمْ.

وَعَامِلُهَا<sup>(١)</sup> يُعْطَى مِنْهَا بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ، وَلَيْسَ الثَّمَنُ لَهُ فِي ذَلِكَ بِفَرِيضَةٍ<sup>(٢)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، الآية، فَعَرَفْنَا اللَّهَ الْأَصْنَافَ الَّذِينَ يُعْطُونَ، وَوَصَفَهُمْ بِصِفَاتٍ مِنْ فَقْرٍ وَمَسْكَنَةٍ وَغُرْمٍ وَسَبِيلِ اللَّهِ وَعَمَالَةٍ، فَوَجِبَ أَنْ يُعْطُوا عَلَى حَسَبِ صِفَاتِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ، فَمَنْ كَانَ أَشَدَّ وَصْفًا وَحَاجَةً كَانَ أَكْثَرَ اسْتِحْقَاقًا لِلصَّدَقَةِ.

ولم تجب أن تقسم أثمانًا، وإن كان الله تعالى ذكرها في الأصناف، كما لم يجب أن يُعْطَى العامل الثَّمَنُ فريضةً لا تتراد ولا تنقص وإن كان أحد المذكورين، فكذلك سائر الأصناف؛ لأنهم إنما يعطون بمعانٍ [٢٤/٣]، فمن كان أحوج كان أولى وجاز تفضيله.

ألا ترى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ سَوَّى بَيْنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فِي الْعَطِيَّةِ، ثُمَّ جَاز تَفْضِيلَ فَقِيرٍ عَلَى فَقِيرٍ وَمَسْكِينٍ عَلَى مَسْكِينٍ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَفْضِيلُ صَنْفٍ عَلَى صَنْفٍ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ سَوَّى بَيْنَهُمْ فِي اللَّفْظِ.

(١) قوله: «وَعَامِلُهَا»، كذا في شب، وهو في المختصر الصغير، ص (٣٢٨)، وفي المطبوع: «وغيرها».

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٢٧)، المختصر الكبير، ص (١١١)، الموطأ [٢/٣٧٨]، المدونة [١/٣٤٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٣)، التفرع [١/٢٩٨].

ومما يدل على صحة ما قلنا، أنا وجدنا العطايا على وجهين:

﴿ فوجهٌ يُعطى الإنسان بعينه، كزيدٍ وعمرو، فمتى مات المُعطى، كان ذلك الشيء لورثته أو للمعطي، على حسب ما يقول أهل العلم، أعني: من الصدقات والهبات والوصية، ليس يُردُّ إلى من معه في العطيّة، كأنه أعطى لزيدٍ وعمرو درهمًا أو أوصى لهما بذلك، فمات واحدٌ منهما أو فقِدَ، لم يرجع نصيبه إلى الآخر في العطيّة.

﴿ وكذلك من أُعطِيَ بصفةٍ، مثل أن يُعطِيَ الفقراء والمساكين والعلماء والجيران، أو أوصى لهم بذلك، فإنَّ عطيتَه تُقسَم على حسب ما يخص الأصناف، فمتى عُدِمَ صنفٌ أو مات، لم ترجع حصته إلى الباقيين من الأصناف، لكنها ترجع إلى المُعطى أو إلى ورثته، وهذا في عطايا الأدميين.

فلو لم يجز في الزكاة أن يُفَضَّلَ صنفٌ على صنفٍ، أو يُعطى صنفٌ دون صنفٍ مع وجود الأصناف، لما جاز أن ترد إليه مع عدمه، كما لم يجز ذلك فيما ذكرناه من عطايا الأدميين، سواء كان المُعطون بأعيانٍ أو صفاتٍ.

فلما جاز عند مخالفتنا<sup>(١)</sup> في هذه المسألة أن يرد حق صنفٍ مع عدمه في الزكاة إلى الصنف الآخر، ولم يجز ذلك في سائر العطايا مع عدم الصنف الذي معه، ثبت بهذا أنه يجوز في الزكاة أن يُعطى صنفٌ أكثر من صنفٍ، أو يُعطى

(١) المخالف في هذه المسألة هم الشافعية، ينظر: الحاوي [١٠ / ٥٤٠]، المجموع مع شرحه المذهب [٦ / ١٣٢].

صنّف دون صنّف مع وجوده، ولو لم يجز ذلك مع الوجود، لما جاز مع عدمه، والله أعلم.

فإن قيل<sup>(١)</sup>: فقد روي عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَرْضَ فِي الصَّدَقَاتِ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ، حَتَّى جَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ»<sup>(٢)</sup>؟

قيل له: روى هذا الحديث سفيان، عن عبد الرحمن بن زياد<sup>(٣)</sup>، عن زياد بن نعيم<sup>(٤)</sup>، عن زياد بن الحارث الصدائي، قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَجُلٌ، فَسَأَلَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ» الحديث، وعبد الرحمن بن زياد هذا ضعيف الحديث، يعرف بالأفريقي، ترك أحمد بن حنبل حديثه؛ لَأَنَّهُ منكر الحديث<sup>(٥)</sup>.

وقد روي عن جماعة من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ خلاف هذا، منهم: عمر، وابن عباس، وحذيفة، ومحال أن يذهب عنهم الصواب في ذلك وفعل رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ فِيهِ، والزكاة فهو حكمٌ يكثر نزوله بالناس، وليس يجوز أن يذهب ذلك على من ذكرناه من الصحابة.

(١) ينظر الاعتراض في: الحاوي [٥٤٣/١٠].

(٢) أخرجه أبو داود [٣٥٧/٢]، وهو في التحفة [١٩٠/٣].

(٣) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، ضعيفٌ في حفظه، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٧٨).

(٤) زياد بن ربيعة بن نعيم بن ربيعة الحضرمي المصري، ثقةٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٣٤٥).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب [٥٠٥/٢].

فروى حفص بن غياث<sup>(١)</sup>، عن ليث<sup>(٢)</sup>، عن عطاء<sup>(٣)</sup>: «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَضَعُ الصَّدَقَةَ فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِمَّنْ سَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وروى وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال<sup>(٥)</sup>، عن زر<sup>(٦)</sup>، عن حذيفة، قال: «إِنْ جَعَلَهَا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ أَجْزَأَهُ»<sup>(٧)</sup>.

وروى سليمان بن حرب<sup>(٨)</sup>، قال: حدثنا وهيب<sup>(٩)</sup>، قال: حدثنا عطاء بن

(١) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي. ثقةٌ فقيهٌ تغيّر حفظه قليلاً في الآخر، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٢٦٠).

(٢) الليث بن أبي سليم بن زعيم، صدوقٌ اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٨١٧).

(٣) عطاء بن أبي رباح القرشي، مولا هم المكي، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، لكنه كثير الإرسال. من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٧٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة [٥٢٤/٦].

(٥) المنهال بن عمرو الأسدي، مولا هم الكوفي، صدوقٌ ربما وهم، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٩٧٤).

(٦) زر بن حبیش بن حباشة الأسدي الكوفي، ثقةٌ جليلٌ مخضرمٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٣٣٦).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة [٥٢٤/٦]، والبيهقي في السنن الكبرى [٣٧٦/١٣].

(٨) سليمان بن حرب الأزدي الواسطي البصري، قاضي مكة، ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٤٠٦).

(٩) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولا هم البصري، ثقةٌ ثبتٌ، لكنه تغيّر قليلاً بآخره، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (١٠٤٥).

السائب، عن سعيد بن جبير<sup>(١)</sup>، عن ابن عباس: «إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ»،  
حَتَّى خَتَمَهَا، فِي أَيَّهَا وَضَعْتَ أَجْزَأَكَ<sup>(٢)</sup>.

وهذا قول جماعة من التابعين وعلماء أهل المدينة والكوفة<sup>(٣)</sup>.



(١) سعيد بن جبير الأسدي مولا هم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٣٧٤).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير [١٨١٧/٦]، من طريق عطاء بن السائب به.

(٣) هذا آخر كتاب الزكاة، وبعده كتاب الصيام.

## كتاب الصيام

[٩٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: أَرَأَيْتَ الشَّهَادَةَ عَلَى هِلَالِ رَمَضَانَ، أَيْقَبَلُ فِيهَا غَيْرُ الْعُدُولِ؟

قَالَ: لَا يُصَامُ رَمَضَانُ وَلَا يُفْطَرُ مِنْهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عُدُولٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قُلُّوا أَوْ كَثُرُوا.

وَلَا يُصَامُ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا، وَلَا يُفْطَرُ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا<sup>(١)</sup>.

✍ أما اشتراطه العدالة في الشهادة على صوم رمضان وفطره؛ فلأنهما حكمٌ [٣/٣٤] من أحكام الدين الذي يلزم الناس العمل به، ولا يجوز أن يلزموا شيئاً لم يثبت وجوبه، وثبوت وجوبه هو شهادة العدول كسائر الشهادات، لا يقبل فيها إلا العدول، فكذاك الصوم والفطر.

وأما اشتراطه شهادة رجلين مسلمين عدلين؛ فلأن الشهادة في غير الأموال لا يجوز فيها على شيء مغيبٍ أقل من رجلين عدلين، وذلك كالعدالة والطلاق<sup>(٢)</sup>

(١) المختصر الصغير، ص (٣٢٩)، المختصر الكبير، ص (١١٧)، المدونة [١/٢٦٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٣)، النوادر والزيادات [٧/٢]، التفریع [١/٣٠١].

(٢) قوله: «كالعدالة والطلاق»، كذا في المخطوط، ولعلها: «كالعدالة في الطلاق».

والنكاح، والزنا فجُعِلَ فيه أربعة، خُصَّ بذلك، فكذلك الصَّوم والفطر، لا يجوز فيهما أقل من شهادة عدلين؛ لأنَّه حكمٌ ثبت على البدن، وليس هو مالا فتجوز فيه شهادة رجل وامرأتين، أو شاهدٍ ويمينٍ.

ومما يدل على أنَّه ليس يجوز شهادة رجلٍ واحدٍ في شهر رمضان على رؤية الهلال، أنَّ شهادة الواحد على انفراده في الأصول غير جائزة دون أن يقارنها شيءٌ آخر، وإذا كان كذلك، لم تجز أيضاً على رؤية هلال شهر رمضان.

فإن قيل: إنَّ مجرى الشهادة هاهنا مجرى الأخبار، فيجوز فيها رجلٌ واحدٌ، كما يجوز في الأخبار التي تنقل عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّ كل ذلك إلزام شرع<sup>(١)</sup> قيل له: لو كان مجراها مجرى الأخبار، لجاز فيها شهادة العبد والمرأة، كما يجوز قبول خبرهما إذا نقلًا عن رسول الله صلى الله عليه، ولاستوى ذلك في الصَّوم والفطر؛ لأنَّ كلاهما إثبات شرع، ولو جاز أن يصام بشهادة واحدٍ، لجاز أن يفطر بشهادة واحد.

فإن قيل: إنَّ الإنسان يُتَّهم على الفطر بأنَّه يُسقط فرضاً عنه، ولا يتهم على الصَّوم، فافترقا لهذه العلة<sup>(٢)</sup>.

قيل له: قد يُتَّهم أيضاً في ادِّعائه رؤية الهلال لشهر رمضان؛ [٣/ ٣٤/ ب]، لأنَّه

(١) ينظر الاعتراض في: شرح الجصاص لمختصر الطحاوي، [٢/ ٤٥٣]، المبسوط للسرخسي [٣/ ٦٤]، المغني لابن قدامة [٤/ ١٨]، شرح العمدة لشيخ الإسلام [٣/ ١١٠].

(٢) ينظر الاعتراض في: المبسوط [١٠/ ١٦٨]، بدائع الصنائع [٢/ ٨٠]، الفروع لابن مفلح [٣/ ١٤].

يجوز أن يوجب لنفسه حقوقاً تجب بدخول شهر رمضان، من ديونٍ تحل له،  
ويُسقطُ عن نفسه حقوقاً تسقط بدخول شهر رمضان، فالتهمة قائمةٌ في الأمرين  
جميعاً.

فإن قيل: قد روى سماك بن حرب<sup>(١)</sup>، عن عكرمة<sup>(٢)</sup>، عن ابن عباس قال:  
«جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، يَعْنِي: رَمَضَانَ،  
فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؟،  
قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَا بَلَاءُ، أَذَنْ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا»<sup>(٣)(٤)</sup>.

قيل: قد روى هذا الحديث جماعةٌ من الأئبات فأرسلوه عن النبي صلى الله

(١) سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، صدوقٌ وروايته عن  
عكرمة خاصة مضطربةٌ، وقد تغيَّر بأخرة، فكان ربما يلقن، من الرابعة. تقريب  
التهذيب، ص (٤١٥).

(٢) عكرمة مولى ابن عباس، ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا  
ثبت عنه بدعة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٨٧).

(٣) أخرجه أبو داود [٣/ ١٤٠]، وهو في التحفة [٥/ ١٣٧].

(٤) ينظر الاعتراض في: شرح الجصاص لمختصر الطحاوي، [٢/ ٤٥٣]، الحاوي  
للماوردي [٣/ ٢٦٢].



عليه، فقالوا: عكرمة عن النبي صلى الله عليه، منهم: الثوري<sup>(١)</sup>، وشعبة<sup>(٢)</sup>،  
وحماة بن سلمة<sup>(٣)</sup> وغيرهم<sup>(٤)</sup>، وصحيحه مرسل.

على أنه قد يجوز أن يكون رآه مع الأعرابي غيره، ثم ذكر للنبي صلى الله  
عليه قبل ذكر الأعرابي، فأمرهم لذلك أن يصوموا، لا لقول الأعرابي وحده.  
ومما يدل على ما قلنا: أن شهادة من لا يُدرى هل هو عدل أم لا غير مقبولة،  
فكيف بمن لا يعلم هل هو مسلم أم لا دون أن يُمتحن.

فإن قيل: قد روى ابن وهب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم<sup>(٥)</sup>، عن أبي

(١) أخرجه النسائي في الكبرى [٩٩/٣] وغيره.

(٢) لم أقف عليه من طريق شعبة عن سماك، لكنه رواه الطحاوي في مشكل الآثار [٤٢٥/١]، من طريق شعبة، عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة مرسلًا.

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد، وتغيّر حفظه بآخره، من كبار الثامنة.  
تقريب التهذيب، ص (٢٦٨)، وروايته أخرجه أبو داود [١٤١/٣].

(٤) كما أخرجه ابن أبي شيبة [٢٥٤/٦]، من طريق إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة  
مرسلًا.

(٥) يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر المدني، صدوق، من كبار الثامنة.  
تقريب التهذيب، ص (١٠٥٩).

بكر بن نافع<sup>(١)</sup>، عن أبيه، عن ابن عمر قال: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأُخْبِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ»<sup>(٢)(٣)</sup>.

قيل: وهذا أيضاً على ما ذكرناه، يجوز أن يكون رآه غير ابن عمر، فأخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ ابْنُ عُمَرَ، فَقَبِلَ شَهَادَتَهُمَا، عَلَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ، فِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ<sup>(٤)</sup>.

ومما يدل على ما قلنا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِنَّمَا قَبِلَ شَهَادَتَهُمَا مَعَ

- 
- (١) أبو بكر بن نافع العدوي المدني، مولى ابن عمر، صدوق، من كبار السابعة. تقريب التهذيب، ص (١١١٩).
- (٢) أخرجه أبو داود [٣/ ١٤١]، وهو في التحفة [٦/ ٢٥٤].
- (٣) ينظر الاعتراض في: التجريد للقدوري [٣/ ١٤٦٣]، الحاوي للماوردي [٣/ ٢٦١].
- (٤) يحيى بن عبد الله بن سالم، أورده البخاري في «التاريخ الكبير» [٨/ ٢٨٦]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/ ١٦٢]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في الثقات [٩/ ٢٤٩]، فقال: «ربما أغرب»، وفي الإكمال لمغلطاي [١٢/ ٣٣٨]، عن الساجي أَنَّهُ قَالَ: «غير صدوق»، وفيه وفي تهذيب التهذيب [٤/ ٣٦٩]، عن ابن معين أَنَّهُ قَالَ: «ضعيف الحديث، صدوق»، وفي شيوخ ابن وهب المنسوب لابن بشكوال، ص (٢٥١)، أن ابن وضاح قال: «يمسه ضعف»، والغالب أن ابن وضاح أخذ كلامه في الجرح والتعديل عن أحمد بن سعد بن أبي مريم المصري، ووثقه الدارقطني، كما في سؤالات البرقاني للدارقطني، ص (١٤١)، وقال: «ثقة حدث بمصر».

انضمام غيرهما إليهما: ما رواه أبو عوانة<sup>(١)</sup>، عن منصور<sup>(٢)</sup>، عن ربعي، [٣/٣٥] بن حراش<sup>(٣)</sup>، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَدِمَ أَعْرَابِيَانِ فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلَا الْهَلَالِ أَمْسَ عَشِيَّةً، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ أَنْ يُفْطَرُوا»<sup>(٤)</sup>، فَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ مَذْكُورَةٌ مَرَّةً فِي الْفِطْرِ وَمَرَّةً فِي الصَّوْمِ، وَدَلَّ هَذَا عَلَى اضْطِرَابِ الْحَدِيثِ.

وقد روى سعيد بن سليمان<sup>(٥)</sup>، قال: حدثنا عباد بن العوام<sup>(٦)</sup>، عن أبي مالك الأشجعي<sup>(٧)</sup>، قال: حدثنا حسين بن الحارث الجدلي<sup>(٨)</sup>، أن أمير مكة، قال: «عَهْدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُمْسِكَ لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدَ

(١) وضاح بن عبد الله الشكري الواسطي البزاز، ثقةٌ ثبتٌ، من السابعة. تقريب التهذيب، ض (١٠٣٦).

(٢) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمى الكوفي، ثقةٌ ثبتٌ، من طبقة الأعمش. تقريب التهذيب، ص (٩٧٣).

(٣) ربعي بن حراش العبسي الكوفي، ثقةٌ عابدٌ مخضرمٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٣١٨).

(٤) أخرجه أبو داود [٣/١٤٠]، وهو في التحفة [١١/١٥٠].

(٥) سعيد بن سليمان الضبي الواسطي، نزيل بغداد، البزاز، ثقةٌ حافظٌ، من كبار العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٣٨٠).

(٦) عباد بن العوام بن عمر الكلابي، مولا هم الواسطي، ثقةٌ، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٤٨٢).

(٧) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، ثقةٌ، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٣٦٩).

(٨) الحسين بن الحارث الجدلي، صدوقٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٢٤٦).

شَاهِدًا عَدْلٍ أَمْسَكْنَا بِشَهَادَتَيْهِمَا»، فَسَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحَارِثِ: مَنْ أَمِيرُ مَكَّةَ؟،  
فَقَالَ: الْحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ أَخُو مُحَمَّدٍ بْنِ حَاطِبٍ، ثُمَّ قَالَ الْأَمِيرُ: إِنَّ فِيكُمْ مَنْ هُوَ  
أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي، وَشَهِدَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى  
رَجُلٍ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْهُ، فَقَالَ: بِذَلِكَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وقد روى محمد بن كثير<sup>(٢)</sup>، قال: أخبرنا إسرائيل<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا  
عبد الأعلى<sup>(٤)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي<sup>(٥)</sup>، قال: «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ،  
فَأَتَانَهُ رَاكِبٌ زَعَمَ أَنَّهُ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْطِرُوا»<sup>(٦)</sup>.

وهذا الحديث خلاف الأصول، وإذا لم يجوز قبوله لمخالفته للأصول،  
فكذلك حديث الأعرابي الواحد، ليس يجوز قبوله لمخالفته للأصول.

- 
- (١) أخرجه أبو داود [٣/ ١٣٩]، والنسائي في الكبرى [٣/ ٩٩]، وهو في التحفة [٣/ ٤].
  - (٢) محمد بن كثير العبدي البصري، ثقة، لم يصب من ضعفه، من كبار العاشرة. تقريب  
التهذيب، ص (٨٩١).
  - (٣) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة،  
من السابعة. تقريب التهذيب، ص (١٣٤).
  - (٤) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي، صدوق يهمل، من السادسة. تقريب التهذيب،  
ص (٥٦١).
  - (٥) عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة، من الثانية. تقريب  
التهذيب، ص (٥٩٧).
  - (٦) أخرجه أحمد [١/ ٣٢٤]، والدارقطني [٣/ ١٢٢].

وقد روى وكيع، عن الأعمش<sup>(١)</sup>، عن أبي وائل<sup>(٢)</sup>، قال: «كُنَّا بِحَافِظِينَ فَأَهْلَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ، فَمِنَّا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ: أَنَّ الْأَهْلَةَ بَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ نَهَارًا، فَلَا تُفْطِرُوا، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ مُسْلِمَانِ أَنَّهُمَا أَهْلَاهُ بِالْأَمْسِ»<sup>(٣)</sup>.

وروى عاصم<sup>(٤)</sup>، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار<sup>(٥)</sup> قال: «أَبَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُحْيِزَ شَهَادَةَ هَاشِمٍ الْأَعْوَرِ عَلَى رُؤْيَةِ الْهِلَالِ»<sup>(٦)</sup>.

ومما يدل على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبُولُ شَهَادَةِ وَاحِدٍ فِي الصَّوْمِ، مَا قَالَ مَالِكٌ: «إِنَّهُ إِذَا صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ احْتِطَاءً لِلصَّوْمِ، أَذَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَفْطَرُوا يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالاحتِطَاءُ وَاجِبٌ فِي آخِرِهِ كَهُو فِي أَوَّلِهِ»<sup>(٧)</sup>، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَصَامَ وَلَا يَفْطَرَ بِأَقْلٍ مِنْ شَهَادَةِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ.



(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش، ثقةٌ حافظٌ، لكنه يدلّس، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٤١٤).

(٢) شقيق بن سلمة الأسدي، ثقةٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٤٩٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [٢٥٧/٦]، والدارقطني [١٢١/٣].

(٤) قوله: «عاصم»، كذا في شب، وأظنه أبو عاصم النبيل، فإنه هو المشهور بالرواية عن ابن جريج.

(٥) عمرو بن دينار المكي الأثرم الجمحي مولا هم، ثقةٌ ثبتٌ، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٧٣٤).

(٦) أخرجه عبد الرزاق [١٦٧/٤]، وابن أبي شيبة [٢٥٧/٦].

(٧) ينظر: المدونة [١٩٤/١].

[٩٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ ثَبَّتِ الشَّهَادَةُ عَلَى هِلَالِ رَمَضَانَ نَهَارًا، كَفَّ النَّاسُ عَنِ الطَّعَامِ، وَقَضَوْا يَوْمًا سِوَاهُ، وَإِنْ ثَبَّتِ الشَّهَادَةُ عَلَى هِلَالِ شَوَّالٍ نَهَارًا، فَإِنَّ النَّاسَ يُفْطِرُونَ سَاعَةً ثَبَّتِ الشَّهَادَةُ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَهُمُ الثَّبْتُ أَنَّ الصِّيَامَ كَانَ قَبْلَ صِيَامِهِمْ يَوْمٌ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِذَا ثَبَّتِ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَلَا يُصَلُّونَ مِنَ الْغَدِ، وَلَا تُصَلَّى صَلَاةُ الْعِيدِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْعِيدِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «يكف الناس عن الطعام إذا ثبت أن يومهم من رمضان»، فلأن الأكل في شهر رمضان من غير عذرٍ غير جائزٍ، والعذر هو أن يكون الإنسان مريضاً أو مسافراً، أو تكون المرأة حائضاً، ومن لم يكن كذلك فليس يجوز له أن يأكل وإن كان غير صائم، فعليه أن يكف عن الأكل لهذه العلة.

ويقضي يوماً سواه؛ لأنه قد أفطر في شهر رمضان، فعليه القضاء.

وكذلك لو لم يكن أكل في هذا اليوم فعليه القضاء؛ لأن الصوم لا يصح بغير نيةٍ مُقَدِّمَةٍ له أو مقارنةٍ للدخول فيه.

وكذلك إذا ثبتت الشهادة أن يومهم من شوال أفطروا؛ لأن الصوم يوم الفطر غير جائزٍ، بل لا يصح فيه الصوم؛ لنهي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [١/٣٦/٣] عن صيامه<sup>(٢)</sup>، كما لا يصح الصوم بالليل.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٣٠)، المختصر الكبير، ص (١١٧)، الموطأ [٤٠٩/٣]،  
التفريع [٣٠٢/١].

(٢) كما في حديث أبي سعيد رضي الله عنه، قال: «نهى النَّبِيُّ ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر»، متفق عليه: البخاري (١٩٩١)، مسلم [٨٠٠/٢]، وهو في التحفة [٤٨٢/٣].

وقوله: «لا يصلون صلاة العيد بعد الزوال»؛ فلأنَّ سنة صلاة العيد هي في أول النهار لا في آخره، لا خلاف في ذلك؛ ولأنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاها كذلك.

وقوله: «لا تصلُّ من الغد»؛ فلأنه لمَّا لم تُصَلَّ في يوم العيد بعد الزوال وهو أقرب إلى الوقت الذي تُصَلُّ فيه، لم تصل من الغد؛ لأنَّه أبعد من الوقت الذي يجوز أن تصلُّ فيه.

فإن قيل: قد روي أن النبي ﷺ قال لهم: «اغْدُوا إِلَى الْمُصَلَّى»<sup>(١)</sup> حِينَ شُهِدَ عنده أن يومهم يَوْمَ الْفِطْرِ، وَكَانَ ذَلِكَ عَشِيًّا<sup>(٢)</sup>.

قيل له: هذا الحديث رواه جماعة عن أبي بشر<sup>(٣)</sup>، عن أبي عمير بن أنس<sup>(٤)</sup>، قال: «أَخْبَرَنِي عُمُومَةٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ»، لم يروه غير أبي بشر فيما يقال، وأبو عمير أيضاً فليس بمعروف، وعمومته فغير مسمَّين، وإذا كان كذلك، لم يحتمل مثل هذا الحكم الكبير المشهور، ولو كان

(١) أخرجه أبو داود [١٢٧/٢]، وابن ماجه [٥٦٦/٢]، والنسائي في السنن الكبرى [٢٩٥/٢]، وهو في التحفة [١٦٨/١١].

(٢) ينظر الاعتراض في: المغني [٢٨٦/٣]، المذهب مع شرحه المجموع [٢٤/٥].

(٣) جعفر بن إياس ابن أبي وحشية، الشكري، ثقة، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٩٨).

(٤) أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري، ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (١١٨٤).

كذلك، لنقله أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنَّ صلاة العيد أمرٌ ينتشر، فلو صَلَّيت في غير يوم العيد لنقل ذلك أصحاب النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَلِنُقِلَ عَنْهُمْ.



[١٠٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ نَهَارًا فَلَا يُفْطِرُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلَّيْلَةِ

الَّتِي تَأْتِي<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق حرمي<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا

محمد بن عبد الله بن يزيد<sup>(٣)</sup> البغوي<sup>(٤)</sup>، قال: حدثنا أبي<sup>(٥)</sup>، قال: حدثنا ورقاء بن

(١) المختصر الصغير، ص (٣٣٠)، المختصر الكبير، ص (١١٧)، الموطأ [٣/٤٠٩]،

المدونة [١/٢٦٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٣)، النوادر والزيادات [٢/١٢].

(٢) أحمد بن محمد بن إسحاق بن أبي خميص، أبو عبد الله المكي، المعروف بحرمي،

تنظر ترجمته في تاريخ بغداد [٦/٥٧].

(٣) محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثقة، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٨٦٦).

(٤) نسبة إلى بلدة من بلاد خراسان بين مرو وهرات يقال لها بغ وبغشور، كما في الأنساب

للسمعاني [٢/٢٧٣]، ولم أقف على من نسبه إلى هذه البلدة سوى المصنف، وكل

من ترجم له فيما وقفت عليه ينسبه إلى مكة، وقد قال الحافظ ابن حجر في التقريب،

ص (٥٥٨)، في ترجمة أبيه: «أصله من البصرة أو الأهواز».

(٥) عبد الله بن يزيد المكي المقرئ، ثقة فاضل، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص

(٥٥٨).



عمر الإشكري<sup>(١)</sup>، عن شعبة، عن محمد بن زياد<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ: «صُومُوا لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَتِمُّوا ثَلَاثِينَ»<sup>(٣)</sup>، معناه: صوموا لرؤيته من الغد، وأفطروا لرؤيته من الغد.

[٣٦/٣ ب] وهذا إذا كان العدد لم يكْمُلْ، أعني: ثلاثين يوماً، فإن كان قد كَمَلَ فإنهم لا يزيدون عليه وإن لم يروا الهلال؛ لأنهم قد صاموا أكثر عدة الشهر؛ لأنَّ الشهر مرة ثلاثون يوماً، ومرة تسعة وعشرون يوماً، كما قال النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، وَحَبَسَ فِي الثَّالِثَةِ أَصْبُعَهُ»<sup>(٤)</sup>، يعني: تسعاً وعشرين.



[١٠١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحَدَّهُ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ رَأَى هِلَالَ

(١) ورقاء بن عمر الإشكري الكوفي، نزيل المدائن، صدوق في حديثه عن منصور لين، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (١٠٦٣).

(٢) محمد بن زياد الجمحي، مولا هم، المدني نزيل البصرة، ثقة ثبت ربما أرسل من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٨٤٥).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى [١٠٠/٣]، وابن حبان [٢٢٦/٨]، والطبراني في المعجم الأوسط [٣٨٢/٢]، من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد به، ولفظ النسائي وابن حبان: «إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا ثَلَاثِينَ»، ولفظ الطبراني: «فأكملوا العدة ثلاثين»، وهو في الصحيحين من طرق أخرى: البخاري (١٩٠٩)، ومسلم [١٢٤/٣]، وهو في التحفة [٣٢٤/١٠].

(٤) متفق عليه: البخاري (١٩٠٨)، ومسلم [١٢٣/٣]، وهو في التحفة [٣٢٦/٥].

شَوَّالٍ وَخَدَهُ فَلَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ لِأَهْلِ التَّهْمِ أَنْ يُفْطِرُوا آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ يَدَّعُوا رُؤْيَا الْهَلَالِ<sup>(١)</sup>.

قد ذكر مالك الفرق بين رؤية الهلال للصوم ورؤيته للفطر، أنه يصوم ولا يفطر؛ لأنه لا يُتَّهَمُ أحدٌ على الصَّوم ويتهم على الفطر<sup>(٢)</sup>.

ويشبه أن يكون مراد مالك: أن لا يُظْهَرِ الفطر وإن كان صادقاً فيما ذكره من الرؤية؛ لئلا يقتدي به من ليس بمأمونٍ فيدَّعي ذلك، فأما أن يصوم مع رؤية الهلال فلا؛ لأنَّ يوم الفطر لا يحل صومه.

وقد سمعت بعض مشايخنا يحملون قول مالك على الذي ذكرته<sup>(٣)</sup>.



[١٠٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ نَهَارًا، فَلَا يَكُفَّ عَنِ الطَّعَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلَّيْلَةِ الَّتِي تَأْتِي<sup>(٤)</sup>.

هذا على ما قلناه، إذا لم يكن كمل عدة شعبان ثلاثين، فإنه لا يكف عن الأكل بعد أن رأى الهلال؛ لأنَّ يومه من شعبان.

(١) المختصر الكبير، ص (١١٧)، الموطأ [٤٠٩/٣]، المدونة [٢٦٦/١]، مختصر أبي

مصعب، ص (٢٢٣)، النوادر والزيادات [٦/٢]، التفريع [٣٠١/١]. ٩٩٩٩٩٩.

(٢) تقدم في المسألة رقم ٩٨، أن الشارح قد رد هذا التعليل.

(٣) حكاه القرافي في الذخيرة [٣١٣/٢]، عن ابن القاسم، وينظر: المتقنى للباقي

[٣٩/٢]، البيان والتحصيل [٣٥٢/٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (١١٧)، وقد ذكر ابن أبي زيد في النوادر [١٢/٢]، هذه المسألة

عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٢٦٧/١]، التفريع [٣٠٢/١].

فإن كان كمل عدة شعبان كفَّ عن الأكل؛ لأنَّ يومه من رمضان، وعليه القضاء على ما ذكرناه<sup>(١)</sup>.



[١٠٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصْبَحَ يَوْمًا مُتَطَوِّعًا وَلَمْ يَأْكُلْ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَيْتَمَّ صِيَامُهُ وَلَا يَأْكُلْ، وَلَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ لَا يَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ لِرَمَضَانَ، وَلَيْسَ تَجْزِي نِيَّةِ التَّطَوُّعِ عَنْ نِيَّةِ الْفَرْضِ - أَعْنِي: فِي [٣/٣٧] الصَّوْمِ، كَمَا لَا تَجْزِي نِيَّةِ التَّطَوُّعِ عَنْ نِيَّةِ الصَّلَاةِ الْفَرْضِ، فَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: «إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَامَهُ تَطَوُّعًا».



[١٠٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ جَاءَهُ الْخَبَرُ وَقَدْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ أَكَلَ شَيْئًا، فَلْيَكُفَّ عَنِ الطَّعَامِ، وَلَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَ الصَّوْمَ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ مُتَقَدِّمَةٍ لِلصَّوْمِ.



(١) ينظر المسألة: [٩٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٧).

(٣) المختصر الكبير، ص (١١٧)، المدونة [١/٢٧٣].

[١٠٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ.

وَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ تَبَيُّتٌ فِي رَمَضَانَ ۖ يَعْنِي: تَجْدِيدُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ - وَلَا عَلَى مَنْ شَأْنُهُ سَرْدُ الصَّيَامِ، وَلَا عَلَى مَنْ شَأْنُهُ صَوْمُ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ قَدْ عَوَّدَهُ نَفْسُهُ لَا يَدْعُهُ.

وَالْتَبَيُّتُ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى الصَّيَامِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، يَعْزِمُ وَيَتْرُكُ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَهُوَ عَلَى مَا عَزَمَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ولا صيام إلا لمن بيّث الصيام»، يعني: من الليل؛ فلأن الصيام عملٌ من أعمال الأبدان المتقرب بها إلى الله عزَّ وجلَّ، ولا يجوز بغير نية متقدمة أو مقارنه، كما لا تجوز الصلاة بغير نية، والوضوء والتميم بغير نية تقدّمته أو تقارنه، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

رواه عبد الله بن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة ويحيى بن أيوب، عن

(١) المختصر الصغير، ص (٣٣١)، المختصر الكبير، ص (١١٨)، وقد ذكر ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [١٤ / ٢] و [١٦] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: التفریع [٣٠٣ / ١]، الجامع لابن يونس [١٠٨٠ / ٣].

(٢) متفق عليه: البخاري (١)، ومسلم [٤٨ / ٦]، وهو في التحفة [٩١ / ٨].

(٣) أخرجه ابن خزيمة [٢١٢ / ٣].

عبد الله بن أبي بكر بن حزم<sup>(١)</sup>، عن ابن شهاب، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصَّيَّامُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَّامَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

فلهذا قال مالك: «إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُيْتِيَ الصَّيَّامُ مِنَ اللَّيْلِ».

وقوله: «وليس على النَّاسِ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ»، يعني: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَجْزِيهِمْ أَنْ يَنْوُوا مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ [٣/٣٧/ب] صِيَّامَ الشَّهْرِ كُلِّهِ.

والدليل على صحة ما قاله: أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ لَمَّا كَانَ وَقْتُهُ وَقْتًا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَصُومَ فِيهِ غَيْرُ الصَّوْمِ الْحَاضِرِ، أَعْنِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ فِيهِ رَمَضَانَ آخَرَ، وَلَا يَصُومَهُ عَنْ كِفَارَةِ ظَهَارٍ وَلَا قَتْلِ وَلَا تَطَوُّعٍ، كَانَتْ عَيْنُهُ عَيْنًا مُسْتَحَقَّةً لِلصَّوْمِ الْحَاضِرِ، وَلَمْ يَتَخَلَّلْهُ أَيْضًا وَقْتُ يَصْلَحُ لِلصَّوْمِ، أَعْنِي: اللَّيْلُ لَيْسَ يَصْلَحُ لِلصَّوْمِ، فَلَمْ يَحْتَاجْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَيْضًا إِلَى اسْتِنَافِ النِّيَّةِ لِكُلِّ لَيْلَةٍ مَا دَامَ صَوْمُهُ مُتَصِلًا، لَمْ يَقْطَعْهُ عَذْرٌ مِنْ حَيْضٍ أَوْ مَرَضٍ.

(١) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، ثقة، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٤٩٥).

(٢) كذا في المخطوط: «ابن شهاب عن أبيه»، وهو خطأ، صوابه: «ابن شهاب عن سالم عن أبيه»، كما في مصادر التخريج.

(٣) أخرجه ابن خزيمة [٣/٢١٢] بنحو الإسناد المذكور، وهو عند أبي داود [٣/١٩٠]، وأحمد [٤٤/٥٣]، وغيرهم، وهو في التحفة [١١/٢٨٤].

فمتى أفطره بعذرٍ أو غيره فابتدأ<sup>(١)</sup> النية للصوم؛ لانقطاع حكم الصوم واتصاله.

وأشبه شهر رمضان فيما ذكرناه الصلاة الواحدة، أنها تجوز بنية واحدة، وإن كانت أعداد ركعاتٍ، وليس عليه تجديد النية لكل ركعة، وإن كانت عملاً غير الأخرى؛ فكذلك ليس عليه تجديد النية لكل يومٍ وإن كان اليوم الثاني غير الأول.

فإن قيل<sup>(٢)</sup>: إن الصلاة الواحدة إنما جازت بنية واحدة، ولم يكن عليه تجديد النية؛ لأنه عملٌ متعلقٌ بعبءه ببعضٍ، يفسد أوله بفساد آخره، وليس كذلك صوم رمضان؛ لأن أوله لا يفسد بفساد آخره، وإذا كان كذلك، فقد افترق حكم الصلاة والصيام في النية.

قيل له: لو كانت العلة ما ذكرت في جواز النية الواحدة: تعلق بعضه ببعضٍ وفساد أوله بفساد آخره، لجازت نية واحدة في شهري الصوم في الظهار والقتل؛ لأن صومه متعلقٌ بعبءه ببعضٍ ويفسد أوله بفساد آخره؛ لأنه لو أفطر يوماً من آخره متعمداً لبطل صومه كله، فعلم فساد علته في جواز النية في تعلق بعضه ببعضٍ، وسلم اعتلالنا الذي اعتللنا به، وهو أنه عملٌ لا يتخلله وقتٌ يصلح لصوم فرضٍ ولا نافلةٍ، وهذه علةٌ صحيحةٌ لا يعترض عليها أصلٌ.

فإن قيل: فأجز صلاتين بنية واحدة، كما أجزت صوم يومين [٣/٣٨] بنية

(١) قوله: «فابتدأ»، كذا في شب، ولعلها: ابتداءً.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي [٣/٢٤٧].

واحدة أو بنية متقدمة، وإذا لم يجز ذلك في الصلاتين، فذلك يلزمك في الصوم<sup>(١)</sup>.

قيل له: ما ذكرته غير لازم لنا ولا قاذح فيما اعتلنا به، من قبل أن ما بين الصلاتين وقت يجوز أن يُصلَّى فيه فرض ونفل، فاحتاج للصلاة الثانية إلى استئناف النية لهذه العلة، وما بين اليومين، فليس وقتاً يصلح لصوم فرض ولا نفل، فلم يحتج إلى استئناف نية.

ومما يدل على جواز تقدم نية الشهر كله من أوله، أننا وجدنا الصوم مُخصّصاً بجواز تقدمه النية قبل الدخول فيه بزمان، وهو أن ينوي من أول الليل أن يصوم من الغد، وليس يجوز ذلك في سائر الأعمال دون أن تكون النية مقارنة للدخول فيها، فلمّا جاز ذلك في الصوم، وكان مبيناً لسائر الأعمال، لم يكن فصل في جواز تقدمه النية بين أول اليوم وآخره.

ومما يدل أيضاً على ذلك، أنه إذا نوى من أول الليل، ثم أكل بعد ذلك لم يحتج إلى تجديد النية، وإن كان قد تخلل بين النية والصوم أكل، وكذلك في اليوم الثاني والثالث والأيام كلها، وإن كانت أعمالاً متغيرة، والله أعلم.

وقوله: «فيمن عوّد نفسه صيام يوم بعينه أو شهر بعينه، أنه ليس عليه تجديد النية عند كل ليلة ولا عند الدخول في الصوم»، فلهذا المعنى الذي ذكرنا من جواز تقدمه النية للصوم.

وهذا القول من مالك في صيام النفل، يشبه أن يكون استحباباً لا إيجاباً،

(١) لم أقف على من اعترض بمثل هذا الاعتراض.

فَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْوِي كُلَّ لَيْلَةٍ<sup>(١)</sup>؛ لَجَوَازِ أَنْ يَفْطِرَ بِدَلِ الصَّوْمِ وَيَصُومَ  
عَنْ فَرْضٍ أَوْ صَوْمٍ غَيْرِ الَّذِي عَوَدَهُ نَفْسُهُ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَجِدِدَ النِّيَّةَ لِلَّذِي يَرِيدُ كُلَّ لَيْلَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: «فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَهُوَ عَلَى مَا عَزَمَ عَلَيْهِ مِنْ فِطْرٍ أَوْ صِيَامٍ»، فَإِنَّ  
حُكْمَ الصَّوْمِ [ب/٣٨/٣] أَوِ الْفِطْرِ قَدْ تَقَرَّرَ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِذَا طَلَعَ وَهُوَ مَفْطَرٌ، فَلَيْسَ  
يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَفْطِرَ لَغَيْرِ عَذْرِ،  
مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي عَمَلٍ هُوَ قَرِيبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَهُ انْتِهَاءٌ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ  
يَخْرُجَ قَبْلَهُ لَغَيْرِ عَذْرِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَجِّ التَّطَوُّعِ إِذَا دَخَلَ فِيهِ قَبْلَ  
أَنْ يَتِمَّهُ، وَكَذَلِكَ الْعُمْرَةُ التَّطَوُّعِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾  
[البقرة: ١٨٧]، وَقَالَ: ﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فوجب بهذا أن يتم فعل كل خير دخل فيه ولا يقطعه دون كماله، إلا أن  
يقطعه عن ذلك عذر، فيكون كمن صدّه العدو عن البيت في الحجّ التطوع،  
أنّه يحل ولا قضاء عليه، ولو قطعه مختاراً، لكان عليه القضاء، وكذلك الصّوم  
والصلاة، وكل عمل قريب لله تعالى دخل فيها فعليه تمامها، وقد قال الله سبحانه:  
﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

(١) حكى هذا القول عن الأبهري: ابن أبي زيد في النواذر [٢/ ١٤]، والباقي في المستقى  
[٢/ ٤١]، وابن يونس في الجامع [٣/ ١٠٨٠].



وروى القعنبي<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا عبد الله بن عمر<sup>(٢)</sup>، عن الزهري، عن عروة<sup>(٣)</sup>، عن عائشة وحفصة أنهما قالتا: «أَصْبَحْنَا صَائِمَتَيْنِ فَأُهْدِيَ لَنَا طَعَامٌ فَأَكَلْنَا، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ»<sup>(٤)</sup>.

ورواه ابن وهب، عن حيوة بن شريح<sup>(٥)</sup> وعمر بن مالك<sup>(٦)</sup>، عن ابن الهاد<sup>(٧)</sup>، قال: حدثني زميل مولى عروة<sup>(٨)</sup>، عن عروة، عن عائشة وحفصة قالتا: «أُهْدِيَ لَنَا طَعَامٌ»<sup>(٩)</sup>، الحديث.

- 
- (١) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي البصري، ثقةٌ عابدٌ، من صغار التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٥٤٧).
  - (٢) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، ضعيفٌ عابدٌ، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٢٨).
  - (٣) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي المدني، ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٧٤).
  - (٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٠٨/٢]، بالإسناد المذكور.
  - (٥) حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي المصري، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ زاهدٌ، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٢٨٢).
  - (٦) عمر بن مالك الشرعبي المصري، لا بأس به فقيهٌ، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٧٢٦).
  - (٧) يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، ثقةٌ مكثُرٌ، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٧٧).
  - (٨) زُمَيْلُ بْنُ عَبَّاسٍ الْأَسَدِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، مَجْهُولٌ، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٣٤٠).
  - (٩) أخرجه أبو داود [١٩٢/٣]، والنسائي في الكبرى [٣٦١/٣]، وهو في التحفة [٥/١٢].

ورواه مالك وابن عيينة<sup>(١)</sup> ومعمر<sup>(٢)</sup>، عن الزهري: «أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ أَهْدِي لَهُمَا طَعَامًا»<sup>(٣)</sup>، الحديث.

وروى جرير بن حازم<sup>(٤)</sup>، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة<sup>(٥)</sup>، عن عائشة، عن النَّبِيِّ ﷺ.

فإن قيل: قد روي «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ قَعْبًا فِيهِ حَيْسٌ، فَأَكَلَ مِنْهُ، وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ صَائِمًا»<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي، ثم المكي، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، من رؤوس الطبقة الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٣٩٥).

(٢) معمر بن راشد الأزدي مولا هم البصري نزيل اليمن، ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة. تقريب التهذيب، ص (٩٦١).

(٣) رواية مالك في الموطأ [٤٣٩ / ٣]، ورواية سفيان أخرجه النسائي في الكبرى [٣٦٣ / ٣]، ورواية معمر أخرجه عبد الرزاق [٢٧٦ / ٤]، والحديث في التحفة [٢٨٩ / ١١].

(٤) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي البصري، ثقةٌ لكن في حديثه عن قتادة ضعفٌ، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٩٦).

(٥) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة، ثقةٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٣٦٥).

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى [٣٦٣ / ٣]، وهو في التحفة [٤٢٧ / ١٢].

(٧) أخرجه مسلم [٨٠٨ / ٢]، وأبو داود [١٩١ / ٣]، والنسائي في الكبرى [١٦٦ / ٣]، والترمذي [١٠٣ / ٢]، وابن ماجه [٦٠٠ / ٢]، وغيرهم، وهو في التحفة [٤٠٢ / ١٢].

(٨) ينظر الاعتراض في: الأم [٦٥١ / ٢]، الحاوي للماوردي [٣٣٧ / ٣].

قيل له: هذا حديثٌ رواه طلحة بن يحيى، عن عمرة<sup>(١)</sup>، عن عائشة، وطلحة

منكر الحديث [٣/٣٩/أ] عند أحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث<sup>(٢)</sup>.

فإن كان صحيحاً احتمل أن يكون النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أَفْطَرَ لِحَاجَتِهِ إِلَى

الإِفْطَارِ لِعَذْرِ أَوْ سَبَبٍ، لَا أَنَّهُ اخْتَارَ الْفِطْرَ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ أَوْلَى؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ

عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾، وَمَا قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ

مِنْ لَزُومِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ لِمَنْ قَدْ دَخَلَ فِيهِمَا وَوَجُوبِ إِتِمَامِهِمَا عَلَيْهِ.

وَقَدْ رَوَى سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ<sup>(٣)</sup>، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَثْمَانَ<sup>(٤)</sup>،

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ: «طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ»، وَهُوَ خَطَأً، صَوَابُهُ:

«طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتُ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ»، كَمَا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ، وَعَائِشَةُ: هِيَ عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيَّةِ، ثِقَةٌ، مِنَ الثَّالِثَةِ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ص (١٣٦٤).

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا النِّقْلِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالَّذِي فِي الْعِلَلِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ [٢/٤٩٨]، أَنَّهُ قَالَ: «صَالِحُ الْحَدِيثِ»، وَفِيهِ [٢/١١]: «وَطَلْحَةُ حَدَّثَ بِحَدِيثِ عَصْفُورٍ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ»، وَفِي الْمَتَخَبِ مِنْ عِلَلِ الْخِلَالِ، ص (٥٣): أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ ضَعَفَهُ.

(٣) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، ثِقَةٌ فُقِيهٌ، مِنَ الْخَامِسَةِ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ص (٥٠٤).

(٤) مُوسَى بْنُ أَبِي عَثْمَانَ التَّبَانِيُّ الْمَغِيرَةُ الْمَدَنِيُّ، مَقْبُولٌ، مِنَ السَّادِسَةِ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ص (٩٨٣).

عن أبيه<sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه<sup>(٢)</sup>.

وكذلك رواه أبو الزناد، عن الأعرج<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا تَصُومُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(٤)</sup>، معنى ذلك: أنها إذا صامت بغير إذن زوجها، مَنَعَتْ زوجها من الوطء إن أراد ذلك، فلو كان لها أن تفطر باختيارها، لكان للزوج أن يُفطِّرَها؛ للحق الذي له في الوطء، فلما منعها النبي صلى الله عليه من الصوم؛ لأن ذلك يؤدي إلى منع الزوج من حقه من الوطء، دلَّ على أنه لا يجوز لها أن تفطر اختياراً.

ومما يدل على ذلك، أن المتطوع بالهدي إذا قلَّده وأشعره، وجب ذلك عليه، ولم يجز له أن يرجع فيه، كما لو أوجبه بالقول، فكذلك ما يدخل فيه من الصَّوم والصلاة والحج في وجوب إتمامه، كما يوجبه بالقول، ثم يدخل فيه، لا فرق في ذلك.



(١) أبو عثمان التبان، مولى المغيرة بن شعبة، مقبول، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١١٧٦).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه [٣٣٩ / ٨]، بهذا الإسناد.

(٣) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٠٣).

(٤) متفق عليه: البخاري (٥١٩٥)، مسلم [٩١ / ٣]، وهو في التحفة [١٧٤ / ١٠].

[١٠٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَوَى فَقَالَ: إِنْ تَسَحَّرْتُ صُمْتُ وَإِلَّا فَلَا، فَذَلِكَ

لَهُ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَوْجِبَ الصَّوْمَ عَلَى نَفْسِهِ بِشَرِيطَةٍ، فَإِنْ حَصَلَ لَزِمَهُ الصَّوْمُ، وَإِنْ لَمْ يَحْصَلْ لَمْ يَلْزِمَهُ.

مثال ذلك: ما ينذره الإنسان فيقول: إِنْ شَفَى اللَّهَ عَلَيَّ فَعَلَيْ صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ، فَإِنْ وَقَعَ الشَّرْطُ لَزِمَهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزِمَهُ، وَكَذَلِكَ هَذَا إِذَا تَسَحَّرَ لَزِمَهُ الصَّوْمُ بِالنِّيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَحَصُولِ الشَّرْطِ، [٣/٣٩/ب] وَإِنْ لَمْ يَتَسَحَّرْ لَمْ يَلْزِمَهُ.



[١٠٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا وَلَمْ يَأْكُلْ، ثُمَّ عَزَمَ عَلَى الصَّيَامِ،

فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لَمَّا قَلَنَاهُ: إِنْ الصَّوْمَ عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْأَبْدَانِ الْمُتَقَرَّبِ بِهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَجُوزُ بغير نيةٍ، والنية فيجب أن تكون متقدمة للصوم، وليس يجوز أن تكون بعد الدخول فيه وَتَقْضَى بَعْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُ الْبَعْضِينَ بِالنِّيَّةِ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فِي وَجوب النية له، ولو جاز ذلك فِي الصَّوْمِ، لَجَازَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّيَمُّمِ وَالحجِّ وَسَائِرِ الْأَعْمَالِ الَّتِي لَا تَصَحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ:

(١) المختصر الكبير، ص (١١٨)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [١٦/٢]

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٢) المختصر الكبير، ص (١١٨).

هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ؟، قَالُوا: لَا، قَالَ فَإِنِّي صَائِمٌ<sup>(١)</sup>، قالوا: ففي هذا الخبر دلالة على أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ صام حينئذٍ، لا أنه كان نواه من الليل، فيجوز لهذا أن ينوي في صوم النافلة بعد دخول النهار<sup>(٢)</sup>.

قيل له: هذا خبر رواه طلحة بن يحيى، عن عمته، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَيْهَا»، وطلحة فقد ذكرنا أنه منكر الحديث، ترك أحمد بن حنبل حديثه، وقال: حدث بحديث العصفير، وذلك أنه رواه بهذا الإسناد: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ دُعِيَ إِلَى جَنَازَةِ طِفْلٍ مِنْ أَطْفَالِ الْأَنْصَارِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: طُوبَى، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ: وَمَا يُذْرِيكَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ لِلْجَنَّةِ خَلْقًا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ خَلْقًا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

فأدخل الشك في أطفال المسلمين، هل هم في الجنة أم في النار، ولا يَخْتَلِفُ أهل العلم أن أطفال المسلمين في الجنة، وإنما الخلاف في أطفال المشركين، وقد روينا بإسناد صحيح قد تقدّم ذكره، أن النبي صَلَّى الله عليه<sup>(٤)</sup>: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمَعِ الصَّيَامُ مِنَ اللَّيْلِ»<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: إن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال في يوم [٣/٤٠/أ] عاشوراء: «مَنْ لَمْ

(١) تقدّم تخريجه في المسألة رقم ١٠٥.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٣/٢٥١]، المذهب [٦/١٩٨].

(٣) أخرجه مسلم [٨/٥٤]، من طريق طلحة به، وهو في التحفة [١٢/٤٠٣].

(٤) قوله: «عليه»، كذا في شب، ولعلها: «عليه قال».

(٥) تقدّم تخريجه في المسألة رقم ١٠٥.

يَطْعَمَ فَلْيُصُمْ، وَمَنْ طَعِمَ فَلْيُمْسِكْ»<sup>(١)</sup>، فأمرهم النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أَنْ يَصُومُوا  
وإن لم ينووه من الليل<sup>(٢)</sup>.

قيل له: إنَّما أمرهم النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ بذلك؛ ليحصل لهم ثواب الكف  
عن الأكل؛ لأنهم يتركونه قربَةً إلى الله تعالى؛ لأنَّ يوم عاشوراء يومٌ يستحبُّ فيه  
الصَّوم بعينه، فإن أمكنه الصَّوم وإلا كفَّ عن الأكل، كما يكفُّ الإنسان في شهر  
رمضان عن الأكل بالصَّوم ينويه من أول الليل، فلو أكل بعد طلوع الفجر ولا  
يعلم بذلك، لكان عليه أن يكفَّ عن الأكل، وليس هو صائماً؛ لأنَّ عليه إعادة  
يومٍ عندنا، وعند من يجوز أن ينوي في صوم التطوع<sup>(٣)</sup>، أو في أول يومٍ من شهر  
رمضان بعد طلوع الفجر<sup>(٤)</sup>.

فثبت بما قلنا أنَّ الكفَّ عن الأكل ليس بصومٍ يحتسب به، والله أعلم.



[١٠٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِصِيَامِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ مُتَطَوِّعًا، وَلَا يَجُوزُ

(١) متفق عليه: البخاري (١٩٦٠)، ومسلم (١٥٢ / ٣)، وهو في التحفة [٣٠٢ / ١١].

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٢٥١ / ٣]، شرح العمدة لابن تيمية  
[١٤٦ / ٣].

(٣) وهم الشافعية، كما في: الحاوي [٢٥١ / ٣]، المذهب مع شرحه المجموع [١٩٨ / ٦].

(٤) وهم الحنفية، كما في: شرح مختصر الطحاوي للجصاص [٤٠٤ / ٢]، المبسوط  
للسرخسي [٦٢ / ٣].

لِأَحَدٍ أَنْ يَصُومَهُ خَوْفًا أَنْ يَكُونَ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِنْ صَامَهُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ، وَلَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ الصَّيَامُ<sup>(١)(٢)</sup>.

قوله: «لا بأس بصيام آخر يوم من شعبان تطوعاً»؛ فالأن الصوم فعل خير، فلا بأس أن يصوم هذا اليوم وشعبان كله أو بعضه إذا لم يقصد بذلك استقبال شهر رمضان.

وقد روى مسلم بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>، قال: حدثنا هشام<sup>(٤)</sup>، عن يحيى بن أبي كثير<sup>(٥)</sup>، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْدَمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَوْمٌ يَصُومُهُ رَجُلٌ، فَلْيُصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ»<sup>(٦)</sup>.

- (١) من قوله: «ولا يجوز لأحد أن يصومه» إلى هذا الموضع ساقط من المطبوع.
- (٢) المختصر الصغير، ص (٣٣٢)، المختصر الكبير، ص (١١٨)، وقد أشار ابن أبي زيد في النوادر [٦/٢]، إلى هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٤٤٤/٣]، المدونة [٢٧٣/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٣).
- (٣) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي البصري، ثقة مأمونٌ مكثُرٌ، عَمِيَ بآخِرِهِ، من صغار التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٩٣٧).
- (٤) هشام بن أبي عبد الله سنبر البصري الدستوائي، ثقةٌ ثبتٌ، من كبار السابعة. تقريب التهذيب، ص (١٠٢٢).
- (٥) يحيى بن أبي كثير الطائي مولا هم اليمامي، ثقةٌ ثبتٌ، لكنه يدلّس ويرسل، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٦٥).
- (٦) متفق عليه: البخاري (١٩١٤)، ومسلم [٣/١٢٥]، وهو في التحفة [٧٩/١١].



وروى شعبة، عن توبة<sup>(١)</sup>، عن محمد بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ: «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانُ، يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «إِنَّهُ إِنْ صَامَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ كَانَ مِنْهُ، أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ»؛ فذلك لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ [ب/٤٠/٣] لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ دُخُولُ رَمَضَانَ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُرَى الْهَلَالُ أَوْ تُكْمَلُ عِدَّةُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

فروى حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

ورواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مثله<sup>(٥)</sup>.

(١) توبة العنبري البصري، ثقة، أخطأ الأزدي إذ ضعفه، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (١٨٣).

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي المدني، ثقة له أفراد، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٨١٩).

(٣) أخرجه أبو داود [١٣٨/٣]، والنسائي في السنن الكبرى [١٧٥/٣]، وهو في التحفة [٤١/١٣].

(٤) أخرجه بهذا الإسناد: الدارمي [١٠٥٢/٢]، وهو في مسلم [١٢٢/٣]، من طريق ابن علية عن أيوب، وفي التحفة [٧١/٦].

(٥) أخرجه مالك [٤٠٧/٣]، ومن طريقه البخاري (١٩٠٦)، ومسلم [١٢٢/٣]، وهو في التحفة [٢١٦/٦].

ورواه مالك، عن عبد الله بن دينار<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن عمر، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ مثله<sup>(٢)</sup>.

وروى جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ: «لَا تَصُومُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»<sup>(٣)</sup>.

فثبت بما روينا أَنَّ الصَّومَ لَا يَجُوزُ قَبْلَ رُؤْيَا الْهِلَالَ أَوْ إِكْمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ. ومعنى آخر، وهو أَنَّ الصَّومَ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وهذا الذي يصوم آخر يومٍ من شعبان على أَنَّهُ من رمضان فليس يقدر على أَن يَجْرِدَ النِّيَّةَ فِيهِ لِرَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَن يَقْطَعَ النِّيَّةَ أَنَّ يَوْمَهُ مِنْ رَمَضَانَ، أعني: الذي يصومه.

ولهذا المعنى كَرِهَ مَنْ كَرِهَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ.

(١) عبد الله بن دينار العدوي مولا هم المدني، مولى ابن عمر، ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٠٤).

(٢) أخرجه مالك [٤٠٨/٣]، وهو متفق عليه: البخاري (١٩٠٧)، ومسلم [١٢٢/٣]، وهو في التحفة [٤٦٣/٥].

(٣) أخرجه أبو داود [١٣٥/٣]، والنسائي في الكبرى [١٠٢/٣]، وهو في التحفة [٢٨/٣].

وقد روى أبو خالد الأحمر<sup>(١)</sup>، عن عمرو بن قيس<sup>(٢)</sup>، عن أبي إسحاق، عن صلة<sup>(٣)</sup>، قال: «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، فَأُتِيَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

معنى الحديث: إذا صامه على أنه من رمضان؛ لأنَّ صوم رمضان لا يجوز قبل دخول رمضان، ودخوله يُعلم برؤية الهلال أو تكميل عدة شعبان.

وقد روى أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>، قال: حدثنا عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> ومحمد بن بكر<sup>(٧)</sup>، قالوا: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، أنه سمع محمد بن جبير<sup>(٨)</sup>،

(١) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي، صدوقٌ يخطئ، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٤٠٦).

(٢) عمرو بن قيس الملائي الكوفي، ثقةٌ متقنٌ عابدٌ، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٧٤٣).

(٣) صلة بن زفر العبسي الكوفي، تابعي كبيرٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٤٥٥).

(٤) أخرجه أبو داود [١٣٨/٣]، والترمذي [٦٥/٢]، وابن ماجه [٥٦١/٢]، والنسائي في الكبرى [١٢٣/٣]، وهو في التحفة [٤٧٥/٧].

(٥) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أحد الأئمة، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ حجةٌ، وهو رأس الطبقة العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٩٨).

(٦) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم الصنعاني، ثقةٌ حافظٌ مصنفٌ شهيرٌ، عَمِيَ في آخر عمره فتغيَّر، وكان يتشيعٌ، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٦٠٧).

(٧) محمد بن بكر بن عثمان البرساني البصري، صدوقٌ قد يخطئ، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٨٢٩).

(٨) قوله: «جبير»، كذا في شب، وهو المثبت في المسند، لكن أشار محققو المسند أنَّه

يقول: «كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُنْكِرُ أَنْ يُتَقَدَّمَ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ إِذَا لَمْ يَرِ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: [٣/ ٤١/ ١] قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِذَا لَمْ تَرَوْا الْهِلَالَ فَاسْتَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ لَيْلَةً»<sup>(٢)</sup>، يعني: شعبان.



[١٠٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالصَّيَامُ فِي السَّفَرِ وَالْفِطْرُ فِيهِ وَاسِعٌ لِمَنْ صَامَ أَوْ أَفْطَرَ<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَبَاحَ الْمَسَافِرَ أَنْ يَفْطُرَ فَقَالَ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَقَدْ صَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ.

فروى مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة<sup>(٥)</sup>، عن ابن

محمد بن حنين، وليس بن جبير، ومحمد بن حنين، هو محمد بن حنين المكي، مقبول، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٨٣٩).

(١) تكررت هذه الصفحة في [٣/ ٤٢/ أ].

(٢) أخرجه أحمد [٥/ ٤٣١].

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٣٢)، المختصر الكبير، ص (١١٨)، وقد نقل ابن أبي زيد في النودر [٢/ ١٩]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١/ ٢٧٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٢)، التفریع [١/ ٣٠٤].

(٤) قوله: «إنما قال ذلك»، كذا استظهرتها وفيها طمس، وهو المعهود من أسلوب الشارح وما يقتضيه السياق.

(٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني، ثقة فقيه ثبت، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٤٠).

عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْذِثِ، فَلَا أَحَدٌ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك، عن حميد الطويل<sup>(٢)</sup>، عن أنس بن مالك، أَنَّهُ قَالَ: «سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، فَلَمْ يَعِْبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ»<sup>(٣)</sup>.

ورواه مالك، عن هشام بن عروة<sup>(٤)</sup>، عن أبيه، عن عائشة: «أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ»<sup>(٥)</sup>، فلهذا قال مالك: «إِنَّ الْفِطْرَ وَالصَّوْمَ وَاسِعٌ فِي السَّفَرِ».

قال مالك: «وَالصَّوْمُ أَحَبُّ إِلَيَّ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ»؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي رَمَضَانَ هُوَ

(١) أخرجه مالك [٣/٤١٩]، ومن طريقه البخاري (١٩٤٤)، وهو في مسلم [٣/١٤٠]، وفي التحفة [٥/٦٥].

(٢) حميد بن أبي حميد الطويل البصري، ثقة مدلس، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٢٧٤).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٩٤٧)، مسلم [٣/١٤٣]، وهو في التحفة [١/٢٠١].

(٤) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٢٢).

(٥) أخرجه مالك [٣/٤٢١]، ومن طريقه البخاري (١٩٤٣)، وهو في مسلم [٣/١٤٤]، من طريق الليث عن هشام، وهو في التحفة [١٢/١٩٦].

فرض، والفطر رخصةٌ من أجل مشقة الصّوم في السفر، فإذا قَوِيَ الإنسان عليه، كان الصّوم أفضل؛ لأنّ الرخصة إنّما هي للمشقة.

وليس كذلك قصر الصلاة في السفر، الاختيار عند مالكٍ القصر<sup>(١)</sup>؛ لأنّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قَصَرَ، ولم يتم<sup>(٢)</sup>، وقد صام النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ في السفر وأفطر.



[١١٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَعَلِمَ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ أَوَّلَ يَوْمٍ<sup>(٣)</sup> - وَإِنْ طَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ - فَلْيَدْخُلْ صَائِمًا<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ [٣/٤١/ب]<sup>(٥)</sup> لأنه بدخوله في أول النهار الحَضَرَ تزول مشقة السفر عنه، والرخصة في الفطر لمشقة الصّوم في السفر، فإذا زالت، وجب أن يصوم، هذا هو الاختيار.

فإن أفطر لم يكن عليه غير القضاء؛ لأنّه أفطر في السفر قبل أن يحضر.



(١) ينظر: المدونة [٢٠٧/١]، المنتقى للباجي [٢٦٠/١].

(٢) كما في البخاري (١٠٨١) من حديث أنس: «خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة»، وهو في التحفة [٤٢٥/١].

(٣) قوله: «يَوْمٍ»، كذا في شب، ولعلها: «يومه»، كما يقتضيه السياق.

(٤) المختصر الكبير، ص (١١٨)، الموطأ [٤٢٣/٣]، المدونة [٢٧٣/١]، النوادر

والزيادات [٢٢/٢]، المنتقى للباجي [٥١/٢].

(٥) تكررت هذه الصفحة في [٣/٤٢/ب].

[١١١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ طَلَعَ لَهُ الْفَجْرُ وَهُوَ فِي أَرْضِهِ، فَلْيُخْرِجْ صَائِمًا<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي بَعْضِ هَذَا الْيَوْمِ صَامٍ فِيهِ، فَإِذَا خَرَجَ، اخْتِيرَ لَهُ تَمَامُهُ؛ لَغَلْبَةِ حُكْمِ الْحَضَرِ عَلَى السَّفَرِ.

فَإِنْ أَفْطَرَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ وَلَهُ أَنْ يَفْطَرَ، كَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْإِخْتِيَارُ لَهُ غَيْرُهُ، كَالْقَوِيِّ عَلَى الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ إِذَا أَفْطَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْقَضَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْإِخْتِيَارُ لَهُ غَيْرُهُ.



[١١٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ دَخَلَ مِنْ سَفَرٍ وَهُوَ مُفْطِرٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُفَّ بَقِيَّةَ نَهَارِهِ عَنِ الطَّعَامِ، وَإِنْ وَافَى أَمْرًا أَنَّهُ حِينَ طَهَّرَتْ، فَلَا بَأْسَ بِإِصَابَتِهَا.

وَلَا تَكُفَّ الطَّاهِرُ مِنَ الْحَيْضَةِ فِي بَقِيَّةِ نَهَارِهَا عَنِ الطَّعَامِ فِي رَمَضَانَ<sup>(٢)(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُفَّ عَنِ الْأَكْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِكُفِّهِ عَنْهُ شَيْءٌ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ أَفْطَرَ وَلَهُ أَنْ يَفْطَرَ، وَكُلٌّ مِنْ أَفْطَرَ وَلَهُ أَنْ يَفْطَرَ

(١) المختصر الكبير، ص (١١٨)، وقد حكى ابن أبي زيد هذا القول عن ابن عبد الحكم في النوادر [٢٢/٢]، وينظر: الموطأ [٤٢٣/٣]، المدونة [٢٧٣/١]، التفريع [٣٠٤/١].

(٢) من قوله: «ولا تكف الطاهر»، إلى هذا الموضع، ساقط من المطبوع.

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٣٢)، المختصر الكبير، ص (١١٨)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢٢/٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٤٢٣/٣]، المدونة [٢٧٣/١ و ٢٧٦]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢١ و ٢٢٣)، التفريع [٣٠٥/١].

لعذرٍ ما من مريضٍ أو سافرٍ أو حيضٍ، ثم زال ذلك العذر بعد أن أفطر، فليس عليه أن يكفَّ عن الأكل؛ لأنَّه أفطر وله أن يفطر.

والدليل على صحَّة هذا: أنَّ الإنسان له أن يتزوَّج الأمة إذا لم يجد طولاً لحرَّة وخَشْيَ العنت، فإذا تزوج أمةً وهو بهذا الوصف، ثم وجد الطول لتزويج حرَّة، لم يفسخ نكاح الأمة، وجاز له الثبوت عليها بعد زوال العذر كهو قبل زواله، فكذلك ما ذكرناه من المفطر بالعذر إذا زال، فليس عليه أن يكفَّ.

فأمَّا من أفطر وليس له أن يفطر، فإنَّ عليه [١/٤٣/٣] أن يكفَّ عن الأكل، وذلك مثل من أكل ناسياً، أو أكل وعنده أنَّ الشمس قد غربت ولم تغرب، أو أنَّ الفجر لم يطلع وقد طلع، فعليهم أن يكفوا عن الأكل؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ أَكَلُوا وَلَمْ يَجْزْ لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا.

مثال ذلك: أن يأكل الإنسان من شيءٍ يظنُّ أنَّ له أن يأكل منه، ثم ينكشف له منع ذلك، فعليه أن يكفَّ، ولا خلاف في هذا، وإنَّما الخلاف في الأول، أعني: إذا زال العذر أنَّ عليه أن يكفَّ، وهو قول الثوري<sup>(١)</sup>، والأوزاعي<sup>(٢)</sup>، وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.



[١١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصْبَحَ فِي سَفَرِهِ صَائِماً فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ أَفْطَرَ مُتَعَمِّداً فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِذَلِكَ الْيَوْمِ.

(١) ينظر: المجموع للنووي [١٦٨/٦]، المغني لابن قدامة [٣٨٨/٤].

(٢) ينظر: المجموع للنووي [١٦٨/٦]، المغني لابن قدامة [٣٨٨/٤].

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي [٥٧/٣]، بدائع الصنائع [١٠٢/٢].



وَقَدْ قِيلَ: يَقْضِي وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةً مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا<sup>(١)</sup>.

✍ قد اختلف قول مالك في هذه المسألة، في وجوب الكفارة عليه:

✍ فقال: «إِنَّهُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

✍ وقد قال: «عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِلَا كَفَّارَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

فوجه قوله: «إِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ»: هُوَ أَنَّ الصَّوْمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَرَضَ عَلَى الْحَاضِرِ وَالْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ فَضَّاهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا، ثُمَّ أَرْخَصَ لَهُمْ أَنْ يَفْطُرُوا مَعَ الْعَذْرِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَغَيْرِهِمَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، ثُمَّ صَامَ الْمُسَافِرُ الصَّوْمَ الَّذِي فَضَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ الْفِطْرَ الَّذِي هُوَ رَخْصَةٌ، لَزِمَهُ تَكْمِيلُ هَذَا الصَّوْمِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَمَتَى أَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَاضِرِ فِي ذَلِكَ.

ووجه قوله: «أَنْ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ»: فَلَأَنَّ الْمُسَافِرَ لَمَّا جَازَ لَهُ تَرْكُ الصَّوْمِ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى صِيَامِهِ، ثُمَّ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ كَمَا تَكُونُ عَلَى [٣/٤٣/ب] الْحَاضِرِ إِذَا تَرَكَ صَوْمَهُ رَأْسًا أَوْ أَفْطَرَ فِيهِ، كَذَلِكَ الْمُسَافِرُ إِذَا أَفْطَرَهُ بَعْدَ الدَّخُولِ

(١) المختصر الكبير، ص (١١٩)، وقد نقل ابن أبي زيد في النواذر والزيادات [٢٢/٢]

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١/٢٧٢]، التفريع [١/٣٠٦].

(٢) ينظر: المدونة [١/٢٧٢]، المتقى [٢/٥٠]، البيان والتحصيل [٢/٣٤٥].

(٣) ينظر: المتقى للباقي [٢/٥٠]، البيان والتحصيل [٢/٣٤٥].

فيه، لا كفارة عليه كهي على الحاضر إذا أفطر من غير عذر؛ لاختلافهما في هذا الوجه.

وهذا القول كأنه أقوى والآخر أحوط، والله أعلم.



[١١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَدِمَ مَضْرًا وَهُوَ مُسَافِرٌ، فَهُوَ فِي سَعَةٍ مِنْ أَنْ يُنْفِطِرَ مَا لَمْ يُجْمَعْ إِقَامَةٌ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ<sup>(١)</sup>.

✽ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ يَصِيرُ مُقِيمًا مَتَى نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا، فَأَمَّا دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ مُسَافِرٌ.

والدليل على صحة ذلك؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «مُكْتُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثٌ».

رواه أبو عاصم<sup>(٢)</sup>، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن محمد<sup>(٣)</sup>، عن حميد بن

(١) المختصر الصغير، ص (٣٣٣)، المختصر الكبير، ص (١١٩)، وقد ذكر ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢٠ / ٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: التفریع [٣٠٥ / ١].

(٢) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري، ثقة ثبت، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٤٥٩).

(٣) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، ثقة حجة، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (١٤٣).

عبد الرحمن<sup>(١)</sup>، عن السائب بن يزيد<sup>(٢)</sup>، عن العلاء بن الحضرمي، عن النبي صلى الله عليه<sup>(٣)</sup>.

فجعل النبي صلى الله عليه له المقام ثلاثاً، وجعله غير قاطنٍ بالثلاث، فإذا زاد على ذلك زماناً كاملاً وهو يومٌ وليلةٌ، صار مقيماً؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه لَمَّا منعه من إقامة أكثر من ثلاثٍ عُلِمَ أنَّ الأربع إقامة استقرارٍ.

ومما يدل على ذلك، أنَّ النبي صلى الله عليه دخل مكة صباح أربعة من ذي الحجة، ثم خرج إلى منى، فكان يقصر، وكانت إقامته بمكة إلى خروجه إلى منى أقل من أربعة أيام، فوجب أن يكون حكم المسافر متى أقام أقل من أربعة أيام حكم سافرٍ، وإذا أقام أربعاً حكم حضرٍ، وقد ذكرت حدَّ الإقامة للمسافر في كتاب الصلاة، فأغنى عن إعادته.



[١١٥] مَسْأَلَةٌ قَالَ وَمَنْ أَصْبَحَ ضَائِمًا فِي رَمَضَانَ وَعَزَمَ عَلَى السَّفَرِ، ثُمَّ دَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَقَدْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ<sup>(٤)</sup>.

(١) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ثقةٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٢٧٥).

(٢) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي، صحابي. تقريب التهذيب، ص (٣٤٦).

(٣) متفق عليه: البخاري (٣٩٣٣)، مسلم [١٠٩ / ٤]، وهو في التحفة [٢٤٧ / ٨].

(٤) المختصر الكبير، ص (١١٩)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢٣ / ٢]

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: التفریع [٣٠٤ / ١]، الجامع لابن يونس

[١١٢٤ / ٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ [٣/٤٤/١] وهو حاضرٌ، فوجبت عليه الكفارة ولم تسقط عنه للسفر الذي أحدثه بعد حصوله مفطرًا؛ لِأَنَّ الكفارة قد لزمته لفطره في الحضر قبل أن يسافر.

وكذلك قال مالكٌ في المرأة إذا أفطرت في شهر رمضان متعمدةً من غير عذرٍ، ثم حاضت بعد ذلك، فعليها الكفارة مع القضاء؛ لِأَنَّهَا قَدْ أَفْطَرَتْ لِغَيْرِ عَذْرِ، فَلَزِمَتْهَا الكفارة، وَلَمْ يُسْقَطْ عَنْهَا الْحَيْضُ مَا لَزِمَهَا مِنَ الكفارة.

وكذلك قال مالكٌ في الرجل إذا أفطر متعمدًا في رمضان، ثم مرض في ذلك اليوم، إِنَّ عَلَيْهِ الكفارة؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ أَفْطَرُوا وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَفْطَرُوا؛ لِأَنَّ أَمْرَهُمْ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

﴿ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفِطْرُ مُحْرَمًا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْحَيْضِ وَالْمَرَضِ، فَهُمْ عَلَى أَصْلِ الصَّوْمِ، فَتَمَتُّوا تَرْكُوهُ لِغَيْرِ عَذْرِ، لَزِمَتْهُمْ الكفارة وَلَا تَسْقُطُ مِمَّا حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ.

﴿ أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصُومُوا قَبْلَ الْحَيْضِ وَالْمَرَضِ إِذَا كَانَ يَوْمًا يُتَوَقَّعُ فِيهِ الْحَيْضُ أَوْ الْمَرَضُ، فَيَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فثبت بما قلنا وجوب الكفارة عليهم، ومنزلة ذلك، منزلة من وطئ أمةً يعلم أنها لغيره، ثم ملكها بعد الوطء، فعليه الحدُّ، وَلَيْسَ يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ جَازٍ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وكذلك من أفطر من غير عذرٍ عامداً فعليه الكفارة، وليس تسقط عنه لما حدث من العذر.



[١١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُفْطِرُ الْمُسَافِرُ إِلَّا فِي سَفَرٍ يَكُونُ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ

مِيلًا<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَفَرَ هَذَا الْمِقْدَارِ هُوَ سَفَرٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ الَّذِي مَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَسَافِرَ بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ.

فروى مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَّا مَعَ ذِي مُحَرَّمٍ»<sup>(٣)</sup>، ولم يمنع في أقل من ذلك، فكان هذا المقدار من السفر، أعني: [٣/٤٤ ب] يومًا وليلةً مخالفًا لأقله، فكذلك في القصر والفطر.

ولأنه هو الزمان الذي تجمع فيه الخمس الصلوات ويصح الصَّوم فيه؛ لِأَنَّ الصَّوم يجمع الليل والنهار، يعم النهار ويدخل فيه مع بَقِيَّةٍ من الليل ويخرج منه في دخول الليل.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٣٣)، المختصر الكبير، ص (١١٩)، مختصر أبي مصعب،

ص (٢٢٢)، النوادر والزيادات [٢/٢٠]، الجامع لابن يونس [٣/١١٢٣].

(٢) سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٣٧٩).

(٣) أخرجه مالك [٥/١٤٢٥]، وهو متفق عليه: البخاري (١٠٨٨)، ومسلم [٤/١٠٣]، وهو في التحفة [١٠/٣٠٩].

وقد رُوِيَنا عَنْ ابن عمر<sup>(١)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup>، أنهما كانا يفطران ويقصران في هذا المقدار دون أقل منه، وقد ذكرنا ذلك في كتاب الصلاة.



[١١٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَطَوَّعَ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ بِالْوَاجِبِ كَمَا هُوَ فِي الْحَضَرِ.

وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِمًا مُتَطَوِّعًا، ثُمَّ سَافَرَ فَأَفْطَرَ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ قَضَاءَهُ وَاجِبًا<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِذَا أَفْطَرَ فِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ وَإِنْ كَانَ فِطْرُهُ لَغَيْرِ عَذْرِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنْ صُومَ رَمَضَانَ لَمَّا كَانَ حَكْمُهُ فِي السَّفَرِ أَخَفَّ مِنْهُ فِي الْحَضَرِ، أَعْنِي: أَنَّهُ يَفْطِرُ فِي السَّفَرِ مُتَعَمِّدًا، ثُمَّ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَتَكُونُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَضَرِ، كَانَ صُومُ التَّطَوُّعِ الَّذِي هُوَ أَخَفُّ مِنْ صُومِ الْفَرَضِ فِي السَّفَرِ أَخَفَّ مِنْ صُومِ التَّطَوُّعِ فِي الْحَضَرِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ أَفْطَرَ لَغَيْرِ عَذْرِ.

(١) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٣٥٧ / ٥]، مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْصِرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي الْيَوْمِ التَّامِ».

(٢) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [٥٢٤ / ٢]، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَقْصِرُ الصَّلَاةَ إِلَى عُرْفَةٍ أَوْ إِلَى مَنْى؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِلَى الطَّائِفِ وَإِلَى جَدَةِ، وَلَا تَقْصِرُوا الصَّلَاةَ إِلَّا فِي الْيَوْمِ التَّامِ، وَلَا تَقْصِرُ فِيمَا دُونَ الْيَوْمِ».

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١١٩)، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ [٢ / ٢١] وَ [٧٢]، هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَيَنْظُرُ: الْمَدُونَةُ [١ / ٢٧٢]، التَّفْرِيعُ [١ / ٣٠٤].

هذه رواية ابن عبد الحكم عن مالك، وقال ابن القاسم في هذه المسألة عن مالك: «عليه القضاء»<sup>(١)</sup>.

ووجه قوله هذا: أنَّ هذا الصَّوم قد لزمه إتمامه بدخوله فيه وإن لم يكن واجباً عليه الدخول، فمتى أفسده بعد الدخول، وجب عليه بدله، كالحج التَّطَوُّع إذا دخل فيه، ثم أفسده وجب عليه بدله.

فكذلك إذا صام تطوعاً في حضرٍ، ثم سافر فأفطر، لم يكن عليه القضاء على رواية ابن عبد الحكم؛ للمعنى الذي قلناه: إنَّ له أن يفطر فيه في شهر رمضان، ثم لا كفارة عليه، لم<sup>(٢)</sup> يكن عليه القضاء في التَّطَوُّع، وعلى رواية ابن القاسم عن مالك: يجب أن يكون عليه القضاء.



[١١٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَطَوَّعَ فِي حَضَرٍ، ثُمَّ أَفْطَرَ عَامِداً فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَرَضٍ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

قد ذكرنا الحجَّة في هذه المسألة ووجوب القضاء عليه إذا أفطر في صوم التَّطَوُّع بعد دخوله فيه من غير عذر<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المدونة [١/٢٧٣].

(٢) قوله: «لم»، كذا في شب، ولعلها: «فلم».

(٣) المختصر الصغير، ص (٣٣٤)، المختصر الكبير، ص (١١٩)، المدونة [١/٢٧٤]،

التفريع [١/٣٠٣].

(٤) ينظر: المسألة رقم ١٠٣.

فَأَمَّا إِذَا أَفْطَرَهُ مِنْ عَذْرِ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ الصَّوْمَ بِشَرِيطَةِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ، فَإِذَا مَنَعَهُ عَذْرٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَدَلُهُ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ بِغَيْرِ عَذْرِ، وَجِبَ عَلَيْهِ بَدَلُهُ.

والدليل على صحّة هذا: أَنَّ الْحَجَّ التَّطَوُّعَ إِذَا دَخَلَ فِيهِ الْإِنْسَانُ لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، ثُمَّ إِذَا صَدَّ الْعَدُوَّ حَلًّا وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ، فَلَوْ جَازَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ اللَّذَيْنِ دَخَلَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَخِيرًا فِي الْأَصْلِ، لَجَازَ لَهُ فِي الْحَجِّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَخِيرٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ أَوْ لَا يَدْخُلَ، وَجَازَ لَهُ فِي الْهَدْيِ التَّطَوُّعِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ قَلَّدَهُ وَأَشْعَرَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَخِيرًا قَبْلَ ذَلِكَ فِي أَنْ يَقْلُدَهُ أَوْ لَا.

وقد ذكرنا من الأحاديث في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع من غير عذر فيما تقدّم.



[١١٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالْفِطْرُ فِي السَّفَرِ لِأَهْلِ الْبَحْرِ وَالْبَرِّ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ السَّفَرَ حَكَمَهُ وَاحِدٌ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ؛ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَخُرُوجِهِ عَنْ وَطْنِهِ، فَاسْتَوَى فِي الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٢٠)، النوادر والزيادات [٢ / ٢١].



[١٢٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَدِمَ أَهْلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ حِينَ حُرْمِ السُّحُورِ فَأَفْطَرَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّفَرِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِ الصَّوْمَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَفْطَرَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقَدْ وَفَدَ عَلَى أَهْلِهِ.



[١٢١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَدِمَ<sup>[٣/٤٥/ب]</sup> مِنَ اللَّيْلِ فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَهُ فِيهِ رُخْصَةٌ فَأَفْطَرَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ أَفْطَرَ بَعْدَ، وَهُوَ ظَنُّهُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِمَّا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْطَرَ فِيهِ، فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَأْكُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي غَيْمٍ، وَيُظَنُّ أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ بِالْأَكْلِ وَلَمْ يَتَعَمَّدِ الْفَطْرَ بِغَيْرِ عَذْرِ، وَالْكَفَارَةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا فِي رَمَضَانَ بِغَيْرِ عَذْرِ.



[١٢٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُوَاصِلُ الصَّائِمُ مِنْ لَيْلٍ إِلَى لَيْلٍ، وَلَا مِنْ سَحَرٍ إِلَى

سَحَرٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٢٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٢٠).

(٣) المختصر الكبير، ص (١٢٠)، وقد حكى ابن أبي زيد طرفاً من هذه المسألة عن ابن

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الصَّائِمِ يَفْطِرَ بِدُخُولِ اللَّيْلِ، كَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»<sup>(١)</sup>.

ولأنَّ الصَّوْمَ لَا يَصِحُّ بِاللَّيْلِ، فَلَا مَعْنَى لِتَرْكِ الْأَكْلِ فِيهِ.

وقد روى مالكٌ، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقِي»<sup>(٢)</sup>.

وروى مالكٌ، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ»، الحديث... «قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»<sup>(٣)</sup>.



[١٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ فِي أَيِّ سَاعَاتِ النَّهَارِ شَاءَ، مَا لَمْ يَكُنْ أَخْضَرَ<sup>(٤)</sup>.

عبد الحكم في النوادر [٧٨ / ٢]، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢١٦).

(١) متفق عليه: البخاري (١٩٥٤)، ومسلم [١٣٢ / ٣]، وهو في التحفة [٣٤ / ٨].

(٢) أخرجه مالك [٤٣٠ / ٣]، ومن طريقه البخاري (١٩٦٢)، ومسلم [١٣٣ / ٣]، وهو في التحفة [٢١٤ / ٦].

(٣) أخرجه مالك [٤٣٠ / ٣]، وهو متفق عليه: البخاري (١٩٦٥)، مسلم [١٣٣ / ٣]، وهو في التحفة [٢٦ / ١١].

(٤) المختصر الصغير، ص (٣٣٤)، المختصر الكبير، ص (١٢٠)، الموطأ [٤٤٦ / ٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّوَاكَ مَدْبُوبٌ إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، مُسْتَحَبٌّ فَعْلُهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ الصَّائِمُ أَيَّ وَقْتٍ أَرَادَ مِنَ النَّهَارِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(١)</sup>.

وقد روى أبو إسماعيل المؤدب<sup>(٢)</sup>، عن [١/٤٦/٣] المجالد<sup>(٣)</sup>، عن الشعبي<sup>(٤)</sup>، عن مسروق، عن عائشة، رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ»<sup>(٥)</sup>.

وقوله: «ما لم يكن أخضر»، يعني بذلك: العود الأخضر، وهو الرطب؛ لأنَّ له طعماً يؤدِّي إلى جوفه، وذلك مكروه.



المدونة [٢٧٢/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٦)، التفریع [٣٠٨/١].

(١) متفق عليه: البخاري (٨٨٧)، مسلم [١٥١/١]، وهو في التحفة [١٩٦/١٠].

(٢) إبراهيم بن سليمان بن رزين الأردني، نزيل بغداد، صدوقٌ يغرب، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (١٠٨).

(٣) مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره، من صغار السادسة. تقريب التهذيب، ص (٩٢٠).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي، ثقةٌ مشهورٌ فقيهٌ فاضلٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٤٧٥).

(٥) أخرجه ابن ماجه [٥٨٢/٢]، وهو في التحفة [٣١٦/١٢].

[١٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نُحِبُّ لِمَتَطَوَّعٍ وَلَا فِي فَرِيضَةٍ أَنْ يُبَاشِرَ وَلَا يُقَبَّلَ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَمْ يُمِذْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَمَذَى فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا مَكَانَهُ<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ دَاعِيَةٌ إِلَىٰ غَيْرِهَا، لَا يَأْمُرُ بِهَا الْوُطْءُ أَوْ مَا يَفْسِدُ صَوْمَهُ بِفَعْلِهِ؛ فَكَرِهَتْ لَهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الْقِبْلَةُ.

وقد روى الأعمش، عن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، عن الأسود<sup>(٣)</sup> وعلقمة<sup>(٤)</sup>، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُقَبَّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ لِزَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

وقال مالك: «إِنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، تَقُولُ: «وَأَيْكُمْ أَمْلَكَ لِزَيْهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»»<sup>(٦)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٢٠)، النوادر والزيادات [٤٧/٢]، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٤٧/٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٢٦٨/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٠).

(٢) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الفقيه، ثقةٌ إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١١٨).

(٣) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، مخضرمٌ ثقةٌ مكثُرُ فقيهٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (١٤٦).

(٤) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عابدٌ، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٦٨٩).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٩٢٧)، مسلم [١٣٥/٣]، وهو في التحفة [٣٥٣/١١].

(٦) ينظر: الموطأ [٤١٨/٣].

قال مالك: قال هشام: قال عروة: «لَمْ أَرِ الْقُبْلَةَ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها كانت تقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يُقْبَلُ بَعْضُ أَرْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَضَحَّكُ»<sup>(٢)</sup>.

وروى مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار<sup>(٣)</sup>: «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَرَخَّصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ»<sup>(٤)</sup>.

ومالك، عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ»<sup>(٥)</sup>، فلهذا كره مالكُ القبلة للصائم.

فإن قَبْلَ فأمذئ فعليه القضاء احتياطاً، وكذلك حكى ابن القاسم عن مالك، قال: «أحب إلي أن يقضي، لجواز [٤٦/٣] ب أن تكون قد حركت القبلة المني عن موضعه؛ لحصول الشهوة منه، ثم يظهر بعد ذلك»<sup>(٦)</sup>، فاستحب القضاء لهذه العلة.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) أخرجه مالك [٤١٧/٢]، وهو في الصحيحين: البخاري (١٩٢٨)، مسلم [١٣٤/٣]، وهو في التحفة [١٩٧/١٢].

(٣) عطاء بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثانية. تقريب التهذيب، ص (٦٧٩).

(٤) أخرجه مالك [٤١٩/٣].

(٥) أخرجه مالك [٤١٩/٣].

(٦) ينظر: المدونة [٢٦٩/١].

فأما الواجب فلا قضاء عليه؛ لأنَّ القضاء يجب على من أفطر بأكلٍ أو شربٍ أو جماعٍ، والمقبَّل ليس واحداً من ذلك.



[١٢٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي صِيَامٍ هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ صَوْمُهُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ بِأَكْلِهِ أَوْ شَرَبِهِ أَوْ جَمَاعِهِ، نَاسِيًا كَانَ أَوْ عَامِدًا؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الصَّوْمُ يَنَافِي هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، فَإِذَا فَعَلَهَا فِي صَوْمِهِ، فَهُوَ غَيْرُ صَائِمٍ، سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا.

والدليل على صحة ذلك: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿تُرَاتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والصائم قد يكون صائماً وإن كان ناسياً لصيامه، فلما كان كذلك، وجب عليه القضاء إذا أكل في حال لا يعلم أَنَّهُ صَائِمٌ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْحَالُ حَالُ صِيَامٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَفْطُراً بِأَكْلِهِ نَاسِيًا حَتَّى يَذْكُرَ الْوَقْتَ، لَمَا كَانَ صَائِمًا بِنِسْيَانِهِ الصَّوْمَ حَتَّى يَذْكُرَهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَالِمٌ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْنَا، فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ أَكَلَ فِي حَالِ ذِكْرِهِ لِلصَّوْمِ وَغَيْرِ ذِكْرِهِ فَهُوَ مَفْطُورٌ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ كَانَ مَعْذُوراً بِالْأَكْلِ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْذُورٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ.

والدليل على صحة ما قلنا، قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ

عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١٨٤﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالزم الله المفطر بعذر السفر والمرض  
القضاء، فكَذَلِكَ النَّاسِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو:

⇐ أن يكون معذوراً في الأكل، فهو كالمريض والمسافر وعليه القضاء.

⇐ أو غير معذورٍ، فعليه القضاء والكفارة.

[٣/٤٧/١] ومما يدل على أن عليه القضاء، أن الأكل بعد طلوع الفجر إذا لم  
يعلم، والأكل قبل غروب الشمس إذا لم يعلم، عليهما القضاء وإن كانا مخطئين  
في الوقت، فكَذَلِكَ النَّاسِي عليه القضاء؛ لِأَنَّهُ مَخْطِئٌ لَوْ قَامَ الصَّوْمُ مُتَعَمِّدًا<sup>(١)</sup>  
بالأكل، كالمخطئ في طلوع الفجر وغروب الشمس هو عامدٌ للأكل مخطئٌ  
للوقت، بل هما أعذر من الناسي؛ لِأَنَّ النَّاسِي تَرَكَ التَّحَرُّزَ بِالتَّذَكُّرِ حَتَّى نَسِيَ،  
وهما فقد اجتهدا في الوقت.

ومما يدل على أن عليه القضاء إذا أكل ناسياً، أن الصَّوْمَ فَرَضَ وَالْفَرَضَ لَا  
يَسْقُطُ بِالنِّسْيَانِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ يَوْمًا فَلَمْ يَصُمْهُ أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَسِيَ  
صَلَاةً كَامِلَةً فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ، وَلَوْ تَرَكَ رَكْعَةً مِنْ أَرْكَانِهَا كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِرَاءَةِ  
نَاسِيًا، لَكَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّرْكِ عَلَى وَجْهِ النِّسْيَانِ لِلصَّلَاةِ كُلِّهَا أَوْ  
بَعْضِهَا فِي وَجوبِ إِعَادَتِهَا، فَكَذَلِكَ وَاجِبٌ بِحَقِّ الْقِيَاسِ أَنْ يُعِيدَ إِذَا تَرَكَ الْإِمْسَاكَ  
فِي بَعْضِ الْيَوْمِ صَوْمَ الْيَوْمِ كُلِّهِ، لَا فَصْلَ فِي ذَلِكَ.

فإن قيل: فإنك تقول: إِنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَامِدًا كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّلَاةِ؛

(١) كذا في المخطوط.

لأنَّه قد أفسدها، وإن تكلم ناسياً لم يكن عليه، فيجب أن تقول في الصَّوم إذا أكل ناسياً أن ذلك لا يفسده<sup>(١)</sup>.

قيل له: الكلام ليس منافياً للصلاة؛ لأنَّه قد كان يجوز الكلام فيها في الابتداء، ثم ترك ذلك<sup>(٢)</sup>، ويجوز اليوم عندنا لضرورة تنزل<sup>(٣)</sup>، ولم يكن الأكل قط مُجَوِّزاً في يوم الصَّوم، بل هو منافٍ له، لا يصح اجتماعه والصَّوم، ويصح اجتماع الكلام والصلاة، فافترقا لهذه العلة.

على أن الصمت عن الكلام في الصلاة ليس بفرضٍ عندنا في الصلاة، وإنَّما هو مسنون<sup>(٤)</sup>، ومن قولنا: إنَّ من نسي سنةً من سنن الصلاة، فليس يُفسد [٤٧/٣ ب] صلاته ذلك، فإن تعمد تركها أفسد صلاته؛ لقصده لخلاف ما أمر به النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا من طريق أنَّه ترك فرضاً.

فإن قيل: قد روي عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَكَلَ وَشَرِبَ نَاسِياً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ»<sup>(٥)</sup> (٦).

(١) ينظر الاعتراض في: الأم للشافعي [٢٤٣/٣]، شرح معاني الآثار [٤٥٢/١].

(٢) كما في الصحيحين، البخاري (٤٥٣٤)، ومسلم [٧١/٢]، من حديث عن زيد بن أرقم قال: «كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام»، وهو في التحفة [١٩٢/٣].

(٣) ينظر: المتقّى للباجي [١٧٢/١]، البيان والتحصيل [٣٨٧/١].

(٤) المسنون عند المؤلف، هو مرادف للواجب عند الجمهور، ينظر، ص (٣٩٢).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٩٣٣)، مسلم [١٦٠/٣]، وهو في التحفة [٣٥٦/١٠].

(٦) ينظر الاعتراض في: الحاوي [٢٨٥/٣]، المغني [٣٦٧/٤].



قيل له: معنى ذلك أنه لا كفارة عليه؛ لأنه معذورٌ في الأكل؛ إذ لا قصد له بهتك حرمة الصوم، ولولا هذا الخبر لكان يجوز أن يقال: إن عليه الكفارة؛ لتركه التحفظ حتى نسي.

ألا ترى: أن الكفارة تجب على قاتل المؤمن خطأً كهي على العاقد عند من يخالفنا<sup>(١)</sup>، وكذلك يجب الجزاء على قاتل الصيد خطأً كما يجب على قاتله عمدًا، فلولا الخبر لجاز وجوب الكفارة عليه مع القضاء، فسقطت الكفارة بدلالة الخبر، ووجب القضاء عليه، وإن كان معذوراً بالأكل، كما وجب على سائر المعذورين في الأكل، والله أعلم.

وكذلك إذا أكل في صوم واجب عليه ناسياً من نذرٍ وغيره، فأما إذا كان صوماً تطوعاً فلا قضاء عليه، لكنه يمضي فيه ولا يقطعه؛ لأنه معذورٌ بالأكل ولم يتعمد الخروج منه، كما لم يتعمد المصدود بعدوً عن البيت في حج التطوع الخروج من الإحرام، فإذا خرج منه، لم يكن عليه القضاء، ولو خرج اختياراً، لكان عليه القضاء، والله أعلم.



[١٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَسَحَّرَ فِي الْغَيْمِ، ثُمَّ اتَّفَقَ أَنَّهُ فِي الْفَجْرِ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ، مَضَى وَقَضَى يَوْمًا.

(١) نص الكفارة على القتل الخطأ جاء صريحاً في كتاب الله عز وجل، والشارح يريد إلزام المذاهب المخالفة، وهم الجمهور بذكر القتل الخطأ؛ لأنه مما لا يختلف فيه، لا أن تم خلاف في المسألة. والله أعلم.

لَهُ وَإِنْ كَانَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، أَنْتَمَّ صِيَامَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَقَضَى، وَإِنْ أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ فَهُوَ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةٍ.

لَهُ وَإِنْ كَانَ مُتَطَوَّعًا، مَضَى عَلَى صِيَامِهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا<sup>(٢)</sup> كَانَ فِي رَمَضَانَ، مَضَى وَلَمْ يَأْكُلْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ فِي يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ وَلَا سَفَرٍ وَلَا حَيْضٍ.

وَقَضَى يَوْمًا مَكَانَهُ بَدَلًا مِنْهُ؛ [١/٤٨/٣] لِأَنَّ صَوْمَهُ قَدْ أَفْسَدَهُ بِالْأَكْلِ بَعْدَ الْفَجْرِ.

فَإِنْ كَانَ قَضَاءُ رَمَضَانَ اسْتَحَبَّ لَهُ الْمَضْيُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ كَانَ قَدْ أُوجِبَ صَوْمُهُ عَلَيْهِ، فَلَا نَحِبُ لَهُ الْخُرُوجَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَفْسَدَهُ بَعْدَ.

فَإِنْ أَكَلَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ صَوْمُهُ مُسْتَحَقًّا بَعِيْنَهُ كَرَمَضَانَ، لَكِنَّهُ بَدَلٌ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ مُتَطَوَّعًا مَضَى أَيْضًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ الْفِطْرَ فِيهِ، وَإِنَّمَا لِحَقِّهِ ذَلِكَ لَغَلْبَةِ وَعَذْرِ، كَمَا يَلْحَقُ مَنْ صُدَّ عَنْ الْبَيْتِ فِي الْحَجِّ التَّطَوُّعِ بَعْدُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ.



(١) المختصر الصغير، ص (٣٣٥)، المختصر الكبير، ص (١٢٠)، وقد حكى ابن أبي زيد طرفاً من هذه المسألة، عن ابن عبد الحكم في النوادر [٥٧/٢]، وينظر: المدونة [١/٢٦٥-٢٦٦]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٠).

(٢) قوله: «وإذا»، كذا في شب.

[١٢٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ بَقِيَ بَيْنَ أَسْنَانِهِ مِنْ سُحُورِهِ الْحَبَّةُ الْجَذِيذَةُ<sup>(١)</sup>، فَازْدَرَدَهَا جَاهِلًا، فَارْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ<sup>(٢)(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَقْدَرُ أَنْ يَتَحَرَّرَ مِنْهُ، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الرِّيقِ الَّذِي يَبْلَعُهُ الصَّائِمُ وَمَجْرَى الْغَبَارِ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَلْقِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.



[١٢٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُصَامُ قِضَاءُ رَمَضَانَ مُتَتَابِعًا، وَإِنْ فَرَّقَ مِنْ عُدْرٍ وَأَخَصَى الْعِدَّةَ، فَذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يَتَابِعُ الْقِضَاءَ»؛ لِيَكُونَ صَوْمُهُ مَتَوَالِيًا كَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنَّهُ مَتَوَالٍ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مُسْتَحَقٌّ بَعِينُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقِضَاءُ، فَجَازَ أَنْ يَفْرَقَ قِضَاءَهُ.



[١٢٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَسْلَمَ فِي رَمَضَانَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءُ مَا مَضَى مِنْ

(١) قوله: «الْجَذِيذَةُ»، هي القطعة، والجذاذ هو التقطيع، ينظر: لسان العرب [٤٧٩/٣].

(٢) الذي في النوادر والزيادات [٤١/٢] نقلًا عن ابن عبد الحكم: «فقد أساء، ولا شيء عليه».

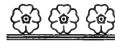
(٣) المختصر الكبير، ص (١٢٠)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٤١/٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٢٧١/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٨)، التفريع [٣٠٨/١].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٢١)، الموطأ [٤٣٦/٣]، المدونة [٢٨٠/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٠).

الشَّهْرِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ بَعِيْنُهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ دُونَ الْكَافِرِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وَقَالَ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُؤْمِنٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ صَوْمٌ مَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ وَإِنْ أَسْلَمَ فِي بَعْضِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مُنْفَرِدٌ بِحُكْمِهِ وَحَرْمَتِهِ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلِيَ مَا تَقَدَّمَ [٤٨/٣ ب] وَقْتَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ، لَكِنَّهُ يَصْلِي مَا أَدْرَكَ.

فَأَمَّا الْيَوْمُ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ فَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَضَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ فِي بَعْضِ يَوْمِهِ، وَلَيْسَ يَتَّبِعُ الصَّوْمَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكْمُلَهُ بِالْقَضَاءِ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ بَعْضُ تَطْلِيقَةٍ وَجِبَ تَكْمِيلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[١٣٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ إِلَّا خَشْيَةَ الضَّعْفِ وَالتَّغْيِيرِ بِالصَّيَّامِ، فَإِنْ احْتَجَمَ وَسَلِمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) المختصر الكبير، ص (١٢١)، الموطأ [٤٣٨/٣]، المدونة [٢٨١/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٦)، النوادر والزيادات [٣٠/٢]، التفريع [٣٠٩/١].
- (٢) المختصر الصغير، ص (٣٣٥)، المختصر الكبير، ص (١٢١)، الموطأ [٤٢٧/٣]، المدونة [٢٧٠/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٦)، التفريع [٣٠٧/١].

﴿ إنما كره الحجامه للصائم؛ مخافة التغرير بالصوم، أن يضعف فيؤدي ذلك إلى أن يفطر، لا أنها تفطر الصائم. ﴾

وقد احتجم النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وهو صائمٌ محرمٌ، روى ذلك أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: إنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، روى ذلك شيبان<sup>(٢)</sup>، عن يحيى، عن أبي قلابة<sup>(٣)</sup>، أَنَّهُ قال: أَخْبَرَنَا عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ<sup>(٤)(٥)</sup>.

قيل له: معنى هذا الحديث، أَنَّ المحجوم سيؤدي حاله إلى الفطر، لما شاهده النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ من الضعف، والحاجم فلَمَّا أعانه على الفطر، كان كأنه أفطر، هذا على وجه التغليظ، كما قيل: إِنَّ من أعان على قتل رجلٍ فكأنما قتله.

(١) أخرجه البخاري (١٩٣٨)، وهو في التحفة [١٠٩ / ٥].

(٢) شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولا هم النحوي البصري نزيل الكوفة، ثقة، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٤٤١).

(٣) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرهمي البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٥٠٨).

(٤) أخرجه أبو داود [١٥٢ / ٣]، بهذا الإسناد، وروى بأسانيد عدة فيها اختلاف، تنظر في السنن الكبرى للنسائي [٣١٧ / ٣]، والحديث في التحفة [١٣٧ / ٢].

(٥) ينظر الاعتراض في: المغني [٣٥١ / ٤]، شرح عمدة الفقه لابن تيمية [٣٣٠ / ٣].

وقد قيل: إنهما كانا يغتبان مسلماً، فقال النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ ذلِكَ القول<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على ما قلناه من جواز الحجامة للصائم إن كان حديث شداد على وجه النهي عن الحجامة، ما رواه خالد بن مخلد<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن المثنى<sup>(٣)</sup>، عن ثابت<sup>(٤)</sup>، عن أنس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ يَحْتَجِمُ بِالْبَقِيعِ لِثَمَانِي عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَفْطَرَ هَذَا. ثُمَّ أَرْخَصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ»<sup>(٥)</sup>.

فهذا الحديث يدل على أَنَّهُ متأخر عن حديث شداد؛ لَأَنَّهُ قيل فيه: «ثُمَّ أَرْخَصَ بَعْدَ ذَلِكَ»، وفي حديث شداد أيضاً: [١/٤٩/٣] «أَنَّهُ مَرَّ بِهِمَا يَحْتَجِمَانِ لِثَمَانِي عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ»، فاستوى الوقتان في حديث أنس وحديث شداد، ثم رخص بعد ذلك.

ومما يدل على جواز الحجامة للصائم، أنا لا نعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار، أَنَّهُ لو قُطِعَ عرقه أو بَطَّ جرحه، أَنَّهُ لا يفطر، ولا فرق بين ذلك وبين

(١) ينظر: شرح معاني الآثار [٩٩/٢]، معرفة السنن والآثار [٣٢٢/٦].

(٢) خالد بن مخلد القطواني البجلي مولا هم الكوفي، صدوقٌ يتشيع وله أفراد، من كبار العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٢٩١).

(٣) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، صدوقٌ كثير الغلط، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٥٤٠).

(٤) ثابت بن أسلم البناني البصري، ثقةٌ عابدٌ، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (١٨٤).

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه [١٤٩/٣]، والبيهقي في السنن الكبرى [٢٨/٩].

الحجامة في خروج الدم من بدنه، إلا أن يفرَّق مُفرَّق بين الموضعين بآثر، وهذا ما لا أثر فيه ولا قياس.

وقد روى عبد الرحمن وزيد بن أسلم<sup>(١)</sup>، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وقد رفعوه كلهم لنا<sup>(٢)</sup>: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطَرْنَ الصَّائِمَ: الْحِجَامَةُ، وَالْقَيْءُ، وَالْإِخْتِلَامُ»<sup>(٣)</sup>.



(١) قوله: «عبد الرحمن وزيد بن أسلم»، كذا في شب، وهو خطأ بيّن، صوابه: «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم»، كما في مصادر التخريج.

(٢) كذا في شب، وفيه إشارة إلى الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، كما سيأتي في تخرجه.

(٣) هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، حيث رواه عنه كل من: سفيان الثوري، ومعمر بن راشد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأبو بكر بن أبي سبرة، وهشام بن سعد، وعبد الله بن زيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد الأنصاري. فرواه سفيان الثوري كما عند أبي داود [١٥٥ / ٣]، ومعمر بن راشد كما عند عبد الرزاق [٢١٣ / ٤]، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً.

ورواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم كما عند الترمذي [٨٩ / ٢]، عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري.

ورواه أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، كما عند عبد الرزاق [٢١٢ / ٤]، عن زيد بن أسلم، عن عطاء عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

ورواه هشام بن سعد كما عند ابن خزيمة [٢٣٤ / ٣]، ويحيى بن سعيد الأنصاري كما عند ابن أبي شيبة [٢١٥ / ٦]، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً.

[١٣١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيِّءُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَبْنِ عَلَى صِيَامِهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَامِداً فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ إِذَا ذَرَعَهُ الْقَيِّءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِيمَا يَدْخُلُ جَوْفَهُ مِنْ مَدْخَلِ الطَّعَامِ، لَيْسَ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِنَّمَا مَنَعَ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ فِي الصَّيَامِ، وَالَّذِي يَذَرَعُهُ الْقَيِّءُ فَلَيْسَ بِأَكْلٍ وَلَا شَارِبٍ وَلَا مَجَامِعٍ.

فَأَمَّا إِذَا اسْتَقَاءَ عَامِداً فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَجَعَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِمَّا اسْتَدْعَاهُ تَقْيُّؤُهُ بَعْدَمَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ أَوْ يَظْهَرُ فِي فَمِهِ إِذَا خَرَجَ مِنْ حَلْقِهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي الزِّنَادِ<sup>(٢)</sup> وَثُوبَانَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَفْطَرَ»<sup>(٣)</sup>.

ورواه عبد الله بن زيد بن أسلم كما في العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد [٣٧٧ / ١]، عن أبيه عن رجل من أهل الشام.

(١) المختصر الصغير، ص (٣٣٦)، المختصر الكبير، ص (١٢١)، المدونة [٢٧١ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٦)، النوادر والزيادات [٤٥ / ٢]، التفریع [٣٠٧ / ١].  
(٢) قوله: «أبي الزناد»، كذا في شب، وهو خطأ صوابه: «أبي الدرداء»، كما في مصادر التخریج.

(٣) حديث أبي الدرداء: النسائي في الكبرى [٣١٤ / ٣]، والترمذي [١٣٠ / ١]، وأحمد [٤٩٢ / ٤٥]، والدارمي [١٠٧٨ / ٢]، والدارقطني [٢٨٩ / ١]، وابن خزيمة [٢٢٥ / ٣]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [٩٦ / ٢]، وغيرهم، وفيه اختلاف. وحديث ثوبان: أخرجه أحمد [٥٥ / ٣٧]، وابن أبي شيبة في المصنف [١٨٣ / ٦]، وغيرهما.



وروى الحكم بن موسى<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا عيسى بن يونس<sup>(٢)</sup>، عن هشام<sup>(٣)</sup>، عن ابن سيرين<sup>(٤)</sup>، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيُّءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

وقد يجوز أن يقال: القضاء في المستقيء عامداً استحباباً لا إيجاباً؛ لأنَّ الفطر إنما هو بالأكل والشرب والجماع والحيض، والمستقيء فليس بآكل [ب/٤٩/٣] ولا شاربٍ ولا مجامعٍ ولا حائضٍ.

وكذلك يقول مالكٌ في المحتقن يقضي استحباباً.

وهذا إذا استقأ لعذرٍ أو علةٍ يجدها، فأما إن استقأ عامداً لغير علةٍ يجدها، لكنه فعل ذلك على وجه اللعب والعبث فعليه القضاء، وقد قال عبد الملك: «إنَّ

(١) الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي القنطري، صدوق، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٢٦٤).

(٢) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، ثقةٌ مأمونٌ، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٧٧٣).

(٣) هشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري، ثقةٌ من أثبت الناس في ابن سيرين، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٢٠).

(٤) محمد بن سيرين الأنصاري البصري، ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ كبير القدر، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٨٥٣).

(٥) أخرجه أبو داود [١٥٦/٣]، والترمذي [٩٠/٢]، وابن ماجه [٥٨١/٢]، والنسائي في الكبرى [٣١٧/٣]، وهو في التحفة [٣٥٤/١٠].

عليه الكفارة مع القضاء»<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ بَاسْتِقَائِهِ هَاتِكَ لِحَرَمَةِ الصَّوْمِ لغير عذرٍ، وهو كالآكل عامداً لغير عذرٍ، فعليه الكفارة عنده مع القضاء.



[١٣٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَلَسَ قَلَسًا<sup>(٢)</sup> فَازْدَرَدَهُ، فَإِنْ كَانَ ظَهَرَ عَلَى لِسَانِهِ فَلْيَقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَهَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا اَزْدَرَدَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ إِلَى فِيهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْآكِلِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ شَيْئًا فِي فِيهِ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ.

وإن لم يظهر على فيه وازدردته قبل ذلك فلا شيء عليه؛ لَأَنَّ الْحَلْقَ حُكْمُهُ حَكَمُ الْبَاطِنِ لَا الظَّاهِرِ، فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الصَّائِمَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَضَّمْ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزْدَرِدَ مَاءً وَلَا غَيْرَهُ، فَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّ حَكَمَ الْفَمِ حَكَمُ ظَاهِرِ الْبَدَنِ، وَحَكَمُ الْحَلْقِ حَكَمُ الْبَاطِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) حكى هذا النقل عن الأبهري: ابن أبي زيد عن الأبهري في النوادر [٤٥ / ٢]، وابن يونس في الجامع [١١١٨ / ٣].

(٢) قوله: «قَلَسًا»، القلس: هو ماءٌ أو طعامٌ يسير يخرج إلى الفم، ينظر: المتتقى للباقي [٦٤ / ١].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٢١)، مختصر أبي مصعب، (٢١٦)، النوادر والزيادات [٤٢ / ٢ و ٤٦]، التفريع [٣٠٨ / ١].

[١٣٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخَرُ، فَلْيَصُمْ، ثُمَّ لِيَقْضِ مَا عَلَيْهِ وَلْيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَرَطٍ فِيهِ مِسْكِينًا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَانَ مَرِيضًا مِنْ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِطْعَامٌ<sup>(١)</sup>.

وَإِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ عَلَيْهِ الْإِطْعَامَ مَتَى لَمْ يَصُمْ قَضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانُ آخَرَ»؛ فَلأنه قد أَخَّرَ الصَّوْمَ، أعني: قَضَاءَ رَمَضَانَ، عَنْ وَقْتِهِ الَّذِي قَدْ جُعِلَ لَهُ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا كَانَ تَرْكُهُ الصَّوْمَ لغير عذرٍ، كما كان الإنسان إِذَا تَرَكَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عذرٍ فعليه الْكَفَّارَةُ؛ لأنَّه قد أَخَّرَهُ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي جُعِلَ فِيهِ، فَوَجِبَتْ [٥٠/٣] عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ الْعَلِيَا، كَذَلِكَ إِذَا أَخَّرَ الْقَضَاءَ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي جُعِلَ لَهُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ الْأَدْنَى.

وَرَوَى مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: «إِنْ كَانَ لِيَكُونَ عَلَيَّ صِيَامٌ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ»<sup>(٢)</sup>.  
وَرَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «يَصُومُ الْآخَرُ وَيُطْعِمُ عَنِ الْأَوَّلِ»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) المختصر الصغير، ص (٣٣٦)، المختصر الكبير، ص (١٢١)، المدونة [٢٨٥ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٩)، النوادر والزيادات [٥٣ / ٢]، التفریع [٣١٠ / ١].  
(٢) أخرجه مالك [٤٤٣ / ٣]، وهو متفق عليه: البخاري (١٩٥٠)، ومسلم [٨٠٢ / ٢]، وهو في التحفة [٣٧٠ / ١٢].  
(٣) أخرجه الطحاوي في أحكام القرآن [٤١٤ / ١]، بنحو الإسناد الذي ذكره الشارح،

وروى وكيع، عن جعفر بن برقان، قال<sup>(١)</sup>: «كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَصُومُ شَهْرَيْنِ وَيُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا».

وروى حفص، عن ليث، عن مجاهد<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة وابن عباسٍ قالا: «يَصُومُ هَذَا وَيَقْضِي ذَاكَ، وَيُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا»<sup>(٣)</sup>.

لكن جعله من فعل ابن عمر، حيث رواه عن نافع «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَرَضَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَصِحْ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ، فَصَامَ الْآخَرَ وَأَطْعَمَ عَنِ الْأَوَّلِ».

وأما ما ورد من قول ابن عمر، فأخرجه عبد الرزاق [٢٣٥ / ٤]، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: «من تتابعه رمضان آخر وهو مريضٌ لم يصح بينهما، قضى الآخر منهما بصيام، وقضى الأول منهما بإطعام مدٍّ من حنطة، ولم يصم».

وأخرج الدارقطني في سننه [١٧٨ / ٣]، من طريق أحمد بن صالح، حدثنا عنبة، حدثنا يونس قال: سأل سعيد بن يزيد - قال عنبة: وهو أخو يونس بن يزيد - نافعاً مولى ابن عمر، عن رجل مرض فطال به مرضه حتى مر عليه رمضان أو ثلاثة، فقال نافع: «كان ابن عمر يقول: من أدركه رمضان ولم يكن صام رمضان الخالي فليطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة، ثم ليس عليه قضاء».

وهذا الخبر نقله الحافظ في الإتحاف [٣٨٠ / ٩]، وزاد على المطبوع من السنن: «قال الدارقطني: كلهم ثقات».

(١) قوله: «جعفر بن برقان، قال»، كذا في شب، وهو خطأ صوابه: «عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران»، كما هو في مصنف عبد الرزاق [٢٣٦ / ٤]، وجعفر بن برقان لم يدرك ابن عباس.

(٢) مجاهد بن جبر المخزومي، مولا هم المكي، ثقةٌ إمامٌ في التفسير وفي العلم، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٩٢١).

(٣) لم أقف عليه من هذا الوجه، وقد أخرج الطحاوي في أحكام القرآن [٤١٣ / ١]، من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة، في رجل مرض في

وهو قول القاسم، وسعيد بن جبير، والحسن، وعطاء، ومجاهد، والزهري، والأوزاعي.

فأما إذا كان مرضه متصلاً أو سفره متصلاً حتى يدخل رمضان آخر، فإنه يصوم رمضان، ثم يقضي ما كان عليه الذي قبله ولا إطعام عليه؛ لأنه لم يفرط في القضاء بتركه الصوم في وقته مع القدرة عليه، فهو بمنزلة من يفطر في شهر رمضان لعذر مرضي أو سفر، فلا كفارة عليه، وعليه القضاء.



[١٣٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهَا:

﴿فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ أَهْلُهُ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ لِكُلِّ يَوْمٍ إِنْ كَانَ أَوْصَى بِذَلِكَ أَوْ تَطَوَّعُوا بِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ قَدْ أَمَكَّنَهُ الْقَضَاءُ، ثُمَّ فَرَطَ، وَنَحَبُ لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ.﴾

﴿فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَفْرُطْ وَلَمْ يَزَلْ مَرِيضًا فَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.﴾

شهر رمضان فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر، قال: «يصوم الأول ويطعم مع كل يوم مسكيناً مدين»، ورواه عبد الرزاق [٤ / ٢٣٤]، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: «من أدركه رمضان وهو مريض، ثم صحَّ، فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدرك، ثم صام الأول، وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قمح»، ورواه الدارقطني [٣ / ١٧٩]، من طريق مطرف، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة، فيمن فرط في قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر، قال: «يصوم هذا مع الناس و يصوم الذي فرط فيه، ويطعم لكل يوم مسكيناً». قال الدارقطني: «إسناد صحيح موقوف».

(١) المختصر الكبير، ص (١٢١)، المدونة [١ / ٢٧٩]، مختصر أبي مصعب، ص

﴿ إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ يوصي بَأَن يَطْعَمَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ لَزِمَهُ بِتَفْرِيطِهِ لِتَرْكِ الْقَضَاءِ لِلصَّوْمِ فِي وَقْتِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يوصي بِكَفَّارَةِ ذَلِكَ عَنْهُ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يوصي بِالْحَقُوقِ الَّتِي قَبْلَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِلنَّاسِ.

فَإِنْ لَمْ يوصِ بِذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ أَهْلُهُ أَنْ يَخْرُجُوا؛ [٣/٥٠/ب] لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤَدُّوا عَنْهُ حَقُوقَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّتِي تَرَكَهَا وَفَرَطَ فِيهَا، سِوَاءُ كَانَتْ مِنْ عَمَلٍ بَدَنِ أَوْ مَالٍ كَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ، فَإِنْ تَبَرَّعُوا هُمْ بِذَلِكَ كَانَ فَعْلُهُمْ مُسْتَحَبًّا.

فَأَمَّا حَقُوقُ الْآدَمِيِّينَ فَإِنَّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤَدُّوْهَا عَنْهُ، سِوَاءُ أَوْصَى بِذَلِكَ أَمْ لَا؛ لَا يَرِثُونَ دُونَ اسْتِيفَاءِ الْآدَمِيِّينَ حَقُوقَهُمْ.



[١٣٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَيُطْعَمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدًّا بِمُدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَمَنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

قَالَ: وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ عَلَى الصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ: الْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ،

(٢١٦).

(١) من بداية السطر إلى هذا الموضع مثبت في الحاشية، وهو ساقط من المطبوع.

وَمَجَاوِزَةُ الْخِتَانِ الْخِتَانِ، وَإِنْزَالُ الْمَاءِ الدَّافِقِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَامٍ، بِالْجَسَةِ<sup>(١)</sup> يَجُسُّهَا، وَالنَّظْرَةَ يَتَابِعُهَا، وَالْمُبَاشَرَةَ وَمَا أَشَبَّهَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا لِغَيْرِ عَذْرِ بِجَمَاعٍ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ مَعَ الْكَفَّارَةِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ هَتَكَ حُرْمَةَ الصَّوْمِ فِي الْفِطْرِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، فَوُجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَبِذَلِكَ وَرَدَ الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.﴾

فروى مالك، وابن عيينة، ومعمّر، وابن جريج وجماعة، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة: «أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكْفِّرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ، أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا، قَالَ: لَا أَحَدُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِعَرَقِ تَمْرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ إِلَيَّ مِنِّْي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: كُلُّهُ»<sup>(٤)</sup>، واللفظ لحديث مالك.

(١) قوله: «بِالْجَسَةِ» هي اللمس باليد، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، ص (٨٣).

(٢) المختصر الصغير، ص (٣٣٧)، المختصر الكبير، ص (١٢٢)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٥٢ / ٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١ / ٢٦٩] و ٢٧٧ و ٢٨٤، مختصر أبي مصعب، ص (٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢١)، التفریع [١ / ٣٠٥].

(٣) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ثقة، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٢٧٥).

(٤) رواية مالك في الموطأ [٣ / ٤٢٣]، ورواية ابن عيينة في البخاري (٦٧٠٩)، ورواية معمر في البخاري (٦٧١٠)، ورواية ابن جريج عند مسلم [٢ / ٧٨٢]، وهو في التحفة [٩ / ٣٢٦].

ولا خلاف بين فقهاء الأمصار أنه إذا أفطر بجماعٍ متعمداً أن عليه الكفارة، وإنما الخلاف إذا أفطر متعمداً بأكلٍ أو شربٍ أن عليه الكفارة [١/٥١/٣] أم لا:

فقال مالكٌ وجماعةٌ من أهل المدينة<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup>، وغيرهم: «إن عليه الكفارة مع القضاء».

وقال الشافعي: «لا كفارة عليه»<sup>(٤)</sup>.

والصحيح ما قاله مالك، والدليل على صحة ذلك، ما رواه مالك وابن جريج، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: «أن رجلاً أفطر في شهر رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعثقٍ أو صيامٍ أو إطعامٍ»، الحديث<sup>(٥)</sup>، فوجب بعموم لفظ هذا الحديث على كل من أفطر في شهر رمضان متعمداً لغير عذر الكفارة، سواء أفطر بجماعٍ أو أكلٍ أو شربٍ أو غيره.

فإن قيل: إن لفظ حديث مالك وابن جريج مجمل، قد فسرهُ معمر وابن عيينة وغيرهما، وهو أنه قيل في الحديث: «إن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله

(١) ينظر: مختصر اختلاف العلماء [٢/٢٩]، عيون المسائل، ص (٢١٢)، التمهيد [١٦٩/٧].

(٢) ينظر: اختلاف الفقهاء للمروزي، ص (٢٠٧).

(٣) ينظر: مختصر الطحاوي مع شرح الجصاص [٢/٤١٤]، المبسوط [٣/٧٣]

(٤) ينظر: الحاوي للماوردي [٣/٢٨٩]، المذهب للشيرازي [٦/٢٣٢].

(٥) هي رواية للحديث المتقدم.



عَلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ<sup>(١)</sup>، الحديث، فقد فسر في هذا الحديث بأي وجه كان فطره<sup>(٢)</sup>.

قيل: قد يحتمل أن تكون قصتين في رجلين، أحدهما أفطر بأكلٍ والآخر بجماعٍ، ليس ينافي أحدهما الآخر، وحملهما على هذا الوجه أولى؛ من قبل وجوب حمل الأخبار على استثناف الفوائد إذا أمكن ذلك، ولم يمنع منه أصل<sup>(٣)</sup>، فهذا على طريق الخبر.

فأما من جهة القياس: فلما كان الأكل عامداً مفسداً للصوم هاتكاً لحرمة غير عذرٍ، وجب أن تكون عليه الكفارة؛ لحصول هتك حرمة الصوم وإفساده من غير عذرٍ، فوجب أن تكون عليه الكفارة لهذه العلة، ولم يمنع ورود الخبر في الجماع أن يلحق الأكل به؛ لاجتماعهما في المعنى الذي ذكرناه، كما لم يمنع ورود الخبر في البر من منع التفاضل فيه أن يلحق الأرز به في منع التفاضل وغير الأرز، أعني: في الجنس الواحد.

[٣/٥١/ب] ولو جاز أن يقتصر على الجماع؛ لأن الخبر ورد به، لجاز أن يقتصر على المجامع أهله؛ لأن الخبر ورد به، دون المجامع جاريته والمجامع زناً أو المتلوط أو واطئ بهيمة، فلما ألحق مخالفنا هذا كله بالواطئ أهله في وجوب الكفارة عليه وإن كان الخبر لم يرد بذلك، فكذلك ألحقنا نحن الأكل والشرب

(١) ينظر سنن الدارقطني [٣/٢٠٢]، فقد ذكر من رواه باللفظ الأول، ومن رواه باللفظ الثاني.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٣/٢٩٠].

(٣) قوله: «أصل»، كذا قرأتها، ومن إطلاقات الأصل عند الأصوليين: الدليل.

وكل ما أفطر الإنسان به عامداً من غير عذرٍ بالمجامع في إيجاب الكفارة عليه قياساً لا نصاً وحكما ثابتاً؛ لأنَّ القول بما أوجبه القياس واجبٌ كالقول بما أوجبه النص، لا فرق في ذلك عندنا وعند من يخالفنا في هذه المسألة.

فإن قيل: إنَّ الوطءَ أعظم حرمةً ومزيةً من الأكل وغيره، فلم يجز أن يلحق الأكل وغيره به في وجوب الكفارة<sup>(١)</sup>.

قيل له: فلا يلحق الأكل بالجماع في إفساد الصوم به؛ لأنَّ الجماع أعلى مزيةً، وإذا كان الفساد بهما واحداً، وجب أن يستويا في وجوب الكفارة.

على أن ما قاله فاسدٌ بشهادة الأصول التي قد اتفق عليها الفقهاء؛ لأنهم قد جعلوا غير الوطء بمنزلة الوطء في أحكام كثيرة، وإن كان للوطء مزيةً على غيره. ألا ترى: أنَّ المعتكف إذا وطئ أفسد اعتكافه، وكذلك إذا قبل أو باشر.

وكذلك تحرم الريبة بالدخول بأمرها، أعني: وطئها، وتحرم أيضاً بقبلة الأم.

وكذلك الأمة إذا وطئها الرجل حرمت على أبيه وابنه، وكذلك إن قبلها ولم يطأها حرمت على أبيه وابنه.

وهذا قول فقهاء الأمصار، وهو قول مخالفنا في هذه المسألة.

فإذا جعل القبلة بمنزلة الوطء في هذه الأشياء<sup>(٢)</sup>، وإن كان للوطء مزيةً،

(١) ينظر الاعتراض في: المبسوط [٧٣ / ٣]، المذهب للشيرازي [٢٣٢ / ٦]، شرح العمدة لابن تيمية [٢١٥ / ٣].

(٢) للشافعي، وهو المخالف في هذه المسألة قولان في حكم القبلة والمباشرة للمعتكف،

فكذلك يجب أن يجعل الأكل عامداً من غير عذرٍ في وجوب الكفارة كالجماع عامداً من غير عذرٍ في وجوب الكفارة؛ لأنهما [٣/٥٢] قد استويا في إفساد الصوم وهتك حرمة من غير عذرٍ.

فإن قيل: لَمَّا كان المحرم إذا وطئ أفسد حجه، وإن قبل لم يفسد، ولم تكن القبلة كالوطء في هذا الموضع، ثبت بهذا أن حكم الوطء أغلظ وأعظم من هذه الأشياء <sup>(١)</sup>.

قيل له: إنما لم تكن القبلة في الحج كالوطء فيه؛ لاختلاف فعلها وفعل الوطء في الحج؛ لأن الوطء يفسد الحج وليس تفسد القبلة الحج إلا أن ينزل الماء الدافق مع القبلة، فهذه العلة لم تستو هي والجماع، فأما والأكل عامداً فقد أفسد الصوم كما أفسده بالجماع، فوجب أن يستويا في وجوب الكفارة.

ولو لزمنا ما ذكره، للزومه هو أن لا يجعل القبلة كالجماع في إفساد الاعتكاف، وتحريم الريبة، وتحريم الأمة على أبي المقبل وابنه، كما لا يفسدها الحج.

فإن قيل: فأنت تقول: إن المرتد إذا ارتد في يومٍ من شهر رمضان أنه لا

أحدهما: لا يبطل اعتكافه، والآخر: يبطل، ينظر: الأم [٣/٢٦٦]، مختصر المزني، ص (١٥٧)، الحاوي [٣/٣٧٤].

كما أن له قولين في تحريم الريبة بقبلة الأم، ينظر: الحاوي للماوردي [١١/٢٨٦]، البيان للعمراني [٩/٢٥٠].

(١) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٣/٢٨٩]، المبسوط [٣/٧٣].

كفارة عليه، فقد نقضت علتك وهو قولك: إنَّ علة وجوب الكفارة؛ إفساد الصَّوم وهتك حرمة من غير عذر<sup>(١)</sup>.

قيل له: ما توهمته غلطٌ علينا؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ المَرْتَدَ لم يقصد لهتك حرمة الصَّوم، وإنَّما قَصَدَ لهتك حرمة شيءٍ غير الصَّوم جرَّ ذلك إلى إفساد صومه، وبين قصد الإنسان إلى إفساد الصَّوم وقصده إلى إفساد شيءٍ يجر إلى إفساد الصَّوم فرقٌ.

ألا ترى: أنَّ شهادة النِّساء لا تجوز على طلاقٍ ولا فسخٍ نكاح، ثم يشهدن مع الرِّجال في ملك الزوج للزوجة، أعني: أن يشهدوا للزوج باشتراك زوجته أو على الزوجة باشتراك زوجها، فيفسخ النِّكاح متى ثبت الملك، وهم لم يشهدوا على فسخ النِّكاح، ولكنهم شهدوا على شيءٍ أدَّى ذلك إلى فسخ النِّكاح. ومعنى آخر: وهو أنَّ الكفارة تجب فيمن<sup>(٢)</sup>.

(١) لم أقف على من قال بهذا الاعتراض، وفي التجريد للقُدوري [٣/ ١٤٩٩] كلاماً يشبهه.

(٢) هنا آخر القطعة الموجودة من كتاب الصَّيام، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع من شرح الأبهري ما يلي:  
أقلُّ الاعتكاف

[٧] - (وأقلُّ ما يصحَّ من الاعتكاف يومٌ وليلةٌ، والاختيار أن لا يعتكف المرء أقلَّ من عشرة أيام)

قال في شرح التفريع [٤/ ٣٥٣]: «قال الأبهري: ولا بأس أن يعتكف الإنسان عشراً أو أقلَّ أو أكثر، وإن كان النبي ﷺ اعتكف أقلَّ من عشرة أيام، ولو وجب أن لا يتجاوز أقلَّ ممَّا اعتكف رسول الله ﷺ، لوجب أن لا يعتكف إلَّا في رمضان أو سؤال؛ لأنَّ



النَّبِيِّ ﷺ لم يعتكف في غيرهما، وإذا جاز ذلك بإجماع، جاز أن يعتكف أقل من عشرة أيام».

#### اشتراط المسجد للاعتكاف

[٨] - (ولا يعتكف أحدٌ إلّا في المسجد ورحابه، ولا يعتكف فوق سطحه، ولا في بيت قناديله، ولا سقائفه)

قال في شرح التفریع [٣٥٧ / ٤]: «قال الأبهري: وقد اعتكف النَّبِيُّ ﷺ في المسجد، فيجب أن يفعل على حسب ما فعله النَّبِيُّ ﷺ».

وقال أيضاً: «وأما قوله: ولا يعتكف فوق؛ فلأنَّ سطحه ليس في حكمه وإن كان في حرمة، ويدلّ على ذلك: أنّه لا تصلّي فيه الجمعة، قال الأبهري؛ ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعتكف في المسجد دون ظهره».

#### اشتغال المصلي بمجالس العلم والبيع والشراء

[٩] - (ولا يبيع في المسجد ولا يشتري، ولا يشتغل بحاجة ولا تجارة)

قال في شرح التفریع [٣٦٩ / ٤]: «قال الأبهري: ولأنّه لا بدّ له من الأكل في الاعتكاف وغيره، كما لا بدّ له من حاجة الإنسان في الاعتكاف، وغيره، فجاز أن يخرج لهذه الضرورة إذا لم يجد من يكفيه ذلك».

#### دخول المعتكف المعتكف

[١٠] - (ويستحب للمعتكف أن يدخل المعتكف قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد الاعتكاف من صبيحتها، فإن دخل بعد غروب الشمس وقبل طلوع الفجر، أجزأه).

قال في شرح التفریع [٣٧٤ / ٤]: «قال الأبهري: ولأنَّ أقلّ الاعتكاف يومٌ وليلة، فاستحبّ له أن يأتي بليلة كاملة مع يومها؛ لأنَّ ذلك أقلّ زمانٍ كامل، فإن لم يفعل، فالواجب أن يدخل في وقتٍ يصحّ فيه الصّوم، وهو قبل طلوع الفجر الثاني؛ لأنّه يصحّ أن ينوي الصّيام في ذلك الوقت، وإن كان قد ترك الاختيار».

## بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وسلم تسليماً. كتاب الحج من مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير

### ما جاء في الحج

\* [١٣٦] أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ، أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَامِعٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو الْمُقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ عِيسَى بْنِ تَلِيدٍ الرَّعِنِيِّ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ:

- (١) هو: أبو العباس، أحمد بن إبراهيم بن جامع السكري، المصري المقرئ. سمع من: مقدم بن داود الرعيني، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وطبقتهما، وروى عنه: ابن منده، ومحمد بن إبراهيم بن غالب التمار، وآخرون، وثقه ابن يونس، وقال الذهبي: «كان صاحب حديث».
- ذكر الذهبي أنه توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، ونقل في موضع آخر عن ابن يونس أنه توفي في المحرم سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.
- تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء [٢٤ / ١٦] و [٥٢٩ / ١٥]، تاريخ الإسلام [٨٤٨ / ٧] و [٢٧ / ٨]، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة [٢٦٥ / ١].
- (٢) هو: أبو عمرو، مقدم بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني. روى عن: عبد الله بن عبد الحكم، وسعيد بن عفير، وعنه: ابن أبي حاتم، والطبراني، وآخرون.
- قال المسعودي في تاريخه: «كان مقدم من جلة الفقهاء من أصحاب مالك»، وقال ابن أبي دليم: «وكان عالي الدرجة، كثير الرواية»، وقال أبو عمرو محمد بن يوسف

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ، أَيْغْتَسِلَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَمْ بِالْمَدِينَةِ؟  
قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ<sup>(١)</sup>.



\* [١٣٧] وَلَا<sup>(٢)</sup> بِأَسْ أَنْ يَلْبَسَ ثِيَابَهُ مَنْ اغْتَسَلَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى يَنْزِعَ ذَلِكَ عِنْدَ  
حَرَمِهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٣٨] وَالْبَيَاضُ فِي الْإِحْرَامِ أَحَبُّ إِلَيَّ<sup>(٤)</sup>.



الكندي: «كان فقيهاً مفتياً، لم يكن بالمحمود في الرواية»، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت منه بمصر، وتكلموا فيه»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، مات في رمضان سنة ثلاث وثمانين ومئتين.

تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل [٣٠٣/٨]، ترتيب المدارك [٣٠٢/٤]، سير أعلام النبلاء [٣٤٥/١٣].

(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، المدونة [٣٩٤/١]، النوادر والزيادات [٣٢٢/٢].

(٢) كذا في مك ١: «ولا»، وفي المطبوع: «لا»، والملاحظ أن الواو تم حذفها من بداية المسائل في المطبوع، مع أنها مثبتة في الأصل.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٢٣)، النوادر والزيادات [٣٢٣/١].

(٤) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، النوادر والزيادات [٣٤١/٢]، التفریع [٣٢٣/١]، وقد نقل ابن يونس في الجامع [٤١٣/٤]، عن الأبهري طرفاً من شرح

\* [١٣٩] وَإِذَا رَكَعَ، خَرَجَ<sup>(١)</sup>.



\* [١٤٠] وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَحْرَمَ، وَإِنْ كَانَ مَاشِيًا فَإِذَا أَخَذَ فِي الْمَشْيِ

أَحْرَمَ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٤١] وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُحْرَمَ عَلَى إِثْرِ نَافِلَةٍ، وَإِنْ أَحْرَمَ عَلَى إِثْرِ مَكْتُوبَةٍ

أَجْزَأَ عَنْهُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ<sup>(٣)</sup>.



المسألة فقال: «قال الأبهري، وغيره: وإنما ذلك لقول النبي ﷺ: خير ثيابكم البياض، فليلبسها أحياءكم، وكفنوا فيها موتاكم».

(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، التفریع [٣٢١ / ١].

(٢) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، المدونة [٣٩٤ / ١]، النوادر والزيادات [٣٣٠ / ١].

(٣) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، وقد حكى التلمساني في شرح التفریع [٤٩٩ / ٤] شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري رضي الله عنه: يحرم على إثر النافلة؛ لأن النبي ﷺ ركع ركعتين في مسجد ذي الحليفة، ثم خرج وركب راحلته وأهل بالحج، فلهذا قال مالك: إنه يهل إذا استوت به راحلته، وإن إهلاله يكون على إثر صلاة نافلة».

فإن أحرم على إثر فريضة جاز؛ لأن كل ذلك قد روي عن النبي ﷺ، والنافلة أحب



\* [٤٢١] وَلَيْسَ فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَقْتُ، لِيَرْكَعَ مَا شَاءَ<sup>(١)</sup>.



\* [١٤٣] وَمَنْ أَتَى الْمِيقَاتَ فِي غَيْرِ حِينِ صَلَاةٍ، فَلْيُقِمَّ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ ضَرُورَةٌ أَوْ خَوْفٌ أَوْ فَوَاتٌ.

وَمَنْ أَحْرَمَ لِغَيْرِ صَلَاةٍ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٤٤] وَمَنْ أَهَلَ مِنَ الْجُحْفَةِ فَالْوَادِي مَهْلٌ كُلُّهُ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَوَّلِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى ذَلِكَ مُحْرِمًا كُلُّهُ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٤٥] وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةُ، فَإِنْ أَخْرُوا إِذَا مَرُّوا بِذِي

إِلَيْنَا؛ لَأَنَّهَا زِيَادَةٌ يَأْتِي بِهَا الْإِنْسَانُ، ثُمَّ يَأْتِي بِالْفَرِيضَةِ، وَيَنْظُرُ: المَدُونَةُ [٣٩٤ / ١]، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٣٢٩ / ١].

(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، المَدُونَةُ [٣٩٤ / ١]، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٣٢٩ / ١].

(٢) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، المَدُونَةُ [٣٩٤ / ١] و [٣٩٥]، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٣٢٨ / ١].

(٣) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٣٣٤ / ٢].

الْحُلَيْفَةِ الْإِحْرَامَ إِلَى الْجُحْفَةِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ، وَالْفَضْلُ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ ذِي  
الْحُلَيْفَةِ<sup>(١)</sup>.



\* [١٤٦] وَنَحَبٌ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا مَرُّوا بِهَا<sup>(٢)</sup>.



\* [١٤٧] وَمَنْ مَرَّ بِمِيقَاتِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَلْيُحْرِمْ وَلَا يُؤَخَّرْ، فَإِنْ أَصَابَهُ أَمْرٌ  
فَلْيَلْبَسْ، وَيَتَدَاوَى إِنْ شَاءَ وَيَفْتَدِي<sup>(٣)</sup>.



\* [١٤٨] وَمَنْ أَهَلَ مِنْ بَلَدٍ قَبْلَ الْمِيقَاتِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِمَنْ  
قَارَبَ الْمِيقَاتَ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَهُ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، المدونة [٤٠٥ / ١]، النوادر والزيادات  
[٣٣٦ / ٢]، التفرع [٣١٩ / ١].

(٢) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٣)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات  
[٣٣٦ / ٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٣) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، النوادر والزيادات [٣٣٨ / ٢].

(٤) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، النوادر والزيادات [٣٣٦ / ٢].

\* [١٤٩] وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ، فَلْيُحْرِمْ مِنْ مَنْزِلِهِ أَوْ

مَسْجِدِهِ وَلَا يُؤَخَّرُ<sup>(١)</sup>.



\* [١٥٠] وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بِمَنْى أَوْ عَرَفَةَ، فَلْيُهَلَّ مِنْ مَنْزِلِهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٥١] وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ حِذَاءَ الْمِيقَاتِ، فَلْيُهَلَّ مِنْ مَنْزِلِهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٥٢] وَيُحْرِمُ أَهْلُ مَكَّةَ مِنَ الْمَسْجِدِ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، المختصر الصغير، ص (٤١٢)، المدونة

[٤٠١ / ١]، النوادر والزيادات [٣٣٥ / ٢]، التفریع [٣١٩ / ١].

(٢) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤).

(٣) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، النوادر والزيادات [٣٣٥ / ٢]، التفریع

[٣١٩ / ١].

(٤) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، المدونة [٤٢٢ / ١]، النوادر والزيادات

[٣٣٥ / ٢]، وقد نقل ابن يونس في الجامع [٤٥٤ / ٤]، عن الأبهري طرفاً من شرح

المسألة فقال: «قال الأبهري: إنما ذلك لفضيلة المسجد وليكن ركوعه فيه، ثم يحرم

عقب ركوعه».

\* [١٥٣] وَمَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مِيقَاتِ بِلَادِهِ فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ أَجْزَأَهُ<sup>(١)</sup>.



\* [١٥٤] وَيُهِلُّ أَهْلُ مَكَّةَ إِذَا شَاءُوا، وَلَا نُحِبُّ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُؤَخَّرُوا عَنْ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٥٥] وَمَنْ تَعَدَّى الْمِيقَاتَ [فَلْيَرْجِعْ]<sup>(٤)</sup> قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ:

(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، الموطأ [٣/٤٩١]، المدونة [١/٤٠١]، النوادر والزيادات [٢/٣٣٥]، التفريع [١/٣١٩].

(٢) قوله: «نُحِبُّ»، كذا في مك، وكلام الشارح المنقول في الحاشية التالية يدلُّ عليه، وفي المطبوع: «يجب».

(٣) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، المدونة [١/٤٠٠]، النوادر والزيادات [٢/٣٣٥] وقد نقل عبد الحق الصقلي، عن الأبهري شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١/١٤١]، فقال: «قال أبو بكر الأبهري: إنما استحب لهم ذلك لطول مدتهم في الإحرام، ويلحقهم من الشعث ومشقته بعض ما يلحق غيرهم من أهل الآفاق، إذ الثواب لا يناله الإنسان إلَّا بحمل المشقة في الأعمال، فاستحب لأهل مكة أن يتقدَّموا في الإحرام بالحج ما أمكنهم ولا يؤخروه عن أول شهر الحج وهو ذي الحجة».

(٤) ما بين [ ]، مطموس، والسياق يقتضيه، وقد نقل ابن أبي زيد هذا النص عن ابن عبد الحكم في النوادر [٢/٣٣٩]، بهذا اللفظ.

لَهُ فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ، مَضَى وَأَهْدَى.

لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْرَمَ، رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَاتًا فَيُحْرِمُ وَيُهِدِي<sup>(١)</sup>.



\* [١٥٦] وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ يُرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ حَلَالًا، ثُمَّ بَدَأَ [لَهُ الْإِحْرَامُ]<sup>(٢)</sup>، فَلْيُحْرِمَ بِمَكَّةَ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٥٧] وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ لِحَاجَةٍ حَلَالًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، فَلْيُحْرِمَ وَلَا يَرْجِعْ إِلَى الْمِيقَاتِ<sup>(٤)(٥)</sup>.



(١) مك ١، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، المدونة [٤٠٢ / ١]، النوادر والزيادات [٣٣٩ / ١]، التفريع [٣١٩ / ١].

(٢) ما بين [ ]، في موضع خرم، والسياق يقتضيه، وفي النوادر [٣٣٩ / ٢]، نحو هذا المعنى.

(٣) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٤)، المدونة [٤٠٢ / ١]، النوادر والزيادات [٣٣٩ / ٢]، التفريع [٣١٩ / ١].

(٤) ما بين [ ]، في موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٥) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، المدونة [٤٠٢ / ١].

\* [١٥٨] وَيُهْدِي الَّذِي يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا شَاةً  
أَجْزَأَتْهُ<sup>(١)</sup>.



\* [١٥٩] وَلَا يَهْلُ أَحَدٌ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُلِ هَرِ الْحَجِّ<sup>(٢)</sup>، فَمَنْ فَعَلَ لَزِمَهُ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٦٠] وَالنِّيَّةُ فِي الْحَجِّ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٤)</sup>، .....

(١) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥).

(٢) ما بين [ ]، في موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٣) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، المختصر الصغير، ص (٤١٥)، وقد نقل عبد الحق الصقلي، عن الأبهري شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١/١٤٢]، فقال: «قال أبو بكر الأبهري: وجدنا الحج لا بد أن يوقع في وقته وهو الوقوف بعرفة، فلذلك جاز الإحرام قبل الشهر؛ لأنه لا يؤدي ذلك إلى الخروج منه قبل الشهر». والصلاة فلو جَوَّزَ له الدخول فيها قبل وقتها، لكان جائزاً أن يخرج منها قبل وقتها، فهذا الفرق بينهما.

وأيضاً فرق آخر، وهو أن الحج مخالفٌ للصلاة، من أجل أن الصلاة يجوز الابتداء بها في غير وقتها، وليس كذلك الحج؛ لأنه لا يجوز أن يؤتى به في غير وقته قضاءً عما كان في وقته، فعلم بذلك اختلاف أصليهما، والله أعلم».

وينظر: المدونة [١/٣٩٦]، النوادر والزيادات [٢/٣٤٠]، التفريع [١/٣١٦].

(٤) قوله: «وَالنِّيَّةُ فِي الْحَجِّ أَحَبُّ إِلَيْنَا»، يعني: أنه لا يسمي في إهلاله حجاً ولا عمرة، ينظر: النوادر والزيادات [٢/٣٣١].

وَإِنْ سَمَّيَ فَهُوَ وَاسِعٌ<sup>(١)</sup>.



\* [١٦١] وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ رَجُلٍ وَهُوَ بِمَكَّةَ<sup>(٢)</sup>، فَلْيُهْلَ مِنْ مِيقَاتِ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَإِنْ أَهْلَ مِنْ مَكَّةَ أَجْزَأَهُ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [٤/٤٩٣]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري رضي الله عنه: إذا ثبت هذا، فهل تشترط التسمية، أم النية كافية؟ فقال مالك رضي الله عنه: «لا تشترط التسمية، والنية في ذلك كافية، من غير أن يسمي حجاً ولا عمرة. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: التسمية في ذلك شرط، ولا ينعقد له حج ولا عمرة إلا بنطق.

ودليلنا: أنها عبادة لا يجب الذكر في آخرها، فلا يجب في أولها، كالصيام». قال الأبهري رضي الله عنه: وروى ابن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تكفيك النية في الحج والعمرة، إذا أردت أن تحرم». وقال في [٤/٤٩٤] أيضاً: «قال الأبهري رضي الله عنه: وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تسمي، وكل ذلك واسع»، وينظر: المدونة [١/٣٩٤]، النوادر والزيادات [٢/٣٣١].

(٢) ما بين [ ] في موضع حرم، والسياق يقتضيه، وفي النوادر والزيادات [٢/٣٣٧]، من كتاب ابن المواز عن مالك نحوه.

(٣) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، النوادر والزيادات [٢/٣٣٧].

\* [١٦٢] وَإِنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَأَخْطَأَ فَقَرَنَ<sup>(١)</sup>، [فَلَيْسَ] <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ

إِلَى نِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٦٣] وَمَنْ قَرَنَ فَلْيَقُلْ: لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ<sup>(٤)</sup>.



\* [١٦٤] وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، ثُمَّ يُقِيمَ بِأَرْضِهِ مُهْلًا

بِهَا<sup>(٥)</sup>، حَتَّى يَخْرُجَ<sup>(٦)</sup>.



(١) قوله: «فقرن»، كذا في مك، وفي المطبوع: «فقرن فتكلم بالعمرة»، وهو نص مقحم

تم أخذه من نقل ابن القاسم عن مالك كما في النوادر [٣٣١ / ٢].

(٢) ما بين [ ] في موضع خرم، والسياق يقتضيه، ونحوها في النوادر والزيادات [٣٣١ / ٢].

(٣) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

[٤ / ٤٩٤]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري: وليس يُراعى

اللفظ دون مقارنة النية؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

ولأن المجنون لو لفظ بالطلاق أو النائم، لم يلزمه الطلاق؛ لفقد النية مع اللفظ،

وينظر: النوادر والزيادات [٣٣١ / ٢].

(٤) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، النوادر والزيادات [٣٣١ / ٢].

(٥) قوله: «بها»، مثبتة من الحاشية، وبعدها في متن الكتاب كلمتين خط عليهما الناسخ،

هي: «فلا يهل».

(٦) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، المتقى للباجي [٢١٠ / ٢].



\* [١٦٥] وَتَغْتَسِلُ الْحَائِضُ لِحَرَمِهَا، وَتُحْرِمُ مِنْ فَنَاءِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، فَإِنْ كَانَتْ بِالْجُحْفَةِ<sup>(١)</sup>، أَهَلَّتْ مِنْ رَحْلِهَا، وَلَا تُؤَخَّرُ إِلَى الْجُحْفَةِ؛ رَجَاءً أَنْ تَطْهَرَ، وَتُحْرِمُ فِي ثِيَابٍ طَاهِرَةٍ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٦٦] وَلَا بَأْسَ أَنْ تَمْتَشِطَ بِحِنَاءٍ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ، وَقَبْلَ غُسْلِهَا أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.



### باب ما جاء في رفع الصوت بالإِهْلَال

\* [١٦٧] وَلَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالْإِهْلَالِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ، إِلَّا

(١) قوله: «بِالْجُحْفَةِ»، كذا في مك، ولعل صوابه: «بِذِي الْحُلَيْفَةِ»؛ إذ قد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٣٢٤ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم بلفظ: «وتغتسل الحائض، وتحرم من فناء مسجد ذي الحليفة، ولا تؤخر إلى الجحفة رجاء أن تطهر»، والذي في المطبوع: «أَنْتِ تَرْجُو أَنْ يَحْصُلَ لَهَا الطُّهْرُ قَبْلَ الْجُحْفَةِ».

(٢) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، المختصر الصغير، ص (٤١٦)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٢٤ / ٣]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفريع [٤٩٨ / ٤]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وروى عطاء عن ابن عباس، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: النَّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ إِذَا أَتَيَا الْمِيقَاتِ، تَغْتَسِلَانِ وَتُحْرِمَانِ وَتَقْضِيَانِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ»، وينظر: المدونة [٣٩٤ / ١].

(٣) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٥)، النوادر والزيادات [٣٢٧ / ٢].

فِي مَسْجِدٍ مِنِّي وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ فِيهِمَا، وَتُسْمِعُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا<sup>(١)</sup>.



\* [١٦٨] وَالتَّلْبِيَةُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ<sup>(٢)</sup>، وَدُبَّرَ كُلُّ صَلَاةٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي

(١) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، المختصر الصغير، ص (٤١٦)، الموطأ [٤٨٣/٣]، المدونة [٣٩٨/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٩ و ٢٣٢)، النوادر والزيادات [٣٣٢/١]، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [١٣٦/١]، والتلمساني في شرح التفريع [٥٠٦/٤]، شرح الأبهري للمسألة: «قال الأبهري رضي الله عنه: لأن هذين المسجدين بنيا للحج والتلبية، فجاز له أن يرفع صوته فيهما، وليس كذلك سائر المساجد؛ لأنها لم تبني لهذا، وقد كره رفع الصوت في المسجد، وقد خرج النبي ﷺ على أصحابه وهم يقرؤون وقد علت أصواتهم، فقال: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ».

وقد قيل: إن هذين المسجدين ليس يقع الرياء برفع الصوت بالتلبية فيهما؛ لأنه يجتمع فيهما خلق كبير من المسلمين، وغيرهما من المساجد ليس كذلك، فيخاف على الملبّي الرياء.

وأحسب أنه حكي عمن تقدّم من مشايخنا: أنه لا بأس بالتلبية في المساجد التي بين المسجدين؛ لكثرة من يلبي فيهما، فلا بأس برفع الصوت فيهما، كمسجد منى أو المسجد الحرام.

(٢) قوله: «عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»، يعني: على كل شرف من الأرض، كما في الموطأ [٤٨٤/٣]، والشرف: هو المكان العالي من الأرض، ينظر: فتح الباري لابن حجر [١٩٢/١١].

اضْطِمَامٌ <sup>(١)</sup> الرِّفَاقِ <sup>(٢)</sup>.



\* [١٦٩] وَيَلْبِي الرَّجُلُ فِي مَنْزِلِهِ <sup>(٣)</sup>.



\* [١٧٠] وَلَيْسَ لِلتَّلْبِيَةِ وَقْتُ، وَلَكِنْ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ.

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ خَلْفَ النَّافِلَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ <sup>(٤)</sup>.



\* [١٧١] وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْمُحْرَمِ التَّلْبِيَةِ <sup>(٥)</sup>.



- 
- (١) قوله: «اضْطِمَامٌ»، كذا رسمها في مك، قال الأزهري في «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي»، ص (١١٨): «اضطمام الرفاق» أي: عند اجتماعهم وانضمام بعضهم إلى بعض، وهو افتعال من الضم، والرفاق جمع رفقة وهي الجماعة، وقد جاء في المطبوع: «اصطلام الرفاق»، متبعة لما أثبتته محقق النوادر [٣٣١ / ٢]، وذكر في حاشيته: «أن الاصطلام هو الاستئصال، ومعناه: حين يزدهم الناس»، وهو غريب.
- (٢) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، الموطأ [٤٨٣ / ٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٩)، النوادر والزيادات [٣٣١ / ٢].
- (٣) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦).
- (٤) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦).
- (٥) مك ٢ / أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات

\* [١٧٢] وَالْكَفُّ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْحَجِّ فِي الطَّوَافِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، فَإِنْ لَبَّى فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا<sup>(١)</sup>.



\* [١٧٣] وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَا يُلَبِّي فِي طَوَافٍ وَلَا فِي سَعْيٍ فِي عُمْرَةٍ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٧٤] وَمَنْ رَجَعَ لِحَاجَتِهِ فَلْيُلَبِّ رَاجِعًا<sup>(٣)</sup>.



\* [١٧٥] وَلَا يَرُدُّ مُلَبًّا سَلَامًا حَتَّى يَفْرُغَ<sup>(٤)</sup>.



[٣٣٠ و ٣٣٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(١) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٩)، النوادر والزيادات [٣٣٢ / ١].

(٢) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، النوادر والزيادات [٣٣٣ / ١].

(٣) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، ونحوه في المطبوع من البيان والتحصيل [٤٤١ / ٣] عن العتبية، وذكر فيه أنه يلبي إذا رجع لحاجة، وأما إذا رجع من حجه فلا يلبي، لكن الذي ذكره ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٣٤ / ٢] ونقله عن العتبية أنه لا يلبي إذا رجع لحاجة، والله أعلم.

(٤) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٦)، النوادر والزيادات [٣٣٤ / ٢].

\* [١٧٦] وَيُعَلِّمُ الْعَجَمِيَّ التَّلْبِيَةَ بِلِسَانِهِ الَّذِي يَرُطْنُ بِهِ، وَيُلَبِّي بِهِ<sup>(١)</sup>.



\* [١٧٧] وَمَنْ جَهِلَ التَّلْبِيَةَ، فَأَهْلَ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى يَفْرُغَ لَمْ تَكُنْ فِي ذَلِكَ تَلْبِيَةً، فَلْيُهْرِقْ دَمًا<sup>(٢)</sup>.



\* [١٧٨] وَمَنْ بَدَأَ بِالتَّلْبِيَةِ، ثُمَّ كَبَّرَ بَعْدَ وَهْلٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [١٧٩] وَمَنْ نَادَى رَجُلًا، فَقَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» - عَلَى وَجْهِ السَّفْهِ -، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، وقد ذكر التلمساني في شرح التفریع [٥٠٤/٤]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ويلبّي الأعجمي بلسانه الذي يرطن به إذا لم يفهمها بالعربية وتعذر عليه أن يتعلّمها في حال الإحرام؛ لأنه لا يقدر على غيره، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولا بد له من الحجّ والعمرة»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٣٢/٢].

(٢) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، النوادر والزيادات [٣٣٤/٢].

(٣) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، النوادر والزيادات [٣٣٤/٢].

(٤) مك ٢/أ، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥٠٤/٤]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري رحمه الله:

## باب ما جاء في اللباس للمحرم

\* [١٨٠] وَلَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ قَمِيصًا وَلَا سَرَاوِيلًا وَلَا عِمَامَةً وَلَا بُرْنَسًا وَلَا

خُفَّيْنِ، إِلَّا أَلَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ، فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ<sup>(١)</sup>.



\* [١٨١] وَيُكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا يَنْتَفِضُ صِبْغُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا نُحِبُّ أَنْ يُحْرِمَ بِثَوْبٍ لَهُ لَوْنٌ حَتَّى يَذْهَبَ [لون الزعفران]<sup>(٣)</sup> مِنْهُ، فَإِنْ

والإحرام إنما يلزمه بالنية، فمن نادى رجلاً فأجابه بالتلبية «لبيك اللهم لبيك» - على وجه السّفه -، فلا شيء عليه، يعني: أنّه لا يلزمه إحرام بهذا القول إذا قاله وليس بمعتقد للإحرام، إنما يلزم بالنية، فإذا كان قولاً بغير نية لم يلزمه، وينظر: النوادر والزيادات [٢/ ٣٣٤].

(١) مك ٢/ ١، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، المختصر الصغير، ص (٤١٦)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٩)، التفرع [١/ ٣٢٣].

(٢) قوله: «يَنْتَفِضُ صِبْغُهُ»، يعني: يسقط على جلده، ينظر: شرح البخاري لابن بطال [٤/ ٢١٦].

(٣) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيه، ونحوه في المدونة [١/ ٣٩٥].

جَهْدُهُ، فَلَمْ يَذْهَبْ صَبْغَهُ بِتَوَرُّدٍ<sup>(١)</sup> أَوْ مَشْقٍ<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لِنِسِ الْمُصَبَّغَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَتَنَفَّضُ [صَبْغَتُهَا]<sup>(٣)(٤)</sup>.



\* [١٨٢] [وَأَزْجُوا أَلَا يَـ] كُؤُنَ<sup>(٥)</sup> بِالْإِحْرَامِ فِي الثَّوْبِ فِيهِ اللَّمْعَةُ مِنْ

الرَّعْفَرَانِ بِأَسَا<sup>(٦)</sup>.



(١) قوله: «صَبْغَهُ بِتَوَرُّدٍ»، أي: بصبغ له لون الورد، والثوب المورد: هو الذي في لون الورد، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٤٠).

(٢) قوله: «أَوْ مَشْقٍ»، أي: صبغ بالمشق، أي: بالمغرة، وهي طين أحمر، ينظر: التنبيهات المستنبطة [٢/ ٥٢٤]، المغرب للمطرزي، ص (٤٤٢).

(٣) ما بين [ ] موضع خرم بالمخطوط، والسياق يدل عليه.

(٤) مك ٢/ أ، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [٨/ ٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وَمَنْعَهُ إِذَا كَانَ مَفْدَمًا بَطِيبٍ، وَالْمَحْرَمُ مَمْنُوعٌ مِنَ الطَّيِّبِ وَالزَّيْنَةِ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الطَّيِّبِ حَتَّى يَزِيلَهُ بِغَسَلِهِ، أَوْ يَغَيِّرَ لَوْنَهُ لِمَشْقٍ أَوْ غَيْرِهِ بِمَا لَيْسَ بَطِيبٍ وَلَا زِينَةٍ»، وينظر: المدونة [١/ ٣٩٥ و ٤٦٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٠)، النوادر والزيادات [٣٤١/ ٢].

(٥) ما بين [ ] موضع خرم بالمخطوط، والسياق يقتضيه.

(٦) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، النوادر والزيادات [٣٤٣/ ٢].

\* [١٨٣] وَالْبَيَاضُ فِي الْإِحْرَامِ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>.



\* [١٨٤] وَلَا يَنَامُ الْمُحْرِمُ عَلَى [مَضْبُوعٍ]<sup>(٢)</sup> بَوْرَسٍ<sup>(٣)</sup> وَلَا وَسَادَةٍ، وَلَا

مُحَبَّرٍ<sup>(٤)</sup> بِزَعْفَرَانٍ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ عَلَى ذَلِكَ ثَوْبًا كَثِيفًا<sup>(٥)</sup>.



\* [١٨٥] وَلَا يَنَامُ الْمُحْرِمُ عَلَى وَسَادَةٍ مَضْبُوعَةٍ<sup>(٦)</sup>.



- 
- (١) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، المختصر الصغير، ص (٤١٧).
- (٢) ما بين [ ] موضع خرم بالمخطوط، والسياق يدل عليه، وهو موافق لما في النوادر والزيادات [٣٤٣/٢].
- (٣) قوله: «بَوْرَسٍ»، الورس شبه الزعفران، ونباته مثل نبات السمسَم، فإذا جف عند إدراكه، وبلوغه غايته تفتت أغشيته فينتقص فيسقط منها الورس، ينظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس، لأبي محمد البطلوسي، ص (١٣١).
- (٤) قوله: «مُحَبَّرٍ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «مجسد»، والمحبر: المزين والمحسن، ينظر: المصباح المنير، ص (١١٧).
- (٥) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٧)، النوادر والزيادات [٣٤٣/٢].
- (٦) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، النوادر والزيادات [٣٤٣/٢].



\* [١٨٦] وَلَا [.....] <sup>(١)</sup> [بلب] مس <sup>(٢)</sup> الْمُعْصَفِرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ لَوْنُهُ عَلَى الْجِلْدِ، وَتَرَكَ الصَّبْغَ أَعْجَبُ إِلَيْنَا <sup>(٣)</sup>.



\* [١٨٧] وَإِذَا مَسَّ الثَّوْبَ رِيحٌ طَيِّبٌ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنْهُ، فَلَا بَأْسَ بِالْإِحْرَامِ فِيهِ <sup>(٤)</sup>.



(١) ما بين [ ]، حرم أتى على قرابة كلمتين، ولعلها: «بأس للمحرمة»، وفي الموطأ، «عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها كانت تلبس الثياب المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران»، قال الباجي في المنتقى [١٩٨ / ٢١]: «وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المفدّم: لا بأس أن تلبسه المحرمة ما لم ينتفض منه عليها شيء؛ لأنه إذا لم ينتفض منه شيء فقد ذهبت بهجته ومشابهته المصبوغة بالزعفران والورس، وأما المحرم فلا يلبس المفدّم وإن لم ينتفض منه شيء فكانت أسماء - رضي الله عنها - تلبس المعصفر المفدّم».

(٢) ما بين [ ]، في موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٣) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٨ / ٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما منع المحرم من لبس المعصفر؛ من أجل الزينة، لا من أجل الطيب؛ لأن المحرم ممنوع من الطيب والزينة والتزويج والوطء، كالمعتدة المتوفاة عنها زوجها سواء، هي ممنوعة من هذه الأشياء كلها، فإذا تطيب المحرم قليلاً كان أو كثيراً، فعليه الفدية».

وأما إن صبغ يده بحناء، فإن كان كثيراً، كانت عليه الفدية من أجل الزينة، وإن كان يسيراً، لم يكن عليه شيء، وكذلك المعصفر»، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٠).

(٤) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، الموطأ [٤٧١ / ٣].

\* [١٨٨] وَلَا بَأْسَ بِالْإِحْرَامِ فِي الثَّوْبِ الْمُعْلَمِ<sup>(١)</sup>.



\* [١٨٩] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ إِذَا أُلْحِيَ إِلَى ذَلِكَ، لِحْلَمٍ أَوْ

غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٩٠] وَلَا يَغْسِلُهُ بِالْغَاوِلِ<sup>(٣)(٤)</sup>.



\* [١٩١] وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ دَوَابِّهِ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا<sup>(٥)</sup>.



\* [١٩٢] وَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَدَلَ الْمُحْرَمُ ثَوْبَهُ<sup>(٦)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨).

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، المدونة [١/ ٤٤٠]، النوادر والزيادات [٣٥٦/٢].

(٣) قوله: «بِالْغَاوِلِ»، هو ما يغسل به الثوب والرأس، ينظر: تاج العروس [٩٩/٣٠].

(٤) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، المدونة [١/ ٤٤٠].

(٥) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، النوادر والزيادات [٣٥٦/٢].

(٦) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

\* [١٩٣] وَمَنْ لَمْ يَحِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ وَيَقْدِي<sup>(١)</sup>.



\* [١٩٤] وَلَا يَجُوزُ لِمُحْرِمٍ أَنْ يُدْخَلَ كَتِفَيْهِ فِي قَبَاءٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنْ يَرْتَدِي بِهِ<sup>(٣)</sup>.



[١٥ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ به حاجةً إلى ذلك، فلا يمنع مما يحتاج إليه من مصالحه. ولأنَّه لم يقصد بهذا الفعل إلى قتل دوابه فيكون ممنوعاً»، وينظر: المدونة [٤٥٩ / ١]، التفرع [٣٢٥ / ١].

(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٤٤ / ٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفرع [٣٨ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وسواء كانت ضرورته ألا يجد متزراً، أو إلى مرضٍ أحوجه إلى لباسه؛ لأنَّه معذور في لبسه في الحالين جميعاً، فلما كانت عليه الفدية إذا لبسه لتعذر المتزّر» - كذا فيما بين يدي من المخطوط، ليس للكلام تنمة .

ونقل عنه أيضاً أنه قال: «قال الأبهري: ومما يدل على أن عليه الفدية إذا لبس السراويل إذا لم يجد المتزّر، هو أن النبي ﷺ لم يأمر بتخريق السراويل، وأمر يقطع الخفين، فناب قطعهما فيما يلحقه من النقص فيهما عن الفدية، ولم ينب لبس السراويل عن الفدية؛ لأنَّ لبسه لم يضره شيئاً، بل قد نفعه».

(٢) قوله: «قباء»، هو ثوب ضيق من ثياب العجم، مفرج منفتح، ينظر: مشارق الأنوار [١٧٠ / ٢]، الشرح الكبير للشيخ الدردير [٥٥ / ٢].

(٣) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، المدونة [٤٦٢ / ١]، النوادر والزيادات [٣٤٤ / ٢].

\* [١٩٥] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرْتَدِيَ الرَّجُلُ بِالْجُبَّةِ<sup>(١)</sup>.



\* [١٩٦] وَقَدْ قِيلَ: لَا يَرْتَدِيَ الْمُحْرَمُ بِالسَّرَاوِيلِ<sup>(٢)</sup>.



\* [١٩٧] وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ، وَلَا تَبْرَقُعَ، وَلَا تَلْبُسُ الْقُفَّازَيْنِ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/ ٥١٤]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: قوله (لا بأس أن يرتدي)، كما يرتدي بإزاره أو بشيء عنده غير مخيط».

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/ ٥١٤]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «وجه كراهته الارتداء بالسراويل، وكذلك كل مخيط من قميص وقباء؛ فلأن المحرم ممنوع من الانتفاع به على وجه اللبس، والتردي به لبس».

وأما النوم عليه فلا بأس به، وكذلك إن تردى به من البرد حال النوم، فأما من يجعله على يديه في لبس أو تردى به، فذلك ممنوع منه»، وينظر: النوادر والزيادات [٢/ ٣٤٤].

(٣) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، المختصر الصغير، ص (٤١٧)، المدونة [١/ ٤٦١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣١)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٤٢]، التفریع [١/ ٣٢٣]، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [١/ ١٦٠]، والتلمساني في شرح التفریع [٤/ ٥١٩]، شرح الأبهري: «قال الأبهري رحمه الله: وإنما كره النقاب والبرقع والقفاز؛ لأن المرأة عليها كشف وجهها وكفيها في الاحرام؛ لأن إحرامها فيهما دون سائر بدنهما؛ لأن هذين يجوز لهما إظهارهما في الصلاة وللناس،

\* [١٩٨] وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ وَالْخُفَّيْنِ<sup>(١)</sup>.



\* [١٩٩] وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْحَرِيرَ الْمُصَبَّغَ وَالْوَشْيَ وَالْحُلِيَّ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٠٠] وَتَرَكُ لِبَاسِ الْمُعْصَفَرِ الْمُشَبَّعِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، الَّذِي إِذَا عَرَقْتَ خَرَجَ فِي جِلْدِهَا<sup>(٣)</sup>، وَلَا بَأْسَ بِمَا دُونَهُ<sup>(٤)</sup>.



ولأنَّ بها ضرورة في ذلك؛ لمعاملات النَّاسِ وتصرفها فيما يصلحها، وقد قيل في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]: إنَّ ذلك هو الوجه واليدان.

(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، المختصر الصغير، ص (٤١٨)، المدونة [٤٦٣/١]، النوادر والزيادات [٣٤٢/٢]، التفرع [٣٢٣/١].

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [٥٢٠/٤]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: قال الأبهري: «ولأنها عورة، فعليها تغطية جميع بدنها، إلا الوجه والكفين.

وتلبس ما شاءت من الثياب، إلا ما كان مصنوعاً بالطيب، أو مشبعاً بعصفر ينفض على بدنها، فإن ذلك لا يجوز؛ لأنها ممنوعة من ذلك على ما ذكرنا»، وينظر: المدونة [٤٦٣/١]، النوادر والزيادات [٣٤٢/٢].

(٣) قوله: «إِذَا عَرَقْتَ خَرَجَ فِي جِلْدِهَا»، كذا في مك، وفي المطبوع: «إِذَا عَرَقْتَ فِيهِ خَرَجَ فِي جِلْدِكَ».

(٤) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣١)، النوادر

## باب ما جاء في الطيب في الحج

\* [٢٠١] وَتَرَكُ الطَّيْبَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، وَأَمَّا الرَّازِقِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْبَانُ

السَّمْعُ<sup>(٢)</sup> وَالكَاذِي<sup>(٣)</sup> فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ<sup>(٤)</sup>.



والزيادات [٣٤٢/٢].

(١) قوله: «الرازقي» هو دهن زهر السوسن، ينظر: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية

لابن البيطار [٤٣٠/٢].

(٢) قوله: «والبان السَّمْعُ»، دهن البان هو دهن شجر الخلاف، والسمح هو الخالص

الذي لم يدخله طيب، ينظر: التنبهات المستنبطة [٥٢٤/٢]، المغرب في ترتيب

المغرب، ص (٥٧)، النظم المستعذب [١٩٤/١].

(٣) قوله: «والكاذي»، هو ضربٌ من الأدهان، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٤٠٤).

(٤) ملك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات

[٣٢٧/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفریع

[٤٩٦/٤]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما كره للمحرم

أن يتطيب قبل أن يحرم وقبل أن يحل؛ لثلا يحمله في إحرامه إلى الوطء؛ لأنَّ الطيب

من دواعي الوطء، كعقد النكاح هو من داوعي الوطء، فمنع المحرم منه.

قال الأبهري رضي الله عنه: وما روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ يَتَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ وَقَبْلَ أَنْ

يَحِلَّ فَخَاصٌّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْلَكَ لِإِرْبِهِ وَأَمَّنَ عَلَى نَفْسِهِ.

وقد روينا عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الطَّيْبَ لِلْمَحْرَمِ قَبْلَ

الإحرام»، وينظر: الاستذكار [٥٩/١١].

\* [٢٠٢] وَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَخْتَضِبَ الْمَرْأَةُ وَتَمْتَشِطَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ<sup>(١)</sup>.



\* [٢٠٣] وَلَا بَأْسَ أَنْ تُسَدِّلَ<sup>(٢)</sup> الثَّوبَ عَلَى وَجْهَهَا إِذَا كَانَتْ تُرِيدُ السَّتْرَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٠٤] وَلَا تَكْتَحِلُ الْمُحْرِمَةُ بِإِثْمِدٍ فِيهِ مِسْكٌ، فَإِنْ اكْتَحَلَتْ فَلْتَقْتَدِ<sup>(٤)</sup>.



\* [٢٠٥] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكْتَحِلَ الْمُحْرِمُ إِذَا رَمَدَ بِكُحْلٍ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ<sup>(٥)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، النوادر والزيادات [٣٢٧/٢].

(٢) كذا في مك: «تُسَدِّلُ»، وفي المطبوع: «تسبل».

(٣) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، المختصر الصغير، ص (٤١٨)، المدونة

[٤٦٣/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣١)، التفریع [٣٢٣/١].

(٤) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، المختصر الصغير، ص (٤١٨)، التفریع

[٣٢٤/١].

(٥) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

[١٠/٥]، شرح الأبهری للمسألة، فقال: «قال الأبهری: «وإنما جاز للمحرم الكحل

بالإثمد وغيره مما ليس فيه طيب؛ لأن الكحل ليس بزينة للرجال فيمنعون منه، وهو

زينة للنساء فيمنعون منه.

ولا بأس بالكحل قبل الإحرام، كما لا بأس بالدهن والتمشط وأشباه ذلك مما لا

طيب [فيه].

\* [٢٠٦] وَإِذَا وَجَدَ الْمُحْرِمُ فِي عَيْنَيْهِ حَرًّا، فَازْجُوْهُ إِلَّا يَكُوْنَ بِالْكُحْلِ لَهُ

بَأْسٌ<sup>(١)</sup>.



\* [٢٠٧] وَلَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٠٨] وَلَا يَشْتَمُّ الْمُحْرِمُ الرَّيْحَانَ، وَلَا يَفْتَدِي إِنْ فَعَلَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٩٢٠] وَلَا بَأْسَ بِالسَّوَاكِ لِلْمُحْرِمِ وَإِنْ أَدْمَى<sup>(٤)</sup>.



ورأى مالكٌ أنَّ شعث العين يزول في حقَّ الفريقين، وإن كان في حق المرأة أبلغ، وهو كزوال شعوثة البدن بالادّهان»، وينظر: المدونة [١/ ٤٦٠]، النوادر والزيادات [٣٥٢/ ٢]، التفرع [١/ ٣٢٤].

(١) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٢٩)، المدونة [١/ ٤٦٠]، النوادر والزيادات [٣٥٢/ ٢]، التفرع [١/ ٣٢٤].

(٢) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٢٨ و ٣٥٣]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٣) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، المدونة [١/ ٤١٣ و ٤٥٩].

(٤) مك ٢/ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٥٥].



\* [٢١٠] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ<sup>(١)</sup>.



\* [٢١١] وَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، فَإِنْ فَعَلَ وَخَافَ أَنْ يَكُونَ قَتْلَ دَوَابٍّ، فَأَحَبُّ

إِلَيَّ أَنْ يَفْتَدِيَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢١٢] وَلَا يَنْظُرُ مُحْرِمٌ وَلَا مُحْرِمَةٌ فِي مِرَاقَةٍ، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠).

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٣/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما كره للمحرم دخول الحمام؛ خيفة أن يقتل دواب رأسه، والمحرم ممنوع من ذلك؛ لأنه لا يجوز له أن يميظ الأذى عنه حتى يرمي جمرة العقبة، فمتى فعل ذلك، كانت عليه الفدية. وإن خاف أن يكون قد فعل ذلك، فلاحتياط أن تكون عليه الفدية، وأمّا الواجب فلا يلزمه إلا فيما يتيقن»، وينظر: المدونة [١/٤٦١]، الكافي لابن عبد البر [١/٣٨٧]، التفريع [١/٣٢٦].

(٣) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، النوادر والزيادات [٢/٣٥٢].

\* [٢١٣] وَيَحْكُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ حَكًّا رَفِيقًا، وَلَا بَأْسَ بِحَكِّهِ جِلْدُهُ وَإِنْ

أَذْمَاهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٢١٤] وَلَا يَقْصُصُ الْمُحْرِمُ أَظْفَارَهُ، فَإِنْ فَعَلَ افْتَدَى، وَإِنْ كَانَ ظُفْرًا وَاحِدًا

أَطْعَمَ مَسْكِينًا، فَلَوْ انْكَسَرَ ظُفْرُهُ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْصَصَهُ<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، المختصر الصغير، ص (٤١٨)، مختصر

أبي مصعب، ص (٢٢٦)، النوادر والزيادات [٣٥٥/٢]، التفریع [٣٢٥/١].

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، المختصر الصغير، ص (٤١٩)، وقد

نقل التلمساني في شرح التفریع [١٧/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال

الأبهري: لأنه ممنوعٌ من إلقاء التَّفَث من الشَّعر وغيره وتقليم ظفره حتى يرمي جمرة

العقبة، وذلك وقت محله، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾

[البقرة: ١٩٦]، وذلك بعد الرَّمي، فمن حلق رأسه أو قلم ظفره قبل ذلك فعليه الفدية».

ونقل عنه أيضاً: «قال الأبهري: لأنَّ الظفر المكسور كالمتلف، فإذا أزاله فلا شيء

عليه؛ لأنه لم يتلفه.

ولأنَّ في تنقيته مشقةً شديدةً، ولم يكلف ذلك أيضاً».

ونقل عنه أيضاً: «قال الأبهري: لأنَّ الفدية إنَّما تجب بحصول منفعةٍ كاملةٍ أو بجُلِّ

المنفعة، كتقليم الأظفار كلها أو جلَّها، فأما إذا كان شيئاً يسيراً، أطعم مسكيناً واحداً؛

لأنَّ منفعته لم تحصل محصلها بفعل ذلك كله»، وينظر: المدونة [٤٤٣/١]، النوادر

والزيادات [٣٥٤/٢].

ما جاء في قتل القمل والبراغيث للمحرم

\* [٢١٥] وَلَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ قَمَلَةً، وَلَا يَطْرَحُهَا مِنْ ثَوْبِهِ وَلَا جِلْدِهِ، فَإِنْ فَعَلَ  
أَطْعَمَ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ<sup>(١)</sup>.



\* [٢١٦] وَلَا يَقْصُ شَعْرًا<sup>(٢)</sup>.



\* [٢١٧] وَلْيُلْقِ الْمُحْرِمُ الْقَرَادَ<sup>(٣)</sup> عَنْ نَفْسِهِ<sup>(٤)</sup>.



\* [٢١٨] وَمَنْ قَتَلَ دَبْرَةً<sup>(٥)</sup> أَوْ نَمْلَةً لَدَغَتْهُ فَلْيُطْعَمْ<sup>(٦)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، المختصر الصغير، ص (٤١٩)، الموطأ

[٦١٥/٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧).

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، المختصر الصغير، ص (٤١٩)، النوادر

والزيادات [٣٥٤/٢].

(٣) قوله: «الْقَرَادُ»، هو دابة من من دواب جسم البعير، ينظر: المنتقى للباجي [٢٦٥/٢]،

المغرب للمطرزي، ص (٣٧٧).

(٤) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٠)، المختصر الصغير، ص (٢٠٢).

(٥) قوله: «دَبْرَةً»، الدبيرة هي النحلة، وقيل: الزنبور، ينظر: تاج العروس [٢٥٣/٢٢].

(٦) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣١).

\* [٢١٩] وَلَا يُقَرَّدُ الْمُحَرَّمُ بَعِيرُهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْزِعَ الْعَلَقَةَ<sup>(١)</sup> عَنْ دَابَّتِهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٢٠] وَمَنْ أَلْقَى قُرَادًا مِنْ بَعِيرٍ فَلْيُطْعِمِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٢١] وَمَنْ وَجَدَ عَلَيْهِ بَقَّةً أَوْ مَا أَشَبَّهَا فَأَخَذَهَا فَمَاتَتْ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ

شَيْئًا<sup>(٤)</sup>.



(١) قوله: «الْعَلَقَةُ»، هي مفرد العلق، وهو شبيه بالدود، أسود يتعلق بحنك الدابة إذا شرب، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٣٢٦).

(٢) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٧/٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه إذا فعل ذلك فقد عرّض القرّاد للإتلاف، ولا يجوز له أن يفعل ذلك، وأجازه الشافعي». ونقل عنه أيضاً: «قال الأبهري: ولأنّ العلقه لم يعرضها للتلف، وإذا ألقى القرّاد عن بعيه فقد عرّضه للتلف؛ فلهذا قال مالك: يطعم في القرّاد إذا ألقاه عن بعيه، ولا شيء عليه في العلقه إذا ألقاها عن دابته»، وينظر: المدونة [٤٥٣/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧)، التفریع [٣٢٥/١].

(٣) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣١)، المدونة [٤٥٣/١].

(٤) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣١).

\* [٢٢٢] وَيُطْعِمُ الْمُحْرِمُ إِذَا قَتَلَ الْبَعُوضَ وَالْبَرَاعِثَ<sup>(١)</sup>.



\* [٢٢٣] وَيُلْقِي الْمُحْرِمُ عَنْهُ دَوَابَّ الْأَرْضِ كُلَّهَا: الْحَلَمَةَ وَالْحَمَنَانَ<sup>(٢)</sup>

وَالنَّمْلَةَ وَالذَّرَّةَ وَدَوَابَّ الْأَرْضِ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ١١ و ٦٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري رحمه الله: لأنه ممنوعٌ من قتل هذه الأشياء كلها، فمتى قتلها أطمع، ولا يجوز لمحرم أن يقتل الأشياء التي بينها النبي ﷺ وما كان في معناها.

ولأن أذاها ليس هو شيء يضرب به ضرراً بيئاً، بل يضربها بقتله إياها أكثر، فوجب أن يفدي لهذه العلة»، وينظر: النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٣].

(٢) قوله: «وَالْحَمَنَانَ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «الجمعان»، والحلم، والحمنان: من دواب جسم البعير، ينظر: المنتقى للباجي [٢/ ٢٦٤].

(٣) مك ٢/ب، المختصر الكبير، ص (١٣١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ١٣]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: لأن هذا لا يضبطه الإنسان، وفي احترازه من ذلك مشقة عليه، فلا شيء عليه في ذلك، كما لا شيء عليه فيما يسقط من شعره؛ لأنه لا يمكنه التحرز من ذلك»، وينظر: المدونة [١/ ٤٥٣]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٣].

\* [٢٢٤] وَإِذَا سَقَطَتْ <sup>(١)</sup> مِنْ رَأْسِهِ قَمَلَةٌ فَلَا يَرُدُّهَا، وَلْيَدْعُهَا مَكَانَهَا <sup>(٢)</sup>.



\* [٢٢٥] وَإِذَا جَعَلَتِ الْمَرْأَةُ فِي رَأْسِهَا زَاوِقًا <sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْإِحْرَامِ، فَلَتْ [فَتَد] <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.



(١) ما بين [ ] موضع خرم، وما أثبتته هو ما نقله ابن أبي زيد في النوادر [٣٥٥ / ٢]، عن ابن عبد الحكم، حيث نقل عنه هذه المسألة بلفظ: «وإذا سقطت من رأسه قملة، فليدعها، ولا يردّها مكانها».

(٢) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٥٥ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفریع [١٤ / ٥]، شرح المسألة عن الأبهري، فقال: «قال الأبهري رحمه الله: وإنّما قال ذلك؛ لأنّه لم يختر طرحها فيكون قد عرضها للتلف.

وليس عليه ردّها؛ لأنّه ليس عليه ردُّ الأذى إلى نفسه الذي زال عنه بغير اختياره».

(٣) قوله: «زَاوِقًا»، الزاوق، أو الزاووق: هو شيء لزوج كالصمغ، يمسك الشعر ويحفظه، ينظر: الحاوي للماوردي [١٨٦ / ٣].

(٤) ما بين [ ] موضع خرم بالمخطوط، والسياق يقتضيها، وهي مثبتة في النوادر والزيادات [٤٦٤ / ٢]، إذ قد نقل ابن أبي زيد هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٥) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٦٤ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفریع [١٦ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنّما قال ذلك؛ لأنّ الزاوق يقتل بريحه في الحال وما يحدث بعده، وليس لها أن تفعل فعلاً يؤدي إلى قتل دوابّ بدنّها بعد الإحرام».

\* [٢٢٦] وَيَتَصَدَّقُ الْمُحْرَمُ إِذَا قَتَلَ الذَّرَّةَ وَالذَّبْرَةَ إِذَا آذَتْهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٢٢٧] وَمَنْ وَقَعَتْ فِي رَأْسِهِ قَمَلَةٌ أَوْ رَأَاهَا فِي ثَوْبِهِ، فَلَا بَأْسَ [بِنَقْلِهَا]<sup>(٢)</sup> مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٢٨] وَمَنْ فَلَى إِزَارَهُ أَوْ أَعْطَاهُ مُحْرَمًا يَفْلِيهِ<sup>(٤)</sup>، فَقَتَلَ مِنْهُ الدَّوَابَّ وَأَلْقَاهَا فَلْيَفْتَدِ<sup>(٥)</sup>.



- 
- (١) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، النوادر والزيادات [٤٦٣/٢].
- (٢) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيها، وفي الجامع لابن يونس [٦٥٧/٥]: «قال مالك في العتبية: ولا بأس للمحرم يرى القملة في ثوبه أو بدنه فينقلها في مكان آخر من ثوبه أو جلده».
- (٣) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، النوادر والزيادات [٣٥٥/٢]، التفرع [٣٢٥/١].
- (٤) قوله: «يَفْلِيهِ»، هو من الفلي: وهو التفتيش في شعر الرأس؛ لإخراج الهوام أو للتنظيف، ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ [٦٢/٣].
- (٥) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [١٥/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنَّ المحرم ممنوعٌ من قتلها بنفسه أو يأمر بذلك غيره، فإذا فعله وجب عليه الفدية»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٥٦/٢].

## باب ما يقتل المحرم من الدواب وما لا يقتل

\* [٢٢٩] لَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْأَسَدَ وَالذَّبَّ<sup>(١)</sup> وَالْفَهْدَ وَالنَّيْمَ، وَكُلَّ مَا عَدَا عَلَى النَّاسِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٣٠] وَلَا يَقْتُلُ الضَّبْعَ وَلَا الثُّعْلَبَ وَلَا الْهَرَّ وَمَا أَشْبَهَهُ، فَإِنْ قَتَلَهُمْ، وَدَى مَا قَتَلَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٣١] وَلَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الطَّيْرِ إِلَّا الْغُرَابَ وَالْحَدَاةَ<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) قوله: «والذَّب» ذكر الباجي في المنتقى [٢/ ٢٦٢]، أن ابن عبد الحكم روى عن مالك إباحة قتله، ومنعه، ولم أقف في الكتاب على المنع.
- (٢) مك ٣/ أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، المختصر الصغير، ص (٤٢٠)، الموطأ [٣/ ٥٢٠]، المدونة [١/ ٤٤٩]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٢]، التفریع [١/ ٣٢٥].
- (٣) مك ٣/ أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، الموطأ [٣/ ٥٢٠]، المدونة [١/ ٤٤٩].
- (٤) مك ٣/ أ، المختصر الكبير، ص (١٣١)، المختصر الصغير، ص (٤٢١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ٢٣]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ غيرهما من الطَّير لا يبتدئ بالضَّرر، فلم يجز قتلها، والغراب والحدأة يبتدئان بالضَّرر، فجاز قتلها.
- أما الغراب، فإنه يؤذي المسافرين؛ لأنها تقع على ظهور دوابهم فينقرها.



\* [٢٣٢] وَلَا يَقْتُلُ الْوَزَغَ وَلَا قِرْدًا وَلَا خِنْزِيرًا، وَيَفْدِي الثَّغْلَبَ إِذَا قَتَلَهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٢٣٣] وَلَا نُحِبُّ أَنْ يَقْتُلَ حَدًّا وَلَا غُرَابًا، إِلَّا أَنْ يَضُرَّهُ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٣٤] وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْفَأْرَةِ وَالْعُقْرَبِ وَالْحَيَّةِ وَإِنْ لَمْ تَضُرَّهُ.

وأما الحدأة، فلائها تسلب من الناس الشيء، فجاز قتلها لهذه العلة.  
وأما غيرهما من الطير فإنه لا يبتدئ، فإن قتلها فعليه الفدية، إلا أن يكون ابتداء به بأذى، فلا شيء عليه، وينظر: الموطأ [٣/ ٥٢٠]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٦)،  
التفريع [١/ ٣٢٥].

(١) مك ٣/ أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٢٦]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: لأن المحرم ممنوع من قتل الصيد كله، إلا ما أبيح له قتله مما يبتدئه بالضّرر، وليس هذه الأشياء مما يبتدئه بالضّرر، فلم يجز له قتلها، فمتى قتلها كان عليه الجزاء».

ونقل عنه شرح قول مالك «وَيَفْدِي الثَّغْلَبَ إِذَا قَتَلَهُ»، في [٥/ ٢٦]، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنه من الصيد الممنوع قتله للمحرم، فإذا قتله وجب عليه الجزاء»، وينظر: النوادر والزيادات [٢/ ٤٦١-٤٦٢]، التفريع [١/ ٣٢٥].

(٢) مك ٣/ أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، المختصر الصغير، ص (٤٢١)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٢].

وَلَا أَرَى أَنْ يَقْتُلَ صِغَارَ الدَّوَابِّ وَلَا فِرَاحَ الْغُرَبَانِ فِي وَكُورِهَا<sup>(١)</sup>.



\* [٢٣٥] وَيَدِي الْمُحْرَمِ الصَّقَرِ وَالْبَازِيَّ إِذَا قَتَلَهُ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٣٦] وَلَا بِأَسِّ بَقْلِ الْحَيَّةِ وَالْفَأْرَةِ وَالْعَقْرَبِ فِي الْحَرَمِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٣٧] وَلَا نَحْبٌ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْتُلَ الْحَدَاةَ وَالْغُرَابَ فِي الْحَرَمِ؛ خَوْفَ الذَّرِيعَةِ إِلَى الْأَصْطِيَادِ، وَلَوْ ضَرَّاهُ مَا رَأَيْتُ بِأَسًّا<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، المختصر الصغير، ص (٤٢١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٢/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: ولأنها تقرض سقاء المسافر، وتؤدي الحاضر بما لا خفاء به، فجاز قتلها». ونقل عنه أيضاً: «قال الأبهري: ولأن الضرر فيها موجود وإن لم تفعله في الحال، فجائز للمحرم قتل ما أضره أو [.....] كان الغالب منه الابتداء بالضرر»، وينظر: المدونة [٤٤٩/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٦)، النوادر والزيادات [٤٦٢/٢]، التفریع [٣٢٥/١].

(٢) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، الموطأ [٥٢٠/٣]، المدونة [٤٤٩/١].

(٣) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢).

(٤) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٦٢/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

\* [٢٣٨] وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْمُحْرَمِ الْحَيَّةِ الصَّغِيرَةِ<sup>(١)</sup>.



\* [٢٣٩] وَلَا أَرَى لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ بِصَفَرٍ وَلَا بِبَازٍ<sup>(٢)</sup>.



[٢٤٠] [ب/٧٨/٢] وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَكَنَّهُ مِنْ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ، افْتَدَى وَإِنْ

كَانَ نَاسِيًا، وَكَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> مَنْ مَسَّ مِنْ طِيبٍ، فَالنَّاسِي وَالْجَاهِلُ وَالْمُضْطَّرُّ سَوَاءٌ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اِنْتَفَعَ بِتَغْطِيَتِهِ رَأْسَهُ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ؛ لِأَنَّ

الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ كَمَا هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ حَلْقِهِ، وَكَذَلِكَ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ

التَّطْيِبِ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ، سَوَاءٌ كَانَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا، مُضْطَّرًّا

أَوْ غَيْرَ مُضْطَّرٍّ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ أَوْصَلَ إِلَى نَفْسِهِ مَنْفَعَةً هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهَا فِي الْإِحْرَامِ،

فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ، كَمَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا، وَكَذَلِكَ لَوْ قَلَمَ ظَفْرَهُ،

وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَطْيَبَ نَاسِيًا

أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا نَاسِيًا فَعَلِيهِ الْفَدْيَةُ<sup>(٥)</sup>.



(١) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، التفريع [٣٢٥/١].

(٢) مك ٣/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٢)، النوادر والزيادات [٤٦٩/٢].

(٣) من بداية المسألة إلى هذا الموضع مفقود من شب، واستدرسته من مك ٣/أ.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٢)، المختصر الصغير، ص (٤٢١)، الموطأ [٦١٥/٣].

(٥) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥١٢/٤]، هذا التعليل عن الأبهري.

[٢٤١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِلِبْسِ الْمُحْرَمِ الْمِنْطَقَةَ<sup>(١)</sup> وَالْهِمْيَانَ<sup>(٢)</sup> لِلنَّفَقَةِ<sup>(٣)</sup>،  
يَرْبِطُ ذَلِكَ عَلَى بَدَنِهِ<sup>(٤)</sup> وَيُقْضَى بِهَا<sup>(٥)</sup> إِلَى جِلْدِهِ، وَلَا يَجْعَلُهُ مِنْ فَوْقِ إِزَارِهِ<sup>(٦)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ بِهِ ضَرُورَةٌ إِلَى النَّفَقَةِ وَحِفْظُهَا؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعِينُ  
بِهَا عَلَى مَا يَرِيدُهُ مِنْ سَفَرِهِ، فَجَازَ لَهُ شِدُّ الْهِمْيَانِ وَعَقْدُهُ عَلَى وَسْطِهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٧)</sup>.  
وَيُقْضَى بِهَا إِلَى جِلْدِهِ؛ لِثَلَا يَكُونُ قَدْ عَقَدَ فَوْقَ مِثْرِهِ عَقْدًا لَيْسَ بِهِ ضَرُورَةٌ  
إِلَى ذَلِكَ.



[٢٤٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُقْعَلُ بِالْمَيْتِ الْحَرَامِ<sup>(٨)</sup> مَا يُفْعَلُ بِالْحَلَالِ فِي كَفَنِهِ<sup>(٩)</sup>.  
✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا مَاتَ فَقَدْ زَالَ حُكْمُ الْإِحْرَامِ عَنْهُ

(١) قوله: «الْمِنْطَقَةُ»، هي شبه الهميان من جلد، يربطها المسافر على وسطه يضع فيها نفقته، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٤٤).

(٢) قوله: «الْهِمْيَانُ»، هو كيس تجعل فيه النفقة ويشد على الوسط، ينظر: المصباح المنير [٦٤١/٢].

(٣) قوله: «لِلنَّفَقَةِ»، كذا في شب، ومك، وفي المطبوع: «للمنفق».

(٤) قوله: «بَدَنِهِ»، كذا في شب، وفي مك ٣/أ، والمطبوع: «بطنه».

(٥) قوله: «بِهَا»، كذا في شب، وفي مك ٣/أ، والمطبوع: «بذلك».

(٦) المختصر الكبير، ص (١٣٢)، المختصر الصغير، ص (٤٢٢)، المدونة [٤٧٠/١]،  
التفريع [٣٢٣/١].

(٧) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٥]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٨) قوله: «الْحَرَامِ»، كذا في شب، وفي مك ٣/أ، والمطبوع: «المحرم».

(٩) المختصر الكبير، ص (١٣٢)، النوادر والزيادات [٣٥٠/٢].

وانقطع، فوجب أن يُعمل به كما يُعمل بالحلال، كالمعتدة إذا ماتت، أنها يُعمل بها ما يعمل بغير المعتدة إذا ماتت.

ولو صح أن يُجَنَّبَ المحرم إذا مات الطيب وأن لا يُغَطَّى رأسه كما لا يجوز أن يفعل ذلك في حال حياته، لوجب في حال حياته<sup>(١)</sup> أن لا تُطَيَّب المعتدة إذا ماتت في حال عدتها، كما لا يجوز لها أن تتطيب في حال العدة.

وقد روى العلاء بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ [٧٩/٢] الْعَبْدُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ، صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، وَوَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ، وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ»<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: إن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال في المحرم الذي وقصته ناقته: «اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَيِّبًا وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»<sup>(٥)</sup> (٦).

قيل له: إن صح هذا الخبر، فهذا الإنسان مخصوص بهذا الفعل دون سائر

(١) قوله: «في حال حياته» كذا في شب، ولعلها نص مكرر.

(٢) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني، صدوقٌ ربما وهم، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٧٦١).

(٣) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة، ثقةٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٠٥).

(٤) أخرجه مسلم [٧٣/٥]، وهو في التحفة [٢٢١/١٠].

(٥) متفق عليه من حديث ابن عباس: البخاري (١٨٣٩)، مسلم [٢٥/٤]، وهو في التحفة [٤١١/٤].

(٦) ينظر الاعتراض في: الأم [٦٠٥/٢]، الحاوي [١٧٤/٣].

المحرمين؛ لأنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ عرف صحة نية هذا المحرم وأنه أراد الله تعالى بذلك، فلم يزل عنه حكم الإحرام، ولسنا نعلم نحن ذلك من سائر المحرمين، فلم يجز أن يكون حكمهم حكمه.

ولو جاز أن نرد الشيء إلى الشيء المخصوص، لجاز أن يأكل الإنسان من كفارته، كما أطعم النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ الواطئ في شهر رمضان من كفارته، وقال له: «كُلْهُ أَنْتَ وَعِيَالُكَ»<sup>(١)</sup>.

وقد روينا عن ابن عمر، أنَّ ابنه واقدًا مات وهو محرمٌ، فكفنه وقال: «لَوْ لَا أَنَا حُرْمٌ لَطَيَّبْتَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

على أنَّ في الحديث شيئًا لا يقول به مخالفنا في هذه المسألة، وهو أنَّه قال فيه: «لَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ»، ويجوز عند مخالفنا أن يُحَمَّرَ<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ في شهداء أحد: «اذْفَنُواهُمْ بِدِمَائِهِمْ وَلَا تَغْسِلُواهُمْ فَإِنِّي شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ»<sup>(٤)</sup>، ثم كان غيرهم من الشهداء بهذه المنزلة، وإن كنا لا نشهد عليهم، فكذلك يجب أن يكون كل محرمٍ إذا مات بمنزلة ذلك المحرم<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدَّم تخريجه في المسألة رقم ٢٤٢.

(٢) أخرجه مالك [٤٧٣/٣].

(٣) ينظر: الأم [٢/٦٠٤]، المغني [٣/٤٧٩].

(٤) أخرجه أبو داود [٢٧/٤]، بنحو هذا اللفظ، وهو في البخاري (١٣٤٣)، وينظر الحديث في التحفة [٢/٢١٦].

(٥) ينظر الاعتراض في: التعليقة الكبيرة للقاضي أبي يعلى [٤/١٦٠]، المغني [٣/٤٧٩].

قيل له: قد قامت الدلالة على إلحاق الشهداء من المسلمين في ترك الغسل بشهداء أحد؛ لأنَّ النَّاسَ قد أجمعوا على ذلك، فقلنا بهذه الدلالة أنَّ حكمهم حكمهم، ولو لم تقم الدلالة في كل محرمٍ أنَّ حكمه حكم ذلك المحرم، لم يجز أن يلحقوا به؛ لِمَا ذكرناه من الدليل، وشهادة الأصول من منع إلحاقهم به.



[٢٤٣] ب[١٢٠/١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُغَطِّي الْمُحْرِمُ وَجْهَهُ، مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَلَا الْمُحْرِمَةُ إِلَّا أَنْ تَسْتَتِرَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ كَشْفَ رَأْسِهِ وَوَجْهَهُ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ تَغْطِيَتُهُمَا. ﴾



[٢٤٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَسْتَظِلُّ الْمُحْرِمُ عَلَى الْمَحْمَلِ، فَإِنْ فَعَلَ افْتَدَى، وَلَا بَأْسَ بِالْفُسْطَاطِ<sup>(٢)</sup> وَالْبَيْتِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ مَأْمُورٌ بِكَشْفِهِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْطِيَهُ أَوْ يُكِنِّهِ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، فَمَتَى اسْتَظَلَّ عَلَى الْمَحْمَلِ، فَقَدْ أَكَنَّهُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَقَصِدَ لَذَلِكَ، فَوُجِبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، المختصر الصغير، ص (٤٢١).

(٢) قوله: «بِالْفُسْطَاطِ»، هو الخيمة العظيمة، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، ص (٣٦٠).

(٣) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، النواذر والزيادات [٢/٣٤٨].

وقد رُوِيَنا عن ابن عمر: «أَنَّه رَأَى مُحْرِمًا قَدْ اسْتَظَلَ فِي مَحْمَلِهِ، فَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ لَهُ: اضْحَ لِمَا أَحْرَمْتَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

وأما البيت والفسطاط فلا بأس عليه في دخولهما وإن أكنَّه؛ لأنَّ البيت والفسطاط لم يُجعل للمحرم وحده دون المحل، والمحل<sup>(٢)</sup> والمحمَّلُ فإنَّما هو شيءٌ أُخْدِثَ بعد رسول الله ﷺ وأصحابه<sup>(٣)</sup>، أحدثه قومٌ لَمَّا شَقَّ عليهم كشف رؤوسهم في الحر والبرد في حال الإحرام، جعلوا الأظلة على المحامل، وذلك غير جائز.



- (١) أخرجه ابن أبي شيبة [٤١٦ / ٨]، والبيهقي في السنن الكبرى [٥١٢ / ٩]، من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، ولفظه عند ابن أبي شيبة: «عن ابن عمر أنَّه رأى مُحْرِمًا قد استظل بعود، فقال: اضْحَ لما أحْرمت له»، ومعناه: ابرز إلى الضحاء، ينظر: المعلم بفوائد مسلم [٩٧ / ٢].
- (٢) قوله: «والمحل»، كذا في شب، ولعلها زيادة من الناسخ، وقد نقل التلمساني في شرح التفرغ [٥١٣ / ٤]، كلام الأبهري، ولم يذكرها، والله أعلم.
- (٣) قوله: «أُخْدِثَ بعد رسول الله ﷺ وأصحابه»، مثبت من شرح التلمساني، وهو الصواب بخلاف ما في الأصل، إذ جاءت فيه: «أحدثه رسول الله ﷺ وأصحابه»، وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف [٧٨١ / ٨]، من طريق هشام عن ابن سيرين: «أنه كان يكره الحجَّ على المَحْمَل، فيقول: إنما كان النَّاسُ يحجون على الأفتاب والرحال»، وفي غريب الحديث لأبي عبيد [١١٤ / ٤]: «أن ابن مسعود كره المحمل؛ لأنَّه مما أحدث النَّاس».



[٢٤٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ تَسْتَظِلَّ الْمُحْرِمَةُ عَلَى الْمَحْمَلِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَةَ يَجُوزُ لَهَا تَغْطِيَةُ رَأْسِهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا إِذَا اسْتَظَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.



[٢٤٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمْشِيَ الْمُحْرِمُ فِي ظِلَالِ الْمَحَامِلِ<sup>(٣)</sup>.

✍ هَذَا كَمَا يَمْشِي تَحْتَ السَّقْفِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَمَا يَسْتَظِلُّ عَلَى الْمَحْمَلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ قَدْ قَصَدَ بِهِ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ، وَهُوَ ثَابِتٌ لَا يَزُولُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَشْيُهُ تَحْتَ ظِلَالِ الْمَحَامِلِ<sup>(٤)</sup>.



[٢٤٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَسْتَظِلُّ الْمُحْرِمُ فِي الْبَحْرِ، فَإِنْ فَعَلَ افْتَدَى<sup>(٥)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ لِلْمَحْرَمِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْطِيَ رَأْسَهُ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، وَجِبَتْ [١/٢١/١] عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٣٣).

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٤/٥١٣]، شرح الأبهري هذا.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، النوادر والزيادات [٢/٣٤٨].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفريع [٤/٥١٤]، شرح الأبهري هذا.

(٥) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، النوادر والزيادات [٢/٣٤٨].

[٢٤٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَيَسْتُرَ

بِهَا وَجْهَهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتُرَ أَنْفَهُ مِنَ الْغُبَارِ بِثَوْبِهِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ خَفِيفٌ وَلَيْسَ هُوَ شَيْئًا يَدُومُ، فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمَحْرَمِ فِي فِعْلِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِذَا انْتَفَعَ

بِهَا، فَأَمَّا مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ لَخَفْتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.



[٢٤٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نُحِبُّ لَهُ أَنْ يَكُبَّ وَجْهَهُ عَلَى الْوِسَادَةِ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ غَطَى وَجْهَهُ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ

يَفْعَلَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٤٨ و ٣٥٢].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/ ٥١٤]، شرح الأبهري هذا.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٤٩].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/ ٥١٤]، شرح الأبهري هذا.

[٢٥٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ لَبَّدَ<sup>(١)</sup> شَعْرَهُ أَوْ عَقَصَهُ<sup>(٢)</sup> أَوْ ضَفَّرَهُ<sup>(٣)</sup> فَعَلَيْهِ الْحِلَاقُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّقْصِيرِ<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَنُ مِنَ التَّقْصِيرِ مَتَى فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْلُقَ.

وقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: «مَنْ لَبَّدَ أَوْ عَقَصَ أَوْ ضَفَّرَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِلَاقُ»<sup>(٥)</sup>.

وروى فليح بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ عَقَصَ أَوْ ضَفَّرَ، فَعَلَيْهِ الْحِلَاقُ»<sup>(٦)</sup>.



(١) قوله: «لَبَّدَ»، التليد: أَنْ يَأْخُذَ غَاسِوْلًا وَصَمْغًا، فَيَجْعَلُهُ فِي الشَّعْرِ، فَيَلْتَصِقُ وَيَقْلُّ قَمْلُهُ، يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّفْرِيعِ لِلتَّلَمَّسَانِي [٣٦٢/أ].

(٢) قوله: «عَقَصَهُ»، التعقيص: أَنْ يَظْفَرَ الشَّعْرَ وَيَجْعَلُهُ عَقَاصًا عَلَى الرَّأْسِ، يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّفْرِيعِ لِلتَّلَمَّسَانِي [٣٦٢/ب].

(٣) قوله «وَمَنْ لَبَّدَ شَعْرَهُ أَوْ عَقَصَهُ أَوْ ضَفَّرَهُ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك ٣/أ، وَالْمَطْبُوعُ: «وَمَنْ رَبَطَ شَعْرَهُ أَوْ لَبَدَهُ أَوْ عَقَصَهُ أَوْ ضَفَّرَهُ».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، المختصر الصغير، ص (٤٢٢)، المدونة [١/٤٢٢]، النوادر والزيادات [٢/٣٢٨]، التفریع [١/٣٢٦].

(٥) أخرجه بهذا الإسناد، سويد بن سعيد، في الموطأ بروايته [٢/٤٤٩]، وهو في رواية يحيى الليثي [٣/٥٨٣]، وأبي مصعب، من حديث عبد الله بن عمر، عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) لم أقف عليه بهذا الإسناد، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى [١٠/١٣٢]، من

[٢٥١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ افْتَدَى قَبْلَ أَنْ تَجِبَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، فَلَا يُجْزِيهِ <sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِفَعْلِ الشَّيْءِ الْمَمْنُوعِ مِنْهُ، فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ، وَلَيْسَ هِيَ الْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَفَّرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ، أَوْ أَخْرَجَ الْجِزَاءَ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ، أَوْ كَفَّرَ لِلظَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجْزِيهِ وَعَلَيْهِ الْجِزَاءُ وَالْكَفَّارَةُ بَعْدَ فِعْلِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِزَاءُ أَوْ الْكَفَّارَةُ، كَذَلِكَ فِدْيَةُ الْأَذَى.



[٢٥٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَكَلَّمَا صَنَعَ <sup>(٣)</sup> الْمُحْرِمُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَفِي <sup>(٤)</sup> كُلِّ

شَيْءٍ صَنَعَهُ فِدْيَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا احْتِاجَ إِلَيْهِ فِي مَرَضٍ <sup>[ب/١٢١/١]</sup> نَزَلَ بِهِ وَنِيَّتُهُ إِذَا عَادَ إِلَيْهِ <sup>(٥)</sup> أَنْ يَفْعَلَهُ، مِثْلَ الْحُمَّى يَتَدَثَّرُ لَهَا إِذَا أَحَذَتْهُ وَيَنْزِعُ عَنْهُ <sup>(٦)</sup> إِذَا أَقْلَعَتْ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ، فَإِذَا ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَرَضُ وَصَحَّ، ثُمَّ عَاوَدَهُ مَرَضٌ آخَرُ،

طريق عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر به.

(١) قوله: «تَجِبَ»، كذا في شب، وفي مك ٣/أ، والمطبوع: «يُوجِبُهُ».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، الموطأ [٣/٦١٤].

(٣) قوله «وَكَلَّمَا صَنَعَ»، كذا في شب، وفي مك ٣/أ، والمطبوع: «وَكُلُّ مَنْ صَنَعَ».

(٤) قوله: «فَفِي»، كذا في شب، ومك، وفي المطبوع: «مَعَ».

(٥) قوله «إِذَا عَادَ إِلَيْهِ»، كذا في شب والمطبوع، وفي مك ٣/ب: «عاد ذلك إليه».

(٦) قوله «وَيَنْزِعُ عَنْهُ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب، والمطبوع: «ويَنْزِعُ ذَلِكَ».

فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> كَمَا وَصَفْتُ لَكَ<sup>(٢)</sup>، وَكُلُّ مَا تَعَالَجَ بِهِ الْمُحْرَمُ فِي مَرَضٍ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا احتَاجَ إِلَيْهِ فِي مَرَضِهِ، فَإِذَا ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَرَضُ وَصَحَّ، ثُمَّ عَاوَدَهُ مَرَضٌ آخَرٌ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْمَرَضِ لَمَّا كَانَ حَكْمًا وَاحِدًا فِيمَا يَتَعَالَجُ بِهِ، كَانَتْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ.﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَوْ احتَاجَ إِلَى شَرْبِ دَوَاءٍ فِيهِ طِيبٌ فَتَجَرَّعَ مِنْهُ جُرْعَةً كَانَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ أُخْرَى إِذَا تَجَرَّعَ فِي الْحَالِ جُرْعَةً أُخْرَى، كَمَا يَشْرَبُ النَّاسُ الدَّوَاءَ جُرْعَةً فَجُرْعَةً، فَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَتَعَالَجُ بِهِ مِنَ الطِّيبِ أَوْ يَتَدَثَّرُ بِهِ لِلْحَمَى، وَسِوَاءُ مَا كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ وَقْتَيْنِ مَا دَامَ مَرَضُهُ مُتَصِلًا<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «إِنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةً وَاحِدَةً مَتَى فَعَلَ

(١) قوله «فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ»، كذا في شب والمطبوع، وفي مك ٣/ب، كلام غير واضح، ويشبه أن يكون: «فإن الجزاء يكون عليه».

(٢) قوله: «كَمَا وَصَفْتُ لَكَ»، مثبت في شب، وهو ساقط من مك، والمطبوع.

(٣) إلى هذا الموضع تنتهي المسألة في مك، والمطبوع، وما بعده غير مثبت، وهو في شب.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٣)، المدونة [١/ ٤٢٤ و ٤٤٣]، النوادر والزيادات [٢/ ٣٥٤]، التفریع [١/ ٣٢٦].

(٥) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ٢٨]، عن الأبهري هذا التعليل.

شيئاً في مرضه وكانت نيته أن يفعل الثانية إن احتاج إليه، نوى ذلك عند فعل الأولى»<sup>(١)</sup>.

وهذا القول كأنه أحسن، وما حكاه ابن عبد الحكم فكأنه أوسع إن شاء الله.

وهذا<sup>(٢)</sup> عندي إذا كان ما يتداوى به من جنس واحد، فإذا كان جنسين مختلفين، وجب عليه فديتان، مثل أن يحلق رأسه ويتطيب فعليه فديتان؛ لأنهما شيئان مختلفان.

ويحتمل أن يقال: إنَّ عليه في ذلك كله فديةً واحدةً، سواءً حلق رأسه وتطيب ولبس ثيابه، جمع هذه الأشياء أو فعل واحداً منها، في أنَّ عليه فديةً واحدةً. ولست أحفظ هذا التفسير عن مالك، ولا عن أصحابه.

وإذا قيل: إنَّ عليه فديةً [١/١٢٢/١] واحدةً، فهو كالمحرم يحلق رأسه فعليه الفدية؛ لأنَّه قد أزال الشعر وأتلف دواب رأسه، ولو انفرد فعله في قتل دواب رأسه أو أخذ شعره، فعليه الفدية لكل واحدةٍ منهما.

وله وجه من الأصول أيضاً: وهو أنَّ الإنسان لو قُطِعَ أنفه فذهب الشم، لكان على القاطع ديةً واحدةً لذهاب الشم والجمال، ولو أذهب كل واحدٍ منهما على انفراده، لكان عليه لكل واحدٍ ديةً.

وكذلك المحرم لو قتل في الحل لكان عليه الجزاء، ولو قتل الحلال في

(١) ينظر: المدونة [٤٢٤/١].

(٢) من هذا الموضع إلى نهاية شرح المسألة، نقله التلمساني في شرح التفریع [٢٩/٥]، عن الأبهري.

الحرم، لكان عليه الجزاء، ثم لو قتل المحرم في الحرم لكان عليه جزاءً واحدٌ، وكذلك القارن عليه جزاءً واحدٌ، وما أشبه ذلك.

وكذلك الإنسان إذا زنى مرةً بعد مرةً، أو شرب أو سرق مراراً قبل أن يقام عليه الحد في كل واحدٍ من ذلك، لكان عليه حدٌ واحدٌ، ولو أقيم عليه الحد، ثم فعل ذلك، لكان عليه حدٌ آخر.

وكذلك حكم المرض الواحد إذا فعل فيه المُحَرَّم من هذه الأشياء التي ذكرناها فعليه فديةٌ واحدةٌ، ثم إذا برئ أو مرض ثانيةً وجبت عليه فديةٌ أخرى إذا فعل ما لا يجوز له فعله في الإحرام، من حلق الرأس واللبس والتطيُّب، والله أعلم.

قال أبو بكر: «ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مَسَائِلِ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةً فِي مَرَضِهِ، كَالطِّيبِ وَاللِّبْسِ وَالْحَلْقِ، أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةً وَاحِدَةً»<sup>(١)</sup>.



(١) لم أقف عليه.

باب في استسعاط المحرم وحجامة<sup>(١)</sup>

[٢٥٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَسْتَعِطَ بِالْبَنْفَسِجِ<sup>(٢)</sup> وَالزَّبْنِيقِ<sup>(٣)</sup> لِرَائِحَتِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالسَّمَنِ وَالزَّيْتِ<sup>(٤)</sup>.

✎ إنما كره البنفسج والزنبق للمحرم أن يدهن به؛ لأنه يشبه الطيب؛ لطيب راحتهم، وليس كذلك السمن والزيت، فلا بأس عليه أن يستعط بهما.



[٢٥٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْطُرَ الْبَانَ<sup>[ب/١٢٢/١]</sup> فِي أُذُنِهِ وَيَجْعَلَهُ فِي

فِيهِ<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) هذا العنوان للباب مثبت في مك، دون شب.  
 (٢) قوله: «بِالْبَنْفَسِجِ»، هو نبات كالخشيش، طيب الرائحة، له زهر أحمر يضرب إلى السواد، ودهنه يرطب الدماغ ويزيل النشوة، ينظر: النظم المستعذب [١/ ١٩٤].  
 (٣) قوله «وَالزَّبْنِيقِ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ ب، والمطبوع: «والخيري»، والزنبق هو دهن الياسمين، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، ص (٢٠٦)، النظم المستعذب [١/ ١٩٤]، وتنتظر طريقة تحضيره في الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار [٢/ ٣٩٢].

- (٤) المختصر الكبير، ص (١٣٤)، المدونة [١/ ٤٥٩].  
 (٥) المختصر الكبير، ص (١٣٤)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوار والزيادات [٢/ ٣٥٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٣/ ٥٢٢].



✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ السَّمْنِ وَالزَّيْتِ، وَهُوَ الْبَانُ غَيْرُ الْمَطْيَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَطْيِبًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ لَهُ فَعَلُهُ، كَالْبِنْفَسِجِ وَالزَّبْنَقِ.



[٢٥٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِدَهْنِ الْمُحْرَمِ بَاطِنَ كَفِّهِ وَقَدَمَيْهِ<sup>(١)</sup> بِالسَّمْنِ وَالزَّيْتِ، يُمَرَّنُهُمَا<sup>(٢)</sup>، وَمَا كَانَ عَلَى ظَاهِرِ قَدَمَيْهِ<sup>(٣)</sup> فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ<sup>(٤)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ<sup>(٥)</sup> كَفِّهِ وَقَدَمَيْهِ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يَدَهْنَهُمَا؛ لِمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ بِالْمَشْيِ أَوْ الْعَمَلِ، وَلَيْسَ يَقْصِدُ بِذَلِكَ أَيْضًا التَّزِينَ وَالتَّرَجُّلَ. فَأَمَّا ظَاهِرُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَيْهِ؛ وَلِأَنَّهُ يَتَزِينُ وَيَتَنَعَّمُ بِذَلِكَ، وَيَزِيلُ عَنْهُ التَّقَشُّفَ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ.



[٢٥٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَوْ دَهَنَ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ بِزَيْتٍ لَا طِيبَ فِيهِ، افْتَدَى<sup>(١)</sup>.

- 
- (١) قوله: «بَاطِنَ كَفِّهِ وَقَدَمَيْهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكْ ٣/ب، وَالْمَطْبُوعُ: «بَاطِنُ الْكَفِّ وَبَاطِنُ الْقَدَمِ».
- (٢) قوله: «يُمَرَّنُهُمَا»، كَذَا فِي شَبِّ، وَنَحْوُهَا فِي الْجَامِعِ لِابْنِ يُونُسَ [٦٦٧/٥]، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَمَرُّ بِهِمَا»، وَنَحْوُهُ فِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ [٣٥٢/٢].
- (٣) قوله: «وَمَا كَانَ عَلَى ظَاهِرِ قَدَمَيْهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكْ ٣/ب، وَالْمَطْبُوعُ: «وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا».
- (٤) المختصر الكبير، ص (١٣٤)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتِ [٣٥٢/٢].
- (٥) قوله «ظَاهِرَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «بَاطِنَ»، كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الشَّارِحِ.
- (٦) المختصر الكبير، ص (١٣٤)، الْمَدُونَةُ [٤٥٩/١].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَدْهِيْنَهُ رَأْسَهُ يَزِيلُ عَنْهُ الشَّعْثَ وَالْغَبَرَ، وَالْمَحْرَمُ فَهُوَ الشَّعْثُ الْغَبْرُ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ تَزَيَّنَ وَتَرَجَّلَ وَأَزَالَ الشَّعْثَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ فَعَلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَعَلِيْهِ الْفَدْيَةُ. ﴾



[٢٥٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَعَلَى الْمَاشِي الَّذِي يَدْهَنُ بَاطِنَ سَاقِيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ

الْفَدْيَةُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَزِيلُ عَنْهُ الشَّعْثَ وَيَنْعِمُهُ، وَالْمَحْرَمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ إِدْخَالِ الرِّفَافِيَةِ عَلَيْهِ بِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ الطَّيِّبِ أَوْ الزَّيْنَةِ أَوْ إِلْقَاءِ التَّفَثِّ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، فَعَلِيْهِ الْفَدْيَةُ. ﴾



[٢٥٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَنْطُ

جُرْحَهُ أَوْ يَنْقُحَ دُمْلَهُ أَوْ يَقْطَعَ عِرْقَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ الْحَجَامَةَ لِلْمَحْرَمِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ

(١) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، النوادر والزيادات [٣٥٢/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، الموطأ [٥٠٨/٣ و ٥٢٣]، مختصر أبي مصعب، ص

(٢٢٧)، النوادر والزيادات [٣٥٥/٢]، التفريع [٣٢٥/١].

من شعره في حال الحجامه، أو يقتل شيئاً من دواب بدنه، وذلك مكروهٌ له إلا أن يحتاج إليه، وليس ذلك في قطع عرقٍ أو فقه دملٍ، فجاز له فعله<sup>(١)</sup>.



### باب في الفدية للمحصر<sup>(٢)</sup>

[٢٥٩] مسألة: [١/٢٣/١] قَالَ: وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]:

﴿فَالنُّسُكُ: شَاةٌ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ وَيَتَصَدَّقُ بِهَا، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا.

﴿وَالصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، يَصُومُهَا حَيْثُ شَاءَ.

﴿وَالصَّدَقَةُ: إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ، مُدَّيْنِ بِمُدٍّ<sup>(٣)</sup> النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، يُطْعَمُ ذَلِكَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ

هُوَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ بِالْخِيَارِ، أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ أَنْ يَفْعَلَ فَعَلَ، مُعْسِراً كَانَ أَوْ مُوسِراً<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى

(١) نقل التلمساني في شرح التفرع [١٩ / ٥]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٢) هذا العنوان للباب مثبت في مك، دون شب.

(٣) قوله «مُدَّيْنِ بِمُدٍّ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب، والمطبوع: «مدين مدين بمد».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، المختصر الصغير، ص (٤٢٣)، الموطأ [٦١٦ / ٣]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٣١).

مِنْ رَأْسِهِ، معناه: فخلق، ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فخير الله تعالى من خلق رأسه بين أن يصوم أو يصدق أو ينسك شاء، سواء كان معسراً أو موسراً؛ لأن «أو» موضعها في لسان العرب التخيير، إلا أن تقوم دلالة على أنها لغير التخيير.

وكذلك رُوينا عن رسول الله ﷺ أنه أمر بذلك كعب بن عجرة.

فروى مالك، عن عبد الكريم بن مالك الجزري<sup>(١)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن كعب بن عجرة: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَذَاهُ الْقَمَلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَنْسُكُ شَاءَ، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنكَ»<sup>(٢)</sup>.

وروى مالك، عن حميد بن قيس، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن كعب بن عجرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَعَلَّكَ آذَاكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكُ شَاءَ»<sup>(٣)</sup>.

ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي

(١) عبد الكريم بن مالك الجزري، مولى بني أمية، وهو الخضرمي، ثقة متقن، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٦١٩).

(٢) أخرجه مالك [٦١٢/٣]، ومن طريقه البخاري (١٨١٤)، وهو في مسلم [٢٠/٤]، من طرق أخرى، وهو في التحفة [٣٠٠/٨].

(٣) أخرجه مالك [٦١٣/٣].

ليلى عن كعب بن عجرة قال: «أَتَى عَلِيٌّ [١/٢٣/ب] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ،  
الحديث<sup>(١)</sup>.

وقوله: «يفعل ذلك كله حيث شاء، إن شاء بمكة وإن شاء بغيرها»؛ فلأن الله عز وجل قال: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾، ولم يقيد ذلك في موضع دون موضع، فأى موضع أتى به فهو مجزئ عنه، إلا أن يمنع من ذلك دليل.  
وكذلك فعل علي بن أبي طالب بالحسين عليهما السلام حيث مَرَضَ بالسُّقْيَا<sup>(٢)</sup>، أَمَرَ بِحَلْقِ رَأْسِهِ وَنَحَرَ عَنْهُ بِهَا بَعِيرًا.

وروى مالك، عن يحيى بن سعيد، عن يعقوب بن خالد المخزومي<sup>(٣)</sup>، عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر<sup>(٤)</sup>، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَخَرَجَ مَعَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بِالسُّقْيَا وَهُوَ مَرِيضٌ، فَأَقَامَ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا خَافَ الْفَوَاتَ خَرَجَ وَكَتَبَ إِلَى عَلِيٍّ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِرَأْسِهِ فَحُلِقَ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسُّقْيَا، فَنَحَرَ عَنْهُ بَعِيرًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) متفق عليه: البخاري (٤١٩٠)، ومسلم [٢٠/٤].

(٢) قوله: «بِالسُّقْيَا»، هي قرية بين مكة والمدينة، بينها وبين الجحفة تسعة عشر ميلاً، وقيل: تسعة وعشرون ميلاً، ينظر: معجم البلدان [٢٢٨/٣].

(٣) يعقوب بن خالد بن المسيب المخزومي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي المقاطيع. تعجيل المنفعة [٣٨٥/٢].

(٤) أسماء مولى بني جعفر بن أبي طالب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم أبو أحمد: «حديثه في أهل الحجاز». تعجيل المنفعة [٤٠٤/٢].

(٥) أخرجه مالك [٥٦٩/٣].

فلهذا قال مالك: «إِنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى تَجُوزُ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ، أَيُّ مَوْضِعٍ جَعَلَهَا الْإِنْسَانُ جَازًا».

فإن قيل <sup>(١)</sup>: قد قال الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوجب أن لا يُهدى ولا يُذبح بغير الحرم <sup>(٢)</sup>.

قيل له: إذا كان هديًا بالغ الكعبة، فهو كذلك لا يذبح في غير الحرم، فأما إذا كان نسكًا وليس بهدي، فإنه يذبح في الحرم وغيره، كما يجوز أن يضحي الإنسان ويعق وينحر لنذر المساكين في غير الحرم.

ومما يدل على جواز الذبح في فدية الأذى وإطعام الطعام في غير الحرم، أن صومها يجوز في غير الحرم، فكذلك الذبح والإطعام.

فإن قيل: إنما جاز الصَّوم في غير الحرم؛ لأنَّه لا منفعة فيه لأهل الحرم، وليس كذلك الذبح والإطعام؛ لأنَّ فيهما منفعة لأهل الحرم <sup>(٣)</sup>.

قيل له: لو لم يجز الهدي والإطعام في فدية الأذى إلَّا في الحرم، لوجب أن يكون الصَّوم <sup>[١/١٢٤]</sup> مثله وإن لم تكن فيه منفعة لأهل الحرم.

ألا ترى: أن دم القران والمتعة هو في الحرم، فكذلك شيء من صومها الذي هو بدلها في الحج وإن لم تكن فيه منفعة لأهل الحرم، فلما كان صوم

(١) من هذا الموضع إلى نهاية شرح المسألة، نقله التلمساني في شرح التفرع [٣١ / ٥]، عن الأبهري.

(٢) ينظر: الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص [٣٨٧ / ١]، المبسوط [٧٤ / ٤]، الحاوي [٣٠٩ / ٥].

(٣) ينظر الاعتراض في: أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي [١٢٩ / ١].

الفدية مخالفاً لصوم المتعة والقران، وجب أن يكون كذلك الذبح والإطعام، والله أعلم.



[٢٦٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ أَطْعَمَ شَعِيرًا أَوْ ذُرَّةً، فَلْيَنْظُرْ كَمْ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ مَجْرَى الْمُدَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَيُعْطِيَ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ مَسْكِينًا<sup>(٢)</sup>.

يعني: يعدل مقدار ذلك بالمدين الحنطة، فليطعم المسكين مقدار ذلك من الحنطة.

وليس أفق على حقيقة ما قاله ابن عبد الحكم في هذه المسألة، وسيله أن يطعم في فدية الأذى الغالب من قوت أهل البلد الذي يطعم فيه، حنطة كانت أو شعيراً أو ذرةً أو غير ذلك، كما يفعل ذلك في زكاة الفطر وكفارة الأيمان والظهار، وغير ذلك.



[٢٦١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نُحِبُّ<sup>(٣)</sup> فِي الْفِدْيَةِ جَذَعًا<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «مَجْرَى الْمُدَيْنِ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب، والمطبوع: «مَجْرَى المدين من الحنطة».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، المدونة [٤٥٤ / ١]، النوادر والزيادات [٣٥٨ / ٢].

(٣) قوله: «نُحِبُّ»، كذا في شب، وسياق الشارح يدل عليه، وفي مك ٣/ب، والمطبوع: «يجب».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، النوادر والزيادات [٣٥٨ / ٢].

هـ يعني: أن الثني <sup>(١)</sup> أحب إليه؛ لأنه أعلى سناً؛ لأن النبي ﷺ لما قال لكعب: «أَوْ اُنْسُكُ شَاةً»، فاستحب له أن يأتي بشاةٍ كاملةٍ، وهي الثني فما فوق.



[٢٦٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَأْتِيَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِيَقْتَدِيَ؛ لَيْسَارَةً مَوْوَنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ <sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، معناه: فحلق، فأباح الله تعالى الحلق عند الأذى الذي يجده، فوجب أن لا يحلق لغير أذى ولا يفعل شيئاً منهياً عنه لغير ضرورة.

وكذلك أمر النبي ﷺ كعب بن عجرة، فحلق رأسه حين آذاه هوام رأسه. فليس ينبغي لأحد أن يفعل شيئاً مما قد نُهي عنه لغير ضرورة، فمتى فعل ذلك، فقد أثم وعليه فدية الأذى، [١/٢٤/ب] كما إذا تعمد قتل الصيد في الإحرام، فعليه الجزاء وقد أثم، وإذا قتله من غير قصدٍ، فعليه الجزاء ولا إثم عليه.



(١) قوله: «الثني»، الجذع: هو الخروف الذي تمت له سستان، والثني: هو الذي تمت له ثلاث سنين، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٣٨).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، الموطأ [٣/٦١٦]، النوادر والزيادات [٢/٣٤٥].



[٢٦٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ عَلَّقَ كِتَابًا<sup>(١)</sup>، فَلْيُقْتَدِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَقَدَ عَلَى بَدَنِهِ عَقْدًا هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ، وَلَيْسَ

يَجُوزُ لَهُ فَعْلُ ذَلِكَ، فَعَلِيهِ أَنْ يَفْتَدِيَ.



[٢٦٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ رَبَطَ عِمَامَتَهُ عَلَى إِزَارِهِ، فَلْيُقْتَدِ<sup>(٣)</sup>.

هـ وَهَذَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَقَدَ عَقْدًا هُوَ مَمْنُوعٌ، فَعَلِيهِ الْفَدْيَةُ.



[٢٦٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي اسْتِذْفَارِ<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «عَلَّقَ كِتَابًا»، يعني: أن يعلق على عضده تعويذة، كما في التفريع [٣٢٣/١].

(٢) هذه المسألة مثبتة في شب، وهي ساقطة من مك، والمطبوع، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥٢٢/٤]، شرح الأبهري للمسألة، وينظر: النودار والزيادات [٣٢٨/٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٣٥).

(٤) قوله: «اسْتِذْفَارٍ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب وفي المطبوع: «استشفار»، ومعناها واحد، قال الزبيدي في تاج العروس [٣٧٦/١١]: واستدفرت المرأة: استشفرت. ومعناه: جعل طرفي مئزره بين فخذه ملوياً.

المُحْرَم بِإِزَارِهِ - يَعْنِي: أَنْ يَأْخُذَ طَرَفَ إِزَارِهِ فَيَجْعَلُهُ فِي حِجْرَتِهِ<sup>(١)(٢)</sup> -، فَأُجِزَ وَكُرِهَ عِنْدَ الرُّكُوبِ وَالنُّزُولِ<sup>(٣)</sup>، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ وَاسِعًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>.

وجه إجازته: فلأنَّ به ضرورةً إلى ذلك؛ لئلا تنكشف عورته، وليس ذلك عقدًا؛ لأنَّ ذلك هو تحوير<sup>(٥)</sup> من غير عقدٍ.

وجه كراهيته: هو أنَّه لا ضرورة به إلى ذلك، فمتى فعل ما لا ضرورة به إليه، كان مكروهًا؛ لأنَّه يشبه العقد؛ لأنَّ المحرم إنَّما منع من العقد ولبس القميص والسروايل؛ لأنَّ حالته ليست حالة تنعُّم ولا طمأنينة، بل هو حال شعث واستنفار، ومتى لبس قميصًا مخيطًا أو عقد، فقد اطمأن إلى ذلك؛ فوجب عليه الفدية لهذه العلة<sup>(٦)</sup>.



(١) قوله: «حِجْرَتِهِ»، الحِجْر من الرجل والمرأة فرجهما، ينظر: تاج العروس [٥٣٧/١٠].

(٢) من قوله: «يَعْنِي: أَنْ يَأْخُذَ»، إلى هذا الموضع، مثبت في شب، وهو ساقط من مك، ومن المطبوع.

(٣) قوله: «وَالنُّزُولِ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب: «وَالنُّزُولُ مِنْهُ وَالْعَمَلُ».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النواذر والزيادات [٣٤٦/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: التفریع [٣٢٣/١].

(٥) قوله: «تحوير»، كذا استظهرتها.

(٦) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥١٦/٤]، هذا الشرح عن الأبهري.

[٢٦٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَتَقَلَّدُ الْمُحْرِمُ السَّيْفَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ<sup>(١)(٢)</sup>.

وهذا كما يشد عليه هميانه الذي فيه نفقته لحاجته إلى ذلك، فكذلك به حاجة إلى تقلد السيف؛ ليدفع بذلك عنه ضرر من يريد نفسه وماله، وذلك مباح له وبه إليه حاجة<sup>(٣)</sup>.



[٢٦٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى حَمْلِ مَتَاعِهِ فَحَمَلَهُ فَسَقَطَ شَعْرُهُ<sup>(٤)</sup>، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>، وَمَنْ حَرَكَ لِحْيَتَهُ عِنْدَ الْوُضُوءِ أَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي أَنْفِهِ فَتَسَاوَتْ شَعْرُهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لأنَّ حملة<sup>[١/١٢٥]</sup> الشيء على رأسه به حاجة إليه، يعني بذلك: زاده وما لا يستغني عنه، فهو كالهيمان الذي يشده عليه. وكذلك ما يسقط من شعره عند الوضوء.

- 
- (١) قوله: «إِذَا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب: «إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ».
  - (٢) المختصر الكبير، ص (١٣٦)، النوادر والزيادات [٢/٣٤٧]، التفریع [١/٣٢٣].
  - (٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/٥٢١]، هذا الشرح عن الأبهري.
  - (٤) قوله: «فَسَقَطَ شَعْرُهُ»، كذا في شب، وفي مك ٣/ب: «فَسَقَطَ مِنْ شَعْرِهِ».
  - (٥) توجد تنمة مثبتة في مك ٣/ب، دون شب، هي: «ومن يعلق كتاباً فليفتد».
  - (٦) المختصر الكبير، ص (١٣٦)، المدونة [١/٤٤٢]، النوادر والزيادات [٢/٣٥٢]، التفریع [١/٣٢٤].

ولا شيء عليه؛ لأنه لا يتهيأ له أن يترك الوضوء، ولا يمكنه التحرز من ذلك، وبه ضرورة إلى الوضوء.



[٢٦٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَتَفَ شَعْرَةً أَوْ شَعْرَاتٍ نَاسِيًا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ قَبْضَةٌ مِنْ

طَعَامٍ<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَحَرَّزَ مِنَ النِّسْيَانِ وَتَرَكَ التَّذَكُّرَ، فَمَتَى فَعَلَ شَيْئًا مَنَهِيًا عَنْهُ فِي الْإِحْرَامِ نَاسِيًا أَوْ خَطَأً، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، كَمَا يَقْتُلُ صَيْدًا ذَاكَرًا لِلْإِحْرَامِ أَوْ نَاسِيًا، أَوْ يَحْلِقُ رَأْسَهُ، فَعَلِيهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ الْجَزَاءُ وَالْكَفَّارَةُ. وَالشَّعْرَةُ وَالشَّعْرَاتُ فِي ذَلِكَ إِطْعَامٌ، وَأَقْلُ الْإِطْعَامِ حَفْنَةٌ عِنْدَ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَعْرِفُونَ إِطْعَامًا أَقْلَ مِنْهَا فِي الْغَالِبِ وَالْعَرَفِ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ مَا أَزَالَ الْأَذَى عَنْهُ، فَعَلِيهِ فِدْيَةٌ كَامِلَةٌ.



[٢٦٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ قَرَضُ أَظْفَارِهِ أَوْ شَعْرِ لِحْيَتِهِ نَاسِيًا<sup>(٢)</sup>،

فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٣٦).

(٢) قوله: «لِحْيَتِهِ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك ٣/ ب: «أَوْ شَعْرِ لِحْيَتِهِ بِأَسْنَانِهِ فَفَعَلَ فَعَلِيهِ».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٣٦)، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ [٢/ ٣٥٤]، هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَدْيَةَ تَجِبُ فِيمَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا،  
وَلَيْسَ يَخْلُو هَذَا مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَعَلِيهِ الْفَدْيَةُ كَمَا ذَكَرْنَا.



[٢٧٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ جَرَّبَ خُفَيْنٍ فِي رِجْلَيْهِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

✍ هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ فِي لِبْسِهِمَا بِمَا أَكَنَّهُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَالْفَدْيَةُ إِنَّمَا  
تَجِبُ عِنْدَ مَالِكَ إِذَا فَعَلَ مَا انْتَفَعَ بِهِ، وَهُوَ أَنْ يُكَنَّهُ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ يُمِيطَ عَنْهُ  
الْأَذَى، أَوْ يَطْيَبَ<sup>(٢)</sup>.



[٢٧١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَخَذَ بِأَصْبُعِهِ بَانًا فَقَطَرَهُ عَلَى كَفِّهِ وَهُوَ مُحَرِّمٌ، فَلَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

✍ هَذَا خَفِيفٌ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَنَّ الْبَانَا<sup>(٤)</sup> غَيْرُ مَطْيَبٍ.



[٢٧٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ لَبَسَ قَمِيصًا نَاسِيًا فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٣٦)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٤٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/ ٥١٧]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) هذه المسألة مثبتة في شب، وفي مك ٤/ أ، وهي ساقطة من المطبوع، وينظر: النوادر والزيادات [٢/ ٣٥٢].

(٤) قوله: «البانا» كذا رسمها في شب.

(٥) هذه المسألة مثبتة في شب، وفي مك ٤/ أ، وهي ساقطة من المطبوع، وينظر: النوادر

هـ هذا لما ذكرناه، [٢/٧١/ب] أَنَّ الفدية تجب عليه إذا انتفع بما يلبسه، وهو أن يُكِنَّه من حرٍّ أو بردٍ.



[٢٧٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ مُغَطِّي الرَّأْسِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَحْتَرِّزَ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ فِي حَالِ النَّوْمِ، وَلَا بَدَلَهُ مِنَ النَّوْمِ، فَإِذَا أزاله عند استيقاظه، فلا شيء عليه.



[٢٧٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اخْتَلَمَ فَاغْتَسَلَ فَطَرَحَ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِهِ يُجَفِّفُ بِهِ، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا، وَتَرَكُهُ أَفْضَلُ<sup>(٢)</sup>.

هـ يعني: تغطية رأسه بمقدار ما يجف، وتركه أفضل.

فإن فعل فلا شيء عليه؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَرٍّ وَلَا بَرْدٍ، والفدية تجب على

والزيادات [٢/٣٤٤].

(١) وقعت هذه المسألة في المطبوع من المختصر الكبير، ص (١٨٣)، ولا أدري ما وجه هذا الصنيع، وهي متصلة بما قبلها في شب، وفي مك ٤/أ، وينظر: المدونة [٤٦٣/١].

(٢) حكى ابن أبي زيد هذه المسألة عن ابن عبد الحكم في النوادر والزيادات [٢/٣٤٤] و [٣٤٩]، وقد وقعت هذه المسألة في المطبوع، ص (١٨٣)، ولا أدري ما وجهه، وهي متصلة بما قبلها في شب، وفي مك ٤/أ.

من فعل من اللبس ما يَكْنَهُ من حرٍّ أو بردٍ على ما ذكرناه، فإن طال ذلك حتى انتفع به، وجبت عليه الفدية.



[٢٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصَابَ ثَوْبَهُ مِنْ خَلُوقٍ <sup>(١)</sup> الْكَعْبَةِ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ خَفِيفًا، فَلَا يَغْسِلُهُ.

لَهُ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا، فَلْيَغْسِلْهُ <sup>(٢)</sup>.

هـ إنَّما قال: إذا كان كثيراً غسله؛ لأنَّ المحرم لا يجوز له أن يكون على ثوبه الذي يلبسه طيباً.

وإن كان يسيراً فلا شيء عليه؛ من قِبَلِ أَنَّهُ لَا يَتَهَيَّأُ لَهُ الاحْتِرَازُ مِنْ يَسِيرِ مَا يَصِيبُهُ مِنْ خَلُوقِ الْكَعْبَةِ، وَلَوْ كُفِّلَ ذَلِكَ، لَشَقَّ عَلَيْهِ، وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي يَشَقُّ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ حِفْظُهَا فِيهِ مَوْضُوعَةٌ عَنْهُ، كَالْعَمَلِ الْيَسِيرِ فِي الصَّلَاةِ، وَسَقُوطُ غَسْلِ دُمِ الْبِرَاغِيثِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ.



(١) قوله: «خَلُوقٍ»، هو ضربٌ من الطيب مانعٌ، فيه صُفْرَةٌ، وذكر ابن حزم أَنَّهُ الزَّعْفَرَانُ،

ينظر: المغرب للمطرزي، ص (١٥٣)، المحلى [٧٦/٤].

(٢) وقعت هذه المسألة في المطبوع، ص (١٨٣)، ولا أدري ما وجهه، وهي متصلة بما

قبلها في شب، وفي مك ٤/أ، وينظر: النوادر والزيادات [٣٥١/٢].

[٢٧٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نَرَى لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَبِيعَ الطَّيْبَ وَلَا الزَّبَقَ وَلَا مَا أَشْبَهَهُ<sup>(١)</sup>.

✍ إنما كره له بيع ذلك؛ لئلا يصيب بدنه أو ثوبه شيء من ذلك مما قد منع المحرم منه.



[٢٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَسْتَدِيمُ<sup>(٢)</sup> شَمَّ الطَّيْبِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَطَّارِينَ، وَلَا يَصْحَبُ الْمُحْرَمُ أَعْدَالًا فِيهَا<sup>(٣)</sup> طِيبٌ يَجِدُ رَائِحَتَهُ<sup>(٤)</sup>.

✍ إنما كره له ذلك؛ لأنه لا يأمن أن يجره استدامة شم ذلك إلى تذكر الجماع وغيره [٧٢/٢] مما لا يجوز له فعله في الإحرام، ومنفعة الطيب إنما هو شمه، وذلك مكروه للمحرم<sup>(٥)</sup>.



(١) وقعت هذه المسألة في المطبوع، ص (١٨٣)، ولا أدري ما وجهه، وهي متصلة بما قبلها في شب، وفي مك ٤/أ، وينظر: المدونة [١/٤٥٩]، النوادر والزيادات [٢/٣٥١]، التفرع [١/٣٢٧].

(٢) قوله: «يَسْتَدِيمُ»، كذا في شب، وفي المطبوع بين هلالين: «شي»، وفي حاشيته: «لم نجد مقابله، والسياق يقتضيه».

(٣) قوله: «أعدالاً فيها» مثبت في شب، وفي مك ٤/أ، وهو ساقط من المطبوع.

(٤) وقعت هذه المسألة في المطبوع، ص (١٨٣)، ولا أدري ما وجهه، وهي متصلة بما قبلها في شب، وفي مك ٤/أ، وينظر: المدونة [١/٤٥٩]، التفرع [١/٣٢٧].

(٥) نقل التلمساني في شرح التفرع [٥/٣٦]، هذا الشرح عن الأبهري.



[٢٧٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ بِهِ قُرُوحٌ، فَجَعَلَ عَلَيْهَا رِقَاعًا مِنْ خِرْقٍ:

﴿ فَإِنْ كَانَتْ صِغَارًا، فَلَا بَأْسَ.

﴿ وَإِنْ كَانَتْ كِبَارًا، فَلْيَفْتَدِ.

وَيَفْتَدِي إِذَا أَلْصَقَ عَلَى صَدْغِيهِ قِرْطَاسًا مِنَ الصَّدَاعِ يَجِدُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ عَلَيْهِ فِي الْخِرْقِ إِذَا شَدَّهَا وَالْقِرْطَاسِ إِذَا أَلْصَقَهُ عَلَى صَدْغِيهِ الْفَدْيَةِ»؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَإِذَا غَطَّاهَا، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ كَانَتْ الرِّقْعَةُ صَغِيرَةً فَلَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَتَهَا لَا تَوَثِّرُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْفَدْيَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِيمَا يُوَثِّرُ فَعْلُهُ عَلَى الْمَحْرَمِ فِي الْإِتِّفَاعِ دُونَ غَيْرِهِ.



[٢٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ رَبَطَ عَلَيْهِ خِرْقَةً مِنَ الْمَذْيِ وَالْبَوْلِ، افْتَدَى<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْعَقْدِ عَلَى نَفْسِهِ، فَمَتَى فَعَلَ

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢/ ٣٥٠]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١/ ٤١٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٠)، التفريع [١/ ٣٢٣].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٤/ ٥٢٣]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٤٧]، التفريع [١/ ٣٢٣].

ذلك، وجبت عليه الفدية، سواء كان من ضرورةٍ أو غير ضرورةٍ، كما لو حلق أو تطيب من ضرورةٍ أو غير ضرورةٍ وجبت عليه الفدية<sup>(١)</sup>.



[٢٨٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَقْصُ الْمُحْرَمُ شَعْرَ حَرَامٍ وَلَا حَلَالٍ.

وَلَوْ جَزَّ شَعْرَ دَابَّتِهِ أَوْ شَعْرَ إِنْسَانٍ فَاسْتَيْقَنَ أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْ فِي ذَلِكَ دَوَابًّا، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إنما كره له قص شعر المحرم أو الحلال؛ لجواز أن يقتل القمل، وليس يجوز للمحرم قتله حتى يرمي الجمرة، فإن تيقن أنه لم يقتل فلا شيء عليه. ﴾



[٢٨١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَبَرَّدَ الْمُحْرَمُ بِالْغُسْلِ مَا لَمْ يَنْغَمِسْ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ مَبَاحٌ لِلْحَلَالِ وَالْمَحْرَمِ. ويكره له أن يغمس رأسه في الماء ويطيل ذلك؛ خيفة أن يقتل دواب رأسه. وقد روى مالك، عن زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله [٢/٧٢/ب] بن

(١) نقل التلمساني في التفریع [٥٢٢/٤]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، المدونة [١/٤٤٠]، النوادر والزيادات [٢/٣٥٥]، التفریع [١/٣٢٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، المختصر الصغير، ص (٤٢٤)، المدونة [١/٣٩٦] و [١/٤٦١]، النوادر والزيادات [٢/٣٢٥]، التفریع [١/٣٢٦].

حنين<sup>(١)</sup>، عن أبيه<sup>(٢)</sup>: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدَهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟، فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، قَالَ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَأَطَاهُ حَتَّى بَدَا إِلَيَّ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: اضْبُبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ»<sup>(٣)</sup>.



[٢٨٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَنَحِبُ<sup>(٤)</sup> أَنْ يُوفَّرَ الْمُحْرِمُ شَعْرُهُ<sup>(٥)</sup> لِلشَّعْثِ<sup>(٦)</sup> وَمَا يُشَبِّهُهُ، وَلَا نَحِبُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عِنْدَ حَرَمِهِ، وَفِي ذَلِكَ سَعَةٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولا هم المدني، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١١٠).

(٢) عبد الله بن حنين الهاشمي مولا هم، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٥٠١).

(٣) أخرجه مالك [٤٦٥/٣]، ومن طريقه البخاري (١٨٤٠)، ومسلم [٢٣/٤]، وهو في التحفة [٩١/٣].

(٤) قوله: «وَنَحِبُ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «ويجب»، وتتمة كلام ابن عبد الحكم، وسياق الشارح يرد.

(٥) قوله: «شَعْرُهُ»، كذا في شب، ومك ٤/أ، وفي المطبوع: «شعر رأسه».

(٦) قوله: «لِلشَّعْثِ»، مثبت في شب، ومك، وساقط من المطبوع.

(٧) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، النوادر والزيادات [٣٢٧/٢].

﴿ إنما استحب له هذا؛ لأنَّ حالة الإحرام حال شعِثٍ وتفِثٍ، فيستحبُّ للإنسان أن يفعل ذلك في حال إحرامه، وكذلك في الحال التي يريد أن يحرم؛ لأن تكون حاله بعد الإحرام شعِثَةً. ﴾

فإن أزال الشعر عنه قبل الإحرام فلا بأس، وإن كان الاختيار غيره، أعني: حلق الشعر، وهذا إذا لم يكن طويلاً جداً، فإن فعل كان مباحاً، والاختيار غيره.



[٢٨٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَقْطَعُ<sup>(١)</sup> الْمُحْرِمُ الْخُفَّ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ.

فَإِذَا احتَاجَ إِلَى خُفَّيْنِ تَامَيْنِ، لِبَسَهُمَا وَافْتَدَى<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ يَقْطَعُ الْخَفَّ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ؛ فَلَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَمَرَ بِذَلِكَ. ﴾

فروى مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «وَلَا يَلْبَسُ - يَعْنِي: الْمُحْرِمُ - الْخِفَافَ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «وَيَقْطَعُ»، كذا في شب والمطبوع، وفي مك ٤/ أ: «ولا بأس أن يقص أظفاره، ويقطع».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، المدونة (١/ ٤٦٤)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٠)، النوادر والزيادات (٢/ ٣٤٥).

(٣) أخرجه مالك [٣/ ٤٦٨]، من طريقه البخاري (١٥٤٢)، ومسلم [٤/ ٢]، وهو في

ولأنهما بهذا الفعل، [١/٧٣/٢] يزول عنهما حكم الخفين.

وقوله: «إن احتاج إلى خفين تامين لبسهما وافتدى»، فكما يحتاج إلى حلق رأسه أو التطيب أو لبس الثوب، فإنه يفعل ذلك ويفتدي<sup>(١)</sup>.



[٢٨٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ نَعْلَيْنِ مَعْطُوفِي الْعَقَبِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْخَفِّ الْمَقْطُوعِ أَسْفَلَ الْكَعْبِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَهُمَا مَعَ وَجُودِ النَّعْلَيْنِ، فَمَتَى لَبَسَهُمَا مَعَ وَجُودِ النَّعْلَيْنِ، افْتَدَى.



[٢٨٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَحْمِلَ مَتَاعَهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَجْعَلَ فِيهِ الْحَبْلَ

فِي صَدْرِهِ وَيُلْقِيَهُ خَلْفَهُ<sup>(٣)</sup> أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٤)(٥)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بِهِ حَاجَةً إِلَى حَمْلِ زَادِهِ وَمَتَاعِهِ عَلَى رَأْسِهِ، وَإِنْ

التحفة [٢٠٧/٦].

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥١٧/٤]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، النوادر والزيادات [٣٤٥/٢].

(٣) قوله: «وَيَجْعَلُ فِيهِ الْحَبْلَ فِي صَدْرِهِ، وَيُلْقِيهِ خَلْفَهُ»، كذا في شب والمطبوع، وفي مك ٤/أ: «ويجعل فيه الحبل ويلقيه خلفه، ويجعل الحبل في صدره».

(٤) قوله: «أحب إلينا»، ساقط من مك.

(٥) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٤٦/٢]،

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٤٦٤/١].

كان في ذلك تغطية رأسه، كما يجوز له أن يشد الهميان في وسطه إذا كان فيه نفقته؛ لأنَّ به ضرورةً إلى حمل نفقته وحفظها.

وأن يجعله في صدره أحب إلينا؛ لأنَّه لا يغطي بهذا الفعل رأسه.



[٢٨٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا طَهَّرْتَ الْمُحْرِمَةَ، فَلَا تَزِيدُ عَلَى الْغُسْلِ بِالْمَاءِ، فَإِنْ اغْتَسَلْتَ بِالسِّدْرِ وَالْحَرْضِ <sup>(١)</sup> افْتَدَتْ <sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدْلَ لَهَا مِنَ الْغُسْلِ بِالْمَاءِ، وَتَسْتَغْنِي عَنِ الْغُسْلِ بِالسِّدْرِ وَغَيْرِهِ.

فإذا غسلت به رأسها، افتدت؛ لأنها تقتل به دوابَّ رأسها بغسلها بذلك.



[٢٨٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجْعَلُ الْمُحْرِمُ فِي رَأْسِهِ خَلًّا لِلْإِبْرِيَةِ <sup>(٣)</sup> قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ <sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «وَالْحَرْضِ»، هو الأشنان، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٤٤).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٤)، النوادر والزيادات [٣٢٦/٢].

(٣) قوله: «لِلْإِبْرِيَةِ»، كذا في شب، ومك ٤/أ، وهي ما يتعلق بأسفل الشعر، مثل النخالة من وسخ الرأس، ينظر: لسان العرب [٢٤٨/٥]، تاج العروس [٣٨٨/١٤]، وفي المطبوع من النوادر والزيادات [٣٢٧/٢]: «لِلْأَبْرِيَةِ».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، النوادر والزيادات [٣٢٧/٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي فَعْلَهُ ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ دَوَابِّ رَأْسِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ،  
وَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ.﴾



[٢٨٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ كَشْفُ ظَهْرِهِ لِلشَّمْسِ<sup>(١)</sup> ابْتِغَاءَ

الْفَضْلِ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَعَذِّبُ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ فَعْلٍ فَرَضٍ لِلْحَجِّ وَلَا سُنَّةٍ،  
وَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا إِسْرَائِيلَ أَنْ يَسْتَظِلَّ وَيَقْعُدَ  
وَيَتِمَّ صَوْمَهُ، وَقَدْ كَانَ نَذْرًا<sup>(٣)</sup>.....﴾



(١) تنتهي المسألة في المطبوع عند هذا الموضع، وما بعده مفقود، وهو مثبت في شب، وفي مك ٤ / أ، وقد نقله ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٤٩ / ٢]، عن ابن عبد الحكم.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٤٩ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٣) ما بعد هذا الموضع مفقود، والحديث رواه البخاري (٦٧٠٤)، من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: «بينما النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي ﷺ: مره فليتكلم وليستظل، وليقعد وليتم صومه»، وهو في التحفة [١١١ / ٥].

\* [٢٨٩] وَلَا يَخْضِبُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِحِنَّاءٍ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ خِرْقًا<sup>(١)</sup>.



\* [٢٩٠] وَلَا بَأْسَ بِالْخَيْصِ، وَالْخُشْكَنَانِ<sup>(٢)</sup>، وَمَا طَبَخْتُهُ النَّارُ مِنْ

الزَّعْفَرَانِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٩١] وَتُكْرَهُ الدَّقَّةُ الصَّفْرَاءُ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَشْنَانُ الْأَصْفَرُ، وَالشَّرَابُ الَّذِي فِيهِ

- 
- (١) مك ٤/أ، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: المدونة [١/٤٦١].
- (٢) قوله: «وَالْخُشْكَنَانِ»، هو اسمٌ لقطعة عجينة، يضاف إليها شيءٌ من السكر واللوز والجوز والفسق وقطعة رقيقة، ويجعل المجموع في هذه الفطيرة ويسوي بالنار، فالفطيرة الرقيقة هي قشرة، فتكفي رؤيتها عن رؤية ما فيها؛ لأنها صوانٍ له، ينظر: حاشية البجيرمي على شرح الخطيب [٣/١٦].
- (٣) مك ٤/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٤)، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وقد نقل الباجي في المنتقى [٢/٢٠٤] كلام الأبهري في شرح المسألة أو بعضه فقال: «قال الشيخ أبو بكر: إنما قال ذلك؛ لأن النار قد غيرت فعل الطيب الذي في هذه الأشياء فجاز له أكلها»، وينظر: الموطأ [٣/٤٧٦]، المدونة [١/٤٥٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٠)، النوادر والزيادات [٢/٣٥١]، التفريع [١/٣٢٦].
- (٤) قوله: «الدَّقَّةُ الصَّفْرَاءُ»، الدقة هي التوابل وما خلط به من الأبرار مثل القزح وما أشبهه، والصفراء: يعني: التي فيها زعفران، ينظر: المدونة [١/٤٥٩]، تاج العروس [٢٥/٢٩٩].



الكَاْفُورُ وَالطَّيِّبُ<sup>(١)</sup>.

\* [٢٩٢] وَلَا بَأْسَ بِشُرْبِ الْفُلُونِيَّةِ<sup>(٢)</sup> وَالتَّرْيَاقِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٩٣] وَإِنْ شَرِبَ الْمُحْرَمُ شَرَابًا فِيهِ طِيبٌ، فَلَا يَعُودُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٤/أ، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وقد نقل الباجي في المنتقى [٢/٢٠٤]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، ثم ذكر كلام الأبهري في شرح المسألة أو بعضه، فقال: «قال الشيخ أبو بكر: لأنَّ التطيب في غير هذه الأشياء مستهلك، ولا هي معمولة بالنار، فعلى المحرم بتناولها الفدية»، كذا في المطبوع من المنتقى، وفي مختصر ابن عرفة [٢/٢١٨]: الأبهري: قول مالك: «تكره الدقة الصفراء وشراب فيه كافور»؛ لعدم استهلاكه وطبخه، وفيه الفدية، فلعل في المطبوع من المنتقى تقديم وتأخير، صوابه: «لأنَّ التطيب غير مستهلك في هذه الأشياء»، وهذا ما أشار إليه الباجي بقوله بعد نقله كلام الأبهري: «فبين أن المطبوخ بالنار لا يعتبر بأن يكون الزعفران غلب عليه، وإنما يعتبر ذلك فيما خلط بغيره ولم تمسه النار»، والله أعلم، وينظر: المدونة [١/٤٥٩]، النوادر والزيادات [٢/٣٥١].

(٢) قوله: «الفلونية»، هو شراب يشرب للتداوي، ويوضع معه قليل من الزعفران، ينظر: البيان والتحصيل [١٧/٥٣٧].

(٣) مك ٤/أ، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: النوادر والزيادات [٢/٣٥١].

(٤) مك ٤/أ، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: النوادر والزيادات [٢/٣٥١].

باب في الصبي يحج<sup>(١)</sup>

\* [٢٩٤] وَلَا بَأْسَ بِالْحَجِّ بِالصَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>.



\* [٢٩٥] وَيَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُ الْكَبِيرُ<sup>(٣)</sup>.



\* [٢٩٦] وَيُطَافُ بِهِ، وَيُسْعَى وَيُرْمَى عَنْهُ إِذَا كَانَ لَا يَقْوَى<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) مك ٤/أ، وهذا العنوان ساقط من المطبوع.
- (٢) مك ٤/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٥)، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٣٩/٥]، عن الأبهری طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهری: ولأنَّ الحجَّ فعل خيرٍ، وقد نُدبنا إلى أن نأمرهم بفعل الخير، فقال ﷺ: «مُرُوا الصَّبِيَّانَ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمَ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٥٨/٢]، التفریع [٣٥٣/١].
- (٣) مك ٤/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٥)، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٤٠/٥]، عن الأبهری طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهری: ولأنَّ حكم الإحرام قد لزمه إدخاله فيه، فوجب أن يجتنب ما يجتنبه الكبير»، وينظر: المدونة [٣٩٨/١ و ٤٣٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧)، التفریع [٣٥٣/١].
- (٤) مك ٤/أ، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٤٥/٥]، طرفاً من شرح الأبهری للمسألة، فقال: «قال الأبهری: ولا يجزيه عن

\* [٢٩٧] وَلَا يُجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ حَبَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.



[ب/٧٤/٢] [إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ]<sup>(٢)</sup>؛ [لَأَنَّ عَمَلَ الْحَجِّ عَمَلٌ مِنْ]<sup>(٣)</sup> أَعْمَالِ الْأَبْدَانِ،

وليس يلزم أعمال الأبدان غير [البالغي]ـن<sup>(٤)</sup>.

وقد روى حماد<sup>(٥)</sup>، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النَّبِيِّ ﷺ

قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَتَنَبَّهَ»<sup>(٦)</sup>.

نفسه؛ لَأَنَّهُ قصد بالطَّوْفِ عَنِ الصَّبِيِّ، فلا يجزيه عن نفسه، كما لو حجَّ عن غيره، لم يجزيه أن يجعل ذلك عن نفسه؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

ومالكٌ يستحبُّ أن يطوف عن نفسه، ثم يطوف بالصَّبِيِّ، كما يستحبُّ أن يحجَّ عن نفسه ثم يحجَّ عن غيره إن شاء؛ لَأَنَّ عَمَلَ الْإِنْسَانِ عَنِ نَفْسِهِ أَوْلَى مِنْ عَمَلِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وينظر: المدونة [٤٣٧/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧)، التفرع [٣٥٣/١].

(١) مك/٤/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٥)، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: التفرع [٣٥٣/١].

(٢) ما بين [ ] أثبتته كما يقتضيه السياق وأسلوب الشارح، وهو من الصفحة السابقة الساقطة من المخطوط.

(٣) ما بين [ ] أثبتته من شرح التلمساني للتفرع [٤١١/ب]، حيث نقل شرح الأبهري للمسألة، وهو من الصفحة السابقة الساقطة من المخطوط.

(٤) ما بين [ ]، مطموس، والمثبت من شرح التفرع للتلمساني [٤١١/ب].

(٥) حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم الكوفي، فقيهٌ صدوقٌ له أوهام، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٢٦٩).

(٦) أخرجه أبو داود [٨٣/٥]، وابن ماجه [١٩٨/٣]، والنسائي في الكبرى [٢٦٥/٥]،

وقد رويناه عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا مَمْلُوكٍ حَجَّ، ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ وَبَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا أَعْرَابِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ»<sup>(١)</sup>.



[ ٢٩٨ ] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَصَابَ صَيْدًا، وَدَاهُ<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ حُكْمَ الْإِحْرَامِ قَدْ لَزِمَهُ، فَاسْتَوَى هُوَ وَالْكَبِيرُ فِيمَا يُلْزَمُهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتُلُهُ مِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ الْجِزَاءَ يَجِبُ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَالصَّبِيَّ فَقَتْلُهُ لِلصَّيْدِ يَجْرِي مَجْرَى الْخَطَأِ<sup>(٤)</sup>.



[ ٢٩٩ ] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ اِحْتَجَّ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا فِيهِ الْفِدْيَةُ، فُدِيَ عَنْهُ<sup>(٥)</sup>.

وهو في التحفة [ ٣٥٣ / ١١ ].

(١) أخرجه ابن خزيمة [ ٥٨٦ / ٤ ]، وروى موقوفاً عن ابن عباس، كما عند ابن أبي شيبة [ ٥٦٨ / ٨ ]، وغيره.

(٢) قوله: «وَدَاهُ»، كذا في شب، وفي مك: «فداه».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، المدونة [ ٤٣٧ / ١ ]، النوادر والزيادات [ ٣٥٨ / ٢ ]، التفریع [ ٣٥٣ / ١ ].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [ ٤١٢ / أ ]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٥) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، المدونة [ ٤٣٧ / ١ ] و [ ٤٦٥ ]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَهُ فِي ثُبُوتِ حُرْمَةِ الْإِحْرَامِ مِنْهُ، وَمِنْ الْكَبِيرِ وَاحِدٌ، فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ إِلَّا بِفِدْيَةٍ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. ﴾



[٣٠٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤَخَّرُ إِحْرَامُهُ حَتَّى يَدْنُو مِنْ مَرِّ الظَّهْرَانِ<sup>(١)</sup> وَمَا أَشْبَهَهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ تَرْكُ الْقِلَادَةِ وَالسَّوَارِينَ عَلَيْهِ خَفِيفًا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: يُؤَخَّرُ إِحْرَامُهُ حَتَّى يَدْنُو مِنْ مَكَّةَ؛ فَلِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَكَادُ يَمْتَنِعُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا أَرَادَهُ، فَلَيْسَ يَزَالُ يَدْنُو مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْهُيًّا عَنْهُ، فَاسْتَحَبَّ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ حَتَّى يَقْرُبَ مِنْ مَكَّةَ. ﴾

وترك السوارين والقلادة عليه خفيفٌ.



[٣٠١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَرْكَعُ الصَّبِيُّ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَلَا تُرْكَعُ عَنْهُ، وَالصَّبِيَّةُ مِثْلُ الصَّبِيِّ<sup>(٣)</sup>.

﴿ قَوْلُهُ: [١/٧٥/٢] قَوْلُهُ: «لَا تَرْكَعُ عَنْهُ»؛ فَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصْلِيَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، ﴾

(١) قَوْلُهُ: «مَرِّ الظَّهْرَانِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكَّةَ: «مَرِّ ظَهْرَانٍ»، وَمَرِّ: قَرْيَةٌ ذَاتُ نَخْلٍ وَثَمَارٍ وَزَرْعٍ وَمِيَاهٍ، وَالظَّهْرَانُ: اسْمٌ لِلْوَادِي، وَهُوَ عَلَى أُمِّيَالٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى جِهَةِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ، يَنْظُرُ: تَهْدِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ [١٤٩/٤].

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٨٦)، الْمَدُونَةُ [١/٣٩٨ و ٤٠٠]، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٢/٣٥٩]، التَّفْرِيعُ [١/٣٥٣].

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٨٦)، الْمَدُونَةُ [١/٤٣٧].

ولا يصوم أحدٌ عن أحدٍ، فإذا كان الصبي ممن يحسن أن يصلي، صلى، وإلا لم يُصَلَّ عنه، وليس هو مثل سائر أفعال الحج الذي يمكن أن يُفَعَلَ به، مثل الإحرام والوقوف بعرفة، والطواف.

ولا فصل بين الصبي والصبية في الحج؛ لاستوائهما في حرمة الإحرام<sup>(١)</sup>.



[٣٠٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَالْحِلَاقُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿مُخَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ وَلِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَنْ حَلَقَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَّرَ.

واختار مالك الحلق؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّتِهِ؛ وَلِأَنَّهُ قَالَ: «يَرْحُمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: يَرْحُمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ، فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ»<sup>(٣)</sup>، فَلِهَذَا اسْتَحَبَّ مَالِكُ الْحَلَقَ، وَأَيُّهُمَا فَعَلَ جَازٍ<sup>(٤)</sup>.



(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٤١٣ / ب]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، النوادر والزيادات [٣٥٩ / ٢].

(٣) أخرجه مالك [٥٧٩ / ٣]، ومن طريقه البخاري (١٧٢٧)، ومسلم [٨١ / ٤]، وهو في

التحفة [٢١٤ / ٦].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٦٨ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

[٣٠٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ اِحْتَلَمَ الصَّبِيُّ أَوْ حَاضَتِ الْجَارِيَةُ فِي حَرَمِهِمَا، لَمْ يُجْزِهِمْ ذَلِكَ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَجَّهُمَا تَطَوُّعٌ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ الْإِنْسَانُ التَّطَوُّعَ فَيَجْزِيَهُ عَنْ فَرْضِهِ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ التَّطَوُّعَ، ثُمَّ يَحْجَّ الْفَرِيضَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَّا نَوَى»<sup>(٢)</sup>، فَالْحَجُّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَرْضُهُ بَنِيَّةً وَتَطَوُّعُهُ بَنِيَّةً، لَا يَنْوِبُ التَّطَوُّعُ عَنِ الْفَرْضِ.

وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فِي الْحَجِّ، لَجَازَ فِي الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ أَنْ يَتَطَوُّعَ بِهِمَا فَيَكُونَ عَنْ فَرْضِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لِرَجُلٍ سَمِعَهُ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُومَةٍ، أَحَجَجْتَ»<sup>(٣)</sup> عَنْ نَفْسِكَ؟، قَالَ: لَا، قَالَ: فَحَجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ لَبَّ [ب/٧٥/٢] عَنْ شُبْرُومَةٍ<sup>(٤)</sup>، فَأَمَرَ حَجَّهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَحْرَمَ عَنْ شُبْرُومَةٍ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَطَوُّعَ بِالْحَجِّ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ يَكُونُ عَنْهُ.

قِيلَ لَهُ: صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٦)</sup>، فَإِنْ صَحَّ سَنَدُ ذَلِكَ، فَمَعْنَى

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، المدونة [١/٤٠٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧).

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٥٢١.

(٣) قوله: «أَحَجَجْتَ»، كَذَا فِي شَب، وَفِي التَّخْرِيجِ: «فَقَالَ: أَحَجَجْتَ».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٢/٤٤٩]، وَابْنُ مَاجَهَ [٤/١٤٧]، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٤/٤٢٩].

(٥) مَا بَيْنَ [ ]، سَطْرٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي التَّصْوِيرِ، وَالمُثَبَّتُ مِنْ شَرْحِ التَّلْمِيسَانِي.

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٨/١٨٩].

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ»، أي: من سبيلك أن تحج عن نفسك، ثم عن شبرمة، ولم يقل له: اجعلها عن نفسك، ثم حج عن شبرمة، وهذا كما يقول الإنسان لغيره: عطف نفسك، ثم عطف غيرك، وليس مُحَرَّمٌ عَلَى الإنسان أن يعطف غيره وإن كان لا يتعطف.

ويجوز أن يكون الذي يحج عن شبرمة غير مستطيع الحج عن نفسه، فيصير حُجُّه عن شبرمة، ثم يحج عن نفسه.

فإن قيل: «قَدْ أَحْرَمَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: بِمَ أَحْرَمْتُمَا؟»، فَقَالَا: بِإِحْرَامٍ كإِحْرَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وهما لم يعلما ذلك.

قيل له: إِنَّمَا عَرَفَاهُ أَنَّ إِحْرَامَهُمَا مِثْلَ إِحْرَامِهِ، أي: أَنَّهُمَا أَفْرَادًا<sup>(٢)</sup>، أو يكونا قد سمعا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَفْرَدَ فَأَحْرَمَا كإِحْرَامِهِ، لا أَنَّهُمَا أَحْرَمَا فِي غَيْرِ حُجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوز.

ولو جاز للإنسان أن يصرف إحرامه إلى حُجٍّ أو عُمْرَةٍ من غير أن ينويه عن نفسه، لجاز ذلك له في الصلاة والصيام أن يدخل فيهما بغير نية، ثم يصرف ذلك إلى فرضٍ أو نفلٍ، وكذلك سائر الفرائض، وهذا مخالفةٌ للأصول وفعل ما أمر الله سبحانه ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبِ

(١) متفق عليه: البخاري (١٧٢٤)، مسلم [٤/ ٤٤]، وهو في التحفة [٦/ ٤٢١].

(٢) قوله: «أي: أَنَّهُمَا أَفْرَادًا»، كذا في شب، وفي شرح التلمساني: «لا أَنَّهُمَا أَفْرَادًا».



النِّية عند الدخول في أعمال القرب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، من الصلاة والصيام وغير ذلك<sup>(١)</sup>.



### باب ما جاء في قتل الصيد للمحرم<sup>(٢)</sup>

[٣٠٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ صَيْدًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَوَاءٌ كَانَ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ<sup>(٣)</sup> أَوْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ حَرَمِهِ، فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ<sup>(٤)</sup>.

[١/٧٦/٢] .....<sup>(٥)</sup> كان في ملكه أو غير ملكه.



- (١) توجد مسألة بعد هذا الموضع، غير مثبتة في شب، وهي في مك ٤/ ب، ونصها:  
[٣٠٣- مك] [١] ... الإِحْرَامُ الصَّيِّ الَّذِي قَدْ نَحَرَكَ وَمَشَى، إِنْ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَا الَّذِي يَرِصُّ فَلَا
- (١) ما بين [ ]، موضع خرم في المخطوط، فيه قرابة كلمتين، ولعلها: «ومن يصح منه».
- (٢) مك ٤/ ب، وهذا العنوان غير مثبت في شب، ولا المطبوع.
- (٣) ما بعد هذا الموضع ساقط من شب، ولعله قرابة صفحة، فيها شرح للمسألة، وتتمه المسألة من مك ٤/ ب.
- (٤) هذه المسألة ساقطة من المطبوع، وما بعدها من بداية شرح المسألة مفقود.
- (٥) هذه الفقرة، هي قطعة من شرح المسألة المتقدمة، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٩/٥]، طرفاً من كلام الأبهري، فقال: «قال الأبهري: والصَّيد هو الممتنع من الوحش، سواء كان مما يجوز أكل لحمه أم لا، وليس يجوز لعموم هاتين الآيتين

[٣٠٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْرَمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ<sup>(١)</sup>.

يعني في وجوب الجزاء عليه؛ لأنَّ المحرم إنَّما لزمه الجزاء في قتل الصَّيد لدخوله في الإحرام الذي تزول حرمة باتيانه الحرم، أعني أن يأتي الحرم، ثم يحج أو يعتمر، وجب<sup>(٢)</sup> أن يكون عليه الجزاء متى قتل صيداً في الحرم؛ من قَبْل أنَّ الحرم أعظم حرمةً من الإحرام؛ لأنَّ حرمة مؤبدة ولا تزول، وليس كذلك حرمة المحرم؛ لأنها تزول بالإحلال، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ في الحرم: «لَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ»<sup>(٣)</sup>، ولا خلاف في ذلك بين العلماء فيما نعلمه.

للمحرم قتل شيءٍ من الصَّيد، إلَّا ما قامت عليه الدَّلالة على جواز قتله، ممَّا سمَّاه النَّبِيُّ ﷺ، أو كان في معناه مما يضر بالنَّاس وابتدئهم بالأذى؛ من قَبْل أنَّ المحرم مُنْع من إتلاف نفوس الحيوان كلِّه، إلَّا ما رُخِّص له من بهيمة الأنعام وما أشبهها. فإن قيل: إنَّ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، إنَّما أريد به ما كانت العرب تصطاه وتأكله، دون ما لا يجوز أكله، فإذا كان كذلك فالجزاء إنَّما يجب فيما يؤكل من الصَّيد إذا قتله المحرم، دون ما لا يؤكل؟ قيل له: هذا غلطٌ، من قَبْل أنَّ العرب تصطاد ما يجوز أكله وما لا يجوز أكله، وهي إلى اليوم تفعل ذلك، وإذا كان كذلك، فلمَّا نُهوا عن أن يفعلوا ما كانوا يصطادون، وعليهم الجزاء في قتله، سواءً كان مما يجوز أكله أو مما لا يجوز، والإجماع منعقد على منع المحرم من قتل الصيد.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، الموطأ [٥١٨/٣].

(٢) قوله: «وجب»، كذا في شب.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عباس: البخاري (١٨٣٤)، مسلم [١٠٩/٤]، وهو في

وقد جعل جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ في حمام مكة شاة<sup>(١)</sup>.



[٣٠٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ أَوْ ذَبَحَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَلَا يَحِلُّ لِحَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ عَلَى حَلَالٍ أَكَلُهُ جَزَاءً<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ الْمُحْرِمَ وَذَبَحَهُ خَطَأً أَوْ عَمْدًا لَيْسَ بِذَكَاءٍ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا بِذَكَاءٍ، وَالْمُحْرِمُ فَلَيْسَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذْكِيَ الصَّيْدَ، هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ حُرْمَةِ الْإِحْرَامِ وَالتَّذْيِينِ، كَمَا كَانَ الْمَجُوسِيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذْبَحَ لَنَا مَا نَأْكُلُهُ؛ لِأَنَّا مَمْنُوعُونَ مِنْ أَكْلِ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ دِينِ الْمَجُوسِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَأْكُلَ مَا ذَبَحَهُ، كَذَلِكَ الْمُحْرِمُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَأْكُلَ مَا يَذْبَحُهُ مِنَ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّذْكِيَةِ.

وقد ردَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ حَيْثُ أَهْدَى إِلَيْهِ رَجُلٌ حِمَارٍ وَحَشِي، وَفِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: حِمَارٌ وَحَشٌ، وَأَيُّهُمَا كَانَ [٢/٧٦ ب] عَرْض [.....]<sup>(٤)</sup>.

وقد روى مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن

(١) ينظر: مصنف عبد الرزاق [٤/٤١٤]، مصنف ابن أبي شيبة [٨/١٥٠].

(٢) قوله: «وَلَا حَرَامٍ»، كذا في شب، وفي مك ٤/ ب: «وَلَا لِحَرَامٍ أَكَلُهُ»، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، الموطأ [٣/٥١٦]، المدونة [١/٤٤٥]، التفريع [١/٣٢٨].

(٤) ما بين [ ] مقدار ثلاث كلمات غير ظاهرة.

مسعود، عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة: «أَنَّ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارَ وَخْشٍ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «ليس على حلالٍ أكله جزاء»؛ فلأنَّ الجزاء قد وجب على قاتله، فليس يجب على غيره إذا أكله؛ لأنَّه بمنزلة من أكل ميتةً، ولا جزاء على من أكل ميتةً، سواء كان حلالاً أو محرماً<sup>(٢)</sup>.



[٣٠٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا صِيدَ لِلْمُحْرِمِينَ، فَلَا يُؤْكَلُ، وَمَا لَمْ يُصَدِّ لِلْمُحْرِمِينَ، فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ<sup>(٣)(٤)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صِيدَ لِلْمُحْرِمِينَ فَكَأَنَّهُ قَدْ قُتِلَ مِنْ أَجْلِهِمْ، وَكَأَنَّ الْمُحْرِمَ قَتَلَهُ، فَيَكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ مُحْرَمٌ أَوْ حَلَالٌ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مُحْرَمٌ أَوْ حَلَالٌ مِمَّا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ.

وقد روى مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: «يَا

(١) أخرجه مالك [٥١٤/٣]، ومن طريقه البخاري (١٨٢٥)، ومسلم [١٣/٤]، وهو في التحفة [١٨٥/٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفرغ [٤٢/٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٣) قوله: «فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ»، كذا في شب، وفي مك ٤/ب: «فَلَا بَأْسَ بِهِ».

(٤) المختصر الصغير، ص (٤٢٥)، المختصر الكبير، ص (١٨٦)، المدونة [١/٤٤٥]،

التفرغ [٣٢٧/١].

ابْنُ أُخْتِي، إِنَّمَا هُوَ عَشْرُ لَيَالٍ، فَإِنْ تَحَلَّجَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ فَدَعُهُ»<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ فِي أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ.

وروى مالكٌ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة<sup>(٣)</sup>، أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعَرَجِ وَهُوَ مُحْرَمٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، وَقَدْ عَطَى وَجْهَهُ بِقُطَيْفَةِ أَرْجَوَانَ، ثُمَّ أَتَى بِلَحْمِ صَيْدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، فَقَالُوا: أَوْ لَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدَ مِنْ أَجْلِي»<sup>(٤)</sup>.



[٣٠٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ صَيْدَ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ فَأَكَلَ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ مُحْرَمٌ غَيْرُهُ، فَلَا شَيْءَ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ، وَلَا نُحْبُ لِحَلَالٍ أَنْ يَأْكُلَهُ<sup>(٦)(٧)</sup>.

- (١) أخرجه مالك [٣/ ٥١٥]، وابن أبي شيبة [٨/ ٤٦٥].
- (٢) قوله: «عبد الرحمن بن أبي بكر»، كذا في شب، وهو خطأ، صوابه: «عبد الله بن أبي بكر»، كما في الموطأ، وهو: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثقةٌ، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٤٩٥).
- (٣) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي المدني، ولد على عهد النبي ﷺ، مشهورٌ، تقريب التهذيب، ص (٥١٧).
- (٤) أخرجه مالك [٣/ ٥١٥].
- (٥) ما بعد هذا الموضع ساقط من شب مع شرحه، ولعله قرابة صفحة، وتتمة المسألة من ملك/٤ ب.
- (٦) قوله: «وَلَا نُحْبُ لِحَلَالٍ أَنْ يَأْكُلَهُ»، ساقط من المطبوع.
- (٧) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، الموطأ [٣/ ٥١٦]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٥].

[١/٧٧/٢]....[وإنما وجب عليه الجزاء إذا أكل ممّا صيد من أجله؛ من قبل أنه رضي بفعل الذي قتله، فكأنه الذي أتلّفه، فوجب عليه]<sup>(١)</sup> الجزاء لهذه العلة. فإن أكل منه حلال لم يكن عليه شيء؛ لأنّ الحلال يجوز له قتل الصيد. فإن أكل منه محرّم غير الذي ذُبِح من أجله لم يكن عليه شيء؛ لأنّ تَلَفَهُ لم يقع من أجل الذي أكله فيكون راضياً بفعل من أتلّفه<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرنا قبل هذه المسألة عن عثمان رضي الله عنه، أنّه قال لأصحابه: «كلوا» ولم يأكل هو، فقليل له في ذلك، فقال: «إنّما صيد من أجلي».

وقد روى المطلب بن عبد الله بن حنطب<sup>(٣)</sup>، عن جابر بن عبد الله، عن النّبِيِّ ﷺ قال: «لَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ حَلَالٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ»، هذا معنى الحديث<sup>(٤)</sup>.



(١) ما بين [ ]، أثبتته من شرح التلمساني على التفريع [٥/ ٤١]، إذ نقل طرفاً من شرح الأبهري.

(٢) إلى هذا الموضع، نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٤١]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٣) المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي، صدوق كثير التدليس والإرسال، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٩٤٩).

(٤) أخرجه أبو داود [٢/ ٤٦٣]، والترمذي [٢/ ١٩٤]، والنسائي في الكبرى [٤/ ٨٣]، وهو في التحفة [٢/ ٣٧٩].

[٣٠٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا صَيْدَ لِلْمُحْرِمِينَ قَبْلَ إِبَّانِ الْإِحْرَامِ أَوْ ذُبْحِ<sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ الْإِبَّانِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا ذُبِحَ لِلْمُحْرِمِينَ بَعْدَ الْحُرْمِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ مَا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ أَوْ يَذْبَحُ لَهُ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ فِي أَكْلِهِ، وَالْوَجْهَانِ الْمَكْرُوهُانِ لَهُ أَكْلُهُ فَلَيْسَا مَوْجُودَيْنِ هَاهُنَا.﴾



[٣١٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ صَيْدًا وَأَكَلَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتْلَفَهُ بِالْقَتْلِ وَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَأَكْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ فَكَأَنَّهُ أَكَلَ مَيْتَةً، وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِيهِ.﴾



[٣١١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ فِي الْجَرَادَةِ قَبْضَةً<sup>(٥)</sup>.

﴿ وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»<sup>(٦)</sup>.﴾



(١) قوله: «أَوْ ذُبْحِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك ٤/ب: «وَذْبَحِ».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٦)، النوادر والزيادات [٤٦٥/٢].

(٣) قوله: «وَاحِدَةٌ»، مُثَبَّتٌ فِي شَبِّ وَالْمَطْبُوعِ، وَسَاقَطٌ مِنْ مَك ٤/ب.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٨٧)، الموطأ [٥١٧/٣].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٨٧)، النوادر والزيادات [٤٦٤/٢].

(٦) أخرجه مالك [٦١٢/٣].

[٣١٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا دَلَّ حَرَامٌ<sup>(١)</sup> حَلَالًا عَلَى صَيْدٍ أَوْ نَاوَلَهُ سَوْطًا<sup>(٢)</sup>، فَأَرَاهُ آثِمًا<sup>(٣)</sup>، فَلَا<sup>(٤)</sup> جَزَاءَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلَفِ الصَّيْدَ بِدَلَالَتِهِ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ مُبَاشَرَةٍ  
فَعَلِ الْقَتْلَ الَّذِي يَجِبُ الْجَزَاءُ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مُنْفَرِدًا أَوْ مُشَارِكًا.

أَلَا تَرَى: أَنْ [.....]<sup>(٦)</sup>

[٧٧/٢ ب] عَلَى الْمَدْلُولِ وَلَوْ بَاشَرَ قَتْلَهُ أَوْ [.....]<sup>(٧)</sup>، فَكَذَلِكَ الدَّلَالَةُ عَلَى

قَتْلِ الصَّيْدِ.

فَإِنْ قَتَلَهُ أَوْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ [كَانَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ]<sup>(٨)</sup> كَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ إِذَا قَتَلَهُ أَوْ  
أَمَرَ بِقَتْلِهِ عَلَى وَصْفٍ مَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قوله: «دَلَّ حَرَامٌ»، كَذَا فِي شَبِّ وَمَكٍّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَعَانَ مُحَرَّمٌ».

(٢) قوله: «سَوْطًا»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكٍّ ٤/ب: «سَوْطًا أَوْ سَيْفًا».

(٣) قوله: «فَأَرَاهُ آثِمًا»، كَذَا فِي شَبِّ، وَمَكٍّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَقَدْ أَسَاءَ».

(٤) قوله: «فَلَا»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكٍّ: «وَلَا».

(٥) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٨٧)، الْمَدُونَةُ (١/٤٤٣ و ٤٩٤)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٤٦٧/٢].

(٦) مَا بَيْنَ [ ] سَطْرٍ كَامِلٍ مَطْمُوسٍ، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ دَلَّ شَخْصًا عَلَى آخَرٍ  
فَقَتَلَهُ، كَانَ الْجَزَاءُ عَلَى الْمَدْلُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) مَا بَيْنَ [ ] قَرَابَةِ نِصْفِ سَطْرِ مَطْمُوسٍ.

(٨) مَا بَيْنَ [ ]، مَطْمُوسٍ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.



[٣١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا أَوْطَأَ الْمُحْرِمُ دَابَّتَهُ فِي سِيَاقٍ أَوْ قِيَادٍ مِنَ الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَمَا نَفَحَتْ<sup>(١)</sup> بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ سَبَبِهِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ فِي السَّائِقِ وَالْقَائِدِ: «إِنْ عَلَيْهِمَا الْجَزَاءُ»؛ لِأَنَّ قَتْلَ الدَّابَّةِ كَانَ بِسَبَبِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا يَقْدِرَانِ عَلَى صَرْفِهَا فِي الْقِيَادِ وَالسِّيَاقِ عَنْ قَتْلِ الصَّيْدِ. وَمَا نَفَحَتْ بِيَدَيْهَا أَوْ رِجْلَيْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ مِنْهُ تَفْرِيطٌ بَتَرَكِ حِفْظِهَا حَتَّى قَتَلَتْ.



[٣١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا كَثُرَ الْجَرَادُ عَلَى النَّاسِ فِي حَرَمِهِمْ فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا التَّحْفِظَ مِنْهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا قَتْلَهُ، وَلَوْ أَطْعَمُوا مَسَاكِينَ، لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي قَتْلِهِمْ»؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُهُمُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ

(١) قوله: «نَفَحَتْ»، يعني: ضربت، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، ص (٤٧١).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٧)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٧)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢/ ٤٦٥]،

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المتتقى للباجي [٣/ ٦٧].

ولا التحفظ عن قتله، فلم يكن عليهم شيء، كما لم يكن عليهم شيء فيما يسقط من شعرهم وظفرهم؛ إذ لا يمكنهم التحرز منه<sup>(١)</sup>.



[٣١٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ وَهُوَ حَلَالٌ، فَلْيُخَلِّفْهُ عِنْدَ أَهْلِهِ.

وَلَا يَحْمِلُ الْمُحْرَمُ مَعَهُ صَيْدًا: طَيْرًا وَلَا غَيْرَهُ<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَمْلَهُ مَعَهُ الصَّيْدَ لَا يَأْمَنُ مِنْ إِتْلَافِهِ إِيَّاهُ بِأَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ أَوْ يَخْطئه، فَكَرِهَ لَهُ حَمْلَهُ مَعَهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٤)</sup>. ﴾



[٣١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَصِيدُ الْمُحْرَمُ لِلضَّرُورَةِ، وَيَأْكُلُ الْمَيْتَةَ<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَتْلِ الصَّيْدِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥ / ٦٤]، شرح هذه المسألة عن الأبهري.

(٢) قوله: «طيراً ولا غيره»، ساقط من المطبوع، وهو مثبت في شب وفي مك ٤ / ب.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٧)، الموطأ [٣ / ٥١٤]، المدونة [١ / ٤٤٧]، النوادر والزيادات [٢ / ٤٦٩].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥ / ٦٨]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٥) المختصر الكبير، ص (١٨٧)، الموطأ [٣ / ٥١٦]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤)، النوادر والزيادات [٢ / ٤٦٧].

بوجه؛ [٧٨/٢] لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى [تبقية الصيد وإحيائه من غير] <sup>(١)</sup> ضرورة به إلى قتله، فلم يجز له أن يقتله؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ <sup>(٢)</sup> قد منعه من ذلك بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويأكل من الميتة؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أباحه أكلها عند الضرورة.

ولأنه إذا قتل الصيد وهو محرَّم فقد صار ميتةً، فلا يُنَّ يأكل ميتةً لم يُمِتَّها هو وهو يستغني عن قتلها، أولى أن يقتل، ثم يأكل، فلهذا قال مالك: «إنَّه يأكل الميتة ولا يقتل الصيد» <sup>(٣)</sup>.



[٣١٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَقَتْلُ الْمُحْرَمِ لِلصَّيْدِ فِي الْخَطَا وَالْعَمْدِ <sup>(٤)</sup> سَوَاءٌ، عَلَيْهِ

الْجَزَاءُ فِي ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> <sup>(١)</sup>

(١) ما بين [ ]، قرابة أربع كلمات مطموسة في شب، والمثبت من شرح التلمساني للتفريع [٦/٦]، إذ نقل شرح الأبهري للمسألة.

(٢) ما بين [ ] شبه مطموس، والسياق يقتضيه مع ما يظهر منه، وهو مثبت في شرح التلمساني [٦/٦].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفريع [٦/٦]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٤) قوله: «فِي الْخَطَا وَالْعَمْدِ»، كذا في شب، وفي مك ٤/ب: «فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا».

(٥) قوله: «عَلَيْهِ الْجَزَاءُ فِي ذَلِكَ»، كذا في شب، وفي مك ٤/ب: «عليه في ذلك الجزاء».

(٦) المختصر الصغير، ص (٤٢٥)، المختصر الكبير، ص (١٨٧)، الموطأ [٣/٦١٧]،

المدونة [١/٤٥٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٥)، التفريع [١/٣٢٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتْلَفَ الصَّيْدَ، فَسَوَاءٌ قَتَلَهُ عَامِداً أَوْ مَخْطِئاً فَعَلِيهِ  
الجزاء؛ لحصول الإِتْلَاف منه.

فإن قيل: فقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ  
النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلم يوجب على المخطئ شيئاً، وإنما أوجب على العامد<sup>(١)</sup>.

قيل: إنما خرج الكلام على الأغلب من قتل النَّاسِ، ولم يمنع أن يكون  
المخطئ مثله في وجوب الجزاء، كما كان قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي  
فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لم يمنع أن تكون الربيبة التي ليست في  
الحجر محرمةً، وإن كان التحريم إنما هو في اللفظ في التي في الحجر، فكذلك  
الجزاء يجب في الخطأ، وإن كان النص إنما ورد في العمد؛ لاستوائهما فيما  
ذكرناه من علة الإِتْلَاف<sup>(٢)</sup>.

وقد روى ابن جريج، عن عطاء، في الرجل إذا قتل الصيد خطأ، قال:  
﴿يُحَكَّمُ عَلَيْهِ، وَالْخَطَأُ وَالْعَمْدُ سَوَاءٌ﴾<sup>(٣)(٤)</sup>.

وروى محمد بن ثور، عن معمر، عن الزهري، مثله<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الاعتراض في: تفسير ابن أبي حاتم [١٢٠٥ / ٤]، أحكام القرآن للجصاص  
[٦٦٠ / ٢].

(٢) نقل ابن يونس في الجامع [٦٨١ / ٥]، عن الأبهري، هذا الاعتراض وجوابه.

(٣) أخرجه عبد الرزاق [٣٩١ / ٤]، وابن أبي شيبة [٦٦٨ / ٨].

(٤) إلى هذا الموضع، نقل التلمساني في شرح التفريع [٤٣ / ٥]، عن الأبهري شرح  
المسألة.

(٥) أخرجه عبد الرزاق [٣٩١ / ٤].

وروي عبيد الله بن معاذ<sup>(١)</sup>، حدثنا أبي<sup>(٢)</sup>، قال: سمعت أشعث<sup>(٣)</sup>، عن الحسن<sup>(٤)</sup> قال: (الْحَطَأُ وَالْعَمْدُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ)<sup>(٥)</sup>.

وهو قول عروة، وطاوس، وإبراهيم، والضحاك<sup>(٦)</sup>.



\*[٣١٨] وَإِذَا قَتَلَ قَوْمٌ جَمِيعًا صَيْدًا وَهُمْ مُخْرِمُونَ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الْكَفَّارَةُ<sup>(٧)</sup>.



- (١) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري البصري، ثقةٌ حافظٌ، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٦٤٥).
- (٢) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري البصري، ثقةٌ متقنٌ، من كبار التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٩٥٢).
- (٣) أشعث بن عبد الملك الحمراني، ثقةٌ فقيهٌ، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٥٠).
- (٤) الحسن بن أبي الحسن البصري الأنصاري مولا هم، ثقةٌ فقيهٌ، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٢٣٦).
- (٥) لم أقف عليه بهذا الإسناد، وقد روي عن الحسن من وجه آخر، كما عند ابن أبي شيبة [٦٦٩/٨]، وعبد الرزاق [٣٩٣/٤].
- (٦) يوجد سقط في شب بعد هذا الموضع، لعله قرابة صفحة واحدة، وفيه المسألة التالية المثبتة من مك.
- (٧) مك/٤ ب، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٤٦/٥]، عن الأبهری شرح المسألة، فقال: «قال الأبهری: ولأن الله عز وجل قال:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾  
 [المائدة: ٩٥]، فأوجب الله تعالى على المحرم إذا قتل الصيد الجزاء، سواء كان منفرداً  
 بقتله أو مشاركاً، كما أوجب القود على مَنْ قَتَلَ المؤمن، سواء كان القاتل منفرداً أو  
 مشاركاً بالقتل، ولَمَّا أوجب الكفارة على من قتل المؤمن خطأ، سواء كان منفرداً  
 بقتله أو مشاركاً لغيره، فقال عز من قائل: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ  
 وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]، فكان وجوب القود والكفارة على من قتل مؤمناً،  
 سواء كان منفرداً أو مشاركاً؛ لتسوية الله عزَّ وجلَّ ذلك كله بعموم إيجاب ذلك عليهم.  
 هذا من جهة الظاهر والعموم، وأمَّا من جهة القياس، فلَمَّا كان قاتل الصيد متلفاً له،  
 منفرداً أو مشاركاً، فكان ردُّ الكفارة إلى الجزاء أولى منه إلى الدية؛ لمعانٍ كثيرة:  
 منها: أن الله تعالى سَمَّى الجزاء الكفارة، فقال تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾  
 [المائدة: ٩٥].

ومنها أن فيها الصوم كما هو في الكفارة في قتل المؤمن، والدية لا صوم فيها؛ لأنَّها  
 حق آدمي لا يدخلها الصوم.  
 ومنها أن الجزاء لا يجوز إسقاطه، والكفارة والدية يجوز ذلك فيهما.  
 ومنها أن الذكر والأنثى يستويان في الجزاء، كما يستويان في الكفارة، وليس كذلك  
 الدية.

فإذا كان كذلك، كان ردُّ الجزاء إلى الكفارة أولى.  
 فإن قيل: إنَّ الجزاء لَمَّا كان يختلف باختلاف أجناس المقتولين ويرتفع وينخفض،  
 كان رده إلى الدية أولى لهذه العلة؟  
 قيل له: لسنا ننكر أن يكون الجزاء أشبه الدية من هذا الوجه، ويخالف من الوجه الذي  
 ذكرنا، وكان رده إلى الكفارة أولى؛ للوجوه الذي ذكرنا؛ لكثرتها؛ ولقوتها في الشبه،  
 وقد يشبه الشيء الشيء من وجوه ويخالفه من وجوهٍ أُخر، وإلَّما يحكم له بحكم  
 الشيء من أغلب الوجوه وأقواها.

[٣١٩] [ب/٧٠/٢] وَإِذَا<sup>(١)</sup> أَصَابَ الْمُعْتَمِرُ الصَّيْدَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ السَّعْيِ،

فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْإِحْرَامِ بَاقٍ عَلَيْهِ، لَمْ يَنْحُلْ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ السَّعْيِ، فَإِذَا اصْطَادَ قَبْلَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَبَاحَهُ الصَّيْدَ إِذَا حَلَّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، وَإِحْلَالُ الْمُعْتَمِرِ هُوَ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ.



[٣٢٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَضْمَنُ السَّيِّدُ جَزَاءَ مَا قَتَلَ عَبْدُهُ الْمُحْرِمُ<sup>(٣)</sup>.

✍ يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْعَبْدِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ، وَهُوَ مَخِيرٌ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ كَمَا الْحَرُّ مَخِيرٌ بَيْنَ الْمِثْلِ مِنَ النِّعَمِ أَوْ الْإِطْعَامِ أَوْ الصِّيَامِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْعَبْدَ يَشْبَهُ الْأَحْرَارَ فِي بَابِ الطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، وَلَا يَشْبَهُهُمْ فِي الْحَجِّ وَلَا الدِّيَّاتِ، وَلَكِنَّهُ يَشْبَهُ السَّلْعَةَ مَتَى قُتِلَ، وَيَنْظُرُ: الْمَوْطَأُ [٦١٧/٣]، الْمَدُونَةُ [٤٤٣/١]، مُخْتَصَرُ أَبِي مُصْعَبٍ، ص (٢٣٥)، التَّفْرِيعُ [٣٢٧/١].

(١) قَوْلُهُ: «وَإِذَا»، مُثَبَّتٌ مِنْ مَكَّ ٤/ب، وَهُوَ فِي الصَّفْحَةِ الْمَفْقُودَةِ مِنْ شَب.

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٨٣)، الْمَدُونَةُ [٤٥٣/١].

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٨٣)، الْمَدُونَةُ [٤٤٣/١].

وذلك عليه دون سيده، كما أنَّ عليه أن يصوم ويصلي وينفق على زوجته وأشباه ذلك، فكذلك جزاء الصيد<sup>(١)</sup>.



[٣٢١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَ صَيْدًا جَزَاءً إِذَا كَانَ قَارِنًا، إِلَّا جَزَاءً وَاحِدًا<sup>(٢)(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَمَّا كَانَ وَاحِدًا، وَهُوَ الْأَصْلُ وَالَّذِي مِنْ أَجْلِهِ مُنِعَ الْمَحْرَمُ مِنْ أَخْذِ الصَّيْدِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَزَاءُ مَا قَتَلَهُ فِي هَذَا الْإِحْرَامِ وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ التَّحْلِيلَ وَاحِدًا وَهُوَ الْحَلْقُ، كَذَلِكَ كَانَ الْجَزَاءُ وَاحِدًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا كَانَ الْمَحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ لَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَكَذَلِكَ الْمَحْرَمُ بِالْحَجِّ لَوْ قَتَلَ صَيْدًا وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِذَا جُمِعَ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ جَزَاءَانِ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ<sup>(٤)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٤٩/٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) قوله: «أَصَابَ صَيْدًا جَزَاءً إِذَا كَانَ قَارِنًا، إِلَّا جَزَاءً وَاحِدًا»، كذا في شب، وفي مك ٤/ب: «أصاب صيداً إذا كان قارناً جزاءً إلا واحداً».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٣)، المدونة [٤٤٣/١ و ٤٦١]، النوادر والزيادات [٣٦٥/٢]، التفریع [٣٣٦/١]، الكافي لابن عبد البر [٣٨٥/١].

(٤) ينظر الاعتراض في: شرح مختصر الطحاوي للجصاص [٥٧٣/٢]، المبسوط [٨١/٤].



قيل له: لو وجب لهذه العلة أن يكون عليه جزاءان، لوجب أن يكون عليه إحرامان وحلقان.

على أن هذا الاعتلال فاسدٌ من قبل:

أن المحرم إذا قتل في الحرم كان عليه جزاءٌ واحدٌ على قولنا وقول مخالفنا<sup>(١)</sup> في هذه المسألة، ولا نعلم فيه خلافاً، [١/٧١/٢] ولو انفرد كل واحد من الإحرام أو الحرم، لوجب عليه الجزاء متى قتل في الإحرام أو الحرم.

ولما كان المحدث عليه الوضوء إذا أحدث بوجه ما، ثم لو تكرر الحدث منه لكان عليه وضوءٌ واحدٌ.

وكذلك لو سها في الصلاة لكان عليه سجدة السهو، ولو تكرر السهو منه في الصلاة، لكان عليه سجدتان.

وهذا قول عامة أهل الحجاز، وهو قول مالك والشافعي<sup>(٢)</sup>، وقال الثوري<sup>(٣)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup>: إن عليه جزاءين<sup>(٥)</sup>.



(١) ينظر: المبسوط [٩٠/٤]، بدائع الصنائع [٢٠٧/٢].

(٢) ينظر: الحاوي للماوردي [٤٢٣/٥].

(٣) الذي في مختصر اختلاف العلماء للجصاص [٢٢٠/٢]: أن قول الثوري كقول مالك والشافعي.

(٤) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص [٥٧٣/٢]، المبسوط [٨٠/٤].

(٥) نقل التلمساني في شرح التفریع [١١٥/٥]، هذه المسألة عن الأبهري.

[٣٢٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الطَّيْرَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْبَحْرِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الطَّيْرَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَاءِ يَخْرُجَ إِلَى الْبَرِّ، فَيَكُونُ فِيهِ أَيْضًا وَيَعِيشُ فِيهِ، فَمَنْعَ الْمُحْرِمِ مِنْ قَتْلِهِ؛ لَدُخُولِهِ فِي جُمْلَةِ صَيْدِ الْبَرِّ الَّذِي مَنَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُحْرِمَ مِنْ قَتْلِهِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَخْرُجُ إِلَى الْبَرِّ وَلَا يَعِيشُ فِيهِ، فَجَائِزٌ لِلْمُحْرِمِ صَيْدُهُ وَأَكْلُهُ، لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]<sup>(٢)</sup>.



[٣٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَفِي بَيْضِ النَّعَامَةِ عَشْرُ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ، وَفِي بَيْضِ الطَّيْرِ عَشْرُ ثَمَنِ أُمِّهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَأَوْجِبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ إِذَا كَانَ مُحْرِمًا جَزَاءً مِثْلَهُ مِنَ النَّعَمِ، وَكَانَ الْمِثْلُ هَاهُنَا فِي الْخَلْقَةِ دُونَ الْقِيَمَةِ، لِبَيَانِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٣)، المدونة [٤٥٢ / ١].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٤٢ / ٥]، عن الأبهري شرح هذه المسألة.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٣)، الموطأ [٦١٠ / ٣]، المدونة [٤٤٦ / ١]، مختصر أبي

مصعب، ص (٢٣٥)، النوادر والزيادات [٤٧٧ / ٢]، الجامع لابن يونس [٧١٢ / ٥].

فروى أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عطاء<sup>(١)</sup>، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>: «أَنَّ عُمَرَ قَضَى، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَزَيْدًا، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةَ، فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةً مِنَ الْإِبِلِ»<sup>(٣)</sup>.

وروى الثوري<sup>(٤)</sup>، قال: حدثنا سماك، عن عكرمة: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، [ب/٧٣/٢] حَكَمَ فِي الضَّبُعِ بِكَبْشٍ»<sup>(٥)</sup>.

فإذا كان في النعامة بدنة، كان في بيض النعامة عشر ثمن البدنة؛ لأنَّ البيض بمنزلة جنين الحرة الذي جعل فيه رسول الله ﷺ غرّة: عبداً أو أمة<sup>(٦)</sup>، وجعل فيه

(١) عطاء بن أبي مسلم الخراساني، صدوقٌ يهيم كثيراً ويرسل ويدلس، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٦٧٩).

(٢) قوله: «عن ابن عباس»، كذا في شب، ولعل الصواب حذف ابن عباس، وأن القول هو لعطاء الخراساني كما يدل عليه السياق، إذ أنه ذَكَرَ ابن عباس في جملة القائلين بذلك، وقد أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٦٣٢)، عن أبي خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عطاء مقطوعاً، وكذلك البيهقي في السنن الكبرى [١٠/٢٨٨]، من طريق الشافعي، عن سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء مقطوعاً. لكن رواه عبد الرزاق [٤/٣٩٨]، وزاد فيه ابن عباس، ولم يذكر ابن عباس في زمرة القائلين.

(٣) أخرجه عبد الرزاق [٤/٣٩٨]، عن ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس. وأخرجه ابن أبي شيبة [٨/٢٥٠]، عن أبي خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عطاء مقطوعاً.

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ حجةٌ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلّس. تقريب التهذيب، ص (٣٩٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [٨/٣٣٧].

(٦) أخرج البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم [٥/١١٠]، من حديث عن أبي هريرة: «أنَّ

جماعةٌ من أهل العلم خمساً من الإبل<sup>(١)</sup>، وهي عُشر دية الحرة، فكَذلك بيض النعام يجب أن يكون فيه عشر جزاء الأم وهي البدنة؛ لأنَّ البيض قد يجوز أن يكون منه نعاماً، كالجنين يجوز أن يكون منه حي، فلما أتلّفه المتلف وقطعه عن حال الحياة والتنمّي، جُعِلَ فيه عُشرُ دية الأم، فكَذلك جعل على متلف بيض النّعام وسائر بيض الصّيد عشر جزاء الأم<sup>(٢)</sup>.



[٣٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَذْبَحُ الْمُحْرِمُ الْحَمَامَ مِنَ الْبُرْجِ<sup>(٣)</sup> يَكُونُ لَهُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِيمَا ذَبَحَ أَهْلُهُ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْحَمَامِ الْاسْتِيحَاشَ، فَهُوَ صَيْدٌ، وَقَدْ مَنَعَ الْمُحْرِمُ مِنْ قَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ.

فَأَمَّا مَا ذَبَحَهُ أَهْلُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ.



رسول الله ﷺ قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فأصاب بطنها وهي حامل فقتلت ولدها الذي في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة، وهو في التحفة [٣٤ / ١١].

- (١) ينظر: المنتقى للباجي [٨١ / ٧]، المغني لابن قدامة [٦٦ / ١٢].
- (٢) نقل التلمساني شرح هذه المسألة في شرح التفريع [٥٤ / ٥]، عن الأبهري.
- (٣) البرج: هو مسكن الحمام الذي يُفَرِّخُ فيه، ينظر: النظم المستعذب [٢٦ / ٢].
- (٤) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، المدونة [٤٥٠ / ١]، النوادر والزيادات [٤٧٦ / ٢].

[٥٣٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِذَبْحِهِ الْوَزَّ وَالْدَّجَاجَ وَالنَّعَمَ<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِصَيْدٍ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْمَحْرَمِ فِيمَا يَذْبَحُهُ مِنْ غَيْرِ الصَّيْدِ مِنَ النِّعَمِ وَغَيْرِهَا. ﴾



[٣٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَذْبَحُ الدَّاجِنَ مِنَ الْوَحْشِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ يَعْنِي: مَا قَدْ اسْتَأْنَسَ مِنَ الْوَحْشِ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ، وَلَيْسَ يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ قَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ، سِوَاءَ كَانَ مُسْتَوْحِشًا أَوْ مُسْتَأْنَسًا. ﴾



[٣٢٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا دَخَلَ مَكَّةَ<sup>(٤)</sup> مِنَ الصَّيْدِ الَّذِي يَصِيدُهُ الْحَلَالُ فِي

الْحِلِّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُذْبَحَ فِي الْحَرَمِ<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ مُحَرَّمٌ اصْطِيَادُهُ فِي حَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْإِحْرَامُ، وَالْآخَرُ الْحَرَمُ. ﴾

(١) قوله: «والنعام»، ساقط من مك.

(٢) المختصر الصغير، ص (٤٢٥)، المختصر الكبير، ص (١٨٥)، المدونة [١/ ٤٥٠]،  
التفريع [١/ ٣٢٧].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٧٥]، التفريع [١/ ٣٢٧].

(٤) قوله: «دَخَلَ مَكَّةَ»، كذا في شب، وفي مك: «دخل به مكة».

(٥) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، المدونة [١/ ٤٥٠].

ولا بأس أن يصطاد الحلال في الحل، وإن أدخله الحرم، ويجوز له ذبحه؛  
لأنه اصطاده في موضع يجوز له أن يصطاده.

[١/٧٤/٢] ولو مُنِعَ من ذبحه كما يمنع المحرم من ذبحه وإن اصطاده في الحل؛  
لشق ذلك على أهل الحرم ودخل عليهم ضررٌ لا متناعمهم من ذلك<sup>(١)</sup>.

وأشبه هذا الذي يصطادونه في الحل، ثم يذبحونه في الحرم، بمنزلة ما  
يغرسونه في الحرم من الشجر أو يزرعونه، أنه لا بأس عليهم في قطعه، ولا يجوز  
لهم قطع ما لم يغرسوه من شجر الحرم، كذلك لا يجوز لهم أن يصطادوه في  
الحرم أو يذبحوا ما اصطادوا فيه، فأما ما اصطادوه في الحل فجائزٌ لهم ذبحه في  
الحرم<sup>(٢)</sup>.



[٣٢٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: لَمْ أُدْرِكْ أَحَدًا كَرِهَ ذَلِكَ إِلَّا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ،  
فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.



- (١) نقل الباجي في المتقى [٢/٢٥٢] هذا الاستدلال عن الأبهري، وفيه زيادة: «وليس ذلك بمنزلة الإحرام؛ لأن حرمة الحرم متأبدة وحرمة الإحرام غير متأبدة».
- (٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٥٣]، هذا الشرح عن الأبهري.
- (٣) هذه المسألة مثبتة في شب أنها مسألة، دون مك، وظاهر صنيع التلمساني في شرح التفريع [٥/٥٣]، أنها من كلام الأبهري، وينظر: المدونة [١/٤٥١].

[٣٢٩] قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بِصَيْدِ الْمُحْرِمِ الْحِيتَانِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغَنَاءِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، فَأَبَاحَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ صَيْدَ الْبَحْرِ فِي كُلِّ حَالٍ وَلَمْ يَمْنَعِهِ فِي حَالٍ، وَلَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، عَلِمَ بِهَذَا أَيْضًا أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ عَلَى الْمَحْرَمِ.

وإِنَّمَا لَمْ يَحْرَمِ صَيْدَ الْبَحْرِ عَلَى الْمَحْرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ أَكْلُ مَيْتِهِ، فَلَيْسَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى ذَبْحِهِ كَحَاجَتِهِ إِلَى ذَبْحِ صَيْدِ الْبَرِّ.



[٣٣٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ صَيْدًا قَبْلَ الْإِفَاضَةِ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَبَاحَهُ الْإِصْطِيَادَ بَعْدَ الْإِحْلَالِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا حُلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، وَمَا لَمْ يَطْفُ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ فَحُكْمُ الْإِحْرَامِ مُبَقًى عَلَيْهِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَطَّأَ قَبْلَ الطَّوَافِ، فَكَذَلِكَ لَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْطَادَ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، الموطأ [٣/ ٥١٤]، المدونة [١/ ٤٥٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، الموطأ [٣/ ٦١٨]، المدونة [١/ ٤٥٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٥).

باب ما جاء في قطع شجر الحرم<sup>(١)</sup>

\* [٣٣١] وَلَا يَقْطَعُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ شَيْئًا<sup>(٢)</sup>.



[٣٣٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَحْتَشُّ الْمُحْرِمُ إِلَّا لِأَمْرٍ يُصْلِحُهُ مِنْ<sup>(٣)</sup> عَافٍ بَعِيرِهِ؛  
خَشْيَةً أَنْ يَقْتُلَ الدَّوَابَّ<sup>(٤)</sup>.

قد ذكر علة كراهيته ذلك؛ وهو خوف قتل الدواب التي في  
خلال الحشيش، وليس ينبغي للمحرم أن يفعل ذلك إلا لما لا بد له من أخذ علوفة  
دوابه لضرورته إلى ذلك، كما يجوز له أن يشد الهميان على وسطه؛ لضرورته إلى  
حفظ نفقته وحملها، كذلك به ضرورة إلى رعي دوابه والاحتشاش لها<sup>(٥)</sup>.



(١) هذا العنوان والمسألة التي بعده غير موجود في شب؛ لفقدان الورقة المتضمنة لها،  
وهو في مك / ٤ ب.

(٢) مك / ٤ ب، المختصر الصغير، ص (٤٢٦)، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع،  
وينظر: الموطأ [٦١٨/٣]، المدونة [٤٥٦/١]، النوادر والزيادات [٤٧٧/٢].

(٣) من قوله: «وَلَا يَحْتَشُّ»، إلى هذا الموضع، أثبت مكانه في المطبوع: «يكره للمحرم  
الخبط إذا أراد»، وذكر في الحاشية أنه غير مقروء في المخطوط.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٨٥)، وينظر: الموطأ [٦٢٦/٣]، المدونة [٤٥٦/١]،  
مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٧)، النوادر والزيادات [٤٧٧/٢].

(٥) نقل التلمساني في شرح التفريع [٨٠/٥]، عن الأبهري شرح المسألة.



[٣٣٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْطَعَ الْمُحْرَمُ<sup>(١)</sup> الشَّجَرَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِلْمَنْفَعَةِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ الشَّجَرَ فِي الْحِلِّ مَبَاحٌ لِلْمَحْرَمِ وَالْحَلَالِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ قِطْعُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ.



[٣٣٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ، فَإِنْ قَتَلَ فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الْمَدِينَةَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ بِمِثْلِ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لِقَطَّتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»<sup>(٤)</sup>.

وروى مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: «لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَّاءَ تَزَعُّ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتُهَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا حَرَامٌ»<sup>(٥)</sup>، فلهذا قال مالك: «لا يحل صيد المدينة».

(١) قوله: «أَنْ يَقْطَعَ الْمُحْرَمُ»، كذا في شب، وفي مك: «بقطع المحرم».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٣٦)، المدونة [٤٥٦/١]، النوادر والزيادات [٤٧٨/٢].

(٣) المختصر الصغير، ص (٤٢٦)، المختصر الكبير، ص (١٣٦)، المدونة [٤٥١/١]،

النوادر والزيادات [٤٧٨/٢].

(٤) أخرجه مسلم [١١٣/٤]، وهو في التحفة [٦٩/١١].

(٥) أخرجه مالك [١٣٠٩/٥]، ومن طريقه البخاري (١٨٧٣)، ومسلم [١١٦/٤]، وهو

في التحفة [٤١/١٠].

وقوله: «لا جزاء عليه إذا قتله»؛ فلأنَّ الله أوجب الجزاء على المحرم إذا قتل الصيد، وأوجب المسلمون على من قتل الصيد في حرم مكة، سواء كان حلالاً أو حراماً، فأما في غير هذين الحالين فلا جزاء على من قتله؛ لعدم النص فيه.

ولم يجز أن يُجمع بين حرم مكة وحرم المدينة من طريق القياس أيضاً؛ من قَبْلِ أَنَّ حرم مكة يحل المحرم من إحرامه بالإتيان إليه، وليس يحل بدون الإتيان إليه، وليس كذلك حرم المدينة [١/٧٠/٢]، فلم يجز أن يلحق حرم المدينة بحرم مكة في وجوب الجزاء على من قتل الصيد بها؛ لاختلاف حرمتي الحرم؛ لِمَا ذكرناه. وهذا قول عامة أهل العلم، أعني: أن لا جزاء عليه، وقال ابن أبي ذئب: «عليه الجزاء»<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حرم المدينة كتحریم مكة وأكثر من ذلك، وجب أن يكون على قاتل الصيد بها الجزاء، كما وجب ذلك بمكة، ولم يمنع اختلاف حرمتيهما من وجه ما أن يستويا في وجوب الجزاء، كما لم يمنع وجوب الجزاء على من قتل في الحرم وفي الحل إذا كان القاتل محرماً واستوائهما في هذا الموضع أن تختلف حرمة الإحرام والحرم.

ألا ترى: أَنَّ حرمة الحرم مؤبدة لا تزول بوجه، وليس كذلك حرمة الإحرام؛ لأنها تزول بالإحلال، ثم لم يمنع افتراقهما في هذا الوجه أن يسوى بينهما في

(١) نقل ابن رشد في البيان والتحصيل [١٩/٤]، هذا الاختيار عن الأبهري، وينظر: المنتقى للباجي [١٩٣/٧].

الجزاء، فكَذَلِكَ حَرَمَ الْمَدِينَةَ كَحَرَمِ مَكَّةَ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْحَرَمَةِ<sup>(١)</sup>.

والصحيح ما قاله مالك؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.



[٣٣٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَرْسَلَ كَلْبًا فِي الْحَرَمِ، فَقَتَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ فِي الْحِلِّ، فَلَا يُؤْكَلُ، وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَرْسَلَ الْكَلْبَ فِي حَالٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْسُلَهُ؛ إِذْ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ الصَّيْدُ فِي الْحَرَمِ وَإِرْسَالُهُ الْكَلْبَ عَلَيْهِ، فَمَتَى أَدَّى فَعَلَهُ الْمَمْنُوعُ مِنْهُ إِلَى الْقَتْلِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ<sup>(٣)</sup>.



[٣٣٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ، فَصَادَهُ فِي الْحَرَمِ، فَلَا يُؤْكَلُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَهُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ<sup>(٤)</sup>.

✍ هَذَا لِأَنَّهُ أَرْسَلَ وَلَهُ أَنْ يَرْسَلَ، ثُمَّ قَتَلَ كَلْبَهُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ، فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَلَيْسَ مُتَعَدِّيًا بِالْفِعْلِ مِثْلَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ٨٢]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٣٦)، الموطأ [٣/ ٥١٧]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٧٤].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ٧٨]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٧)، الموطأ [٣/ ٥١٧]، المدونة [١/ ٤٤٥ و ٤٩٥]،

النوادر والزيادات [٢/ ٤٧٥].

[فإن أرسل] ب[٧٩/٢] <sup>(١)</sup> بقرب الحرم فعليه جزاؤه؛ لأنه متعد بالإرسال،

حيث أرسل [وهو ممنوع] <sup>(٢)</sup> من إرساله، فوجب عليه الجزاء.

وإذا أرسل وله أن يرسل، ثم [قتل الصيد] <sup>(٣)</sup> في الحرم، فلا يؤكل؛ من قبل

أنه قد قتل في موضع لا يجوز فيه [أن يقتل؛ لأن الكلب] <sup>(٤)</sup> كما اضطره إلى

الحرم عن إرسال صاحبه، كان كأنه قد قتله، وليس له أن يقتله، فلم يؤكل لهذه العلة.

والدليل على أن قرب الحرم في الحرمة كالحرم، أن النبي ﷺ قال فيما

رواه الشعبي عن النعمان بن بشير، قال: «حَلَالٌ بَيْنٌ، وَحَرَامٌ بَيْنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ

مُشْتَبِهَاتٌ، فَمَنْ رَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى،

وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَحَارِمُهُ» <sup>(٥)</sup>، فثبت بهذا الخبر، أن ما أشبه الحرام فحكمه

حكم الحرام وعلينا توقيه.

وكذلك قال النبي ﷺ في الفأرة إذا وقعت في السمن: «أَلْقُوهَا وَمَا

(١) ما بين [ ] شبه مظموس، والسياق وأسلوب الشارح يدل عليها، والله أعلم.

(٢) ما بين [ ] شبه مظموس، والمثبت من شرح التلمساني على التفرع [٣٧٣/أ]، حيث نقل شرح الأبهري.

(٣) ما بين [ ]، مظموس، والسياق يقتضيه.

(٤) ما بين [ ]، طمس بمقدار ثلاث كلمات تقريباً، والسياق يقتضيه.

(٥) متفق عليه: البخاري (٥٢)، مسلم [٥٠/٥]، وهو في التحفة [٢١/٩].

حَوْلَهَا»<sup>(١)</sup>، فجعل حكم ما قارب منها حكمها في منع أكله، فلهذا جعل مالك حكم ما قارب الحرم حكم الحرم.

ولأنَّ الصَّيْدَ أيضاً يسكن إلى الحرم لقربه منه، وليس يجوز قتله في ذلك الموضع.

ومعنى آخر: أنَّ حدود الحرم مأخوذة من طريق الاجتهاد، وإذا كان كذلك، لم يجوز قتل ما قرب من الحرم؛ لجواز أن يكون ذلك الموضع من الحرم؛ لأنَّ حده ليس منصوباً عليه، وإنما هو اجتهاد<sup>(٢)</sup>.



[٣٣٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ رَمَى بِسَهْمِهِ فِي الْحَرَمِ وَالصَّيْدِ فِي الْحِلِّ، فَلَا يُؤْكَلُ<sup>(٣)(٤)</sup>.

هذا لما قلناه، أَنَّهُ رَمَى وليس له أن يرمي، فعليه الجزاء.

ولا يؤكل الصيد؛ لَأَنَّهُ قَتَلَ ما هو محرَّم عليه قتله من أجل الحرم، فكان حكمه حكم من قتل في الحرم في وجوب الجزاء وتحريم الأكل<sup>(٥)</sup>.



(١) أخرجه البخاري (٢٣٥)، وهو في التحفة [٤٨٩ / ١٢].

(٢) نقل التلمساني في التفریع [٧٧ / ٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) من قوله: «فِي الْحَرَمِ»، إلى هذا الموضع، أثبت مكانه نصُّ آخر اجتهادي في المطبوع.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٣٧)، المدونة [٤٤٤ / ١]، النوادر والزيادات [٤٧٤ / ٢].

(٥) توجد مسألة مثبتة في مك ٥/أ، في هذا الموضع، دون شب، هي:

[٣٣٨] [٢/٨٠/١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصَابَ ظَبِيًّا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ذَوْأَ عَدَلٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا﴾ [المائدة: ٩٥]، فَيُخَيَّرُ [الْحَكَمَانِ] <sup>(١)</sup> الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْخِيَارَ فِيهِ فِي كِتَابِهِ:

﴿إِنْ شَاءَ أَنْ يَحْكُمَ﴾ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ: حَكَمًا عَلَيْهِ شَاءَ بِالسَّنَةِ الْمَاضِيَةِ فِي ذَلِكَ، لَيْسَ <sup>(٣)</sup> لَهُمَا أَنْ يَعْدِلَا عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ.

﴿وَإِنْ اخْتَارَ الْحُكْمَ بِالطَّعَامِ: [حَكَمَ]﴾ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ <sup>(٥)</sup> ذَلِكَ الظَّبْيِ الَّذِي أَصَابَ طَعَامًا، فَلْيُطْعَمُ كُلُّ مُسْكِينٍ مُدًّا بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

﴿وَإِنْ اخْتَارَ الصَّيَامَ، حَكَمًا عَلَيْهِ بِأَنْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا.

هُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ عَلَيْهِ حَكَمًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ <sup>(٦)</sup>: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا

[٣٣٧-م] وَلَا يَحْمِلُ الْمُحْرِمُ مَعَهُ بَازًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْكَلْبِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَلَّا يَكُونَ [.....] <sup>١</sup>.

(١) ما بين [ ]، مقدار كلمة ساقطة، بسبب خرم في مك، ولعل الساقط: «معه»، وفي النواذر [٢/٤٦٩]: «قال مالك: ولا أحب أن يصحب المحرم كلبًا ولا بازًا، قيل: فإن فعل؟، قال: ما أرى من أمر بين إن لم يكن أفلت أو أرسل على شيء».

- (١) ما بين [ ] مطموس في شب، وهو مثبت في مك ٥/أ، والسياق وكلام الشارح يقتضيه.
- (٢) ما بين [ ] مطموس في شب، وهو مثبت في مك ٥/أ.
- (٣) ما بين [ ] مطموس في شب، وهو مثبت في مك ٥/أ.
- (٤) ما بين [ ] مطموس في شب، وهو مثبت في مك ٥/أ.
- (٥) قوله: «بِقِيَمَةِ»، كذا في مك، وشب، وفي المطبوع: «بمثل».
- (٦) قوله: «في كتابه»، ساقط من مك.

بَلَغَ الْكَعْبَةَ أَوْ كَفَرَهُ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا ﴿[المائدة: ٩٥]﴾، فَكُلْ مَا كَانَ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ <sup>(١)</sup>: «أَوْ» <sup>(٢)</sup>، فَهُوَ فِي ذَلِكَ مُخَيَّرٌ.

وَكُلْ مَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ، فَهُوَ عَلَى مَا وَصَفْتُ <sup>(٣)</sup>.

قد ذكر مالكُ الحجة في وجوب حكم الحكيمين وتخييرهما المحكوم  
عليه، بما ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه، فأغنى ذلك عن إعادته.

فأما قوله: «إنَّهما لا يعدلان في الحكم عن السُّنَّةِ الماضية»، يعني أن يحكما  
في مثل الظبي بشاةٍ، وفي مثل النعامة ببدنةٍ، فلأنَّ أصحاب رسول الله ﷺ حكموا  
بذلك؛ ولأنَّهما لا يجدان شبهاً للمقتول أقرب من ذلك.

وقد أمر الله تعالى أن يُحْكَمَ بمثل المقتول من النِّعَمِ في الخلقة، وليس  
شيءٌ أقرب في المثل مما حكم به أصحاب رسول الله ﷺ.

وأما قوله: «إنَّه يصوم عن كلِّ مدٍّ يوماً بمدَّ النبي صلى الله عليه؛ فلأنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ جعل بدل صوم كل يومٍ مدًّا» <sup>(٤)</sup>.....



(١) قوله: «عَزَّ وَجَلَّ»، كذا في شب، وفي مك: «جل ثناؤه».

(٢) قوله: «أَوْ»، كذا في شب، وفي مك: «أو أو».

(٣) المختصر الصغير، ص (٤٢٦)، المختصر الكبير، ص (١٣٧)، الموطأ [٣/ ٥١٨]،  
النوادر والزيادات [١/ ٤٨٠].

(٤) ما بعد هذا الموضع مفقود في شب، وفيه مسائل كثيرة هي المثبتة بعد هذه المسألة.

\* [٣٣٩] وَيُحَكِّمُ فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةً<sup>(١)</sup>.



\* [٣٤٠] وَفِي الظَّنِّي بِشَاةٍ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا ثَنِيًّا<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٤١] وَفِي<sup>(٣)</sup> حَمَامٍ مَكَّةَ وَفَرَاخَهَا بِشَاةٍ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٧)، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، الموطأ

[٣/٦١٠]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤)، وستكرر المسألة برقم [٣٥٦].

(٢) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٧)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤)، التفریع

[١/٣٢٨].

(٣) كذا في مك، والذي في المطبوع: «قال مالك: وفي»، وتمت الإشارة في الحاشية إلى:

الكافي لابن عبد البر، ولا أدري ما وجه هذا الصنيع.

(٤) مك ٥/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٣٧)، المدونة

[١/٤٥٠ و ٤٥١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٥)، الكافي لابن عبد البر

[١/٣٩٤]، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [١/١٦٦]، عن

الأبهري هذه المسألة فقال: «قال أبو بكر الأبهري: روي عن ابن عمر وعثمان وابن

عباس، أنهم قالوا: في حمام مكة شاة، وإنما خصوا حمام مكة والحرم بشاة تغليظاً؛

لحكم الحرم.

ولأن الحمام أيضاً يكثر فيها ويأوي إليها، فلو جعل فيها قيمتها لتسرع الناس إلى

قتلها؛ لخفة أمر القيمة عليهم».



\* [٣٤٢] وَفِي حَمَامِ الْحَرَمِ بِشَاةٍ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٤٣] وَفِي حَمَامِ الْحِلِّ حُكُومَةٌ<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.



\* [٣٤٤] وَفِي صِغَارِ الصَّيْدِ مِثْلُ مَا فِي كِبَارِهِ<sup>(٤)</sup>.



- (١) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٧)، المدونة [٤٥٠/١ و ٤٥١].
- (٢) قوله: «حُكُومَةٌ»، هي الواجب الذي يقدر، في جناية ليس فيها مقدار معين من المال، ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية [٦٨/١٨].
- (٣) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥٢/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه لا مثل له من النعم إذا قُتِلَ، ففيه قيمته؛ لأن القيمة أحد المثلين، فلمّا لم يوجد له مثل في الخلقة، عُدَّ إلى مثله في القيمة.
- ألا ترى: أن من أتلف على إنسان شيئاً له مثل، كالمكيل والموزون، فعليه مثله في الخلقة، فإذا كان حيواناً أو عروضاً، فعليه قيمة ما أتلف دون ردّ مثله.
- وكذلك الصيد، إذا وُجد مثله في الخلقة، كان عليه مثله، وإن لم يوجد، كان عليه قيمته، والله أعلم»، وينظر: المدونة [٤٥٠/١].
- (٤) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥٠/٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: قال الأبهري: «ولأنّ الجزاء لا يخلو: إمّا أن يجري مجرى الديّات، أو الكفّارات، وقد استوى فيهما الصّغير والكبير؛ لأنّ دية الصّغير والكبير واحدة، وكذلك كفارتها واحدة إذا قتلا، وليس يخرج عن

\* [٣٤٥] وَتُودَى<sup>(١)</sup> النَّسُورُ وَالْعُقْبَانُ وَالْبِيزَانُ<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.



\* [٣٤٦] وَمَنْ أَحْرَمَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَأَغْلَقَ بَيْتَهُ عَلَى حَمَامٍ فَمِتْنٌ، فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ فَرْخٍ شَاةٌ<sup>(٤)</sup>.



\* [٣٤٧] وَيُقَوِّمُ الصَّيْدُ حَيْثُ أُصِيبَ<sup>(٥)</sup>.



\* [٣٤٨] وَيُقَوِّمُ الطَّعَامُ عَلَيْهِ بِسَعْرِ ذَلِكَ الْمَكَانِ الَّذِي قَتَلَ فِيهِ الصَّيْدَ<sup>(٦)</sup>.



هذين الأصلين، فوجب أن يكون في صغار الصيد من الجزاء مثل ما في كباره،  
وينظر: الموطأ [٣/٦١٠]، المدونة [١/٤٤٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٥)،  
النوادر والزيادات [٢/٤٧٧].

(١) قوله: «تُودَى»، كذا في مك، وفي المطبوع: تفدى.

(٢) قوله: «وَالْبِيزَانُ»، هي جمع البازي، وهو نوع من الصقور، ينظر: المغرب للمطرزي،  
ص (٥٥)، لسان العرب [١٤/٧٢].

(٣) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، الموطأ [٣/٦١٠].

(٤) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، الموطأ [٣/٦١٠]، النوادر والزيادات  
[٢/٤٧٦].

(٥) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، شرح التفریع للجلاب [٥/٦٠].

(٦) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

\* [٣٤٩] وَإِنْ قَوْمُ الصَّيْدِ دَرَاهِمَ، ثُمَّ قُومَتِ الدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَلَا بَأْسَ،  
وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَوِّمَ بِالطَّعَامِ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٥٠] وَيُسْتَأْنَفُ الْحُكْمُ فِيمَا مَضَى فِيهِ حُكُومَةٌ، وَفِيمَا لَمْ يَمْضِ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٥١] وَإِذَا اخْتَلَفَ الْحَاكِمَانِ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بَأَرْفَقِهِمَا، فَلَا يَفْعَلُ، وَلَكِنْ  
يَسْتَأْنَفُ مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُمَا<sup>(٣)</sup>.



[٥/٦٣]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: لآته الموضع الذي أتلّف فيه، كما تُقَوِّمُ المتلفات في الموضع التي أتلّف فيها دون غيرها من الموضع، ولا خلاف في ذلك نعلمه.  
فإن لم تكن له قيمة، قَوِّمَ في أقرب الموضع إليه؛ إذ لا يتوصل إلى معرفة الكمية بأكثر من ذلك».

(١) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، المدونة [١/٤٤٤]، النوادر والزيادات [٢/٤٨٠].

(٢) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، المدونة [١/٤٤٤].

(٣) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، المدونة [١/٤٤٩]، المتتقى للباقي [٢/٢٥٦]، وقد نقل الباقي كلام الأبهري في شرح المسألة فقال: «قال الشيخ أبو بكر: والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، فإذا أخذ بقول أحدهما، فلم يحكم به ذوا عدل، وإنما يحكم به حكم واحد».

\* [٣٥٢] فَإِذَا <sup>(١)</sup> بَلَغَ الصَّيَّامُ - صِيَّامُ الْجَزَاءِ - أَكْثَرَ مِنْ شَهْرَيْنِ، صَامَ <sup>(٢)</sup>.



\* [٣٥٣] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ الصَّيْدَ طَعَامًا، فَيُقَوِّمُ بِأَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَدَائِنِ وَالْقُرَى <sup>(٣)</sup>.



\* [٣٥٤] وَيُحَكِّمُ فِي الْأَرْبَابِ وَالْيَرْبُوعِ بِالْاجْتِهَادِ <sup>(٤)</sup>.



\* [٣٥٥] وَفِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ <sup>(٥)</sup>.



(١) قوله: «فإذا»، كذا في مك ٥/أ، ولعلها: «وإذا»، أي: أنه يصوم وإن بلغ أكثر من

شهرين، كما في المدونة [١/ ٤٤٤]: «فإن أراد أن يصوم، نظر كم ذلك الطعام من الأمداد، فيصوم مكان كل مد يومًا، وإن زاد ذلك على شهرين أو ثلاثة».

(٢) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، المدونة [١/ ٤٤٤].

(٣) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٨٠].

(٤) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، وقد حكى التلمساني في شرح التفریع

[٥٠/ ٥]، طرفًا من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه لا مثل لهم

في الخلقة من النعم، فوجب أن يخرج مثلهم في القيمة على ما بيناه»، وينظر: المدونة

[١/ ٤٥٠]، المتتقى للباجي [٢/ ٢٥٤ و ٣٦٤].

(٥) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤).

\* [٣٥٦] وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٥٧] وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٥٨] وَمَنْ أَصَابَ جَرَادًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، حُكِمَ عَلَيْهِ، وَلَا يُجْتَزَأُ بِمَا مَضَى

فِيهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٣٥٩] [وَيَقَوُّ] مُ<sup>(٤)</sup> فِي الصَّقْرِ وَالْبَازِيِّ عَلَى قَدْرِهِ وَنَاحِيَّتِهِ، وَلَيْسَ عَلَى

قَدْرِ مَا يُرْجَى مِنْ صَيْدِهِ<sup>(٥)</sup>



(١) مك ٥/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، الموطأ

[٣/ ٦١٠]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤).

(٢) مك ٥/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٣٨)، النوادر

والزيادات [٤٧٨/٢].

(٣) مك ٥/أ، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، المدونة [١/ ٤٤٤].

(٤) ما بين [ ] موضع خرم، وسياق المسألة وما يتلوه من مسائل يقتضيه.

(٥) مك ٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، المدونة [١/ ٤٤٤ و ٤٥٧].

\* [٣٦٠] وَالْقَمَارِي [تُقَوِّمُ] <sup>(١)</sup> عَلَى هَيْئَتِهَا، وَلَيْسَ عَلَى صُرَاخِهَا <sup>(٢)</sup>.



\* [٣٦١] وَلَا تُقَوِّمُ الْعَصَافِيرُ عَلَى لَعِبِ الصَّبِيَانِ بِهَا <sup>(٣)</sup>.



\* [٣٦٢] وَلَا يُحَكِّمُ فِي صَيْدٍ [إِلَّا] <sup>(٤)</sup> بِالشَّيْءِ، وَإِنَّهُ لَيَقَالُ: فِي الضَّأْنِ الْجَذْعُ.

وَالشَّيْءُ أَحَبُّ إِلَيْنَا فِي الْهَدْيِ وَالضَّحَايَا <sup>(٥)</sup>.



\* [٣٦٣] وَمَنْ فَقَأَ عَيْنَ صَيْدٍ، أَوْ كَسَرَ رِجْلَهُ أَوْ جَنَاحَهُ، فَذَهَبَ فَلَمْ يَذَرِ مَا

فَعَلَ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ <sup>(٦)</sup>.



(١) ما بين [ ] موضع خرم، وسياق المسألة وما يتلوه من مسائل يقتضيه.

(٢) مك/٥ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩).

(٣) مك/٥ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩).

(٤) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيه، وهو نص مالك في المدونة [١/ ٤٤٤].

(٥) مك/٥ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، المدونة [١/ ٤٤٤].

(٦) مك/٥ ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع

[٥/ ٧٣]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنه قد عرّضه للتلف

بهذا الفعل الذي فعله، ويجوز أن يكون تلف من حيث لا يعلم، فوجب عليه الجزاء؛

لجواز أن يكون قد أتلفه.

\* [٣٦٤] وَمَنِ اشْتَرَى طَيْرًا فَأَمَرَ غُلَامَهُ أَنْ يُرْسِلَهُ، فَأَخْطَأَ فَذَبَحَهُ، فَعَلَى السَّيِّدِ جَزَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ الْغُلَامُ ظَنَّ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِذَبْحِهِ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٦٥] وَمَنِ اشْتَرَى طَيْرًا فَقَصَّصَهُ، ثُمَّ عَلِمَ بِفَسْخِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَنْتِفُهُ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ فِي مَوْضِعٍ يَنْسَلُ فِيهِ رِيشُهُ، وَيَفْدِيهِ مَعَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.



وَأَمَّا لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْ بِهِذَا الْفِعْلَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاءٌ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ يَجْرِي مَجْرَى الْكَفَّارَاتِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ، وَالْكَفَّارَةُ لَا تَجِبُ فِي الْأَعْضَاءِ إِذَا تَلَفَتْ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ الدِّيَّةُ، وَيَنْظُرُ: المَدُونَةُ [٤٤٣ / ١]، النَوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٤٦٨ / ٢].

(١) مَك ٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٧٥ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّ سبب إتلافه هو السيّد؛ لأنَّ بقوله ذَبَحَ الْغُلَامُ حِينَ ظَنَّ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِذَبْحِهِ، فَكَانَ السَّيِّدُ السَّبَبُ فِي قَتْلِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ»، وَيَنْظُرُ: المَدُونَةُ [٤٤٣ / ١].

(٢) مَك ٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٧٤ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنَّما قال مالك: إِنَّهُ يَنْتِفُهُ وَلَا يَقْصُّهُ؛ لأنَّ الْقَصَّ يَمْنَعُ مِنْ خُرُوجِ الرَّيشِ أَصْلًا وَيَبْعَدُ مَعَهُ الْخُرُوجَ إِنْ خَرَجَ، فَإِنْ نَتَفَهَ أَسْرَعَ خُرُوجَ رِيشِهِ»، وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا: «وإنَّما أَمَرْنَاهُ بِإِخْرَاجِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَرَّضَهُ لِلْقَتْلِ، قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَصْطَادَهُ آخَرُ قَبْلَ خُرُوجِ رِيشِهِ؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ لِفَقْدِ رِيشِهِ»، وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا: «وَقَدْ أَسَاءَ فِي حَبْسِهِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَحْبِسَ صَيْدًا قَدْ صَادَهُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ حَبْسُ صَيْدٍ يَصْطَادُهُ فِي الْحَرَمِ أَيْضًا»، وَيَنْظُرُ: النَوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٤٧٢ / ٢].

\* [٣٦٦] وَمَنْ اشْتَرَى طَائِرًا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَمَاتَ فِي يَدِهِ، فَلْيَفِدْهُ، فَإِنْ أَرْسَلَهُ

سَالِمًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.



### باب ما جاء في حج المملوك

\* [٣٦٧] وَإِذَا حَجَّ الْمَمْلُوكُ، ثُمَّ عَتَقَ، فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٣٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/٧٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال: يفديه؛ لأنه سبب إتلافه بحبسه في يده؛ لأن المحرم لا يجوز له تملك صيد ولا حبس ما قد تملكه بعد إحرامه، بل عليه أن يرسله، سواءً صاده أو اشتراه، فمتى لم يفعل ذلك حتى تلف في يده، فعليه الجزاء. فإن أرسله، فلا شيء عليه؛ لأنه لم يتلف بالشراء، وإن كان قد أساء وفعل ما لا يجوز له فعله.

ألا ترى: أنه لو نفر صيداً فعطب، أن عليه الجزاء، ولو لم يعطب لكان عاصياً بتنفيذه ولا جزاء عليه».

(٢) مك ٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/٢٥١]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنه متطوع بالحج، وليس يجزيه حج التطوع عن الفرض، ومتى عتق فعليه أن يحج لفرضه».



\* [٣٦٨] وَإِذَا عَتَقَ الْمَمْلُوكُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، لَمْ يَجْزِهِ ذَلِكَ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٦٩] وَمَنْ عَتَقَ وَلَمْ يُحْرِمْ، فَأَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَقَدْ أَدْرَكَ

الْحَجَّ، وَأَجْزَأَهُ ذَلِكَ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٧٠] وَإِذَا طَلَبَ الْمَمْلُوكُ الَّذِي قَدْ خَرَجَ مَعَ سَيِّدِهِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْحَجِّ،

فَمَنْعَهُ خَوْفَ الضَّرُورَةِ، فَلَا نَرَى أَنْ يَمْنَعَهُ<sup>(٣)</sup>.




---

(١) مك/٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، الموطأ [٣/٥٧٣]، المدونة [١/٤٠٧]،  
التفريع [١/٣٥٤].

(٢) مك/٥/ب، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، الموطأ  
[٣/٥٧٣]، المدونة [١/٤٠٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٣).

(٣) مك/٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع  
[٥/٢٥٠]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وليس ذلك  
بواجبٍ على السيّد، وإنّما هو على وجه الاختيار؛ لأنّ إحرامه يشعته وينقصه؛ لأنّه لا  
يتهيأ له معه أن يتطيّب وأن يلبس ما يكتنه من الحرّ والبرد، وكلّ ذلك ينقص ثمنه، ومع  
ذلك فيشتغل بالحجّ والعمرة عن خدمة سيّده، وليس على سيّده أن يأذن له فيما يشغله  
عن خدمته، إلا أن يكون ذلك مما يلزمه فعله، مثل الصّلاة والصّيام».

\* [٣٧١] وَمَنْ أَسْلَمَ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، ثُمَّ أَحْرَمَ فَأَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٧٢] وَمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ حَجَّهُ:

لَهُ فَإِنْ أَكْرَهَهَا، أَحَجَّهَا وَأَهْدَى عَنْهَا.

لَهُ وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَذَلِكَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٥/ب، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٢٥٤]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنه قد أدرك وقت الحج وأحرم به وصار ممن يلزمه فرضه، فإذا أتى به في وقته أجزأه، ولا خلاف في ذلك»، وينظر: المدونة [١/ ٤٠٧]، التفريع [١/ ٣٥٤].

(٢) مك ٥/ب، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، وكذا جاء ذكر هذه المسألة، تحت باب: ما جاء في حج المملوك، ولعلها وما بعدها: تحت الباب الذي يليه، والله أعلم، كما نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٢١٣]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه لما أفسد حجها ولزمها بدل حجها والهدي، وجب عليه أن يحج بها ويهدي؛ لأنه فعل ذلك بها من غير اختيارها، فهو كما يتلف على الإنسان ماله بغير اختياره، فعلى المتلف بدله».

ونقل أيضاً في [٥/ ٢١٤]: «وإن كانت المرأة مطوعة له، فذلك عليها دونه، قال الأبهري: لأنها اختارت فساد الحج، فعليهما بدله»، وينظر: المدونة [١/ ٢٨٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٨)، التفريع [١/ ٣٥٠].

\* [٣٧٣] وَمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ، فَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ

وَالْهَدْيُ، وَإِنْ رَمَى الْجَمْرَةَ ثُمَّ أَصَابَ أَهْلَهُ، فَعَلَيْهِ الْعُمْرَةُ وَالْهَدْيُ<sup>(١)</sup>.



(١) مك ٥/ب، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٤٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٠٣/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «فإن وطئ قبل الوقوف بعرفة، فلا خلاف أن حجّه فاسدٌ، قال الأبهري: ولأنّه أتى على خلاف ما أمر الله عزّ وجلّ.

وقد روى مالك: أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة، سُئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرّم بالحجّ، فقالوا: ينفذان لأمرهما حتى يقضيا حجّهما، ثمّ عليهما الحجّ من قابلٍ والهديّ، قال عليّ بن أبي طالب: فإذا أهلاً بالحجّ تفرّقا، حتى يقضيا حجّهما، وروى عن ابن عباس وابن عمر أنّهما قالاً: بطل حجّه، ويخرج مع الناس، يصنع كما يصنعون، فإذا أدركه قابل، حجّ وأهدى».

ونقل في [٢٠٥/٥]، شرح الأبهري لقول مالك: «وإن رَمَى الْجَمْرَةَ، ثُمَّ أَصَابَ أَهْلَهُ، فَعَلَيْهِ الْعُمْرَةُ وَالْهَدْيُ»، وقال: «قال الأبهري: ولأنّ إحرامه قد انخفضت حرمة لما وطئ، فإن كانت حجّة لا تفسد لما ذكرناه، فوجب عليه أن يأتي بإحرام يطوف فيه وهي العمرة.

وأما اللّمس والطّيب، فلائهما من دواعي الوطء، وإذا كان الوطء محرّماً عليه، مُنِع مما يكون داعياً إلى ذلك، كالنكاح في العدة، إلا أن الطيب أخفّ من اللّمس»، وينظر: الموطأ [٥٦٠/٣ و ٥٦٤]، المدونة [٤٥٨/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٩)، التفریع [٣٤٩/١].

\* [٣٧٤] وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَلْيُصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ<sup>(١)</sup>.



### باب ما يفسد الحج

\* [٣٧٥] وَيُفْسِدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ: التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ، أَوِ الْمَاءُ الدَّافِقُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ وَالْجَسَّةِ<sup>(٢)</sup>.



- (١) مك/٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٠).
- (٢) مك/٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٤١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٠٨/٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ ما أفسد الصَّوم من الإيلاج والإنزال - إذا كان عن فعل منهى عنه - فهو مفسدٌ للحجِّ، وكذلك يفسد الاعتكاف أيضاً، والأصل في ذلك، أنَّه فَعَلَ ما هو ممنوعٌ من فعله، ووصل إلى غرضه من الجماع؛ لأنَّ الجماع الغرض منه الإنزال، فهو أبلغ من الإيلاج إذا لم يكن معه إنزال، فلمَّا كان الحجُّ يفسد بالإيلاج وإن لم يكن معه إنزال، فسد بالإنزال إذا كان عن فعل منهى عنه وإن لم يكن معه إيلاج. فإن قيل: إنَّ الإيلاج له حرمةٌ ليست للإنزال. ألا ترى أنَّ حرمة النِّكاح تثبت به حتى لا يبقى منها شيءٌ، ويجب به المهر والحدُّ، وليس كذلك الإنزال في غير الفرج، فليس يجب أن يكون حكمه حكم الإيلاج؟ قيل له: يجب على قولك هذا أن لا يُفْسِدَ الإنزالُ الصَّومَ إذا كان عن فعلٍ منهى عنه، كما يفسد الوطء في الفرج، فلمَّا أفسد ذلك الصَّوم كما يفسده الإيلاج وجب أن يفسد الحجُّ كما يفسده الإيلاج. ولأنَّ كل عبادة أفسدها الجماع، أفسدها الإنزال، كالصَّوم والاعتكاف والطَّهارة،

\* [٣٧٦] وَإِذَا أَفْسَدَ الْقَارِنُ حَجَّهٖ فَإِنَّهٗ يَحُجُّ قَابِلًا قَارِنًا، وَيُهْدِي هَدْيَيْنِ<sup>(١)</sup>.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [٢/٥/١]

[٣٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَدَامَ النَّظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ:

﴿فَأَنْزَلَ، فَعَلَيْهِ الْحُجُّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

﴿وَإِنْ أَمَدَى، فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ<sup>(٢)</sup>﴾.

وينظر: الموطأ [٣/٥٦١]، المدونة [١/٤٣٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٨)،  
التفريع [١/٣٤٩].

(١) مك/٥/ب، المختصر الكبير، ص (١٤١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٢١٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ عليه أن يأتي بمثل ما أفسد بما كان دخل عليه. وعليه هديان، هدي للقران، وهدي للإفساد، وسواءً وطئ قبل الطَّواف والسَّعي، أو بعد ذلك.

وقال أبو حنيفة: إذا جامع القارن بعد الطَّواف والسَّعي، فلا قضاء عليه لعمرته؛ لأنَّها قد تَمَّت، وما قلناه أبين؛ لأنَّ الطَّواف والسَّعي الذي فعله إنَّما كان للحجِّ والعمرة. ألا ترى: أنَّه لو لم يجمع ومضى على قرانه صحيحاً، لم يكن إذا رجع من عرفات أن يسعى بين الصفا والمروة بحجه، فهذا يدلُّ على أنَّ سعيه أوَّل دخوله إنَّما كان للحجِّ والعمرة»، وينظر: التفريع [١/٣٥٠]، النوادر والزيادات [٢/٤٢٤].

(٢) قوله: «وَإِنْ أَمَدَى»، كذا في شب، ومك، وفي المطبوع: «أو إلى أن أمدى».

﴿وَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا وَإِلَى<sup>(١)</sup> عُرْيَتِهَا فَسَلِمَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>﴾.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَكْرُرَ النَّظَرَ إِلَى امْرَأَتِهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ لِلذَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ، فَمَتَى أَنْزَلَ عَقِيبَ هَذَا النَّظَرِ، فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ، وَعَلَيْهِ حُجٌّ بَدْلُهُ وَالْهَدْيُ.

وإن أمدئ فعلية الهدى؛ من قبل أنه قد فعل ما ليس له أن يفعل، فعليه الهدى للنقص الذي أوقعه في إحرامه، كما لو قبل أو مس للذة<sup>(٣)(٤)</sup>.



[٣٧٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَكْرَهَ امْرَأَتَهُ فَأَفْسَدَ حَجَّهَا فَتَزَوَّجَتْ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّ زَوْجَهَا يُكْرَهُ عَلَى الْإِذْنِ لَهَا<sup>(٦)</sup>.

- (١) قوله: «وإلى»، كذا في شب، وفي مك: «أو إلى».
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٤١)، وقول ابن عبد الحكم: (وإن أمدئ فعلية الهدى)، نقل ابن يونس في الجامع [٦٥٣/٥]، عن الأبهري شرح العبارة فقال: «إنما يهدي على طريق الاستحسان، ويجوز أن يكون ترك التحرز حتى وقع منه النظر».
- وينظر: المدونة [٤٣٩/١]، النوادر والزيادات [٤١٩/٢]، التفريع [٣٤٩/١] - ٣٥٠.

- (٣) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢١٠/٥]، عن الأبهري شرح المسألة.
- (٤) يوجد بعد هذا الموضوع مسألة ساقطة من شب، وهي مثبتة في مك ٥/ب، وهي: [٣٧٨-مك] وَمَنْ أَكْرَهَ امْرَأَتَهُ فَأَفْسَدَ حَجَّهَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُحْجَّهَا وَيُهْدِيَ عَنْهَا.

- (٥) قوله: «فَتَزَوَّجَتْ»، كذا في شب، وفي مك ٥/ب: «ثم فارقتها فتزوجت».
- (٦) المختصر الكبير، ص (١٤١)، مختصر أبي مصعب، (٢٣٨)، النوادر والزيادات [٤٢١/٢].

يعني: تزوجت بعد أن فرغت من حجتها الفاسدة، ثم تزوجت، فعليها أن تحجّ بدل الحجة التي أفسدتها، ذلك عليها فرض واجب لا يجوز لها تركه، فليس يجوز لزوجها أن يمنعها من ذلك، كما لا يجوز أن يمنعها من الصلاة والصيام المفروض عليها، فمتى منعها، أكره على ذلك<sup>(١)</sup>.



[٣٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَكْرَهَ أُمَّتَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُحَجَّهَا وَيُهْدِيَ عَنْهَا<sup>(٢)</sup>.

إنّما قال ذلك؛ لأنّه لَمَّا وطئها [في الإحرام]<sup>(٣)</sup> وهي كارهة فقد أفسد حجّها، فعليه أن يُحَجَّهَا ويهدي عنها؛ لأنّه لم يجز [له] أن<sup>(٤)</sup> يحلّلها من الإحرام بعد إذنه لها، فلمّا أفسد إحرامها، وجب عليه أن يأتي [ببدل]<sup>(٥)</sup> ذلك، وذلك بأن يحجّها.

فأمّا الهدى، فعليه لتأخير الحجّ من السنة التي [أحرم فيها ب]<sup>(٦)</sup> الحج إلى السنة الثانية، وللإفساد أيضاً<sup>(٧)</sup>.



(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٢١٣]، هذا الشرح عن الأبهرى.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٤١)، النوادر والزيادات [٢/٤٢١].

(٣) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.

(٤) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.

(٥) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.

(٦) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.

(٧) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٤٠٥ ب]، هذا الشرح عن الأبهرى مختصراً.

[٣٨٠] مَسْأَلَةٌ: <sup>(١)</sup> وَمَنْ أَفْسَدَ حَجَّهُ، مَضَى لَوَجْهِهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ حَجِّهِ، ثُمَّ

يُحْجُّ قَابِلًا وَيُهْدِي <sup>(٢)</sup>.



\* [٣٨١] وَمَنْ حَرَّكَتُهُ الدَّابَّةُ فَأَنْسَ مِنْ ذَلِكَ لَذَّةً <sup>(٣)</sup>، فَتَمَادَى حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ

[الْمَنَى، فَعَلَيْهِ] <sup>(٤)</sup> الْحَجُّ وَالْهَدْيُ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا رَهَقَهُ <sup>(٥)</sup> فَلَمْ يَمْلِكْهُ، فَلْيُهْدِ وَلَا

شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ <sup>(٦)</sup>.



(١) ما بعد هذا الموضع ساقط من شب، وتتمة المسألة من مك ٥/ ب.

(٢) المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، المختصر الكبير، ص (١٤١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٢١٩]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه قد ألزم نفسه إتيان مواضع ليس يجوز له أن يتحلل دونها؛ لأن المحرم لا يجوز له أن يحل دون الطواف بالبيت، إلا أن يمنعه من ذلك عذر»، التفريع [١/ ٣٤٩]، البيان والتحصيل [١٧/ ٦٢٣].

(٣) قوله: «لذَّة»، مثبت في شب، ومك، وساقط من المطبوع.

(٤) ما بين [ ] موضع خرم في مك، وهو مقتضى السياق، كما في المدونة [١/ ٤٣٩]، والجامع لابن يونس [٥/ ٦٥٢].

(٥) قوله: «رَهَقَهُ»، يعني: غشيه، من الرهق، وهو الغشيان، ينظر: لسان العرب [١٠/ ١٢٩].

(٦) مك ٦/ أ، المختصر الكبير، ص (١٤١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٢١٢]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه إذا تمادى في الحال التي أحس من نفسه الإنزال فيها، فقد قصد لإفساد حجه؛ لأنه فعل ما لا يجوز له أن يفعله في إحرامه، ثم تمادى ذلك إلى الإنزال، فقد أفسد حجه وعمرته.



\* [٣٨٢] وَمَنْ أَفْسَدَ حَجَّهٗ، [فَعَلَيْهِ أَنْ] <sup>(١)</sup> يَهْلَ مِنْ قَابِلٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَهْلًا،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَهْلَ [مِنْ] <sup>(٢)</sup> الْمِيقَاتِ.  
فَإِذَا أَهْلًا بِهِ، تَفَرَّقَا إِذَا أَحْرَمَا وَلَمْ يُوْخَّرَا ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَفْسَدَا  
فِيهِ حَجَّتَهُمَا، لَا يُجْمَعَانِ فِي مَنْزِلٍ وَلَا يَتَسَايَرَانِ <sup>(٣)</sup>.



وإن فاجأه ذلك ولم يتعمد، فعليه الهدى ولا يفسد حجه؛ لأن الإنزال هاهنا إنما هو  
غالب لم يردّه، فأشبهه ذلك الاحتلام في أنه لا يفسد حجه وعليه الهدى؛ لجواز أن  
يكون ترك التحرز من الفعل الذي أدّى إلى الإنزال، والله أعلم، وينظر: المدونة  
[٤٣٩/١]، التبصرة للخمّي [١٢٨٦/٣].

(١) ما بين [ ] موضع خرم في مك، والسياق يقتضيه، وفي المطبوع: «حجه فليهل من  
قابل»، والفاء لا وجود لها في مك.

(٢) ما بين [ ] موضع خرم في مك، والسياق يقتضيه.

(٣) مك ٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤١)، المختصر الصغير، ص (٤٢٧)، وقد  
نقل التلمساني في شرح التفريع [٢١٦/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال  
الأبهري: ولأن إحرامه الأوّل من قبل الميقات لم يكن مختاراً، بل ذلك مكروه؛ لأنّ  
النبي ﷺ قد وقّت مواقيت يجب الإحرام منها.

وإن كان أحرم أولاً بعد الميقات، فعليه أن يحرم في حجة القضاء من الميقات؛ لأنّ  
وجوب الأوّل كان من الميقات وقد عصي بتركه، ولهذا وجب عليه الدّم، إلّا أن يكون  
تعدّي الميقات بوجه جائز غير مريد لدخول مكّة، ثم بدا له فأحرم، فعليه أن يحرم في  
القضاء من ذلك الموضع الذي أحرم منه أولاً.

فإن كان أحرم أولاً من الميقات فأحرم في حجة القضاء بعد تعدّي الميقات، أجزأه،  
وعليه هدي؛ لأنّه لو تعدّي الميقات في حجة الإسلام أجزأه وكان عليه هدي، كما

\* [ ٣٨٣ ] وَمَنْ أَصْلَبَ امْرَأَتُهُ مِرَارًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا هَدْيٌ وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>.



نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [ ١٥٤ / ١ ]، عن الأبهري جزءاً من هذه المسألة فقال: «قال أبو بكر الأبهري: قوله: (يفترقان إذا أحرما)، فذلك مذكور عن علي وغيره من الصحابة رضي الله عنهم.

ووجه ذلك: خوفاً من أن يفسدا حجتهما ثانية، فمنعا من الاجتماع في المنزل والسير. وقد قيل: إن ذلك عقوبة لهما؛ إذ فعلاً ما لا يجوز لهما فعله في الاحرام، فعوقبا ألا يجتمعا في الاحرام، كما منع قاتل العمدة من الميراث عقوبة لفعله الذي قد به استعجال الميراث».

وينظر: الموطأ [ ٥٠٣ / ٣ ] و [ ٥٥٩ ]، المدونة [ ٤١٧ / ١ ] و [ ٤٥٨ ]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٠)، النوادر والزيادات [ ٤٢١ / ٢ ]، التفريع [ ٣٥٠ / ١ ]، البيان والتحصيل [ ٢٢ / ٤ ].

(١) مك ٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [ ٢١٢ / ٥ ]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأن الهدى في الوطء إنما وجب من أجل الفساد الذي وقع في الحج، وليس يتكرر الفساد بالوطء الثاني، فلم يجب عليه هدي للوطء الثاني والثالث، كما لو نكح مراراً نكاحاً فاسداً فوطئ، لوجب عليه المهر، ثم لو وطئ مراراً لكان عليه مهرٌ واحدٌ، ولم يجب عليه لكل وطءٍ مهرٌ، لأن المهر قد وجب بالوطء الأول، فليس يتكرر وجوبه، وكذلك في الوطء في الحج، قد حصل به فساد الحج، فليس يتكرر.

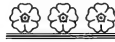
ومعنى آخر، وهو أن الهدى في الوطء في الحج إنما حصل من أجل تأخير الحج الصحيح عن هذه السنة إلى غيرها، وقد حصل التأخير بالوطء الأول»، وينظر: الموطأ [ ٥٦١ / ٣ ]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٨)، التفريع [ ٣٤٩ / ١ ].

\* [٣٨٤] وَمَنْ تَذَكَّرَ أَهْلَهُ فَاتَّبَعَ ذَلِكَ ذِكْرَهُ وَرَدَّدهُ عَلَى قَلْبِهِ حَتَّى أَنْزَلَ، فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهٗ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

للهِ فَقِيلَ: هَذَا<sup>(١)</sup>.

للهِ وَقِيلَ: عَلَيْهِ الْهَدْيُ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.



(١) قوله: «هذا»، كذا رسمها، وبها يستقيم السياق، وفي المطبوع: «أجزأ».

(٢) وهي رواية أشهب عن مالك، أَنَّ حَجَّهٗ تام وعليه الهدى، والقول بالفساد رواية ابن القاسم، والقول بالإجزاء ظاهر رواية الموطأ، ينظر: الموطأ [٥١٦/٣]، النوادر والزيادات [٤١٩/٢]، التبصرة للخمى [١٢٨٧/٣]، البيان والتحصيل [٤٧٥/٣]، المنتقى للباجي [٦/٣].

(٣) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢١٠/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: فوجه قوله: أَنَّهُ يَفْسُدُ حَجَّهٗ؛ فَلأنَّه فَعَلَ ما لا يجوز له فعله من تَتَبَعَ الذِّكْرَ وَتَرَدَّدَهِ عَلَى قَلْبِهِ فِي حال إِحْرَامِهِ حَتَّى أَنْزَلَ، وَذلك مَمْنُوعٌ مِنْهُ، كما هو مَمْنُوعٌ مِنَ الْقَبْلَةِ وَالْمَبَاشَرَةِ وَتَتَبَعَ النَّظَرَ وَتَكَرَّرَهُ مِنْهُ، فإذا فعل ذلك فَأَنْزَلَ عَقِيْبَهُ فُسَدَ حَجَّهٗ؛ لأنَّه فعل ما ليس له أَنْ يَفْعَلَهُ وما هو قَادِرٌ عَلَى الامْتِنَاعِ مِنْهُ، فوجب عَلَيْهِ لهذه الْعِلَّةِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَالْهَدْيُ بِحَصُولِ الْفَسَادِ فِي حَجَّهٗ.

ووجه القول الآخر، فلأنَّ ذِكْرَ الْقَلْبِ ليس مما يمكن الاحتراز منه ولا صرفه، كما يمكن الاحتراز من صرف الجوارح، فافترقا لهذه الْعِلَّةِ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُؤَاخِذْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ»، أراد ﷺ ميل القلب،

\* [٣٨٥] وَإِذَا أَفْسَدَ الْقَارِنُ حَجَّهُ وَلَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إِذَا رَجَعَ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ السَّتَةِ بِالْفِطْرِ إِنْ شَاءَ<sup>(١)</sup>.



\* [٣٨٦] وَإِنْ وَقَعَ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ أَيَّامٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ إِلَّا هَدْيٌ وَاحِدٌ وَحَجٌّ قَابِلٌ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٨٧٣] وَمَنْ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ الْمَاءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْهَدْيُ<sup>(٣)</sup>.



وكان ﷺ يقسم بين نسائه ويعدل بينهما؛ لأنه كان يملك فعل ذلك، ولم يملك فعل القلب، فهذا وجه هذا القول، والأول أصح، وينظر: النوادر والزيادات [٤١٩/٢]، البيان والتحصيل [٤٧٥/٣].

(١) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، النوادر والزيادات [٤٢٤/٢] و [٤٥٩].

(٢) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٨).

(٣) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٠٩/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأن فساد الحج والعمرة إنما يكون بأحد أمرين، بالإيلاج أو بالإنزال الدافع بفعل ممنوع منه، فإذا لم يكن أحد هذين - أعني: الإنزال أو الإيلاج -، لم يفسد حجه.

وعليه الهدى؛ لأنه فعلٌ شيئاً هو ممنوعٌ منه في الإحرام، فعليه جبر ذلك الفعل بالهدى، كما يجبر النقص الواقع في الصلاة بسجود السهو»، وينظر: الموطأ

[٥٦١/٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٨).

\* [٣٨٨] وَإِذَا قَبَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلْيُهْرِيقَ دَمًا، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَذْبَحَ ذَبْحًا فِي كُلِّ مَا <sup>(١)</sup> تَلَذَّذَ بِهِ مِنْهَا <sup>(٢)</sup>.



\* [٣٨٩] وَلَا نُحِبُّ أَنْ يَرَى ذِرَاعَيْهَا وَلَا عُرْيَتَهَا، وَأَكْرَهُ أَنْ يَحْمِلَهَا فِي الْمَحْمَلِ، إِلَّا أَلَّا يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ <sup>(٣)</sup>.



\* [٣٩٠] وَمَنْ أَفْسَدَ عُمُرَتَهُ <sup>(٤)</sup>، مَضَى عَلَيْهَا كَمَا يَمْضِي عَلَى حَجَّتِهِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا، أَبْدَلَهَا وَأَهْدَى <sup>(٥)</sup>.



- (١) قوله: «ذَبْحًا فِي كُلِّ مَا»، كذا في مك، وفي المطبوع: «ذبحاً بكلمة».
- (٢) مك ٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، الموطأ [٣/٣٦١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٨)، النوادر والزيادات [٢/٤٢٠].
- (٣) مك ٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، النوادر والزيادات [٢/٤٢٠].
- (٤) قوله: «عُمُرَتُهُ»، كذا في مك، والذي في المختصر الصغير: «عمرته بإصابة أهله»، وهو موافق لسياق المسائل المتعلقة بإفساد الحج بالجماع.
- (٥) مك ٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، المختصر الصغير، ص (٤٢٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٢٢٠]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: قال الأبهري: لأن حكم الحج والعمرة واحد في وجوب إتمامهما متى دخل فيهما، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فإن دخل في العمرة وجب عليه إتمامها، فإذا أفسدها مضى فيها حتى يتمها، ثم عليه بدلها والهدى؛ للتأخير الذي أخرها عن

\* [٣٩١] وَيُحْرِمَانِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَا مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا أَحْرَمًا أَبْعَدَ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَيُجْزِيهِمَا مِيقَاتُهُمَا<sup>(١)</sup>.



\* [٣٩٢] وَمَنْ وَطِئَ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، فَلْيُهِدِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٩٣] وَمَنْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ فَطَافَ وَسَعَى وَحَلَقَ، ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنْ طَوَّافَهُ وَسَعِيهِ كَانَ وَهُوَ جُنْبٌ أَوْ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ، فَلْيُبْدِلْ عُمْرَتَهُ وَيُهْدِي<sup>(٣)</sup>.



الوقت الذي كان دخل فيه، وللفساد أيضاً، فحكمها وحكم الحج في ذلك واحد،  
وينظر: الموطأ [٥٠٣/٣]، النوادر والزيادات [٤٢١/٢]، التفریع [٣٥٠/١].

(١) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٢)، الموطأ [٥٠٣/٣]، المدونة [٤١٧/١].  
(٢) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، المدونة [٤٢٨/١ و ٤٣٨]، التفریع [٣٥٠/١].

(٣) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٢٠/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: فمن طاف وهو جنبٌ أو غير متوضي، فهو بمثابة من صلى وهو جنبٌ أو غير متوضي، فعليه إعادة العمرة». ونقل عنه في [٢٢١/٥]: «ثم يبذل عمرته ويهدي، قال الأبهري: للفساد والتأخير اللتين وقعهما في العمرة»، وينظر: الموطأ [٥٠٤/٣]، النوادر والزيادات [٤٢١/٢]، التفریع [٣٥٠/١].

\* [٣٩٤] وَمَنْ أَصَابَ أَهْلَهُ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ<sup>(١)</sup>، فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ، ثُمَّ يَغْتَمِرْ  
مِنَ الْمِيقَاتِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، فَإِنْ اعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ فَذَلِكَ يُجْزِيهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٩٥] وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ<sup>(٣)</sup>، فَلَمْ تَعْلَمْ بِذَلِكَ حَتَّى  
طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ، أَنَّهُ يُمْسَخُ النِّكَاحُ حَتَّى تَغْتَمِرَ وَتُهْدِيَ، ثُمَّ تَزَوَّجَ بَعْدُ.  
فَإِنْ كَانَ أَصَابَهَا، اسْتَبْرَأَتْ مَاءَهُ بِثَلَاثِ حِيضٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ<sup>(٤)</sup>.



(١) قوله: «بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ»، يعني: وقبل أن يطوف للإفاضة، كما في شرح التلقين  
للتلمساني [٢٠٤ / ٥]، والله أعلم.

(٢) مك/٦/أ، المختصر الصغير، ص (٤٢٨)، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، وقد نقل ابن  
أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٢٢ / ٢ - ٤٢٣]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم،  
كما نقل التلمساني في شرح التلقين [٢٠٥ / ٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة،  
فقال: «قال الأبهري: لأن إحصاءه في الحجّ قد وطئ فيه، فانخفضت حرمة وإن كان  
حجّه لا يفسد لما ذكرناه، فوجب عليه أن يأتي بإحرام يطوف فيه وهي العمرة»،  
وينظر: الموطأ [٥٦٠ / ٣]، التفرع [٣٤٩ / ١].

(٣) ثمة نص في هذا الموضوع لا بد منه حتى تتضح المسألة، وهو: «فنسيت من  
الطّواف الواجب شوطاً»، وينظر: النوادر والزيادات [٥٥٦ / ٤]، التبصرة للحمي  
[٢٢٢٨ / ٥].

(٤) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، وقد أشار ابن أبي زيد في النوادر والزيادات  
[٤٢٣ / ٢]، إلى هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٢٣ / ٢]، شرح هذه المسألة عن الأبهري،

\* [٣٩٦] وَمَنْ أَفَاضَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ، أَفَاضَ وَطَافَ وَرَكَعَ، ثُمَّ اعْتَمَرَ وَأَهْدَى.

لَهُ وَإِنْ خَرَجَ إِلَى أَهْلِهِ، رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ حَيْثُ كَانَ وَأَهْدَى<sup>(١)</sup>.



\* [٣٩٧] وَإِفْرَادُ الْحَجِّ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْقِرَانِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٣٩٨] وَمَنْ أَحْرَمَ فِي شَوَّالٍ أَوْ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَلْيَبْدَأْ بِالْحَجِّ إِنْ قَوِيَ،  
وَإِنْ خَافَ فَلْيَبْدَأْ بِالْعُمْرَةِ<sup>(٣)</sup>.



فقال: «قال أبو بكر الأبهري: إنما فسخ نكاحها؛ لأنها بقي عليها الإفاضة؛ لأنها طافته بعد الوطء فلم يتم إحلالها، فبقي عليها أن تبدأ به في عمره، فكانها تزوجت قبل إتمام إحلالها».

(١) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، المدونة [٤٥٨/١]، البيان والتحصيل [٣٠٠/٣].

(٢) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، وقد نقل ابن أبي زيد في النواذر والزيادات [٣٦٤/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٣٩٤/١]، التفريع [٣٣٥/١]، البيان والتحصيل [٤٤٤/٣].

(٣) مك/٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣).



\* [٣٩٩] وَالْحَجُّ رَاكِبًا لِمَنْ يَقْدِرُ أَحَبُّ <sup>(١)</sup> إِلَيْنَا مِنَ الْمَشْيِ، وَيَكُونُ

مُتَمَتِّعًا <sup>(٢)</sup>.



### باب ما جاء فيمن أحصر

\* [٤٠٠] [وَمَنْ حَصَّـرَهُ <sup>(٣)</sup> الْعَدُوُّ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ وَيَحْلِقُ

حَيْثُ حُصِرَ، فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، إِلَّا [إِنْ كَانَ <sup>(٤)</sup> صَرُورَةً <sup>(٥)</sup>]، فَيَحُجُّ

(١) قوله: «لِمَنْ يَقْدِرُ أَحَبُّ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «لمن بعد وأحب».

(٢) مك ٦/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٣)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

[٤/٤٤٨]، شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنَّ

النَّبِيِّ ﷺ حجَّ راکباً، ومعلوم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لا يدع الأفضل، ويأتي بالآدنى في أفعال

الطاعات، فاستحبَّ لهذا أن يحجَّ راکباً؛ اقتداءً بفعل النَّبِيِّ ﷺ.

ولأنَّ ذلك أمكن له في أداء ما يلزمه من الفرائض؛ لأنَّ بدنه يقوى إذا كان راکباً

على هذه الأشياء، ولذلك يتقوى على الذكر لله عزَّ وجلَّ، وإذا كان ماشياً ضَعُفَ

عن استكمال هذه الأشياء، فاختر له إذا قدر على الركوب أن يركب، وإن لم يقدر،

فعليه أن يحجَّ ماشياً إذا قدر على المشي»، وفي شرح الموطأ للقنازعي [٢/٦٣٩]:

«قال الأبهري: الحجَّ راکباً أفضل منه راجلاً، وكذلك حج رسول الله راکباً، وفعله

أصحابه بعده».

(٣) ما بين [ ] موضع خرم في مك، وهو مقتضى السياق، وكذا عبارة ابن عبد الحكم في

المختصر الصغير، ص (٤٢٨).

(٤) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيه، ونحوه عن ابن القاسم في النوادر والزيادات

[٢/٤٣٢].

(٥) قوله: «صَرُورَةً»، الصرورة: هو الذي لم يحج، يقال: رجل صرورة وامرأة صرورة إذا

حَجَّةُ الْإِسْلَام<sup>(١)</sup>.

لم يحجَّ، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (١٦٣).

(١) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، المختصر الصغير، ص (٤٢٨)، وقد نقل

التلمساني في شرح التفريع [٥/٢٢٧]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه يخاف على نفسه من العدو، فليس عليه أن يتلف نفسه، ولا يلقيها إلى التهلكة، فجاز له أن يحلّ ويرجع، ليزيل عن نفسه خوف العدو بتأخره عنه، وقد حلّ النبي ﷺ بالحديبية حيث صدّه العدو عن البيت».

ونقل أيضاً في [٥/٢٢٨]: «وأما قوله: ولا هدي عليه لتحلّله، فمعناه: إذا لم يكن معه هدي، قال الأبهري: كان النبي ﷺ إنما نحر كما كان قد ساقه قد وجب نحره، سواءً صدّ أو لم يصدّ.

والدليل على أن النبي ﷺ قد كان ساق الهدي قبل الصدّ، قوله: ﴿وَأَلْهَدَىٰ مَعَكُوفًا﴾، أي: محبوساً، ﴿أَن يَبْلُغَ مُحَلَّةً﴾ [الفتح: ٢٥]، ولو كان واجباً للإحلال لما كان مصدوداً». ونقل أيضاً في [٥/٢٢٨]: «وأما قوله: فإن كان معه هدي فلينحره مكانه؛ فلأن النبي ﷺ فعل ذلك عام الحديبية، قال الأبهري: ولأنه لما جاز له أن يحلّ دون البيت، جاز أن ينحر هديه دون البيت.

وهذا إذا لم يقدر على إرساله، فإن قدر على إرساله إلى مكة فعل، ولا يكون الهدي عند ذلك مصدوداً عن بلوغ محله مع إمكان إرساله، فإن كان الهدي عن واجب فتعذر إرساله نحره بموضعه وإن كان في الحل».

ونقل أيضاً في [٥/٢٢٩]: «وأما قوله: فلا قضاء عليه إن كان متطوعاً؛ فلأنه لم يقطعه متعمداً، وإنما قطعه بيد غالبية، ولأن النبي ﷺ تحلل هو وأصحابه ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء، قال الأبهري: ولأنه دخل على أن يأتي به على السلامة، فإذا منع لغلبة، لم يكن عليه قضاء»، وينظر: الموطأ [٣/٥٢٤]، المدونة [١/٣٩٧-٣٩٨]، التفريع [١/٣٥١].



\* [٤٠١] وَمَنْ حُصِرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ، فَلَا يُحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ<sup>(١)</sup>.



(١) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، المختصر الصغير، ص (٤٢٨)، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [١٦٨/١]، والتلمساني في شرح التفریع [٢٣٠/٥]، عن الأبهري شرح المسألة: «قال أبو بكر الأبهري: ومن حُيسَ بغير عدوٍّ، فلا يحل حتى يطوف بالبيت؛ لأن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فليس يجوز لأحدٍ دخل في حجٍّ أو عمرَةٍ أن يخرج منها دون إتمامها، إلا أن يأتي ما لا يمكنه الوصول معه إلى البيت وهو خوف العدو، فيتحلل مكانه كما فعل النبي ﷺ عام الحديبية، فأما غير ذلك من مرضٍ أو غيره فإنه يمكنه معه الوصول إلى البيت؛ لأنَّ المرض لا يحول بينه وبين الذهاب إلى البيت كما يحول العدو بينه وبين ذلك.

وليس يجوز أن يكون قياساً على منع العدو؛ من قبل أن خوف العدو يقدر على دفعه بالتأخر عنه، وليس يقدر على دفع المرض بالتأخر عن الموضع الذي مرض فيه، وليس يستفيد بالتحليل شيئاً، فإن احتاج إلى دواءٍ فيه طيبٌ أو حلق رأسٍ أو لبس ثوبٍ، فعل ذلك وافتدى، ليس يمنعه المرض من ذلك.

فأما الإحلال فلا يجوز له دون أن يصل إلى البيت؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]، قيل: محلُّ الشعائر من الإحرام وغيره من شعائر الحجِّ، والخروج منها هو الطواف بالبيت، ونقل التلمساني أيضاً: «قال الأبهري: وقد روى مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: أخبرني سليمان بن يسار: «أنَّ أبا أيوب الأنصاريَّ خرجَ حاجًّا فمرَّضَ، وإنَّه قدِمَ على عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تَصْنَعُ كَمَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ، فَإِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ،

\* [٤٠٢] وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَلْيَطْفُفْ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَنْحَرُ وَيَحْلِقُ، وَلَا يُقِيمُ بِمَنْىَ لِرُمِي الْجِمَارِ وَلَا غَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ قَابِلًا، حَجَّ وَأَهْدَى، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٠٣] وَمَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فَحَصَرَ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ إِذَا بَرَى، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَطُوفُ وَيَسْعَى، ثُمَّ يُحِلُّ، وَعَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ<sup>(٢)</sup>.



فَحَجَّ قَابِلٌ وَأَهْدَى»، وروى مالكٌ أيضاً، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ الزُّبَيْرِ وَمَرْوَانَ أَفْتَوْا بِإِحْرَامَةِ الْمَخْرُومِيِّ - وَقَدْ كُسِرَ فِي الطَّرِيقِ -، أَنْ يَأْتِيَ الْبَيْتَ فَيَطُوفَ وَيَسْعَى وَيَحِلَّ وَيُهْدِيَ».

فإن قيل: فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ»؟

قيل له: هذا حديثٌ رواه حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج بن عمر الأنصاري، عن النبي ﷺ، وحديث حجاج الصواف فيه لين، وينظر: الموطأ [٥٢٦/٣ و ٥٢٨]، المدونة [٣٩٧/١].

(١) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، المختصر الصغير، ص (٤٢٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٢٣/٥]، عن الأبهري، طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِحْرَامِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ عَذْرٌ»، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٧).

(٢) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، الموطأ [٥٢٩/٣]، المدونة [٤٠٢/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٧)، التفريع [٣٥٢/١].

\* [٤٠٤] وَمَنْ أَهْلَ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَعَى، ثُمَّ مَرَضَ حَتَّى فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنَّهُ إِذَا بَرِيَ طَافَ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَى وَحَلَقَ وَحَلَّ، ثُمَّ حَجَّ قَابِلًا وَأَهْدَى؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ كَانَ لِلْحَجِّ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٠٥] وَأَهْلُ مَكَّةَ مِثْلُ أَهْلِ الْآفَاقِ إِذَا أُحْصِرُوا بِالْمَرَضِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٠٦] وَمَنْ أُحْصِرَ فِي الْحَجِّ وَأَقَامَ عَلَى حَضْرِهِ إِلَى قَابِلٍ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَمَنْ أَفْسَدَ حَجَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَى حَجٍّ فَاسِدٍ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك/٦ ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٢٦/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: فذكر مالك العلّة في أنّه لا يجزيه الطّواف الأول، وهو إنّما طافه للحجّ ولم يطفه للتحلّل منه، وليطف وليس مرّة أخرى لتحلّله؛ لأنّ كلّ من فاته الحجّ بأيّ وجه كان من مرضٍ أو غيره، وكان يقدر على الوصول إلى البيت، فلا يحلّ دون البيت، ولا يحلّ إلّا بعمل عمرة، فإن فاته الحجّ قبل دخوله مكة، دخلها بعمل عمرة، فطاف وسعى، ثم دخل»، وينظر: الموطأ [٥٢٩/٣-٥٣٠]، المدونة [٤٠٢/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٤٣٧)، التفریع [٣٥٢/١].

(٢) مك/٦ ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، الموطأ [٥٢٩/٣]، النوادر والزيادات [٤٢٨/٢].

(٣) مك/٦ ب، المختصر الكبير، ص (١٤٤)، المدونة [٣٩٧/١ و ٤٩١]، النوادر

\* [٤٠٧] وَيُحِبُّ<sup>(١)</sup> لِلْمُحْصِرِ أَنْ يَحِلَّ مِنْ حَجِّهِ، فَإِنْ رَجَعَ وَلَمْ يَفْعَلْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٠٨] وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَأَرَادَ أَنْ يُقَدِّمَ هَدْيَهُ - الَّذِي عَلَيْهِ قَابِلٌ - قَبْلَ الْحَجِّ<sup>(٣)</sup>، فَلَا يَفْعَلْ وَلْيُوَخِّرْهُ حَتَّى يُهْدِيَ مَعَ حَجِّهِ.  
وَلَا نَرَى أَنْ يُقَدِّمَهُ وَإِنْ خَافَ الْمَوْتَ<sup>(٤)(٥)</sup>.



والزيادات [٤٢٨ / ٢]، التفریع [٣٥١ / ١].

(١) قوله: «وَيُحِبُّ» مهملة في مك، وكذا يمكن أن تقرأ ويقتضيها السياق، وفي المطبوع من النوادر والزيادات [٤٣٤ / ٢] نقلاً عن المختصر: «ويجب»، وما أثبتته مثبت في نسخة معجمة مخطوطة من النوادر بمكتبة آيا صوفيا برقم (١٤٨١) [٧١ / أ]، وفي التفریع [٣٥١ / ١]: «والاختيار أن يتحلل ولا يقيم على إحرامه».

(٢) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٣٤ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٤٩١ / ١]، التفریع [٣٥١ / ١].

(٣) قوله: «قَابِلٌ، قَبْلَ الْحَجِّ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «في قابل قبل الحج»، والحرف «في» غير مثبت في مك.

(٤) بعد هذه الكلمة، كلمتان خط عليهما الناسخ، هي: «على نفسه».

(٥) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٦٠ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٢٤ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: إنما قال ذلك؛ لما روينا

\* [٤٠٩] وَفَوَاتُ الْحَجِّ فِي التَّطَوُّعِ وَالْفَرِيضَةِ سَوَاءً<sup>(١)</sup>.



\* [٤١٠] وَلَوْ اخْتَاطَ الَّذِي يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ إِلَى قَابِلٍ، يُهْدِي

مَعَ ذَلِكَ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.



\* [٤١١] وَمَنْ قَرَنَ، ثُمَّ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ قَابِلًا قَارِنًا وَيُهْدِي هَدْيَيْنِ:

عن عمر بن الخطاب أنه قال لأبي أيوب الأنصاري وهبار بن الأسود حين فاتهما الحج: «إِذَا كَانَ مِنْ قَابِلٍ، فَحُجًّا وَأَهْدِيَا»، فجعل الهدي مع القضاء، فليس ينبغي لأحد أن يُقدِّمه.

ولأنَّ الدَّمَاءَ فِي الْحَجِّ جُعِلَ لَهَا وَقْتُ، وَهِيَ أَيَّامُ النَّحْرِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾

[الحج: ٢٨]، وذبح النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، وينظر: النوادر والزيادات [٤٦١ / ٢].

(١) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات

[٤٢٨ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفریع

[٢٢٤ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: يعني في وجوب البدل

منهما جميعاً عليه أن يبدل الفريضة؛ لأنه لم يؤدّها بعد متى فاتته الوقوف بعرفة،

وكذلك التطوع، لم يؤدّه على ما أوجبه على نفسه، فعليه أن يبدلها جميعاً متى

فاتاه».

(٢) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٥)، التفریع [٣٥١ / ١].

هَدْيٌ لِلْقِرَانِ، وَهَدْيٌ لِلْفَوَاتِ<sup>(١)</sup>.



\* [٤١٢] وَمَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ إِلَى بَلَدِهِ أَوْ أَبْعَدَ مِنْ بَلَدِهِ، فَتَسْقُطُ الْمُتَمَتُّعُ عَنْهُ وَإِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ.

وَإِنْ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى الطَّائِفِ أَوْ بَعْضِ مَا يَلِي مَكَّةَ مِنَ الْمَنَاهِلِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ<sup>(٢)</sup>.

[١/١١٩/ب].....<sup>(٣)</sup> بدونه فعليه الهدى.

(١) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٥)، الموطأ [٣/٥٦٣]، المدونة [١/٤٣١]،

مختصر أبي مصعب، ص (٤٣٧)، النوادر والزيادات [٢/٤٢٤].

(٢) مك ٦/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٥)، المختصر الصغير، ص (٤٢٩)، الموطأ

[٣/٥٠١]، النوادر والزيادات [٢/٣٦٦].

(٣) هذه الفقرة وما بعدها، جزء من شرح المسألة المتقدمة، وقد نقل التلمساني في

شرح التفریع [٥/١٩٣]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «وللتمتع ستة

شروط، أحدها: أن يجمع بين العمرة والحج في سفر واحد، قال الأبهري: لأنه إذا

جمع بين الحج والعمرة في سفر واحد، فقد ارتفق بإسقاط أحد السفرين الذي تركه،

فعليه الدم، إلا أنه إن عاد إلى بلده بعد تحلله من عمرته أو مثل بلده في المسافة ثم

سافر للحج من عامه، لم يكن متمتعاً؛ لأنه لم يرتفق بإسقاط أحد السفرين.

فإن رجع إلى بلد دون بلده ثم حج من عامه، وجب عليه الهدى؛ لأنه كان عليه أن يأتي

بالحج في السفر الذي يلزمه أن يحج منه، فمتى ارتفق بدونه فعليه الهدى».



ووصف المتمتع: أن يعتمر في أشهر الحج قبل الحج، ثم لا يرجع إلى بلده أو مثله كما ذكرناه، ثم يحج من عامه، فعليه دم.

فأما إن رجع إلى بلده أو مثله أو أبعد منه، ثم حج من عامه، أو حج، ثم اعتمر في شهور الحج في عامه، فإنه لا دم عليه؛ لمخالفته صفة المتمتع؛ لأن صفته كما بيناه.



[٤١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنِ انْقَطَعَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَسَكَنَ غَيْرَهَا، ثُمَّ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ، فَإِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ.

وَكُلُّ مَنْ سَكَنَ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مَكَّةَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ، لَا تَمْتَنِعُ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>

✽ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْإِنْسَانِ فِي مَتَعَتِهِ وَقِرَانِهِ إِنَّمَا يَعتَبَرُ بِبَلَدِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ فَحُكْمُهُ حَكْمُ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَحُكْمُهُ حَكْمُ أَهْلِ مَكَّةَ، فَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ انْتَقَلَ مَكِّيٌّ إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ، أَوْ غَيْرِ مَكِّيٍّ إِلَى مَكَّةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ أَسْقَطَ دَمَ الْمَتَاعَةِ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَأُلْزِمَ غَيْرُ أَهْلِ مَكَّةَ بِهَذَا الْقَوْلِ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٤٥)، الموطأ [٣/ ٤٩٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤).

[٤١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ مِمَّنْ لَهُ بِهَا أَهْلٌ أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ بِهَا إِلَى سَفَرٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ<sup>(١)</sup>.

يعني: أَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مَتَى ابْتَدَأَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ رَجُوعِهِ إِلَى مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مِنْ أَهْلِهَا، حَيْثُ أَرَادَ الْإِقَامَةَ بِهَا.



[٤١٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ حَجَّ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ يُرِيدُ بِهَا الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ، دَخَلَ<sup>(٣)</sup> بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ، فَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ<sup>(٤)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ [١/١٢٠/١] بِمَكَّةَ وَيَصِيرَ مِنْ أَهْلِهَا، وَالْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ هُوَ أَحَدُ طَرَفِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ عَلَيْهِ الدَّمَ، فَإِذَا وَجِبَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدْ وَجِدَ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبِ عَلَيْهِ الدَّمَ، فَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ بِإِقَامَتِهِ بِمَكَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.



(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٩٧/٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٤٦)، الموطأ [٥٠١/٣]، المدونة [٤٠٩/٢].

(٣) قوله: «حَجَّ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكَّ: خَرَجَ.

(٤) قوله: «دَخَلَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكَّ: «فَدَخَلَ».

(٥) المختصر الكبير، ص (١٤٦)، الموطأ [٥٠٠/٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٣).

[٤١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَرَنَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ أَحَدَ السَّفَرَيْنِ بِجَمْعِهِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا سَفَرَ عَلَيْهِمْ وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ إِذَا قَرَنُوا أَوْ تَمَتَّعُوا؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ، حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يَعْنِي: فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِمْ<sup>(٢)</sup>.



[٤١٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالَّذِينَ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِمُ التَّمَتُّعُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: هُمْ أَهْلُ الْوَادِي، ذِي طُوًى وَمَا أَشْبَهَهُ<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا أَهْلُ مَنًى وَعَرَفَةَ وَأَهْلُ الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِمُ التَّمَتُّعُ، إِلَّا مَنْ كَانَ بِوَادِي مَكَّةَ: ذِي طُوًى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>

﴿ يَعْنِي: الَّذِينَ لَا دَمَ عَلَيْهِمْ إِذَا تَمَتَّعُوا أَوْ قَرَنُوا فَهَمُ أَهْلِ مَكَّةَ خَاصَّةً، وَذِي طُوًى؛ لِأَنَّهُمْ حَاضِرُو الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُمُ

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [١٩٦/٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٤٦)، المدونة [٤٠١/١ و ٤٠٦ و ٤٩٢]، النوادر والزيادات [٣٦٨/٢]، الكافي لابن عبد البر [٣٨٥/١].

(٣) يوجد مسألة بعد هذا الموضع، غير مثبتة في شب، وهي في مك ٦/ب، ونصها: [٤١٧-مك] وَمَنْ مَشَى فِي عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَجَّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ.

(٤) قوله: «أَهْلُ مَكَّةَ هُمْ أَهْلُ»، كذا في شب، وفي مك: «أَهْلُ مَكَّةَ أَهْلُ الْوَادِي».

حاضرو المسجد الحرام دون من بُعد عنه، ودون أهل الحرم، والله جل ثناؤه إنما أسقط دم المتعة عمّن كان حاضر المسجد الحرام دون غيره.

والدليل على أن أهل الحرم ليس كأهل مكة: أن المكي لو أراد سفراً لم يجز له أن يقصر ما دام بمكة حتى يخرج عنها، فإن خرج عنها - وإن كان في الحرم - جاز له أن يقصر إذا قصد سفراً تقصر في مثله الصلاة حتى يرجع إلى مكة، فلو كان محل الحرم محل حضر مكة، لما جاز له أن يقصر في الحرم حتى يخرج منه، [٢/٣٤/ب] كما لا يجوز له أن يقصر بمكة حتى يخرج منها، فلما افرق حكمهما في القصر، دلّ على أن الحرم ليس كمكة؛ لأن أهل مكة أهل حضرة المسجد الحرام، لا الحرم وغيره من منى وعرفة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



[٤١٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُهْدِي الْمُتَمَتِّعُ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً، وَلَا يُهْدِي شَاةً حَتَّى لَا يَجِدَ بَدَنَةً وَلَا بَقَرَةً فَتُجْزَى الشَّاةُ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ: ﴿فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعَمْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] فقليل في التفسير عن الصحابة: إن أدناه شاة.

(١) قوله: «وَمَا أَشْبَهَهُ»، كذا في شب، وفي مك: «أشبه ذلك».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٤٦) المختصر الصغير، ص (٤٣٠)، المدونة [١/٤٠١] و

[٤٠٦]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٤).

فروى مالك، عن جعفر بن محمد<sup>(١)</sup>، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقول: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ»<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عباس مثله<sup>(٤)</sup>. ومالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

وقد روي عن ابن عمر، أنه قال: «الْبَدَنَةُ دُونَ الْبَدَنَةِ، وَالْبَقَرَةُ دُونَ الْبَقَرَةِ»<sup>(٦)</sup>، يعني: أنه يختار الأعلى.

فاستحب مالك أن يأتي بالبدنة إذا وجد؛ لأنها أعلى الهدى، وكذلك أهدى النبي ﷺ.

فتجب البدن دون البقر والغنم؛ لأن البدنة أعم نفعاً للمساكين وأكثر لحماً، فإن لم يجد فبقرة، فإن لم يجد فشاة، وذلك أدنى الهدى.

ولا يجوز عند مالك أن يهدي شركاً في دم، فيشترك سبعة في بدنة أو بقرة؛

(١) نقل ابن بطال في شرح البخاري [٢٥٦/٤]، والتلمساني في شرح التفرع [١٩٤/٥]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٤٦)، المدونة [٤٠٠/١].

(٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٢٠٠).

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب السجاد، أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٨٧٩).

(٥) أخرجه مالك [٥٦٥/٣]، وابن أبي شيبة [٥٩/٨].

(٦) أخرجه مالك [٥٦٥/٣]، بلاغاً عن ابن عباس، ووصله ابن أبي شيبة [٥٧/٨].

لأنَّ الله جَلَّ ثَنَاهُ لَمَّا قَالَ: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وكان الهدى هو ما يُهْدَى من موضعٍ إلى موضعٍ، وهو من الحِلِّ إلى الحرم، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه، ساق من الحلِّ إلى الحرم، لم يجز بظاهر [٢/٣٥] كتاب الله جَلَّ وعَزَّ وفعل رسول الله ﷺ أن يكون ذلك شركاً في دم؛ لأنَّه لا يقع عليه اسم هدي ولا هو في معناه.

فإن قيل: قد روى مالك، عن أبي الزبير<sup>(١)</sup>، عن جابر، قال: «نَحَرْنَا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ»<sup>(٢)</sup>، فثبت بهذا جواز اشتراك السبعة في البدنة والبقرة<sup>(٣)</sup>.

قيل له: معنى هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعطى كل سبعةٍ منهم بدنةً لينحروها فيأكلوا ويطعموا، لا أَنَّ ذلك لهدْيٍ وجب عليهم؛ لأنَّ البُدْنَ التي أعطاهم رسول الله ﷺ كان قد أوجبها هدياً قبل أن ينحروها، وإنَّما صدَّهم المشركون عن سوقها إلى مكة.

ألا ترى: إلى قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥]، فثبت بهذا أَنَّ الهدى كان مُوجِباً قبل الصدِّ، وأنه لم يذبح للصدِّ.

ومما يدل على صحَّة ما قلنا: أَنَّ ابن عمر قد كان مشاهداً للحديبية كما

(١) أخرجه مالك [٣/٥٦٥]، والبيهقي في السنن الكبرى [٩/٣٦١].

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير [٣/٧٥١]، وابن جرير في التفسير [٣/٣٥٤].

(٣) محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم المكي، صدوقٌ إلاَّ أنَّه يدلّس، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٨٩٥).

شهدها جابرٌ وغيره من الصحابة، وهو يقول: «إِنَّ البقرةَ والبدنة لا تُذبحُ إِلَّا عن واحدٍ، وَإِنَّ الاشتراك لا يجوز في النسك»<sup>(١)</sup>.

فروى مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا تُذْبَحُ الْبَقَرَةُ إِلَّا عَنْ إِنْسَانٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُذْبَحُ الشَّاةُ إِلَّا عَنْ إِنْسَانٍ وَاحِدٍ، وَالْبَدَنَةُ كَذَلِكَ أَيْضًا»<sup>(٢)</sup>.  
وروى مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا يُشْتَرَكُ فِي النَّسْكِ»<sup>(٣)</sup>.



[٤١٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ تَصَدَّقَ بِثَمَنِ هَدْيٍ، فَلَا يُجْزِيهِ حَتَّى يَبْعَثَ بِهِدْيٍ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿مَا أَسْتَيْسِرَ مِنْ هَدْيٍ﴾، فَأَوْجَبَ ذَبْحَ الْهَدْيِ مَعَ الْإِمْكَانِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ<sup>(٥)</sup>.....



- 
- (١) أخرجه مالك [٣/٦٩٣]، ومن طريقه مسلم [٤/٨٧]، وهو في التحفة [٢/٣٤٢].
  - (٢) ينظر الاعتراض في: الأم للشافعي [٨/٥٨٥]، المجموع للنووي [٨/٢٢٦].
  - (٣) نقل التلمساني في شرح التفرغ [٥/١٩٨]، هذا الشرح عن الأبهري.
  - (٤) أخرجه مالك كما في الموطأ برواية أبي مصعب [١/٥٣١]، وموطأ ابن زياد، ص (١٢١)، وموطأ سويد [٢/٤٣٨]، وهو غير مثبت في موطأ يحيى.
  - (٥) أخرجه مالك في الموطأ برواية أبي مصعب [١/٥٣٣]، وموطأ سويد [٢/٤٣٩].

\* [٤٢٠] وَمَنْ شَرَعَ فِي صِيَامِ التَّمَتُّعِ، فَصَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ أَلْيَسَرَ، فَالْهَدْيُ<sup>(١)</sup> أَحَبُّ إِلَيْنَا وَيَقْطَعُ الصِّيَامَ، وَإِنْ صَامَ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٢١] وَمَنْ اشْتَرَى هَدْيَهُ بِمَكَّةَ فَنَحَرَهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى [الْحِلِّ]<sup>(٣)</sup>، فَلَا يُجْزِيهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ مَعَ قَرَانِهِ<sup>(٤)</sup>.



\* [٤٢٢] وَمَنْ أَفْرَدَ الْعُمْرَةَ وَمَعَهُ هَدْيٌ فَنَحَرَهُ، ثُمَّ حَجَّ، لَمْ يُجْزِهِ عَنْ تَمَتُّعِهِ<sup>(٥)</sup>.



\* [٤٢٣] وَإِذَا قَرَنْ، فَلَا يَنْحَرُ إِلَّا بِمَنْىً<sup>(٦)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (١٤٦)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٥٨].

(٢) يوجد سقط فيما بعد هذا الموضع.

(٣) ما بين [ ] موضع خرم في مك، والسياق يقتضيه، ونحوه في المدونة [٢/ ٣٣٥]، والنوادر والزيادات [٤/ ٢٤].

(٤) مك ٧/ أ، المختصر الكبير، ص (١٤٦)، المدونة [٢/ ٣٣٥]، النوادر والزيادات [٢/ ٣٧٠ و ٤٥٩].

(٥) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٦) مك ٧/ أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧).



\* [٤٢٤] وَمَنْ تَمَتَّعَ فَلَمْ تَحْضُرْهُ يُسْرَةً وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُسَلِّفُهُ فَصَامَ، فَلَا هُدًى عَلَيْهِ بَعْدُ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٢٥] وَمَنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِمَّنْ قَدْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ حَجٍّ، فَلَا هُدًى عَلَيْهِ، وَمَنْ رَمَى، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْهُدًى<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٢٦] وَمَنْ لَمْ يَصُمْ فِي التَّمَتُّعِ حَتَّى رَجَعَ، فَلْيُهِدِ إِنْ وَجَدَ.

وَمَنْ لَمْ تَحْضُرْهُ يُسْرَةً وَهُوَ مُوسِرٌ بِلَدِهِ، فَلَا يُؤَخَّرُ الصِّيَامَ، وَلَكِنْ يَصُومُ إِذَا لَمْ يَجِدْ.

وَيَتَدَيَّنُ وَيُهِدِي إِذَا وَجَدَ أَعْجَبُ إِلَيْنَا مِنَ الصِّيَامِ<sup>(٣)</sup>



\* [٤٢٧] وَإِذَا تَمَتَّعَ الْعَبْدُ، فَلَا يُهِدِي إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ صَامَ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك/٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧).

(٢) مك/٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧).

(٣) مك/٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧).

(٤) مك/٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

\* [٤٢٨] وَمَنْ اعْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَلَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّمَا

عُمَرَتْهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يُحِلُّ فِيهِ<sup>(١)</sup>.



[٢٠٢ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ الحجَّ إنّما يتمُّ بالوقوف بعرفة ورمي جمرة العقبة.

ألا ترى: أنَّ هذا الرمي يتحلَّل من حرمة الإحرام أشياء، فيجوز له أن يحلق رأسه ويتطيب ويلبس ثيابه، وليس يجوز له في ذلك قبل الرمي.

فإذا مات قبل الرمي، لم يتمَّ حجَّه، ولم يجب عليه الهدى لتمتعه إذا لم يصحَّ له حجٌّ قبل موته.

قال الأبهري: والقياس عندي والله أعلم، أن يكون عليه الدَّم؛ لحصول تمتعه بإسقاط أحد السَّفرين.

ألا ترى: أنَّه لو قرن، ثم مات قبل رمي جمرة العقبة، لكان عليه الدَّم قولاً واحداً.

قال الأبهري: لأنَّ حجَّه قد كمل وانحلَّت حرمة إحرامه بما ذكرناه»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٦٧ / ٢]، البيان والتحصيل [٤١٠ / ٣].

(١) مك ٧/ أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

[٢٠١ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّه

لمَّا أَّخِر الصَّوم عن وقته بخروجه إلى بلده، ثم أيسر، كان فرضه الهدى؛ لأنَّه لا يقدر عليه، كما لو لم يقدر على الماء في وقت الصَّلاة، فلم يتيمَّم ولم يصلَّ حتى وجد

الماء، لكان فرضه أن يتوضأ ويصلي، كذلك في كفارة الظَّهار أو القتل، لو لم يصم حتى وجد الرِّقبة، لكان عليه أن يعتق ولم يجز له أن يصوم، وكذلك هذا»، وينظر:

الموطأ [٦١٨ / ٣]، المدونة [٤١٤ / ١]، النوادر والزيادات [٤٥٨ / ٢]، التفريع [٣٣٤ / ١].

\* [٤٢٩] وَالصَّيَامُ - السَّبْعَةُ الْآيَامُ - يُتَابِعُ بَيْنَهَا<sup>(١)</sup>.



\* [٤٣٠] وَيَصُومُهَا فِي أَهْلِهِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَمَنْ صَامَ فِي الطَّرِيقِ، أَجْزَأُهُ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٣١] وَمَنْ قَرَنَ، فَلْيَصُمْ حِينَ يَفْرِنُ، إِلَّا أَنْ يَطْمَعَ بِالْهَدْيِ فَيُؤَخِّرُهُ إِلَى عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ بَعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْجُ فَلْيَصُمْ، فَإِنْ فَاتَهُ الصَّيَامُ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مَنْى.

وإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ، صَامَ ثَلَاثًا، ثُمَّ سَبْعًا<sup>(٣)</sup>



- 
- (١) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، النوادر والزيادات [٣٦٨/٢].
- (٢) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، المدونة [٤٠٦/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٣).
- (٣) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠٧/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: قوله يتابع بينها، فهذا استحباب منه أن يوالي عمل الصوم ولا يفرقه، كما يستحب له أن يوالي قضاء رمضان، وليس ذلك فرضاً عليه؛ لأنَّ عليه عدد صيام أيام لا بعينها، فأبها صام جاز، متوالية أو مفترقة، إذ ليس هاهنا ما يوجب التتابع»، وينظر: المدونة [٢٨٠/١].

\* [٤٣٢] وَمَنْ أَحْرَمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامٍ مِنْى<sup>(١)</sup>.



\* [٤٣٣] وَمَنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ وَالصَّيَّامَ حَتَّى أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ قَابِلٍ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي إِحْرَامِهِ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٣٤] وَيَطُأُ الَّذِي يَصُومُ أَيَّامٌ مِنْى أَهْلَهُ بِاللَّيْلِ، إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٤٣٥] وَمَنْ صَامَ الثَّلَاثَةَ الْآيَّامَ، ثُمَّ مَاتَ بِبَلَدِهِ أَوْ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ، فَلْيُهِدَ عَنْهُ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٦٠/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠٧/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «وقوله: إن صام في الطريق أجزاءه؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يعني: من الحج، وسواء صام بمكة أو في الطريق أو في أهله».

(٢) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٧)، المختصر الصغير، ص (٤٢٩)، النوادر والزيادات [٤٥٩/٢].

(٣) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨).

(٤) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨).

\* [٤٣٦] وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي يَصُومُ أَيَّامَ مِنِّي تَأْخِيرُ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ

فِي سَعَةٍ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٣٧] وَلَا يُحِلُّ الْقَارِنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَمَا يُحِلُّ الْحَاجُّ<sup>(٢)</sup>.



### باب ما جاء في العمرة

\* [٤٣٨] وَالْعُمْرَةُ جَائِزَةٌ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٠١/٥]،

عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنه إذا طاف طواف الإفاضة بعد أن يرمي جمرة العقبة، لم يبق عليه من فرائض الحج شيء، وله أن يطأ في ليالي صومه، ولولا الصوم؛ لجاز له أن يطأ بالنهار»، وينظر: النوادر والزيادات [٤٥٩/٢].

(٢) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

[١٠٧/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأن صوم السبعة واجب عليه، فإذا مات قبل أن يصومها أهدي عنه هدياً على وجه الاختيار إن لم يوص بذلك، فإذا أوصى به، وجب على وليه أن يخرج عنه ذلك من ثلثه؛ لأنه شيء كان لزمه لما أوصى به، ولو تبرع بإخراج شيء من ثلثه فأوصى بذلك، كان واجباً على وارثه، بإخراج ما هو واجب عليه إذا أوصى به أولى»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٦٨/٢].

(٣) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨).

\* [٤٣٩] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي الْمُحَرَّمِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ اعْتَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّ الْعُمَرَتَيْنِ فِي سَنَتَيْنِ <sup>(١)</sup>.



\* [٤٤٠] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَهْلَ أَهْلُ الْآفَاقِ بِالْعُمْرَةِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ <sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، الكافي لابن عبد البر [٣٨٥ / ١].

(٢) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، المختصر الصغير، ص (٤٣٠)، وقد نقل

التلمساني في شرح التفريع [٢٢٣ / ٥]، عن الأبهري شرحه لمسألة عدم وجوب العمرة، فقال: «قال الأبهري: فإن قيل: إن قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، يشمل الحج والعمرة؛ لأنَّ الحجَّ في لسان العرب القصد، وقد يكون ذلك للحج والعمرة؟

قيل له: اسم الحج بالحج أولى؛ لأنَّه الأخصُّ من أسمائه كما أنَّ اسم العمرة بالعمرة أولى، فلمَّا لم يجر أن يقال للحج عمرة، فكذلك لا يقال للعمرة حجُّ إذا أريد الاسم الأخصُّ، والأحكام تتعلق على الاسم الأخصُّ، إلَّا أن تقوم الدلالة على أنَّ المراد الاسم الأعم.

ألا ترى: أنَّ اسم الأب يقع على الأب الأدنى وعلى الجدِّ، ثم لم يُعطَ الجدُّ ما يعطاه الأب من الميراث وإن كان اسم الأبوة يقع عليه؛ لأنَّه ليس بأخصَّ اسميه، وأخصَّ اسميه الجدُّ فأعطي به، فكذلك اسمي العمرة والحج.

ولو عُقل من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، أنه أريد به العمرة مع الحج، لما احتاج إلى ذكر العمرة في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولا بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ﴾، إذا كان اسم الحج يقع على العمرة، ولما كان لتكرار العمرة معنى.

\* [٤٤١] وَالْعُمْرَةُ سَنَةٌ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى الرَّجُلِ فِي دَهْرِهِ، وَلَا نَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتِمِرَ فِي السَّنَةِ مَرَارًا<sup>(١)</sup>.



فإن قيل: ففي قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، دليل على الوجوب؟  
 قيل له: ليس في هذا دليل على وجوب إتمام الدّاخل؛ لأنّ أتموا إنّما هو لما دخل فيه.  
 فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «الْعُمْرَةُ الْحَجَّةُ الصُّغْرَى»، وقد قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، فدلّ على أنّ ثمّ حجّاً أصغراً؟  
 قيل له: معنى الحجّ الأكبر، إنّما هو الاجتماع الذي كان من العرب كلّها يوم النحر بمنى، والحجّ الأصغر اجتماعهم بعرفة؛ لأنّ قريشاً كانت تمتنع من الوقوف بعرفة، فهذا معنى قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾.

ومن الدليل على [أنّ] العمرة غير واجبة: أنّها غير معلّقة بوقتٍ معلوم، كالصلاة والصيام والحج، فلما لم تكن العمرة كذلك، دلّ على أنّها ليست بفرض؛ لمخالفتها أعمال البدن في هذا.

فإن قيل: إنّ الإيمان فرض، وليس هو معلّقا بوقتٍ، فكذلك العمرة؟  
 قيل له: الإيمان فرضه في وقتٍ معلوم، وهو بلوغ الإنسان، وليس كذلك العمرة؛ لأنّ فرضها ليس معلّقا بوقت، لا سميّاً والعمرة عمل لا يتعلق بزمان، وإنّما أردنا عملاً يتعلّق بزمانٍ في مكان، كالحجّ والجمعة، والإيمان فرض على البدن غير متعلّق بمكان، فليس هو داخلاً على العلة.

كما نقل عنه في [٢٣٨/٥]، طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: يعني: أنّ أهل منى يجوز لهم أن يعتمروا إذا غربت الشمس من آخر أيام التشريق، فأما غير أهل منى، فلا بأس أن يعتمروا في أيّام منى، وإن كان الاختيار غيره»، وينظر: المدونة [٤٠٨/٤ و ٤٣٢]، النوادر والزيادات [٣٦٣/٢]، التفريع [٣٥٢/١].

(١) مك/٧، أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، النوادر والزيادات [٣٦٣/٢]، التفريع

[٣٥٢/١]، البيان والتحصيل [٤٧٦/٣].

\* [٤٤٢] وَنَحِبُ لِمَنْ أَقَامَ إِلَى عُمْرَةِ الْمُحَرَّمِ <sup>(١)</sup> أَلَّا يَعْتَمِرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ،  
وَيُؤَخِّرُ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا <sup>(٢)</sup>.



\* [٤٤٣] وَلَا يَعْتَمِرُ الرَّجُلُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ مَرَّتَيْنِ <sup>(٣)</sup>.



\* [٤٤٤] وَيُضَافُ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَلَا تُضَافُ الْعُمْرَةُ إِلَى الْحَجِّ <sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

[٢٣٨/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: إنما قال ذلك؛ لأنَّ

العمرة مباحة في السنة كلها؛ لأنَّها فعل خير، وقد نُدِبَ النَّاسُ إِلَى فعل الخير، فلا

بأس بفعلها في أيام منى وغيرها؛ لأنَّ أهل الآفاق ليس عليهم إحرامٌ، ويكره لهم أن

يُذْخِلُوا إحرام العمرة عليه، فأما أهل منى فقد بقي عليهم من حكم الحجِّ شيءٌ وهو

الرَّمْي، فكره لهم أن يُذْخِلُوا عمل العمرة عليه قبل أن يفرغوا من بقية الحجِّ»، وينظر:

المدونة [٤٠٨/١]، النوادر والزيادات [٣٦٣/٢]، البيان والتحصيل [٤١١/٣].

(٢) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٨)، المختصر الصغير، ص (٤١٢)، الموطأ

[٥٠٣/٣]، المدونة [٤٠٣/١]، النوادر والزيادات [٣٦٢/٢]، التفريع [٣٥٢/١]،

البيان والتحصيل [٤٦٧/٣].

(٣) قوله: «عُمْرَةُ الْمُحَرَّمِ»، هي أن يخرجوا في المحرم من مكة ليعتمروا من أدنى الحل،

وهي عمرة التنعيم، ينظر: مجموع الفتاوى [٤٨/٢٦].

(٤) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٩).



\* [٤٤٥] [وَأِنْ أَصْدَفَ] <sup>(١)</sup> الْحَجَّ إِلَى عُمْرَةٍ قَدْ كَانَ سَاقَ فِيهَا هَدِيًّا، فَإِنَّهُ

أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُهْدِيَ هَدِيًّا آخَرَ، وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ <sup>(٢)</sup>.



\* [٤٤٦] [وَلَا بَأْسَ أَنْ يُدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ مَا لَمْ يَطُفْ، فَإِنْ طَافَ، فَلَا

يَفْعَلُ حَتَّى يُحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ <sup>(٣)</sup>.



\* [٤٤٧] [وَمَنْ سَاقَ هَدِيًّا فِي عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَلَ وَنَحَرَ، ثُمَّ أَدْرَكَ الْحَجَّ فِي

عَامِهِ، لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ الْهَدْيُ <sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، الموطأ [٥٠٣/٣]، النوادر والزيادات [٣٦٢/٢].

(٢) مك ٧/أ، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣٠)، الموطأ [٤٨٥/٣ و ٤٨٧]، المدونة [٣٩٩/١ و ٤٠٠].

(٣) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٤) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣٠)، النوادر والزيادات [٣٦٩/٢].

\* [٤٤٨] وَالْعُمْرَةُ مِنَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَالْجِعْرَانَةُ أَفْضَلُ مِنَ التَّنْعِيمِ، وَإِنْ اِعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٤٩] وَلَا يُحْرَمُ أَحَدٌ بِعُمْرَةٍ مِنْ مَكَّةَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٥٠] وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ مُفْرِدًا، ثُمَّ أَضَافَ إِلَيْهِ عُمْرَةً، فَلَيْسَتْ الْعُمْرَةُ بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِتِمَامُهَا<sup>(٣)</sup>.



\* [٤٥١] وَلَا بَأْسَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، وَيَتَدَيُّ بِالْحَجِّ إِذَا كَانَ فِي إِبَانِهِ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَا بَأْسَ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١١١ / ٥]، عن الأبهري طرفاً من المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ عمل الحجِّ فيه عمل العمرة، فلزمه ذلك»، وينظر: المدونة [١ / ٣٩٩ و ٤١٦].

(٢) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩).

(٣) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢ / ٣٣٣]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٣ / ٥٠٤]، التفریع [٢ / ٣٥٢].

(٤) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت

\* [٤٥٢] وَمَنْ قَدِمَ مُعْتَمِرًا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَحَلَّ، فَلَا يَحِلُّ وَلَكِنْ يُقَصِّرُ، أَوْ يُضَيِّفُ الْحَجَّ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٥٣] وَمَنْ دَخَلَ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مِمَّنْ يُرِيدُ الْحَجَّ، فَلْيُهْلِلْ مَكَانَهُ، وَلَا يُؤَخِّرْ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، فَإِنْ أَخَّرَ فَلَا بَأْسَ<sup>(٢)</sup>.



والفروق [١٣٧/١]، والتلمساني في شرح التفريع [٢٣٧/٥]، عن الأبهري شرح المسألة: «إنما لم يصلح أن يبدأ بالعمرة من الحرم؛ لأن الطواف الذي هو في الإحرام، سبيله أن يجمع له الحل والحرم، كما فعل النبي عليه السلام، وكذلك قال ابن عباس لأهل مكة: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، اجْعَلُوا بَيْنَ عُمْرَتِكُمْ وَالْحَرَمِ بَطْنَ الْوَادِي».

وكذلك المعتمر، لا يجوز له أن يتدئ الإحرام من مكة؛ من قَبْلِ أَنْ إِحْرَامَهُ يَقْتَضِي طَوَافًا وَسَعِيًّا، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَطَائِفِ الْبَيْتِ فِي إِحْرَامٍ بِعَمْرَةٍ أَنْ يَطُوفَ دُونَ أَنْ يَحْرِمَ مِنَ الْحَلِّ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْعَمْرَةِ لَا يَصِحُّ مِنَ الْحَرَمِ حَتَّى يَحْرِمَ مِنَ الْحَلِّ، أَوْ يَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ.

فَأَمَّا الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ يَجُوزُ مِنْ مَكَّةَ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْحَجَّ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى عَرَفَةَ، لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِذَلِكَ، وَعَرَفَةُ هِيَ حَلٌّ، فَلِذَلِكَ جَازٍ لَهُ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْحَرَمِ، وَلَا يَحْرِمُ بِالْعَمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ».

وينظر: المدونة [٤٠١/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٣)، التفريع [٣٥٢/١].

(١) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، الموطأ [٤٨٥/٣]، المدونة [٤٠٠/١] و [٤٠٤].

(٢) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٤٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٣٥/٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال:

\* [٤٥٤] وَإِذَا دَخَلَتِ الْمَرْأَةُ بِعُمْرَةٍ فَحَاضَتْ:

لِلَّهِ فَإِنْ كَانَتْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلْتُرْدِفِ الْحَجَّ وَتَنْحَرُ بِيَمْنَى.

وَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَتَقِفُ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تُحِلُّ وَتَنْحَرُ<sup>(١)</sup>.



### باب ما جاء في طواف الحائض

\* [٤٥٥] وَلَا تَطُوفُ الْحَائِضُ بِالْبَيْتِ وَلَا تَسْعَى، فَإِنْ طَافَتْ [وَرَأَتْ] كَعَتْ<sup>(٢)</sup>

رَكْعَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ حَاضَتْ، فَإِنَّهَا تَسْعَى<sup>(٤)</sup>.



«قال الأبهري: والأفضل أن يبدأ بالحج ممن يلزمه فرض الحج؛ لأنَّ الحجَّ فرضٌ والعمرة سنة، والإتيان بالفرض أولى من الإتيان بالسنة، وتكون عمرُ النَّبِيِّ ﷺ على هذا الوجه قبل أن يفرض عليه الحجَّ».

(١) مك/٧ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٠)، البيان والتحصيل [٣/ ٤٣٠].

(٢) مك/٧ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٠)، المدونة [١/ ٤١٠]، النوادر والزيادات [٢/ ٣٦٧].

(٣) مك/٧ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٠)، المختصر الصغير، ص (٤٣١)، ولعل موضع هذه المسألة في الباب التالي، وينظر: الموطأ [٣/ ٦٠٤]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣١)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٦٩]، التفريع [١/ ٣٣٦].

(٤) ما بين [ ]، مطموس في الحاشية اليمنى، وما أثبتته يقتضيه السياق، ونحوه عبارة أبي مصعب في المختصر، ص (٢٣٢).

\* [٤٥٦] وَإِذَا أَهَلَّتِ الْمَرَأَةُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ حَاضَتْ، فَدَخَلَتْ<sup>(١)</sup> وَهِيَ حَائِضٌ وَأُزْدَفَتْ الْحَجَّ، فَإِنَّا نَسْتَحِبُّ لَهَا أَنْ تَعْتِمِرَ عُمْرَةً أُخْرَى إِذَا حَلَّتْ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٥٧] وَإِذَا حَاضَتِ الْمُعْتِمِرَةُ بَعْدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ تَرْكَعٍ، فَتُقِيمُ حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَطُوفُ وَتَسْعَى، فَإِنْ جَهِلَتْ فَخَرَجَتْ، فَإِنَّمَا تَرْجِعُ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَتَسْعَى وَتَهْدِي<sup>(٣)</sup>.



\* [٤٥٨] وَيَقْطَعُ الْمُعْتِمِرُ التَّلِيَةَ مِنَ الْمِيقَاتِ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ، وَمِنَ التَّنْعِيمِ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَمِنَ الْجِعْرَانَةِ: إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ وَبُيُوتَهَا.

(١) قوله: «.....» ركعتين، غير مثبت في المطبوع.

(٢) مك/٧ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١١٨/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: قال الأبهري: «وإنما قال إن الحائض لا تطوف بالبيت؛ لأن الطواف بالبيت صلاة، ولا يجوز للحائض أن تصلي، وقد روى مالك عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: «أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَّي حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَحَابِسْتُنَا هِيَ، فَقُلْتُ: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: فَلَا إِذَا».

فإن حاضت بعد الطواف والركوع، فإنها تسعى؛ لأن السعي ليس بصلاة فتمنع منه الحائض»، وينظر: الموطأ [٦٠٤/٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٢)، النوادر والزيادات [٣٨١/٢].

(٣) قوله: «فَدَخَلَتْ»، كذا في مك/٧ ب، وهو الذي يقتضيه السياق، والمعنى أنها دخلت العمرة وهي حائض، وفي المطبوع: «فرحلت»، وينظر النوادر والزيادات [٣٧١/٢].

فَإِنْ لَبَّى حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٥٩] وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَحْضُرُ التَّزْوِيجَ حَتَّى يُفِضَ بِالْبَيْتِ، فَمَنْ نَكَحَ، فَسُخِّ نِكَاحُهُ<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٠)، ولعل هذه المسألة وما بعدها من الباب التالي، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٣٣/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، كما نقل عبد الحق الصقلي، عن الأبهري شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١٣٦/١]، والتلمساني في شرح التفریع [٥١٠/٤] قال عبد الحق: «قال أبو بكر الأبهري: إنما قال: يقطع التلبية إذا كان إحرامه من الميقات إذا انتهى إلى الحرم، فلأن مدته في التبية طويلة، فجاز أن يقطع إذا دخل الحرم، ومن التنعيم إذا رأى البيت أو دخل المسجد، لأن مدته أقل، فاستحب أن يزيد في الموضع، ومن الجعرانة إذا دخل مكة؛ لأن مدته في التلبية من الجعرانة أكثر منها من التنعيم فاستحب أن لا يقطعها حتى يدخل مكة، وكل ذلك واسع، وقد روي عن ابن عمر أنه كان يفعل نحو هذا في التلبية إذا أحرم من الميقات أو دونه، فاستحب ذلك مالك رحمه الله، وكل ذلك واسع»، وينظر: الموطأ [٤٩٧/٣]، المدونة [٣٩٧/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٩).

(٢) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٠)، المختصر الصغير، ص (٤٣١)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤٢٣/٢]، شيئاً من شرح المسألة عن الأبهري فقال: «قال أبو بكر الأبهري: إنما فسُخِّ نِكَاحُهَا؛ لأنها بقي عليها الإفاضة؛ لأنها طافته بعد الوطء، فلم يتم إحلالها، فبقي عليها أن تبدأ به في عمره، فكأنها تزوجت، قبل تمام إحلالها».

\* [٤٦٠] وَأَيَّمَا مَوْلَى عَلَيْهِ أَوْ مَوْلَى عَلَيْهَا أَوْ امْرَأَةٍ عِنْدَ زَوْجِهَا أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَلَا يُجَازُ ذَلِكَ لَهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا ذَلِكَ إِذَا مَلَكَوا أَنْفُسَهُمْ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٦١] وَيَبْدَأُ بِالْحَجِّ قَبْلَ النِّكَاحِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ سَعَةً<sup>(٢)</sup> يَبْدَأُ بِـ [أَبِ الْحَجِّ]<sup>(٣)</sup>.



\* [٤٦٢] وَلَا يَقْضِي دَيْنَ أَبِيهِ<sup>(٤)</sup> إِذَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ سَعَةً لهُمَا<sup>(٥)</sup>.



وينظر: التفريع [٦٤ / ٢].

(١) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، المدونة [٤٩٠ / ١]، النوادر والزيادات

[٣٦٠ / ٢]، البيان والتحصيل [٤٠١ / ٣].

(٢) ما بين [ ] في هذا الموضع وما بعده مطموس.

(٣) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٣١٩ / ٢]،

هذا النص عن ابن عبد الحكم، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٤٥٧ / ٤]، شرح

الأبهرى للمسألة فقال: «قال الأبهرى رحمه الله: وإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فَرَضُ

عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَلَيْسَ النِّكَاحُ فَرْضًا عَلَيْهِ، فَفَعَلَ الْفَرَضَ أَوْلَى مِنْ

فَعَلِ النَّدْبِ»، وينظر: الكافي لابن عبد البر [٣٥٧ / ١]، البيان والتحصيل [٤٤٨ / ٣]،

التبصرة للخمّي [١٢٧٢ / ٣].

(٤) في الجامع لابن يونس [٣٧٨ / ٤]: «قيل: وإن كان على أبيه دين وهو ضرورة

أيقضي...».

(٥) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

\* [٤٦٣] وَلَا يَحُجُّ الرَّجُلُ إِلَّا بِإِذْنِ وَالِدَيْهِ، إِلَّا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنَّا لَهُ فِيهَا فَلْيَحُجَّ وَلْيَدْعُهُمَا<sup>(١)</sup>.



\* [٤٦٤] وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ [حَجًّا]<sup>(٢)</sup>، فَلَا يُكَابِرُهُمَا، وَلَا يُعَجِّلُ عَامًا بَعْدَ عَامٍ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ أَبَيَا فَلْيُخْرِجْ<sup>(٤)</sup>.



\* [٤٦٥] وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا قِضَاءَ لَهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ<sup>(٥)</sup>.



[٤٥٧/٤]، شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري رحمه الله: لأنَّ الحجَّ فرضٌ عليه في بدنه إذا استطاع إليه سبيلاً، وليس عليه أن يقضي دين أبيه من ماله، إنما هو تطوع، ففعل الفرض أولى من التطوع»، وينظر: الجامع لابن يونس [٣٧٨/٤]، الذخيرة [٧/٣].

- (١) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، النوادر والزيادات [٣٢١/٢].
- (٢) [ ] ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.
- (٣) في كتاب ابن المواز، قال مالك: «وليتنظر إذنهما عامًا بعد عام، ولا يعجل»، ينظر النوادر لابن أبي زيد [٣٢١/٢].
- (٤) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، النوادر والزيادات [٣٢١/٢].
- (٥) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، النوادر والزيادات [٣١٩/٢].



\* [٤٦٦] [وَمَنْ] <sup>(١)</sup> وَاجَرَ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ فَحَجَّ، أَجْزَأُ عَنْهُ <sup>(٢)</sup>.



\* [٤٦٧] وَمَنْ يُعْطَ شَيْئًا يُنْفِقُهُ فِي الْحَجِّ، فَلْيُرِدَّ مَا فَضَّلَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

اسْتَوْجَرَ لِيَكُونَ لَهُ الْفَضْلُ، وَأَمَّا الَّذِي يُعْطَى لِلْبَلَاغِ، فَيُرَدُّ الْفَضْلُ <sup>(٣)</sup>.



(١) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.

(٢) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، وقد ذكر ابن أبي زيد في النوارد والزيادات [٣١٩/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/٤٦٤]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنَّ على الإنسان أن يؤدي فرض الحجِّ، سواءً خرج له مفرداً، أو ضمَّ إلى ذلك تجارةً، أو أجر نفسه الخدمة؛ لأنَّ ذلك لا يمنعه من أداء الفرض، كما يجوز له أن يتجر في خلال صومه، ويؤجر في تلك الحال نفسه، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، قيل: إنها نزلت في التجارة في الحجِّ؛ لأنَّ أصحاب رسول الله ﷺ تحرَّجوا أن يقولوا مع حجَّهم: نطلب فضل الدنيا كما كانت العرب تفعل قبل الإسلام، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾.»

(٣) مك ٧/ب، المختصر الكبير، ص (١٥١)، المدونة [١/٤٨٥]، النوارد والزيادات [١٢/٢٥٤]، التفریع [١/٣١٦].

\* [٤٦٨] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ الرَّجُلُ بِعَبْدِهِ <sup>(١)</sup> النَّصْرَانِيَّ، وَيُكْرِي مِنَ النَّصْرَانِيَّ <sup>(٢)</sup>.



### باب ما جاء في الاستطاعة إلى الحج

\* [٤٦٩] وَالِاسْتِطَاعَةُ إِلَى الْحَجِّ مَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَلَيْسَ ذَلِكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ <sup>(٣)</sup> النَّاسِ، الرَّجُلُ يَحِدُّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ وَلَا يَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ، وَآخَرُ يَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ <sup>(٤)</sup>.



- (١) قوله: «بِعَبْدِهِ النصراني»، كذا في مك، وهو الذي نقله ابن أبي زيد في النوادر [٣٦٠ / ٢]، وفي المطبوع: «يخدمه النصراني».
- (٢) مك ٧ / ب، المختصر الكبير، ص (١١٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٦٠ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.
- (٣) قوله: «طَاقَةِ»، كذا في مك، وهو الموافق للسياق، ونحوه عن مالك في المستخرجة للعتبي، ص (٤٩)، وفي المطبوع: «كافة».
- (٤) مك ٨ / أ، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، وقد ذكر التلمساني في شرح التفریع [٤٤٩ / ٤]، شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري: ومما يدل على صحة ذلك، قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧]، ثبت بها أن عليهم أن يأتوا رجالة إذا أمكنهم الإتيان، كما عليهم أن يأتوا ركبانا إذا قدروا على ذلك، ولفظ يأتين هذا خبر، والمراد به الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصَنَ بَأْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ولفظه لفظ الخبر، والمراد به الأمر.

\* [٤٧٠] وَلَا [بَأْسَ] <sup>(١)</sup> بِالصَّرُورَةِ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَمُرَّ بَبَيْتِ الْمَقْدِسِ <sup>(٣)</sup> قَبْلَ الْحَجِّ <sup>(٤)</sup>.



فإن قيل: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد بين الاستطاعة، حين قيل له: «مَا الاسْتِطَاعَةُ»، أو: «مَا السَّيْلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ؟

قيل له: صحيح هذا الحديث مرسل، ومن وصله ففي حديثه لين من قبل أن الذي وصله إبراهيم بن يزيد الخُوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عمر، وإبراهيم بن يزيد متروك الحديث، ومحمد بن عباد بن جعفر، يقال: إنَّ في حديثه لين. وقد يحتمل الخبر إن صح، أن يكون النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أجاب السائل حيث قال: «هَلِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ اسْتِطَاعَةٌ، قَالَ: نَعَمْ، الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ اسْتِطَاعَةٌ».

ألا ترى: أن النَّبِيَّ ﷺ لما قيل له في الحديث: «مَا الْحَجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْعَجُّ وَالثَّجُّ»، يعني بالعج: التلبية، والثج: إراقة الدماء، ثم قد يكون حج، ولا يكون حج ولا عَج فيه ولا ثَج؛ لأنَّ المفرد ليس عليه دم، ولو نسي التلبية في إحرامه لكان حجُّه تاماً، وما كان عليه دم، وينظر: النوادر والزيادات [٣١٧/٢]، التفرع [٣١٥/١]، البيان والتحصيل [١٠/٤].

(١) ما بين [ ] ساقط من النص، وتمت الإشارة إليه، لكن الحاشية في موضع خرم، والسياق يقتضيه، ونحوه عبارة مالك، كما في شرح التفرع للتلسماني [٤٥٧/٤].

(٢) قوله: «بِالصَّرُورَةِ»، الصرورة: هو الذي لم يحج، يقال: رجل صرورة وامرأة صرورة إذا لم يحجاً، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (١٦٣)، وقد تقدّم.

(٣) قوله: «بَبَيْتِ الْمَقْدِسِ»، كذا في مك ٨/أ، ونحوه في شرح التفرع للتلسماني [٤٥٧/٤]، وفي المطبوع: «ببيت الله».

(٤) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، وقد نقل التلسماني في شرح التفرع [٤٥٧/٤]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنَّ مروءة بيت المقدس والصلاة فيه فعل خير، فلا بأس أن يفعله، ثم يحج، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

\* [٤٧١] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ الرَّجُلُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، وَيَتَكَفَّفُ النَّاسَ ذَاهِبًا

وَرَاجِعًا<sup>(١)</sup>.



\* [٤٧٢] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَحُجَّ الرَّجُلُ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ، إِذَا كَانَ لَهُ وَفَاءٌ، أَوْ

كَانَ يَرْجُو الْقَضَاءَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٧٣] وَلَيْسَ شُرْبُ النَّبِيذِ فِي الْحَجِّ - الَّذِي يُعْمَلُ فِي السَّقَايَةِ - مِنْ

السُّنَّةِ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٤٤٨/٤]، شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري رضي الله عنه: لأن الفقير الذي لا مال له فلا يقدر إلا على التكفف، مباح له أن يسأل الناس ويأخذ منهم ما يقويه ويصلح حاله، وإذا كان كذلك، جاز أن يحج الفقير، فيؤدي فرضه كما يفعل ذلك في الحضر»، وينظر: النوادر والزيادات [٣١٩/٢].

(٢) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، النوادر والزيادات [٣١٩/٢].

(٣) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، النوادر والزيادات [٥٠٤/٢]، البين والتحصيل [٤٢٨/٣].

\* [٤٧٤] وَلَا نُحِبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْجَّ فِي الْبَحْرِ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٧٥] وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٧٦] وَلَا يَدْخُلُ أَخِيَّةَ<sup>(٣)</sup> مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ<sup>(٤)</sup>.



\* [٤٧٧] وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلْحَطَّائِينَ وَأَصْحَابِ الْفَاكِهَةِ<sup>(٥)</sup> وَمَنْ يَأْتِي مِنْ

(١) مك ٨/٨، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، النوادر والزيادات [٣١٩/٢]، البيان والتحصيل [٤٣٤/٣].

(٢) مك ٨/٨، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، المختصر الصغير، ص (٤٣١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٥٤/٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأن هذه الأشهر هي التي يفعل فيها الحج كله أو جلّه»، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٣)، التفريع [٣١٦/١]، النوادر والزيادات [٣٤٠/٢].

(٣) قوله: «أَخِيَّة»، كذا في شب، والمراد بها بيوت مكة، فإن الخباء يعبر به عن مسكن الرجل، قاله في طرح التثريب [١٦٩/٧]، وفي المدونة [٤٠٥/١]، وغيرها عن مالك: «ولا يدخل أحد مكة».

(٤) مك ٨/٨، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، المدونة [٤٠٥/١]، التفريع [٣٢٠/١]، البيان والتحصيل [٧٠/٤].

(٥) قوله: «الْفَاكِهَةُ»، كذا في مك، وهو الموافق لنص مالك كما في المدونة [٤٠٥/١]، وتفسير الموطأ للقنازعي [٦٧٤/٢]، وفي المطبوع: «البادية».

أَعْرَاصِ مَكَّةَ، أَوْ أَحَدٍ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ يُرِيدُ بَلَدَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ مِنْ قُرْبٍ كَمَا صَنَعَ ابْنُ عُمَرَ،<sup>(١)</sup> فَلَا بَأْسَ عَلَى [ذلك] ~~...~~<sup>(٢)</sup> أَنْ يَدْخُلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، فَأَمَّا رَجُلٌ يَتَقَدَّمُ مِنْ بَلَدِهِ، فَلَا يَدْخُلُ إِلَّا مُحْرَمًا<sup>(٣)</sup>.



\* [٤٧٨] وَإِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ بِعَبْدِهِ:

لِلَّهِ فَنَحِبُ لَهُ أَلَّا يَدْخُلَ بِهِ الْحَرَمَ إِلَّا مُحْرَمًا، إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ لَهُ الْهَيْئَةُ وَالْفَرَاهَةُ.

لِلَّهِ فَأَمَّا الصَّغِيرُ وَالْعَجَمِيُّ أَوْ الْجَارِيَةُ يُصَوْنُهَا لِلْبَيْعِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ نَاشَدَتْهُ اللَّهُ أَنْ يَتْرُكَهَا تُحْرِمُ، فَأَرَى أَنْ يَفْعَلَ، وَخَيْرٌ لَهُ أَلَّا يَمْنَعَهَا وَإِنْ نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ ثَمَنِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَاجِبًا<sup>(٤)</sup>.



(١) في المدونة [١/ ٤٠٥]: «قال مالك: وأنا أرى ذلك واسعاً في مثل الذي صنع ابن عمر، حين خرج إلى قديد فبلغه خبر الفتنة فرجع فدخل مكة بغير إحرام، فلا أرى بمثل هذا بأساً».

(٢) قوله: «على ذلك»، كذا أسظهرها، وفي المطبوع: «علي»!!

(٣) مك/ ٨/ أ، المختصر الكبير، ص (١٥٢)، المدونة [١/ ٤٠٥]، التفریع [١/ ٣٢٠].

(٤) مك/ ٨/ أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، وقد أشار ابن أبي زيد في النواذر والزيادات

[٢/ ٣٥٩]، إلى هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: التفریع [١/ ٣٥٤].

\* [٤٧٩] وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مُحْرَمٌ مِنَ النِّسَاءِ وَهِيَ صَرُورَةٌ، فَلْتَخْرُجْ فِي

جَمَاعَةِ النِّسَاءِ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٨٠] وَلَا بَأْسَ أَنْ يُفْتِيَ الْمُحْرَمُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ: وَطُهُنَّ وَحَيْضَهُنَّ.

وَلَا نُحِبُّ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَعْتَرِضَ جَارِيَةً يَشْتَرِيهَا، لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/٤٥٢]، شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك لقوله عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فوجب بهذا العموم الحجُّ على النَّاسِ كُلِّهِم من الرِّجَال والنِّسَاء إذا كانوا مستطيعين. وليس المحرم من السبيل؛ لأنَّ ذلك ليس في كتاب الله عزَّ وجلَّ، ولا سنة رسول الله ﷺ، ولا دلالة تقوم على أنَّه من السبيل للمرأة.

فإن قيل: قد قال عليه السلام: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»؟ قيل: معنى هذا الحديث: إذا كان السَّفر غير واجب عليها، وهو السَّفر المباح، فأما ما كان فرضاً عليها فإنَّها تسافر بمحرم وبغير محرم.

ومما يدل على ما قلناه: أنَّها لو أسلمت وهي في أرض العدو، لكان عليها أن تخرج وإن لم يكن لها محرم بإجماع، وإذا كان كذلك، ثبت أنَّ قوله عليه السلام «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ....» الحديث، إنَّما قال ذلك في السفر الذي ليس بمفروض، وينظر: الموطأ [٣/٦٢٧]، المدونة [١/٤٥٧]، التفریع [٢/٣٥٤]، البيان والتحصيل [٤/٢٧].

(٢) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، النوادر والزيادات [٢/٤٢٠]، البيان والتحصيل [٣/٤٢٤].

باب ما جاء في الرجل يحج عن الرجل

\* [٤٨١] وَمَنْ حَجَّ عَنْ رَجُلٍ وَلَمْ يَحُجَّ قَطُّ، فَلْيَمْضِ عَلَى حَجِّهِ، ثُمَّ يَحُجَّ

عَنْ نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٨٢] وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ يَحُجُّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَلْيَفْعَلْ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٨٣] وَلَا أَرَى أَنْ يَحُجَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ<sup>(٣)</sup>.



- (١) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، النوادر والزيادات [٤٨٣/٢].
- (٢) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، المدونة [٤٨٥/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٦).
- (٣) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٤/٤٦٠]، شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الأبهري: وإنما كره مالك أن يحجَّ أحد عن أحد؛ لما روى نافع عن ابن عمر، أنه قال: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ».

فإن ذكر ذاكر حديث الخثعمية، وأنها حجّت عن أبيها بأمر رسول الله ﷺ؟ قيل له: قصة الخثعمية مخصوصة؛ لأنَّ عجز أبيها عن الحجّ تقدّم فرض الحجّ. ألا ترى: أنّها قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ، قَالَ: نَعَمْ»، كما قال في الصبي حيث



\* [٤٨٤] وَلَا يُؤَاجِرُ أَحَدٌ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٨٥] وَمَنْ حَجَّ عَنْ رَجُلٍ، فَالْنِّئَةُ تَكْفِيهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٨٦] وَمَنْ شَرِطَ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً لَا يُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا عُمْرَةً<sup>(٣)</sup>، فَاعْتَمَرَ

ثُمَّ حَجَّ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَلْزُمُهُ<sup>(٤)</sup>.



\* [٤٨٧] وَلَا بِصَوْمٍ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا بِصَلَاةٍ وَلَا بِحَجٍّ، وَلَكِنْ بِتَصَدَّقَ

سألته المرأة: «أَلِهَذَا حَجٌّ؟» قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ، وهذا كله على وجه النَّدْب، لا أَنَّهُ هو الفرض.

وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٦)، النوادر والزيادات [٤٨١ / ٢].

(١) مك ٨ / أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، النوادر والزيادات [٤٨١ / ٢].

(٢) مك ٨ / أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، المدونة [٤٨٨ / ١].

(٣) قوله: «عُمْرَةً»، كذا في مك وما يقتضيه السياق، وفي المطبوع: «غيره».

(٤) مك ٨ / أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، النوادر والزيادات [٤٨٨ / ٢]، التفریع

[٣١٧ / ١].

(٥) قوله: «أَحَدٍ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «آخر».

عَنْهُ وَيُعْتَقُ وَيُهْدِي، إِلَّا أَنْ يُوصِيَ الْمَيِّتُ بِذَلِكَ فَيَنْقُذَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٨٨] وَلَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَبِيهِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ قَرَابَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَعْدُهُ أَوْ أَوْصَى لَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٨٩] وَلَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ يُهْدِي عَنْهُ مَكَانَ مَشْيِهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٤٩٠] وَإِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ مِنَ السِّنِّ وَالضَّعْفِ وَقَلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ مَا لَا يَقْوَى عَلَى الْحَجِّ وَلَهُ ابْنٌ مَلِيٌّ، فَلَا يَحُجُّ عَنْهُ، وَلَكِنْ يُحِجُّهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، وَيَفْعَلُ عَنْهُ خَيْرًا<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، المدونة [٤٨٥ / ١]، النوادر والزيادات [٤٨٢ / ٢].
- (٢) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٣)، النوادر والزيادات [٤٨٢ / ٢].
- (٣) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، النوادر والزيادات [٤٨٢ / ٢]، البيان والتحصيل [٤٤٥ / ٣].
- (٤) مك ٨/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، النوادر والزيادات [٤٨١ / ٢].

## باب ما جاء في غسل المحرمين لدخول مكة

\* [٤٩١] [وَيَغْتَسِلُ] <sup>(١)</sup> الْمُحْرِمُ لِدُخُولِ مَكَّةَ، الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَلَا يُؤَخَّرُ ذَلِكَ حَتَّى يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةِ <sup>(٢)</sup>.



\* [٤٩٢] وَلَا تَغْتَسِلُ الْحَائِضُ وَالنِّفْسَاءُ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا لِدُخُولِ مَكَّةَ <sup>(٣)</sup>.



\* [٤٩٣] وَالْغُسْلُ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ حَسَنٌ <sup>(٤)</sup>.



- (١) ما بين [ ] موضع خرم في مك، والسياق يقتضيه.
- (٢) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، المختصر الصغير، ص (٤٣٢)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٢٥/٢] جزءاً من هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٦).
- (٣) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٢٥/٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وحكى التلمساني في شرح التفریع [٤٩٨/٤]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: قال الأبهري: .... قال مالك: «وليس عليهما غسل لدخول مكة؛ لأنَّ الغسل لدخول مكة إنما هو لدخول المسجد ولطواف القدوم، والحائض والنفساء ممنوعتان من ذلك، فلم يثبت في حقهما».
- (٤) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، المختصر الصغير، ص (٤٣٢)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٢٥/٢] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٦).

\* [٤٩٤] وَلَا غُسْلَ بِذِي طُوًى عَلَى امْرَأَةٍ - إِذَا كَانَتْ حَائِضًا - لِدُخُولِ

مَكَّةَ<sup>(١)</sup>.



### باب ما جاء في الطواف

\* [٤٩٥] وَيَبْدَأُ بِالطَّوَّافِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٩٦] وَيَبْدَأُ مِنَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ، وَمَنْ بَدَأَ مِنْ غَيْرِ الرُّكْنِ أَلْغِيَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ

الرُّكْنِ، ثُمَّ يَعُدُّ طَوَّافَهُ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ الَّذِي يَبْدَأُ بِالْمَرْوَةِ، يُلْغِي ذَلِكَ وَيَجْعَلُ أَوَّلَ سَعْيِهِ بِالصَّفَا<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، الاستذكار [١١/١٢].

(٢) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، المختصر الصغير، ص (٤٣٢)، المدونة [١/٤٢٦].

(٣) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، المختصر الصغير، ص (٤٣٢)، النوادر والزيادات [٢/٣٨٦]، التفریع [١/٣٣٧].

\* [٤٩٧] وَمَنْ طَافَ بَعْضَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ فِي الْحَجْرِ، فَلَيْسَ بِطَوَافٍ،  
فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى رَجَعَ مِنْ مَنَى فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ<sup>(١)</sup>.



\* [٤٩٨] وَيَرْمُلُ الَّذِي يَطُوفُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجْرِ  
الْأَسْوَدِ، وَأَرْبَعَةً مَشْيًا<sup>(٢)</sup>.



\* [٤٩٩] وَلَا يَحْسِرُ عَنْ مِنْكَبِهِ فِي الطَّوَافِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٠٠] وَيَرْمُلُ الْمُعْتَمِرُ أَيْضًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَمِنْ غَيْرِهِمْ<sup>(٤)</sup>



- 
- (١) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٤)، وقد أشار ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٨٨/٢]، إلى هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١/٤١٩ و ٤٢٥].
- (٢) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، المختصر الصغير، ص (٤٣٢)، المدونة [٤١٨/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٦)، التفريع [١/٣٣٧].
- (٣) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، البيان والتحصيل [٣/٤٤٩].
- (٤) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٧٦/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المتقى للباقي [٢/٢٨٥]، البيان والتحصيل [١٨/١٦٤].

\* [٥٠١] وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَافَ حَتَّى صَدَرَ فَلْيَرْمُلْ، وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَهْدَى فَحَسَنٌ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٠٢] وَمَنْ نَسِيَ السَّعْيَ فِي الْوَادِي بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ وَمَشَى، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٠٣] وَإِذَا أَدْرَكَ الَّذِي يَنْسَى الرَّمْلَ ذَلِكَ، أَعَادَ الطَّوَّافَ وَالرَّمْلَ وَالسَّعْيَ، فَإِنْ فَاتَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك/٨ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٧٦/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، فقال: «ومن أَّخَرَ الطَّوَّافَ حَتَّى صدر فليرمل، ومن ترك الرَّمْلَ فلا شيء عليه، وإن أهدى فحسن»، وينظر: المنتقى للباجي [٢٨٦/٢]

(٢) مك/٨ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، التفرع [٢٣٨/١].

(٣) مك/٨ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [١٢١/٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «واختلف هل عليه دمٌ أم لا، فقال مالكٌ مرَّةً: عليه الدم، قال الأبهري: لأنَّه ترك شيئاً مستحباً، وذلك أحوط، ثم رجع فقال: لا دم عليه، قال الأبهري: لأنَّ ذلك هيئةٌ للعمل، فإذا تركه الإنسان لم يكن عليه شيءٌ، كما لو ترك رفع اليدين في الصلاة والتبذُّة في الوضع باليمنى، لم يكن عليه شيءٌ؛ لأنَّه لم يترك العمل»، وينظر: المدونة [٤١٨/١] و [٤٢٧].

\* [٥٠٤] وَلَا نَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ فِي الطَّوَافِ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ لِمَنْ أَخْفَاهُ بِأَسْ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٠٥] وَالسُّنَّةُ أَنْ يُتْبَعَ كُلُّ سَبْعِ رَكَعَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٠٦] وَمَنْ دَخَلَ فِي الطَّوَافِ، فَلَا يَقْطَعُهُ لِلصَّلَاةِ عَلَى جَنَازَةٍ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٢٧/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ قراءته تشغل غيره من الطَّائِفِينَ عن الدَّعَاءِ وَالذِّكْرِ، وَالطَّوَافُ لَيْسَ مُحَلًّا لِقِرَاءَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَجُوزُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِهَا مِنَ الذِّكْرِ أَوَّلَى، وَكَذَلِكَ الْقِرَاءَةُ فِي الطَّوَافِ، وَأَجَاذَهُ أَشْهَبُ إِذَا كَانَ يَخْفِي وَلَا يَكْثُرُ، قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: لِأَنَّهُ لَا يَشْغُلُ بِقِرَاءَتِهِ غَيْرَهُ»، وَيَنْظُرُ: الْمَدُونَةُ [٤٢٦/١]، التَّفْرِيعُ [٣٣٧/١].

(٢) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، المَوْطَأُ [٥٣٦/٣]، الْمَدُونَةُ [٤٢٦/١]، التَّفْرِيعُ [٣٣٩/١]، الْاسْتِذْكَارُ [١٦١/١٢].

(٣) مك ٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٣٠/٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «الصَّلَاةُ تَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: فَرِيضَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَفَرِيضَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَسُنَّةٌ، وَفَضِيلَةٌ، فَأَمَّا الْفَرِيضَةُ الَّتِي عَلَى الْأَعْيَانِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ الطَّوَافُ لَهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ، قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: لِأَنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، وَلَيْسَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ غَيْرَ صَلَاةِ الْإِمَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

\* [٥٠٧] وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ، فَإِنْ فَعَلَ عَادَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ تَطَوُّعًا<sup>(١)</sup>.



\* [٥٠٨] وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ لِحَجٍّ وَلَا لِعُمْرَةٍ، إِلَّا مَنْ جَاءَ مِنَ الْحِلِّ مُحْرِمًا.

فَإِنْ طَافَ الَّذِي يُحْرِمُ مِنْ مَكَّةَ، أَعَادَ الطَّوْفَ الَّذِي طَافَهُ قَبْلَ أَنْ يَصْدُرَ، فَإِنْ صَدَرَ وَلَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلْيُهِرَقْ دَمًا<sup>(٢)</sup>.



نهى عن ذلك»، ونقل أيضاً: «فأمّا الفريضة التي على الكفاية، فقال مالك: لا يصلي الطائف على جنازة، قال الأبهري: لأنه قد دخل في عمل برّ وفعل الخير، فعليه أن يأتي به على سنته وكماله، كما لا يجوز له أن يختار قطعه، وكما لا يجوز له أن يقطع صلاة دخل فيها دون أن يتمّها، سواء خرج إلى فعل خير أو غيره»، وينظر: المدونة [٤٢٦/١].

(١) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، المدونة [٤٠٠/١ و ٤٠٤]، التفريع [٣٣٩/١]، الاستذكار [٣٢٢/١٣].

(٢) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٤٢/٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنّ الطّواف بالبيت في الإحرام يجب أن يكون بعد المحرم الحلّ.

ألا ترى: أنّ المعتمر لا يجوز له أن يطوف لعمرته دون أن يتبدئ إحرامه من الحلّ، وكذلك المحرم بالحجّ من مكّة، يجب أن يؤخر طوافه للحجّ حتى يرجع من عرفة، قال مالك: وكذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ يفعلون.



\* [٥٠٩] وَمَنْ أَتَى مُرَاهِقًا يَوْمَ عَرَفَةَ:

لِلَّهِ فَلْيُؤَخِّرِ الطَّوْفَ إِنْ شَاءَ.

لِلَّهِ وَإِنْ شَاءَ طَافَ وَسَعَى<sup>(١)</sup>.



[٥١٠] [ب/٣٦/٢] وَإِنْ قَدِمَ يَوْمَ<sup>(٢)</sup> التَّروِيَةِ وَمَعَهُ أَهْلُهُ، فَلْيَنْفُذْ<sup>(٣)</sup> إِنْ شَاءَ، وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ مَعَهُ أَهْلُهُ، فَلْيَطُفْ وَلْيَسَعْ<sup>(٤)</sup>.

فإذا طاف وسعى قبل خروجه إلى منى، لم يجزه سعيه؛ لأنه أوقعه عقيب طواف ليس بواجب ولا سنة.

وليعد ذلك إذا رجع من منى؛ ليأتي به عقيب طواف واجب، فإن لم يفعل حتى خرج إلى بلده، فليهرق دمًا، قال الأبهري: لتقديمه الطواف قبل وقته وتركه الاختيار في ذلك، وحجّه جائز.

(١) مك/٨/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٦)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٨١/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٣٩٩/١] و [٤٢٤]، المتقى للباجي [٢٩٧/٢].

(٢) قوله: «وإن قديم يوم»، مثبت من مك؛ لأن اللوحة التي تضمنه وما قبلها مفقودة من شب.

(٣) قوله: «فلينفذ»، كذا في شب، وفي مك: «فليقدم»، وفي المطبوع من النوادر والزيادات [٣٨١/٢]، نقلاً عن المختصر: فليقدم.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٥٦)، المدونة [٣٩٩/١]، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٨١/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ مُرَاهِقٌ - مَعْنَاهُ: يَخَافُ فُوتَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ - فَإِنَّهُ يَنْفِذُ وَلَا يَطُوفُ وَيَسْعَى؛ لِمُضْرُورَتِهِ إِلَى ذَلِكَ.

وَلَا دَمَ عَلَيْهِ لَتَرْكِ الطَّوَّافِ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنًى؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهُ لَعَذْرٍ، كَمَا أَنََّّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْحَائِضِ إِذَا تَرَكَتْ طَوَّافَ الْوُدَاعِ؛ لِأَنَّهَا تَرَكَتْهُ لَعَذْرٍ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُرَاهِقٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَكَذَلِكَ الَّذِي مَعَهُ أَهْلُهُ، إِذَا قَدِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ نَفَذَ لَوَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِهِمْ فِي الطَّرِيقِ وَارْتِيَادِ الْمَكَانِ وَمَا يَصْلِحُهُمْ، فَإِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّوَّافِ فَاتَهُ ذَلِكَ وَضَاقَ عَلَيْهِ.

فَإِذَا كَانَ وَحْدَهُ، طَافَ وَسَعَى؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ وَقْتًا لَذَهَابِهِ إِلَى مَنًى، فَمَتَى لَمْ يَطْفِ وَيَسْعَ، كَانَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ.



[٥١١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ طَيفَ بِهِ مَحْمُولًا ثُمَّ أَفَاقَ، فَإِنَّا نُحِبُّ لَهُ أَنْ يُعِيدَ

الطَّوَّافَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَبَاشِرُ الطَّوَّافَ بِنَفْسِهِ بِمَشْيِهِ حَوْلَ الْبَيْتِ، فَيَأْتِي بِالطَّوَّافِ عَلَى أَفْضَلِ حَالٍ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٥٦)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٨٢].

فإن لم يفعل ذلك فلا شيء عليه؛ لأنه لو طاف ركباً لأجزأه، وقد طاف النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ بالبيت وهو ركبٌ، يستلم الركن بمحجنه<sup>(١)</sup>.



[٥١٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ طَافَ بِصَبِيٍّ حَوْلَ الْبَيْتِ، فَلَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ مِنْ طَوَافِهِ، وَلَكِنْ يَطُوفُ هُوَ، ثُمَّ يَطُوفُ بِالصَّبِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ السَّعْيُ وَهُوَ أَخَفُّ مِنَ الطَّوَّافِ<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ بِالطَّوَّافِ عَنِ الصَّبِيِّ، فَلَا يُجْزِيهِ عَنِ نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنِ نَفْسِهِ؛ [٣٧/٢] لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ قَبْلَ.

وَمَا لَكَ فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَطُوفَ عَنِ نَفْسِهِ، ثُمَّ يَطُوفَ بِالصَّبِيِّ، كَمَا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنِ نَفْسِهِ ثُمَّ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ، وَالْكَلَامُ فِيهِمَا وَاحِدٌ. وَقَدْ ذَكَرْتَ ذَلِكَ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ أَنَّ عَمَلَ الْإِنْسَانِ الَّذِي يُلْزَمُهُ عَنِ نَفْسِهِ أَوْلَى مِنْ عَمَلِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

فَأَمَّا السَّعْيُ فَهُوَ أَخَفُّ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ هُوَ تَبَعٌ لِلطَّوَّافِ، وَلَيْسَ هُوَ رَكْنًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ كَالطَّوَّافِ وَعُرْفَةُ وَالْإِحْرَامُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَيْضًا مَتَّفِقٌ عَلَى فَرْضِهَا،

(١) مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ (١٦٠٧)، مُسْلِمٌ [٦٧/٤]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحْجَنٍ»، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٦١/٥].

(٢) الْمَخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٥٦)، الْمَدُونَةُ [١/٣٩٨ وَ ٤٣٧].

والسعي مختلفٌ في فرضه، فكان أخف لهذه العلة، فجاز أن يسعى بالصبي، ثم يسعى لنفسه.



[٥١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَقِفُ رَجُلٌ مَعَ رَجُلٍ فِي الطَّوَافِ يَتَحَدَّثُ، وَلَا بَأْسَ بِالْكَلَامِ فِيهِ، وَيُقِلُّ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ<sup>(١)</sup>.

هـ قوله: «لا يقف يتحدث»؛ فلأن وقوفه قطع للطواف، وليس يجوز له قطعه لغير علة، بل عليه أن يوالي بين الفعل.

فأمّا الكلام من غير وقوف إذا كان خفيفاً فلا بأس؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاهُ جَعَلَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةً، لِكِنَّةِ أَبَاحٍ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»<sup>(٢)</sup>.



[٥١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ عِنْدَ الرُّكْنِ كَلَامٌ يُذَكَّرُ<sup>(٣)</sup>.

هـ يعني: دعاء مؤقت، ولكن يدعو بما تيسر.



- 
- (١) المختصر الكبير، ص (١٥٦)، الموطأ [٥٤٣/٣]، التفریع [٣٣٧/١].  
 (٢) أخرجه الترمذي [٢٨٢/٢]، والنسائي في الكبرى [١٣٢/٤]، وهو في التحفة [١٨/٥]، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٢٦/٥]، هذه المسألة عن الأبهري.  
 (٣) المختصر الكبير، ص (١٥٦).

[٥١٥] قَالَ: وَيَكْبَرُ إِذَا حَاذَاهُ<sup>(١)</sup> وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْبَرُ وَأَمْرٌ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.



[٥١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَقَدْ فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ، فَلْيَبْدَأْ بِرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ خَافَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ<sup>(٥)</sup>.



\* [٥١٧] وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ فِي طَوَافٍ تَطَوُّعٍ فَخَافَ أَنْ تَفُوتَهُ رَكْعَتَا الْفَجْرِ، فَإِنْ أَنْصَرَفَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيِ [الْفَجْرِ]<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup>.



- (١) قوله: «حَاذَاهُ»، كذا في شب، وفي مك: «حَاذَى بِهِ».
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٥٦)، المدونة [١٦٥ / ١] و [٣٩٦].
- (٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٥١١، ورواية التكميل جاءت عند البخاري (١٦٣٢).
- (٤) ما بعد هذا الموضع مفقود من شب، وتتمّة المسألة من: مك.
- (٥) المختصر الكبير، ص (١٥٦)، البيان والتحصيل [٤٧٤ / ٣].
- (٦) ما بين [ ] موضع خرم في المخطوط، والسياق يقتضيه، ونحوها في البيان والتحصيل [٣٢ / ٤].

- (٧) مك ٨ / ب، المختصر الكبير، ص (١٥٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٣١ / ٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: لأنّ قطعه الطّواف هاهنا هو لعذر؛ لأنّ عليه أن يصليّ من طريق السنّة ركعتي الفجر، وليس هذا مثل خروجه إلى صلاة الجنّازة؛ لأنّه ليس عليه أن يخرج فيصليّ على الجنّازة؛ لأنّ غيره ينوب

\* [٥١٨] وَلَا نُحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِي الطَّوَافِ إِذَا تَقَارَبَ مِنَ الْفَجْرِ مَا يُخَافُ أَلَّا يَقْضِيَ طَوَافَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ<sup>(١)</sup>.



باب ما جاء في الطَّوَّاف بعد العصر والصبح

\* [٥١٩] وَيُطَافُ بَعْدَ الْعَصْرِ طَوَافٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ الرَّكُوعُ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ كَذَلِكَ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ<sup>(٢)</sup>.



عنه ولا ينوب غيره عنه في ركعتي الفجر، وأمّا النَّافِلَةُ فلا يخرج لها، بل يتمادى على طوافه ويتنفل بعد ذلك [.....] لا ضرورة تدعوه إلى ذلك، سواء كان الطَّوَّاف الذي هو فيه فرض أو تطوُّعاً، وينظر: البيان والتحصيل [٤ / ٣٢].

(١) مك ٩/ أ، المختصر الكبير، ص (١٥٧).

(٢) مك ٩/ أ، المختصر الكبير، ص (١٥٧)، المختصر الصغير، ص (٤٣٣)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥ / ١٤٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، فوجب لعموم هذا النهي أن لا يصلي أحدٌ صلاة طوافٍ ولا غيره في هذين الوقتين، إلّا ما قامت الدّلالة على جواز قضائه، من فريضة ترَكَّها.

فإن قيل: فقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا يُمْنَعَنَّ أَحَدٌ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى؟»

قيل له: معنى ذلك: من صلّى في وقتٍ يجوز، مما بيّنه النَّبِيُّ ﷺ أنّه وقتٌ للصلاة، دون ما نهى عنه، وإنّما أراد ﷺ: لا تحجزوا فيما بين النَّاسِ وبين الطَّوَّافِ بالبيت،

\* [٥٢٠] وَإِنْ صَلَّى الَّذِي يَطُوفُ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَأَحَبُّهُ إِلَيْنَا أَنْ يُؤَخَّرَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ<sup>(١)</sup>.

[٢/٣٤/أ].....<sup>(٢)</sup>[.....]<sup>(٣)</sup> بالطواف.



[٥٢١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَاضَ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَرْكَعَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ بِمَكَّةَ، فَإِنْ لَمْ يَرْكَعْهُمَا حَتَّى يَخْرُجَ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ ذَلِكَ، وَإِنْ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ فَلْيَرْجِعْ<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَتَكُونَ صَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ بِمَكَّةَ؛ لِيَتَّصِلَ ذَلِكَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي طَافَ فِيهِ.

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ أَوْ يَنْتَقِضَ وَضُوءُهُ، رَجَعَ فَابْتَدَأَ الطَّوْفَ وَصَلَّى؛ لَتَتَّصِلَ رَكَعَتَاهُ بِالطَّوْفِ.

كما كانت الجاهلية تفعل؛ لأنها كانت تغلب على البيت، فتمنع من شأته وتأذن لمن شأته»، وينظر: الموطأ [٣/٥٣٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٦)، النوادر والزيادات [٢/٣٨٣ و ٣٨٤]، البيان والتحصيل [٤/٤١].

(١) مك/٩/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٧)، الموطأ [٣/٥٣٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٦)، النوادر والزيادات [٢/٣٨٤]، البيان والتحصيل [٣/٤٥٧].

(٢) هذه الفقرة من شرح المسألة المتقدمة.

(٣) ما بين [ ] كلمة مطموسة، ولعلها: «يبدأ».

(٤) قوله: «انْتَقَضَ وَضُوءُهُ فَلْيَرْجِعْ»، كذا في شب، وفي مك: «قبل أن يركع فليرجع».

(٥) المختصر الكبير، ص (١٥٧)، النوادر والزيادات [٢/٣٨٤].

فإن تباعد، مضى ثم ركع وأهدى هديًا.



[٥٢٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالطَّوَّافِ الْوَاجِبِ بَعْدَ الْعَصْرِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّوَّافَ مَجْزُؤٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، سَوَاءٌ كَانَ وَقْتُ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَ طَوَّافٌ فَرَضٍ أَوْ تَطَوُّعٍ<sup>(٢)</sup>. ﴾



[٥٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ صَدَرَ<sup>(٣)</sup> فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ انْصَرَفُوا مِنَ الْعَصْرِ:

﴿ فَإِنْ خَافَ ذَهَابَ الْوَقْتِ، فَلْيُصَلِّ وَلْيُطْفِئْ.

﴿ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ، فَلْيُطْفِئْ وَلْيُصَلِّ بَعْدَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>. ﴾

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَافَ فُوتَ وَقْتُ صَلَاةٍ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَقْتُهَا

(١) المختصر الكبير، ص (١٥٧)، النوادر والزيادات [٣٨٣ / ٢]، التفريع [٣٣٩ / ١].

(٢) بعد هذه المسألة، مسألة غير مثبتة في شب، وهي في مك ٩ / أ، كذا نصها: [٥٢٣-مك] وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فَخَافَ أَنْ تَقْطَعَ طَوَافُهُ الصَّلَاةَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَ.

(٣) قوله: «وَمَنْ صَدَرَ»، كذا في رواية ابن عبد الحكم، وفي النوادر والزيادات [٣٨٤ / ٢]: «ومن أفاض من منى».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٥٧)، النوادر والزيادات [٣٨٤ / ٢].

(٥) كذا في شب، ولعل هناك سقطاً هو: العصر، أو أن تكون الجملة: إذا خاف فوات وقت الصلاة.



يفوت، وليس كذلك وقت الطواف؛ لأنه موسعٌ ممدودٌ، وإن لم يخف فوت الصلاة بدأ بركعتي الطواف قبل الصلاة<sup>(١)</sup>؛ لتتصل صلاته بالطواف.



[٥٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ، فَلْيَقْطَعْ وَلْيُصَلِّ، ثُمَّ يَبْنِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ<sup>(٢)</sup>.

✎ إنما جاز له أن يخرج إلى الصلاة؛ لأنه إنما يخرج إلى شيء من جنس الطواف؛ لأن الطواف بالبيت صلاة، فجاز له أن يخرج منه إلى الصلاة، ثم يبني على ما قد طاف.

ولأنه لا يجوز للإنسان أن يصلي بعد [٢/٣٣/ب] إقامة صلاة الإمام غير صلاة الإمام، كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»<sup>(٣)</sup>، ورأى رجلاً يصلي بعد إقامة الصلاة، فقال: «أَنْطَلَيْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا»<sup>(٤)</sup>.



- (١) ظاهر كلام ابن عبد الحكم في الطواف، وليس ركعتيه، والله أعلم.
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٥٧)، المختصر الصغير، ص (٤٣٣)، الموطأ [٣/٥٣٩]، الاستذكار [١١/١٧٦].
- (٣) أخرجه مسلم [٢/١٥٣]، وهو في التحفة [١٠/٢٧٥].
- (٤) متفق عليه: البخاري (٦٦٣)، ومسلم [٢/١٥٤]، وهو في التحفة [٦/٤٧٦]، وقد نقل نقل الباجي في المتقى [٢/٢٨٩] عن الأبهري هذا الوجه من الاستدلال.

[٥٢٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الطَّوَافِ بَعْدَ إِقَامَةِ شَوْطًا أَوْ شَوَاطِينَ حَتَّى تَعْتَدِلَ الصُّفُوفُ، وَلَا يُكْثِرُ جَدًّا<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ قَبْلَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ جَائِزٌ مَا كَانَ، كَمَا أَنَّ صَلَاتَهُ قَبْلَ إِقَامَةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ جَائِزَةٌ<sup>(٢)</sup>.



[٥٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا تُجْزِي صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةِ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ سُنَّةِ الطَّوَافِ أَنْ يَصْلِيَ لَهُ رَكَعَتَانِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ بَدَلَ ذَلِكَ رَكَعَتِي الْفَرَضِ، كَمَا لَا يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ بَدَلَ شَيْءٍ مِنَ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَاتِ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَرَضِ وَبِالسَّنَنِ، وَلَيْسَ يَنْبُغُ أَحَدُهُمَ عَنِ الْآخَرِ.



[٥٢٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْرَاعِ وَالتَّأْيِيدِ<sup>(٤)</sup> فِي الطَّوَافِ<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) المختصر الكبير، ص (١٥٨)، التفريع [٣٣٨/١].
  - (٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٨٥/ب]، هذا الشرح عن الأبهري.
  - (٣) المختصر الكبير، ص (١٥٨)، المدونة [٤٢٦/١].
  - (٤) قوله: «وَالْتَّأْيِيدُ»، كذا رسمها، ولعلها من الأيد، وهو القوة، وفي البيان والتحصيل: «وإن أحبَّ أن يتأيد في مشيه فلا بأس».
  - (٥) المختصر الكبير، ص (١٥٨)، البيان والتحصيل [٢٤/٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ ، لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ مُحَدَدٌ ، يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ مَا سَهَلَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ .



[٥٢٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَشْرَبُ الْمَاءَ فِي الطَّوَّافِ إِلَّا أَنْ يَعْطَشَ، وَتَرَكَ ذَلِكَ أَفْضَلَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ يَجْرِي مَجْرَى الصَّلَاةِ .  
أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَطُوفَ بِغَيْرِ طَهُورٍ ، فَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عَمَلًا مِنْ غَيْرِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ .  
وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ أَبَاحَ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»<sup>(٢)</sup>.



[٥٢٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَخَذَ فِي طَوَافِهِ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا، خَرَجَ<sup>(٣)</sup> فَتَوَضَّأَ وَاسْتَأْنَفَ، وَكَذَلِكَ الْمَكْتُوبَةُ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٥٨)، التفریع [٣٣٧/١].

(٢) تقدّم تخريجه في المسألة رقم ٥١٣ .

(٣) ما بعد هذا الموضع ساقط من شب، وتتمة المسألة من مك.

﴿وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ النَّافِلَةِ﴾<sup>(١)</sup>.



\* [٥٣٠] وَمَنْ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ قَبْلَ الرَّكْعَتَيْنِ فِي الْوَاجِبِ، فَلْيَأْتِنِفْ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٣١] وَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ لِحَدَثٍ مَا<sup>(٣)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (١٥٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٤٨ / ٥]، عن الأبهري، طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأن الطَّوَّافَ بالبيت صلاةً، كما لا يجوز للإنسان أن يصلي على غير طهارة، فكذلك لا يجوز له أن يطوف على غير طهارة.

ويستأنف الطَّوَّافُ؛ لأنه لا يجوز أن يتخلَّل طوافه وقت يكون فيه على غير طهارة، كالصَّلاة»، وينظر: مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٦)، التفريع [٣٤٠ / ١]، النوادر والزيادات [٣٧٩ / ٢].

(٢) مك ٩/ أ، المختصر الكبير، ص (١٥٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٤٩ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنَّما قال ذلك؛ لتصل الرَّكْعَتَانِ بالطَّوَّافِ، والطَّوَّافُ بالبيت صلاةً، والركعتين بعده صلاةً، فيجب أن يكون ذلك بطهارة ويتصل بعضه ببعض، ولا يجوز أن يكون غير طهارة ولا أن يقطع ما بينهما في الفعل»، وينظر: المدونة [٤٢٦ / ١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٧)، النوادر والزيادات [٣٧٩ / ٢].

(٣) مك ٩/ أ، المختصر الكبير، ص (١٥٨)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٧)، التفريع [٣٤٠ / ١]، النوادر والزيادات [٣٧٩ / ٢].

\* [٥٣٧] وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِلَّا طَاهِرًا، وَلَا يَسْتَلِمُ إِلَّا طَاهِرًا<sup>(١)</sup>.



باب ما جاء في استلام الركن

\* [٥٣٨] وَإِذَا رَفَعَ الْمُسْتَلِمُ إِلَى الرُّكْنِ يَدَهُ، فَلْيَضَعَهَا عَلَى فِيهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٣٩] وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى الصَّفَا إِنْ قَدِرَ، وَلَا بَأْسَ بِالزَّحَامِ عَلَى الرُّكْنِ مَا لَمْ يُؤْذِ وَيُكَبِّرْ عِنْدَ اسْتِلَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ، فَلْيُكَبِّرْ كُلَّمَا حَاذَاهُ<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٤٠] وَلَا يُقَبَّلُ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ، وَيُسْتَلَمُ بِالْيَدِ، ثُمَّ تُوضَعُ عَلَى الْفَمِ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك/٩/أ، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣٢)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٧٤/٢]، طرفاً من المسألة، عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٥٤٤/٣]، النوادر والزيادات [٣٧٤/٢]، التفریع [٣٤٠/١]، الجامع لابن يونس [٤٨٤/٤].

(٢) مك/٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، المدونة [٣٩٥/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٤٣٦)، التفریع [٣٣٧/١]، النوادر والزيادات [٣٧٤/٢].

(٣) مك/٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، المدونة [٣٩٥/١] و [٣٩٦]، التفریع [٣٣٧/١].

(٤) مك/٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣٤)، وقد نقل

\* [٥٤١] وَلَا يُسَجَّدُ عَلَى الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ، وَلَكِنْ يُقَبَّلُ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٤٢] وَمَنْ تَرَكَ الْأَسْتِلاَمَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الْأَسْتِلاَمُ بِوَاجِبٍ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٤٣] وَلَا بَأْسَ بِالصَّدْرِ قَبْلَ دُخُولِ الْبَيْتِ<sup>(٣)</sup>.



التلمساني في شرح التفریع [١٢٣ / ٥]، شرح الأبهری للمسألة، فقال: «قال الأبهری: لأن النبي ﷺ لم يقبله، وإنما قبل الركن الأسود»، وينظر: الموطأ [٥٣٥ / ٣]، المدونة [٣٩٥ / ١]، النوادر والزيادات [٣٧٤ / ٢].

(١) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣٤)، المدونة [٣٩٥ / ١]، النوادر والزيادات [٣٧٤ / ٢]، البيان والتحصيل [٤٢٠ / ٣].

(٢) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٢١ / ٥]، شرح الأبهری للمسألة، فقال: «قال الأبهری: لأنه ليس من فرائض الحج ولا من سننه، وإنما هو مستحب، فمن تركه لم يكن عليه شيء»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٧٤ / ٢]، البيان والتحصيل [٣٦ / ٤].

(٣) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤١٧ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

\* [٥٤٤] وَمَنْ قَدَّمَ السَّعْيَ قَبْلَ الطَّوَافِ، فَلْيَطُفْ مَرَّةً أُخْرَى، وَلْيَسْعَ مَرَّةً

أُخْرَى<sup>(١)</sup>.



\* [٥٤٥] وَلْيَسَّ عَلَى النَّاسِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا رَأَوْا الْبَيْتَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٤٦] وَلَا بَأْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ ذَاتِ الْجَمَالِ أَنْ تُؤَخِّرَ الطَّوَافَ إِلَى اللَّيْلِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٤٧] وَمَنْ نَسِيَ طَوَافًا وَاجِبًا مِنَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ، رَجَعَ مِنْ بَلَادِهِ

حَتَّى يَطُوفَ وَيَرْكَعَ وَيَسْعَى<sup>(٤)</sup>.



(١) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، الموطأ [٣/٥٤٨]، مختصر أبي مصعب،

ص (٢٣٧)، التفرع [١/٣٣٨].

(٢) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، النوادر والزيادات [٢/٣٧٢ و ٣٧٤].

(٣) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، النوادر والزيادات [٢/٣٨٢ و ٣٨٥].

(٤) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٥٩)، المدونة [١/٤٢١ و ٤٢٥]، النوادر

والزيادات [٢/٣٨٨ و ٣٨٥]، التفرع [١/٣٣٨].

\* [٥٤٨] وَلَا تَطُوفُ الْمَرْأَةُ مُتَنَبِّئَةً، وَلَا الرَّجُلُ مُعْطَى النِّمِّ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٤٩] وَلَا بِأَسِّ بِالطَّوَّافِ وَإِنْ بَلَغَ زَمْزَمَ، وَإِنْ<sup>(٢)</sup> كَانَ النِّسَاءُ خَلْفَهُ إِلَى

الْبَيْتِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٥٠] وَمَنْ رَكَعَ رَكْعَتِي الطَّوَّافِ الْوَاجِبِ فِي الْحِجْرِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَعْضِ

السَّعْيِ، فَلْيَقْطَعْ وَلْيُطْفِئْ وَيَرْكَعْ وَيَسْعَ<sup>(٤)</sup>.



\* [٥٥١] وَلَوْ رَكَعَ فِي غَيْرِ الْمَقَامِ، رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا<sup>(٥)</sup>.



(١) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

[٥/ ١٣٢]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنَّ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةً،

فلا يجوز لأحد أن يفعل ذلك في الطَّوَّافِ، كما لا يجوز له أن يفعله في الصَّلَاةِ؛ لأنَّ

ذلك مكروهٌ»، وينظر: النوادر والزيادات [٢/ ٣٧٥].

(٢) قوله: «وَإِنْ»، كذا في مك/٩ ب، وفي المطبوع: «إِنْ».

(٣) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، المدونة [١/ ٤٢٧]، النوادر والزيادات

[٢/ ٣٧٧].

(٤) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠).

(٥) مك/٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، النوادر والزيادات [٢/ ٣٧٤]، التفریع



\* [٥٥٢] وَلَا يَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الْإِفَاضَةِ فِي الْحِجْرِ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٥٣] وَمَنْ نَسِيَ رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ حَتَّى أَتَى بَلَدَهُ، فَلْيُهِدِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٥٤] وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَكَعَتَيِ طَوَّافِ النَّافِلَةِ فِي الْحِجْرِ: فَنُهِى عَنْهُ، وَأُجِيزَ، وَتَرَكُّهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٥٥] وَمَنْ سَعَى قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، فَلْيَرْكَعْ، ثُمَّ يُعِيدِ السَّعَى<sup>(٤)</sup>.



[٣٣٧ / ١]

(١) مك / ٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠).

(٢) مك / ٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، المدونة [٤٢١ / ١] و [٤٨٣].

(٣) مك / ٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، وقد أشار ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٨٨ / ٢]، إلى هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: البيان والتحصيل [٤٦٣ / ٤].

(٤) مك / ٩ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [١٣٧ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لياتي بالسَّعَى على سَنَّتِهِ، وسَنَّتُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الطَّوَّافِ وَرَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٨٨ / ٢].

\* [٥٥٦] وَنَحِبُ التَّطَهُّرَ لِلْسَّعْيِ وَلِلْجِمَارِ وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةِ،  
وَلَيْسَ عَلَى مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَلَا يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ أَحَدٌ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٥٧] وَإِنْ أَصَابَهُ حَدَثٌ فِي السَّعْيِ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَنْبِي<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٥٨] وَإِنْ حَاضَتْ امْرَأَةٌ فِي بَعْضِ سَعْيِهَا، أَتَمَّتْهُ.

وَإِذَا حَاضَتْ الْحَائِضُ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالرُّكُوعِ، فَلْتَسْعَ وَتَقِفِ الْمَوَاقِفَ كُلَّهَا،  
وَلَا تُفِضُ حَتَّى تَطْهَرَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٥٩] وَيَبْدَأُ السَّاعِي بِالصَّفَا قَبْلَ الْمَرَّةِ، وَيَصْعَدُ عَلَيْهَا إِذَا قَدَرَ حَتَّى  
يُظْهَرَ لَهُ الْبَيْتُ، وَيُجْزِي الْمَرْأَةَ وَالضَّعِيفَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا بَدَأَ الْبَيْتُ، كَبَّرَ وَهَلَّلَ وَدَعَا مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ انْحَدَرَ، فَإِذَا جَاءَ بَطْنَ

(١) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، الموطأ [٥٣٧/٣]، النوادر والزيادات [٣٨١/٢ و ٣٩٥].

(٢) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، الموطأ [٥٣٧/٣]، النوادر والزيادات [٣٧٩/٢]، التفریع [٣٤٠/١].

(٣) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٠)، النوادر والزيادات [٣٨١/٢].

الوَادِي، فَلْيَسْعَ سَعِيًّا بَيْنَ السَّعِيِّينَ بِسَعِيِ الْحَبِّ، وَمَنْ مَشَى لِضَعْفٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا سَعِيٍّ عَلَى النِّسَاءِ.

فَإِذَا أَتَى الْمَرْوَةَ، ظَهَرَ عَلَيْهَا، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى يُتِمَّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، يُبْدَأُ بِالصِّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، وَذَلِكَ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِمَا، أَرْبَعَةً عَلَى الصِّفَا وَأَرْبَعَةً عَلَى الْمَرْوَةِ.

وَلَا يَقِفُ السَّاعِي مَعَ مَنْ يَتَحَدَّثُ مَعَهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٦٠] وَمَنْ بَدَأَ بِالسَّعِيِّ قَبْلَ الطَّوَافِ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ،

(١) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٦١)، المختصر الصغير، ص (٤٣٤)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٧٨/٢]، عن ابن عبد الحكم، طرفاً من المسألة، كما نقل التلمساني في شرح التفریع [١٣٤/٥]، شرح الأبهري لقول مالك «وَلَا سَعِيٍّ عَلَى النِّسَاءِ»، فقال: «قال الأبهري: لثقله عليهن؛ ولأنه لا يبدو منهن ما يكره للرجال النظر إليهن معه»، كما نقل شرح الأبهري لقول مالك: «وَلَا يَقِفُ السَّاعِي مَعَ مَنْ يَتَحَدَّثُ مَعَهُ»، فقال: «قال الأبهري: لأنَّ سعیه يجب أن يكون متصلاً ببعضه ببعض، فليس ينبغي له أن يقطع اتصاله بحديث أو غيره، وكثرة الحديث تكره في الطَّوَافِ والسَّعِي؛ لأنَّ ذلك عملٌ من غير جنسها، فإن فعل فلا أدري ما قول مالك فيه، ولكن إن كان خفيفاً لم يتناول، إنَّه يبيِّن»، وينظر: الموطأ [٥٤٧/٣]، النوادر والزيادات [٣٧٨/٢]، التفریع [٣٣٨/١].

رَجَعَ حَتَّى يَطُوفَ، ثُمَّ يَسْعَى<sup>(١)</sup>.



\* [٥٦١] وَمَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ فَلَمْ يَسْعَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى بَقِيَّةِ حَرَمِهِ حَتَّى

يَطُوفَ وَيَسْعَى وَيُهْدِي.

فَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ، فَإِنَّهُ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ وَسَعِيَهُ، اعْتَمَرَ وَأُهْدِيَ<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٦١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٣٦/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنه لا يجوز تفريق أحدهما عن الآخر؛ لأن السعي إنما يكون متصلاً بالطواف، والأصل في ذلك أن النبي ﷺ سعى عقب الطواف، وقال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، وكذلك فعلت الصحابة والخلفاء الراشدون بعده، فإن فرّق أحدهما عن الآخر، فإن كان يسيراً، فليين، وإن كان كثيراً متفاحشاً، أعادهما جميعاً»، وينظر: الموطأ [٥٤٨/٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٧)، النوادر والزيادات [٣٨٢/٢]، التفريع [٣٣٨/١].

(٢) مك ٩/ب، المختصر الكبير، ص (١٦١)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٤٠/٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال ابن وهب: وأحب إلي أن يهدي، قال الأبهري: لتأخير ذلك عن وقته، والأحسن أن يراعي الوقت، فإن كان رجوعه قبل أشهر الحج، فهو خفيف، كما لو أخر الطواف والسعي إلى ذلك الوقت، وإن خرج الوقت، فعليه الدّم، وذلك كفوات الوقت»، وينظر: النوادر والزيادات [٣٨٦/٢].

\* [٥٦٢] وَمَنْ سَعَى بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَا يَخْرُجُ إِلَى حَاجَةٍ فِي غَيْرِ

مَكَّةَ<sup>(١)</sup> حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مَنَى، [إِلَّا]<sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ يَرْعَى بَعِيرَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.



باب ما جاء في الخروج إلى منى وعرفة

\* [٥٦٣] وَنَحَبٌ<sup>(٤)</sup> الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى لِمُؤَاظَةِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَلَا نَحَبٌ

الْخُرُوجِ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مَنَى، وَلَا إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ<sup>(٥)</sup>.



(١) قوله: «إِلَى حَاجَةٍ فِي غَيْرِ مَكَّةَ»، كذا في مك، وفي النوادر والزيادات [٣٨٩ / ٢]، نقلاً

عن ابن عبد الحكم: «من مكة».

(٢) ما بين [ ] موضع خرم في شب والسياق يقتضيه، وهي مثبتة في نقل ابن أبي زيد في

النوادر والزيادات [٣٨٩ / ٢]، عن ابن عبد الحكم.

(٣) مك ١٠ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦١)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات

[٣٨٩ / ٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٤) قوله: «وَنَحَبٌ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «يجب».

(٥) مك ١٠ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦١)، المختصر الصغير، ص (٤٣٤)، التفریع

[٣٤٠ / ١].

\* [٥٦٤] وَلَا نُحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْمَازِمِينَ<sup>(١)(٢)</sup>.



\* [٥٦٥] وَكُلُّ أَمْرٍ تَصْنَعُهُ الْحَائِضُ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ، فَلَا بَأْسَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَهُ غَيْرَ طَاهِرٍ، مِنْ: الْوُقُوفِ، وَالرَّمْيِ، وَالسَّعْيِ، وَالْفَضْلِ فِي أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ طَاهِرًا<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٦٦] وَيَقِفُ الْوَاقِفُ بِعَرَفَةَ رَاكِبًا، وَإِنْ وَقَفَ قَائِمًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَرِيحَ<sup>(٤)</sup>.



(١) قوله: «طَرِيقُ الْمَازِمِينَ»، قال ابن سفيان: هما جبلا مكة، وليستا من المزدلفة، وقال أهل اللغة: هما مضايق جبلا منى. والمأزم: المضيق، ينظر: التنبيهات المستنبطة [٥٣٢/٢].

(٢) مك ١٠/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٥٠/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ خرج إلى منى يوم التَّروية، وإلى عرفة يوم عرفة، ومرَّ على المَازِمِينَ، فوجب الإقتداء به، لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ولقوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، وينظر: المدونة [٤٢٠/١].

(٣) مك ١٠/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢)، الموطأ [٥٧١/٣]، المدونة [٤٣٠/١].

(٤) مك ١٠/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢)، المختصر الصغير، ص (٤٣٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٥٣/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: قال الأبهري:

\* [٥٦٧] وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ حَيْثُ شَاءَ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ، وَلَيْسَ فِي مَوْضِعٍ مِنْهَا

فَضْلٌ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٦٨] وَلَا نُحِبُّ<sup>(٢)</sup> الْوُقُوفَ عَلَى جِبَالٍ عَرَفَةَ، وَلَكِنْ حَيْثُ يَقِفُ النَّاسُ

وَيَلْعَوْنَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٥٦٩] وَلَا يَقِفُ أَحَدٌ فِي مَنْزِلِهِ، وَلَكِنْ يُلْحَقُ بِالنَّاسِ<sup>(٤)</sup>.



لأنَّ ذلك كله مباحٌ، وإن كان الاختيار الرُّكوب؛ للعلَّة التي ذكرناها، وينظر: الموطأ

[٥٧٢ / ٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٣)، النوادر والزيادات [٣٩٣ / ٢].

(١) مك / ١٠ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢)، المختصر الصغير، ص (٤٣٦)، المدونة

[٤٢٩ / ١]، التفریع [٣٤١ / ١].

(٢) قوله: «نُحِبُّ»، كذا في مك، ويقتضيها السياق، ونحوه في النوادر والزيادات

[٣٩٣ / ٢]، وفيه: «قال مالك: ولا أحب أن يقف على جبال عرفة»، وفي المطبوع:

«يجب».

(٣) مك / ١٠ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع

[١٥٤ / ٥]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، ونقل شرح الأبهري، فقال: «قال

الأبهري: وإنما قال ذلك؛ ليقف حيث وقف النبي ﷺ والناس معه، ولا يقف في

غيره؛ ليقنّدي بفعله ﷺ»، وينظر: التفریع [٣٤١ / ١]، النوادر والزيادات [٣٩٣ / ٢].

(٤) مك / ١٠ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢).

\* [٥٧٠] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقِفَ الرَّجُلَانِ عَلَى الْبَعِيرِ<sup>(١)</sup>.

[٢/٣٨/ب] .....<sup>(٢)</sup> وليس شيء يمنع منه، وقد أردف النبي ﷺ الفضل بن

العباس على بعيره، أحسبه بمنى<sup>(٣)</sup>، وأردف أسامة بن زيد في غير منى<sup>(٤)</sup>.



[٥٧١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ خَرَجَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهَا

حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَإِنْ رَجَعَ فَوَقَّفَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ هُوَ اللَّيْلُ، فَمَتَى دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ

قَبْلَ دُخُولِ اللَّيْلِ وَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ بِالنَّهَارِ وَجِزءٍ مِنَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بَعْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ، فَإِذَا دَفَعَ

الْإِنْسَانُ قَبْلَ ذَلِكَ، خَالَفَ فَعَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَيْسَ يَجْزِيهِ ذَلِكَ.

ومما يدل على أَنَّ فَرَضَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، أَنَّ اللَّيْلَ كُلَّهُ

وَقْتُ لِّلْوُقُوفِ، أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَأَوْسَطُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ قَبْلَ

الزَّوَالِ لَيْسَ وَقْتُ لِّلْوُقُوفِ، فَكَذَلِكَ آخِرُهُ<sup>(٦)</sup>.

(١) مك ١٠/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٢).

(٢) هذه الفقرة، هي جزء من شرح المسألة المتقدمة.

(٣) متفق عليه: البخاري (٦٢٢٨)، مسلم [٤/١٠١]، وهو في التحفة [٤/٤٦٦].

(٤) ينظر: البخاري (١٦٦٩).

(٥) المختصر الكبير، ص (١٦٢)، المدونة [١/٤٢٢ و ٤٣٠]، مختصر أبي مصعب، ص

(٢٤٣)، التفریع [١/٣٤١]، النوادر والزيادات [٢/٣٩٥].

(٦) من قوله: «فمتى دفع من عرفة»، إلى قوله: «فكذلك آخره» نقله عبد الحق الصقلي في



فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَقَدْ

تَمَّ حَجُّهُ» (١) (٢).

قيل له: معناه وقف من ليل ونهار على ما وقف النبي ﷺ؛ لأنَّ الألف (٣)

قد تكون بمعنى الواو، قال الله جل ثناؤه: ﴿وَلَا تَطْغِ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]،

معناه: وكفوراً، وقد قال النبي ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (٤)، فوقف النبي ﷺ

ليلاً ونهاراً، ثم قامت الدلالة على جواز الوقوف بالليل دون النهار، ولم تقم

الدلالة على جواز الوقوف بالنهار دون الليل.

وإذا كان كذلك، عُلِمَ أنَّ أصل [٣٩/٢] الوقوف هو الليل دون النهار، وقد

قال مخالفنا في هذه المسألة: «إنَّه إذا دفع قبل دخول الليل، أنَّ عليه الدم، ولو

وقف بالليل دون النهار، لم يكن عليه دم» (٥).

النكت والفروق [١/ ١٥٠]، عن الأبهري.

(١) أخرجه أبو داود [٢/ ٥٠٥]، وهو في التحفة [٧/ ٢٩٦].

(٢) ينظر الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص [١/ ٤٢٦]، المبسوط [٤/ ٥٥]،

الحاوي [٥/ ٢٣١].

(٣) قوله: «الألف»، كذا هي في شب، ولعلها: «أو».

(٤) هي قطعة من حديث جابر المشهور في صفة حجة النبي ﷺ، أخرجه النسائي في

الكبرى [٤/ ١٦١]، وهي في التحفة [٢/ ٣٠٣].

(٥) ينظر: أحكام القرآن للجصاص [١/ ٤٢٦]، المبسوط [٤/ ٥٦]، المغني [٥/ ٣٩٣].

وقد روي عن ابن الزبير<sup>(١)</sup>، وعطاء<sup>(٢)</sup>، فيمن دفع من عرفة قبل الليل: أنَّ حجه فاسدٌ إن لم يرجع قبل طلوع الفجر<sup>(٣)</sup>.



[٥٧٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ أَحَدٌ حَتَّى يَدْفَعَ الْإِمَامُ - يَعْنِي: مِنْ

عَرَفَةَ - (٤)(٥).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى النَّاسِ الْاِقْتِدَاءَ بِإِمَامِهِمْ فِي الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ

(١) لعله يشير إلى ما رواه الطحاوي في أحكام القرآن [١٥٦/٢]، من طريق ابن أبي مليكة، قال: «كان عبد الله بن الزبير يخطبنا فيعلمنا المناسك، فيقول: ألا كل عرفات موقف»، يرددها ثلاثاً، وإذا أفاض الإمام أفاض: «ألا ولا صلاة إلا بجمع»، يرددها ثلاثاً، حتى إذا كان من الغد صلى صلاة معجلة، ثم وقف إلى الصلاة المصباحة: «ألا ولا يكون أحدكم قد أنفق ماله، وأصابه الحر والبرد، فيفيض قبل الإمام أو قبل الناس فيفسد حجه».

(٢) لم أقف عليه بهذا المعنى، وقد روى الطحاوي في أحكام القرآن [١٥٧/٢]، من طريق ابن جريج، عن عطاء، قال: «من أفاض من عرفة قبل أن تغيب الشمس فليهرق دمًا»، وكذا نقله شيخ الإسلام في شرح العمدة [٣٣٦/٥]، عن أحمد عن القطان، عن ابن جريج، عن عطاء.

(٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٩١/ب]، عن الأبهري هذا الشرح.

(٤) قوله: «يعني: من عرفة»، مثبت في شب، دون مك.

(٥) المختصر الكبير، ص (١٦٢).

وغير ذلك من الأعمال التي يأتمون به فيها، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

فإن دفعوا قبل إمامهم بعد غروب الشمس، أجزأهم وبئس ما صنعوا، وإن كان قبل غروب الشمس لم يجزهم على ما بيناه<sup>(٢)</sup>.



[٥٧٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَرَاحَى النَّاسُ مَا لَمْ يُسْرِفُوا<sup>(٣)(٤)</sup>.

يعني: في الدفع بعد الإمام، أن يتأخروا عنه قليلاً ما لم يسرفوا.



[٥٧٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَلَا مُعْتَمَلٍ بِعَرَفَةَ<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْوُقُوفِ هُوَ مِنْ دُخُولِ لَيْلَةِ النَّحْرِ إِلَى طُلُوعِ

(١) متفق عليه: البخاري (٣٧٨)، مسلم [١٨/٢]، وهو في التحفة [٢١٣/١].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٩٢/أ]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) قوله: «يُسْرِفُوا»، كذا في شب، وكذا نقلها ابن أبي زيد في النوادر [٣٩٥/٢]، وفي مك: «يسفر».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٦٢)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٩٥/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٥) المختصر الكبير، ص (١٦٢).

الفجر الثاني من يوم النحر، فإذا طلع الفجر، فلا وقوف بعرفة بعد ذلك، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم.



[٥٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَا مُعْتَمَلٍ بِالْمُزْدَلِفَةِ<sup>(١)</sup>.

﴿ يعني: أن الإنسان لا يقيم بالمزدلفة بعد طلوع الشمس، وكذلك بالمشعر الحرام؛ لأن السنة الوقوف والكون فيهما قبل ذلك لا بعده. ﴾



[٥٧٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَلَا مُعْتَمَلٍ

بِمَنًى؛ [ب/١٠٧/١]<sup>(٢)</sup> لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣]<sup>(٣)</sup>.

﴿ يعني بذلك: أن المنافع في هذه المواضع هي الأعمال فيها في أوقاتها المجعولة، فمتى انقضت، فلا عمل بعد ذلك فيها. ﴾

فإذا غربت الشمس من آخر أيام التشريق، وهو اليوم الرابع من النحر، فقد تَقَضَّتْ أيام منى، ولا عمل فيها بعد ذلك.

وتأويل قوله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، أي: محل الشعائر

(١) المختصر الكبير، ص (١٦٢).

(٢) هذه الصفحة مكررة في [ب/١٠٨/١].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٦٢).

هو الطَّوَّافُ بالبيت العتيق؛ لَأَنَّهُ آخِرُ فُرُوضِ الْحَجِّ الَّذِي لَا يَبْقَى بَعْدَهُ فَرَضٌ وَيَتِمُّ الْحَجُّ بِهِ.

وقد قيل: معنى قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ مَحَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، أي: محل البدن<sup>(١)</sup>.



[٥٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ دَفَعَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَا يَنْزِلُ بِبَعْضِ تِلْكَ الْمِيَاهِ لِيَتَعَشَّى وَيَقْضِيَ حَوَائِجَهُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَقْوَتَهُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ بِالْمَزْدَلِفَةِ بَانْقِطَاعِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مِنَ السَّنَةِ اتِّبَاعَهُ حَتَّى يَصْلِيَ مَعَهُ بِالْمَزْدَلِفَةِ، إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ عَنْ ذَلِكَ عَذْرًا.



[٥٧٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَتَى عَرَفَةَ بَعْدَ دَفْعِ الْإِمَامِ، فَلْيَقِفْ يَدْعُو وَيَنْصَرِفْ، وَلَا يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَزْدَلِفَةَ<sup>(٣)</sup>.

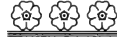
✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سُنَّةَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ مَعَ الْإِمَامِ وَعَلَى الْإِنْفِرَادِ وَاحِدًا،

(١) ينظر: تفسير ابن جرير [٥٤٢/١٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٩٦/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، المدونة [٤٣٢/١]، التفریع [٣٤١/١].

فليقف ويدعو ويصلي هو لنفسه المغرب والعشاء؛ لأنه لا يلحق صلاتهما مع الإمام إذا وقف بعرفة بعده، فليصلهما هو لنفسه.



[٥٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ آخَرَ الطَّوَّافِ وَالسَّعْيِ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَلَّ لِمَنْ بَدَأَ بِالطَّوَّافِ<sup>(١)</sup>.

✍ يعني: إذا لم يطف طواف الواجب - وهو طواف الدخول - ويسعى لعذرٍ منعه من ذلك، فإنَّ حكمه [١/١٠٩/١] فيما يحل له ويحرم كحكم من قد طاف هذا الطَّواف وسعى واحدًا، إذا رمى جمرة العقبة فقد حل له الحلق واللبس وأشباه ذلك، كما يحل لمن طاف طواف الدخول وسعى.



[٥٨٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَرِيضِ إِذَا مَنَعَهُ الْمَرَضُ مِنَ الْوُقُوفِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ<sup>(٢)(٣)</sup>.

✍ يعني: أنه لا دم عليه في تأخره عن النَّاسِ؛ لأنَّ على الواقف أن يقف بعرفة، سواء كان مع النَّاسِ أو وحده، والاختيار أن يقف مع النَّاسِ، فإذا ترك ذلك لعذرٍ، فلا شيء عليه.



(١) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، الجامع لابن يونس [٥٥٩/٥].

(٢) قوله: «بِعَرَفَةَ»، كذا في شب، وفي مك: «بعرفة إذا وقف».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٦٣).

[٥٨١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ بِعَرَفَةَ، يَقْطَعُ الْمُحَرِّمُونَ التَّلْبِيَةَ، وَلَا يُلَبِّي الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ عَرَفَةَ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ تُقْطَعُ يَوْمَ عَرَفَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ عَرَفَةَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، فَلَا يَلْبِي، لَكِنَّهُ يَكْبِرُ هُوَ وَالنَّاسُ مَعَهُ؛ لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ هِيَ اسْتِجَابَةٌ، فَإِذَا بَلَغُوا الْمَوْقِفَ فَقَدْ أَجَابُوا وَانْتَهَوْا إِلَى أَقْصَى مَوْضِعٍ دُعُوا إِلَيْهِ، فَوَجِبَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكْبُرُوا وَيَدْعُوا، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>.

وقد روى مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ»، قَالَ مَالِكٌ: «وَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدْنَا»<sup>(٣)</sup>.

وروى مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: «أَنَّهَا كَانَتْ تَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَاحَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، الموطأ [٤٨٨/٣]، المدونة [٢٤٩/١ و ٣٩٧]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٢٩)، النوادر والزيادات [٣٣٣/٢].

(٢) أخرجه مالك [٣٠٠/٢]، من طريق طلحة بن عبيد الله بن كريز مرسلاً، وأخرجه الترمذي [٥٤١/٥]، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وهو في التحفة [٣١٢/٦].

(٣) أخرجه مالك [٤٨٨/٣].

(٤) أخرجه مالك [٤٨٨/٣].

وروى مالك، عن محمد بن أبي بكر الثقفي<sup>(١)</sup>: «أَنَّهُ سَأَلَ [١١٦/١] ب أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْيَوْمِ؟، فَقَالَ: كَانَ يُهْلُ الْمُهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ الْمُكَبَّرُ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وروي عن عمر<sup>(٣)</sup> وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يقطعون التلبية يوم عرفة إذا زالت الشمس ويكبرون.

وقد روى ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ»<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ لَبَّى الْمَلْبِي إِلَى هَذَا الْوَقْتِ جَازَ، وَإِنْ كَبُرَ جَازَ، وَالْاِخْتِيَارُ التَّكْبِيرُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.



[٥٨٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد بن أبي بكر بن عوف الثقفي، حجازي ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٨٢٩).

(٢) أخرجه مالك [٤٨٧/٣]، ومن طريقه البخاري (٩٧٠)، ومسلم [٧٢/٤]، وهو في التحفة [٣٦٧/١].

(٣) نقل ابن عبد البر في التمهيد [٧٧/١٣] أن إسماعيل بن إسحاق القاضي رواه من طريق الزهري، قال: «كانت الأئمة يقطعون التلبية إذا زالت الشمس يوم عرفة، وسمى ابن شهاب أبا بكر وعمر وعثمان وعائشة وسعيد بن المسيب».

(٤) متفق عليه: البخاري (١٥٤٣)، مسلم [٧١/٤]، وهو في التحفة [٢٦٧/٨].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، الموطأ [٥٨٧/٣]، المدونة [٢٤٩/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٤).



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ هِيَ ظُهُرٌ قُصِرَتْ لِأَجْلِ السَّفَرِ،  
وَلَيْسَتْ بِجُمُعَةٍ، فَلَا يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، كَمَا لَا يَجْهَرُ فِي الظَّهْرِ.



[٥٨٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا جُمُعَةٌ بِعَرَفَةَ وَلَا فِي أَيَّامِ<sup>(١)</sup> التَّشْرِيقِ وَلَا فِي يَوْمِ  
التَّرْوِيَةِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَفِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مُسَافِرُونَ،  
وَلَا جُمُعَةٌ عَلَى مُسَافِرٍ<sup>(٣)</sup>.



[٥٨٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا صَلَاةٌ عِيدٍ بِمَنَى<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ مَنْى مُسَافِرُونَ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ صَلَاةُ  
عِيدٍ.

وَلِأَنَّ مَنْى أَيْضًا لَيْسَتْ بِمَصْرٍ، وَالْجُمُعَةُ<sup>(٥)</sup> إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ  
وَالْقُرَى.

(١) قوله: «بِعَرَفَةَ وَلَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «بِعَرَفَةَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، الموطأ [٣/٥٨٧]، المدونة [١/٢٣٩ و ٤٨٢]،  
مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٤).

(٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/١٥١]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، المدونة [١/٤٨٢]، النوادر والزيادات [٢/٤١٨].

(٥) قوله: «والجمعة»، كَذَا فِي شَبِّ، وَلَعَلَّهَا: «والعيد»، كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يصل بمنى يوم النَّحر صلاة العيد، فوجب اتباعه ﷺ في ذلك وغيره.



[٥٨٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالصَّلَاةُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَكَذَلِكَ فِي لَيْلَةِ الْمَطَرِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ [١١٧/٨] لِأَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ سَنَةٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَيْسَ يَجِبُ تَرْكُهُمَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَإِذَا أُفْرِدَا، كَمَا لَا يَجُوزُ تَرْكُ فَرْضِهِمَا إِذَا جُمِعَا وَأُفْرِدَا.﴾

وقد روي عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ جَمَعَ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٢)</sup>، وروي: «بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ»<sup>(٣)</sup>، وروي: «بِإِقَامَةٍ إِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(٤)</sup>، والاختيار ما قاله مالك لِمَا ذَكَرْنَاهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، المدونة [٢٤٩/١ و ٤٢٩]، التفريع [٣٤٠/١].

(٢) أخرجه البخاري (١٦٧٥)، عن ابن مسعود موقوفاً.

(٣) هي قطعة من حديث جابر في صفة حجة النَّبِيِّ ﷺ، أخرجه مسلم [٣٨/٤].

(٤) تقدّم تخريجه في المسألة رقم ٥٨٥.

[٥٨٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ حِينَ فَرَغَ<sup>(١)</sup> الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ

الْأُولَى<sup>(٢)</sup>(٣).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، أَيُّ وَقْتِ أَذَّنَ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْخُطْبَةِ أَوْ قَبْلَ فَرَاغِهِ. ﴾

فاختير أذانه قبل فراغه من الخطبة؛ لتكون إقامة الصلاة مع فراغه من الخطبة، وإن أذَّنَ بعد فراغه جاز، وكلُّ ذلك واسعٌ.



[٥٨٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَحُطَّ الرَّجُلُ الْخَفِيفُ الشَّانَ عَنْ رَحْلِهِ قَبْلَ

الصَّلَاةِ بِمُزْدَلِفَةٍ، وَأَمَّا الزَّوَامِلُ<sup>(٤)</sup> وَالْمَحَامِلُ فَلَا، حَتَّى يَبْدَأَ بِالصَّلَاتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَنَةً مِنْ دَفْعٍ مِنْ عَرَفَةَ مَعَ الْإِمَامِ أَنْ يَصْلِيَ بِالْمُزْدَلِفَةِ

(١) قوله: «فَرَغَ»، كذا في شب، وفي مك: «يجلس».

(٢) قوله: «الْأُولَى»، كذا في شب، وفي مك: «الْأُولَى يوم عرفة».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، المدونة [٢٤٩/١] و [٤٢٩]، البيان والتحصيل [٥٧/٢].

(٤) قوله: «الزَّوَامِلُ»، هو جمع زاملة، وهي ما يحمل فيه المسافر حاجته من خرج ونحوه، وتشد على الدواب، ينظر: التاج والإكليل [٥٥٣/٧]، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير [٢٤/٤].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٦٣)، النوادر والزيادات [٣٩٨/٢]، البيان والتحصيل [٣١/٤].

المغرب والعشاء معه، فلا ينبغي أن يشتغل بغير الصلاة من عملٍ يعملُه، إلا أن يكون شيئاً خفيفاً لا ينقطع إذا عمله عن الصلاة، فلا بأس به.



[٥٨٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةٍ، فَلْيَجْمَعْ بَيْنَهُمَا، وَلَا يُصَلِّي كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي وَفْتِهَا<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سُنَّةَ الصَّلَاةِ بِعَرَفَةٍ وَالْمَزْدَلِفَةِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، سِوَاهُ صَلَاةٍ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَيَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.



[٥٨٩] مَسْأَلَةٌ: (٣) وَلَا تُصَلِّي الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ إِلَّا بِجَمْعٍ، إِلَّا مَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَاةَ [فِي وَقْفِهَا]<sup>(٤)(٥)</sup>.



\* [٥٩٠] وَمَنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ أَوْ كَسْرٌ، أَوْ كَانَ مَاشِيًا فَضَعُفَ، أَوْ دَابَّةً تَخَلَّفَ

(١) المختصر الكبير، ص (١٦٤)، التفریع [٣٤١ / ١]، البيان والتحصيل [٤٤٢ / ٣].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٥٩ / ٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) ما بعد هذا الموضوع مفقود من شب، وتتمه المسألة من مك.

(٤) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٥) مك ١٠ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦٤)، البيان والتحصيل [١٩ / ٢].

عَلَيْهَا لِمَوْضِعِ الْعُذْرِ، فَلْيَجْمَعْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُزْدَلِفَةَ، وَلَا يَجْمَعْ حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ<sup>(١)</sup>.



باب ما جاء في قصر الصلاة وإتمامها

\* [٥٩١] وَيَقْصُرُ أَهْلُ مَكَّةَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ وَمِنَى<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٩٢] وَيُتِمُّ أَهْلُ مِنَى الصَّلَاةَ بِمِنَى وَيَقْصُرُونَ بِعَرَفَةَ، وَيُتِمُّ أَهْلُ عَرَفَةَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ وَيَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ بِمِنَى<sup>(٣)</sup>.



(١) مك / ١٠ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٤)، المدونة [٤٣٢ / ١]، النوادر والزيادات [٣٩٧ / ٢].

(٢) مك / ١٠ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٤)، المختصر الصغير، ص (٤٣٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٥٩ / ٥]، شرح المسألة عن الأبهري، فقال: «قال الأبهري: ولأنهم مسافرون، ولا يمكنهم حل السفر الذي دخلوا فيه بدون أن يُتِمُّوه، وذلك أكثر من يوم وليلة، فجاز لهم القصر لهذه العلة»، وينظر: الموطأ [٥٨٩ / ٣] و [٥٩١]، التفريع [٣٤٢ / ١].

(٣) مك / ١٠ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٤)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٥٩ / ٥]، شرح المسألة عن الأبهري، فقال: «ولا يقصر أهل عرفة بعرفة؛ لأنهم ليسوا بمسافرين، قال الأبهري: وليس يجوز للمسافر أن يقصر في وطنه دون أن يخرج عنه، وأما قوله: ويقصرون بمنى والمزدلفة؛ فلأن تلك السنة، قال الأبهري: ولأنهم قد

\* [٥٩٣] وَإِنْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ مُفَاوِتًا فَأَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ الْعَتَمَةُ<sup>(١)</sup> بِعَرَفَةَ، فَلْيَقْصُرْهَا<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٩٤] وَمَنْ دَفَعَ مِنْ مَنَى مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَمِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْمُقَامَ بِمَكَّةَ إِلَى الْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْرِكُهُمُ الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ مَنَى وَمَكَّةَ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي صَلَاتِهِمْ:

⇐ فَقِيلَ<sup>(٣)</sup>: يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ.

⇐ وَقِيلَ: يُتِمُّونَ.

وَالِإِتِمَامُ فِي ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٤)</sup>.



سافروا سفيراً لا يمكنهم حلّه حتى يتموه، وهو أكثر من يومٍ وليلةٍ، فجاز لهم القصر لهذه العلة، وينظر: الموطأ [٥٩١/٣]، المدونة [٢٤٩/١]، التفریع [٣٤٢/١]، النوادر والزيادات [٤١٨/٢].

(١) كذا في مك.

(٢) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٤).

(٣) قوله: «فَقِيلَ»، كذا في مك، وفي المطبوع: «هل».

(٤) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٤)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٦٠/٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: فوجه قوله: يقصرون؛

\* [٥٩٥] وَمَنْ أَجْمَعَ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ، فَلَا يَزَالُ يَقْصُرُ بِمَنَى<sup>(١)</sup>.



\* [٥٩٦] وَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَنَى حَتَّى الظُّهْرِ، فَلْيَقْصُرِ الصَّلَاةَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٥٩٧] وَالِدَفْعِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، إِذَا كَانَ الْإِسْفَارُ الَّذِي يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.



فَلَا تَنْهَمُ عَلَى سَفَرٍ حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ إِقَامَةً؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا نَوَّوْا أَنْ يَقِيمُوا وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ بَعْدَ.

ووجه قوله: يتمون؛ فَلَا تَنْهَمُ لَمَّا دَفَعُوا مِنْ مَنَى، كَانَ هَذَا سَفَرًا يَجُوزُ لَهُمْ حَلُّهُ؛ لِفِرَاقِهِمْ مِنَ الْإِحْرَامِ، وَلَيْسَ مَسَافَتُهُمْ مِمَّا تَقْصُرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، فَوَجِبَ أَنْ يَتِمُّوا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، قَالَ الْأُبْهَرِيُّ: وَالْأَقْيَسُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقْصُرُوا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى سَفَرٍ جَازٍ لَهُمْ أَنْ يَقْصُرُوا فِيهِ الصَّلَاةُ، فَهُمْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَدْخُلُوا إِلَى بَلَدٍ يَقِيمُونَ فِيهِ فَيَتِمُّونَ.

(١) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٤).

(٢) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥).

(٣) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٣٩٩/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٤٣٣/١]، التفريع [٣٤٢/١].

\* [٥٩٨] وَلَا يَدْفَعُ أَحَدٌ حَتَّى يَدْفَعَ الْإِمَامُ، إِلَّا أَنْ يُطِئَ وَيَخَافَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، فَلَا بَأْسَ بِالْدَّفْعِ قَبْلَهُ<sup>(١)</sup>.



\* [٥٩٩] وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَرَاحَى النَّاسُ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٠٠] وَمَنْ مَضَى قَبْلَ الْإِمَامِ، فَبِئْسَ مَا صَنَعَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.



\* [٦٠١] وَمَنْ جَازَ الْمُرْدَلَفَةَ وَلَمْ يُنْخِ بِهَا، فَلْيُهِدْ بَدَنَهُ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٦٤/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «أما قوله: فإن تأخر الإمام فليدفع قبله، وليكن دفعه في الإسفار الأعلى؛ فلأن تأخره خطأ، قال الأبهري: لمخالفة فعل النبي ﷺ، والخطأ لا ينبغي فيه.

وأما قوله: وليكن دفعه في الإسفار الأعلى، فالأصل فيه ما أخرجه أبو داود والترمذي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ عَلَى ثُبَيْرٍ، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ»، قال الأبهري: فواجب الاقتداء به ﷺ، وينظر: التفریع [٣٤٢/١].

(٢) مك ١٠/ب، وهذه المسألة ساقطة من المطبوع.

(٣) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المدونة [٤٣٢/١].

(٤) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع



\* [٦٠٢] وَمَنْ تَخَلَّفَ بِعَرَفَةٍ عَنِ النَّاسِ حَتَّى مَرَّ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَعْدَ طُلُوعِ

الشَّمْسِ، فَلَا يَقِفُ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٠٣] وَمَنْ نَزَلَ بِالْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ رَحَلَ قَبْلَ الصُّبْحِ إِلَى مِنْى، فَلَا

شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٠٤] وَيَضْرِبُ الْحَاجُّ دَابَّتَهُ فِي بَطْنِ مُحَسَّرٍ، وَيَسْعَى فِيهِ الْمَاشِي كَنَحْوِ

مَا يُحَرِّكُ صَاحِبُ الدَّابَّةِ دَابَّتَهُ<sup>(٣)</sup>.



[١٦٢ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه قد ترك شعيرة من

شعائر الإسلام في الحج، كتركه النزول بالمزدلفة والبيتوتة بها، فعليه أن يهدي»،

وينظر: المدونة [٤٣٢ / ١].

(١) مك / ١٠ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

[١٦٤ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنه قد

فاته الوقوف بالمشعر؛ فعليه الهدى، وليس يجوز قضاء الوقوف ولا البيتوتة في غير

وقتها»، وينظر: المدونة [٤٣٣ / ١].

(٢) مك / ١٠ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المدونة [٤٣٢ / ١].

(٣) مك / ١٠ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المختصر الصغير، ص (٤٣٦)، مختصر

أبي مصعب، ص (٢٤٢)، التفريع [٣٤٢ / ١]، البيان والتحصيل [٤٢٣ / ٣].

## باب ما جاء في رمي الجمار

\* [٦٠٥] وَنَحَبٌ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا، وَإِنْ رَمَى مَاشِيًا فَلَا

بَأْسَ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٠٦] وَيَرْمِي أَيَّامَ مَنْى مَاشِيًا، وَيَرْجِعُ مَاشِيًا يَوْمَ النَّفْرِ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٠٧] وَلَيْسَ أَخْذُ حَصَى الْجَمْرَةِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِوَاجِبٍ، وَيَأْخُذُ مِنْ حَيْثُ

شَاءَ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْجَمْرَةِ، أَوْ يَكْسِرُ حَجَرًا إِنْ شَاءَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٦٠٨] وَلَا يَغْسِلُ الْحَصَى، وَلَا يَرْمِي بِمَا قَدْ رُمِيَ بِهِ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المختصر الصغير، ص (٤٣٦)، المدونة

[٤٣٧/١]، النوادر والزيادات [٤٠٢/٢].

(٢) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المختصر الصغير، ص (٤٣٦)، المدونة

[٤٣٧/١]، التفریع [٣٤٤/١]، النوادر والزيادات [٤٠٢/٢].

(٣) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المدونة [٤٣٦/١ و ٤٣٧]، النوادر

والزيادات [٤٠١/١].

(٤) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، النوادر والزيادات [٤٠١/٢].

\* [٦٠٩] وَقَدَّرُ الْحَصَى مِثْلَ حَصَى الْحَذَفِ، وَأَكْبَرُ قَلِيلاً أَعْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>.



\* [٦١٠] وَلَا يَزِمِي الْجِمَارَ أَيَّامَ مَنْى حَتَّى تَرْوَلَ الشَّمْسُ، وَمَنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ أَعَادَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦١١] وَلَا تَرْمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ فَوْقِهَا، وَتَرْمَى مِنَ الْوَادِي، فَإِنْ فَعَلَ فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>.



\* [٦١٢] وَيَزِمِي رُعَاءَ الْإِبِلِ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ لِذَلِكَ

(١) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٥)، المختصر الصغير، ص (٤٣٧)، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [١/ ١٥١]، والتلمساني في شرح التفریع [٥/ ١٧٥] عن الأبهري شرح هذه المسألة: «لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجِمَارَ فَأَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْحَذَفِ»، وجعل هذا المقدار؛ لئلا يؤذي الإنسان إذا أصابه. وقوله: (أو أكبر من أحب إلينا)؛ فإنما قال ذلك؛ لأنَّ مقدار حصى الخذف غير محدود، لأنَّه يزيد وينقص في الكبر والصغر، فاحتاط مالك أن يكون أكبر منه؛ ليأتي بما قد أتى بما أمر به»، وينظر: الموطأ [٣/ ٥٩٦]، المدونة [١/ ٤٣٧]، التفریع [١/ ٣٤٤]، النوادر والزيادات [١/ ٤٠١].

(٢) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، المختصر الصغير، ص (٤٣٧)، المدونة [١/ ٤٣٦]، التفریع [١/ ٣٤٤]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٠١].

(٣) مك ١٠/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، المدونة [١/ ٤٣٥]، وقد أشار ابن أبي

الْيَوْمِ وَلِالْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُمْ نَفَرُوا، وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ، رَمَوْا وَنَفَرُوا مَعَ النَّاسِ<sup>(١)</sup>.



\* [٦١٣] وَمَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ، أَعَادَ الرَّمْيَ حَتَّى يَرْمِيَ بَعْدَ الْفَجْرِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦١٤] وَمَنْ شَكَّ فِي الرَّمْيِ فَلَا يَذْرِي بِسَبْعٍ أَوْ بِسِتٍّ، فَلْيَرْمِ حَصَاةً حَتَّى يُؤْتَرَ بِسَبْعٍ<sup>(٣)</sup>.



زيد في النوادر والزيادات [٤٠٢ / ٢]، إلى هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: التفرع [٣٤٤ / ١].

(١) مك ١٠ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، المختصر الصغير، ص (٤٣٧)، الموطأ

[٥٩٩ / ٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٦)، النوادر والزيادات [٤٠٤ / ١].

(٢) مك ١٠ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع

[١٦٧ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «والأصل في ذلك، ما روي عن

النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ ضَحًى، وقال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، قال الأبهري:

فوجب الاقتداء، فمن رمى قبل ذلك، أعاد؛ لأنه رمى قبل الوقت، كما لو وقف بعرفة

قبل الوقت، فعليه أن يعيد في الوقت فيقف بعد الوقت»، وينظر: المدونة [٤٣٦ / ١]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٥).

(٣) مك ١٠ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع

\* [٦١٥] وَمَنْ نَسِيَ حَصَاةً حَتَّى تَلْهَبَ أَيَّامُ مَنْى، فَلْيَذْبَحْ شَاةً<sup>(١)</sup>.



\* [٦١٦] وَإِنْ نَسِيَ جَمْرَةً تَامَةً، فَلْيَذْبَحْ بَقَرَةً<sup>(٢)</sup>.



\* [٦١٧] وَمَنْ بَقِيَتْ فِي يَدِهِ حَصَاةٌ فَلَمْ يَدْرِ مِنْ أَيِّ جَمْرَةٍ هِيَ، فَلْيَرْمِ بِهَا الْأُولَى، ثُمَّ يَرْمِ الْبَاقِ [يَاتِ] <sup>(٣)</sup> بِسَبْعٍ سَبْعٍ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَسْتَأْنِفُهُنَّ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٤)</sup>.



- [١٨٠ / ٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: كما أن عليه أن يحتاط في الصلاة والطواف، فيبني على اليقين ويكون شكّه في الزيادة لا في النقصان؛ لأنّ إتيان الإنسان بما ليس عليه أولى من تركه واجباً عليه»، وينظر: التفرع [١ / ٣٤٣ و ٣٤٥].
- (١) مك ١٠ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، الموطأ [٣ / ٦٠٠]، المدونة [١ / ٤٣٤]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٥)، النوادر والزيادات [٢ / ٤٠٥].
- (٢) مك ١٠ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [٥ / ١٨٧]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنّما وجب عليه الهدى؛ لتأخير الرمي عن الوقت الذي جُعِلَ فيه، فعليه الهدى بدلاً لما ترك.
- ولا رمي عليه؛ لأنّه لا يرمى في غير أيام الرمي، كما لا يقف في عرفة في غير وقت الوقوف»، وينظر: المدونة [١ / ٤٣٤]، النوادر والزيادات [٢ / ٤٠٥].
- (٣) ما بين [ ] موضع خرم، والسياق يقتضيها.
- (٤) مك ١١ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، وقد نقل عبد الحق الصقلي، عن الأبهري

\* [٦١٨] وَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى، ثُمَّ الْآخِرَةَ، ثُمَّ الْوُسْطَى، فَإِنَّهُ يَرْمِي

الْآخِرَةَ، ثُمَّ حَسْبُهُ، وَإِنْ رَمَى الْآخِرَةَ، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْأُولَى، رَمَى الْوُسْطَى، ثُمَّ

الْآخِرَةَ<sup>(١)</sup>.



شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١٥١ / ١]، فقال: «قال أبو بكر الأبهري: وجه قوله: (أنه يأتي بحصاة للأولى، ثم يرمي بعدها الجمرتين الوسطى والآخرة)، لجواز أن تكون الحصاة التي بقيت من الأولى، وليس يجوز رمي ما بعدها إلا بتمامها، فوجب لذلك في الاحتياط أن يجعلها من الأولى، ليكون منه على يقين.

ووجه قوله: إنه يستأنفهن؛ فلأنه قد انقطع بين رمي الأولى للحصاة التي بقيت، فوجب أن يتبدئ رميهن كلهن حتى يوالي في الرمي»، وينظر: المدونة [٤٣٦ / ١]، التفرع [٣٤٥ / ١]، النوادر والزيادات [٤٠٦ / ٢]، البيان والتحصيل [٤٣٧ / ٣].

(١) مك ١١ / أ، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [١٨٠ / ٥]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «اعلم أن الترتيب واجب في الجمرات عن مالك، فمن رمى الجمرة الأولى ثم الآخرة ثم الوسطى، أعاد الآخرة وحدها؛ لأنها وقعت في غير محلها، وإن رمى الجمرة الآخرة ثم الوسطى ثم الأولى، أعاد الوسطى والآخرة؛ لأنهما وقعتا في غير محلهما، وذلك خلاف السنة، قال الأبهري: فعليه أن يتبدئ الوسطى، ثم الثالثة ليأتي بهما بعد الأولى، ويجزيه، فإن لم يذكر ذلك في فوره وتباعد عن وقته، فليعد الرمي كله؛ لأن الترتيب بين الجمرات شرط، وكذلك إن فرقه تفريقاً فاحشاً أعاد؛ لأن الموالاة بين الجمرات شرط»، وينظر: التفرع [٣٤٥ / ١]، النوادر والزيادات [٤٠٦ / ٢]، البيان والتحصيل [٣٩٩ / ٣].

\* [٦١٩] وَمَنْ نَسِيَ رَمِيَّ<sup>(١)</sup> جَمْرَةٍ مِنَ الْجَمَارِ حَتَّى يُمْسِيَ، فَإِنَّهُ يَرْمِي مَتَى مَا ذَكَرَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَصْدُرَ، أَهْدَى<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٢٠] وَمَنْ لَمْ يَرْمِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى أُمْسَى، فَإِنَّا نُحِبُّ أَنْ يُهْرِيقَ دَمًا يَسُوقُهَا مِنَ الْحِلِّ<sup>(٣)</sup>.



\* [٦٢١] وَإِنْ نَسِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَرَمَاهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَعَلَيْهِ هَدْي<sup>(٤)</sup>.



\* [٦٢٢] وَإِنْ نَسِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَمْ يَرْمِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، نَحَرَ بِدَنَّةٍ<sup>(٥)</sup>.



(١) قوله: «رمي» ساقط من المطبوع.

(٢) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٦)، الموطأ [٦٠٠/٣]، المدونة [٤٣٤/١].

(٣) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، المدونة [٤٣٤/١]، البيان والتحصيل [٥١/٤].

(٤) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧).

(٥) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧).

\* [٦٢٣] وَمَنْ نَسِيَ الرَّمْيَ نَهَاراً فَرَمَى لَيْلاً، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٢٤] وَمَنْ نَسِيَ رَمِيَ الْجِمَارِ حَتَّى نَسِيَ مِنَ الْغَدِ، فَلْيَرْمِ عَنْ يَوْمِهِ الَّذِي

نَسِيَ، ثُمَّ يَرْمِ عَنْ يَوْمِهِ الَّذِي حَضَرَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٢٥] وَإِذَا لَمْ يَرْمِ الْمَرِيضُ حَتَّى يَوْمِ النَّفْرِ الْآخِرِ، فَلْيَرْمِ مَا تَرَكَ وَلْيَذْبَحْ

ذَبْحاً<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، النوادر والزيادات [٤٠٩/٢].

(٢) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

[١٨٣/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «فإن لم يذكر ذلك حتى رمى ليومه،

فليرم لليوم الماضي، ثم يعيد رمي يومه، قال الأبهري: ليأتي بما عليه على الترتيب.

وعليه دم مع الرمي؛ لتأخير الرمي عن الوقت.

وقد قيل: لا دم عليه؛ لأن أيام منى الثلاثة كلها وقت للرمي، فإذا رمى ليومين في يوم

فلا هدي عليه.

والأولى أن يكون عليه هدي؛ لتأخير الرمي عن وقته المختار، وينظر: النوادر

والزيادات [٤٠٨/٢]، البيان والتحصيل [٤٥٦/٣] و [٦٣/٤].

(٣) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧).



\* [٦٢٦] وَيُرْمَى عَنِ الْمَرِيضِ وَالصَّبِيِّ، وَيَتَحَيَّنُ الْمَرِيضُ حِينَ يُرْمَى عَنْهُ،  
فَيُكَبَّرُ فِي مَنْزِلِهِ وَيُهْرَقُ دَمًا<sup>(١)</sup>.



\* [٦٢٧] وَإِنْ صَحَّ فِي أَيَّامِ الرَّمْيِ، رَمَى<sup>(٢)</sup>.



(١) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، وقد نقل الباجي في المنتقى [٤٩/٣] طرفاً من شرح الأبهري للمسألة فقال: «قال الشيخ أبو بكر: إنما وجب عليه؛ لأنه قد يمكن أن يعتقد أنه لا يقدر على الرمي، وهو لو تحامل لاستطاعه، فلذلك وجب عليه الهدى وإن كان معذوراً»، كما نقل التلمساني في شرح التفريع [١٨٤/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: لتأخيره الرمي عن وقته وإن كان معذوراً، كما يكون عليه الدّم في حلق رأسه وفي لبسه الثوب وإن كان معذوراً»، وينظر: الموطأ [٥٩٧/٣]، المدونة [٤٣٧/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٦)، التفريع [٣٤٦/١].

(٢) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [١٨٧/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «اعلم أنّ المريض إذا صحّ في نهاره الذي رمى عنه فيه، أعاد الرمي ولا شيء عليه؛ لأنه لو لم يُرمَ عنه لم يكن عليه شيء إذا رمى في نهاره؛ لأنه رمى في وقت الرمي. وإن لم يصحّ حتى غابت الشمس وهو في أيام التشريق، رمى عمّا مضى، قال الأبهري: لأنّ أيام الرمي باقية».

واختلف: هل عليه دم أم لا؟

فروى ابن القاسم عن مالك: أنّ عليه الدم، قال الأبهري: لأنه قد ترك الرمي في وقته المختار.

\* [٦٢٨] وَإِنْ رَمَى عَنْهُ حَاجٌّ، فَلْيَبْدَأْ بِالرَّمْيِ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ يَرْمِي عَنْهُ، وَعَلَى

الْمَرِيضِ دَمٌ، وَإِنْ صَحَّ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٢٩] وَمَنْ رُمِيَ عَنْهُ، فَلْيَدْخُلْ هَدْيُهُ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ.

⇐ وَإِنْ طَمَعَ أَنْ يَصِحَّ فِي أَيَّامِ الرَّمْيِ، فَلْيُوَخِّرِ الرَّمْيَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

⇐ وَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ، رُمِيَ عَنْهُ وَأُهْدِيَ<sup>(٢)</sup>.



وقال أشهب: في الموازية: [.....] لا دم عليه إذا أعاد ما رُمِيَ عنه، قال الأبهري: لأنَّ هذه الأيام كلها وقت الرمي.

(١) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، المدونة [٤٣٤/١ و ٤٣٧]، التفریع [٣٤٦/١].

(٢) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، وقد نقل التلمساني عن الأبهري في شرح التفریع [١٨٤/٥] شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لياشر الرمي بنفسه في الرمي إذا طمع في البرء، وأهدى؛ لتأخيره الرمي عن الوقت المختار.

وإن لم يطمع فيه رُمِيَ عنه وأهدى، يفعل الاحتياط في ذلك على الغالب من ظنه، كما يفعل ذلك الذي لا يجد الماء، ويطمع أن يجده في الوقت أو لا يطمع، يفعل في تقدمة الصلاة وتأخرها على ظنه»، وينظر: النوادر والزيادات [٤٠٧/٢]، المنتقى للباقي [٤٩/٣].

\* [٦٣٠] وَإِنْ مَرَضَ الرَّجُلَ وَآخَرَ الرَّمْيِ حَتَّى الْمَغِيبِ، فَإِنَّهُ يَرْمِي، وَنَحِبُ أَنْ يُهْدِيَ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٣١] وَمَنْ سَقَطَتْ مِنْهُ حَصَاةٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَلْيَأْخُذْهَا إِنْ أَثْبَتَهَا.

فَإِنْ سَقَطَتْ مِنْهُ حَصَاةٌ فِي الْجَمْرَةِ، فَلَا تُجْزِيهِ حَتَّى يَرْمِيَهَا بِهَا.

فَإِنْ أَخَذَ حَصَاةً مَكَانَهَا وَهُوَ لَا يَتَشَبَّثُ أَنَّهَا حَصَاتُهُ، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٣٢] وَمَنْ رَمَى بِحَصَاتَيْنِ جَمِيعًا، فَلَا يُجْزِيهِ حَتَّى يَرْمِيَ بِحَصَاةٍ حَصَاةٍ<sup>(٣)</sup>.



\* [٦٣٣] وَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَلَا فِي غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، البيان والتحصيل [٥١ / ٤].

(٢) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، المدونة [٤٣٦ / ١]، التفريع [٣٤٤ / ١].

(٣) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٧)، المدونة [٤٣٥ / ١]، التفريع [٣٤٤ / ١].

(٤) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٨).

\* [٦٣٤] وَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَلْيَتَقَدَّمَ أَمَامَهَا، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا قُضِيَ لَهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى الْأُخْرَى فَيَرْمِيهَا، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ذَاتَ الشَّمَالِ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ فَيَدْعُو اللَّهَ وَيَنْصَرِفُ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، كَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي أَيَّامٍ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

باب ما جاء في تقليد البدن ونحرها

\* [٦٣٥] وَمَنْ سَاقَ بَدَنَهُ، فَلْيُقَلِّدْهَا، ثُمَّ يُشَعِّرْهَا، ثُمَّ يُصَلِّ، ثُمَّ يُحْرِمُ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٣٦] وَلَا نُحِبُّ لِرَجُلٍ يُقَلِّدُ بَدَنَتَهُ وَيُشَعِّرُهَا وَيُوَخِّرُ الْإِحْرَامَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا يُشَعِّرُ إِلَّا عِنْدَ إِحْرَامِهِ<sup>(٣)</sup>.



(١) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، المختصر الصغير، ص (٤٣٧)، المدونة [٤٣٦/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٥)، التفریع [٣٤٤/١]، المنتقى للباجي [٤٦/٣]، النوادر والزيادات [٤٠٢/١].

(٢) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، المختصر الصغير، ص (٤٣٧)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٨٩/٥]، طرفاً من شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنَّ الإشعار هو علامة الهدى، فإذا فعله قبل الإحرام أو بعده أجزأه، والاختيار أن يكون ذلك مع الإحرام»، وينظر: الموطأ [٤٩٤/٣]، المدونة [٤٢٢/١] و ٤٧٦ و ٤٨٣.

(٣) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، الموطأ [٤٩٤/٣]، المدونة [٤٧٦/١] و ٤٨٣، النوادر والزيادات [٤٤٢/٢]، البيان والتحصيل [٤٣٨/٣].

\* [٦٣٧] وَيُشْعِرُهَا فِي شِقِّهَا الْأَيْسَرِ، وَيَقُولُ إِذَا أَشْعَرَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٣٨] وَإِنْ أَخَّرَ إِشْعَارَهَا وَتَقْلِيدَهَا بَعْدَ حَرَمِهِ أَوْ عَجَلَهُ قَبْلَهُ، أَجْزَأَ عَنْهُ، وَالَّذِي نُحِبُّ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ عِنْدَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٣٩] وَلَا [تُقَلِّدُ]  الْمَرْأَةُ وَلَا تُشْعِرُ، وَلَا تَذْبِجُ وَلَا تَنْحَرُ<sup>(٤)</sup>.



(١) مك ١١/أ، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، وقد نقل عبد الحق الصقلي، عن الأبهري شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١٣٥/١]، فقال: «قال أبو بكر الأبهري: إنما قال: إن الإشعار في الشق الأيسر؛ لأنه يجب أن يستقبل بها ثم يشعرها، فإذا فعل ذلك كان وجهه إلى القبلة متى أشعرها في شقها الأيسر، وإذا أشعرها في الأيمن لم يكن وجهه إلى القبلة، وذلك مكروه، وقد روي في بعض الأخبار: «أن الإشعار في الشق الأيسر»، كما نقله التلمساني في شرح التفريع [٩٠/٥]، أيضاً، وينظر: المدونة [٤٥٦/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٠)، النوادر والزيادات [٤٣٩/٢].

(٢) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨).

(٣) قوله: «تقلد»، لعل الناسخ أخطأ في رسمها كما في الصورة، وقد تكررت كما سيأتي، وفي النوادر [٤٤٣/٢]: «قال مالك: ولا ينبغي أن تقلد المرأة بدنيتها، ولا تشعرها»، وفي شرح التفريع [٣٧٦/أ]، للتلمساني: «قال مالك: ولا تقلد امرأة ولا تشعر، ولا تذبج ولا تنحر».

(٤) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع

\* [٦٤٠] وَالنَّعْلُ الْوَاحِدَةُ تُجْزَى فِي التَّقْلِيدِ مِنَ النَّعْلَيْنِ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٤١] وَتُفْتَلُ حِبَالُ الْقَلَائِدِ حَتَّى تُثَبَّتَ وَلَا تَنْقَطَعَ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٤٢] وَتُقَلَّدُ الْبَقَرُ وَتُشَعَّرُ<sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَتْ لَهَا أُسْنِمَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أُسْنِمَةٌ قُلِّدَتْ وَلَمْ تُشَعَّرْ، وَكَذَلِكَ الْإِبِلُ<sup>(٤)</sup>.



[٥ / ٩١]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأن هذه الأشياء مما يفعلها الرجال ويقومون بها، كالإمامة والحكم وأشباه ذلك من أمور الدين التي يقوم بها الرجال. فإن فعلت ذلك، كره لها، ولم يكن عليها الإعادة؛ لأنها من الجنس الذي يجوز له أن يفعل ذلك؛ إذ هي من جملة المسلمين، وعلى المسلمين فعل هذه الأشياء إذا كانت واجبة عليهم، وإن كان الاختيار أن يقوم بها الرجال، كما أن الاختيار أن يقوم بذلك أهل الفضل والدين من الرجال، وإن قام غيرهم بذلك أجزأه»، وينظر: النوادر والزيادات [٢ / ٤٤٣]، البيان والتحصيل [٣ / ٤٣٥].

(١) مك / ١١ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، النوادر والزيادات [٢ / ٤٤٠].

(٢) مك / ١١ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، النوادر والزيادات [٢ / ٤٤٠].

(٣) قوله: «وتشعر»، إشعار البدن: هو أن يشق بالسكين في سنام البعير أو الناقة من الجانب الأيسر عرضاً من ناحية رأسه إلى ذنبه، ومعنى الإشعار والتقليد ليعلم بذلك: أن صاحب الجمل والناقة قد أخرج ذلك من ماله لله جل وعز، وجعل لذلك علامة وهي الإشعار والتقليد، ينظر: تفسير الموطأ للقنازعي [٢ / ٦٤٠].

(٤) مك / ١١ / ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، المختصر الصغير، ص (٤٣٨)، وقد نقل

\* [٦٤٣] وَلَا تُقَلِّدُ الْغَنَمَ وَلَا تُشْعِرُ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٤٤] وَمَنْ لَمْ يُقَلِّدْ بَدَنَتَهُ وَلَمْ يُشْعِرْهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.



عبد الحق الصقلي، عن الأبهري شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١/ ١٣٥]، فقال: «وإنما لم تُشْعِر البقر إذا لم يكن لها أسنمة؛ لأنها لو أُشْعِرَتْ وصل الإشعار إلى ظهرها وعظمها فأذاها ذلك، وليس كذلك السنام، ومعنى آخر: أن الإشعار هو علامة ليراه الناس كذلك، فإذا لم يكن لها سنام لم يُر ذلك، فلا معنى للإشعار، لكنها تُقَلَّد؛ لِيُعْلَمَ أنها قد صارت هدياً»، كما نقله التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٩٢]، أيضاً، وينظر: المدونة [١/ ٤٥٦]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٤١]، البيان والتحصيل [٣/ ٤٧٧].

(١) مك ١١/ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، وقد نقل عبد الحق الصقلي، عن الأبهري شرح هذه المسألة في النكت والفروق [١/ ١٣٥]، ونقله التلمساني في شرح التفريع [٥/ ٩٣]: «إنما لم تقلد الغنم؛ لأن تقليدها ضررٌ بها؛ لأنها تختنق وقد تحتبس عن رعيها في منى وتختنق به فتموت؛ لأنها ضعيفة، بخلاف البقر والإبل، فإن معها من القوة ما يمكنها قطعه.

وأما الغنم، فإنما لم تقلد ولم تشعر؛ لأن إشعارها لا يمكن؛ لأنه لا سنام لها، ولأنه أيضاً يخفى بين الصوف والشعر.

ولا تقلد؛ لأن التقليد أريد به علامة؛ لأنها قد صارت هدياً، فمتى نفرت أو ضلت رُدَّت ولم يُنتفع بها في الحمولة والركوب، وليس ذلك في طبع الغنم - أعني: النّفور - فإن ضلت لم ينتفع بها في حمولة ولا ركوب، وينظر: المدونة [١/ ٤٥٦]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٤٢]، التفريع [١/ ٣٣٣]، البيان والتحصيل [٣/ ٤٧٧].

(٢) مك ١١/ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، المدونة [١/ ٤٥٦].

\* [٦٤٥] وَلَيْسَ جِلَالُ الْبُذْنِ <sup>(١)</sup> بِوَاجِبَةٍ، وَهُوَ خَيْرٌ، وَتُشَقُّ عَلَى الْأَسْنِمَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَجَلَةً مُرْتَفَعَةً، فَتُحِبُّ أَنْ يَدَعَ ذَلِكَ اسْتِيقَاءً لَهَا <sup>(٢)</sup>.



\* [٦٤٦] وَلَا يَجُوزُ الدَّبْرُ <sup>(٣)</sup> فِي الْهَدْيِ، وَلَا بَأْسٌ بِالشَّارِفِ <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.



(١) قوله: «جِلَالُ الْبُذْنِ»، هي ثيابٌ تجلجل بها البدن وتكساها، ينظر: مشارق الأنوار [١٤٩/١]، المغرب للمطرزي، ص (١٠٦)

(٢) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٨)، وقد نقل التلمساني في شرح التفرع [٩٣/٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وأرى موضع الإشعار في السنام إذا شقَّ الجلَّ عنه، وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر، فإنه استبقى الثياب؛ لأنه كان يجلل بالجلل المرتفعة».

ونقل في [٩٤/٥] أيضاً: «قال مالك: وأحبُّ إلي في المرتفعة ألا تُشَقَّ، قال الأبهري: ليتنفع المساكين بها، وذلك أعظم منفعة من شقها ليرى الناس الإشعار». ونقل أيضاً: «وقال مالك: وإن لم يقلد بدنته ولم يشعرها، فلا شيء عليه، قال الأبهري: لأن ذلك علامة أن قد صارت هدياً وأنها قد خرجت عن ملكه، فمتى أوجبها بالقول، لم يكن عليه أن يشعرها ويقلدها؛ لأن الإيجاب بالقول ينوب عنه»، وينظر: النوادر والزيادات [٤٣٩-٤٤٠/٢]، التفرع [٣٣٣/١]، البيان والتحصيل [٢٦/٤].

(٣) قوله: «الدَّبْرُ»، الناقة المدبرة: هي التي شقت أذنها من قبل قفاها، وقيل: هو أن يقرض منها قرضة من جانبها مما يلي قفاها، ينظر: لسان العرب [٢٧٢/٤].

(٤) قوله: «بِالشَّارِفِ»، الشارف هو المسن من النوق، ينظر: مشارق الأنوار [٢٤٨/٢].

(٥) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، المدونة [٤٨٣/١]، النوادر والزيادات [٤٤٩/٢].



\* [٦٤٧] وَإِذَا قَلَّدَ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ، فَهُوَ يُجْزِيهِ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٤٨] وَإِذَا قَلَّدَهُ وَهُوَ أَعْجَفُ ثُمَّ سَمِنَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَهُ، فَلَا يُجْزِيهِ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٤٩] وَمَنْ قَلَّدَ هَدْيَهُ وَأَشْعَرَهَا ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ هَدْيٌ، وَيُرَدُّ

(١) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، وقد نقل عبد الحق الصقلي في النكت والفروق [١٥٤/١]، عن الأبهري جزءاً من هذه المسألة فقال: قال أبو بكر الأبهري في مسألة الهدى «يحدث به عيب بعد التقليد والإشعار قبل بلوغ محله: في هذه المسألة شيء، والقياس أنه لا يجزي؛ لأن وجوبه لم يتناه عند مالك وهو مراعى، ألا ترى: أنه لو عطب قبل نحره لم يجزه وعليه بدله، فكذلك يجب إذا حدث به عيب لا يجوز في الهدى، ألا يجزي». وينظر كلام الأبهري أيضاً في المتقى للباجي [٣١٥/٢]، وشرح التفریع للتلمساني [٩٥/٥]، وينظر كلام مالك في: المدونة [٤١١/١ و ٤٧٩]، التفریع [٣٣٣/١].

(٢) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٩٦/٥]، شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأنه في الحالة الذي قلده فيها لا يجوز أن يكون هدياً، فهو متطوع بتقليده، لا يجوز له أن يرجع فيه، ولا يجزيه عن الهدى الواجب وإن سمن بعد ذلك.

وكذلك إذا قلده وبه عيب لا يجوز في الهدى، ثم برئ من العيب، لم يجز، قال الأبهري: ومنزلة ذلك كما لو أعتق رقبةً واجبةً عليه وبها عيب لا يجوز مثله، فلا تجزيه عن الرقبة الواجبة، ولا يجوز له ردها إلى ملكه، كذلك الهدى، هذا حكمه»، وينظر: المدونة [٤١١/١].

عَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهِ وَيَجْعَلُهُ فِي هَدْيٍ إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا، فَإِنْ كَانَ هَدْيٍ تَطَوُّعٍ

صَنَعَ [بِهِ] <sup>(١)</sup> مَا شَاءَ <sup>(٢)</sup>.



(١) قوله: «بِهِ»، يوجد إشكال في رسمها كما في الصورة، ولعل الناسخ أقحم حرفاً في بدايتها؛ لأن التلمساني، نقل عن الأبهري في شرح المسألة، أنه قال: «ووجه القول بأنه يصنع به ما شاء».

(٢) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٩٧/٥]، عن الأبهري طرفاً من شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: لأنَّ عليه بدل الهدى الذي أهدها».

ونقل عنه أيضاً في [٩٨/٥]: «قال الأبهري: ولأنَّ الأرش الذي أخذه هو بدل شيء قد أخرجه لله عزَّ وجلَّ، وإنَّما أخرجه على أنَّه سليمٌ، فإذا وقف على عيبٍ به بعد الإيجاب، وجب أن يجعل أرش ما يأخذه من النقص في هدي مثله، أو يتصدق به ولا يرده في ملكه».

ووجه القول بأنه يصنع به ما شاء: فلاَّنه لم يوجبه ولا أخذ عوضاً عمَّا قلَّده، وإنَّما أخذ عن الجزء الغائب، وذلك الجزء ما دخل في حكم الهدى، قال الأبهري: ولأنَّه لم يجب عليه في الأصل أن يهدي، وليس محل ما رجع به على البائع من أرش العيب كمحل ما أوجبه من الهدى في أنَّه لا يجوز له رده إلى ملكه؛ لأنَّ أرش العيب لم يوجب إخراجه عن ملكه من ماله على نفسه، وما قلَّد أو أشعر من الهدى فقد أوجب إخراجه عن ملكه، قال الأبهري: ورواية ابن عبد الحكم أقيس؛ لما ذكرناه، ورواية ابن القاسم أحوط، والله أعلم»، وينظر: المدونة (١/ ٤١٠ و ٤٧٧)، النوادر والزيادات [٤٤٩/٢]، التفریع [٣٣٣/١].

\* [٦٥٠] وَلَيْسَ وَقْفُ الْبَاعَةِ وَقْفًا<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَرَفَةٍ، ثُمَّ أَمَرَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَنْ يَقِفَهُ مَعَ النَّاسِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٥١] وَيَنْحَرُ الْبُذْنُ قِيَامًا، يُقْلِدُهَا وَيُقِيمُهَا، وَلَا يَعْقِلُهَا إِلَّا أَنْ تَصْعَبَ<sup>(٣)</sup>.



\* [٦٥٢] وَتُضَجُّعُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ<sup>(٤)</sup>.



(١) ثمة زيادة في المسألة في الكافي لابن عبد البر [١/ ٤٠٤]، هي: «ولا بد أن يقفه هو بنفسه، أو يأمر من يقفه».

(٢) مك ١١/ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، المدونة [١/ ٤٢٢ و ٤٨٣]، النوادر والزيادات [٢/ ٤٤٢].

(٣) مك ١١/ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، المختصر الصغير، ص (٤٣٩)، وقد نقل الباجي في المنتقى [٢/ ٣٠٩] كلام الأبهري في شرح المسألة فقال: «قال الشيخ أبو بكر إنما كان ذلك في الإبل؛ لأنه أمكن لمن ينحرها؛ لأنه يطعن في لبتها، وأما البقر والغنم التي سستها الذبح فإن إضجاعها أمكن لتناول ذبحها فالسنة إضجاعها»، وينظر: المدونة [١/ ٤٨٠]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤١)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٤٨].

(٤) مك ١١/ ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، المدونة [١/ ٤٨٠].

\* [٦٥٣] وَلَا تُعْرَقَبُ<sup>(١)</sup> الْبُذْنُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضْعُفَ عَنْهَا وَلَا يَقْوَىٰ

عَلَيْهَا.

وَتُنَحَّرُ بَارِكَةً أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْ تُعْرَقَبَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعِينُ عَلَىٰ مَوْتِهَا<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٥٤] وَإِذَا قُلِدَّتْ الْبُذْنُ وَأُشْعِرَتْ فَوَضَعْتُ، فَوَلَدُهَا بِمَنْزِلَتِهَا، وَمَا كَانَ

قَبْلَ الْإِشْعَارِ وَالتَّقْلِيدِ، فَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ مَعَ أُمِّهِ إِذَا كَانَ قَدْ نَوَىٰ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.



(١) قوله: «تُعْرَقَبُ»، هو قطع العرقوب، وهو عصب العقب، ينظر: طلبه الطلبة، ص (٨٦).

(٢) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠٣/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: قد ذكر مالك رضي الله عنه علة عرقبتها، وهو أن ذلك يعين على موتها، فكأنه يذكرها في غير الموضع الذي جعلت الذكاة فيه، وذلك غير جائز، إلا أن تأتي ضرورة عجزه عن نحرها، فيجوز ذلك للضرورة»، وينظر: النوادر والزيادات [٤٤٨/٢].

(٣) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠٠/٥]، طرفاً من شرح الأبهري، فقال: «قال الأبهري: لأنه تبع لأصل قد نوى إخراجها لله عز وجل، فينبغي أن يخرجها»، وينظر: المدونة [٤٧٩/١]، التفریع [٣٣٣/١].

\* [٦٥٥] وَتُبَدِّلُ الْبُذْنَ بِخَيْرٍ مِنْهَا مَا لَمْ يُقْلَدْهَا وَيُشْعِرْهَا، وَإِذَا قَلَّدَ وَأَشْعَرَ، فَلَا تُبَدِّلُ<sup>(١)</sup>.



\* [٦٥٦] وَلَا يَشْتَرِكُ فِي بَدَنَةِ قَوْمٍ جَمِيعًا، وَلَا بَأْسُ أَنْ يَنْحَرَ الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بَدَنَةً.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِالشَّرِكَةِ فِي هَذِي الْعُمَرَةِ وَالتَّطَوُّعِ، وَالْأَوَّلُ أَعْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.



\* [٦٥٧] وَلَا تُرْكَبُ الْبَدَنَةُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ رِيٍّ فَصِيلِهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠٠/٥]، عن الأبهري شرح المسألة، فقال: «قال الأبهري: وإِذَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يُقْلَدَهَا وَيُشْعِرَهَا لَمْ يُوْجِبْهَا، فَلَهُ أَنْ يَبْدِلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَعْلٌ خَيْرٌ فَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ أَرَادَ عَتَقَ عَبْدًا، لَجَازَ لَهُ أَنْ يَبْدِلَهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ. وَإِذَا قَلَّدَهَا وَأَشْعَرَهَا لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَبْدِلَهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْجِبَهَا وَأَخْرَجَهَا عَنْ مَلَكِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْدِلَ الْعَبْدَ الَّذِي أَعْتَقَهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ»، وينظر: المدونة [٤١١/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤١)، النوادر والزيادات [٤٥٠/٢].

(٢) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، المدونة [٤٦٨/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤١)، النوادر والزيادات [٤٥٥/٢].

(٣) مك ١١/ب، المختصر الكبير، ص (١٦٩)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، مختصر

[١/١١٧/ب].....<sup>(١)</sup> وروى حميدٌ، عن أنسٍ: عن النبي ﷺ مثله.

وقد قيل: إن ذلك تأويل قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ

شَعِيرٍ ۚ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦]، قيل: الانتفاع بها إلى يوم النحر.



[٦٥٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَكُونُ مَنْحَرٌ فِي الْحَجِّ إِلَّا بِمَنَى، وَلَا فِي الْعُمْرَةِ إِلَّا

بِمَكَّةَ أَوْ مَا يَلِي بُيُوتَ مَكَّةَ مِنْ مَنَازِلِ النَّاسِ.

أبي مصعب، ص (٢٤١)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٥٤]، التفریع [١/ ٣٣٤]، المنتقى للباجي [٢/ ٣١١].

(١) هذه الفقرة، هي تَمَّةٌ للمسألة المتقدمة، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ١٠١]، عن الأبهري طرفاً من المسألة، فقال: «قال الأبهري: ولأنه قد أخرجها لله عزَّ وجلَّ، فيكره له أن ينتفع منها بركوبٍ أو شربٍ إلا من ضرورةٍ إليها فيجوز، وقد قيل في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعِيرٍ ۚ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦]، إنه الانتفاع بها إلى يوم النحر.

وأما الحديث الذي احتج به الأبهري، فقد أورده التلمساني في شرح التفریع، وهو ما رواه قتادة، عن أنسٍ رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنةً، فقال له: اركبها، فقال: يا رسول الله إنها بدنةٌ، قال في الثالثة أو في الرابعة: اركبها وملك، أو: ويحك»، ورواه حميد عن أنس، كما ذكر الأبهري، وينظر: المدونة [١/ ٤٧٩] و [٤٨٠].

وَأِنْ عَطِبَ<sup>(١)</sup> الْهَدْيُ فِي الْحَرَمِ فَنَحَرَهُ، فَلَا يُجْزِيهِ، وَإِنْ نَحَرَهُ عِنْدَ ثَنِيَّةِ  
الْمَدْيَنِيِّينَ، فَلَا يُجْزِيهِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا رَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ  
جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ»<sup>(٤)</sup>.

وروى زيد بن علي<sup>(٥)</sup>، عن أبيه<sup>(٦)</sup>، عن عبيد الله بن أبي رافع<sup>(٧)</sup>، عن علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِنْنَى كُلِّهَا مَنْحَرٌ»<sup>(٨)</sup>.

(١) قوله: «عَطِبَ»، عطب البعير هو هلاكه، وقد يعبر به عن آفة تعثره تمنعه عن السير  
فينحر، ينظر: لسان العرب [١/٦١٠]، تاج العروس [٣/٣٩٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٠)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، النوادر والزيادات  
[٢/٤٤٣ و ٤٤٤].

(٣) أسامة بن زيد الليثي مولا هم المدني، صدوقٌ بهم، من السابعة. تقريب التهذيب، ص  
(١٢٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه [٤/٢٣٨]، وأبو داود [٢/٥٠١]، وهو في التحفة [٢/٢٢٠].

(٥) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، ثقةٌ، من الرابعة.  
تقريب التهذيب، ص (٣٨٨).

(٦) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين، ثقةٌ ثبتٌ، من الثالثة.  
تقريب التهذيب، ص (٦٩٣).

(٧) عبيد الله بن أبي رافع المدني، كان كاتب علي، وهو ثقةٌ، من الثالثة. تقريب التهذيب،  
ص (٦٣٧).

(٨) أخرجه أبو داود [٢/٥٠٠]، والترمذي [٢/٢٢١]، وابن ماجه [٤/٢١٤]، وهو في  
التحفة [٧/٤٢٨].

وروى أبو أسامة<sup>(١)</sup>، عن أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ، وَكُلٌّ مِنِّي مَنْحَرٌ، وَكُلُّ الْمَزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ»<sup>(٢)</sup>.

فلهذا قال مالك: «لا ينحر في الحجِّ إلَّا بمنى، ولا في العمرة إلَّا بمكة». وقوله: «إذا عطب الهدى في الحرم فنحره أَنَّهُ لا يجزيه»؛ فلأنَّ الله جلَّ وعزَّ قال: ﴿هَذَا يَبْلُغُ الْكَعْبَةَ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾، وذلك على ما فسره النَّبِيُّ ﷺ في الحجِّ منى، وفي العمرة مكة، لا يجوز أن يكون محل الهدى في غير هذين الموضعين من الحرم والحل.

فإن قيل: فقد نحر النَّبِيُّ ﷺ في الحديبية، وهي من الحرم<sup>(٣) (٤)</sup>.

قيل له: [١١٨/١] في نحره دلالةٌ على أَنَّهُ نحر قبل أن يبلغ محله، كما حلَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْإِحْرَامِ قبل أن يبلغوا محلَّ الإحرام، وقد قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ

(١) حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي، ثقةٌ ثبتٌ، ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٢٦٧).

(٢) تقدّم تخريج الحديث قريباً، وهذا الإسناد أخرجه أبو داود [٥٠١ / ٢]، وهو في التحفة [٢٢٠ / ٢].

(٣) كما في حديث جابر المتقدم في المسألة رقم ٤١٨.

(٤) لم أقف على من اعترض بهذا الاعتراض..



مَحَلَّهُ، ﴿١﴾، نزلت يوم الحديبية، فلو كان قد بلغ محله وهو الحرم، لما قيل: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا﴾، أي: محبوساً أن يبلغ محله.



[٦٥٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ<sup>(١)</sup>.

﴿١﴾ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقَلُّ مَا يَجْزِي الْمُهْدِي، فَأَدْنَى ذَلِكَ شَاةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.



[٦٦٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْعَثَ بِالْبَدَنَةِ مَعَ حَاجٍّ أَوْ مُعْتَمِرٍ، مُحْرِمٌ أَوْ غَيْرَ مُحْرِمٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿١﴾ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَمَا جَازَ أَنْ يَهْدِيَ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَوْ حَلَالٌ، كَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَجِّهَ بِهَا مَعَ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٠)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢/ ٤٥٨]،

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [٣/ ٥٦٥].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٤١٨.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٠)، الموطأ [٣/ ٤٩٥]، المدونة [١/ ٤١٥].

وقد كان النبي ﷺ يوجه بهديه مع صاحب بدنه ناجية الخزاعي<sup>(١)</sup> ومع غيره، فتنحر بمكة والنبي ﷺ حلال<sup>(٢)</sup>.



[٦٦١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ أَدْرَكَ هَدْيُهُ وَهُوَ مُعْتَمِرٌ، فَلَا يُؤَخِّرُ هَدْيُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ بِمَنْى، وَلْيَنْحَرَهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى مِنْ عُمْرَتِهِ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْهَدْيَ هُوَ تَطَوُّعٌ وَمَحَلَّةٌ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ سَاقَهُ فِي الْعُمْرَةِ، وَمَحَلُّ مَا سَاقَ فِي الْعُمْرَةِ مَكَّةَ، وَمَا سَاقَ فِي الْحَجِّ مَنْى عَلَى مَا فُسِّرَ لَهُ قَبْلَ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَهُ عَنْ وَقْتِ مَحَلِّهِ وَهُوَ إِذَا فَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ.



[٦٦٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَوْ أَخْطَأَ رَجُلَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهَدْيٍ صَاحِبِهِ - يَعْنِي: فَتَحَرَّهُ<sup>(٤)</sup> -، أَجْزَأُهُمَا وَلَمْ يَكُنْ [١٠٩/ب] عَلَيْهِمَا شَيْءٌ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُعْتَمِرَيْنِ:

✍ إِذَا أَهْدَيَا شَاتَيْنِ فَذَبَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةً صَاحِبِهِ، أَخْطَأَ بِهَا، إِنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزِي عَنْهُمَا، وَيَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةَ مَا ذَبَحَ وَيَأْتِنِفَا الْهَدْيَ.

(١) ينظر: مسند أحمد [٢٧٣/٣١].

(٢) ينظر: صحيح البخاري (١٧٠٠).

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٠)، النوادر والزيادات [٤٤٥/٢].

(٤) قوله: «يَعْنِي: فَتَحَرَّهُ»، مثبت في شب، دون مك.

﴿ وَلَوْ ذَبَحَ أَحَدُهُمَا شَاةَ صَاحِبِهِ عَنْ نَفْسِهِ، ضَمِنَهَا وَلَمْ تُجْزِهِ، وَذَبَحَ شَاتَهُ  
الَّتِي أَوْجَبَهَا، وَغَرِمَ لِصَاحِبِهِ قِيمَةَ شَاتِهِ الَّتِي ذَبَحَهَا، وَاشْتَرَى صَاحِبُهُ شَاةً وَأَهْدَاهَا،  
وَالأَوَّلُ أَعْجَبُ إِلَيَّ <sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ قَدْ وَجِبَ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ، فَلَيْسَ يَقْدِرُ  
صَاحِبُهُ عَلَى رَدِّهِ إِلَى مَلِكِهِ، وَلَوْ مَاتَ لَمْ يَمْلِكْهُ وَرَثَتُهُ عَنْهُ وَلَا جَازَ لَهُمْ قِسْمُهُ عَلَى  
سَهَامِ الْمِيرَاثِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَمَنْ ذَبَحَهُ أَوْ نَحَرَهُ جَازٌ، سَوَاءٌ كَانَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ  
أَوْ بغيرِ أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْهَدْيُ شَاتَيْنِ، فَإِنَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَرَمَ قِيمَةَ الشَّاةِ  
لصَاحِبِهِ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ مُسْتَأْنَفٌ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الشَّاةُ لَا تُوجِبُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ كَمَا  
تُوجِبُ الْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ، وَإِنَّمَا تُجِبُ الشَّاةُ بِالدَّبْحِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ  
أَنْ يُوجِبَ مَالٌ غَيْرُهُ هَدِيًّا عَنْ نَفْسِهِ.

فَإِنْ كَانَ أَوْجِبَ شَاةً هَدِيًّا بِالْقَوْلِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْبَدَنَةِ  
وَالْبَقَرَةِ إِذَا أَوْجَبَهُمَا بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهَا إِلَى مَالِهِ بَعْدَ  
إِجَابَتِهَا هَدِيًّا بِالْقَوْلِ.

ونقل ابن عبد الحكم أمر الشاتين على أنه اختلاف من قول مالك، والذي  
عندي أن مالكا فرق بين الشاة والبذنة والبقرة لهذا المعنى الذي ذكرت، لا أنه  
اختلاف قول، والله أعلم.

---

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٠)، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع [٦٧/٦]، هذه  
المسألة، وينظر: المدونة [١/٤٨٠]، النوادر والزيادات [٢/٤٥٥]، الاستذكار  
[١٣/٩٨]، البيان والتحصيل [٤/٢٥].

وقوله: «يغرم كل واحدٍ منهما قيمة شاةٍ [١/١١٠/أ]»<sup>(١)</sup> صاحبه؛ فلائنه أتلّف مال غيره بغير إذنه، فعليه قيمته؛ لأنّ إتلاف مال الإنسان في وجوب البدل عليه في العمد والخطأ سواء<sup>(٢)</sup>.



[٦٦٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ دَخَلَ مُعْتَمِرًا فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَمَعَهُ هَدْيٌ جَزَاءُ صَيْدٍ، فَإِذَا حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ، فَلْيَنْحِرْهُ<sup>(٣)</sup>.

هـ يعني: أنّه لا يتظر به حتى ينحره بمنى؛ لأنّ منى إنما يُنحر بها في الحجّ، وفي العمرة بمكة، على ما روي عن رسول الله ﷺ، وقد ذكرناه فيما تقدّم.



[٦٦٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا تُسَاقُ الْغَنَمُ إِلَّا مِنْ عَرَفَةَ إِذَا كَانَتْ هَدْيًا، أَوْ مَا قَارَبَ مَكَّةَ<sup>(٤)</sup>.

هـ إنّما قال ذلك؛ لأنّ سوقها يتعبها ويهزلها وينقصها؛ لأنّ الغنم لا تحتمل من التعب في السوق ما تحتمله الإبل والبقر.



(١) هذه الصفحة مكررة في [١/١١١/أ].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٦/٦٧]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧١).

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧١)، النوادر والزيادات [٢/٤٤١].

[٦٦٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالتَّيْسِ فِي الْهَدْيِ وَالنَّعْجَةِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَجُوزُ فِي الْهَدْيِ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ هُوَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، الضَّأْنُ وَالْمَعَزُ، سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الضَّأْنِ الْجَذَعِ، وَالثَّانِي مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْمَعَزِ.



[٦٦٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ عَلَى مَنْ نَحَرَ بِمَنْى أَنْ يَنْحَرَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِمَنْى، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الْآفَاقِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّحْرَ بِمَنْى إِنَّمَا هُوَ هَدْيٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْعَلَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ، كَمَا لَوْ رَمَى قَبْلَ إِمَامِهِ أَوْ طَافَ قَبْلَ إِمَامِهِ، لَجَازَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَلَّى قَبْلَهُ.

وإنما الذي لا يجوز، أَنْ يَذْبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي الْأَضَاحِي، وَهِيَ الَّتِي يَضْحِي بِهَا أَهْلُ الْآفَاقِ، لَا فِي الْهَدْيِ الَّذِي هُوَ بِمَنْى وَمَكَّةَ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٧١)، المدونة [٤١٢ / ١]، النوادر والزيادات [٤٤٣ / ٢]، البيان والتحصيل [٤٣٢ / ٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧١)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، النوادر والزيادات [٤٤٩ / ٢].

[٦٦٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ فَاشْتَرَاهَا بِمَنْىً فَتَحَرَّهَا، فَإِنَّهُ

يُبَدِّلُهَا<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسُوقَهَا مِنَ الْحَلِّ إِلَى الْحَرَمِ؛

مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْهَدْيُ إِلَّا مَا سِيقَ مِنَ الْحَلِّ إِلَى الْحَرَمِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَهْدِ، وَعَلَيْهِ الْبَدَلُ.



[٦٦٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا وَقَفَ<sup>(٢)</sup> الْقَارِنَ هَدْيُهُ بِعَرَفَةَ وَنَحَرَهُ بِمَكَّةَ، فَإِنَّ ذَلِكَ

يُجْزِيهِ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ سَاقَهُ مِنَ الْحَلِّ وَهِيَ عَرَفَةُ، إِلَى الْحَرَمِ،

وَنَحَرَهُ بِهِ، فَذَلِكَ يَجْزِيهِ.



[٦٦٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَوَى بَدَنَةً فِي غَيْرِ مَكَّةَ، فَلْيَنْحَرَهَا حَيْثُ نَوَى.

وَقَدْ قِيلَ: لَا يَفْعَلُ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَا يَفْعَلَ<sup>(٥)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٧١).

(٢) هذه الصفحة مكررة في [١ / ١١١ / ب].

(٣) قوله: «وَقَفَ»، كذا في شب، وفي مك: «أوقف».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧١).

(٥) المختصر الكبير، ص (١٧١)، وقد ذكر ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٢ / ٤٥٧]،

وجه إجازته نحرها بغير مكة: كأنه لم يقصد بها الهدي، وإنما أراد تفرقتها على مساكين الموضع الذي نوى نحرها فيه، فعليه أن يفعل ذلك.

ووجه منعه من ذلك: أن في سوقها إلى الموضع الذي نوى نحرها فيه تعظيماً لذلك الموضع، ولا يجوز أن يُعْظَمَ موضع بسوق البدن إليه، فيشبه ذلك مكة، كما لا يجوز أن يمشي إليه، ويجوز ذلك إلى مكة؛ لأنها يُمشَى إليها في حجٍّ وعمرة.



[٦٧٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَجَدَ بَدَنَةً ضَالَّةً بِمَنْى، فَلْيُعْرِفْهَا إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ، ثُمَّ يَنْحُرْهَا<sup>(١)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لأن صاحبها لو وجدها وجب عليه نحرها ولم يجز له ردها إلى ماله، فجاز لهذا الذي وجدها أن يفعل بها ما يلزم صاحبها فعله بها، وهو النحر.



[٦٧١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَذَرَ بَدَنَةً فَلَمْ يَجِدْ، فَبَقَرَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ، وَعَدْلُ الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ<sup>(٢)</sup>.

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١/٤٧٦]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤١).

(١) المختصر الكبير، ص (١٧١)، النوادر والزيادات [٢/٤٤٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧١)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤/٣٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَةَ وَالْبَقْرَةَ أَعْظَمَ مِنَ الشَّاةِ وَأَكْثَرَ لَحْمًا، فَإِذَا أَوْجِبَ عَلَى نَفْسِهِ بَدَنَةً أَوْ بَقْرَةً فَلَمْ يَجِدْهَا، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ [١/١١٢/١] بِمَا يَقُومُ مَقَامَهَا، وَقَدْ عُذِلَ لَا بِسَبْعٍ مِنَ الْغَنَمِ.

وقد روى مالك، عن أبي الزبير، عن جابر، أَنَّهُ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك، عن عمرو بن عبد الله الأنصاري<sup>(٢)</sup>، عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وخارجة بن زيد وعبد الله بن محمد بن علي، أَنَّهُمْ قَالُوا: (فَيَمَنْ نَذَرَ بَدَنَةً فَلَمْ يَجِدْهَا فَبَقْرَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ)<sup>(٣)</sup>.



[٦٧٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَكُونُ جَزَاءُ الصَّيْدِ إِلَّا بِمَكَّةَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١/٤١٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٢).

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٤١٨ .

(٢) قوله: «عمرو بن عبد الله الأنصاري»، كذا في شب، والمطبوع من موطأ أبي مصعب، ولعله تصحيف، صوابه: «عمرو بن عبيد الله الأنصاري»، وهو الوقفي المدني، روى عن: سعيد بن المسيب، وسعيد بن عمير، وعنه: مالك وابن إسحاق، قال أبو حاتم: «صالح، محله الصدق»، وأورده ابن حبان في الثقات، ينظر: الجرح والتعديل [٢٤٥/٦]، الثقات [١٧٦/٥].

(٣) أخرجه مالك في موطأ أبي مصعب [١/٥٣٢]، وموطأ القعنبي، ص (٤٢٠)، ولم أقف عليه في موطأ يحيى.



ثَنَاؤُهُ: ﴿هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةَ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾<sup>(١)</sup>.

✽ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، فعليه أن يفدي الصيد بمثل ما قتل من النعم، ويسوقه من الحل إلى الحرم فيذبحه بمنى أو بمكة؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا سِيقَ مِنَ الْحَلِّ إِلَى الْحَرَمِ، وَعَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِيهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ فِي الْحَلِّ، وَلَا خِلَافٌ فِي ذَلِكَ نَعْلَمُهُ.



[٦٧٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُؤْكَلُ مِنَ الْهَدْيِ كُلُّهُ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ إِلَّا جَزَاءَ الصَّيْدِ وَنُسْكَ الْأَذَى وَمَا نُذِرَ لِلْمَسَاكِينِ أَوْ سُمِّيَ لَهُمْ، كَانَ ذَلِكَ الْهَدْيُ لَهُ، أَوْ بُعِثَ مَعَهُ<sup>(٢)</sup>

✽ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، فَأَبَاحَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ الْأَكْلَ مِنَ الْبَدَنِ، وَأَمَرَ بِالْإِطْعَامِ مِنْهَا.

- 
- (١) المختصر الكبير، ص (١٧١)، المدونة [٤٤٢ / ١]، النوادر والزيادات [٤٤٤ / ٢].
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٧١)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، المدونة [٤١٠ / ١] و [٤٥٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٠)، النوادر والزيادات [٤٥١ / ٢]، التفريع [٣٣٢ / ١].

فإن قيل: [١/١٢/ب] هذا هو في التطوع، فأما الواجب فلا يجوز الأكل منه <sup>(١)</sup>.

قيل: الآية على عمومها، ومن خص منها شيئاً فعليه الدلالة، بل الأ شبه أنها في الواجب، بدلالة قوله عز وجل: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، وشعائر الله فواجبات.

ألا ترى: إلى قوله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فكان السعي بينهما واجباً.

وقد أمر النبي ﷺ أن يؤخذ من الهدى الذي نحره من كل بدنة بضعة، فأكله وأصحابه <sup>(٢)</sup>.

فأما جزاء الصيد وفدية الأذى، فإنه لا يجوز الأكل منهما؛ لأنه للمساكين.

ألا ترى: أنه قد جعل بدل الهدى الإطعام للمساكين، فلما لم يجز أن يؤكل من الطعام الذي هو للمساكين، فكذلك من الهدى، فأما كل هدي ليس بدله طعام وإنما بدله الصيام فجائز أكله.

وكذلك لا يجوز أن يؤكل من الهدى الذي نذره للمساكين؛ لأن ذلك شيء قد جعله لهم، كما يجعل طعاماً للمساكين فلا يجوز له أن يأكل منه، كما لا يجوز أن يأكل من الزكاة التي هي للمساكين، ولا كفارة اليمين التي هي للمساكين إذا وجبتا عليه.

(١) ينظر الاعتراض في: اختلاف الحديث للشافعي، ص (٦٤٠).

(٢) روي في عدد من الأحاديث، منها ما في حديث جابر المشهور في صفة حجة النبي ﷺ، تقدّم في المسألة رقم ٥٧١.

فإن قيل: كيف يجوز أن ينتفع الإنسان بشيءٍ واجبٍ يجعله لله جل وعز، ولو جاز ذلك في الهدى، لجاز ذلك في الزكاة والكفارة<sup>(١)</sup>.

قيل له: الهدى مباینٌ للزكاة والكفارة.

ألا ترى: أنَّ الإنسان إذا تطوع بإخراج صدقةٍ للمساكين أو كفارةٍ لم تجب عليه، أنَّه لا يجوز أن يأكل منها كما لا يجوز ذلك في الواجب عليه، ثم يجوز له أن يأكل من الهدى التطوع، فكذلك يجوز له أن يأكل من [١١٣/١] الهدى الواجب عليه، ولا يجوز أن يأكل من الزكاة الواجبة أو الكفارة الواجبة.

وقد رأينا في الأصول أنَّه يجوز للإنسان أن ينتفع بشيءٍ يخرج عنه واجبٌ عليه، وهو العتق في الكفارة الواجبة، أنَّه يكون له ولاء المُعتق في الكفارة<sup>(٢)</sup>، فلما جاز أن يبقى لنفسه منفعةً في العتق، وإن كان شيئاً أخرجه عن واجبٍ عليه، جاز له أن يأكل من هدىٍ أخرجه عن واجبٍ عليه، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.



[٦٧٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَا عَطَبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ:

لَهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ وَيُبْدِلُهُ: إِنْ كَانَ وَاجِبًا.

(١) ينظر الاعتراض في: اختلاف الحديث للشافعي، ص (٦٤٠).

(٢) ينظر: المسألة [٢٩٧٠].

(٣) من قوله: «جزاء الصيد وفدية الأذى، فإنه لا يجوز الأكل منهما»، إلى هذا الموضع، نقله عبد الحق الصقلي عن الأبهري في النكت والفروق [١٥٣/١]، كما نقل شرطاً منه التلمساني في شرح التفریع [٣٧٤/أ].

لَهُ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ وَلَا يُبْدِلُهُ: إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ أَبَدَلَهُ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ مُحَلِّهِ؛ فَلَأَنَّ عَلَيْهِ بَدْلَهُ، فَلَيْسَ يُتَّهَمُ عَلَى عَطْبِهِ لِأَكْلِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ بَدْلَهُ.

فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ مُحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ يُتَّهَمُ أَنْ يَكُونَ أَعْطَبَهُ لِأَكْلِهِ مِنْهُ.

فَإِذَا بَلَغَ مُحَلَّهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ذَبْحَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ مُحَلَّهُ، وَلَيْسَ يُتَّهَمُ فِي عَطْبِهِ بَعْدَ مُحَلِّهِ.

وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَاجِيَةِ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْبُذْنِ؟» قَالَ: انْحَرُهُ، وَاعْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ، وَخَلِّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهُ فَلْيَأْكُلُوهُ».

رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ صَاحِبَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ»<sup>(٢)</sup>، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

فَمَتَى أَكَلَ مِنَ التَّطَوُّعِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ مُحَلِّهِ، فَعَلِيهِ الْبَدْلُ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ ذَبَحَهُ لِنَفْسِهِ وَأَكَلَهُ، فَعَلِيهِ بَدْلُهُ كُلُّهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، المدونة [١/ ٤١٠].

(٢) أخرجه مالك [٣/ ٥٥٧].

[٦٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ بَدَنَهُ، فَلْيَأْكُلْ [١١٣/١ ب] مِنْهَا<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ جَل ثَنَاؤُهُ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا، وَهَذِهِ لَمْ يُوْجِبْهَا لِلْمَسَاكِينِ، وَإِنَّمَا أَوْجِبَهَا عَلَى نَفْسِهِ مطلقاً وَلَمْ يَقْتِدْهَا لِلْمَسَاكِينِ، فَجَازَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَيَطْعَمَ.



[٦٧٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ جَزَاءٍ صَيْدٍ شَيْئاً، أَبَدَلَ الْهَدْيِ كُلَّهُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ لِلْمَسَاكِينِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ بَدْلَهُ طَعَامٌ لِلْمَسَاكِينِ، فَمَتَى أَكَلَ مِنْهُ، وَجِبَ عَلَيْهِ هَدْيٌ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْبَحْهُ لِلْهَدْيِ وَإِنَّمَا ذَبَحَهُ لِلْأَكْلِ؛ فَوَجِبَ عَلَيْهِ هَدْيٌ مُسْتَأْنَفٌ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَأَحْسَبُ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ يَحْكِي عَنْ مَالِكٍ: «إِنَّ عَلَيْهِ قَدْرَ مَا أَكَلَ»<sup>(٣)</sup>، يَعْنِي: قِيَمَتَهُ لَا الْهَدْيِ كُلَّهُ.

وَوَجْهَ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْهَدْيَ قَدْ أَتَى بِهِ عَلَى مَا قَدْ أَمَرَ بِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، النوادر والزيادات [٤٥١/٢]، التفريع [٣٣٢/١].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، المدونة [٤٥٢/١]، التفريع [٣٣٢/١].

(٣) ينظر: المتقن للباجي [٣١٨/٢]، وفيه أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمَاجْشُونِ، لَا مَالِكٍ.

يهدي ثانية، وإنَّما عليه بدل ما أكل؛ لأنَّه قد أكل شيئاً للمساكين، كما لو أكله غيره، فعليه قيمته.



[٦٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ لِقَسَمِ اللَّحْمِ الْبُذْنِ <sup>(١)</sup> وَقْتُ مَعْلُومٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَآئِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨] <sup>(٢)</sup>.

وَالْقَانِعُ: هُوَ الْفَقِيرُ، وَالْمُعْتَرُّ: هُوَ الزَّائِرُ <sup>(٣)</sup>.

يعني: ليس لمقدار ما يطعم كل مسكين حدٌ محدودٌ، ولكن يُفَرَّقُ

عليهم على حسب اجتهاده، كما يفعل ذلك في الزَّكَاةِ وكفارة الأيمان، وكذلك ليس لما يأكله حدٌ، لكنه يطعم الأكثر ويأكل الأقل <sup>(٤)</sup>.



(١) قوله: «اللَّحْمِ الْبُذْنِ»، كذا في شب، وفي مك: «لحم البُذْنِ».

(٢) ما أورده من قول الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَآئِسَ الْفَقِيرَ﴾، كذا في شب ومك، ولعل الصواب: قول الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾، كما تدل عليه تمة المسألة.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٢).

(٤) كذا هو في كلام الأبهري، وكلام ابن عبد الحكم عن الوقت، لا المقدار، والله أعلم.

باب ما جاء في الهدى يعطب<sup>(١)</sup>

[٦٧٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا عَطِبَ هَدْيُ التَّطَوُّعِ، فَلْيَنْحَرْهُ، ثُمَّ يَغْمِسُ قَلَائِدَهُ<sup>(٢)</sup>

فِي دَمِهِ، وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَقْسِمُ وَلَا يُطْعِمُ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ ضَمِنَ<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ فِيمَا<sup>(٤)</sup> عَطِبَ مِنْ

الهدى: «حَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ»<sup>(٥)</sup>، [١/١٤/٨] فليس يجوز لصاحبها أن يطعم ولا

يأمر فيه، فمتى فعل ذلك، فعليه البدل؛ لَأَنَّهُ قَدْ اخْتَارَ إِطْعَامَهَا قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ،

وليس له ذلك، كما لو اختار ذبحها قبل محلها فعليه بدلها، وكذلك إذا اختار

تَفَرَّقَهَا قَبْلَ مَحَلِّهَا فعليه بدلها.



[٦٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أُصِيبَ الْهَدْيُ، فَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْ لَحْمِهِ، وَإِنْ

اسْتُعِينَ بِهِ فِيهِ<sup>(٦)</sup>

(١) هذا العنوان غير مثبت في شب، وهو في مك ١٢/أ.

(٢) قوله: «قَلَائِدُهُ»، القلائد: جمع قلادة، وتقليد الهدى أن يُعَلَّقَ بعنقه قطعة من جلد ليُعلم أَنَّهُ هَدْيٌ، فيكف الناس عنه، ينظر: المصباح المنير [٢/٥١٢]، التمهيد لابن عبد البر [٢٢/٢٦٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، المدونة [١/٤١٥].

(٤) قوله: «قال له فيما»، كذا في شب، ولعلها: «قال فيما».

(٥) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٦٧٤.

(٦) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، المدونة [١/٤١٠]، التفرع [١/٣٣٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ، وَلَوْ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ بَعْدَ عَطْبِهِ، لَجَازَ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَسَوَاءٌ جَعَلَ ثَمَنَهُ فِي هَدِيٍّ غَيْرِهِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِيَ بَيْنَ الْمَسَاكِينِ وَبَيْنِهِ إِذَا عَطَبَ، وَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ مَنَعُهُمْ مِنْهُ بِالْبَيْعِ <sup>(١)</sup>.



[ ٦٨٠ ] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا سَاقَ الْقَارِنُ مَعَهُ هَدِيًّا فَعَطَبَ بِمَكَّةَ، فَلْيَنْحَرْهُ وَلَا يُجْزِي عَنْهُ، وَإِنْ وَقَفَهُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ، ثُمَّ عَطَبَ قَبْلَ أَنْ يُبْلَغَ مِنْى، فَعَلَيْهِ أَنْ يُبَدِّلَهُ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ بُلُوغِهِ مَحَلَّهُ وَهُوَ مِنْى؛ لِأَنَّ مَحَلَّ مَا سَاقَ مِنَ الْهَدْيِ فِي الْحَجِّ مِنْى، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَا سَاقَ فِي الْعُمْرَةِ مَكَّةَ، كَمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



[ ٦٨١ ] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ عَطَبَ هَدِيَّهُ بِمِنْى قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَهَا، فَلْيُبَدِّلْهُ <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النُّحْرَ فَعْلٌ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ سَائِرَ أَفْعَالِ الْحَجِّ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَالرَّمْيِ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ حَتَّى عَطَبَ الْهَدْيَ، لَمْ يَجْزِهِ، وَالنُّحْرُ هُوَ فِي الْحَجِّ فِي مَوْضِعٍ

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٩٧ / ٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، النوادر والزيادات [٤٤٤ / ٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٢)، النوادر والزيادات [٤٤٤ / ٢].



بعينه، وهو منى في أيام منى، أو مكة في غير أيام منى، فإذا عطب الهدى قبل أن يُنحر في موضعه، وجب عليه بدله.



[٦٨٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ضَلَّتْ مِنْهُ بَدَنَتُهُ، فَلَا [١١٤/١ ب] يُنْحَرُهَا إِلَّا بِمَكَّةَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْهَدَايَا مَكَّةُ أَوْ مَنَى، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَالْهَدَىٰ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ [الفتح: ٢٥]، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُنْحَرَ هَدْيٌ إِلَّا بِمَنَى أَوْ مَكَّةَ.



[٦٨٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ضَلَّ هَدْيُهُ قَبْلَ الْمَوْقِفِ، ثُمَّ وَجَدَهُ بِمَنَى:

﴿ فَإِنْ كَانَ سَاقَهُ مِنَ الْحِلِّ، فَإِنَّهُ يُنْحَرُهُ بِمَكَّةَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ وَإِنْ كَانَ سَاقُهُ مِنَ الْحَرَمِ، أُرْسِلَ بِهِ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ مَكَّةَ فَنَحَرَهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: يَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ إِذَا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ؛ فَلِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَهُ فَضِيلَةُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَجِبَ أَنْ يَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ لَيْسَتْ دُرُكُ فَضِيلَةِ النُّحْرِ بِهَا؛ لِأَنَّ النُّحْرَ بِمَكَّةَ أَفْضَلُ

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٢).

(٢) قوله: «إِنْ كَانَ سَاقُهُ مِنَ الْحِلِّ فَإِنَّهُ يُنْحَرُهُ بِمَكَّةَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «إِنْ كَانَ سَاقُهُ مِنَ الْحِلِّ فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُنْحَرُهُ بِمَكَّةَ».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٣)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٤٤٦/٢].

منه بمنى؛ من قَبْلَ أَنْ أَصْلَ النحر كان بمكة، فنَزَّهت أيام منى لكثرة الذَّبْح في هذه الأيام.

وهذا إن كان ساق الهدى من الحل، فإن كان لم يسقه من الحل أخرجه إلى الحل ثم ساقه إلى الحرم؛ مِنْ قَبْلَ أَنْ الهدى هو ما سيق من الحل إلى الحرم، كما فعل النبي صلى الله عليه، ساق هديه من الحل إلى الحرم، وكذلك فعل أصحابه، وقد ذكرناه قبل.

فإذا لم يخرج من الحرم إلى الحل أو يسوقه من الحل إلى الحرم، لم يجزه.



[٦٨٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَمَتَّعَ فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ فِي حَجِّهِ، ثُمَّ ضَلَّ هَدْيَهُ لَيْلَةَ الْمُرْدَلَفَةِ، ثُمَّ رَمَى وَحَلَقَ وَأَفَاضَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَ زَوْجَتَهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةٍ مَنْ<sup>(١)</sup> لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ<sup>(٢)</sup>.

قد ذكر مالكٌ علّة جواز أن يصيب زوجته وإن ضل هديه، وهو قوله: «وإنما ذلك بمنزلة من لم يكن معه هديٌّ»؛ لأنَّ من ضل هديه قبل نحره، ثم لم يجد غيره فهو بمنزلة من لم يجد هدياً في جواز أن يحل [١١٥/٨] من كل شيء، ويفعل كل شيء، مثل الذي لم يجد هدياً.



(١) قوله: «بِمَنْزِلَةٍ مَنْ»، كذا في شب، وفي مك: «بمنزلة ما لو».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٣)، المدونة [٤٢١ / ١]، النوادر والزيادات [٤٤٧ / ٢].

[٦٨٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَرَنَ وَسَاقَ هَدْيَهُ وَضَلَّ وَلَمْ يَقِفْ<sup>(١)</sup> بِهِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ وَجَدَهُ بِمَنْىَ، فَلَا يَنْحَرُهُ<sup>(٢)</sup> فِي هَدْيِ قِرَانِهِ، وَيَنْحَرُهُ وَيُهْدِي سِوَاهُ، يُخْرِجُهُ مِنْ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ.

وَقَدْ قَالَ: ذَلِكَ يُجْزِي<sup>(٣)</sup> عَنْهُ وَيَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ، وَهَذَا أَغْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(٤)</sup>.

قد ذكرنا وجه قوله: «إِنَّهُ يَنْحَرُهُ بِمَكَّةَ إِذَا فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِهِ بِعَرَفَةَ وَأَنَّهُ يَجْزِيهِ»؛ لَأَنَّهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ ثُمَّ ذَبَحَهُ بِمَكَّةَ، فَقَدْ اسْتَدْرَكَ بِذَبْحِهِ بِهَا مَا فَاتَهُ مِنَ فَضِيلَةِ الْوُقُوفِ بِهِ بِعَرَفَةَ.

ووجه قوله: «إِنَّهُ لَا يَجْزِيهِ»: فَلَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ، لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَنْحَرَهُ بِمَنْىَ، فَكَأَنَّهُ قَدْ صَارَ هَدْيٍ تَطَوُّعٍ، فَلَا يَجْزِيهِ عَنِ الْوَاجِبِ مِنَ الْقِرَانِ وَعَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرُ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَقْبَسُ، وَالثَّانِي أَحْوَطُ.



(١) قوله: «وَضَلَّ وَلَمْ يَقِفْ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «وَضَلَّ وَلَمْ يَقِفْ، وَلَمْ يَقِفْ بِهِ».

(٢) قوله: «يَنْحَرُهُ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «يَجْزِيهِ».

(٣) قوله: «ذَلِكَ يُجْزِي»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «إِنَّهُ يَجْزِي».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٣)، المدونة (١/ ٤١١)، النوادر والزيادات [٢/ ٤٤٦]،

التفريع [١/ ٣٣٤].

[٦٨٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ضَلَّتْ بَدَنَتُهُ فَأَبْدَلَهَا، ثُمَّ وَجَدَهَا، فَلْيَنْحَرْهَا بِمَكَّةَ، وَإِنْ كَانَ وَجَدَهَا فِي غَيْرِهَا<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْحَرَهَا، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهَا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ رَدُّهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْحَرَهَا بِغَيْرِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ نَحْرَ الْهَدْيِ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ مَكَّةَ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿هَذَا بِلَغِ الْكَمَةِ﴾، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾، وَمَحَلُّ الْهَدَايَا مَكَّةُ وَمَنْى.



[٦٨٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ ضَلَّ هَدْيُهُ فِي الْحَجِّ وَهُوَ مُوسِرٌ<sup>(٢)</sup>، ضَلَّ<sup>(٣)</sup> يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مَنْى؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَجِّ وَهَدْيُهُ هَدْيُ حَجٍّ<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ فَاتَهُ صِيَامُ أَيَّامِ مَنْى، أَمَرْتُهُ<sup>(٥)</sup> أَنْ يُهْدِيَ، وَالصِّيَامُ فِي أَيَّامِ مَنْى إِذَا ضَلَّ الْهَدْيُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٦)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ [١/١١٥/ب] ضَلَّ هَدْيَهُ وَلَمْ يَحْضُرْهُ يُسَرُّ لِهَدْيِهِ

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٣)، المدونة [٤٧٧/١].

(٢) قوله: «موسر»، كذا في شب، ومك، وفي النوار والزيادات [٤٥٨/٢]، عن مالك: «وهو مليء».

(٣) قوله: «ضل»، كذا في شب، وفي مك «قبل».

(٤) قوله: «وهديُهُ هَدْيُ حَجٍّ»، كذا في شب، وفي مك: «وهذا هدي حج».

(٥) قوله: «أمرته»، كذا في شب، والحرفان الأولان في موضع خرم في نسخة مك، وفي المطبوع: «أجزأه».

(٦) توجد تمة للمسألة، مثبتة في مك، دون شب، هي: «وإن وجد هديه بعد ذلك، [فلد]

غيره، فعليه أن يصوم كما أمره الله جلَّ وعزَّ بقوله: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فوجب عليه أن يصوم متى لم يجد الهدي، فإن لم يصم في أيام الحج التي هي وقت للصيام فإن عليه الهدي في غير هذه الأيام.

وذلك مثل من قتل خطأً أو ظاهر من امرأته، ثم عاد فعليه عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين، فلو لم يصم حتى أيسر لعتق رقبة كان عليه أن يعتق رقبة ولم يجزه الصوم.

وكذلك من لم يجد الماء في وقت الصلاة، فعليه أن يتيمم، فإن لم يفعل حتى وجد الماء، كان عليه استعمال الماء.

وكذلك من لم يصم في أيام الحج بدل الهدي حتى أيسر أو قدر على الهدي، وجب عليه أن يهدي ولم يجزه الصوم.



سينحرها»، وينظر: المختصر الكبير، ص (١٧٣)، النوادر والزيادات [٤٥٨ / ٢]،

وتوجد عدد من المسائل مثبتة في مك بعد هذا الموضع، دون شب، هي:

[١-٦٨٧] وَلَا يُنْحَرُ بِيَمِينِي إِلَّا مَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ.

[٢-٦٨٧] وَمَنْ ضَلَّ هَدْيَهُ وَهُوَ قَارِنٌ بَعْدَ عَرَفَةَ، فَإِنَّهُ يَشْتَرِيهِ فَيَدْخُلُهُ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ، وَلَا يَنْحَرُهُ حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ مِنَى وَتَحِلَّ الْعُمْرَةُ.

[٣-٦٨٧] وَكُلُّ مَنْ ضَلَّ مِنْهُ هَدْيِي قَبْلَ الْمَوَاقِفِ أَوْ بَعْدَهَا وَقَفَ، ثُمَّ وَجَدَهُ بِيَمِينِي، فَإِنَّهُ يَنْحَرُهُ إِنْ كَانَ وَقَفَهُ، وَيُؤَخِّرُهُ إِنْ كَانَ لَمْ يُوقِفْهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ بِمَكَّةَ، تَطَوُّعًا كَانَ أَوْ وَاجِبًا، وَبِهَذَا كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ الْقَاسِمِ.

[٦٨٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ وَسَعَى وَأَرَادَ أَنْ يُؤَخَّرَ هَدْيَهُ وَبُهَلَ بِالْحَجِّ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، وَلَيَنْحَرُهُ وَيُهْدِي لِمُتَعَتِهِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْهَدْيَ قَدْ بَلَغَ مَحَلَّهُ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ نَحْرَهُ؛ لِأَنَّ مَا أَهْدَى فِي الْعُمْرَةِ مَحَلَّهُ مَكَّةَ.

وليس يجزيه لمتعته؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ لَهَا هَدْيًا آخَرَ، وَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِتَقْلِيدِهِ بَنِيَّةَ التَّطَوُّعِ إِلَى دَمِ الْمَتْعَةِ الَّذِي هُوَ فَرَضٌ عَلَيْهِ.



[٦٨٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ الْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا أَوْ تَرَكَهُ فَلْيُهْرِقْ دَمًا»:

ﷺ أَنْ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ لُبْسِ ثَوْبٍ أَوْ حَلْقِ رَأْسٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُهُ، فَإِنَّمَا هُوَ دَمٌ حَيْثُ شَاءَ.

ﷺ [١/١١٦/١] وَمَا كَانَ نَقْصًا لِلْحَجِّ، مِثْلُ: نَسْيَانِ الْجِمَارِ، أَوْ شَيْءٍ يَتَرَكُهُ أَوْ يَنْسَاهُ مِنْ أُمُورِ الْحَجِّ، فَذَلِكَ هَدْيٌ<sup>(٢)</sup>.

✍ يَعْنِي مَالِكٌ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا فَلْيُهْرِقْ دَمًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٤)، المدونة [١/٤٠٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٤)، البيان والتحصيل [٤/٣٩].

(٣) أخرجه مالك [٣/٦١٥]، والدارقطني [٣/٢٧٠].

وقد فسرتُ الدماء التي تجب في الحج قبل هذا الموضع، أنها ثلاثة:  
دمٌ يجب بترك شعيرة من شعائر الحج، فذلك هدي، فإن لم يجد صام ثلاثة  
أيام في الحج وسبعة بعد ذلك.  
ودمٌ يجب لمنفعة يوصلها إلى نفسه، مثل الطيب وحلق الشعر واللبس،  
فذلك دمٌ يجب أين شاء.  
ودمٌ آخر وهو جزاء الصيد، وهو هدي محله مكة، وكذلك محل ما كان  
لنقصان شعيرة، مثل ترك جمرة أو بيتوته منى، وقد شرحته قبل هذا الموضع.



[٦٩٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى أَنْ يُهْدَى عَنْهُ بَدَنَةٌ، فَأُهْدِيَ عَنْهُ ذَكَرٌ، فَلَا  
بَأْسَ، وَكَذَلِكَ الَّذِي يُوصِي بِعَتَقِ رَقَبَةٍ، الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ:  
﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦]، فَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ.  
وكذلك الرقبة تقع على الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعْزُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وَقَالَ: ﴿فَكَرَقَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣]، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ عَتَقِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى  
فِي الرَّقَابِ الْوَاجِبَةِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِعَتَقِ رَقَبَةٍ أَوْ هَدَى بَدَنَةً، فَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى  
فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، البيان والتحصيل [٤٣٢ / ٣].

[٦٩١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ حَتَّى يَنْحَرَ

هَدْيُهُ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] <sup>(١)</sup>.

وَلَا يُحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَحِلَّ بِمَنَى <sup>(٢)</sup>.

ب [١٠٦/١] إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْحَجِّ يَغْلِبُ عَلَى حَكْمِ الْعُمْرَةِ إِذَا

جُمِعَ فِي إِحْرَامٍ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ إِذَا

جُمِعَ فِي الْإِحْرَامِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُفْرَدِ بِالْحَجِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.



### باب ما جاء في الحلاق <sup>(٣)</sup>

[٦٩٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَخْلِقُ أَحَدٌ حَتَّى يَنْحَرَ <sup>(٤)</sup>، قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَلَا

تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ <sup>(٥)</sup>.

(١) من قوله: «قال الله» إلى هذا الموضع، غير مثبت في مك.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٥).

(٣) هذا العنوان غير مثبت في شب، وهو في مك ١٢/ب.

(٤) قوله: «حَتَّى يَنْحَرَ»، كذا في شب، وفي مك: «حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيُهُ».

(٥) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، المختصر الصغير، ص (٤٤١)، الموطأ [٣/٤٨٦] و

٥٨١، المدونة [١/٤٣٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٦)، التفریع [١/٣٤٣]،

النوادر والزيادات [٢/٤١٣].



﴿ قد ذكر مالكُ الحجة في ذلك، وكذلك فعل النبي ﷺ، ذبح، ثم حلق <sup>(١)</sup>، فيجب التأسي بفعله ﷺ.﴾

فإن حلق قبل أن يذبح فلا شيء عليه؛ لأن النبي ﷺ سُئِلَ، فقيل له: «حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟»، قَالَ: «أَذْبَحُ، وَلَا حَرَجَ»، وَسُئِلَ، فقيل له: «ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟»، فَقَالَ: «أَزِمُّ وَلَا حَرَجَ»، رواه مالكٌ وغيره، عن ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله <sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ» <sup>(٣)</sup>، وذكره.



[٦٩٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَنْحَرُ أَحَدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ <sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ <sup>[الحج: ٢٨]</sup>، فذكر الله الذبح بالنهار، وكذلك ذبح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بالنهار الهدي والضحية والعقيقة، فليس

(١) كما في مسلم [٨٢ / ٤]، عن أنس بن مالك: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَىٰ مِنًى، فَاتَى الْجَمْرَةَ فرماها، ثُمَّ أَتَىٰ مَنْزِلَهُ بِمَنًى وَنَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَّاقِ: خُذْ، وَأَشَارَ إِلَىٰ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يَعْطِيهِ النَّاسَ»، وهو في التحفة [٣٧٠ / ١].

(٢) عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي محمد المدني، ثقةٌ فاضلٌ، من كبار الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٧٦٨).

(٣) أخرجه مالك [٦١٩ / ٣]، وهو في الصحيحين: البخاري (٨٣)، ومسلم [٨٤ / ٤]، وهو في التحفة [٣٧٢ / ٦].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، المختصر الصغير، ص (٤٤١)، الموطأ [٥٧٩ / ٣].

يجوز ذبح شيءٍ من هذه الأشياء بالليل، كما لا يجوز أن ينفر الإنسان في أيام منى بالليل؛ لذكر الله جلَّ وعزَّ النفر بالنهار، فكَذلك لا يجوز أن ينحر شيئاً من الهدى أو غيره من أضحيةٍ أو عقيقةٍ بالليل؛ لذكر الله الذبح في الأيام المعلومات.



[٦٩٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْجَمْرَةِ، افْتَدَى وَأَمَرَ الْمُوسَى  
[١٠٧/١] عَلَى رَأْسِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَلْقَ الرَّأْسِ هُوَ تَحْلِيلٌ كَلْبَسَ الثَّوْبَ وَأَخَذَ الطَّيْبَ،  
وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْمَحْرَمُ ذَلِكَ قَبْلَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ، فَمَتَى فَعَلَ، افْتَدَى فِي  
كُلِّ ذَلِكَ.﴾

فإن قيل: قد روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ  
يَرْمِيَ، فَقَالَ: ازِمْ وَلَا حَرَجَ»<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

قيل: ليس كذلك في حديث مالكٍ وغيره من ثقات أصحاب الزهري، فإن  
كان ذكر ذلك فهو غلطٌ.

وليس يجوز أن يكون ذلك قياساً على ما ذكر في الخبر، ولو جاز ذلك،

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، المختصر الصغير، ص (٤٤١)، المدونة [١/٤٣٣] و  
[٤٤٠]، التفریع [١/٣٤٣].

(٢) هي قطعة من الحديث المتقدم في المسألة رقم ٦٩٢، أخرجها مسلم [٤/٨٤].

(٣) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٥/٢٥١]، المغني [٥/٣٢٣].

لجاز أن يطأ قبل أن يرمي، ويسعى قبل أن يطوف، وهذا فاسدٌ، وإنما يُقْتَصَرُ على ما ورد الخبر به، وهو الذبح قبل الرمي، والحلق قبل الذبح وحسب.

وقوله: «ويمر المومس على رأسه»؛ ليكون كأنه قد حلق بعد الرمي<sup>(١)</sup>.



[٦٩٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلْيُرْمِ، ثُمَّ لِيَحْلِقْ، ثُمَّ لِيُفِضْ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الرَّمْيِ، فَعَلِيهِ أَنْ يَعِيدَهُ بَعْدَ الرَّمْيِ<sup>(٣)</sup>.



[٦٩٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَاضَ قَبْلَ الْحِلَاقِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

✍ فَقِيلَ: يَرْجِعُ فَيَحْلِقُ، ثُمَّ يُفِضُ، وَلَوْ لَمْ يُفِضْ، أَجْزَأُ.

✍ وَقِيلَ: يَنْحَرُ وَيَحْلِقُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ أَعْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(٤)</sup>.

✍ وَجْهُ أَمْرِهِ بِإِعَادَةِ الْإِفَاضَةِ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ بَعْدَ الْحَلْقِ، فَوَجِبَ

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [١٧٠ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، النوادر والزيادات [٤١٤ / ٢]، تفسير الموطأ للقنازعي [٦٧٢ / ٢]، شرح البخاري لابن بطال [٣٩٨ / ٤].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفريع [١٧١ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤١٠ / ٢]،

أن يُقتدى به، وقد قال ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>، فوجب أن يمثل ذلك في كل ما فعله في الحج، واجبا كان أو مسنونا أو مندوبا.

ووجه قوله: لا إعادة عليه للإفاضة: فلأن الطَّواف لَمَّا كان [٢/٣٨/٢] فَعَلَهُ جائزا قبل الحلق ثم فعله، جاز ذلك؛ لأنَّه لم يفعل ما هو محظورٌ عليه، وليس هذا كمن حلق قبل الرمي أنَّه يكون عليه الدم؛ لأنَّ الحلق قبل الرمي ممنوعٌ منه، وليس كذلك الطَّواف قبل الحلق<sup>(٢)</sup>.



[٦٩٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ أَصَابَ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَيَحْلِقَ، فَلْيُهْرِقْ دَمًا<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الوطء قبل أن يذبح ويحلق ممنوعٌ، فإذا فعله، وجب عليه الهدي.

أَلَا تَرَى: أَنَّه قبل الرمي ممنوعٌ، فهو على أصله حتى يجوز فعله، وذلك بعد الذبح والحلق وطواف الإفاضة<sup>(٤)</sup>.



هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الاستذكار [١٣/١٠٨]، المتقى للباقي [٣٠/٣].

- (١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٥٧١.
- (٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/١٧٢]، عن الأبهري هذا الشرح.
- (٣) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، النوادر والزيادات [٢/٤١٤].
- (٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/١٧٢]، عن الأبهري شرح المسألة.

[٦٩٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَخْلُقُ بِمَنَىٰ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، وَإِنْ حَلَقَ بِمَكَّةَ فَذَلِكَ

وَاسِعٌ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ بِمَنَىٰ، فَاسْتَحَبَ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَحْلُقَ بِمَنَى؛ لثَلَايُؤْ خَرَهُ عَنْ وَقْتِهِ وَمَوْضِعِهِ الَّذِينَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ حَلَقَ بِمَكَّةَ جَاز؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَاسِعٌ.



[٦٩٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَتَأْخُذُ الْمَرْأَةُ مِنْ كُلِّ ضَفْرِ مِنْ رَأْسِهَا، لَيْسَ لَذَلِكَ

وَقْتُ مَعْلُومٌ<sup>(٢)</sup>، وَتُخْرِجُ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ تُخْرِجَ<sup>(٣)</sup> مِنْ قُرُونِهَا.

وَإِنْ قَمَلَ رَأْسُهَا وَآذَاهَا، فَلَهَا فِي حِلَاقِهِ سَعَةٌ، وَتَدْعُ التَّقْصِيرَ لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ<sup>(٤)</sup>.

✍ قَوْلُهُ: «إِنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ضَفْرِ مِنْ رَأْسِهَا»؛ فَلَأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاهُ قَالَ: ﴿مُحْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وَحَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَّرَ، فَعَلَى الْمُقَصِّرِ وَالْحَالِقِ رُءُوسُهُمَا أَنْ يَسْتَوْعِبَا الرَّأْسَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْصِرَ بَعْضَ رَأْسِهِ وَيَدَعِ بَعْضًا، وَكَذَلِكَ الْحَلْقُ؛ لِأَمْرِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاهُ بِذَلِكَ،

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٥)، المدونة [١/٤٢١].

(٢) قَوْلُهُ: «وَقْتُ مَعْلُومٌ»، كَذَا فِي شَبِّ وَمَكٍّ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ عَنِ الْمَقْدَارِ، لَا التَّوْقِيتِ، فَلَعَهَا خَطَأً، صَوَابُهُ: «قَدْرٌ مَعْلُومٌ».

(٣) قَوْلُهُ: «أَرَادَ أَنْ تُخْرِجَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَكٍّ: «أَرَادَتْ أَنْ تَحْرِمَ».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، المختصر الصغير، ص (٤٤٢)، المدونة [١/٤٢٢].

التفريع [١/٣٤٣]، النوادر والزيادات [٢/٤١٢].

وفعل رسول الله ﷺ، [٢/٣٧/ب] وحكم ذلك كحكم مسح الرأس في الوضوء، في أنه يستوعبه في المسح، وقد ذكرناه في موضعه.

وقوله: «ليس لذلك وقت معلوم»، يعني مقدار ما يقصره المقصر من طول الشعر، ليس لذلك حد محدود، وهو على حسب ما يشاء.

وقوله: «لا بأس أن تحلق المرأة رأسها إذا قمل»؛ فلأن ذلك ضرورة، وسنة المرأة القصر، وسنة الرجل الحلق ويجوز له التقصير، والحلق أفضل.



[٧٠٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهِ إِذَا قَصَّرَ، وَلَكِنْ يَجْزُ ذَلِكَ<sup>(١)(٢)</sup>.

هـ يعني: أنه يأخذ منه ما يقع عليه اسم التقصير، وليس ذلك بأن يأخذ اليسير من شعر رأسه، ولكن يفعل ما يُعرف من تقصير الرأس وحلقه؛ لأن الله جل ثناؤه أمره بذلك، وكذلك فعل رسول الله ﷺ وأمر به<sup>(٣)</sup>.



(١) قوله: «يَجْزُ ذَلِكَ»، كذا في شب، وفي مك: «يَجْزُ ذَلِكَ جَزًّا».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، المدونة [١/٤٢٣ و ٤٣٨]، التفريع [١/٣٤٣]، النوادر والزيادات [٢/٤١١].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥/٢٥٩]، عن الأبهري شرح المسألة.

[٧٠١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا نَسِيَتْ الْمَرْأَةُ التَّقْصِيرَ حَتَّى خَرَجَتْ، فَلْتَقْصُرْ وَتُهْدِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ إِلَّا بَعْدَ سِنِينَ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ سَنَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ، فَإِذَا تَرَكَ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ وَأَخْرَهُ عَنْ وَقْتِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ؛ لِيَجْبَرَ نَقْصَ التَّأْخِيرِ<sup>(٣)</sup>.



[٧٠٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصَابَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ التَّقْصِيرِ، فَلْتُهْدِ<sup>(٤)(٥)</sup>.

هـ وَهَذَا أَيْضًا؛ فَالْهَدْيُ فِيهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِدْخَالِ النِّقْصِ وَهُوَ الْوُطْءُ قَبْلَ التَّقْصِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَوُطَّأَ قَبْلَ أَنْ تَقْصُرَ.



[٧٠٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ الثِّيَابِ وَغَسْلِ الرَّأْسِ بِالْغَاسُولِ وَغَيْرِهِ وَقَتْلِ الْقَمَلِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) قوله: «وَتُهْدِي»، كَذَا فِي شَبِّ، وَقَدْ تَكُونُ مُسْتَأْنَفَةً، وَفِي مَك: «وَلْتُهْدِ».
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، المدونة [١/ ٤٤١ و ٤٥٧]، النوادر والزيادات [٢/ ٤١٠]، البيان والتحصيل [٣/ ٤٥١].
- (٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ٢٦٠]، عن الأبهري شرح المسألة.
- (٤) قوله: «فَلْتُهْدِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «فَلْتُهْدِ هَدِيًّا».
- (٥) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع [٥/ ٢٦١]، شرح الأبهري للمسألة، فقال: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ من أجل النقص الذي دخل عليه وهو الوطء قبل التقصير؛ لأنه لا يجوز لها أن توطأ قبل التقصير».
- (٦) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، المختصر الصغير، ص (٤٤٢)، النوادر والزيادات

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ [٢/٣٥/ب] لَأَنَّهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَقَدْ انْحَلَّ مِنْ حَرَمَةِ  
الإِحْرَامِ شَيْءٌ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، مِثْلَ اللَّبَسِ وَإِلْقَاءِ التَّفَثِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ.

وإِنَّمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ لَهُ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ: الْوُطْءُ وَالصَّيْدُ، وَيَكْرَهُ لَهُ أَنْ  
يَتَطَيَّبَ، فَإِنْ تَطَيَّبَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ،  
إِلَّا النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ  
لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ وَالطَّيِّبَ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ  
كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ أَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ»<sup>(٥)</sup>.

[٤٠٩/٢].

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٥١٣/٢]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ  
[٤٢٠/١٢].

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ [٦٠١/٣]، وَابِيهَقِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى [١٣٥/١٠].

(٣) عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ لَهُ غُرَائِبُ بَعْدَ مَا أَضْرَ، مِنَ الثَّامَنَةِ. تَقْرِيبُ  
التَّهْذِيبِ، ص (٧٠٥).

(٤) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَّتْ،  
مِنَ الْخَامِسَةِ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ص (٦٤٣).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٥٧٦/٨].



وروى ليث، عن طاوس، وعطاء ومجاهد، سألتهم: (أَغْسِلُ رَأْسِي قَبْلَ أَنْ أَخْلُقَ إِنْ شَقَّ عَلَيَّ الْحَلْقُ؟)، قَالُوا: نَعَمْ، وَإِنْ شَتَّ بِالْخَطْمِ<sup>(١)(٢)</sup>.



[٧٠٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَتَّى يَخْلُقَ رَأْسَهُ، فَإِنْ فَعَلَ، كَانَ ذَلِكَ وَاسِعًا<sup>(٣)(٤)</sup>.

✍ إنما كره ذلك؛ لئلا يتناثر منه القمل وشيءٌ من الدنس الذي عليه في الكعبة، فإن فعل لم يكن عليه شيءٌ<sup>(٥)</sup>.



[٧٠٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا مِثْلُ مَا حَلَّ لِلَّذِي طَافَ وَسَعَى<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) أخرجه ابن أبي شيبة [٥٧٦/٨].
  - (٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [١٨٩/٥]، شرح الأبهري للمسألة.
  - (٣) قوله: «فَإِنْ فَعَلَ كَانَ ذَلِكَ وَاسِعًا»، كذا في شب، وفي مك: «فَإِنْ فَعَلَ فَذَلِكَ وَاسِعٌ»، وفي النوادر [٤١١/٢]، نقلاً عن ابن عبد الحكم: «فَإِنْ فَعَلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ».
  - (٤) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤١١/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: البيان والتحصيل [٤٣١/٣].
  - (٥) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٦١/٥]، عن الأبهري شرح المسألة.
  - (٦) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤١٣/٢]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [٤٢١/١].

﴿ يعني: المراهق<sup>(١)</sup> والمهل من مكة، إذ لم يطوفا ولم يسعيا ورميا  
جمرة العقبة، فقد حل لهما ما قد حل لمن طاف وسعى؛ لأنَّ الذي يُحِلُّ ذلك  
إنَّما هو الرمي، وقد رميا جميعاً.



[١/٣٦/٢] [٧٠٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالْحِلَاقُ فِي الْعُمْرَةِ أَحَبُّ<sup>(٢)</sup> إِلَيْنَا، إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ  
الْحَجَّ جِدًّا، فَيَقْصُرَ وَلَا يَخْلُقُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إنما اختار الحلاق في العمرة والحج؛ لذكر الله عزَّ وجلَّ الحلق قبل  
التقصير<sup>(٤)</sup>.

ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ حلق وكرر التَّرحُّمَ على المحلقين<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «المراهق»، هو من قَدِمَ مكة في وقت ضيق، يخشى أن اشتغل بالطواف أن يفوته  
الوقوف بعرفة قبل الفجر، ينظر كلام الشارح على المسألة [٥١٠]، والكافي في فقه  
أهل المدينة [٣٦٩/١].

(٢) قوله: «أَحَبُّ»، كذا في شب، وفي مك: «أعجب».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، المختصر الصغير، ص (٤٤١)، النوادر والزيادات  
[٤١٢/٢]، المنتقى للباجي [١٢/٣]، البيان والتحصيل [٤٣٠/٣].

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ آلُ الرَّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

(٥) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر: البخاري (١٧٢٧)، ومسلم [٨١/٤]، وهو  
في التحفة [٢١٤/٦].

فإذا قرب وقت إحرام الذي حل من العمرة بالحج، ترك الحلق؛ ليبقى له من الشعر ما يحلقه في الحج<sup>(١)</sup>.



[٧٠٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْمُعْتَمِرُ الْحِلَاقَ إِلَى الْغَدِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا حَتَّى يُحِلَّ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَتَنَفَّلُ بِطَوَافٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ حَتَّى يَخْلُقَ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلِ الْعُمَرَةِ الْحَلْقَ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا حَتَّى يُحِلَّ مِنْهَا.

وَلَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ حَتَّى يَخْلُقَ؛ لِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا<sup>(٤)</sup>.



[٧٠٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَسِيَ الْحِلَاقَ فِي الْحَجِّ فَلْيَخْلُقْ بِمَنْىٍّ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، وَالْحِلَاقُ لَهُ بِمَكَّةَ وَاسِعٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٥٨ / ٥]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) قوله: «حتى يحل منها» غير مثبت في مك.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٦)، المدونة [٤٢٨ / ١]، النوادر والزيادات [٤١٠ / ٢] و [٤١١]، البيان والتحصيل [٤٤٨ / ٣].

(٤) تنظر المسألة [٧٠٤].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٧٧)، الموطأ [٥٨١ / ٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٦).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَقَ فِي الْحَجِّ بِمَنْى، فَاسْتَحَبَّ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ حَلَقَ بِمَكَّةَ أَجْزَأُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ.



[٧٠٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَسِيَ الْحِلَاقَ وَالتَّقْصِيرَ، فَلْيُهِدْ هَدْيًا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ شَعِيرَةً مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةَ دَخَلَ عَلَيْهِ فِيهِمَا نَقْصٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُجْبِرَ ذَلِكَ بِالْهَدْيِ.

وقد روينا عن ابن عباس أنه قال: «مَنْ تَرَكَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُهِرِقْ دَمًا»<sup>(٢)</sup>.



[٧١٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَصَابَهُ الْعُذْرُ، فَتَخَلَّفَ بِمُزْدَلِفَةَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ<sup>(٣)</sup>، فَلْيُهِدْ هَدْيًا<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ فِعْلَ مَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ فَعَلَهُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ،

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٧).

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٦٨٩.

(٣) توجد علامة إلحاق جهة اليسار قبل هذا الموضع في مك ١٣ / أ، وبعدها: «وليهد»، ولكن الحاشية في موضع خرم بالمخطوط.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٧)، الكافي لابن عبد البر [١/٣٧٣].

من الرمي [١١٨/ب] والحلق والطواف؛ فوجب عليه الهدي؛ لتأخير هذه الأشياء عن وقتها.



[٧١١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلِلْحَاجِّ أَنْ يَتَعَجَّلُوا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ، يَرْمِي وَيَنْفِرُ.

فَإِنْ أَتَى مَكَّةَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ <sup>(١)</sup> أَنْ يَنْفِرَ، فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ تَغْرُبْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ بِمَكَّةَ <sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فله أن ينفر يوم النفر الأول وهو ثالث النحر، ما لم يدخل الليل، لأن النفر لا يجوز بالليل وهو بالنهار، فمتى كان بمنى أو بمكة فلم ينفر حتى الليل، لم يجز له النفر، وكان عليه أن يقيم حتى يرمي الجمرة في يوم النفر الثاني، وهو اليوم الرابع من النحر، يرمي بعد الزوال ثم ينفر.



- (١) قوله: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُ»، كذا في شب، وفي مك: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُ بِهَا».
- (٢) إلى هنا تنتهي المسألة في شب، وفي مك تتمه للمسألة، هي: «فَإِنْ غَرَبَتْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى يَرْمِيَ فِي الثَّلَاثِ مَعَ النَّاسِ، ثُمَّ يَنْفِرُ مَعَهُمْ».
- (٣) المختصر الكبير، ص (١٧٧)، المختصر الصغير، ص (٤٤٢)، التفريع [٣٤٦/١]، النوادر والزيادات [٤١٥/٢]، الجامع لابن يونس [٥٧١/٥].

### باب ما جاء في الإفاضة<sup>(١)</sup>

[٧١٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَعَجَّلَ فَاتَى الْبَيْتَ فَأَفَاضَ ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَكَانَ مَمْرُهُ عَلَى مَنَى إِلَى مَنْزِلِهِ، فَغَابَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ بِمَنَى، فَلْيَنْفُذْ.

وَلَوْ نَسِيَ شَيْئًا فَرَجَعَ لِيَأْخُذَهُ فَغَابَتِ عَلَيْهِ الشَّمْسُ بِمَنَى، فَلْيَنْفُذْ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هَذَا لَمْ يَخْتَرْ الْإِقَامَةَ بِمَنَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَأْرٌ فِي طَرِيقِهِ أَوْ رَاجِعٌ لِأَخْذِ مَا نَسِيَهُ، فَلَهُ أَنْ يَنْفُذَ عَلَى مَا قَدْ نَفَرَ؛ لِأَنَّهُ نَفَرَ فِي وَقْتٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْفَرَ، وَهُوَ النَّهَارُ.



[٧١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نَحِبُّ لِإِمَامِ الْحَاجِّ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ، وَلَا لِأَهْلِ مَكَّةَ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ تِجَارَةٍ، فَإِذَا كَانَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ فَيُرِيدُ التَّعَجُّلَ إِلَيْهَا، فَلَا أَرَى ذَلِكَ إِلَّا مِنْ مَرَضٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ وَغَيْرَهُمْ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَهَذَا أَعْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

✍ أَمَّا كَرَاهِيَتُهُ لِإِمَامِ الْحَاجِّ أَنْ يَعْجَلَ النَّفْرَ؛ [١/١١٩] فَلَأَنَّ الْإِمَامَ يَقْتَدِي بِهِ النَّاسُ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعَ الْأَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ، وَهِيَ إِقَامَتُهُ حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمَارَ

(١) هذا العنوان غير مثبت في شب، وهو في مك ١٣/أ.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٧)، التفریع [٣٤٧/١]، النوادر والزيادات [٤١٦/٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٧)، التفریع [٣٤٧/١]، النوادر والزيادات [٤١٦/٢]،

البيان والتحصيل [٤٦٨/٣]، المتقى للباقي [٤٨/٣].

يوم الرابع، ثم ينفر ليقبضي النَّاسَ بفعله، ومتى نفر قبل ذلك، نفر النَّاسَ لنفرته، وذلك غير مستحبٍ.

وكذلك أهل مكة، لا يستحبُّ لهم أن يُعَجَّلُوا النفر؛ لأنَّ بقاءهم في الإحرام قليلٌ، ومشقتهم في الحجِّ يسيرةٌ، ليس كأهل الآفاق، فيكره لهم تعجيل الرجوع إلَّا من ضرورةٍ وما لا بد منه.

وأهل الآفاق فمشقتهم شديدةٌ، وطريقهم بعيدٌ، فجاز لهم أن يعجَّلُوا الرجوع.

ووجه قوله: «إنَّ أهل مكة كغيرهم»؛ فلأنَّ الله جل ثناؤه عمَّ النَّاسَ كلهم بجواز التعجيل، فلا فرق بين مكِّي وغيره.



[٧١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ مَنًى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ يُرِيدُ بَلَدَهُ، فَيَقِيمُ<sup>(١)</sup> بِمَكَّةَ حَتَّى يُمْسِيَ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ بِمَكَّةَ حَتَّى يُمْسِيَ كإِقَامَتِهِ فِي مَنْزِلٍ لَوْ نَزَلَ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْبَغِي إِذَا أَقَامَ بِمَنًى حَتَّى أَمْسَى أَنْ لَا يَنْفِرَ.



(١) قوله: «فَيَقِيمُ»، كذا في شب، وفي مكة: «فليقم».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، النوادر والزيادات [٤١٦/٢].

[٧١٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ بَاتَ لَيْلَةً مِنْ لَيَالِي مِنًى مِنْ وَرَاءِ الْعَقَبَةِ، فَلْيُهْرِقْ

دَمًا يُهْدِيهِ<sup>(١)(٢)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْبَيْتُوتَةَ بِمِنًى لَيَالِي مِنًى، فَعَلِيهِ الْهَدْيُ لِذَلِكَ؛

لِأَنَّهُ تَرَكَ شَيْئًا مَسْنُونًا<sup>(٣)</sup>.



[٧١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَاضَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ مَرِيضًا، لَمْ يَأْتِ مِنًى وَلَمْ يَرْمِ

أَيَّامَ الْجِمَارِ، فَلْيُهْدِ بَدَنَةً، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَمَا اسْتَيْسَرَ شَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامًا<sup>(٤)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ رَمِيَ الْجِمَارِ فِي أَيَّامِهَا وَالْبَيْتُوتَةَ فِي لَيَالِي

مِنًى، فَعَلِيهِ الْهَدْيُ أَعْلَاهُ إِنْ وَجَدَهُ، وَأَدْنَاهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ

أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ.



[٧١٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ بَاتَ رَجُلٌ بَعْضَ لَيْلَةٍ عَنْ مِنًى، فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «يُهْدِيهِ»، كذا في شب، وفي مك: «بدنة».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، التفریع [٣٤٤ / ١]، النوادر والزيادات [٤١٥ / ٢].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٧١ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، التفریع [٣٤٤ / ١].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، النوادر والزيادات [٤١٥ / ٢].



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَقَامَ بَمَنَى بَعْضَ لَيْلَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، كَمَا إِذَا أَقَامَ بِعَرَفَةَ بَعْضَ اللَّيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَحُجَّه تَامٌ. ﴾



[٧١٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ أَقَاضَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، فَلْيَرْجِعْ إِلَى مَنَى وَيَدْعِ

الْجُمُعَةَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مُسَافِرٌ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ، وَتَعْجِيلُهُ الرَّجُوعَ إِلَى مَنَى أَفْضَلُ؛ تَأْسِيًّا بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ﴾



[٧١٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَطَّلِعَ أَهْلَهُ بِمَكَّةَ فِي أَيَّامِ مَنَى فَيُصِيبَ مِنْهُمْ

وَيَنْتَظِرَ فِي ضَيْعَتِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَخْتَلِفْ كُلُّ يَوْمٍ وَيُطِيلَ الْإِقَامَةَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَفِيفٌ وَبِهِ حَاجَةٌ إِلَيْهِ وَضَرُورَةٌ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَشَاغَلَ عَمَّا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ. ﴾



(١) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، النوادر والزيادات [٤١٤ / ٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، النوادر والزيادات [٤١٥ / ٢].

[٧٢٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَرْمِيَ الَّذِي يَرْمِي يَوْمَ النَّفْرِ<sup>(١)</sup> وَيَنْفُذَ مَكَانَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَمَّلَ تِلْكَ السَّاعَةَ، فَلْيَتَأَخَّرْ مَا لَمْ تَصْفَرِ الشَّمْسُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِقَامَةَ بَعْدَ النَّفْرِ غَيْرُ مُسْتَحْبَةٍ؛ لِأَنَّ النَّفْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ هُوَ لِيَرْتَفِقَ بِسُرْعَةِ الرَّجُوعِ، فَأَمَّا إِذَا أَقَامَ بَعْدَ الرَّمْيِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ مَا جَعَلَ لَهُ مِنَ الرِّفْقِ، وَلَهُ أَنْ يَنْفِرَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَمْ تَصْفَرِ الشَّمْسُ وَيَقْرُبَ دُخُولُ اللَّيْلِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَنْفِرَ؛ لِأَنَّ النَّفْرَ هُوَ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ.



[٧٢١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَتْرُكُ التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامٍ مَنًى، حَتَّى إِذَا كَانَ الصَّدْرُ انْقَضَى التَّكْبِيرُ، فَلَمْ يُكَبِّرْ بَعْدَ الصَّدْرِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ<sup>(٣)</sup>.

✍ يَعْنِي: التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، يَكْبِرُ أَهْلُ مَنًى حَتَّى يَصْلُوا الظَّهْرَ بِمَنًى وَيَرْمُوا، وَيَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بَعْدَ الزَّوَالِ.

وإن لم يصلوا لا يكبرون؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ بِمَنًى هُوَ مَا دَامَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقِيمُوا بِمَنًى، فَإِذَا سَقَطَ عَنْهُمْ الْإِقَامَةُ بِمَنًى، لَمْ يَكْبَرُوا.

[١/١٣٠] فَأَمَّا أَهْلُ الْآفَاقِ، فَإِنَّهُمْ يَكْبَرُونَ يَوْمَ النَّحْرِ الظَّهْرَ وَيَقْطَعُونَ يَوْمَ

(١) قوله: «يَوْمَ النَّفْرِ»، هو اليوم الثالث من النحر؛ لأنهم ينفرون من منى، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٤٧٢).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٨).

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٨).

الرابع من النحر، يكبرون عقيب صلاة الصبح ثم يقطعون، وهي خمس عشرة صلاةً عددًا، وقد ذكرناه في موضعه.



[٧٢٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَتَعْجِيلُ الْإِفَاضَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، وَإِنْ أَخَّرَ فَذَلِكَ وَاسِعٌ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ، فَاسْتَحَبَّ الْاِقْتِدَاءَ بِفَعْلِهِ.

فَإِنْ أَخَّرَهُ إِلَى بَعْدِ يَوْمِ النَّحْرِ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَقْتُ لِلطَّوَافِ.

روى عبد الرزاق، قال: حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى»<sup>(٢)</sup>.



[٧٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نُحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِطَوَافٍ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِذَا أَفَاضَ فِي أَيَّامِ مَنَى، فَإِنْ فَعَلَ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا<sup>(٣)</sup>.

✍ يعني: أَنَّهُ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ رَجَعَ إِلَى مَنَى وَلَمْ يَشْتَغَلْ بِشَيْءٍ

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، المختصر الصغير، ص (٤٤٢)، التفریع [٣٤٤ / ١]، النوادر والزيادات [٤١٤ / ٢].

(٢) أخرجه مسلم [٨٤ / ٤]، وهو في التحفة [١٥٥ / ٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٧٨)، النوادر والزيادات [٤١٤ / ٢]، المتتقى للباقي [٤٧ / ٣].

غيره من طوافٍ أو صلاةٍ أو غير ذلك؛ لأنَّ رجوعه إلى منى أفضل من كل ذلك؛ وكذلك فعل النبي ﷺ، فاستحب الاقتداء به.

فإن طاف لم يكن عليه شيء؛ لأنَّ ذلك مباح، والاختيار غيره<sup>(١)</sup>.



[٧٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَسِيَ الْإِفَاضَةَ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ، فَلْيَرْجِعْ عَلَى حَرَمِهِ حَتَّى يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ، رَجَعَ فَأَفَاضَ، ثُمَّ اعْتَمَرَ وَأَهْدَى<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فَرَضٌ لَا بَدَّ لِلْحَاجِّ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَقِيَّةِ إِحْرَامِهِ، وَلَيْسَ يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ النِّسَاءِ وَالصَّيْدِ، وَيَكْرَهُ لَهُ الطَّيْبُ.

فَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ، طَافَ ثُمَّ اعْتَمَرَ لِيَأْتِيَ بِطَوَافِهِ فِي إِحْرَامٍ لَا وَطْءَ فِيهِ، وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ الطَّوَافَ عَنْ وَقْتِهِ وَوُطْئِهِ فِي إِحْرَامِهِ، [١/٢٥٠/ب] وَقَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>.



(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٧٣/٥]، عن الأبهری هذا الشرح.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٧٩).

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٦٨٩.

[٧٢٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَفَاضَ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَلَا يَبْرَحُ حَتَّى يَرْكَعَ، فَإِنْ خَرَجَ

فَرَكَعَ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ، فَإِنْ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ:

﴿فَلْيَرْجِعْ فَلْيَطْفُفْ وَلْيَرْكَعْ إِنْ كَانَ قَرِيبًا.﴾

﴿وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا أَوْ أَتَى بَلَدَهُ، رَكَعَ وَأَهْدَى<sup>(١)</sup>.﴾

قوله: «لا يبرح حتى يركع»؛ فَلَاَنْ يَصِلَ الرَكْعَتَيْنِ بِالطَّوَّافِ فِي الْمَوْضِعِ

الَّذِي طَافَ فِيهِ، فَإِنْ خَرَجَ رَجَعَ حَتَّى يَرْكَعَهُمَا.

فَإِنْ تَبَاعَدَ أَوْ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ، أَعَادَ الطَّوَّافُ؛ لِيَصِلَ الرَكْعَتَيْنِ بِالطَّوَّافِ؛

وَلئِذَا يَتَفَاوَتَ مَا بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ كَانَ قَدْ تَبَاعَدَ وَأَتَى بَلَدَهُ، رَكَعَ وَأَهْدَى وَلَمْ يَرْجِعْ؛ لِأَنَّهُمَا سَنَةٌ يَنْوِبُ

عَنْهُمَا الْهَدْيُ وَلَيْسَتْ بِفَرْضٍ كَالطَّوَّافِ وَالسَّعْيِ يَرْجِعُ لَهُمَا.



[٧٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ نَفَسَتْ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ، فَلَا تَبْرَحُ

حَتَّى تَطْهُرَ وَتَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٧٩).

وَيُحْبَسُ عَلَيْهَا الْكَرِّيُّ<sup>(١)</sup>، يُحْبَسُ عَلَى الْحَائِضِ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، وَيُحْبَسُ عَلَى النِّسَاءِ حَتَّى تَطْهَرَ<sup>(٢)</sup> بِأَقْصَى مَا تُحْبَسُ النِّسَاءُ.

وَلَا<sup>(٣)</sup> حُجَّةٌ لِلْكَرِيِّ بِأَنْ يَقُولَ: «لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهَا حَامِلٌ»، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى النَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تُعِينَهُ فِي الْعَلْفِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «إذا حاضت المرأة قبل الإفاضة أن عليها أن تقيم حتى تطهر ثم تطوف»؛ فلأن طواف الإفاضة فرض، ولا يجوز لها أن تخرج وتتركه، وليس ينوب عنه الدم؛ لأن الدم إنما ينوب عن المسنون في الحج دون المفروض<sup>(٥)</sup>، وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فِي صَفِيَةِ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ، فَقِيلَ: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، فَقَالَ: لَا إِذَا»<sup>(٦)</sup>.

وقوله: «يحبس عليها الكرّي حتى تطهر»؛ فلأنه دخل على ذلك، إذ معلوم

(١) قوله: «الكرّي»، هو الحمل الذي يُستأجر ليحمل الناس على دوابه وعنقه، ينظر: لسان العرب [٢١٩/٥١].

(٢) قوله: «وَيُحْبَسُ عَلَى النِّسَاءِ حَتَّى تَطْهَرَ»، كذا في شب، ومك، وفي المطبوع: «ويحبس على النساء الدم حتى تطهر».

(٣) قوله: «وَلَا»، مثبت في شب، ومك، وساقط من المطبوع.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٧٩)، المختصر الصغير، ص (٤٤٢)، الموطأ [٦٠٧/٣]، المدونة [٤٩٣/١]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٣٢)، النوادر والزيادات [٤٣٥/٢]، التمهيد [٢٦٨/١٧]، شرح البخاري لابن بطال [٤٢٧/٤].

(٥) المسنون عند الأبهري هو الواجب عند الجمهور، ينظر: ص (٣٩٢).

(٦) متفق عليه من حديث عائشة: البخاري (١٧٥٧)، مسلم [٩٤/٤]، وهو في التحفة [٢٧٧/١٢].

أَنَّ النَّسَاءَ يَحْضُنُ وَيَنْفَسُنْ، إِذَا لَا حِيلَةَ لِهَنْ فِي دَفْعِ ذَلِكَ عَنْ أَنْفُسِهِنَّ كَمَا لَا حِيلَةَ لِهَنْ فِي دَفْعِ الْمَرَضِ عَنْهِنَّ، [١/٢٦٦] فَلَوْ مَرَضَتْ لَوَجِبَ عَلَيْهِ حَمْلُهَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ حَمْلَ الْمَرَضِيِّ عَلَى الدَّوَابِّ أَثْقَلُ مِنْ حَمْلِ الْأَصْحَاءِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَلَدَتْ لَكَانَ عَلَيْهِ حَمْلٌ وَلَدَهَا مَعَهَا؛ لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ دَخَلَ، فَكَذَلِكَ إِذَا نَفَسَتْ حُبَسَ عَلَيْهَا الْكَرِيُّ حَتَّى تَطْهَرَ فَتَطُوفَ.

وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِعَانَتُهُ فِي الْعَلْفِ لِلْإِقَامَةِ، كَمَا لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَعِينَهُ فِي ذَلِكَ إِذَا مَرَضَتْ أَوْ وَلَدَتْ لِثِقَلِ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْكُوبِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



[٧٢٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَلْتَنْفِرْ.

فَإِنْ شَرَطْتَ عَلَيْهِ عُمُرَةَ الْمُحَرَّمِ فَحَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَعْتَمِرَ، فَلَا يُحْبَسُ عَلَيْهَا كَرِيْهَا وَلَا يُوَضَّعُ عَنْهُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْكِرَاءِ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ وَهُوَ الْوَدَاعُ لَيْسَ بِفَرْضٍ فَيُحْبَسُ عَلَيْهَا كَرِيْهَا كَمَا يُحْبَسُ إِذَا لَمْ تَطُفْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ الَّذِي هُوَ فَرَضٌ؛ لِأَنَّهَا تَقْدِرُ

(١) قَوْلُهُ: «عَنْهُ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي مَك: «عَنْهَا».

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٧٩)، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ [٢٦٨/١٧] هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَيَنْظُرُ: الْمَوْطَأُ [٦٠٧/٣]، الْمَدُونَةُ لِلْعَتَبِيِّ [١٣٢/١]، الْمَدُونَةُ لِسُحُونٍ [٤٩٣/١]، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٤٣٥/٢].

على ترك طواف الوداع، ولا يضر حجها ولا ينقصه، ولا تقدر على ترك طواف الإفاضة.

وكذلك تقدر على ترك العمرة التي شرطت عليه في المحرم، والذي يلحق الكري من الضرر بانقطاعه عن الناس أكثر مما يلحقها من ترك العمرة في المحرم<sup>(١)</sup>.



[٧٢٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالنُّزُولُ بِالْمُحَصَّبِ حَسَنٌ، يُقِيمُونَ حَتَّى<sup>(٢)</sup> يُصَلُّوا الْعِشَاءَ<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَزَلَ بِهِ، فَاسْتَحَبَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِفَعْلِهِ وَيَتَأَسَى بِهِ.

- 
- (١) يوجد بعد هذه المسألة، مسألتان مثبتتان في مك ١٣/ب، دون شب، هما كالتالي:  
[٧٢٨-مك] وَلَوْ كَانَتْ الْحَائِضُ إِنَّمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَرِيهَا الْيَوْمُ وَالْيَوْمَانِ، أَقَامَ مَعَهَا كَرِيهَا وَمَنْ مَعَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ أَيَّامٌ لَمْ يُحْبَسْ إِلَّا كَرِيهَا وَحْدَهُ.  
[٧٢٨-٢مك] وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ ثِيَابَهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ.
- (٢) قوله: «يُقِيمُونَ حَتَّى»، كذا في شب، وفي مك: «يُقِيمُونَ بِهِ حَتَّى».
- (٣) المختصر الكبير، ص (١٨٠)، المختصر الصغير، ص (٤٤٣)، النوادر والزيادات [٤١٥/٢]، التفرع [٣٥٥/١].



فروى ابن إسحاق<sup>(١)</sup>، عن نافع، عن ابن عمر قال: «حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأبو بكر وعمر، والخلفاء»<sup>(٢)</sup>.

وروى سفيان<sup>(٣)</sup>، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «لَيْسَ الْمُحَصَّبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٤)</sup>.



[٧٢٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَدُخُولُ الْبَيْتِ كُلَّمَا قَدَرَ عَلَيْهِ حَسَنٌ، [١/٢٦٦ ب] وَالصَّلَاةُ فِيهِ، وَلَا يَعْتَنِقُ شَيْئًا مِنْ أَسَاطِينِهِ<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَعْلٌ خَيْرٌ وَقُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، فَكُلُّ مَا أَكْثَرَ مِنْهُ فَهُوَ خَيْرٌ، وَقَدْ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ وَصَلَّى فِيهِ.

(١) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى مولاهم المدني، صدوقٌ يدلّس ورمى بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٨٢٥).

(٢) لم أقف عليه من طريق ابن إسحاق، وقد أخرجه بهذا اللفظ أحمد [٣٥٠ / ١٠]، من طريق عبد الله بن عمر، وهو في صحيح مسلم [٨٥ / ٤]، من طريق أيوب عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ»، وهو في التحفة [٩٢ / ١٢].

(٣) هو ابن عيينة.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٧٦٦)، ومسلم [٨٥ / ٤]، وهو في التحفة [٩٤ / ٥].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٨٠)، النوادر والزيادات [٤٣٦ / ٢]، الكافي لابن عبد البر [٤١٥ / ١].

روى ذلك نافع، عن ابن عمر، عن بلال: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَصَلَّى فِيهَا»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «لا يعتنق شيئاً من أساطينه»، أي: ليس عليه فعل ذلك؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم ينقل عنه أَنَّهُ فعله<sup>(٢)</sup>.



[٧٣٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْكَعْبَةَ بِنَعْلَيْهِ، وَيَجْعَلُهُمَا فِي إِزَارِهِ أَوْ فِي يَدَيْهِ، وَلَا يَضَعُهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا صَلَّى<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ تَعْظِيماً لِلْكَعْبَةِ وَتَشْرِيفاً لَهَا أَنْ يَدْخُلَهَا الْإِنْسَانُ بِنَعْلٍ أَوْ خَفٍّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَذَى.

وليتبرك أيضاً بمباشرة قدمه لها، قال الله جل ثناؤه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُعِظْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

وقوله: «لا يجعلها بين يديه»؛ فلكرامية أن يباشر الكعبة بهما.



(١) متفق عليه: البخاري (٥٠٥)، مسلم [٩٥/٤]، وهو في التحفة [٢٠٩/٦].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٦٢/٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٠)، النوادر والزيادات [٤٣٧/٢]، الكافي لابن عبد البر

### باب ما جاء في وداع البيت<sup>(١)</sup>

[٧٣١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَرَكَ وَدَاعَ الْبَيْتِ حَتَّى يَصْدُرَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا

كَانَ قَدْ أَفَاضَ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ مِنْ قَرِيبٍ فَيَرْجِعَ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ لَيْسَ بِمَفْرُوضٍ وَلَا مَسْنُونٍ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْحَائِضَ تَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ وَدَاعٍ، ثُمَّ لَا دَمَ عَلَيْهَا، فَلَوْ كَانَ مَسْنُونًا

لَكَانَ عَلَيْهَا الدَّمُ لَتَرْكِهِ.



[٧٣٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ اعْتَمَرَ، فَطَافَ وَسَعَى وَحَلَقَ، ثُمَّ أَرَادَ الْخُرُوجَ،

فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُودَّعَ الْبَيْتَ، وَمَنْ أَفَاضَ ثُمَّ خَرَجَ، فَذَلِكَ يُجْزِيهِ مِنَ الْوَدَاعِ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِ

الْإِنْسَانِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، [١/١٢٧/١] فَمَتَى خَرَجَ عَقِيبَ طَوَافٍ بِحِجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ، فَلَيْسَ

(١) هذا العنوان غير مثبت في شب، وهو في مك ١٣/ب.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٠)، المختصر الصغير، ص (٤٤٣)، الموطأ [٣/٥٤١]، المدونة [١/٤٢٣]، التفريع [١/٣٥٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٠)، المدونة [١/٤٩٤]، التفريع [١/٣٥٦]، البيان والتحصيل [٣/٤٤٣].

عليه أن يكرر طوافاً آخر؛ لأنَّ طوافه عن الحجِّ والعمرة يجزي عن الوداع؛ إذ الغرض هو أن يكون آخر عهده بالبيت الطواف<sup>(١)</sup>.



[٧٣٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَدَّعَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ بَعْضَ حَاجَتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجَ وَلَا وَدَاعَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَفِيفٌ، وَبِهِ ضَرُورَةٌ إِلَى شِرَاءِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيُصْلِحُهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الْوَدَاعِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْوَدَاعِ.



[٧٣٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَرَكَ الْوَدَاعَ، فَلَا يُهْرِقُ دَمًا<sup>(٣)(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَكَ مَسْنُونًا فِي الْحَجِّ، وَطَوَافٍ لَيْسَ بِمَسْنُونٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ<sup>(٥)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٦٦/٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٠)، المدونة [٤٩٢/١]، التفریع [٣٥٦/١].

(٣) توجد تتمه للمسألة غير مثبتة في شب، وهي في مك ١٣/ب، هي: «وَأَنَّمَا الْوَدَاعُ الَّذِي قَالَ عُمَرُ: «لَا يَصْدُرُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ»، إِنَّمَا ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ بِمَنْى، مَنْ أَرَادَ الصَّدْرَ مِمَّنْ قَدْ أَفَاضَ، فَأَمَّا مَنْ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ بِإِفَاضَةٍ فَأَقَامَ بِهَا وَطَافَ، فَإِنَّ لَهُ سَعَةً أَنْ يَخْرُجَ وَإِنْ لَمْ يَطْفُ، وَنَحِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنْ يُودَّعَ».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٨٠).

(٥) هذا مما يبين أن الأبهري رحمه الله يفرق بين المسنون والمستحب، فالمسنون عنده هو مرادف للواجب، بخلاف المستحب.

ألا ترى: أنَّ الحائض تتركه ولا دم عليها، ولو كان مسنوناً، لكان عليها

الدم.



[٧٣٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ الْمُلتَزِمُ بِوَاجِبٍ عَلَى النَّاسِ<sup>(١)</sup>.

✍ يعني: التزام الكعبة ليس بواجب، هو مباح، إن شاء فعل وإن شاء لم

يفعل.



[٧٣٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَدَّعَ الْبَيْتَ ثُمَّ بَاتَ بِهِ كَرِيْهُهُ، فَأَرْجُو أَنْ يُكُونَ فِي

سَعَةٍ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَعُودَ فِي وَدَاعِهِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ أمر طواف الوداع خفيف، فإذا طاف ثم بات، لم

يكن عليه شيء؛ لأنَّه قد ودَّع مرةً ويثقل الرجوع للوداع عليه، ويستحبُّ له أن

يعود في وداعه؛ ليصل ذلك بالخروج.



(١) المختصر الكبير، ص (١٨١)، النوادر والزيادات [٤٣٨/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨١)، المدونة [٤٩٢/١]، التفريع [٣٥٦/١].

[٧٣٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَدَّعَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ حَيْثُ شَاءَ، فِي

الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهُ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ تَثْقُلَ عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيَرْكَعَ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ الْوَاجِبِ؛ [١٢٧/ب] لِتَأْكِيدِ أَمْرِ الطَّوَّافِ الْوَاجِبِ، فَكَذَلِكَ أَمْرُ رَكْعَتَيْهِ، وَتَخْفِيفِ أَمْرِ طَوَّافِ الْوَدَاعِ، فَكَذَلِكَ رَكْعَتَاهُ.



[٧٣٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ أَوْ مِنَ التَّنْعِيمِ، فَلَا

وَدَّاعَ عَلَيْهِ<sup>(٢)(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مِنْ مَكَّةَ هُوَ إِلَى مَوْضِعٍ قَرِيبٍ، وَلَيْسَ هُوَ سَفَرًا بَعِيدًا فَيُودَعُ، فَإِنْ خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ الْجُحْفَةِ وَدَّعَ؛ لِتَبَاعُدِ سَفَرِهِ عَنْ سَفَرِ التَّنْعِيمِ وَالْجِعْرَانَةِ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٨١)، النوادر والزيادات [٤٣٩/٢].

(٢) توجد تنمة للمسألة، غير مثبتة في شب، وهي في مك ١٣/ب، وهي: «وَمَنْ خَرَجَ إِلَى الْجُحْفَةِ فَعَلَيْهِ الْوَدَاعُ».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨١)، المدونة [٤٩٣/١].

[٧٣٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ عِنْدَ الْوَدَاعِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ قَبْرِ

النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَلَا نَقَلَ عَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ فَعَلُوا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ<sup>(٢)</sup>.



[٧٤٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَدَعَ قَبْلَ طُلُوعِ<sup>(٣)</sup> الشَّمْسِ، فَسَارَ<sup>(٤)</sup> فَانْتَقَضَ

وَضُوءُهُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَبَاعَدَ، فَلَا يَرْجِعُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ<sup>(٥)</sup>.

فَإِنْ كَانَ الطَّوْفُ الْوَاجِبُ، فَلْيَرْكَعْهُمَا وَلْيُهْدِ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً، أَوْ شَاةً<sup>(٦)</sup> إِنْ لَمْ

يَجِدَ غَيْرَهَا<sup>(٧)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨١)، النوادر والزيادات [٤٣٨ / ٢].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٦٢ / ٥]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٣) قوله: «طُلُوع»، كذا في شب، وفي مك: «غروب».

(٤) قوله: «فسار»، غير مثبتة في مك.

(٥) قوله: «وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»، كذا في شب، وفي مك: «ولا شيء عليه».

(٦) قوله: «وَلْيُهْدِ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً، أَوْ شَاةً»، كذا في شب، وفي مك: «وليهد هدياً، بقرة أو بدنة أو شاة».

(٧) المختصر الكبير، ص (١٨١)، النوادر والزيادات [٤٣٧ / ٢]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الْوُدَاعِ لَمَّا جَازَ تَرْكَهُ، كَذَلِكَ جَارَ تَرْكُ رَكَعَتَيْهِ، أَوْ يَرْكُعُهُمَا حَيْثُ شَاءَ وَلَا هُدًى عَلَيْهِ، وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ تَرْكُ طَوَافِ الْوَاجِبِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَرْكُ رَكَعَتَيْهِ، وَلِیَرْكُعُهُمَا إِذَا تَبَاعَدَ وَلَا يَرْجِعُ، وَلِيَهْدِ هَدِیًّا لِتَرْكِهِ الرُّكَعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ فِي مَوْضِعَهُمَا، وَلِتَرْكِ اتِّصَالِهِمَا أَيْضًا بِالطَّوَافِ.



[٧٤١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَرَنَ وَأَخَّرَ طَوَافَهُ حَتَّى صَدَرَ، فَذَلِكَ يُجْزِيهِ لِحَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ وَوَدَاعِهِ وَإِفَاضَتِهِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ خُرُوجِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْغَرَضَ فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، [١/٢٨/١] فَسِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ فِي طَوَافٍ فَرَضٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَذَلِكَ يَجْزِيهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَكْرِيرُ الطَّوَافِ لِلْوُدَاعِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَنْوِبُ عَنِ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَنْوِبُ عَنِ الْعُمْرَةِ إِذَا قَرَنَهُمَا، وَالْغَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ يَنْوِبُ عَنِ الْحَيْضِ، أَوْ الْحَيْضُ عَنِ الْجَنَابَةِ إِذَا اجْتَمَعَا<sup>(٢)</sup>.



[٧٤٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨١)، الكافي لابن عبد البر [١/٣٨٥].

(٢) توجد مسألة مثبتة في مك ١٣/ب، بعد هذه المسألة، هي:

[٧٤٢-مك] وَمَنْ بَلَغَ مَرَّ ظَهْرَانَ وَلَمْ يُودِعْ وَقَدْ كَانَ طَافَ بِالْبَيْتِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨١)، المختصر الصغير، ص (٤٤٤)، التفریع [١/٣٥٤]،



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ يَوْمَ النُّحْرِ كَانَ فِيهِ اجْتِمَاعُ النَّاسِ كُلِّهِمْ مِنْ قَرِيشٍ وَسَائِرِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ قَرِيشًا كَانَتْ لَا تَخْرُجُ إِلَى عَرَفَةَ، تَقُولُ: «لَا نَعْظُمُ غَيْرَ الْحَرَمِ»، وَسَائِرُ الْعَرَبِ كَانَتْ تَقِفُ بِعَرَفَةَ، فَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَهُ ﷺ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ عَلَى مَا أَمَرَ بِهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ جَلٌّ وَعَزٌّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وَأَرَادَ بِالْحَجِّ الْأَكْبَرِ اجْتِمَاعُ النَّاسِ لِيُؤْذَنُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ نَبِيَهُ ﷺ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُمْ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ وَجَّهَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرَ الصِّدِّيقَ وَأَتْبَعَهُ بَعْلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مِنْ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ يَوْمَ النُّحْرِ، فِيهِ نَادَوْا.

وقد روي من حديث محمد بن إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ، قال: سَأَلْتُهُ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ؟ «فَقَالَ: هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ» <sup>(٢)</sup>، وهو قول علي <sup>(٣)</sup>، وابن عباس <sup>(٤)</sup>، وابن عمر <sup>(٥)</sup>.



#### البيان والتحصيل [٤٥٨/٣].

- (١) أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم [١٠٦/٤]، وهو في التحفة [٣٠٧/٥].
- (٢) أخرجه الترمذي [٢٨٠/٢]، وهو في التحفة [٣٥٥/٧].
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة [٦٢٣/٨].
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة [٦٢٤/٨].
- (٥) أخرجه ابن وهب في الجامع [١٣٧/٢].

[٧٤٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يُجَاوِزُ أَحَدُ الْمُعَرَّسِ إِذَا قَفَلَ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ، وَإِنْ مَرَّ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ، فَلْيُقِمَّ حَتَّى تَحِينَ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ<sup>(١)</sup>.  
 ✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَّسَ بِهِ.

روى ذلك مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١٢٨/ب] أَقَامَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.  
 وروى عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ»<sup>(٣)</sup>.  
 فاستحب مالك فعل ما فعله النبي ﷺ؛ اقتداءً به وتأسيًا.



[٧٤٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْبَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُرْقَأُ بِالنَّعَالِ<sup>(٤)</sup>.  
 ✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، تَعْظِيمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْبَرِهِ، أَنْ يَرْقَى الْمَوْضِعُ  
 (١) المختصر الكبير، ص (١٨٢)، المختصر الصغير، ص (٤٤٠)، وقد جاء في  
 مك ١٣/ب بعد هذه المسألة: «تم كتاب الحج والحمد لله، وصلى الله على محمد  
 وسلم تسليمًا»، وينظر: النوادر والزيادات [٥٠٥/٢]، التفریع [٣٥٥/١].  
 (٢) أخرجه مالك [٥٩٣/٣]، ومن طريقه البخاري (١٥٣٢)، ومسلم [١٠٦/٤].  
 (٣) متفق عليه: البخاري (١٥٣٣)، مسلم [٦٢/٤]، وهو في التحفة [١٢٢/٦].  
 (٤) المختصر الكبير، ص (١٨٢)، وقد جاء ترتيب هذه المسألة في مك، بعد المسألة  
 [٧٣٠]، وينظر: المدونة [٤٢٦/١]، النوادر والزيادات [٥٠٣/٢]، البيان والتحصيل  
 [٤٢٨/٣].

الذي كان يرقاه بنعلٍ أو خفٍّ، قال الله جل ثناؤه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْتِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠].

ويستحبُّ أيضاً أن يكون حافياً؛ من طريق التواضع لله جلَّ وعزَّ في هذا الموضع، وكل موضعٍ شريفٍ مثله، كالكعبة وما أشبهها<sup>(١)</sup>.




---

(١) هنا ينتهي كتاب المناسك، وقد كتبت في الحاشية اليسرى عقبه: فرغ أحمد بن محمد بن عافية الأندلسي، المعروف بالرباحي، من مقابلته وتصحيحه، وذلك في الثلاثاء، أول يوم من شعبان، من سنة خمس وأربعمئة، وصحَّ، والحمد لله على ذلك كما هو أهله.

## كتاب النكاح<sup>(١)</sup>

[٧٤٥] قُلْتُ لِمَالِكٍ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ الْبَكْرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْمِرَهَا؟

قَالَ: ذَلِكَ لَهُ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ يُشَاوِرَهَا، وَتَزَوِّجَهُ إِيَّاهَا بِغَيْرِ مَشُورَتِهَا جَائِزٌ عَلَيْهَا، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا أَمْرٌ غَيْرُهُ إِلَّا بِرِضَاهَا، وَأَمْرُ الْأَبِ فِي ابْنَتِهِ الْبَكْرِ جَائِزٌ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ كَارِهَةً<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾﴾ [النور: ٣٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وَقَالَ

(١) كَذَا جَاءَ كِتَابُ النِّكَاحِ فِي شَبِّ بَعْدَ كِتَابِ الْحَجِّ، وَفِي مُتَنَصِّفِ الصَّفْحَةِ، بَيْنَمَا جَاءَ كِتَابُ الْجِهَادِ وَالْوَصَايَا بَعْدَ كِتَابِ الْحَجِّ فِي مَكٍّ، وَقَدْ كَتَبَ فِي هَامِشِ نَسْخَةِ الْمَطْبُوعِ بِجَانِبِ الْعُنْوَانِ مَا يَلِي: ابْتَدَأَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَافِيَةِ الرَّبَاحِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، بِمُقَابَلَةِ كِتَابِ النِّكَاحِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ، وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ، مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٨٨)، الْمُخْتَصَرُ الصَّغِيرُ، ص (٤٧٦)، الْمَوْطَأُ [٣/ ٧٥٠]، الْمَدُونَةُ [٢/ ١٠٠]، مُخْتَصَرُ أَبِي مُصْعَبٍ، ص (٣٣٢)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٣/ ٣٩٤]، الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ [٤/ ٢٦٠ وَ ٣٧١]، التَّفْرِيعُ [٢/ ٢٩].

النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»، وروى ذلك جماعة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة<sup>(١)</sup>، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

فجعل الله تعالى ورسوله ﷺ إنكاح النساء إلى أوليائهن، [١/١٢٩/١] وأقرب الأولياء هو الأب؛ لأنه ليس أحدٌ أنظر لنفسه من نفسه، ثم من أبويه.

وإذا كان كذلك، كان أمر البكر إلى أبيها؛ لأنها ليست من أهل النظر لنفسها؛ لأنها لم يبرز وجهها، ولم تعلم أحوال الرجال ولا اختبرتهم فتعرف ما يصلحها وما لا يصلحها منهم، فكان أمرها إلى أبيها واختيار ذلك إليه؛ لمعرفته بذلك وقصور معرفتها عن ذلك، فجاز له أن يزوجه بغير رضاها؛ لأنها لا تعرف موضع الاختيار لنفسها، وهو أعرف بذلك منها، فجاز لهذه العلة عقده عليها جبراً<sup>(٣)</sup>.

فإذا صارت ثيباً فعرفت حال الرجال وخبرتهم وكانت رشيدة، لم يعقد عليها أبوها جبراً؛ لأنها تعرف من مصلحة نفسها وخبرت الرجال مثل ما يعرفه أبوها، فلم يكن له أن يعقد عليها جبراً، بل يزوجه إذا أرادت، وليس كذلك البكر. وقد روى مالك، عن عبد الله بن الفضل<sup>(٤)</sup>، عن نافع بن جبير<sup>(٥)</sup>، عن

(١) أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١١١٢).

(٢) أخرجه أبو داود [٢٠/٣]، والترمذي [٣٩٢/٢]، وابن ماجه [٧٩/٣]، وهو في التحفة [٤٦٠/٦].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفرع [٢٥١/٦]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٤) عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني، ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٣٥).

(٥) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي المدني، ثقة فاضل، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص

عبد الله بن عباس، عن النبي ﷺ قال: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» - يعني: لا تجبر - «وَإِذْنُ الْبِكْرِ صُمَاتُهَا»<sup>(١)</sup>؛ لأنها تستحي من الكلام.

وإذا كان كذلك، كان أمرها في العقد واختيار المعقود عليها إلى أبيها، والأحسن أن يشاورها، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «شَاوِرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ»<sup>(٢)</sup> «<sup>(٣)</sup>».

فيستحب للإنسان أن يستأذن ابنته البكر؛ لأن ذلك أطيب لنفسها، وكذلك يستحب له أن يستأذن أمها فيها، وليس ذلك كله واجباً عليه.

فأمّا غير الأب، فلا يجوز له أن يزوجه حتى يستأذنها وترضى؛ لأنه لا يقوم مقام الأب أحدٌ في ولده، ولا يكون [١/ ١٣٠ ب] نظره لهم كنظر الأب.

ولا يزوجه الجد، أبو أبيها على قول مالك؛ لبعده قربه منها.

(٩٩٤).

(١) أخرجه مالك [٣/ ٧٤٩]، ومن طريقه مسلم [٤/ ١٤١]، وهو في التحفة [٥/ ٢٥٨].  
(٢) قوله: «بَنَاتِهِنَّ»، كذا في شب، ولعل صوابها: «أَبْصَاعِهِنَّ»، وهو مقتضى سياق الشارح، وقد ذكره التلمساني في شرح التفریع [٦/ ٢٥٢]، بهذا اللفظ، كما أشار إليه ابن يونس في الجامع [٩/ ٢٢] نقلاً عن بعض البغداديين، وأظنه يقصد الأبهري، والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد [١٠/ ١٢] من حديث ابن عمر، بلفظ «أَشِيرُوا عَلَى النِّسَاءِ فِي أَنْفُسِهِنَّ وهي بكر» والبيهقي في السنن الكبرى [١٤/ ١٣٤]، من حديث عدي الكندي، بلفظ: «شَاوِرُوا النِّسَاءَ فِي أَنْفُسِهِنَّ».

ألا ترى: أنه لما لم يكن في باب الميراث منها كأبيها، فكذلك لا يكون في باب عقد النكاح عليها كأبيها<sup>(١)</sup>.



[٧٤٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَلَا يَكُونُ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ نَظَرٌ<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَكُونُ نَظَرُهُ لغيره كنظر الإنسان لنفسه مثل الأب؛ لِأَنَّهُ يَنْظُرُ لولده كنظره لنفسه، فَنَابَ نَظَرَ الأبِ عَنْ وَلَدِهِ وَاحتياطه له كنظر الولد لنفسه واحتياطه لها إِذَا بَلَغَ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ فَيَسْتَأْذِنَهَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ الَّذِينَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ.

وقد روى مالك، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: (أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبِكْرِ: يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، إِنَّ ذَلِكَ لَا زِمَ لَهَا)<sup>(٥)</sup>.

(١) من قوله: «وكذلك يستحب له أن يستأذن أمها فيها»، إلى هذا الموضع، نقله التلمساني

في شرح التفريع [٦/ ٢٥٢]، عن الأبهري بتصرف.

(٢) قوله: «نَظَرٌ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «نكرة».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٨٨)، المدونة [٢/ ١٠٠]، النوادر والزيادات [٤/ ٣٩٨]،

التفريع مع شرح التلمساني [٦/ ٢٤٩].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفريع [٦/ ٢٤٩]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٥) أخرجه مالك [٣/ ٧٥٠].

وقد استدلل بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> على جواز ذلك من القرآن، بقوله جل ثناؤه: ﴿وَالَّتِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤]، فعلم بهذا أن عقد نكاحهن قبل بلوغهن، لأن علامة البلوغ الحيض، فإذا زوّجت قبله، فهو تزويج قبل البلوغ، وليس أحد يزوّج الصغيرة فيلزمها التزويج حتى لا يكون لها فسخه إذا بلغت غير الأب.

ومما يدل على جواز تزويج الأب الصغيرة، أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه زوّج عائشة من النبي ﷺ وهي صغيرة لها سبع سنين، وبنى بها ولها تسع<sup>(٢)</sup>، [١٣١/١] فعلم بما ذكرناه جواز تزويج الأب لابنته الصغيرة، والله أعلم.

وقوله: «ولا نظرة لها إذا بلغت»؛ فلأن عقد الأب عليها هو كعقد من عقد عليها برضاها إذا بلغت، فلما لم يكن لها فسخ عقد النكاح إذا كان برضاها، كذلك ليس لها فسخ ما عقده الأب عليها إذا كانت صغيرة، وكذلك إذا عقد عليها وهي كبيرة بغير رضاها؛ لأن عقده عليها بغير رضاها يقوم مقام العقد عليها برضاها، والله أعلم.



[٧٤٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ بَكْرًا فَاَعْتَرَضَ عَنْهَا، فَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَهِيَ بِكْرٌ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

(١) لم أقف على من قال به من طبقة الأبهري ومن قبله من المالكية، ولم أجده في مختصر أحكام القرآن للقاضي إسماعيل، الذي اختصره القشيري، وفي شرح التفریع للتلمساني [٢٤٩/٦]: «واستدل على ذلك بعض أصحابنا».

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٨٩٤)، مسلم [١٤١/٤]، وهو في التحفة [١٨٤/١٢].



﴿ فَقِيلَ: لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا. ﴾

﴿ وَقِيلَ: إِنْ كَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا بِحَدَاثَةِ ذَلِكَ وَقُرْبِهِ، فَهِيَ بِحَالِ الْبُكَرِ يُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا، فَإِذَا طَالَ زَمَانُهَا وَشَهِدَتِ الْمَشَاهِدَ وَقَامَتْ فِي أَمْرِهَا، فَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْنَا <sup>(١)</sup>. ﴾

﴿ يعني بقوله: «اعترض عنها»، أي: لم يقدر أن يطأها من العنة.

ووجه قوله: «إِنَّهُ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا»؛ فلأنها قد عرفت أمرها ببروز وجهها وعشرتها للزوج وخبرتها لذلك، فلم يجز أن يعقد عليها أبوها بغير رضاها؛ لأنها قد صارت من أهل الاختيار لنفسها بمعرفتها بأمر الرجال، فأشبهت الثيب في ذلك.

ووجه قوله: «إِنَّهُ يَعْقِدُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ أَمْرُهَا لَمْ يَطْلُ مَعَهُ وَلَمْ يَطْأَهَا»؛ فلأن حكمها حكم البكر التي لم يبرز وجهها ولم تعرف الرجال؛ لأنها إنما تخبرهم بالمعاشرة، وطول الأمر معهم، ووقوع وطء، أو إقامة زمانٍ طويل.

فأما إذا كان يسيراً، فإن الأب يعقد عليها بغير رضاها؛ لأنها ليست من أهل الخبرة بالأزواج [١/١٣٢] ومن يصلح لها أو لا يصلح.

فإذا طالت إقامتها وعشرتها ومعرفتها بهم، أشبهت المرأة البارز التي قعدت عن التزويج وخالطت الناس من الرجال والنساء، ومعلومٌ أن مثل هذه قد عرفت أحوال الناس وخبرتهم، وإذا كان كذلك، لم يعقد الأب عليها حتى يستأذنها.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٨)، المدونة [٢/ ١٠١]، النوادر والزيادات [٤/ ٣٩٦]،

البيان والتحصيل [٤/ ٢٩٤].

وهذه هي التي يقول مالك في الْمُعَنَّسَةِ<sup>(١)</sup>: إِنَّ أَبَاهَا لَا يَزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا؛  
لأنها قد صارت من أهل الاختيار لنفسها، فنظرها لنفسها أولى من نظر غيرها لها،  
كالثيب أن نظرها لنفسها أولى من نظر أبيها وغيره لها، والله أعلم.



[٧٤٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا غَابَ عَنِ الْبِكْرِ أَبُوْهَا بَيِّدَ وَطَالَتْ غَيْبَتُهُ، فَلَا  
يُزَوِّجُهَا أَخُوْهَا بِرِضَاهَا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ فِي ذَلِكَ أَبَاهَا.

وَإِنْ كَانَ أَبُوْهَا قَدْ ضُرِبَتْ فِيهِ الْآجَالُ، فَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مَكَانٌ وَقَدْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ،  
فَإِذَا رَضِيَتْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُزَوِّجَهَا<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَخَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ لَا يَقُومُونَ مَقَامَ الْأَبِ فِي  
ابْنَتِهِ الْبِكْرِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَزَوِّجُوهَا دُونَ أَنْ يَأْذِنَ لَهُمُ الْأَبُ فِي ذَلِكَ، إِذَا  
كَانَ فِي مَوْضِعٍ يُمْكِنُ اسْتِئْذَانُهُ وَيُوصَلُ إِلَيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ غَيْبَتُهُ مُنْقَطِعَةً.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْأَبَ يَجْبِرُ ابْنَتَهُ الْبِكْرَ عَلَى عَقْدِ نِكَاحِهَا وَتَزَوُّجِهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا،  
وَلَيْسَ يَجُوزُ لِلْأَخِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ  
مَقَامَ الْأَبِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَى ابْنَتِهِ الْبِكْرِ، صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً.

(١) قوله: «الْمُعَنَّسَةُ»، هي التي برزت وجهها وباشرت الأمور بنفسها وعرفت مصالحها،  
ينظر التلقين للقاضي عبد الوهاب [١١٢/١].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٨)، المختصر الصغير، ص (٤٧٦)، وقد نقل القنازعي  
طرفاً من هذا النص عن ابن عبد الحكم في تفسير الموطأ [٣٤١/١]، وينظر: المدونة  
[١٠٦/٢]، النوادر والزيادات [٣٩٦/٤ و ٣٦/٥]، البيان والتحصيل [٣٦/٥].

فأمّا إذا انقطع خبر الأب ولم يُدر أين هو، أو كانت غيبته بعيدة جداً منقطعة، فإنّ للأخ وغيره من الأولياء أن يزوّجوها برضاها؛ لأنّ في ترك تزويجها [١/١٣١/ب] ضرراً عليها، إذ لا يتوصل إلى الأب إلّا بعد وقوع الضرر بها، وقد لا يتوصل إليه أيضاً أصلاً، فجاز لسائر الأولياء أو الحاكم أن يزوّجوها برضاها؛ لأنّ كلهم أولياء، وإن كان بعضهم أقرب ولاية وأوكد سبباً، والله أعلم.



[٧٤٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ أُخْتَهُ الثَّيِّبَ إِذَا كَانَ أَبُوهَا غَائِبًا، إِذَا رَضِيَتْ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَخَ وَالْأَبَ فِي الْمَرْأَةِ الثَّيِّبِ وَاحِدٌ، لَيْسَ يُفْضَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ فِي تَزْوِيجِهَا، فَأَيُّهُمَا زَوَّجَهَا بِأَمْرِهَا جَاز.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْأَبَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَزَوِّجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَكَذَلِكَ الْأَخُ لَا يَزَوِّجَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَاسْتَوَى الْأَخُ وَالْأَبُ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُمَا لَا يَصِلَانِ إِلَى الْعَقْدِ عَلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا كَانَ جَائِزاً إِذَا كَانَ بِإِذْنِهَا، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِلْبَكْرِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا.

وَلَوْ زَوَّجَهَا أَخُوها بِإِذْنِهَا وَكَانَ أَبُوها حَاضِراً فِي الْبَلَدِ، لَجَازَ النِّكَاحُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ أَنْ يَرُدَّهُ؛ لِأَنَّ الْأَخَ وَلِيَّ كَالْأَبِ، وَعَقْدُ الْأَخِ كَعَقْدِ الْأَبِ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ بِرِضَاهَا.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْأَبَ لَوْ عَقَدَ عَلَى الثَّيِّبِ بِغَيْرِ رِضَاهَا لَمْ يَجْزِ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَقَدَ

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٨)، المختصر الصغير، ص (٤٧٦)، المدونة [٢/ ١٠٥].

عليها الأخ، فكَذَلِكَ إِذَا عَقَدَا جَمِيعًا أَوْ أَحَدَهُمَا عَلَيْهَا بِإِذْنِهَا كَانَ الْعَقْدُ جَائِزًا،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٧٥٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْكَحَ الْيَتِيمَةُ أَصْغَرُ إِخْوَتِهَا، وَإِنْ <sup>(١)</sup> كَانَ  
أَكْبَرُهُمْ غَائِبًا، إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَلَا يُنْتَظَرُ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ صَغِيرَ الْإِخْوَةِ وَكَبِيرَهُمْ فِي تَزْوِيجِ الْأَخْتِ  
بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَزُوجَهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا إِذَا بَلَغَتْ،  
فَاسْتَوَى الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ فِي تَزْوِيجِهَا، فَجَازَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّ [١/٤٢/ب] يَزُوجَهَا  
أَصْغَرَ إِخْوَتِهَا إِذَا بَلَغَتْ بِإِذْنِهَا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «الْيَتِيمَةُ»، يَعْنُونَ: الَّتِي هِيَ فِي الْحَجَرِ مِمَّنْ لَا أَبَ لَهَا وَإِنْ  
كَانَتْ قَدْ بَلَغَتْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزُوجَ أَحَدٌ صَغِيرَةً غَيْرَ الْأَبِّ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: «إِنَّ الْيَتِيمَةَ الصَّغِيرَةَ إِذَا كَانَ بِهَا حَاجَةٌ وَضُرُورَةٌ إِلَى التَّزْوِيجِ  
لِغَيْرِهَا، جَازَ أَنْ يَزُوجَهَا غَيْرَ أَبِيهَا» <sup>(٣)</sup>، وَهَذَا إِنَّمَا أَجَازَهُ عَلَى وَجْهِ ضَرُورَتِهَا  
وَفَقْرِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِدُ مَا تَنْفِقُ عَلَى نَفْسِهَا؛ وَلِأَنَّ تَزْوِيجَهَا نَظْرًا لَهَا، فَجَازَ أَنْ تَزُوجَ  
لِهَذِهِ الْعِلَّةِ <sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «وإن»، كذا في شب، وفي المطبوع: «إن»، بدون الواو.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٨).

(٣) ينظر: المسألة التالية، الجامع لابن يونس [٣٦/٩]، الكافي لابن عبد البر [٥٢٤/٢].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٦٠/٦]، هذا التعليل عن الأبهري.

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: رجع مالك عن هذا، وقال: «لا تزوج اليتيمة حتى تبلغ وترضى»<sup>(١)</sup>.



[٧٥١] مسألة: قال: ولا يجوز للجد أن ينكح ابنة ابنه بغير رضاها.

ولا يزوج اليتيمة وليها حتى تبلغ الخيار لنفسها وتتقدم إلى الناس في ذلك، فإن زوجت وبلغت فلم ترض، فأرى أن يفسخ.

قال: وإن زوجت يتيمة وبها حاجة ملحة في صلاح وغنى إذا بلغت عشر سنين وما أشبهها، فلا بأس بذلك على هذه الجهة<sup>(٢)</sup>.

قد ذكرنا أن الصغيرة لا يزوجه أحد غير الأب، لا يزوجه جد ولا غيره من الأولياء، ولا حاكم؛ لأن أحدًا لا يقوم في ذلك مقام الأب الأدنى، وليس نظر أحد لنفسه مثل نظر الأب له، حتى ربما أثر صلاح ولده على صلاحه، هذا يُعرف بالمشاهدة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف ١٥]، فجعل صلاح ذريته له، وإذا كان كذلك، لم يقدّم مقام الأب الأدنى أحد من الناس، لا جد ولا أخ ولا عصة.

فأمّا تزويج الأولياء الصغيرة أو الحاكم إذا كان بها ضرورة إلى ذلك،

(١) ينظر: الكافي لابن عبد البر [٥٢٤ / ٢]، وشرح التفريع للتلمساني [٢٦٠ / ٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٨)، المختصر الصغير، ص (٤٧٦)، المدونة [١٠٣ / ٢]،

مختصر أبي مصعب، ص (٣٣٢)، النوادر والزيادات [٣٩٨ / ٤]، التفريع [٣٠ / ٢]،

البيان والتحصيل [٥٧ / ٥].

فقد ذكرت أنَّ مالكاً أجازَه استحساناً، [١/١٤٣] لضرورتها إلى ذلك وحاجتها، والضرورة قد تنقل الحكم عن أصله إلى غيره.

وقد حكي عن مالك أنَّه رجع عن هذا القول، فقال: «لا يزوج أحد الصغيرة إلا أبوها»، وهذا هو القياس، وهو الصحيح لما ذكرناه، والله أعلم.



[٧٥٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْكَحَ الْيَتِيمَ وَلِيُّهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ لَهُ، وَيُبَارِيَ عَنْهُ وَلِيُّهُ، وَلَا يُزَوِّجُ وَلِيِّتَهُ حَتَّى تَبْلُغَ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الصغير يزوجه وليه إذا كان ذلك نظراً له»؛ فلأنَّ الولي أو الوصي يقوم مقام الأب في الصغير، فلما جاز للأب أن يعقد على الصغير إذا كان نظراً له، جاز ذلك للوصي أو الولي، كما يجوز أن يعقد عليه في أمواله، فيبيع ويشترى إذا كان نظراً له.

فأمَّا الصغيرة فلا يعقد عليها الولي والوصي حتى تبلغ، ثم يستأمرها بعد البلوغ، فيزوجها إذا رضيت.

وقد روى يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا»<sup>(٢)</sup>، رواه عن يحيى أحمد بن حنبل.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٩)، المختصر الصغير، ص (٤٧٧)، المدونة [١٠٠/٢]،

النوادر والزيادات [٣٩٩/٤].

(٢) أخرجه أحمد [١٣٣/١٦].

وروى أبو نعيم<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا يونس مولى<sup>(٢)</sup> أبي إسحاق<sup>(٣)</sup>، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَقَدْ أَذْنَتْ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ لَمْ تُنْكَحْ»<sup>(٤)</sup>، ففي الخبر دليلان:

أحدهما: أن الأب لا يحتاج إلى استئذانها إلا على معنى تطيب نفسها.  
والآخر: أنها لا تزوج إذا كان الولي غير الأب إلا بعد أن تستأمر، وذلك بعد البلوغ؛ لأن إذن الصغيرة ليس بإذن.

والفرق بين الصغير والصغيرة من جهة القياس: أن الصغير يقدر على رفع العقد متى كرهه إذا بلغ بأن يُطَلَّقَ؛ لأنَّ الطلاق إليه، وليس [١/٤٢/١] تقدر الصغيرة على رفع العقد إذا كرهت بعد البلوغ؛ لأنَّ الطلاق ليس إليها، فهذا الفرق بينهما.



[٧٥٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ زَوَّجَ أُخْتَهُ بَكْرًا، فَأَقَامَ زَمَانًا، ثُمَّ طَلَبَ الزَّوْجَ<sup>(٥)</sup>

(١) الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الملائكي، ثقة ثبت، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٧٨٢).

(٢) قوله: «مولى»، كذا في شب، وصوابه: «بن»، كما في مصادر التخريج.

(٣) يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، صدوق يهم قليلاً، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٩٧).

(٤) أخرجه أحمد [٢٧٧/٣٢]، وابن حبان [٣٩٦/٩]، والدارمي [١٣٩٧/٣]، والدارقطني [٣٥١/٤].

(٥) قوله: «الزوج»، مثبتة فوق السطر، بنفس خط المتن.

الدُّخُولَ، فَقَالَتِ الْجَارِيَةُ: لَمْ أَرْضَ وَلَمْ أَعْلَمْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، إِلَّا أَنْ تَقُومَ عَلَيْهَا بَيِّنَةٌ، وَتَحْلِفُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهَا عَلَى الْأَصْلِ فِي أَنَّهَا لَمْ تُسْتَأْذَنْ، فَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهَا الِاسْتِئْذَانَ وَالرِّضَا فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا حَلَفَتْ عَلَى ذَلِكَ بِاللَّهِ أَنَّهَا لَمْ تُسْتَأْذَنْ وَلَمْ تَرْضَ، وَلَا يُلْزِمُهَا عَقْدُ النِّكَاحِ. ﴾



[٧٥٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَنْكَحَ الرَّجُلُ أُخْتَهُ، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ، فَادَّعَى الْوَرَثَةُ أَنَّهَا لَمْ تَرْضَ، قَالَ: تُسْأَلُ، فَإِنْ قَالَتْ: «نَعَمْ»، فَذَلِكَ لَهَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهَا إِذَا زُوِّجَتْ مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مِيرَاثٌ، فَإِذَا أَقْرَتْ بِفَسَادِ النِّكَاحِ، لَمْ يَكُنْ لَهَا مِيرَاثٌ، وَإِنْ لَمْ تَقْرَ فَقَدْ وَجِبَ لَهَا الْمِيرَاثُ بِحَصُولِ النِّكَاحِ، وَعَلَى مَنْ ادَّعَى فِسَادَهُ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا حَلَفَتْ بِاللَّهِ أَنَّهَا كَانَتْ رَاضِيَةً بِالْعَقْدِ. ﴾



[٧٥٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ زَوَّجَ أُخْتًا لَهُ، فَأَنْكَرَتْ أَنْ تَكُونَ عِلِمَتْ، ثُمَّ أَقْرَتْ

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٩)، النوادر والزيادات [٤ / ٤٢٨]، البيان والتحصيل [٣٩ / ٥ و ٣٢٠ / ٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٩)، البيان والتحصيل [٤ / ٣٢١].



بَعْدَ ذَلِكَ وَقَالَتْ: «كَذَبْتُ، قَدْ كُنْتُ رَضِيْتُ»، فَلَا تُقَرَّرُ عَلَى ذَلِكَ النِّكَاحِ حَتَّى يَأْتِنِفَا  
غَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا قَالَتْ: «لَمْ أَرْضَ بِالنِّكَاحِ»، فَقَدْ أَقَرَّتْ بِفَسَادِهِ،  
فَإِذَا قَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّهَا كَانَتْ رَاضِيَةً بِالنِّكَاحِ»، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا تَرِيدُ الثَّبَاتَ  
عَلَى نِكَاحٍ قَدْ أَقَرَّتْ بِفَسَادِهِ، وَلَكِنْ يَسْتَأْنِفَانِ النِّكَاحَ إِنْ أَرَادَا.



[٧٥٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ فَوَّضَتْ إِلَيْهِ وَلِيَّتُهُ نِكَاحَهَا، [ب/١٤١/١] فَبَجَاءَهُ كُفُوٌّ،  
فَلَا يُزَوِّجُهَا حَتَّى يُعْلِمَهَا وَيُخْبِرَهَا بِالَّذِي بُدِّلَ لَهَا، وَيُسَمِّي لَهَا مَنْ خَطَبَهَا<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي نِكَاحِ الْوَلِيِّ لَوْلِيَّتِهِ شَيْئَيْنِ:  
➡ أَحَدُهُمَا: عَقْدُ النِّكَاحِ بِإِذْنِهَا، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، أَعْنِي: غَيْرِ  
الْأَب.

➡ وَالْآخَرُ: اخْتِيَارُ عَيْنِ الزَّوْجِ.

فَمَتَى أَذْنَتْ لَهُ فِي الْعَقْدِ، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَعْقِدَ حَتَّى يُعَرِّفَهَا عَيْنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ؛  
لَاخْتِلَافٍ أَغْرَاضِ النِّسَاءِ فِي أَعْيَانِ الرِّجَالِ، فَهَذِهِ الْعِلَّةُ قَالَ مَالِكٌ: «إِنَّهُ لَا يَزَوِّجُهَا  
وَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ فِي التَّزْوِيجِ حَتَّى يَسْمِيَ لَهَا مَنْ خَطَبَهَا»، فَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ فِي النِّكَاحِ  
وَجَعَلَتْ إِلَيْهِ الْإِخْتِيَارَ، جَازَ لَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا وَيَخْتَارَ لَهَا عَلَى مَا جَعَلَتْ إِلَيْهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٩)، المدونة [٢/١٠٢]، النوادر والزيادات [٤/٤٢٧]،

البيان والتحصيل [٤/٢٦٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٩).

وكذلك يعرفها مقدار ما بُذل لها من الصداق؛ لأنَّ الأمر إليها في ذلك، إن شاءت رضيت أو لم ترض، على حسب ما تراه في ذلك.



[٧٥٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا تُزَوِّجُ السَّفِيهَةَ إِلَّا بِرِضَاهَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُ أَحَدٍ عَلَى امْرَأَةٍ حَتَّى تَرْضَى بِالْعَقْدِ، إِلَّا الْأَبُ فِي ابْنَتِهِ الْبَكْرِ، صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً، فَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى وَلِيَّتِهِ دُونَ أَنْ يَسْتَأْذِنَهَا وَتَرْضَى، سَفِيهَةً كَانَتْ أَوْ رَشِيدَةً. ﴾



[٧٥٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَنْكَحَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الْكَبِيرَةَ وَهِيَ غَائِبَةٌ، فَلَا أَرَى ذَلِكَ نِكَاحًا، وَأَرَى أَنْ يُفْسَخَ، وَإِنْ مَاتَا لَمْ يَتَوَارَثَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ يَعْنِي: إِذَا كَانَتْ ثَيِّبًا، فَلَيْسَ يَجُوزُ لِلْأَبِ وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَزَوِّجَهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ فِي جَوَازِ الْعَقْدِ وَفُسْخِهِ. ﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّ أَوْلِيَاءَهَا لَا يَعْقِدُونَ النِّكَاحَ عَلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَمَتَى لَمْ تَأْذِنْ لَهُمْ،

(١) المختصر الكبير، ص (١٨٩)، المدونة [١٠٠ / ٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٨٩)، المدونة [١٠٢ / ٢]، التفريع [٢٩ / ٢].

لم يصح العقد ولا يجوز وإن أجازته؛ لأنَّ أحدًا لا يقوم مقامها في العقد عليها  
[إذا لم تأذن] <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.....

(١) ما بين [ ] مفقود من نسخة شب، والمثبت من شرح التفريع للتمساني [٢٧٧ / ٦]، إذ نقل شرح المسألة عن الأبهرى.

(٢) يوجد سقط بعد هذا الموضع، لم يشر إليه في المطبوع، وقد نقل التلمساني عن الأبهرى من شرحه ما يلي:

### ترتيب الأولياء على الزَّواج

[١١] - (والابن أولى بإنكاح أمّه من أبيها، وكذلك ابن الابن أولى بها من أبيها، والأخ وابن الأخ أولى بها من جدّها، ثمّ الولاية بعد ذلك مرتبةً على ترتيب العصابات في الموارث).

قال في شرح التفريع [٢٦١ / ٦]: «وإنّما قلنا: إنّ الابن أولى من الأب... قال الأبهرى: ألا ترى: أنّه أحقُّ بولاء مواليتها من الأب، وهو أولى بالصّلاة عليها من الأب؛ لقوّة عصبته وقربه منها، وإذا كان كذلك، كان مقدّمًا على الأب. ولأنّ تعصيب الابن أقوى، بدليل أنّ الأب يصير معه من ذوي الفروض، وإذا كان تعصيبه أقوى، وجب أن يكون مقدّمًا عليه، كالأخ للأب والأمّ مع الأخ للأب، وإذا كان كذلك كان مقدّمًا على الأب».

### أيّهما أولى بولاية النكاح، الوصي أم الولي

[١٢] - (الوصي أولى بالنكاح من الولي، ويستحب له أن يشاور الولي). قال في شرح التفريع [٢٦٣ / ٦]: «قال الأبهرى: لأنّه وكّله، والوكيل يقوم مقام الموكل، فإذا كان الأب باقياً، فالوكيل أولى به من الأولياء، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم، وإن كان استخلفه بعد موته، فهو وصي، والوصي أولى بالعقد على من يلي من الصغار، ذكوراً كانوا أو إناثاً، إذا كان الإناث قد بلغن وأذن في ذلك؛ لأنّه يقوم مقام الأب في ذلك النكاح، كما يقوم مقامه في المال.

وإنما استحبَّ له مشاورة الأولياء؛ تطيباً لنفوسهم».

حكم الصِّدَاق في طلاق الصَّغير، وصداق الصَّغير الفقير على أبيه

[١٣] - (وإن زوجه أبوه ولا مال له، فالصِّدَاق على الأب، ولا ينتقل وجوبه إلى الابن بيسره.

وإن كان له مالٌ عند العقد، فالصِّدَاق من مال الابن، ولا ينتقل إلى الأب بعسره.

وإذا بلغ الابن معسراً قبل الدَّخول وقد كان موسراً عند العقد، فالصِّدَاق دينٌ عليه)

قال في شرح التفريع [٦/ ٢٧٠]: «فإن أعسر الأب بعد بلوغ الابن وقبل دخوله بالمرأة، فقالت المرأة: لا أسلم نفسي إلا بعد قبض صداقي، قيل للابن: إن أردت الدَّخول، فأدِّ الصِّدَاق، وإلا فطلِّق ولا يلزمك شيءٌ، ولا يكون له إليها سبيلٌ إلا بعد دفع المهر».

قال الأبهرى: لأنَّ المرأة تقول: «أنا لا أسلم نفسي بغير عوضٍ يُدفعُ إليّ»، كما لو باعه سلعةً، ثم لم يدفع إليها ثمنها، لم يكن عليه التسليم، وكذلك المهر؛ لأنَّه بدل البضع، فإذا لم يقدر على دفع ذلك إليها، لم يكن عليها تسليمه».

التزويج بشرط كون النِّفقة على والد الصَّغير

[١٤] - (قال مالكٌ: ومن زوّج ابنته واشترط النِّفقة على الأب، فقد اختلف في ذلك: فقيل: إن كان صغيراً، فذلك على الأب ما عاش وما كان الزوج مؤملاً عليه، وإذا مات الأب لم يكن لها بعد موته شيءٌ، لا في ثلثه ولا في رأس ماله، وإن كان الابن كبيراً ليس بمؤملاً عليه فليس هذا الشرط جائزاً، فإن أدرك قبل البناء فرّق بينهما، وإن دخل بها سقط الشرط.

وقيل: لا يجوز في صغيرٍ ولا كبيرٍ، ويفسخ النِّكاح وهو أعجب إلينا).

قال في شرح التفريع [٦/ ٢٧١]: «قال الأبهرى: وإنما قال ذلك؛ لأنَّ من شرط النِّفقة وحققها في النِّكاح أن تكون على الزوج دون غيره، فإذا شُرِطَت النِّفقة على غيره لم

يجز وفسخ العقد قبل الدّخول، كما يفسخ إذا عقد على خمرٍ أو خنزيرٍ؛ لأنّهم عقوده على خلاف شرط الله عزّ وجلّ.

وإذا دخل لم يفسخ؛ لأنّ النّفقة تجب بالدّخول وقد استقرّت على الزوج. وبطل الشرط الفاسد، كما يجب المهر بالدّخول ويبطل المهر الفاسد، وكذلك النّفقة. ووجه قوله: يجوز في الصّغير والمولّى عليه؛ فلاّتهم لم يقصدوا بهذا الشرط مخالفة شرط الله عزّ وجلّ، وإنّما أرادوا بذلك ضمان النّفقة على الصّغير، لا أنّه ليس يقوم بدفع النّفقة؛ وكذلك المولّى عليه، فجاز الشرط لهذه العلة؛ لأنّه ليس في ذلك نقل النّفقة من الزوج إلى غيره».

**غير الوليّ يزوّج المرأة الشريفة بإذنها**

[١٥] - (وإذا زوّج المرأة غير وليّها بإذنها وكانت شريفة ذات بالٍ وقدرٍ، فالوليّ بالخيار: في فسخ نكاحها، وإقراره).

قال في شرح التفرّيع [٦/ ٢٧٣]: قال الأبهرى: ولأنّه لا نكاح لأحدٍ من المسلمين مع العصبه، ولا يقومون مقامهم، كما لا يقوم أحدٌ من الأولياء مقام الأب في البكر. وقال أيضاً: «وقال ابن القاسم: إن أجازته الوليّ بالقرب جاز، سواءً دخل بها الزوج أم لا، وإن أراد فسخه بحدثان ذلك فذلك له، فأما إن طالت إقامتها معه وولدت الأولاد، أمضيته إن كان ذلك صواباً ولم يفسخ».

قال الأبهرى: وإنّما لم يفسخ إذا طالت إقامتها وجاء الولد؛ من قبيل أنّ فسخه في هذا الحال يقبح، فاستحسن إجازته لهذه العلة».

وقال أيضاً في [٦/ ٢٧٤]: «قال الأبهرى: ولأنّه فعل ما على الوليّ من العصبه أن يفعل؛ لأنّه لو امتنع من ذلك جبر عليه، فقام وليّ الإسلام مقام وليّ العصبه».

**غير الوليّ يزوّج المرأة الدنيّة**

[١٦] - (وإن كانت دنيّة، مثل: السّعاية، والمسلمانية، والأمة المعتقدة، ومن لا بال

لها، وكلُّ أحدٍ كفؤٌ لها، فنكاحها جائزٌ، ولا خيار لوليِّها فيها، وقد قيل: لا يزوجه إلا وليها أو السلطان، شريطةً كانت أو دنيَّةً).

قال في شرح التفريع [٢٧٥ / ٦]: «قال الأبهرى: وإذا كانت المرأة لا خطب لها، مثل الدَّنيَّة، وهي المعتقة والسَّوداء، أو التي قد أسلمت ولا عصبة لها من قرابة، فهذه أولياؤها المسلمون، فمن عقد عليها جاز؛ لأنَّها لم تُدخِل المعرَّة على من اعتقها أو أسلمت على يديه إذا وضعت نفسها في غير كفء.

ومن كانت لها عصبةٌ من قرابة، فليس يجوز أن يعقد عليها غيرهم؛ لأنَّ في ذلك إخراج حقِّ لهم عن أيديهم، وهو ما يرضون لها من الكفء ويختارونه؛ لأنَّها لو أرادت غيره لم يجز لها ذلك إلا بإذنهم؛ لأنَّهم بإجازتهم تركوا حقًّا لهم.

ولم يكن النكاح في أصله فاسدًا؛ لأنَّه عُقد بوليٍّ، وهي الولاية العامة. ولم تعاقب هي ولا من زوجه؛ لأنَّهم فعلوا ما هو جائزٌ فعله عندهم إذا كان النكاح عندهم منتشرًا».

### في المرأة يزوجه وليان

[١٧] - (وإذا جعلت المرأة أمرها إلى وليَّين، فزوجهما من رجلين، ثم عُلِمَ بذلك قبل الدَّخول، فالأوَّل أحقُّ بها من الثاني، وإن دخل بها الثاني قبل علمه بالأوَّل، لم يفسخ نكاحه وكان أحقُّ بها، وإن لم يُعلم أيُّهما قبل صاحبه وكان ذلك قبل الدَّخول، فُسخ نكاحهما جميعاً وتزوَّجت من شاءت منهما أو من غيرهما، وإن دخل بها أحدهما فهو أحقُّ بها من الآخر).

قال في شرح التفريع [٢٨٠ / ٦]: «قال الأبهرى: لأنَّ السَّابق إلى العقد، له قوَّة السَّبق، وكان أولى لهذه العلة».

وقال في [٢٨١ / ٦]: «قال الأبهرى: ولأنَّ قوَّة الدَّخول أكد من سبق قوَّة العقد؛ لأنَّ بالدخول قد تنهَى حكم النكاح وكملت أحكامه وحرمته، من وجوب المهر ووقوع الحصانة، فكان أولى من الأوَّل».

وقال أيضاً: «فإن لم يُعلم أيُّهما قبل صاحبه...»

قال الأبهرى: لأنَّ كلَّ واحدٍ من الأولياء عقد عليها بإذنها، وليس أحدهما أولى بالولاية والعقد عليها من الآخر، وإذا كان كذلك، فقد استتوا في العقد، فليس لأحد المعقودين فضيلةٌ على الآخر.

وقال أيضاً في [٦/ ٢٨٢]: قال الأبهرى: «فإن قيل: لا يخلو عقد نكاح الأول، إمّا أن يكون صحيحاً، فيجب أن يكون الأول أولى، دخل بها الثاني أم لا، أو يكون فاسداً فالثاني أولى، دخل بها أو لم يدخل؟»

قيل له: قد خلا من هذين القسمين، وهو قسمٌ آخر موقوفٌ حتى تعلم صحته أو فساده في ثاني حالٍ، فإن انكشف أمر الأول قبل دخول الثاني بها، كان عقد الثاني كأنه لم يكن، وإن انكشف بعد دخول الثاني بها، كان عقد الأول كأنه لم يكن، إلّا أن أحد العقدين كان فاسداً، فصححه الدخول أو انكشاف الأول منهما، وهذا لا يقوله عالمٌ، أعني: أن العقد فاسدٌ في أصله ثم يصحُّ بعد ذلك.

فإن قيل: لو جاز ذلك في الوليين - أي: أن تكون للثاني إذا دخل بها -، لجاز ذلك في الأخت إذا تزوّجها رجلٌ على أختٍ تحتها، ثم دخل بها، أن يصحَّ نكاح الثانية، وكذلك الرجل إذا وكل من يزوّجه، فزوّجه أخت امرأته أو عمّتها أو ما أشبه ذلك؟

قيل له: ما قلته غير لازم، لأنَّ الإنسان ليس به ضرورةٌ إلى أن يتزوَّج أخت امرأته ولا عمّتها ولا خالتها، وكذلك ليس به ضرورةٌ إلى أن يوكل غيره فزوّجه؛ لأنّه يقدر على أن يباشر ذلك بنفسه، ويعرف أخت امرأته من الأجنبية، وليس تقدر المرأة على العقد على نفسها من غير جهة وليّها، فهي مضطّرةٌ إلى الولي في باب العقد عليها، وكلّهم أولياءُها، وليس أحدهم أحقّ من الآخر، وليس الرجل مضطراً إلى التوكيل ولا التزويج بأخت امرأته، فهو مفترطٌ مقصّرٌ فيما فعل إذا كان يقدر على غير ذلك والتحرّز من الخطأ الذي وقع منه، وليس تقدر المرأة على ذلك، فاختلفا لهذه العلة. ولأنَّ كلَّ واحدٍ من الأولياء لو مُنِع من العقد على وليّته حتى يعلم أنّه لم يعقد عليها

غيره من الأولياء، لأدّى ذلك إلى بطلان العقد عليها أصلاً؛ لأننا لا نعلم ذلك يقيناً، وإذا كان ذلك، كان بها ضرورةً إليه مع جواز هذه الحال، [و] كان أولهم بالعقد أحقُّ بها على ما ذكرنا».

وقد روى ابن وهب: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى فِي الْوَلِيِّينَ يُنْكَحَانِ الْمَرْأَةُ، لَا يَعْلَمُ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ، أَنَّهَا لِلَّذِي دَخَلَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ، فَهِيَ لِلْأَوَّلِ». قال ابن وهب: «وأخبرني رجالٌ من أهل العلم، عن يحيى بن سعيد، وربيعة، وعطاء بن أبي رباح، ومكحولٍ بذلك».

### اجتماع الأولياء

[١٨] - (وإذا كان للمرأة أولياء في درجة واحدة، فأبهم زوجها، جاز نكاحه، وإن اختلفوا قبل النكاح، فأولاهم بها أفضلهم حالاً، وإن استتوا في الدرجة والفضل واختلفوا في عقد النكاح، نظر فيه الحاكم فعقده إن رأى ذلك سداداً، أو رده إلى من يعقده منهم أو من غيرهم).

قال في شرح التفريع [٢٨٦/٦]: «..... نظر فيه الحاكم فعقده إن رأى ذلك سداداً، أو رده إلى من يعقده منهم أو من غيرهم؛ لقوله ﷺ: «فَإِنْ اشْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

قال الأبهرى: ومعنى الحديث: إن اشتجر الأولياء من العصبه، عقد السلطان إن رأى ذلك؛ لأنه وليٌّ من الأولياء، وإن رأى أن يأمر أحداً من الأولياء فعل.

فإن كان أحد الأولياء غائباً، عقد الحاضر بإذنها؛ لأنه وليٌّ مثل الغائب، وانتظار الغائب يضربها في تأخير العقد».

### حكم الشهادة على عقد النكاح

[١٩] - (وعقد النكاح جائزٌ بغير شهادة).

قال في شرح التفريع [٢٨٨/٦]: «قال الأبهرى: ومما يدلُّ على صحة عقد النكاح بغير شهادة، هو أنه عقدٌ من العقود، فليس يخلو أن يكون كعقد البيع أو كعقد الإجارة



أو الهبة أو الصدقة، فلما جازت هذه العقود بغير شهادة، فكذاك عقد النكاح يجوز بغير شهادة؛ لأنه لا يخرج عن هذه العقود.

فإن قيل: فقد روي أن النبي ﷺ قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ؟» قيل له: معنى الحديث إن صحَّ: لا نكاح يثبت في الحكم عند المنازعة إلا بشاهدين. على أن الحديث غير صحيح؛ لأنه يرويه عبد الله بن محرز، وهو متروك بإجماع. [و] إذا ثبت أنه ليس شرطاً في عقد النكاح، فإنه شرط في الكمال والفضيلة؛ لقوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ»، وقد ثبت أنه لم يُرد نفى الصحة، فلم يبق إلا نفى الكمال والفضيلة.

### نكاح السر

[٢٠] - (فإن أسرَّ النكاح ولم يُشهد به، فإنه يظهر في ثاني حالٍ ويعلن، فيصح ولا يفسخ إذا لم يُرد به نكاح السر، ولا يجوز نكاح السر ويفسخ بطلقة، وإن بنى بها، فلها الصداق المسمّى، ويعاقب الزوجان والبيّنة والولي إن لم يعذروا بجهل). قال في شرح التفریع [٦ / ٢٩١]: «قال الأبهري: ولأنَّ السَّنة في النِّكاح إعلانه وإظهاره، فمتى خالف مخالف ما أمر به رسول الله ﷺ، كان فعله مردوداً، كما لو تزوج في الإحرام أو تزوج نكاح متعة أو شغارٍ وما أشبه ذلك، كان نكاحه مردوداً، وكذلك إذا أسرَّ النِّكاح، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ».

وهذا من جهة الظاهر، وأما من جهة المعنى، فلأنَّ النِّكاح إذا لم يُظهر وكُتِمَ، أدَّى ذلك إلى أن يتزوج الرجل بأم امرأته أو بنتها، أو يتزوج بامرأة ابنه أو أبيه؛ لأنَّ ذلك إنما يمنع منه إذا علم الناس بالتزويج، ولكان ذلك يؤدي إلى فعل ما نهى الله عنه ورسوله. وإنما قلنا: إنه يفسخ بطلاق؛ فلائنه نكاحٌ مختلفٌ فيه، وكلُّ نكاحٍ مختلفٌ فيه في إجازته وردّه، فالفرقة فيه بطلاق».

إذن الابن البالغ في النكاح

[٢١] - (ولا يجوز إنكاح الرجل لابنه الكبير البالغ إلا بإذنه، وهو والأجنبي في ذلك سواء).

قال في شرح التفريع [٢٩٨ / ٦]: «قال الأبهرى: وإنما لم يلزم الابن صداق؛ لأنّ الصّدّاق إنّما يلزم بثبات النّكاح أو الوطء، وليس هنا نكاحٌ صحيحٌ أو شبهةٌ. وإنّما لم يلزم الأب؛ لأنّه لم يضمن، وإنّما زوج على أن يكون الصّدّاق على الزوج». وقال أيضاً: «وإن رضي، جرى على الخلاف في النّكاح الموقوف، وقد نقل الخلاف [محمد: عبد الله] بن عبد الحكم في مختصره الكبير، فقال: وقد اختلف قول مالك في إجازة النّكاح إذا رضي الابن: فقال مالك: إن رضي جاز، وإن كرهه سقط.

وقال مرّةً: لا يجوز وإن أجازاه الابن.

قال الأبهرى: فوجه القول الأول: هو أنّ الأب له في ابنه من الشّبهة والقوّة ما ليس للأجنبيّ على الأجنبيّ، فجاز عقده عليه إذا رضي الابن، وكأنّه عقده بأمره. ووجه قوله: «إنّه لا يجوز وإن أجازاه الابن»، فلاّنّ النّكاح وقع غير صحيح، فلا يجوز بإجازة مجيز، كما لو عقد على ابنته الثّيب النّكاح بغير إذنها، لم يجز بإجازتها».

#### باب إنكاح العبد

[٢٢] - (ولا يجوز لعبد أن يزوّج ابنته ولا غيرها من أوليائه، وإن أذن في ذلك قرابتها).

قال في شرح التفريع [٣٠٦ / ٦]: «قال الأبهرى: ولأنّ العبد ليس بوليّ للحرّة؛ لاختلاف حرمتيهما؛ لنقصان حرمة العبد عن حرمة الحرّة، والولاية إنّما تكون بتكافؤ الحرّم.

ألا ترى: أنّ الكافر ليس بوليّ للمسلمة.

وكذلك العبد ليس بوليّ للحرّة وللأمة أيضاً؛ لأنّ سيّد الأمة هو وليّها، وإنّما يعقد عليها بالرقّ لا بالولاية.

ألا ترى: أنه يزوّجها وإن كانت كافرة، والمسلم ليس بوليّ للكافرة.  
ولأن العبد أيضاً ناقص الحرمة، والوليّ لا يكون إلّا متكامل الحرمة كما ذكرنا.  
ولمّا لم يكن العبد وليّ نفسه في باب العقد عليه حتى يأذن له سيّده، فكذلك ليس هو  
وليّ غيره، سواء كانت وليّته حرّة أو أمة.  
والمكاتب والمدبّر والمعتق بعضه بمنزلة العبد، ليس منهم من يعقد النّكاح، فإن عقد  
أحدّ منهم على ابنته البكر أو الثّيب برضاها، لم يجز ويُفسخ وإن دخل بها، وللمدخل  
بها المهر بالميسر».

#### المرأة لا تلي عقد النّكاح

[٢٣] - (قال مالك: ولا يجوز لامرأة أن تلي عقد نكاح ابنتها، ولا يتيمة وفي وصيّتها،  
ولكن تختار الأزواج وتقدر الصّدق، ثم تستخلف رجلاً يعقد لها النّكاح، ولها أن  
تستخلف رجلاً أجنبياً وإن كان وليّها حاضراً).

قال في شرح التفريع [٦/٣٠٨]: «قال الأبهرى: لأنّها هي الوصيّة، والوصيّ يقوم  
مقام الأب في النّظر للأولاد الصّغار في أموالهم وتزويجهم، وهو أولى بذلك من  
الأولياء؛ لأنّ الأب قد جعل ذلك إليه.

ولم يجز لها أن تباشر العقد بنفسها عليهم؛ لأنّها امرأة، والمرأة لا تلي عقد نفسها ولا  
غيرها، فوجب أن تأمر رجلاً بالعقد عليهم لهذه العلة».

#### اشتراط إذن السيد للعبد في الزّواج

[٢٤] - (ولا يجوز للعبد أن يتزوّد إلّا بإذن سيّده، فإن أذن له سيّده في النّكاح جاز  
عقده إن شاء، وله ترك فسخه، وفسخه بطلاق).

قال في شرح التفريع [٦/٣١٠]: «قال الأبهرى: لأنّه يشتغل بزوجه عنه، وتلزمه  
النّفقة».

وقال أيضاً: «فإن تزوّج بغير إذن سيّده، ثم علم السيّد بذلك، فله فسخ عقده إن شاء.  
قال الأبهرى: لأنّه أدخل في ملكه نقصاً، فله أن يرد ذلك، وله ترك فسخه».

وقال أيضاً: «وفسخه إن فسخه بطلاق».

قال الأبهرى: والفرق بينه وبين الأمة في ذلك، أنه أهل للعقد على نفسه، وإنما منع من ذلك من أجل سيده؛ لحق سيده.

ألا ترى: أن سيده لو أذن له في العقد، جاز له أن يعقد على نفسه.

فإذا أجاز عقده جاز؛ لأنه بمنزلة ما لو ابتداء العقد بإذن سيده.

وليس كذلك الأمة؛ لأنها لو أذن لها سيدها في العقد لما جاز لها أن تعقد على نفسها؛ لأنها ليست من أهل العقد، فلهذه العلة قال مالك: إن عقد العبد على نفسه يجوز بإجازة السيد.

زواج الأمة بغير إذن سيدها

[٢٥] - (وإذا تزوجت أمة بغير إذن سيدها فإنه على وجهين:

إن باشرت العقد بنفسها، لم يجز بوجه نكاحها وإن أجازها سيدها.

وإن جعلت أمرها إلى رجل فزوجه فعلي روايتين:

إحداهما: أنه كنكاح العبد، إن شاء السيد فسخه، وإن شاء تركه.

والرواية الاخرى: أنه باطل على كل حال، ولا يجوز بإجازة السيد له)

قال في شرح التفريع [٦/ ٣١٢]: «فإن باشرت العقد بنفسها، لم يجز نكاحها وإن

أجازها سيدها؛ لأن فساده لحق الله عز وجل لا لحق السيد.

قال الأبهرى: ولأن العقد وقع على فساد، فلا يصح بالإجازة، لأن كل عقد فاسد وقع

فهو على الأصل الذي وقع عليه من الفساد ولا يصح بعد ذلك، كتزويج المرأة في

عدتها، والمرأة على عمتها.

وكذلك الأمة، ليست من أهل العقد على نفسها، فمتى عقدت كان باطلاً لا يجوز وإن

أجازها السيد.

وليس ذلك كما لو باعت نفسها فأجاز البيع سيدها، والفرق بينهما:

أن الولاية في النكاح حق لله تعالى فإذا تزوجت بغير ولي، لم يجز وإن أجازها سيدها؛

لأنَّ السَّيِّدَ لا يملك إبطال حقِّ الولاية، بدليل: أنَّه لو وكلَّها على تزويج نفسها لم يجز، بخلاف البيع، فإنَّ البيع إنَّما منعت أن تباع نفسها لحقِّ السيد، فوَقَفَ البيع لأجله، فإذا أجازَه جاز، يَدُلُّ على ذلك، أنه لو وكلَّها على بيع نفسها فباعتها، لزمه البيع، فافترقا». وقال أيضًا في [٣١٣/٦]: ونقل الأبهري في شرح مختصر ابن عبد الحكم، عن مالك أنَّه قال: إنَّ أجازَه السَّيِّدَ جاز، كنكاح العبد سواءً.

وقال أيضًا في [٣١٣/٦]: «وإن جعلت أمرها إلى رجل فزوَّجها، ففيها روايتان: إحداهما: أنَّه كنكاح العبد، إن شاء السَّيِّد فسخره، وإن شاء تركه. والرواية الأخرى: أنَّه باطلٌ على كل حالٍ، ولا يجوز بإجازة السَّيِّد له..... ووجه الرواية الأخرى: هو أنَّ التَّزْوِيج بالولاية لا يوجد مع الملك. قال الأبهري: من قَبْلَ أنَّه لا يقوم أحدٌ مقام السَّيِّد في عقد النِّكاح على أمته، لأنَّ السَّيِّد يعقد بالرقِّ، وغيره ليس بهذا المعنى، فلا يقوم أحدٌ مقامه، إلَّا أن يكون بأمره». [٢٦] - قال مالك: (والمعتقة إلى أجل لا تزوج إلَّا برضاها. وقد قيل: إنَّها تزوج بغير رضاها، وهذا أحبُّ إلينا).

قال في شرح التفریع [٣١٣/٦]: «قال الأبهري: فوجه قوله: إنَّها لا تزوج بغير رضاها؛ فلأنَّ عقد حرَّيتها قد ثبت، وليس يجوز إزالته بوجه؛ لأنَّه لا يمكن ردّها لِذَيْنٍ ولا غيره، وهي من رأس المال، بمنزلة أم الولد، فلا يجوز أن تزوج إلَّا برضاها. ووجه قوله: إنَّه يُزَوِّجها بغير رضاها؛ فلأنَّ أحكامها أحكام الأمِّ في طلاقها وشهادتها وحدودها وغير ذلك، وفذلك في تزويجها؛ لأنَّها قد تموت قبل أن يأتي الأجل من غير أن تثبت لها حرَّية».

الرجعة حقٌّ للعبد

[٢٧] - (وإذا طلق العبد زوجته، فله رجعتها وإن كره ذلك سيِّده)

قال في شرح التفریع [٣١٦/٦]: «قال الأبهري: فليس لسيِّده منعه من ذلك، كما ليس له منعه من النِّفقة والوطء والمهر.

[٢/٦١/ب].....<sup>(١)</sup> إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ قَدْ عُلِّقَ وَقُوعُهُ شَرِيطَةُ يُمْكِنُ أَنْ

يَكُونَ، وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْلَقًا  
بشَرطِ خِيَارٍ وَلَا صَفَةٍ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ خِيَارُ الثَّلَاثِ وَأَقْلَ وَأَكْثَرِ.



[٧٥٩] قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالْخُطْبَةِ عِنْدَ النِّكَاحِ، وَالْيَسِيرُ مِنْهَا يُجْزِي<sup>(٢)</sup>.

وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ تَرْوِيجُهُ بِأَمَةٍ سَيِّدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.  
فَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقَ خَلْعٍ أَوْ طَلَاقًا رَجْعِيًّا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
تَرْوِيجٌ جَدِيدٌ.

وَلَايَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمَةِ

[٢٨] - (وَلَا وَلَايَةَ لِمُسْلِمٍ عَلَى أُخْتِهِ وَلَا ابْنَتِهِ النَّصْرَانِيِّينَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَقَارِبِهِ  
الْمُخَالَفِينَ لَهُ فِي مِلَّتِهِ، وَلَا يَجُوزُ عَقْدُهُ عَلَيْهِنَّ مِنْ مُسْلِمٍ وَلَا كَافِرٍ).  
قَالَ فِي شَرْحِ التَّفْرِيعِ [٣١٨/٦]: «قَالَ الْأُبْهَرِيُّ: فَتُبِتَ بِهَذَا أَنَّ الْمُسْلِمَ لَيْسَ بَوْلِيٍّ  
لِلْكَافِرِ؛ لِقَطْعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْوَلَايَةَ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ أَوْلِيَاؤُهُمْ أَهْلُ دِينِهِمَا، هُمْ أَحَقُّ  
بِالْعَقْدِ عَلَيْهِمَا مِنْ عَصَبَتِهِمَا الْمُسْلِمِينَ.

وَلِأَنَّ نَقْصَ الْكُفْرِ أَبْلَغُ مِنْ نَقْصِ الرِّقِّ، وَإِذَا كَانَ نَقْصُ الرِّقِّ يَنَافِي وَلَايَةَ عَقْدِ النِّكَاحِ،  
فَنَقْصُ الْكُفْرِ أَوْلَى أَنْ يَنَافِيَ عَقْدَ النِّكَاحِ».

(١) مِنْ هُنَا تَبْدَأُ الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ مِنَ الشَّرْحِ، وَلَعَلَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يَشْرَحُهَا

الْمُشَارِحُ، مَا فِي التَّفْرِيعِ: «وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ».

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٩٠)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٣٩٠/٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ فِعْلٌ خَيْرٌ، وَفِيهَا إِعْلَانٌ لِلنِّكَاحِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَقَدْ خُطِبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وقد روى ابن مسعود، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَ يَخُطِبُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ»<sup>(١)</sup>، فذكر الخطبة.

وليس لها حدٌ محدودٌ، وما تيسر أجزاءً، وَإِنْ عُقِدَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ خُطْبَةٍ أَجْزَأُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِفَرْضٍ لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَا خِلَافٌ فِي ذَلِكَ نَعْلَمُهُ.



[٧٦٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ غَائِبٍ أَوْ أَرْضٍ غَائِبَةٍ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ هُوَ عَقْدٌ عَلَى مُعَاوَضَةٍ، فَكُلَّمَا جَازَ أَنْ يَبِيعَهُ الْإِنْسَانُ جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود [٣/٣٦]، والترمذي [٢/٣٩٨]، وابن ماجه [٣/٨٧]، وهو في التحفة [٧/١٢٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، المدونة [٢/١٦٦]، النوادر والزيادات [٤/٤٥٧] و [٥/٩٠].

(٣) ينظر: المدونة [٢/١٤٧].

وبيع العبد الغائب والدار الغائبة جائزٌ إذا عرفهما البائع والمشتري مشاهدةً أو صفةً، فكذلك التزويج بهما.



[٧٦١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا تَزَوَّجْتَ الْمَرْأَةَ عَلَى حُكْمِهَا، فَلَا يُفْسَخُ، وَيُقَالُ لَهَا: «سَمِّي»، فَإِنْ رَضِيَ الزَّوْجُ كَانَ ذَلِكَ صَدَاقًا، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ قِيلَ لَهُ: «سَمِّ»، فَإِنْ رَضِيَتْ كَانَ لَهَا صَدَاقُهَا، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا عَلَى شَيْءٍ فُسِّخَ<sup>(١)</sup>.

✎ إنما أجاز ذلك؛ لأنَّه عقد نكاحٍ على غير مهرٍ مُسمًى، وذلك جائزٌ، ثم يسمَّى الصداق بعد ذلك، يتفقان عليه، أو يجب صداق المثل بالدخول إن لم تكن تسميةً رُضِيَ بها قبل الدخول.

وقد دلَّ القرآن على إجازة ذلك، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، [١/٦٢/٢]، فأجاز العقد ما لم تكن معه فريضة، وقد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدَّم.

وقال عبد الملك بن الماجشون: «إِنَّ النِّكَاحَ غَيْرَ جَائِزٍ»، قال: «كَانَ النِّكَاحُ يَقَعُ بِهَا إِذَا رَضِيَتْ بِالصَّدَاقِ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا غلط؛ لأنَّه إِنَّمَا يَقَعُ إِذَا رَضِيَ الزَّوْجُ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ، فَيَكُونُ وَقُوعُهُ

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، المدونة [١٦٧/٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٣٣٦)، التفرع [٥٢/٢]، النوادر والزيادات [٤٥٢/٤].

(٢) ابتدأت اللوحة بقوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

(٣) ينظر: المنتقى للباجي [٢٨٠/٣].



بحكمه ورضاه لا برضاها وحكمها؛ لأنَّ الزوج إن لم يرض بما تقول فارق ولا شيء عليه من الصداق؛ لأنَّه طلق من قبل أن يسمي صداقاً أو يدخل.



[٧٦٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَمْرَةٍ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، أَوْ جَنِينٍ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، أَوْ عَبْدٍ أَبَقٍ، أَوْ بَعِيرٍ شَارِدٍ، فَلَهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ صَدَاقٌ مِثْلُهَا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ دَخَلَ بِهَا.

وَالْأَوَّلُ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يَفْسَخُ النِّكَاحَ قَبْلَ الدَّخُولِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ غَرَرًا أَوْ مَجْهُولًا»؛ فَلَأَنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا مَا لَا يَجُوزُ لَهُمْ فَعْلُهُ مِنْ جَعْلِ الصَّدَاقِ مَجْهُولًا وَغَرَرًا، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ، فَوَجِبَ زَجْرُهُمْ عَنْ فَعْلِ مِثْلِهِ، وَيَفْسَخُ الْعَقْدَ لئَلَّا يَعُودُوا لِمِثْلِهِ خَوْفَ الْفَسْخِ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ دَخَلَ لَمْ يَفْسَخْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ بِالْدَّخُولِ صَدَاقٌ صَحِيحٌ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَغَرَرٍ، وَهُوَ صَدَاقٌ مِثْلُهَا، فَلَمْ يَجْزِ فُسْخُ النِّكَاحِ لَوْ جُوبِ الصَّدَاقُ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِفُسْخِ النِّكَاحِ مِنْ أَجْلِ صَدَاقٍ فَاسِدٍ وَقَدْ وَجِبَ فِيهِ صَدَاقٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْفَاسِدَ قَدْ بَطَلَ وَوَجِبَ الصَّحِيحُ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، وقد نقل ابن أبي زيد في النوادر [٤٧٠ / ٤] هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: المدونة [١٤٦ / ٢ و ١٦٦]، التفريع [٣٨ / ٢].

ووجه قوله: «إنَّه يُفرق بينهما وإن دخل»؛ فلأنَّ الصداق الفاسد لَمَّا قارن عقد النكاح أفسده، فلم يجرِ القرار عليه، كالأجل المجهول إذا قارن عقد البيع أفسده ولم يجرِ الثبات [ب/٦٢/٢] عليه، ولو تعرَّى عقد البيع من الأجل المجهول، كان صحيحاً، فكذلك عقد النكاح لو تعرَّى من الصداق المجهول كان صحيحاً وإذا قارنه أفسده.

فهذا وجه هذا القول، والأول أصح، وهو ما حكاه عنه ابن القاسم وغيره من أصحابه عنه<sup>(١)</sup>.

وكذلك إذا كان الصداق خمراً أو خنزيراً:

❦ فإنه يفسخ قبل الدخول؛ للعلة التي ذكرناها.

❦ ولا يفسخ بعد الدخول؛ لوجوب المهر الصحيح وهو مهر المثل.

وقد قال مالك: «إنَّه يفسخ أيضاً بعد الدخول في الخمر والخنزير، كما يفسخ بالغرر»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا القول أعني: في الخمر، أوكد وأصح منه في الغرر، أعني: بعد الدخول؛ لأنَّ الغرر مثل الجمل الشارد والعبد الآبق والثمرة التي لم يبد صلاحها، قد يصح أن يملكه مسلم، ويصح أن يملك غيره بهبة أو صدقة، وليس يصح ملك المسلم للخمر ولا تملكه لغيره، فوجب أن يكون فسخ النكاح في الخمر بعد الدخول أولى.

(١) ينظر: المدونة [١٤٦/٢].

(٢) ينظر: النوادر والزيادات [٤/٤٧٠].

وقد اختلف قول مالك فيه على ما بيناه، والصحيح من قوله والأشهر أنَّ النِّكاح يفسخ قبل الدخول في كل ذلك؛ ردعاً لهما عمّا فعلاه، ولا يفسخ بعد الدخول؛ لاستقرار وجوب الصداق الصحيح وهو مهر المثل، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



[٧٦٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ بِعَبْدٍ أَبَقِيَ، ثُمَّ قَبَضَتْهُ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فُسِّخَ النِّكَاحُ.

لَهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا، فَلَهَا صَدَاقُ مِثْلِهَا، وَتَرُدُّ الْعَبْدَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِحَدَاثَةِ قَبْضِهِ وَلَمْ يَتَطَاوَلْ، فَإِنْ تَطَاوَلْ أَوْ تَغَيَّرَ رَدَّتْ قِيَمَتُهُ<sup>(٢)</sup>.

كـ قوله: «ترد العبد الأبق إذا كان بعينه»؛ فلأنه لمَّا لم يجز أن يكون صداقاً وجب رده، كما يرده المشتري إذا اشتراه.

فإن تغيَّر أو تلف فعليها قيمته، بمنزلة البيع الفاسد إذا تلفت السلعة أو تغيَّرت، [١/٦٣/٢] فعلى المشتري قيمتها إذا كان قد قبَضَها من البائع، فكذلك الصداق مثله؛ لأنَّ النِّكاح والبيع في هذا بمنزلة واحدة، إذ هما عقدٌ على معاوضة.



(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٣٣/٦] هذه المسألة عن الأبهري بتصرف.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، المدونة [١٤٦/٢]، التفريع [٣٧/٢]، النوادر والزيادات [٤٦٩/٤].

[٧٦٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ بِشَمْرَةٍ لَمْ يَبْدُ صَلاَحُهَا، فَدَخَلَ بِهَا أَوْ<sup>(١)</sup> قَبَضَتِ الثَّمَرَةَ، فَلْتَرُدَّهَا أَوْ شَرَوْاَهَا<sup>(٢)</sup>.

يعني: إذا كانت الثمرة بحالها لم تتغير فلتردّها، وإن تغيّرت ردتّ مثلها كيلاً إن أمكن ذلك، وإلا فقيمتها.  
ومعنى قوله: «شرواها»، أي: مثلها.



[٧٦٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ، ثُمَّ وَجَدَ مَسْرُوقًا وَقَدْ دَخَلَ بِهَا، فَإِنَّهُ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا<sup>(٣)</sup>.

إنّما قال ذلك؛ لأنها لم ترض بتسليم نفسها إليه دون إعطائها الصداق، فمتى لم يصح لها الصداق، كان لها منعه من وطئها حتى يعطيها مهرها؛ لأنها لم ترض بدمّته وأن يكون ديناً عليه.  
وذلك مخالفٌ إذا رضيت بدمّته، ثم تعذر عليه الصداق، أنها لا تمنعه من الوطء.



- 
- (١) قوله: «أو»، كذا في شب، ولعلها: «و».
- (٢) هذه المسألة غير مثبتة في المطبوع، وينظر: المدونة [١٤٦/٢] و [١٦٩]، النوادر والزيادات [٤٦٩/٤].
- (٣) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، النوادر والزيادات [٤٧٣/٤]، البيان والتحصيل [٣٦٧/٤].

[٧٦٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَةٌ وَابْنَتُهَا، فَوَطِئَ إِحْدَاهُمَا، حُرِّمَ عَلَيْهِ فَرْجُ الْأُخْرَى، كَانَ ذَلِكَ مِنْ رَضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَأُمَهْتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فَحَرَّمَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ أُمَّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ بِتَزْوِيجِ الْبَنَاتِ، وَحَرَّمَ ابْنَتَهَا بِشَرِيطَةِ الدَّخُولِ بِهَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، فَكَانَ الْوُطْءُ بِمَلِكِ الْيَمِينِ فِي التَّحْرِيمِ كَالْعَقْدِ فِي النِّكَاحِ، فَإِذَا وَطِئَ أُمَةً، حُرِّمَ عَلَيْهِ وَطْءُ ابْنَتِهَا وَأُمِّهَا، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا وَأُمِّهَا؛ لِأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ فِي الزَّوْجَةِ بِمَنْزِلَةِ الْوُطْءِ فِي الْأُمَةِ، فَتَمَّتْ وَطِئَ أُمَةً، حُرِّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْأَ ابْنَتَهَا أَوْ أُمِّهَا بِمَلِكِ [ب/٦٣/٢] الْيَمِينِ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْوُطْءِ فِي الْأُمَةِ كَحُرْمَةِ الْعَقْدِ فِي الزَّوْجَةِ.

أَلَا نَرَى: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

فَلَوْ عَقَدَ رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا صَحِيحًا، حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ وَأَبِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ أُمَّةً حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ وَأَبِيهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَكَذَلِكَ مِثْلُهُ إِذَا

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، المختصر الصغير، ص (٤٩٠)، المدونة [٢/٢٠٢]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٤٣)، التفريع [٢/٤٤].

وطئ أمة بملك اليمين حرمت عليه أمها وابتتها؛ لأنَّ الوطء في التحريم يقوم في ملك اليمين مقام عقد النكاح في الزوجات، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وحكم الرضاع حكم النسب في التحريم؛ لأنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال فيما رواه مالك، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار<sup>(٢)</sup>، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»<sup>(٣)</sup>.



[٧٦٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ أُخْتَانِ، فَأَصَابَ وَاحِدَةً، فَلَا تَحِلُّ لَهُ إِصَابَةُ الْأُخْرَى حَتَّى يَحْرُمَ عَلَيْهِ فَرْجُ أُخْتِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ عَتَاقَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

قَالَ: وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ فِي الْوَطْءِ، وَلَا يَجْمَعُ مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ بَيْنَ شَيْءٍ نَهَى عَنْ مِثْلِهِ فِي النِّكَاحِ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْوَطْءَ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ بِمَنْزِلَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَكُلٌّ مِنْ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي عَقْدِ النِّكَاحِ، فَكَذَلِكَ

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٢ / ٧]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) سليمان بن يسار الهلالي، المدني، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٤١٤).

(٣) أخرجه مالك [٨٧٦ / ٤]، وهو في الصحيحين: البخاري (٢٦٤٦)، مسلم [١٦٢ / ٤]، وهو في التحفة [٤٠٩ / ١٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٠)، المختصر الصغير، ص (٤٨٩)، الموطأ [٧٧٣ / ٣]، المدونة [١٩٩ / ٢ و ٢٠١]، مختصر أبي مصعب، ص (٣٤٤)، النوار والزيادات [٥٠٦ و ٥١٣]، التفریع [٦٤ / ٢].

لا يجوز له أن يجمع بينهما في الوطء بملك اليمين، فلما لم يجز له الجمع بين الأختين في النكاح، وكذلك الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها في النكاح؛ لنهي الله تعالى ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك<sup>(١)</sup>، كذلك لا يجوز أن يجمع بينهما في الوطء بملك اليمين؛ إذ قد دُلِّلنا على أن الوطء في ملك اليمين بمنزلة عقد النكاح في [١/٦٤/٢] الزوجية، والله أعلم.

وقوله: «حتى تحرم الأخرى بعتي أو كتابة أو نكاح أو ما أشبه ذلك»؛ فلأن هذه الأشياء هي وجه تحريم فرجها، فأما أن يمتنع ويُحَرِّمَ بيمينٍ أو غيرها فليس يحرم ذلك عليه؛ لأنَّهُ يمكنه أن يكفر، ثم يطأ<sup>(٢)</sup>.



[٧٦٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْتَانِ فَوَطِئَ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ بَاعَهَا فَوَطِئَ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ، ثُمَّ اشْتَرَى الَّتِي بَاعَ، فَلْيَقُمْ عَلَى وَطْءِ الَّتِي كَانَ يَطْأُ، وَلَا يَطْأُ الَّتِي كَانَ ابْتِاعَ حَتَّى تَحْرُمَ الْأُخْرَى عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَيَعَ إِحْدَاهُمَا حَلَّتْ لَهُ الْأُخْرَى، فَجَازَ لَهُ وَطْؤُهَا، وَشَرَاؤُهُ لِلْأُخْرَى لَيْسَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ فَرَجُ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِي وَلَا يَطْأُ، إِنَّ الشَّرَاءَ لَا يُوجِبُ الْوُطْءَ لَا مُحَالَةً.

(١) لقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ لَا مَا قَدْ سَلَفَ ﴿[النساء: ٢٣]،

وقول النبي ﷺ: «لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها». متفق عليه: البخاري (٥١٠٩)، مسلم [١٣٥/٤]، وهو في التحفة [١٠/١٩٠].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٧/٤٠]، هذا الشرح عن الأبهري باختصار.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩١)، المدونة [٢/٢٠٠]، النوادر والزيادات [٤/٥١٣].

ألا ترى: أنه قد يجوز للإنسان أن يشتري من لا يجوز له وطؤها، وكما يجوز له إذا كان عنده حرة بتزويج أن يشتري أختها ويملكها من غير وطء، فكذلك يجوز له أن يشتري أخت من قد وطئها، ثم لا يجوز له أن يطأ هذه التي اشتراها دون أن يحرم فرج التي هي عنده بوجه من التحريم الذي يمنع من الوطء.



[٧٦٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ الْأُمَّةَ أَوْ قَعَدَ مِنْهَا<sup>(١)</sup> أَوْ بَاشَرَهَا أَوْ غَمَزَهَا، فَلَا تَحِلُّ لِابْنِهِ وَلَا لِأَبِيهِ.

وَلَا أَحَبُّ إِذَا نَظَرَ إِلَى ذِرَاعَيْهَا أَوْ بَعْضِ عَوْرَتِهَا تَلَذُّذًا أَنْ يَطَّأَهَا أَبَوُهُ أَوْ ابْنُهُ.

فَأَمَّا النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ الشُّرَاءِ فَلَا يَحْرُمُهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ أَقَامَتْ عَلَيْهِ فِي مَرَضِهِ<sup>(٢)</sup> وَمَسَّتْ عَوْرَتَهُ وَاطَّلَعَتْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، الْآيَةُ، وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٢]، فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ وَابْنِهِ إِذَا كَانَ نِكَاحَهُ [٢/٦٤/ب] صَحِيحًا، ثُمَّ كَانَ الْوُطْءُ بِمَلِكٍ

(١) قوله: «أَوْ قَعَدَ مِنْهَا»، مثبت من الحاشية، وساقط من المطبوع.

(٢) قوله: «فِي مَرَضِهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «بِمَرَضٍ».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩١)، المختصر الصغير، ص (٤٨٨)، مختصر أبي مصعب، ص (٣٤٥)، النوادر والزيادات [٤/٥٠٧]، التفريع [٢/٤٤].



اليمين كعقد النكاح في الزوجات لِمَا ذكرناه من الدليل، وجب أن تحرم الأمة على أبي الواطئ وابنه كما تحرم عليه زوجته بالعقد، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وكذلك إذا قَبَّلَهَا أو لمسها لشهوة، فإن ذلك يُحَرِّمُ على ابنه وأبيه، كما تَحَرُّمُ الربيبةُ عليه بِقُبْلَةِ الأم مثل ما يحرم بالوطء.

فأَمَّا إذا كان مسًّا لغير لذة فلا يحرم ذلك؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا حَرَّمَ بعقد النكاح الذي هو سبب للوطء أو الوطء، أو ما يقوم مقامه من اللذة، دون غيره مما ليس من جنسه.

ألا ترى: أنَّ رجلاً لو ضرب أمةً بيده، لما حرمت على أبيه وابنه، فكذلك كل مسٍّ إذا كان لغير لذة<sup>(١)</sup>.



[٧٧٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ كَانَ لَهُ فِي جَارِيَةٍ شُرْكَةٌ، فَكَانَ أَبُوهُ يَدْعُوهَا لِغَمَزِ رَجُلَيْهِ وَيُمَارِحُهَا، فَأَرَادَ ابْنُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَّتِهَا فَيُصِيبَهَا، فَتَرَكَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ<sup>(٢)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَسَهَا لِلذِّةِ عَلَى وَجْهِ شَبْهَةٍ، لِأَنَّ لِلْأَبِ شَبْهَةً فِي مَالِ ابْنِهِ، فَإِذَا مَسَهَا الْأَبَ لِلذِّةِ، كُرِهَ لِابْنِهِ أَنْ يَطَّأَهَا، فَأَمَّا عَلَى وَجْهِ التَّحْرِيمِ

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٦ / ٣٧٤]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩١)، النوادر والزيادات [٤ / ٥٠٧].

فلا؛ لأن غمزه ليس على طريق اللذة المجردة، وإنما هو على وجه الجواز، فكره ذلك.



[٧٧١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا نَكَحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا نِكَاحًا حَلَالًا، حَرَمْتُ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَتَحْرُمُ عَلَى الْأَبِ ابْنَتُهَا إِذَا هُوَ أَصَابَهَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ إِذَا قَارَنَهُ الْوُطْءُ ثَبَتَ بِهِ الْحَرَمَةُ مِنْ طَرَفِهَا عَلَى أَبِ الْمَتَزَوِّجِ وَابْنِهِ، وَتَحْرِيمُ أُمِّهَا وَابْنَتِهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ عَقْدٌ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ حَلَالٍ قَدْ وُطِئَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ يُجِبُ فِيهِ الصَّدَاقُ وَيُثَبِّتُ النِّسْبَ فِيهِ، وَحَرَمَةُ ثُبُوتِ النِّسْبِ أَوْكَدُ مِنْ وَقُوعِ الْحَرَمَةِ، فَلَمَّا ثَبَتَ بِهِ [٢/٦٥/١] النِّسْبُ، وَقَعَتْ بِهِ الْحَرَمَةُ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ نَعْلَمُهُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.



[٧٧٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ - وَقَدْ بَلَغَ - امْرَأَةً، ثُمَّ عَلِمَ فَلَمْ يَرْضَ، فَلَا نَحِبُّ لِأَبِيهِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَتَزَوَّجَهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩١)، المختصر الصغير، ص (٤٨٧)، الموطأ [٣/٧٦٥]، المدونة [٢/٣٦].

(٢) قوله: «لأبيه»، كذا في شب، وفي المطبوع: «لابنه».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩١)، المدونة [٢/١٢٢]، النوادر والزيادات [٤/٤٢٩].

✎ إنما كره للأب أن يتزوّجها؛ لأنّه نكاح شبهة؛ لأنّ الابن لو قبل النكاح جاز عند قوم من العلماء، فلهذه العلة كره للأب أن يتزوّجها.



[٧٧٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً بغيرِ عِلْمِهِ، فَلَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ابْنُهُ وَلَا أَبُوهُ<sup>(١)</sup>.

✎ إنّما قال ذلك؛ لما ذكرناه أنّه شبهة نكاح؛ لأنّ الرجل لو قبل النكاح لجاز عند قوم من أهل العلم، فيكره لأبيه وابنه أن يتزوّجاها، إذ قد صار للمزوّج فيها شبهة، والله أعلم.



[٧٧٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا نَكَحَ رَجُلٌ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا وَلَمْ يَبْنِ بِهَا<sup>(٢)</sup>، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَكَحَهَا أَبُوهُ إِنْ شَاءَ<sup>(٣)</sup>.

✎ إنّما قال ذلك؛ لأنّ هذا نكاح فاسدٌ بإجماع المسلمين؛ لأنّ الله عزَّ وجلَّ حرم النكاح في العدة، وأجمع على ذلك المسلمون، فلم تكن للعقد حرمةٌ إذ لم يقارنه الوطء؛ لأنّه عقدٌ فاسدٌ بإجماع، فجاز لأبيه وابنه أن يتزوّجاها؛ إذ هي أجنبيةٌ منه ومن أبيه وابنه.



(١) المختصر الكبير، ص (١٩١)، النوادر والزيادات [٤/ ٤٢٩].

(٢) قوله: «يَبْنِ بِهَا»، كذا في شب، وفي المطبوع: «يقربها».

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، المدونة [٢/ ١٢٢].

[٧٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، تَحِلُّ لِسَيِّدِهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِنْ كَانَتْ مَجُوسِيَّةً<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥]، فَأَبَاحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَزْوِيجَ الْحَرَائِرِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ إِمَاؤُهُمْ مُحَلَّلَاتٍ لَنَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُلِّ امْرَأَةٍ يَجُوزَ لَنَا عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا فَجَائِزٌ وَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَكُلِّ امْرَأَةٍ لَيْسَ يَجُوزُ لَنَا عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا، فَلَيْسَ لَنَا وَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى ذَوِي مُحَارِمِهِ النِّكَاحَ [٢/٦٥/ب] وَيُظَاهِرُ بِهِ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَظَاهِرَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ الْمَجُوسِيَّةُ لَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا بِعَقْدِ النِّكَاحِ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ حَكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ: «يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمَجُوسِيَّةِ، وَرَوَى عَنْ حَذِيفَةَ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ مَجُوسِيَّةً»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>، وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً<sup>(٥)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، المختصر الصغير، ص (٤٩٠)، الموطأ [٣/٧٧٥]، المدونة [٢/٢١٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٣٣٠).

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٦/٣٨١].

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [١٤/٢٩٦].

(٤) هو أبو ثور، كما في أحكام أهل الملل للخلال، ص (١٦٠)، والحاوي للماوردي [١١/٣٠٩].

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [٩/٨٥].

ولو جاز تزويج النساء المجوسيات كما يجوز ذلك في أهل الكتاب، لجاز أكل ذبائح المجوس كما يجوز ذلك في أهل الكتاب، فلما لم يجر ذلك، دلّ على أنّهم مخالفون لأهل الكتاب في ذلك، وإنّما سُويَ بينهم في أخذ الجزية لا غير<sup>(١)</sup>.



[٧٧٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ مِنْ تَجَارِ الْعَدُوِّ جَارِيَةً وَزَوْجَهَا، فَزَعَمَ الَّذِينَ يَبِيعُونَهَا وَغَيْرُهُمْ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ، فَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ بِذَلِكَ إِلَّا بِقَوْلِ الْجَارِيَةِ وَالْعَلِجِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَوْجَتَيْهِمَا إِذَا عَلِمَتْ بِقَوْلِ غَيْرِهِمَا لَمْ تَجْزِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّا إِذَا اسْتَبْقَيْنَاهُمْ وَلَمْ نَقْتُلْهُمْ فَقَدْ صَارُوا ذِمَّةً لَنَا، وَلَيْسَ تَجُوزُ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ زَوْجَاتِهِمْ، بَلْ وَاجِبٌ عَلَيْنَا إِقْرَارُهُمْ كَمَا يُلْزِمُنَا ذَلِكَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَا قُلْتَ: إِنَّ حُكْمَ الزَّوْجِيَّةِ يَزُولُ عَنْهُ كَمَا يَزُولُ مِلْكُهُ إِذَا سُيِّي؟  
قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ كَوْنَهُمَا زَوْجَيْنِ لَيْسَ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَا جَمِيعًا مِلْكًا لَنَا.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَبْدُنَا بِأَمَتِنَا، وَالْمَالُ إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ مِلْكُ عَبْدٍ إِلَيْنَا

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٦/٣٨٣]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، المدونة [٢/٢١٧]، النوادر والزيادات [٤/٥٨٧]،

الجامع لابن يونس [٩/٣٧٩].

فقد صار مالكا له، وليس كذلك حكم السبأ، لأن ملكه يزول إلينا كما تزول  
حرية، ويصير رقاً لنا، والله أعلم.



[٧٧٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ أُمَّةٍ يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ لِعَبْدٍ وَلَا لِحُرٍّ

مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>.

✽ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ [١/٦٦/٢] عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، فَأَبَاحَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ تَزْوِيجَ الْإِمَاءِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ دُونَ غَيْرِهِنَّ مِنَ الْكَافِرَاتِ، وَأَبَاحَ الْمُؤْمِنَةَ أَيْضًا بِشَرْطَيْنِ:

✽ أَحَدُهُمَا عَدَمُ الطَّوْلِ لِلتَّزْوِيجِ بِالْحُرَّةِ.

✽ وَخِيفَةُ الْعَنَتِ، وَهُوَ الزَّانَا.

فَمَتَى لَمْ يَكُنْ بِهَذَا الْوَصْفِ، لَمْ يَجْزْ لَهُ تَزْوِيجُ أُمَّةٍ مُّسْلِمَةٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا أَبَاحَهُ تَزْوِيجَ الْأُمَّةِ بِهَذَا الشَّرْطِ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْأُمَّةِ الْكَافِرَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَبَاحَهُ تَزْوِيجَ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ.

وَلَوْ جَازَ تَعْدِي الْإِمَاءِ الْمُسْلِمَاتِ فِي جَوَازِ التَّزْوِيجِ إِلَى الْإِمَاءِ الْكَافِرَاتِ، لَجَازَ أَنْ يَتَجَاوَزَ إِلَى حُرَّاتٍ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِنَ الْمَجُوسِيَّةِ وَالْكَافِرَةِ، فَلَمَّا لَمْ

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، الموطأ [٣/ ٧٧٥]، المدونة [٢/ ٢١٨]، مختصر أبي مصعب، ص (٣٣٠).

يجز ذلك؛ - لإباحة الله تعالى ذلك من أهل الكتاب -، فكذلك لا يجوز في الإمام، والله أعلم.

فهذا من جهة الظاهر، فأما من جهة المعنى، فإن الحر المسلم، والعبد المسلم إذا تزوج بأمة فحدث له ولد، كان ولده عبداً لسيّد الأمة، فإن كانت لكافر صار ولده ملكاً لكافر، وذلك غير جائز، وإن كانت لمسلم جاز له أن يبيعه من كافر ويبيع ولدها إذا كانوا صغاراً، وذلك غير جائز، وقد قال الله سبحانه في الإمام المؤمنات اللاتي أباحهن: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، يعني: عن تزويج الإمام المؤمنات، فما قولك في الإمام الكافرات<sup>(٢)</sup>.

وقد قال عمر بن الخطاب فيما روي عنه: «أَيُّمَا حُرٍّ تَزَوَّجَ بِأَمَةٍ فَقَدْ رَقَّ نِصْفَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عباس: «ما اَزْلَحَفَ تَزْوِيجُ<sup>(٤)</sup> الْأَمَةِ عَنِ الزَّنا إِلَّا قَلِيلًا، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾»<sup>(٥)</sup>.



[٧٧٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ الْعَبْدُ النَّصْرَانِيُّ وَالْيَهُودِيُّ

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٨١ / ٦]، هذا التعليل عن الأبهري.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٦٨ / ٩]، وعبد الرزاق [٣٦٨ / ٧].

(٣) قوله: «تَزْوِيجُ»، كذا في شب، وفي مصادر التخریج: «نَاكِحٌ».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة [٦٧ / ٩]، ومعنى قوله: ما ازلحف: أي: ما تنحى وتبعد، ينظر:

النهاية في غريب الحديث [٣٠٨ / ٢].

وَالْمَجُوسِيَّ، [٦٦/٢] وَيَكُونُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ، فَيُنكِحُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا،  
النَّصْرَانِيَّ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْمَجُوسِيَّةَ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ مِنْ  
بَعْضٍ، كَذَلِكَ يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْكَافِرِينَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، الْيَهُودِيَّ الْيَهُودِيَّةَ،  
وَالنَّصْرَانِيَّ النَّصْرَانِيَّةَ.

وكذلك تجوز للنصراني اليهودية، واليهودي النصرانية أو المجوسية،  
وكذلك النصراني، لا يعترض عليهم في ذلك، كذلك يجوز أن يزوّج عبده الكافر  
بأي صنفٍ من النساء الكافرات، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



[٧٧٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَنَكَرَهُ تَزْوِيجَ النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَلَا نَحَرَّمُهُ؛ لِأَنَّهُ  
يَضَعُ وَلَدَهُ عِنْدَ مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَأْكُلُ الْخِنْزِيرَ وَتُرْضِعُهُ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِمَا قَدْ ذَكَرَهُ؛ وَلَأنَّ فِي تَزْوِيجِهِ لَهُنَّ مَعُونَةٌ عَلَى فِعْلِ مَا  
لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ.

وقد روي عن ابن عمر أَنَّهُ قَالَ: «يُكْرَهُ تَزْوِيجُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٤)</sup>.

ولمّا قال الله تعالى في نكاح الإماماء المؤمنات اللاتي أباحهن عند الضرورة:

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، النوادر والزيادات [٥٨٨/٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفرّيع [٣٨٢/٦]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، المدونة [٢١٩/٢].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة [٨٦/٩].



﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ لنقصان حرمتهم عن حرمة الحرائر المسلمات، فكذا  
يستحبُّ أن لا يتزوج الرجل المسلم الحرائر من أهل الكتاب؛ لنقصان حرمتهم  
عن حرمة الحرائر المسلمات، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



[٧٨٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا كَانَ فِي أَمَةٍ شِقْصٌ<sup>(٢)</sup> حُرٌّ، فَلَا تُوطَأُ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوِطْءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ أَصْلَيْنِ:

|| إما بِنِكَاحٍ تَامٍّ كَامِلٍ، وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْمَرْأَةِ كُلِّهَا، لَا بِبَعْضِهَا<sup>(٤)</sup>.

|| أَوْ أَنْ يَمْلِكَ أَمَةً كُلَّهَا لَا بَعْضَهَا.

فمَتَى لَمْ يَمْلِكْ كُلَّهَا - لِأَنَّ بَعْضَهَا حُرٌّ أَوْ فِيهَا مَلِكٌ لِّغَيْرِهِ -، لَمْ يَجْزِ لَهُ  
وِطْؤُهَا؛ لِأَنَّ الْوِطْءَ يَجُوزُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ  
الْعِلْمِ.



(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٨٤ / ٦]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) قوله: «شِقْصٌ»، الشقص هو النصيب، ينظر غريب ألفاظ المدونة، ص (١٠٢).

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، المدونة [٤٩٠ / ٤].

(٤) قوله: «ببعضها»، كذا استظهرتها، وفيها طمس خفيف.

[٧٨١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا نَكَحَ النَّصْرَانِيُّ بِالْخَمْرِ، ثُمَّ أَسْلَمَ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُ

يُتْرَكُ<sup>(١)</sup> عَلَى نِكَاحِهِ<sup>(٢)</sup>.

هـ يعني: إذا كان قد سَلِمَ [٦٧/٢] إليها الخمر وقبضته ودخل بها ثم أسلم، فهما على نكاحهما، وليس عليه صداق آخر؛ من قَبْلِ أَنْ الذي كان أصدقها من الخمر جائز لهم تملكه، وهو مال من مالهم، وكذلك لو أصدقها خنزيراً وأشباه ذلك، ثم أسلما بعد الدخول، لم يكن عليه مهر آخر، وإن كان ذلك المهر فاسداً عندنا؛ لأنَّ إسلامهم يصحح لهم من النكاح ما كان فاسداً.

ألا ترى: أنهم يتزوجون بغير وليٍّ وغير شهودٍ وفي العدة، ثم إذا أسلموا كان نكاحهم صحيحاً متى أسلموا بعد تقضي العدة، ولو فعل ذلك مسلمٌ، كان نكاحه فاسداً، ولم يجز له القرار عليه.

فأما إن كان سَلِمَ إليها مهرها من الخمر أو الخنزير، ثم أسلما قبل الدخول:

هـ فإن ابن القاسم قال: «عليه أن يدفع إليها مهرها ويدخل بها، أو

يفارقها»<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه لا يجوز له أن يستبيح فرجاً في الإسلام بخمرٍ وخنزيرٍ وإن كان قبَضَته في الكفر، كما لا يجوز أن يبتدئه مهراً في الإسلام.

هـ وقال عبد الملك: «إنَّ له أن يدخل بها ولا مهر لها؛ لأنها قد قبضت

(١) قوله: «يُتْرَكُ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «يقر».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، المدونة [٢٢٣/٢]، النوادر والزيادات [٤٧١/٤].

(٣) ينظر: المدونة [٢١١/٢].

مهرها في حال ما يجوز لها أن تملك، وجاز له أن يدفعه إليها، فإذا أسلما بعد ذلك، صحح لهما الإسلام ما كان قبله<sup>(١)</sup>.

وقول ابن القاسم أقيس والله أعلم؛ من قبل أنه يُراعى في صحة نكاحهما وما يتعلق به بعد إسلامهما ما يراعى للمسلم في جواز عقده وفعله بعد الإسلام. ألا ترى: أنه لو أسلم وتحتة ذو رحم منه أو أختان، أو المرأة وابنتها، كما جاز له الثبات على ذلك، ولم يصحح الإسلام عقده هذا؛ من قبل أنه لا يجوز له أن يتدبى بعد الإسلام عقداً على من ذكرنا، وكذلك لا يجوز له أن يستبيح الفرج في الإسلام بغير مهر، فعليه لهذه العلة أن يدفع إليها مهرًا يجوز في الإسلام؛ لأن ما كان دفعه [٢/٦٧/ب] لم يستحل به الفرج عند الدفع حتى حدث ما يمنع استحلال الفرج به وهو الإسلام، من قبل أنه لا يجوز لمسلم أن يستحل فرجاً بخمر أو خنزير، والله أعلم.



[٧٨٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَفَقَدَهُمْ وَسَلَّهْمُ الدُّخُولَ مِنْ سَاعَتِهِ، فَقَالُوا: نُؤَخِّرُهَا حَتَّى تُصْلَحَ أَلَتُهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

وَلَا لَهُمْ أَنْ يُؤَخِّرُوهَا إِلَّا بِقَدْرِ مَا يُهَيِّتُونَ أَمْرَهَا وَجِهَازَهَا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْعُرْفِ الْجَارِي بَيْنَ

(١) ينظر: الجامع لابن يونس [٣٧٠/٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٢)، النوادر والزيادات [٤/٤٧٦]، البيان والتحصيل [٤/٣٥٣].

المسلمين في التزويج، من إصلاح حال المرأة وشأنها من الجهاز وغيره، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقال جلَّ من قائلٍ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فليس يجوز أن يخرج عن العِشْرَةِ المعروفة بين المسلمين في الزوجية.

وكذلك ليس لأهل الزَّوْجَةِ أن يضرّوا بالزوج في حبس امرأته عنه مع حاجته إليها، إذا لم يبق عليها من إصلاح شأنها على ما جرت العادة في مثلها.

وقد روى مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، ومنهم من يقول عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال: «لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ»<sup>(١)</sup>.



[٧٨٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ أَوْ الْحُرُّ الْأَمَةَ وَطَلَبُوا مِنْهُ النَّفَقَةَ، وَكَانُوا يَحْبِسُونَهَا نَهَاراً وَيُرْسِلُونَهَا لَيْلاً، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

❖ فَقِيلَ: عَلَيْهِ النَّفَقَةُ.

❖ وَقِيلَ: إِذَا انْقَطَعَتْ إِلَيْهِ، فَذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا، فَلَا نَفَقَةَ وَلَا

كِسْوَةَ.

❖ وَقِيلَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا عَلَيْهِ.

(١) أخرجه مالك [٤/ ١٠٧٨]، والدارقطني [٤/ ٥١].

وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا، أَنْ تُلْزِمَهُ النِّفْقَةُ<sup>(١)</sup> لَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ.

وَالَّذِي نَسْتَحِبُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِطُوا عَلَيْهِ النِّفْقَةَ بِإِذْنِ أَرْبَابِهِ إِذَا تَزَوَّجَ، يَعْنِي:  
فِي الْعَبْدِ<sup>(٢)</sup>.

وجه<sup>(٣)</sup> قوله: «إِنَّ لَهَا النِّفْقَةَ إِذَا كَانُوا يَرْسَلُونَهَا إِلَيْهِ لِيَلَّا»: [٦٨/٢] فَلَأَنَّ  
النِّفْقَةَ تَجِبُ بِالزَّوْجِيَّةِ وَوُجُودِ الِاسْتِمْتَاعِ مِنَ الزَّوْجِ بِالزَّوْجَةِ، وَهَذَا فَمَوْجُودٌ  
فِيهَا، فَعَلِيهِ النِّفْقَةُ، فَأَمَّا النَّهَارُ فَإِنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا لخدمتها لهم؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا  
عَلَى أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ خِدْمَتِهِمْ.

وجه قوله: «إِنَّ لَهَا النِّفْقَةَ إِذَا انْقَطَعَتْ إِلَيْهِ»: فَلَأَنَّ النِّفْقَةَ تَتَّبِعُ الْخِدْمَةَ،  
فَمَتَى كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَفِي خِدْمَتِهِمْ، فَعَلَيْهِمُ النِّفْقَةُ عَلَيْهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَلَيْسَ  
تَنْتَقِلُ إِلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ دَخَلُوا، إِلَّا بِزَوَالِ خِدْمَتِهَا عَنْهُمْ وَانْتِقَالِهَا إِلَى  
الزَّوْجِ، فَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ، وَجِبَ عَلَى الزَّوْجِ النِّفْقَةُ عَلَيْهَا كَمَا تُلْزِمُهُ النِّفْقَةُ عَلَى  
زَوْجَتِهِ الْحُرَّةِ الَّتِي لَا خِدْمَةَ عَلَيْهَا لِأَحَدٍ، فَكَذَلِكَ الْأَمَةُ إِذَا زَالَ خِدْمَةُ أَهْلِهَا عَنْهَا  
فَالنِّفْقَةُ عَلَى زَوْجِهَا، فَكَذَلِكَ كَسَوْتِهَا وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَمَا لَا يَدَّ لَهَا مِنْهُ.

وجه قوله: «لَا نِفْقَةَ لَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا»: فَلَأَنَّ النِّفْقَةَ فِي الْأَصْلِ عَلَى  
السَّيِّدِ لِأَمْتِهِ؛ مِنْ أَجْلِ مَلِكَةِ لَهَا، لَا مِنْ أَجْلِ الْخِدْمَةِ.

(١) مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى نَهَايَةِ الْمَسْأَلَةِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٢) الْمَخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (١٩٣)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٦٠٩/٤]، الْإِسْتِذْكَارُ [٢٩٨/١٧]،  
الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي [١٢٧/٤].

(٣) قَوْلُهُ: «وَجْهٌ»، كَذَا فِي شَبِّ.

ألا ترى: أَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى مَنْ لَا تَقْدِرُ عَلَى خِدْمَتِهِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَوَّجَهَا، لَمْ تَنْتَقِلِ النِّفْقَةُ عَنْهُ وَهِيَ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ مَلِكَهُ لَا يَنْتَقِلُ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَسِوَاءُ كَانَ زَوْجَهَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ السَّيِّدُ النِّفْقَةَ عَلَى الزَّوْجِ الْحُرِّ أَوْ سَيِّدِ الْعَبْدِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِالْشَّرْطِ لَا بِعَقْدِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ إِنَّمَا عَاوَضَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَإِبَاحَةِ السَّيِّدِ الْوُطْءَ بِهِ بِالمَهْرِ الَّذِي أَخَذَهُ، فَلَيْسَ تَلْزِمُهُ النِّفْقَةُ مِنْ أَجْلِ اسْتِمْتَاعِهِ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجِبُ لِلزَّوْجِ بِالمَهْرِ الَّذِي أَخَذَهُ السَّيِّدُ.

وَكُلُّ الْأَقْوَالِ مُحْتَمِلَةٌ، وَالْأَوْلَى مِنْهَا: أَنَّ تَجِبَ النِّفْقَةُ عَلَى الزَّوْجِ مَتَى انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ وَانْقَطَعَتْ عَنْ خِدْمَةِ سَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ عَنِ السَّيِّدِ مَا كَانَ يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْهَا مِنْ وَطْءٍ وَخِدْمَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٧٨٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا تَزَوَّجَ [ب/٦٨/٢] الْعَبْدُ الْحُرَّةَ، فَإِمَّا أَنْفَقَ عَلَيْهَا وَإِمَّا فَارَقَ، وَلَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup> لَهُ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى سَيِّدِهِ النِّفْقَةَ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى زَوْجَتِهِ إِذَا مَكَّنْتَهُ مِنَ اسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فَإِمَّا أَنْفَقَ وَإِمَّا فَارَقَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ النِّفْقَةِ

(١) قوله: «يجوز»، كذا في شب، وفي المطبوع: «حق».

(٢) يعني: لولي المرأة.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، المدونة [١٧٨/٢]، النواذر والزيادات [٦٠٨/٤].

أُضر على الزوجة من عدم الوطء، فلما فُرق بينهما في عدم الوطء، أعني: في العنين والمولى إذا لم يطأ إذا طالبت المرأة بذلك، فكذلك يجب أن يفرق بينهما مع عدم النفقة إذا طالبت المرأة بذلك، وقد قال النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ: «تَقُولُ زَوْجُكَ: أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ طَلَّقَنِي، وَيَقُولُ خَادِمُكَ: أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ بَعْنِي»<sup>(١)</sup>، فلما كان عليه أن ينفق على العبد أو يبيعه، كذلك كان عليه أن ينفق على امرأته أو يطلقها؛ لأنَّ النِّفْقَةَ هي بإزاء الوطء، فإذا منعه الوطء، سقطت نفقتها، كذلك يجب إن مَنَعَهَا النِّفْقَةَ أن يزول وطؤه لها، وإذا زال الوطء، كان بقاؤها معه ضرراً عليها، وليس يجوز بقاؤها مع الضرر.

فإن قيل: إنَّ عدم النِّفْقَةِ ليس كعدم الوطء؛ لأنها قد تصل إلى النِّفْقَةِ من غير جهته، ولا تصل إلى الوطء من غير جهته، فافترقا لهذه العلة<sup>(٢)</sup>.

قيل له: كذلك لا تصل إلى نفقة الزوجية من غير جهته، وعليه أن ينفق عليها كما عليها أن لا تمنعه من الوطء بالزوجية، فلما تعذرت نفقته عليها بالزوجية، وجب أن يفرق بينهما إذا طالبت بذلك، كما يتعذر عليه الوطء بالزوجية فيفرق بينهما إذا طالبت بذلك.

وقوله: «لا يجوز له أن يَشْتَرِطَ نفقة المرأة على سيّد العبد»؛ فلأنَّ النِّفْقَةَ

(١) أخرجه أبو داود [٣٨٧/٢]، والنسائي في الكبرى [٥١/٣]، وهو في التحفة [٤٩٣/٩].

(٢) ينظر الاعتراض في: المبسوط للسرخسي [١٩١/٥]، التجريد للقُدوري [٥٣٩٤/١٠].

تجب على الأزواج للزَّوجات؛ لإيجاب الله تعالى ذلك عليهم، فمتى [١/٦٩/٢] شُرِطَ على غيرهم، كان ذلك خلافاً لشرط الله عزَّ وجلَّ، وذلك غير جائز.



[٧٨٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا بَنَى الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، ثُمَّ فَارَقَهَا فَطَلَبَتْ مَهْرَهَا الْمُعَجَّلَ، فَالدَّخُولُ بَرَاءَةٌ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ.

فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ إِلَيْهَا وَلَمْ يَهْتَدِهَا - يَعْنِي: لَمْ يَبَيِّنْ بِهَا - فَالْيَمِينُ عَلَيْهَا، وَيَغْرُمُ الصَّدَاقَ<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنْ دَخَلَ الزَّوْجُ بِامْرَأَتِهِ بَرَاءَةٌ مِنَ الصَّدَاقِ إِذَا ذَكَرَ أَنََّّهُ قَدْ دَفَعَهُ إِلَيْهَا مَعَ يَمِينِهِ»، فَإِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ عَرَفَهُمْ قَدْ جَرَى بِتَقْدِيمَةِ الْمَهْرِ قَبْلَ الدَّخُولِ بِالْمَرْأَةِ، وَالْعَرَفُ الْجَارِي مِنَ النَّاسِ فِي بِلَدِهِمْ فِي مَعَامِلَاتِهِمْ أَصْلٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، فَمَنْ خَرَجَ عَنْهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ وَرُدَّ إِلَيْهِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ أَحَدَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ إِذَا ادَّعَى نَقْدًا فِي ثَمَنِ سِلْعَةٍ قَدْ بَاعَهَا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَلَدِ، أَنَّهُ يَرْجَعُ إِلَى عَرَفِ النَّاسِ فِي الْبَلَدِ، وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى خِدْمَةً فِي غُلَامٍ قَدْ اكْتَرَاهُ لَا يَعْرِفُهَا النَّاسُ فِي بِلَدِهِمْ، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ سِيرُهُ عَلَى دَابَّةٍ يَكْتَرِيهَا أَوْ حَمُولَتَهُ أَوْ الْمُحْمَلِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مَتَى خَرَجَ أَحَدٌ عَنْ عَرَفِ بِلَدِهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِذَا ادَّعَى غَيْرَهُ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ، فَكَذَلِكَ الزَّوْجُ إِذَا ذَكَرَ تَقْدِيمَةَ الصَّدَاقِ وَكَانَ

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، المختصر الصغير، ص (٥١٢)، الموطأ [٣/٧٥٦]، المدونة [٢/١٦٥]، النوادر والزيادات [٤/٤٧٨]، التفریع لابن الجلاب [٢/٤٣]، المنتقى للباजी [٣/٣١٩]، البيان والتحصيل [٥/١٣٥].



ذلك عرف أهل البلد، فالقول قوله مع يمينه؛ لأنَّ المرأة تخرج بما تذكره عن عرف النَّاس في بلدها، فليس يقبل منها ذلك.

فإن كان بلداً لم يجر عرفهم بتقدمة المهر قبل الدخول، كان القول قولها، وعليه البينة على الدفع؛ لأنَّه ليس هاهنا شيءٌ يؤيد قوله ويؤكد، فكان قول المرأة أولى؛ لأنها في الأصل لها عليه صداقٌ، ولا يعلم زواله إلاَّ ببينة تقوم للزوج، أو شيءٌ يؤيد قوله.

فهذا معنى قول مالك: «إنَّ الدخول براءة»، أراد بالمدينة، إذا كان عرفهم قد جرى بذلك، وكان حكم كل بلد عرفهم كذلك.

فأمَّا إذا [٢/٦٠/ب] كان بلداً ليس عرفهم كذلك، كان القول قول المرأة على ما ذكرناه.

كذلك قال القاضي إسماعيل بن إسحاق<sup>(١)</sup> وغيره من شيوخ أصحابنا، إنَّ ذلك معنى قول مالك، وهو قول السبعة الفقهاء<sup>(٢)</sup>، وجماعة من فقهاء أهل المدينة، قالوا: «الدخول براءة من الصداق، إلاَّ أن يكون للمرأة كتابٌ بصداقها بعد الدخول بها»، فإذا كان لها كتابٌ، فكتابتها أولى؛ لأنَّ من عُرِف النَّاس أخذ الكتاب الذي عليهم بالدين متى قضوه، فمتى كان الكتاب موجوداً مع صاحب

(١) هو إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، شيخ مالكية أهل العراق، وقاضي بغداد، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء [١٣/٣٣٩]، الديباج المذهب [١/٢٨٢].

(٢) ينظر: الحاوي للماوردي [١٢/١٢٩]، المغني لابن قدامة [١٠/١٣٤].

الدَّيْنِ، كان الدَّيْنُ مِيقَاتُ في الأغلب، فكان قولها أولى في أنها لم تأخذ الصداق قبل الدخول، وأنها قد رضيت بدمته ديناً عليه.

قال القاضي إسماعيل بن إسحاق<sup>(١)</sup>: «ولم يذهب على مالك ولا على أصحابه، ولا على من دونهم في العلم، أن يقولوا: إنَّ المهر قد وجب للمرأة بإقرار الزوج، أو البينة عليه وهو مدعٍ للدفع، فعليه أن يبين، هذا لا يذهب على أحدٍ من أهل العلم، ولكنهم لعلمهم ومعرفتهم نزلوا الأمور منازلها، ورجعوا إلى الأصول وما يجري عليه عرف النَّاس وعاداتهم في معاملاتهم وأموالهم، كما رجعوا ومن يخالفهم من العلماء في الزوجين إذا اختلفا بعد الطلاق في متاع البيت، أنَّ القول في ذلك قول مُدَّعي الأُشبهه منهما، وكذلك يرجع في شدِّ القِمْطِ في الخُصِّ، وقد روي عن النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ حَكَمَ بِهِ لَصَاحِبِ القِمْطِ<sup>(٢)</sup>؛ لَأَنَّهُ الأَغْلَبُ أَن يَكُونَ إِلَيْهِ، وإن كان قد يجوز أن يجعل ذلك مما يلي جاره، غير أَنَّهُ ليس هو العرف.

فأما إذا كان دخول زيارة، ولم يكن [.....]<sup>(٣)</sup> فالقول قولها في أنها لم تقبض الصداق؛ لأنها لم [تسلم نفسها ولم ينل]<sup>(٤)</sup> منها الزوج ما هو عوض للصداق [٢/٦١] وهو الوطاء، فكان قولها أولى لهذه العلة من قوله؛ لأنها تقول:

(١) ينظر قوله في: التفريع لابن الجلاب [٢/٤٣]، المستقلى للباجي [٣/٣١٩].

(٢) أخرجه ابن ماجه [٣/٤٣٣]، والدارقطني [٥/٤٠٩]، وهو في التحفة [٢/٤٠٧].

(٣) ما بين [ ]، طمس بمقدار كلمتين، ولعلها: «كذلك العرف»، أو: «له كتاب».

(٤) ما بين [ ] قرابة أربع كلمات مطموسة، والمثبت من شرح التفريع للتمساني [٦/٣٦٩]، إذ نقل كلام الأبهري.

لا أمكنه من الوطاء إلا بعوضٍ وهو المهر، فيكون لها ذلك، ويكون هو قد ضيع وفرط إن كان قد دفع إليها بغير بينة قبل الدخول بها.



[٧٨٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا دَخَلَ بِهَا وَعَلَيْهِ صَدَاقٌ فَحَلَّ، فَعَلَيْهِ الْبَيْنَةُ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ إِذَا كَانَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ثُمَّ دَخَلَ الزَّوْجُ قَبْلَ حُلُولِهِ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا لَمْ تَسْتَحِقَّ الصَّدَاقَ بِالدَّخُولِ وَلَا وَجِبَ لَهَا بِهِ، فَإِذَا ادَّعَى زَوْجُهَا أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهَا، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَذْكُرُ أَنَّهُ قَدْ تَطَوَّعَ بِفَعْلٍ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، وَهِيَ تَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَإِنَّهُ مُبَقَّى عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ، فَكَانَ قَوْلُهَا أَوَّلَىٰ مَعَ يَمِينِهَا، وَعَلَيْهِ الْبَيْنَةُ عَلَى الدَّفْعِ إِلَيْهَا.



[٧٨٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا حَلَّ قَبْلَ دُخُولِهِ، ثُمَّ دَخَلَ، فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ وَيَبْرَأُ<sup>(٢)</sup>.

✍ هَذَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الدَّخُولَ بَرَاءَةٌ إِذَا كَانَ الصَّدَاقُ حَالًا، وَهَذَا صَدَاقٌ حَالٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، المدونة [٢/ ١٦٥]، النوادر والزيادات [٤/ ٤٧٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، المدونة [٢/ ١٦٥]، النوادر والزيادات [٤/ ٤٧٨].

[٧٨٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا نَكَحَ الرَّجُلُ الْأُمَّةَ، فَالْصِّدَاقُ لَهَا، إِلَّا أَنْ يَتَزَعَّهُ

السَّيِّدُ<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ مِلْكٌ لِلزَّوْجَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَالَ فِي الْإِمَاءِ: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، وَمَحَالٌ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ الزَّوْجَ بِدَفْعِ الصِّدَاقِ إِلَى مَنْ لَا يَبْرَأُ بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ، فَثَبِتَ بِهَذَا أَنَّ الْمَهْرَ مِلْكُ الْمَرْأَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ أَمَةً أَوْ حُرَّةً؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ عِنْدَ مَالِكٍ، وَمَهْرُهَا مِلْكٌ لَهَا، وَسَنَذَكُرُ مَسْأَلَةَ مَلِكِ الْعَبْدِ إِذَا مَرَّتْ فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.



[٧٨٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ إِذَا تَزَوَّجَتْ أَنْ تَقْضِيَ<sup>(٢)</sup> بِصِّدَاقِهَا<sup>(٣)</sup>

[.....]<sup>(٤)</sup> فِيهِ مَصْلَحَتُهُ - يَعْنِي: الزَّوْجَ -، .....

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، المدونة [٢/ ١٦٠]، النوادر والزيادات [٤/ ٤٨٤] و [٣٢٤/ ٦].

(٢) قوله: «تَقْضِي»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَسْلِم».

(٣) مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى نِهَايَةِ الْمَسْأَلَةِ، سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٤) مَا بَيْنَ [ ]، قَرَابَةُ خَمْسِ كَلِمَاتٍ مَطْمُوسَةٌ، وَفِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ [٤/ ٤٩٦]: «قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ، فِيمَنْ نَكَحَتْ بَعْرُوضٍ مِنْ قَرَافِلٍ وَثِيَابٍ أَوْ بَدْرَاهِمٍ، فَلَهَا أَنْ تَنْفَعُ مِنْ ذَلِكَ بِالشَّيْءِ الْخَفِيفِ، وَلَا تَقْضِيَ مِنْهُ دِينَاً إِلَّا بِالشَّيْءِ التَّافِهِ، مِثْلَ الدِّينَارِ وَالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ.

وَمِنَ الْعُتْبِيَّةِ رَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ: إِنْ قَامَ عَلَيْهَا الْغَرَمَاءُ، لَمْ تَقْضَ مِنْهُ إِلَّا مِثْلُ الدِّينَارِ وَنَحْوِهِ، قَالَهُ مَالِكٌ. وَأَمَّا بَعْدُ الْبِنَاءِ، فَلَهَا قَضَاءُ دَيْنِهَا مِنْ شَوَارِهَا، وَمِنْ

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ التَّائِفُهُ [.....] <sup>(١)</sup> فَيَجُوزُ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup>.

هـ [٢/٨٠/ب] إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَتَجَهَّزَ مِنَ الصَّدَاقِ الَّذِي تَأْخُذُهُ مِنَ الزَّوْجِ، فَتَشْتَرِيَ مَا يَصْلَحُهَا وَتَتَنَفَّعَ هِيَ وَالزَّوْجُ بِهِ، مِثْلَ الطَّيِّبِ وَالْخَادِمِ وَآلَةِ الْبَيْتِ، عَلَى مَا قَدْ جَرَى عَرَفَ الْمُسْلِمِينَ بِهِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُمَا بِهِ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَبْلَ هَذَا.



[٧٩٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا تَزَوَّجَتْ أُمَةٌ نِصْفُهَا حُرٌّ، فَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ مِنْ صَدَاقِهَا

شَيْءٌ <sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نِصْفُهَا حُرًّا، فَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَنْتَزِعَ مِنْ مَالِهَا شَيْئًا إِلَّا بِرِضَاهَا.

وكذلك الأمة أو العبد إذا كان بين شريكين، فليس لأحدهما أن ينتزع من ماله شيئاً إلا بإذن شريكه.



كألى صداقها، وليس لذلك بعد البناء وقتٌ، وكذلك لو ماتت قبل البناء.

- (١) ما بين [ ]، قرابة أربع كلمات مطموسة.
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، النوادر والزيادات [٤/٤٩٦]، الجامع لابن يونس [٩/٢٣١].
- (٣) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، المدونة [٢/١٦٠]، الجامع لابن يونس [٩/٢٢٩].

[٧٩١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالنِّكَاحِ عَلَى الْوُصَفَاءِ، وَيُؤْخَذُ بِأَوْسَطِ ذَلِكَ فِي الْقِيَمَةِ، لَا عَالٍ وَلَا دُونَ<sup>(١)</sup>.



[٧٩٢] مَسْأَلَةٌ<sup>(٢)</sup>: قَالَ: وَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً بِشُورَةٍ<sup>(٣)</sup> وَبِحُلِيِّ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُسَمِّ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَكُونُ<sup>(٤)</sup> لِمِثْلِهَا فِي حَالِهَا وَنِكَاحِهَا، إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى الْمَرْأَةِ وَحَالِهَا، فَإِنْ كَانَ بَدَوِيًّا، فَعَلَيْهِ شُورَةُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَ بِرَقِيقٍ وَلَمْ يُسَمِّ حُمْرَانًا وَلَا سُودًا<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى الْوَسْطِ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ جَائِزٌ<sup>(٦)</sup>.

✍ إنما أجاز النكاح على الوصفاء وعلى شورة بيت وإن لم يسم ذلك، فلأن النكاح لما كان موضوعاً على غير المكايسة والمتاجرة، جُوزَ فيه ما لم يُجوزَ في البيع والإجارة.

ألا ترى: أن الله سبحانه أجاز عقد النكاح على غير صداقٍ مسمى في حال

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٣)، التفرع [٣٨/٢].

(٢) كذا في المخطوط، لم يذكر شرح للمسألة التي قبلها.

(٣) قوله: «الشُّورَةُ»، هي متاع البيت كما سيذكرها الشارح، وينظر: لسان العرب [٤٣٦/٤].

(٤) قوله: «يَكُونُ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «شور».

(٥) قوله: «حُمْرَانًا وَلَا سُودًا»، كذا في شب، وفي المطبوع: «حمرأ أو سوداء».

(٦) المختصر الكبير، ص (١٩٤)، المدونة [١٤٧/٢]، النوادر والزيادات [٤٥٩/٤]،

البيان والتحصيل [٢٧٦/٤].

العقد، وهو نكاح التفويض، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فلما جاز النكاح كذلك على غير عوضٍ مسمى في حال العقد، ولم يَجْزُ ذلك في [٢/٨١/٢] البيع، جاز أن يسمى في النكاح شيء وإن لم يُعَيَّن؛ لأنَّه موضوعٌ على المكارمة والمواصلة، دون المتاجرة والمكايسة.

ألا ترى: أنَّ من عرف النَّاسَ وغالبهم المكايسة في البيوع دون المسامحة، ومن عرفهم وعاداتهم في الأكثر المسامحة في الصداق، إما من جهة التزويج<sup>(١)</sup> بزيادة في الصداق، أو من جهة المرأة بالنقصان من صداق مثلها.

فجاز لهذه العلة النكاح على الوصفاء من العبيد والإماء، ثم يُرجع في ذلك إلى ما يتعارفه النَّاسُ في البلد من رقيقهم، وكذلك يجوز على شُورة البيت وهي جهاز البيت، ثم يرجع إلى ما يتعارفه النَّاسُ، وعلى حسب حال الزوج والزوجة. وقد أجاز النَّاسُ الكتابة على الوصفاء، والكتابة فهي معاوضة، ثم يجوز فيها أن تكون على وصيفة غير معينة؛ لأنَّ الكتابة أيضاً لا تجري مجرى المكايسة؛ لأنَّه يدخلها حرية وهي قربة إلى الله تعالى، وكذلك النكاح هو فعل خيرٍ يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى، وليس يجري مجرى المعاوضة على الأموال، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



(١) قوله: «التزويج»، كذا في شب، ولعلها: «الزوج»، والله أعلم.

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٦/٣٢٨]، هذا الشرح عن الأبهري.

[٧٩٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَسْرَ مَهْرًا وَأَعْلَنَ غَيْرُهُ، فَالْمَهْرُ مَا أَسْرَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِكَرًّا فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرِ وَلِيِّهَا<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ الَّذِي أَسْرَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا لِمَا أَعْلَنَ، أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ:

فَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا فَهُوَ الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِهِ، وَمَا أَعْلَنَ فَهُوَ سَمْعَةٌ وَتَجْمَلٌ.  
أَوْ مَا أَعْلَنَ فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ وَمَا أَسْرَ فَهُوَ الْمُتَأَخِّرُ، فَهُوَ كَذَلِكَ أَيْضًا، مَا أَعْلَنَ فَهُوَ سَمْعَةٌ وَتَجْمَلٌ، وَمَا أَسْرَ فَهُوَ الْمَهْرُ.

أَوْ يَكُونُ حَاطِطَةً<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُمْ إِذَا رَضُوا بِمَا أَسْرُوهُ إِذَا كَانَ مُتَأَخِّرًا، فَقَدْ حَطُوا شَيْئًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِ، وَكَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ<sup>(٣)</sup>.....

- (١) المختصر الكبير، ص (١٩٤)، المدونة [١٤٨ / ٢]، النوادر والزيادات [٤ / ٤٨٢].
- (٢) يعني: المبلغ الذي تم إسقاطه من المهر، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، ص (١٢١).
- (٣) يوجد سقط بعد هذا الموضع من المخطوط، وقد نقل التلمساني في شرح التفريع من شرح الأبهري المسائل التالية:

أَقْلَ الصَّدَاقِ  
[٢٩] - (ولا يجوز النكاح إلا بقدر من المال مخصوص، وهو ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق، أو عرض يساوي أحدهما).  
قال في شرح التفريع [٦ / ٣٢٢]: «قال الأبهري: ألا ترى أنَّ المرأة إن أباحت نفسها بغير مهر، لم يجز.

وإذا ثبت ذلك، عُلِمَ أَنَّ الْفَرْجَ مُحَرَّمٌ تَنَاوَلَهُ؛ مِنْ أَجْلِ حَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - إِلَّا بَعُوضٍ -، لَا مِنْ أَجْلِ حَقِّ الْمَرْأَةِ، كَمَا كَانَ قَطَعَ الْيَدَ مُحَرَّمًا، لَيْسَ يَجُوزُ اسْتِبَاحَتُهَا وَلَا تَنَاوُلُهَا



[٢/٤٠/أ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من أجل حق الله عَزَّ وَجَلَّ، وإن أباح ذلك صاحب اليد، فمتى سرق ربع دينارٍ جاز تناولها، وكذلك الفرج لا يجوز تناوله بأقل من ربع دينارٍ.

والمعنى الجامع بينهما: أن كلا العضوين محرّم تناوله من أجل حق الله عَزَّ وَجَلَّ إلا بعوضٍ، فوجب أن يستوي حكم تناول اليد وحكم تناول البضع.

فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، وخاتمٌ من حديدٍ قد تكون قيمته أقل من ربع دينارٍ؟

قيل له: وقد يحتمل أن تكون قيمته ربع دينارٍ، وليس احتمالك أولى من احتمالنا؛ لأن ذلك ممكنٌ.

على أن الحديث عندنا مخصوصٌ لذلك الرجل بعينه دون غيره، كما أن إطعام الكفّارة مخصوصٌ للرجل الذي أطعمه النبي ﷺ له ولعياله بعينه.

ومما يدل على أنه مخصوصٌ بهذا الرجل، قوله ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُهَا عَلَى مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، فهذه القصة لهذا الرجل دون غيره، لأن مخالفتنا في هذه المسألة - وهو الشافعي - وجملة أهل العلم لا يجوزون أن تتزوج المرأة بالرجل على ما معه من القرآن، والشافعي يجوز أن يتزوجها على أن يعلمها، ويقول: «معنى الحديث هذا»، وليس ذلك في الحديث.

فإن قيل: هلّا رددت مقدار الصّدّاق إلى مقدار دية اليد، دون أن تُردّ إلى ما تُقطع فيه اليد؟

قيل له: أمّا ردّها إلى دية اليد ففاسدٌ بإجماع المسلمين، لأن أحدًا لم يرده إلى هذا المقدار، وأمّا ردّها إلى ما تُقطع فيه؛ فللمعنى الذي ذكرناه.

فإن قيل: فقد روي: «أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَعْلَيْنِ، فَأَجَّازَ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهُ»؟

قيل له: في سنده عاصم بن عبيد الله، وهو متروك الحديث، تكلم فيه مالكٌ وغيره. [٣٠] - (وكُلِّمَا جاز ببيع، جاز عقدا النكاح عليه. وقد يجوز النكاح بما لا يجوز ببيع،

[٧٩٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ شَرَطَ لِامْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَمْنَعَهَا الْمَسْجِدَ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ

وهو جوازه على الوصف، مثل: عبد مُطْلَقٍ أو أمة مطلقَةٍ، أو عبيد وإماءٍ مطلقين غير موصوفين، ويرجع في ذلك إلى الغالب من رقيق البلد الذي عقد فيه النكاح، وإن كان مختلفاً، وجب أخذ وسطه).

قال في شرح التفريع [٣٢٦/٦]: «قال الأبهري: لأنَّ عقد النكاح عقد معاوضة، فكلما جاز أن يبيعه الإنسان، جاز أن يتزوج به».

### نقد الصداق قبل الدخول

[٣١] - (ويستحب لمن تزوج امرأة أن ينقدها صداقها أو ربع دينارٍ منه قبل الدخول بها، فإن دخل بها قبل أن ينقدها، فلا شيء عليه في التأخير).

قال في شرح التفريع [٣٣٤/٦]: «قال الأبهري: ولأنَّ المهر نحلة البضع، فاستحب له أن يقدم ما يستحل البضع به، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَى مُوسَىٰ أَلَّجَلَّ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ [القصص: ٢٩]، فقدَّم الصداق قبل البناء بأهله.

فلهذا استحب مالكُ تقدمة الصداق كله، أو ما يستحل به الفرج، وأقله ربع دينارٍ، ولا فرق بين الحرِّ والعبد في ذلك».

وقال أيضاً: «فإن لم يفعل جاز».

قال الأبهري: ولأنَّه قد وجب في ذمته بالدخول، فهو دينٌ عليه إلى أن تطالبه المرأة، وتأخير القبض لا يخرجها عن الوجوب، وإنَّما استحسبنا أن يكون أقل ما يقدم فيه أقل ما يستباح به الفرج، وهو ربع دينارٍ؛ لأنَّه لو اقتصر في المهر على ذلك القدر، لجاز».

### باب الصداق يسقط ويثبت

[٣٢] - (ومن تزوج أمة، ثم اشتراها قبل الدخول بها، انفسخ نكاحها، وسقط عنه صداقها).

قال في شرح التفريع [٣٣٧/٦]: «فإن كان شراؤه لها قبل الدخول، فلا صداق لها، وقال: إن قبضه السيد ردّه؛ لأنَّ الفسخ جاء من أجله».

قال الأبهري: لأنه لما باع الأمة من زوجها، انفسخ النكاح.  
 فإن قيل: إن المشتري - وهو الزوج - قد جاء الفسخ من قبله؛ لأنه بالشراء ملك،  
 وبالمملك انفسخ النكاح، فهو من قبله، فيجب أن يكون عليه المهر؟  
 قيل له: المبتدئ بالفسخ هو البائع؛ لأنه لو لم يبع البائع، لم يتوصل المشتري إلى  
 الشراء؛ لأن وقوع الشراء هو بعد قول البائع: «قد بعثك»، فوجب لهذه العلة ألا يكون  
 للبائع صداق أمته؛ لأن الفسخ جاء من قبله إذا باعها من زوجها قبل الدخول بها.  
 وإن اشتراها الزوج بعد البناء بها، فالصداق لبائعها، كمالها؛ لأنها استحقته بالمسيس،  
 إلا أن يشترطها المبتاع.

فإن ابتاعها غير الزوج، فمهرها لسيدّها البائع، بنى بها الزوج أم لا؛ إذ النكاح قائم، إلا  
 أن يشترطه المبتاع.

في العبد يتزوج أمة فتعتق قبل الدخول بها.  
 [٣٣] - (وإن تزوج عبد أمة، ثم عتقت تحته قبل أن يدخل بها، فاختارت نفسها، سقط  
 صداقها)

قال في شرح التفريع [٦/ ٣٣٨]: «قال الأبهري: ولأن حرمتها أعلى من حرمة زوجها؛  
 فوجب لها الخيار لهذه العلة».

### أثر الخلع على الصداق

[٣٤] - (ولو خالعه على شيء من مالها، وسكتا عن ذكر الصداق قبل الدخول بها،  
 لسقط صداقها. ولو خالعه على بعض صداقها قبل الدخول بها، كان لها نصف ما  
 بقي من صداقها).

قال في شرح التفريع [٦/ ٣٤٢]: «قال الأبهري: لأن الذي أعطته على الخلع من  
 الصداق هو له؛ من قبل أنه أخذه بدل ما أعطها وهو الطلاق، وما بقي فله شطره؛  
 لأنه ممن طلق قبل الدخول، وقد سمى صداقاً، فتسقط عنه نصف التسمية، قال

تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾  
[البقرة: ٢٣٧].

فيمن وهبت لزوجها نصف الصداق أو كله، ثم طلقها قبل الدخول  
[٣٥] - (ولو وهبته نصف صداقها، ثم طلقها قبل الدخول بها، كان لها نصف ما بقي، ولا شيء لها في النصف الموهوب، ولو وهبت له الصداق كله ثم طلقها قبل الدخول بها، لم يكن لها شيء من الصداق).

قال في شرح التفريع [٦ / ٣٤٤]: قال الأبهري: «لأن هبة المرأة الرشيدة جائزة، فوضعها صداقها عن زوجها هبةً منها له، وذلك جائز».

فإن طلقها قبل البناء لم ترجع عليه بشيء؛ من قيل أنها إذا وهبت له الصداق أو أبرأته منه، فكأنه لم يسم الصداق؛ لأنه لم يتحصّل بالقبض قبل الدخول، وكأن التسمية كانت سمعة لا أنها صداق على الحقيقة».

وقال أيضاً في [٦ / ٣٤٥]: «فإن وهبته نصفه ثم طلقها قبل البناء، رجعت عليه بنصف الباقي دون ما وهبت له».

قال الأبهري: لأن ذلك قد سقط عنه».

وقال أيضاً: قال الأبهري: «فأما إذا كانت بكرة، فلا يجوز لها أن تهب من صداقها شيئاً، ولا من سائر مالها؛ لأنها في الحجر عند مالك حتى يدخل بها زوجها ويبرز وجهها ويُعلم هل هي رشيدة أم لا».

في الزوج يطلع على عيب بامرأته، فيختار ردها

[٣٦] - (ومن تزوج امرأة ثم ظهر على عيب يوجب ردها قبل الدخول بها، فطلقها واختار ردها، فلا شيء عليه من صداقها).

وإن لم يعلم بعيبها حتى دخل بها ووطئها، ثم اختار ردها، رجع بصداقها على وليها إذا كان الولي عالمًا بعيبها، وإن لم يكن عالمًا بعيبها رجع على المرأة نفسها بالصداق، وترك لها ما يستحل به فرجها، وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم).

قال في شرح التفريع [٣٤٧/٦]: «قال الأبهرى: لأنّه دخل على السّلامة ولم يدخل على العيب، فليس عليه المهر». وقال أيضاً: «فإن لم يعلم بعيبها حتى دخل بها ووطئها، ثم اختار ردّها: فإن كان الولي عالماً بعيبها، رجع عليه بجميع الصّدّاق. قال الأبهرى: لأنّه هو الغارّ دون المرأة، وهو المتولّي للعقد، والزّوج إنّما عقد على سلامة المنكوحه».

وقال في [٣٤٨/٦] أيضاً: «وإن كان الولي غير عالم بعيبها، رجع على المرأة نفسها بالصّدّاق، وترك لها قدر ما يستحلّ به فرجها؛ لئلا يخلو البضع عن عوضٍ. قال الأبهرى: وإنّما قلنا: يرجع به على المرأة إذا كانت هي الغارّة؛ لأنّها أخذت ماله على غير الوجه الذي بذله، فله أن يرجع عليها بعد أن يترك لها ربع دينار؛ لأنّ ذلك حقّ لله عزّ وجلّ لا يجوز تركه، وما زاد على ذلك فحقّ للمرأة لا تستحقّه إلّا بسلامة ما دخل عليه الزّوج».

[٣٧] - (وإذا غرم الولي الصّدّاق، لم يرجع به على المرأة).

قال في شرح التفريع [٣٤٩/٦]: «قال الأبهرى: وكأنّ الولي وهبه لها وأبرأها منه، فليس له أن يأخذ منها شيئاً. ويرجع الزّوج عليه؛ لأنّه هو الغارّ بالعيب، كما يرجع المشتري على البائع إذا غرّ بعيبٍ ودلّس به.

وليس على المرأة أن تخبر بعيبها؛ لأنّ لها وليّاً تعتقد أنّه يخبر بذلك، فلمّا لم يخبر كان هو الغارّ، ولا يرجع به على الزّوجة».

تلف الصّدّاق قبل الدّخول

[٣٨] - (فإذا تزوّجها على شيءٍ بعينه فتلف في يده أو يدها، ثم طلقها قبل الدّخول بها، فلا شيء عليها إن كان تلفه من غير صنعها، وإن كان من صنعها ضمنت له نصفه،

وإن نما في يدها أو نقص، ثم طلقها قبل الدخول بها، فالنماء بينهما، والنقصان عليهما).

قال في شرح التفريع [٣٥٥ / ٦]: وقال الأبهري: لأن تلفه منها، وقد قال عز وجل: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وقال أيضاً: «وإن نما في يدها بولادة أو غيرها، أو نقص في بدنه أو حال سوقه، ثم طلقها قبل البناء بها، كان للزوج نصف ما أدرك من هذه الأشياء يوم طلق....»  
قال الأبهري: «لأن المرأة لا يستقر ملكها على الصداق كله إلا بدخول الزوج بها، بدلالة أنها لو ارتدت أو عتقت، ثم اختارت نفسها قبل الدخول، أن الزوج يرجع عليها في ذلك كله بالصداق، ولو كان دخل بها، ثم ارتدت أو اختارت نفسها بعد الدخول، لم يرجع عليها بشيء من الصداق، فعلم بهذا أن ملكها قد استقر على الصداق بالدخول، وأنه لم يستقر قبل الدخول بها؛ لأنه يبطل ملكها عنه ويأخذه الزوج منها. وإذا كان كذلك، علم بهذا أن ملك الزوج لم يزل عن الصداق بعقد النكاح دون الدخول بالزوجة، وأنهما في الظاهر شريكان في الصداق، فما كان من نماء، فهو بينهما، وما كان من نقصان، فهو عليهما إن طلقها قبل الدخول بها.  
وهذا إذا كان النقص بأمير من الله، وإن كان بسبب من الزوجة ضمنت نصفه، وإن كان النقص بجناية من أجنبي، اتبعتها بالجناية وكانت بينهما».

المرأة تشتري بمال الصداق شيئاً لمصلحة الزواج أو لغيره، ثم تطلق قبل الدخول [٣٩] - (وإن تزوجها على صداق فاشتريت به شيئاً من مصلحتها أو مصلحة زوجها مما يجب عليها إصلاحه في نكاحها، ثم طلقها قبل الدخول، فلها نصف ما اشترته، وليس عليها أن تغرم له نصف صداقها عيناً. فإن اشترت به شيئاً تختص هي بمنفعته، فعليها أن تغرم له نصف صداقها).

قال في شرح التفريع [٦ / ٣٥٨]: «قال الأبهري: ولأنَّ العرف أصلٌ يُرجعُ إليه عند التنازع إذا لم يكن هناك أصلٌ يمنع منه. ألا ترى: أنا نرجع إلى عرف النَّاس في النَّقد في البلد، وكذلك المحامل والتعاليق، إذا اختلف فيها المكثري والمكثري.

وإذا ثبت هذا، فعلى المرأة أن تتجهَّز للزوج من الصِّداق على ما جرت به العادة في بلدهم ومضى عرفهم عليه، وإذا كان كذلك، فكأنَّها اشترت ذلك بأمر الزوج، فله نصفه إذا طلقها قبل الدَّخول، وليس لها أن تغرم له عينا؛ لأنَّها تصرَّفت بأمره. ولا فرق بين أن يتصرَّف الإنسان في ملكه، وبين أن يتصرَّف فيه غيره بأمره. ألا ترى: أن من استعار ثوبا ليرهنه، فإنه يتصرَّف فيه بالرَّهن بإذن صاحبه كما يتصرَّف فيه صاحبه، وكذلك المرأة تتصرَّف في الصِّداق بالجهاز، ثم لا يكون عليها نصف قيمته عينا.

وهذا إذا كان عرفهم التَّجهز بالصِّداق، فإن جرى عرفهم على غير ذلك، حملوا على عرفهم، كما يعمل في النَّقد وغيره».

فيمن تزوج امرأة على عبدٍ ممَّن يعتق عليها

[٤٠] - (وإن تزوجها على عبدٍ ممَّن يعتق عليها، ثم طلقها قبل الدَّخول بها، غرمت له نصف قيمته ومضى عتقه عليها. فإن كانت موسرةً أخذ ذلك منها، وإن كانت معسرةً أتبعها به ديناً في ذمتها.

وقال عبد الملك: لا شيء عليها له إذا كان عالماً بأنَّه يعتق عليها).

قال في شرح التفريع [٦ / ٣٦٠]: «قال الأبهري: وإنَّما قال مالك: «إذا أصدقها من يعتق عليها، يجوز ذلك ويعتق عليها»؛ لأنَّها قد ملكته بعقد النِّكاح، فإذا طلقها قبل الدَّخول بها، تبعها بنصف قيمته؛ لأنَّه قد تلف بالعتق، كما يتبعها بنصف الصِّداق إذا تلف في يدها.

وملكها لأبيها وأخيها ومن يعتق عليها في عقد النكاح، كملكها لهم بالشراء سواء في وجوب العتق عليها.

وسواء كانت موسرة أو معسرة؛ لأنها إن كانت موسرة، فعتقها جائز، وإن كانت معسرة فقد أذن لها في ذلك؛ لأنه لما أصدقها من يعتق عليها، فقد دخل على ذلك ورضي به، فجاز عتقها، وكان بمنزلة الغريم يخبر عتق الذي عليه الدين. فلهذا المعنى قال مالك: إن عتقها جائز، موسرة كانت أو معسرة، وعليها نصف قيمته إن طلقها، يأخذ منها إن كانت موسرة، وإن كانت معسرة أتبعها به ديناً في الذمة؛ لأنه على ذلك دخل.

وهذه رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم، قال ابن القاسم: وقد بلغني عن مالك أنه استحسّن أن لا يرجع الزوج على المرأة بشيء، وقوله الأول أحب إليّ. ووجه ما استحسّنه مالك، هو أنه لما أعطاه العبد وهو يعلم أنه لا يثبت ملكها عليه، فكأنه أعطاه إياه على أن لا يرجع عليها بشيء، وهو قول عبد الملك. قال الأبهري: ورواية ابن القاسم أصحّ، والله أعلم.

في المرأة تضع شيئاً من صداقها على ألا يتزوج زوجها عليها [٤١] - (ومن تزوج امرأة على صداق، ثم وضعت عنه بعضه على ألا يتزوج عليها، فتزوج عليها، رجعت عليه بما وضعت عنه من صداقها).

قال في شرح التفریع [٦/ ٣٦٤]: «قال الأبهري: لأنها إنما وضعت شيئاً قد وجب لها على عوض يصير إليها منه منفعة، فمتى منعها من ذلك، لم يستحق ما قد وضعت عنه، كما لا يستحق المؤاجر الأجرة متى منع المستأجر أن ينتفع بما استأجره، وكذلك لا يستحق البائع الثمن متى منع المشتري من تسليم ما باعه».

وقال أيضاً: «واختلف إذا شرطت ذلك في أصل العقد وحطت عنه لذلك شيئاً من صداقها، ثم فعل شيئاً مما شرطت عليه، هل ترجع عليه بشيء أم لا: فقال مالك: لا ترجع بشيء ويبطل الشرط، إلا أن يكون فيه عتق أو طلاق».



وقال علي بن زياد وابن نافع وابن عبدالحكم: إن حطته من صداق مثلها لما شرطت عليه، لزمه ما حطته عنه إن فعل شيئاً من ذلك، وإن كانت الحطيطة ممّا ناف على صداق مثلها، لم يلزمه.

قال الأبهرى: فوجه القول الأول: هو أنّ الصّداق إنّما يجب لها بالتّسمية، أو الدّخول بعد عقد النّكاح، فأما قبل ذلك فلا، فليست ترجع عليه؛ لأنّها لم يجب لها مهر تركته له من أجل ما شرطت عليه.

ووجه القول الثاني: هو أنّ المرأة تقول: أنا إنّما رضيت بأقل من صداق مثلي، للشرط التي شرطته عليه، ولولاها لم أرض منه بأقل من ذلك، فإذا لم يوف بالشرط، رجعت إلى الأصل الذي كان لي وأخذته منه؛ لأنّه قد غرّني واستحل مني بضعي بما لم أرضه من الصّداق إلّا على شرط، فإذا لم يوف لي بذلك، أخذته بدل بضعي وهو صداق المثل.

قال الأبهرى: وهذا أقيس.

خلوة الرّجل بامرأته في منزلها أو منزله، وادّعائها الوطء

[٤٢] - (وإذا خلا الرجل بامرأته في منزله، فادّعت أنّه وطئها وأنكر ذلك زوجها، فالقول قولها مع يمينها، ويجب لها جميع الصّداق.

وإذا خلا بها في منزلها، ثم اختلفا في الوطء، ففيها روايتان: إحداهما: أنّ القول قول الرّجل، والأخرى: أنّ القول قول المرأة. وإن تصادقا على عدم الوطء، لم يجب لها بالخلوة جميع الصّداق).

قال في شرح التفریع [٣٧١ / ٦]: «وجّه ذلك الأبهرى بأن قال: ولأنّ المرأة قد فعلت ما عليها أن تفعل من تمكين الرّوج منها؛ لأنّها لا تقدر على إحضار شهود من رجال ونساء يشهدون على وطء زوجها لها، وإذا لم تقدر على ذلك، فلم تقصّر بترك التوثيق لنفسها، فكان القول قولها.

فإن قيل: إنّ المرأة مدّعية للمهر واستحقاقها له، والزوج منكرٌ لذلك، فعليها البيّنة وعليه اليمين؛ لعموم قوله ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»؟ قيل له: هذا الخبر على الخصوص، بدلالة أنّ رجلاً لو ادّعى على رجل أنّه زنا، لكان على المدّعي البيّنة ولم تكن على المدّعي عليه يمينٌ، فثبت بهذا أنّه ليس على العموم. على أنّ هذا الحديث إنّما هو في الموضع الذي يمكن إقامة البيّنة؛ لأنّ الله تعالى جعل البيّنة للتوثق فيها في الحقوق إذا وقع فيها التنازع، فإذا كان موضعٌ لا يمكن حضور البيّنة فيه، فليس هو الموضع الذي ألزم فيه المدّعي البيّنة؛ لأنّه لا يمكنه إحضارها ولا التوثق بها، فهذه العلة قال مالكٌ: القول قولها مع يمينها.

بابٌ فيمن يحرم نكاحه من النساء

[٤٣] - (ويحرم على الرجل من النساء: زوجات أبيه، دخل بهنّ أو لم يدخل بهنّ، مات عنهنّ أو طلقهنّ.

وكذلك يحرم عليه من وطئها أبوه من الإماء أو باشرها للذة، أو قبلها، أو مسّ فرجها، فحرامٌ على الابن وطؤها)

قال في شرح التفريع [٣٧٣/٦]: «وكذلك لا يجوز للابن أن يتسرّر بها إن كانت أمة؛ إذ لا فرق بين أن يطأها أبوه بعقد نكاح أو بملك يمين... قال الأبهري: ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم».

في وقوع الحرمة بالزنا

[٤٤] - (وإن زنا بها الأب، فقد اختلف قوله في تحريمها على الابن، فقال مرّةً: تحرم عليه، وقال مرّةً أخرى: لا تحرم عليه، وكذلك من زنا بها الابن، وكذلك اختلف قوله في تحريم الأم بالزنا بالبنت، وتحريم البنت بالزنا بالأم).

قال في شرح التفريع [٣٧٥/٦]: «قال الأبهري: ومما يدلّ على أنّ الزنا لا تقع الحرمة به، أنّ رجلاً لو زنا بامرأة فحدث له منها بنتٌ، لجاز لأخيه أن يتزوَّج بهذه الأنثى التي تولّدت عنه عندنا وعند من يخالفنا في تحريم الزنا، فلو قام الزنا في الحرمة مقام

الحلال، لوجب أن تكون حرمة الولد الحادث في الزنا مثل حرمة الولد الحادث من الوطء الصحيح، ولوجب تحريم هذه على أخيه كما تحرم بالنكاح الصحيح أو بشبهة النكاح.

فهذا وجه قول مالك أنها لا تحرم بالزنا، كما تحرم في النكاح الصحيح والوطء في شبهة نكاح.

ووجه القول الثاني: عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]؛ لأن النكاح مأخوذ من المناكحة والمخالطة، وذلك الجماع، فعلى أي وجه كان حلالاً أو حراماً حرم.

قال الأبهري: ولأننا قد وجدنا الفساد يقع بالوطء الفاسد كما يقع بالوطء الصحيح، من ذلك فساد الصوم والاعتكاف والحج، كما يفسد بالوطء الصحيح، كذلك يجب أن تحرم المرأة بوطء أمها وابتتها وإن كان زناً.

#### الزواج من المرأة المعلقة بالسوء

[٤٥] - (قال مالك: ولا أحب للرجل أن يتزوج المرأة المعلقة بالسوء، من غير أن يكون حراماً).

قال في شرح التفرع [٦ / ٣٧٧]: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأن الله عز وجل إنما ندب في تزويج الأحرار من أهل الكتاب إلى العفاف منهن دون المسافحات، بقوله عز وجل: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفَحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥]، فكان كذلك أيضاً في الحرائر المسلمات، يستحب أن يكن عفاف غير زوان، وقد قال ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ».

#### زواج العبد أربعا، وزواجه الحرّة على الأمة والعكس

[٤٦] - (ولا بأس أن يتزوج العبد أربع نسوة، وهو في ذلك كالحر).

قال في شرح التفرع [٦ / ٣٨٥]: «فقال مالك: له أن يتزوج أربع نسوة، إن شاء حرائر

وإن شاء إماء، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ كُنْتُمْ غَنَىٰ فَاكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣].

قال الأبهري: فأباح الله عزّ وجلّ للعبد بعموم هذه الآية أن يتزوَّج أربعاً، كما أباح للحرّ؛ لأنّ العموم من الآية لهما جميعاً.

فإن قيل: إنّ العبد ليس يطأ بملك اليمين، وإنما أريد بالآية من يطأ بملك اليمين إذا لم يأمن الجور؟

قيل له: العبد يطأ بملك اليمين عندنا، وذلك قول ابن عمر، وابن عباس، لا يُعَلِّم لهما مخالفًا من أصحاب رسول الله ﷺ.

فإن قيل: إنّ العبد لما كان منقوصاً عن الحرّ في الحرمة والحدود والطلاق وغير ذلك من الأحكام، وجب أن يكون منقوصاً عنه في التزويج؟

قيل له: إنما نقص في هذه الأشياء رفقا به؛ لأنّ الطلاق والحدود شينٌ عليه، فلم يجب أن يساوي الحرّ فيما هو عليه؛ لنقصان حرمة عن الحرّ، فأما النكاح فهو له، فليس يُمنع من مساواته الحرّ في العدد، كما لا يمنع من مساواته في الوطء وغير ذلك، وكما هو مثله في الأكل والشرب.

قال مالك: وسمعت ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول: «ينكح العبد أربع نسوة».

وروى ابن وهب قال: «أخبرني رجال من أهل العلم، عن القاسم، وسالم، وابن شهاب، وسعيد، ومجاهد، ويحيى بن سعيد، وكثير من أهل العلم، أنهم قالوا: ينكح العبد أربعاً».

وروى عنه ابن وهب: أنّه لا يتزوَّج إلا اثنتين، وهو أحسن؛ لأنّ طلاقه على النصف من الحرّ، فيكون تزويجه على النصف من الحرّ.

شرط زواج الحرّ من الأمة

[٤٧] - (ولا يجوز للحرّ أن يتزوَّج أمةً حتى يعدم الطول للحرّة ويخاف العنت،

والطَّوْل: صداق الحرَّة، والعنت: الزَّنا، فإنَّ عدم الطَّوْل ولم يخش العنت، لم يجز له نكاح الأُمّة، وكذلك إنَّ وجد الطَّوْل وخشي العنت).

قال في شرح التفریع [٦/ ٣٨٧]: «قال الأبهري: فمتى لم يكن بهذين الوصفين، لم يجز له أن يتزوَّج الأُمّة؛ لأنَّ ذلك بخلاف شرط الله تعالى في إباحة تزويج الأُمّة. وكذلك إنَّ كان فيه وصفٌ وعُدِمَ منه وصفٌ، لم يجز له أن يتزوَّج الأُمّة حتى يجتمعا فيه، كما أنَّه متى وجد طعاماً أو رقبةً أو كسوةً للمساكين، لم يجز له أن يصوم في كفَّارة اليمين، وكذلك في الظَّهار إذا وجد الرِّقبة، لم يجز له الصَّوم؛ لأنَّ الله تعالى أباحه لعدم العتق.

ويجوز للعبد أن يتزوَّج الأُمّة وإنَّ لم يخش العنت؛ لأنَّه لا عار عليه في استرقاق ولده؛ لأنَّ ذلك ليس بأكثر من استرقاق نفسه، وليس للحرِّ استرقاق ولده مع الاستغناء عنه». من وجد طولاً للحرَّة ولم يجد ما ينفق عليها

[٤٨] - (قال مالك: ومن وجد طولاً للحرَّة ولم يجد ما ينفق عليها، فليس له أن يتزوَّج الأُمّة؛ لأنَّ الله سبحانه يقول: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ [النساء: ٢٥]).

قال في شرح التفریع [٦/ ٣٨٩]: «قال الأبهري: قد ذكر مالكُ الحَجَّة، والطَّوْل: المال، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿اسْتَدْنِكَ أَوْ لَوْ أَنَّ الطَّوْلَ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٦]، فإذا وجد الطَّوْل، لم يجز له أن يتزوَّج الأُمّة؛ لأنَّ الله سبحانه: إنما أباحه بوجود شرطين، وهما: عدم الطَّوْل، وخيفة العنت، وليس في ذلك عدم النَّفقة؛ لأنَّه قد يجد النَّفقة بعد العقد وقبل الدَّخول بها؛ لأنَّ النَّفقة إنَّما تجب في النِّكاح بحصول الاستمتاع، وليس تجب بعقد النِّكاح».

في الحرَّة يتزوَّج عليها زوجها أُمّة

[٤٩] - (وإذا تزوج حرٌّ حرَّةً ثم تزوج عليها أُمّة، ففيها روايتان: إحداهما: أن نكاح الأُمّة باطلٌ، والرَّواية الأخرى: أنَّه صحيحٌ والحرَّة بالخيار في نفسها بين إقامتها مع زوجها أو فراقه.

وقال عبد الملك: الحرّة بالخيار في فسخ نكاح الأمة وفي إقراره).  
قال في شرح التفریع [٦/ ٣٩٠]: «قال الأبهری: فإن قيل: إن من تحته امرأة حرّة كانت أو أمة، لم يخش العنت، [لم: فلم] يجوز له أن يتزوج الأمة؟  
قيل له: متى لم يخش العنت، لم يجوز له أن يتزوج الأمة، فإذا خاف العنت ولم تكفه زوجة واحدة وعدم الطول، جاز له أن يتزوج الأمة، والأمر في ذلك مردود إلى ما يجده في نفسه ويخافه من خوف العنت، وهو مؤتمن على ذلك، كما أن الأمر مردود إليه في الفطر في المرض إذا لم يقو على الصوم، والصلاة جالساً إذا لم يقدر على القيام، وإنما يرجع في ذلك إلى ما يجده وهو مؤتمن عليه، فكذلك هو مؤتمن في تزويج الأمة إذا علم من نفسه أن الواحدة لا تكفيه؛ إذ لا تصبر عليه ولا تطاوعه، والله أعلم».

وقال أيضاً: «إذا ثبت ذلك وقلنا: إن نكاح الأمة صحيح، والحرّة بالخيار، فهل يكون خيارها في طلاق الأمة، أو نفسها؟  
فقال مالك: الحرّة بالخيار بين أن تقيم أو تفارق، وقال عبد الملك ....  
فوجه قول مالك .....

وقال الأبهری في توجيه ذلك؛ فلائنه لما تزوج عليها أمة، فقد أدخل عليها نقصاناً ومضرة، فالخيار إليها، إن شاء أقامت، وإن شاءت فارقت، كما لو تزوجها على أنه حرّ فإذا هو عبد، أو على أنه غير عتین فإذا هو عتین.  
وقد روي عن سليمان بن يسار أنه قال: السنة فيمن تزوج أمةً وعنده حرّة، أن الحرّة بالخيار».

### باب العيوب التي توجب الرد في النكاح

[٥٠] - (والعيوب التي توجب الرد في النكاح أربعة: الجنون، والجذام، والبرص، وداء الفرج، وهو: القرن، والرتق، والبخر، والإفضاء، وهو أن يكون المسلكان واحداً).

قال في شرح التفريع [٦/ ٣٩٩]: «والأصل في ذلك، ما روي عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي بَيَاضَةَ، فَوَجَدَ بِكَشْحِهَا بَيَاضًا، فَرَدَّهَا وَقَالَ: دَلَّسْتُمْ عَلَيَّ»، وروي عن عمرٍ وعليٍّ أَنَّهُمَا رَأَيَا رَدَّ الْمَرْأَةِ مِنَ الْعَيُوبِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ: الْجَنُونُ، وَالْجَذَامُ، وَالْبَرَصُ، وَدَاءُ الْفَرْجِ. وَلِأَنَّهَا عَيُوبٌ تُؤْثِرُ فِي اسْتِيفَاءِ الْاسْتِمْتَاعِ، فَوَجِبَ أَنْ يَثْبِتَ مَعَهَا الْخِيَارُ، أَصْلُهُ الْعِنَّةُ وَالْجَبُّ».

إذا ثبت هذا، فللرجل ردُّ المرأة من العيوب الأربع: أمَّا الجنون: فتردُّ به المرأة وإن كان صرعاً في بعض الأوقات، قال الأبهري: لأنَّه لا يمكن معه القرار. وأما الجذام: فتردُّ من قليله وكثيره، قال الأبهري: لأنَّ ضرره يعظم. واختلف في البرص، فقال مالك: تُردُّ به، قال الأبهري، لأنَّه يمنع من الالتذاذ بها ودوامه».

وقال أيضاً: «قال الأبهري: وأما داء الفرج فتردُّ به المرأة؛ لأنَّه يمنع الوطء». وقال أيضاً في [٦/ ٤٠١]: «قال الأبهري: فإذا كان بها هذه الأدواء فإنَّه يردُّها، ولا مهر عليه إن لم يطأ؛ لأنَّه دخل على السَّلامة ولم يدخل على العيب، فليس عليه المهر، فإن وطئ بعد علمه بهذه الأدواء، أو استمتع بها ما يكون من الاستمتاع، فعليه المهر المسمَّى، أو مهر المثل إن لم يسمَّ؛ لأنَّه قد رضي بالنكاح مع العيوب التي فيها، كما يرضى بالسلعة إذا اشتراها وبها عيبٌ إذا علم به، فليس له ردُّها. فإن وطئ قبل أن يعلم بالعيب، فله أن يرجع بالمهر على من غرَّه، فإن كانت المرأة هي الغارَّة، ترك لها ربع دينارٍ، وإن كان الوليُّ هو الغارُّ، لم يترك له شيئاً». فيمن تزوَّج امرأة في عدَّتْها

[٥١]— (وكذلك لو تزوَّجها وهي في عدَّتْها جاهلاً ودخل بها، فله ردُّها، وهي بمنزلة العيوب التي ذكرناها)

قال في شرح التفريع [٦/٤٠٢]: «فإن كان غَرّه الولي، رجع عليه بالصدّاق. قال الأبهري: لأنّه قد منعه من استدامة الوطء، وإنّما بذل الزوج الصّدّاق على استدامته».

وقال أيضاً: «وإن لم يعلم الولي الذي زوّجها بذلك، رجع عليها بالصدّاق؛ لأنّها المدلّسة والغارّة، ويترك لها ربع دينارٍ ما يستحلُّ به فرجها. قال الأبهري: لأنّ ذلك حقٌّ لله تعالى».

في العيوب التي لا تردّ بها المرأة

[٥٢] - (ولا تُردُّ المرأة بالعمى، ولا بالعمور، ولا بالسّواد، ولا إذا كانت ولد زنا، ولا بشيءٍ من العيوب غير ما ذكرنا، إلّا أن يشترط السّلامة في ذلك، فيكون له الردّ بشرطه).

قال في شرح التفريع [٦/٤٠٣]: «قال الأبهري: ولأنّ هذه الأشياء ظاهرة، يمكن للزوج أن يسأل عنها، فليس له أن يردّها، إلّا أن يشترط التفصيل المتقدّم».

العيوب التي يردّ بها الرّجل

[٥٣] - (وللمرأة أن تردّ الرّجل بالجنون، والجذام، والعنّة)

قال في شرح التفريع [٦/٤٠٤]: «قال الأبهري: وإنّما قلنا: للمرأة ردّ الرّجل بالجنون والجذام والعنّة؛ من قبل أنّ لها حقّاً في الوطء على الرّجل، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلمّا كان للرّجل أن يردّ المرأة إذا وجد بها عيباً، وكذلك المرأة، ولا فرق بين الرّجل والمرأة في ذلك إذا دخلا على السّلامة».

[٥٤] - (قال مالك: ولا تردّ المرأة إذا كانت عاقراً، ولا الرّجل إذا كان عقيماً).

قال في شرح التفريع [٦/٤٠٥]: «قال الأبهري: وإنّما قال ذلك؛ لأنّ ذلك ليس بعيبٍ، ولا هو شيء يمنع من الوطء، وإنّما لكل واحدٍ من الزّوجين أن يردّ إذا كان بهما ما يمنع من الوطء».



[٥٥] - (واختلف قوله في البرص: فذكر عنه في ذلك روايتان: إحداهما: أنه يُردُّ به كما تُردُّ المرأة، والأخرى: أنه لا يُردُّ بخلاف المرأة).

قال في شرح التفريع [٤٠٦/٦]: «فوجه القول بأن لها أن تردَّ به؛ فلاَّ في إقامتها معه كذلك ضرراً عليها.

قال الأبهرى: ولها أن تزيل عن نفسها الضرر في هذا النكاح، كما لها أن تزيل ما هو أيسر منه، وهو إذا امتنع الزوج من الوطء في الإيلاء، وكذلك لها أن تزيل الضرر عن نفسها إذا كان عنيّاً، وكذلك إذا لم يقدر على نفقتها.

فلما كان لها أن تزيل الضرر بهذه الأشياء وإن كانت أيسر من البرص، كان لها أن تزيل ضرر البرص عن نفسها وتفارق زوجها إن شاءت.

الفرقة من العيوب تطليقةً واحدةً

[٥٦] - (فإن اختارت فراقه قبل الدخول بها، فلا صداق لها إلا في العنين وحده؛ لأنَّه غارٌّ لها، وإن اختارت فراقه بعد الدخول بها ولم تكن علمت بعيبه، فلها الصداق كاملاً.

والفرقة في هذه المسائل كلّها بطلقةً واحدةً، فإن تزوّجها بعد ذلك، كانت عنده على تطليقتين).

قال في شرح التفريع [٤٠٧/٦]: «وإن كان بعد الدخول فلها الصداق كلّ؛ لاستمتاعه بها.

قال الأبهرى: لأنَّها قد استحقَّته بالوطء، ولأنَّ زوجها على ذلك دخل، فليس له أن يرجع عليها بشيء من الصداق».

[٥٧] - (قال مالك: ومن علم من وليّته فاحشةً، فلا يُعلم بذلك خطّابها، ولا تُردُّ بذلك على وليّها).

قال في شرح التفريع [٤٠٨/٦]: «قال الأبهرى: وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّ على الولي أن يستر ذلك عليها، وعليها هي أيضاً أن تستر ذلك على نفسها؛ لأنَّ الإنسان مأمورٌ

بستر الفاحشة على نفسه وعلى أهله؛ لقوله ﷺ: «مَنْ بَلَغَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ، فَلَيْسَ تَرَبُّ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ حَدُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، فلهذه العلة وجب أن لا تذكر المرأة ولا وليها ذلك.

ولأنَّ في إظهار ذلك عارٌ، وليس كذلك سائر الأدواء التي لا صنع لها فيها؛ لأنَّه ليس في إظهارها عيبٌ ولا معرَّةٌ، فمتى كنتموا ذلك فقد دلَّسوا».

### باب في نكاح الشغار

[٥٨] - (ونكاح الشغار باطلٌ، ويفسخ قبل الدخول وبعده، وقد اختلف في فسخه، هل هو فسخٌ أو طلاقٌ، فإن فسخ قبل الدخول، فليس فيه صداقٌ، وإن فسخ بعد الدخول، استحقَّ فيه صداق المثل).

فإن سُمِّيَ لإحداهما صداقاً ولم يسمَ للأخرى، فُسِخَ نكاح التي لم يسمَ لها قبل الدخول وبعده، وثبت نكاح المسمَّى لها قبل الدخول استحباباً، وثبت بعد الدخول، وكان لها صداق المثل).

قال في شرح التفريع [٦/ ٤١٠]: «قال الأبهري: فوجب أن يكون مفسوخاً؛ لأنَّه عقدٌ على خلاف ما أذن فيه رسول الله ﷺ، كما وجب أن يفسخ ما وقع في العدة والإحرام أو كان إلى أجلٍ».

وقد روى القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ».

وقال أيضاً في [٦/ ٤١١]: «قال الأبهري: فإن قيل: فلم لا يبطل الصِّدَاق ويصحَّ العقد، كما يفعل ذلك في المهر إذا كان فاسداً ودخل؟

قيل له: الصِّدَاق منفردٌ عن العقد غير متعلِّق به، فإذا بطل الصِّدَاق، لم يبطل العقد؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما غير صاحبه، وليس كذلك عقد الشغار؛ لأنَّ كل واحدٍ من البضعين بإزاء صاحبه قد جُعِلَ صداقاً للأخرى، ليس ينفرد البضع عن الصِّدَاق، ولا المعقود عليه عن الصِّدَاق، هما واحدٌ، فإذا بطل الصِّدَاق، بطل العقد».

## باب نكاح المتعة

[٥٩] - (ونكاح المتعة باطلٌ، وهو أن يقول الرجل للمرأة متّعيني بنفسك يوماً أو شهراً أو مدّةً من الزّمان معلومةً بكذا وكذا، والفرقة في ذلك فسخٌ بغير طلاقٍ قبل الدّخول وبعده، ويجب فيه صداق المثل إلّا أن تكون هناك تسمية، فيجب المسمّى، ويسقط الحد، ويلحق الولد، وعليها العدة كاملة.

وكذلك نكاح النّهاريّة، وهي التي تنكح على أنّها تأتي زوجها نهاراً ولا تأتيه ليلاً، فالحد فيه ساقطٌ، والمهر لازمٌ، والولد لاحقٌ والعدة واجبةٌ).

قال في شرح التفريع [٤١٣/٦]: «قال الأبهرى: فأما ما روي عن ابن عباسٍ في المتعة، فإنّه رجع عنه».

وقال أيضاً في [٤١٤/٦]: «وأما قوله: «وكذلك نكاح النّهاريّة»؛ فلأنّ النّكاح يجب أن يكون مطلقاً ولا يكون مؤقتاً في وقتٍ دون وقتٍ من ليلٍ أو نهارٍ، فإن اشترطت المجيء إليه في وقتٍ دون وقتٍ، كان النّكاح فاسداً؛ لأنّه قد يحتاج في وقتٍ لا يقدر عليها فيه، وذلك غير جائزٍ في النّكاح.

والفرقة هاهنا فسخٌ بغير طلاق، من الأبهرى».

## باب الاجتماع في خطبة النّساء

[٦٠] - (ولا بأس أن يخطب جماعةً امرأةً مجتمعين ومفترقين، ما لم توافق واحداً منهم وتسكن إليه، فإن وافقت واحداً منهم وسكنت إليه، لم يجز لغيره أن يخطبها حتّى يعدل الأوّل عنها ويتركها، فحيثُ يجوز لغيره أن يخطبها، فإن خطبها على خطبته وعقد النّكاح على ذلك وثبت عليه، فسخ نكاحه قبل الدّخول وبعده، ولها بعد الدّخول المهر وعليها العدة، وإن فسخ قبل الدّخول، فلا مهر لها ولا عدة عليها).

قال في شرح التفريع [٤١٦/٦]: «قال الأبهرى: فإن خطب بعد الرّكون والموافقة، فسخ النّكاح؛ لأنّه أوقعه على خلاف ما أمر الله عزّ وجلّ ورسوله عليه السّلام،

فوجب فسخه، كما يفسخ بيع الغرر ونكاح المتعة والنكاح في العدة، وما أشبه هذه العقود التي نهى رسول الله ﷺ عنها.

وقال أيضاً: «وأما إذا لم تنعم إليه ولم تركز إليه، فلا بأس بذلك. قال الأبهرى: ولو امتنع الناس من الخطبة والسوم في البيع من غير ركون ولا موافقة؛ لأضر ذلك بالناس».

### الشَّروط الذي مع الصَّدَاق، حكمه حكم الصَّدَاق

[٦١] - (ومن تزوج امرأةً بصدّاقٍ مسمّى، وشروط عليه وليّها مع الصَّدَاق كسوة أو حليّاً أو خادماً أو غير ذلك، فجميع ما شرط عليه مع الصَّدَاق حكمه حكم الصَّدَاق، وللمرأة مطالبته به قبل الدّخول وبعده).

قال في شرح التفرّيع [٦/ ٤١٧]: «قال الأبهرى: وروت عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ عِدَّةٍ لِأَهْلِهَا، فَهُوَ لَهَا، مَا كَانَ قَبْلَ النِّكَاحِ وَمَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حَبَاءٍ فَهُوَ لَهُمْ، وَأَحَقُّ الشُّرُوطِ، مَا أَكْرَمَ الرَّجُلَ عَلَى ابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ».

وقال أيضاً: «قال الأبهرى: فإن طلقها الزوج قبل البناء، رجع بنصفه؛ لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾».

[البقرة: ٢٣٧].

### هدايا الزّواج بعد الطّلاق

[٦٢] - (وإن تزوّجها على صدّاقٍ مسمّى، ثمّ أهدى إليها أو إلى أحدٍ من أهلها هديّةً أو حباه بحبوة أو صنع به معروفاً، ثم طلقها قبل الدّخول بها، فلا رجعة له في هبته لها ولا لغيرها من أهلها، وهو مفارق لما شرط عليه مع عقد النكاح).

قال في شرح التفرّيع [٦/ ٤١٨]: «قال الأبهرى: وليس للمرأة أن تطالبهم بها؛ لأنّها ليس بصدّاق، وإنّما هي كرامة لهم، وليس للزوج معاوضة فيها؛ لأنّه لم يرد بذلك المعاوضة، فجرى مجرى الصدقات والصّلات لذوي الأرحام».

فيمن زاد في صداق امرأته ثم طلقها أو مات عنها

[٦٣] - (وإن نكحها على صداق، ثم زادها بعد ذلك في صداقها، ثم طلقها قبل الدخول بها، سقط عنه نصف ما زادها، وإن مات قبل أن يدخل بها، لم يجب لها شيء مما زادها، قاله ابن القاسم، والقياس عندي أن تجب لها الزيادة).

قال في شرح التفریع [٦/ ٤١٩]: «وقال أبو بكر الأبهري وابن الجلاب رضي الله عنهما: القياس أن تجب لها الزيادة؛ لأنها لا تخلو: إما أن يكون حكمها حكم المهر أو حكم الهبة، فإن كان حكمها حكم المهر، وجب استحقاقها بالموت، وإن كان حكمها حكم الهبة، وجب أن لا يكون للزوج شيء إذا طلق قبل الدخول، فلما وجب له نصفها بالطلاق، دل على أن حكمها حكم الصداق».

العفو عن الصداق

[٦٤] - (ويجوز للثيب أن تعفو عن صداقها أو تطالب به زوجها، ولا شيء للولي معها.

فأما البكر، فإن وليها يطالب بصداقها، وليس له أن يسقطه منه شيئاً إلا بإذنها، إلا الأب وحده، فإن له أن يفعو عن زوج ابنته البكر إذا طلقها قبل الدخول بها ويسقط عنه نصف الصداق الذي استحقته.

وليس له أن يعفو عنه قبل الطلاق ولا بعد الدخول، والصداق ثابت لابنته وملك من أملاكها ومال من مالها)

قال في شرح التفریع [٥٤٦/ ب]: «والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا أَلَا يَعْفُو﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾، يريد المرأة الثيب، قاله ابن عباس وابن شهاب وربيعة وغيرهم.

إذا ثبت هذا فيجوز للمرأة أن تعفو عن صداقها؛ لأنه مال من أموالها.

وهذا إذا كانت رشيدةً، وأمّا إن كانت سفيهةً، فليس لها ذلك؛ لأنّ السّفيه محجورٌ عليه في ماله، وهذا من جملة أموالها.

وأما البكر فليس لها ذلك؛ لأنّها سفيهةٌ، وكذلك الوليُّ، إلا الأب وحده. قال ابن القاسم: «إلا أن يفعل ذلك نظراً، مثل أن يعسر الزوج ويسأل التّخفيف ويخاف الوليَّ الفراق ويرى أنّ مثله رغبةٌ لها، فيجوز ذلك إذا رضيت، وما كان على غير هذا لم يجز.

ولا يجوز ذلك للأب قبل الطّلاق ولا بعد الدّخول؛ لأنّها لا منفعة لها في ذلك ولا نظر لها فيه، وإنّما يجوز له أن يفعل من ذلك ما هو حظُّ لها - من الأبهرى - . بخلاف ما بعد الطّلاق؛ لأنّ فيه نظراً لها ومنفعةً، وذلك أنّه داعٍ إلى رغبة الأزواج فيها لحسن فعل الأب».

إسقاط السيّد ما شاء من الصّدّاق عن زوج أُمته

[٦٥] - (والذي بيده عقدة النّكاح عند مالكٍ هو الوليُّ، وهو الأب في ابنته البكر في الموضع الذي بيناه، والسيّد في أُمته على ما شرحناه، وليس هو الزوج).

قال في شرح التّفريع [٦ / ٤٢٢]: «وأما قوله: والذي بيده عقدة النّكاح عند مالكٍ هو الوليُّ، وهو الأب في ابنته البكر في الموضع الذي بيناه، والسيّد في أُمته على ما شرحناه، فالأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وهذه كنايةٌ للغائب، وافتتاح الخطاب للمواجهة، فدّل على أنّه أراد غير الأزواج المواجهين وليس إلّا الأب.

قال الأبهرى: ولأنّ حمل الآية على هذا الوجه أولى؛ لاجتماع الفوائد فيها في أن يكون النّساء المالكات لأمرهنّ مندوباتٍ في العفو مثل الأب، والأب والسيّد مندوبان، والزوج أيضاً مندوبٌ بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، لأنّ من خالفنا لا يصيّر الأولياء مندوبين عنده.

ودليل آخر، وهو أنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، معناه: أن

يعقد النكاح، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾، معناه: أن تعقدوا النكاح، والزوج فليس بيده بعد الطلاق عقدة نكاح، ولا إليه أن يعقد النكاح، فبطل أن يكون هو المراد، إلا أن تحمل الآية على ادّعاء ضمير فيها، وهو أن يقال: أو يعفو الذي كان بيده عقدة النكاح، وحمل الآية على الظاهر أولى من ادّعاء ضمير لم تقم عليه دلالة. فإن قيل: كيف يجوز للأب أن يعفو عن الصّدق وهو ملك غيره، ولو جاز له ذلك، لجاز أن يهب مالها ويعتق عبيدها وغير ذلك مما يتلف مالها، فلمّا لم يجز ما ذكرناه بإجماع، فكذلك لا يجوز له أن يعفو عن شيء من صداقها؟

قيل له: الصّدق مخالف لما ذكرت، من قبل أن له أن يعقد عليها جبراً، فلمّا كان له ذلك في عقد النكاح عليها، صغيرة كانت أو كبيرة، ولم يكن له ذلك في مالها إذا كانت كبيرة رشيدة عند مخالفنا، فكذلك له أن يضع ما قد وجب لها بالعقد؛ إذ هو الموقّع له، ولها في ذلك حظّ من الرغبة فيها؛ لحسن صنّع الأب لخطابها والمتزوج بها.

وأما إخراج مالها، فإن كان على غير عوض، لم يجز؛ إذ لا حظّ لها فيه من جهة البدل، فلم يجز ذلك له، وإن كان على عوضٍ جاز؛ لأنّه الناظر لها.

وقد روى عيسى بن عاصم أنّه قال: سمعت شريحاً يقول: «سألني عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن الذي بيده عقدة النكاح، فقلت وليّ المرأة».

وهو قول الشعبي، وإبراهيم، والحسن، وعطاء، وعكرمة، وطاوس، وربيعة، والزهري، وزيد بن أسلم رضي الله عنهم، من الأبهرى.

ولأنّه وليّ يملك الإجماع عليها، فجاز له العفو عن صداقها، أصله السيّد في أمته.

### باب نكاح التفويض

[٦٦] - (ونكاح التفويض جائز، وهو أن يتزوج الرّجل المرأة ولا يذكران صداقها، فإن أعطاهما صداق مثلها، لزمها تسليم نفسها، وإن أعطاهما أقلّ من صداق مثلها، لم يلزمها تسليم نفسها إلّا أن ترضى بذلك.

فإن طلقها قبل الدّخول، فلا صداق لها ولها المتعة، وسنذكر شرح متعة المطلقات بعد هذا، وإن دخل بها، فلها صداق مثلها، إلّا أن ترضى بأقلّ منه).

قال في شرح التفریع [٦/ ٤٢٥]: «قال الأبهری: ولا خلاف أعلمه في جواز عقد النّكاح بغير صداقٍ مسمّى».

وقال أيضاً: «إذا ثبت هذا، فإن أعطاه صداق مثلها، لزمها تسليم نفسها؛ لأنّها لمّا تزوّجت ولم تذكر صداقاً ولا عيّته، فقد دخلت على صداق المثل، فإذا أعطاه إياه، لزمها ووجب عليها أن تسلّم نفسها.

قال الأبهری: لأنّ ذلك هو بدل البضع.

ألا ترى: أنّه لو دخل من غير تسمية صداق، لم يكن عليه أكثر منه.

قال الأبهری: وصداق المثل، هو على حسب دينها وجمالها ومالها بمثل زمانها، لا على نساء عصبتها؛ لأنّها قد تخالف عصبتها في هذه الأشياء التي ذكرناها».

[٦٧] - (فإن مات أحدهما قبل الدّخول والتّسمية، فللآخر الميراث منه، ولا صداق للمرأة ولا لورثتها).

قال في شرح التفریع [٦/ ٤٢٨]: «قال الأبهری: وإنّما يثبت لها الميراث؛ لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَهُنَّ الْرِجَالُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢] الآية، وكذلك

الزّوج له الميراث منها إن ماتت قبل الدّخول؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢] الآية، ولا خلاف في ذلك إذا كان العقد صحيحاً واستويا في

الدّين والحرمة، ولم يكن أحدهما قتل صاحبه عمداً.

وإنّما لم يكن لها صداق إذا لم يدخل ولم يسم؛ فلأنّ الصّداق إنّما يجب بأحد هذين الأمرين، فإذا لم تكن تسمية أو دخول فلا صداق.

والدليل على صحّة ما قلناه، قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] الآية، فلم يجعل الله تعالى للمرأة صداقاً إذا

مات زوجها ولم يسم.



وهو قول علي بن أبي طالب، وزيد، وابن عباسٍ رحمة الله عليهم، وهو قول عطاء، وربيعه، والزهرى، وابن قسيط، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار.

فيمن نكح نكاح تفويضٍ وهو صحيح ثم مرض

[٦٨] - (وإن نكحها نكاح تفويضٍ وهو صحيح ثم مرض، ففرض لها صداقها وهو مريض، ثم مات قبل الدخول بها، فلها الميراث ولا صداق لها بفرضه، لأنها وصية لوارث.

فإذا دخل بها في مرضه، فلها صداق مثلها من رأس ماله.

وإن كان ما سُمّاه أكثر من صداق مثلها، فالزيادة على ذلك ساقطة).

قال في شرح التفريع [٦/٤٢٩]: «اعلم أنّ من نكح امرأة نكاح تفويضٍ وهو صحيح، ثم مرض ففرض لها صداقًا وهو مريض، ثم مات من مرضه ذلك قبل أن يدخل بها، فليس لها شيء مما فرضه؛ لأنها وصية لوارث.

قال الأبهرى: ولا تجوز الوصية لوارثٍ إلا بإذن سائر الورثة، ولها الميراث؛ لأنّ العقد صحيح».

وقال أيضاً: «قال مالك: وإن دخل بها في مرضه فلها صداق مثلها من رأس ماله؛ لأنّ نكاحه صحيح؛ لأنه أوقعه في الصحة، ولها الصّدّاق لحصول استمتاعه بها. من الأبهرى».

المتعة للمطلقات

[٦٩] - (والمتعة مستحبةٌ غير مُستَحَقَّةٍ، وليس لها قدرٌ مخصوصٌ، وهي لكل مطلقة، مدخولاً بها كانت أو غير مدخولٍ بها، إلا ثلاث نسوة: الملائنة، والمختلعة، والمطلقة قبل الدخول وقد فرض لها).

قال في شرح التفريع [٦/٤٣٣]: «قال الأبهرى: ومما يدلّ على أنّها ليست بواجبة، قوله عزّ وجلّ: ﴿عَلَى الْمُؤْسِفِ قَدَرُهُ، وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ، مَتَعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى

الْمُحْسِنِينَ ﴿البقرة: ٢٣٦﴾، فلم يُلْزِمَ الله تعالى المتعة لكل مكلّفٍ إلا أن يكون محسناً، فلو كانت فرضاً وحقاً للمرأة، للزمت المحسن وغير المحسن.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿البقرة: ٢٤١﴾، والتّقوى واجبة على الناس؟

قيل له: معنى قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، أي: من اتقى دناءة الأخلاق، لا الكفر، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ﴿البقرة: ٢٣٧﴾، والعفو عن الصّدق ليس بواجبٍ، وفعله مقربٌ من التقوى، ثم هو مستحبٌ وليس بواجب.

ومما يدلّ على أن المتعة ليست بفرضٍ، أنها على حسب حال الرجل دون حال المرأة، ولم يوجد في النكاح شيءٌ واجبٌ يكون على حال الرجل دون المرأة أو حالهما جميعاً، من ذلك صداق المثل والنفقة.

وقال أيضاً في [٤٣٤ / ٦]: «وأما المطلقة قبل الدّخول بها .....

قال الأبهري: وقد روى مالكٌ عن نافع، عن ابن عمر أنّه قال: «لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُنْعَةٌ، إِلَّا الَّتِي تُطَلَّقُ وَقَدْ فُرِضَ لَهَا صَدَاقٌ وَلَمْ يَمْسَسْهَا، فَحَسْبُهَا نِصْفُ مَا فُرِضَ لَهَا».

لمن تكون المتعة

[٧٠] - (وهي على الحرّ والعبد، للحرّاء والإماء والزّوجات المسلمات والمشركات، إلا من ذكرناه منهنّ).

ولا يحكم بها الإمام ولا يفرضها، ولكن يأمر بها ويندب إليها ويحضّ عليها)

قال في شرح التّفريع [٤٣٥ / ٦]: «قال الأبهري: ولما لم يكن بين الحرّ والعبد فرق في حقوق النّكاح - أعني: من المهر والنّفقة - فكذلك لا فرق بينهما في المتعة التي هي من حظوظه، وليس للسّيّد منعه من فعلها، كما ليس له أن يمنعه من حقوق النّكاح».

وقال أيضاً: «وأما قوله: ولا يحكم بها الإمام ولا يفرضها، قال مالكٌ: هي من الحقّ فلا يُقضى بها، وقال الشّافعي: هي واجبةٌ ويُقضى بها، وقد تقدّم ذلك».

قال الأبهري: وقد رويناه عن السبعة الفقهاء أنهم كانوا لا يرون المتاع للمطلقة واجباً، ولكنها حظٌّ من الله عزَّ وجلَّ، وروينا ذلك عن جماعةٍ من التابعين».

### باب النفقة على الأزواج

[٧١] - (والنفقة واجبةٌ على الأزواج بالعقد والتمكّن من الاستمتاع، ولا تجب بمجرد العقد بغير استمتاع، فمن تزوّج امرأةً فلا نفقة لها عليه حتّى يدخل بها أو يدعي إلى ذلك فيمتنع منه.

ومن تزوّج صغيرةً فلا نفقة لها حتّى تبلغ الوطاء، وإذا تزوّجت امرأةً صغيراً، فلا نفقة عليه حتّى يبلغ، وإذا تزوّج الصغيران، فلا نفقة على الزوج حتّى يبلغا جميعاً). قال في شرح التفريع [٦/ ٤٣٨]: «.... فقال مالك: لا تجب النفقة على الزوج حتّى يدخل بالزوجة....»

قال الأبهري: ألا ترى أنّ الناشز لا نفقة لها؛ لمنعها الزوج من الاستمتاع». [٧٢] (قال مالك: وإذا مرض الرجل وطال مرضه، فدعوه إلى النفقة عليها والبناء، فذلك لهم، وإن دعوه إلى النفقة ومنعوه البناء بها لمرضه، فليس ذلك لهم). قال في شرح التفريع [٦/ ٤٣٩]: «قال الأبهري: وإنّما قال: لها النفقة إذا مرض ودعوه إلى البناء بها؛ لأنّ تعذّر الاستمتاع بها من جهته لا من جهتها، فعليه النفقة إذا دعوه إلى البناء وخلّوا بينه وبينها.

فإن منعوه منها فلا نفقة لها؛ لأنّهم السبب في منع استمتاعه بها؛ لأنّ المريض قد يستمتع بزوجه بوجه ما، فمتى منعوه ذلك، لم تكن لها نفقة».

وكذلك إن مرضت هي ودعوه إلى البناء بها، فلها النفقة إن امتنع من ذلك؛ لأنّ سبب الامتناع بها من جهته لا من جهتها؛ لأنّ المريضة قد يقدر على الاستمتاع منها بوجه ما، فإذا امتنع، كان عليه النفقة».

نفقة الناشز

[٧٣] - (وإذا دخل الرجل بامرأته ولزمته نفقتها، ثم نشرت عنه ومنعته نفسها، سقطت نفقتها، إلا أن تكون حاملاً).

وإذا عادت من نشوزها، وجبت في المستقبل نفقتها).

قال في شرح التفريع [٦/ ٤٤٠]: «وقال أبو بكر الأبهري وغيره من البغداديين: أجمعت الأمة على أن الناشز لا نفقة لها».

في اختلاف الزوجين على نفقة ماضية

[٧٤] - (وإذا اختلفت المرأة وزوجها في نفقة مدة مضت لها، فادعى الزوج أنه قد أنفق عليها، وأنكرت المرأة، فالقول قوله مع يمينه، حاضراً كان أو غائباً....)

قال في شرح التفريع [٦/ ٤٤٤]: «قال الأبهري: لأن المرأة لا تترك المطالبة بنفقتها في الأغلب من حالها إلا لما ذكرناه».

وقال أيضاً: «... فقال مالك: وإذا رفعت أمرها إلى الحاكم واستعدت في غيبته، لزمته النفقة من يومئذ إن كان ملياً».

قال الأبهري: لأن الأغلب من النساء أنهن لا يطالبن بالنفقة بعد دفع ذلك إليهن، ولا يتركن أيضاً المطالبة بنفقتهم إذا لم ينفق عليهن أزواجهن في الغالب دون النادر، ولا تقبل دعواه في الإرسال إليها بعد قيامها، إلا أن يأتي بمخرج من ذلك».

في تزويج المريض والمريضة

[٧٥] - (ولا يجوز لمريض ولا لمريضة أن يتزوجا حتى يصحّا)

قال في شرح التفريع [٦/ ٤٥٤]: «وذكر الأبهري أن مالكا أجاز نكاح المريض».

وقال أيضاً: «قال الأبهري: وإنما لم يجز للمريض أن يتزوج؛ لأنه محجور عليه في ماله من أجل ورثته».

وهذا إذا كان مرضه مخوفاً لا يحتاج في الأغلب معه إلى الجماع، فإن كان غير مخوفاً؛ جاز له أن يتزوج، كما يجوز له أن يتصرف في ماله على عوض وغير عوض في المرض غير المخوف عليه.

فإن قيل: فأجز نكاحه إذا أذن له ورثته في ذلك، كما تجيز إخراج ماله على غير عوضٍ إذا أذن ورثته في ذلك؟

قيل له: إخراج ماله غير جائز، بل هو موقوفٌ حتى يُعلم مَنْ وارثه بعد موته، حتى الذين يموت من يظن أنه وارثه ويحدث غيره في النكاح، فليس يجوز أن يكون موقوفاً على إجازة وارث، فلهذا لم يجز أن يكون موقوفاً.

فإن قيل: أليس يجوز أن يشتري في مرضه ما يأكل ويتداوى به، فكذلك فأجز له التزويج وإن كان في ذلك إخراج ماله؟

قيل له: ما يأكله ويتداوى به، لا بد له منه ولا يستغني عنه، والتزويج في المرض المخوف لا حاجة للمريض به إليه.

فإن قيل: له حاجة في الخدمة؟

قيل له: الخدمة يصل إليها من غير نكاح، وهو أن يشتري أمةً أو يكتري من يخدمه، وليس على المرأة أن تخدم زوجها، لا سيما إذا كانت ممن لا يطيق الخدمة، وإذا كان كذلك، فليس أصل التزويج للخدمة، وإنما هو للاستمتاع.

ألا ترى: أنه لا يجوز له أن يتزوج من لا يحل له وطؤها في ذلك النكاح أصلاً من أجل الخدمة؛ لأن الخدمة ليست أصلاً، إنما هي تبعٌ للوطء.

فإن قيل: أليس لو أقر بابين له في مرضه، أن ذلك جائز وإن كان قد أدخل على ورثته وارثاً، كذلك يجب أن يكون النكاح؟

قيل له: النسب لم يبتدئه في المرض، وإنما أخبر بشيءٍ لزمه قبل المرض، وأما النكاح فهو شيءٌ ابتدأه في المرض، ورأى أن إقراره بالنسب كإقراره بزوجةٍ تزوجها قبل المرض.

على أن إقراره في النسب، ليس فيه إخراج ماله عن وارثه لا محالة؛ لأنه قد يموت المقر به قبله، وفي تزويجه في المرض إخراج المال لا محالة عن وارثه؛ لأن فيه وجوب صداق المرأة، فاختلفا لهذه العلة.

وقال أيضاً في [٤٥٦/٦]: «واختلف إذا فسخ بعد الدخول، فروى ابن القاسم عن مالك أن لها صداق مثلها، وحكى ابن عبد الحكم أن لها المسمى....  
قال الأبهري: ولقد روى علي بن زياد عن مالك: أن لها المسمى، ولا يلتفت إلى صداق المثل، وروى أشهب مثله.

قال الأبهري: وكلّ نكاح فاسد إذا دخل فيه، فالمسمى أولى من صداق المثل، وليس يجري النكاح مجرى البيوع الفاسدة في أنه يرجع إلى مهر المثل كما يرجع إلى قيمة السلعة؛ لأن البيع موضوع على المتاجرة والمكايسة، وليس كذلك النكاح؛ لأن أصله المكارمة والمواصلة، فإذا سموا المهر، كان أولى من مهر لم يسم.

وقال أيضاً في [٤٥٧/٦]: «وأما قوله: والصداق عند مالك من ثلثه دون رأس ماله، فهذا مما اختلف فيه....

قال الأبهري: وإنما ثبت لها الصداق؛ لأنه قد استمتع بها، فهذا بدل ما استمتع بها. وإنما كان ذلك من ثلثه دون جميع ماله؛ لأنه لا يجوز أن يخرج الثلثين عن ماله عن ورثته إلى غيرهم.

وإنما كان لها المسمى وإن كان أكثر من صداق مثلها إذا حمل ذلك الثلث؛ فلأن ما زاد على صداق المثل هبة، فلا بأس بذلك ولا تمنع منه؛ لأنها ليست بوارثة. فإن قيل: لم لا جعلت صداق المثل في كل ماله وإن كان أكثر من الثلث؛ لأنه قد أتلف بضعها واستمتع بها، فيكون كمن جنى جنابة في مرضه على مال غيره، فيلزمه قيمة ذلك وإن كان مريضاً، وإن أتى على ماله كله؟

قيل له: لا تشبه الجنابة النكاح؛ لأن النكاح هم الذين رضوا به على المرأة ووليها، وليس كذلك المجني عليه؛ لأنه لم يختار الجنابة عليه ولا على ماله، ولم يؤت من قبله، والمرأة ووليها أتوا من قبل أنفسهم واختاروا الدخول على ذلك.

لا نكاح للمولى عليه إلا بإذن وليه

[٧٦] - (ولا يجوز نكاح المولى عليه - وهو السفية المبدّر لماله - إلا بإذن وليه،

فإن أذن له وليه، جاز نكاحه، وإن تزوّج بغير إذن وليه، فولّيه بالخيار، إن شاء فسخ نكاحه، وإن شاء تركه إذا كان سداداً، وفُسِّخَ بطلاقٍ، فإن نكحها المولّي عليه بعد ذلك احتسبت بتطليقة، وبقيت عنده على اثنتين).

قال في شرح التفريع [٤٥٩ / ٦]: «قال الأبهرى: فلما لم يجز بيعه وشرائه، فكذلك نكاحه؛ لأنّه في الحجر عليه بمنزلة الصبي والمجنون، فلما كان الصبي لا تجوز منه هذه الأفعال؛ لعدم تمييزه وقلة علمه بمصالحه، فكذلك المولّي عليه لا تجوز أفعاله؛ لعدم معرفته مصالحه.

وأمر نكاحه إلى الولي، فإن شاء أجاز له إن رأى ذلك خطأ، وإن شاء رده؛ لأنّه الناظر والقيم بأمره، كقيام الأب في أمر ولده الصغير، وقيام الحاكم على من يليه، فإذا أذن له وليه، جاز، وإن تزوّج بغير إذنه، فالولي بالخيار، إن شاء فسخه وإن شاء تركه إذا كان سداداً.

وقال أيضاً: «وسواء فسخه قبل الدخول أو بعده، فإن فسخه قبل الدخول، فلا شيء لها، وإن فسخه بعد الدخول فلها من المهر قدر ما يستحل به فرجها ويؤخذ الباقي منها.

قال الأبهرى: لأنّها هي المتلفة لبضعها أو وليها، ولا صداق لها، كما لو دفع إلى المحجور عليه سلعة فأتلفها أو باعها بيعاً، لم يكن عليه قيمة السلعة ولا ثمنها؛ لأنّه هو المتلف لذلك بدفعه إليه.

فأمّا مقدار ما يستحل به الفرج، فهو حقّ لله سبحانه لا بدّ منه؛ لأنّه لا يجوز للمرأة أن تُنكح نفسها بغير مهر؛ لأنّ ذلك هبة للفرج، وقد منع الله عزّ وجلّ من ذلك بقوله: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وقال أيضاً في [٤٦٠ / ٦]: «وفسخه بطلاق، كالعبد يتزوّج بغير إذن سيّده؛ ولأنّ الولي لو شاء أن يبقيه لأبقاه.

قال الأبهرى: ولأنّه نكاحٌ مختلفٌ فيه، ففرقته تكون بطلاقٍ على بعض الروايات عن مالكٍ في المختلف فيه».

زواج العبد بغير إذن سيّده

[٧٧] - (ولا يجوز للعبد أن يتزوَّج بغير إذن سيّده، فإن تزوّج بغير إذنه، فللسيّد فسخ نكاحه، وله تركه).

فإن فسخه قبل الدّخول، فلا شيء للمرأة من صداقها، وإن فسخه بعد الدّخول، فلها من المهر بقدر ما يستحلّ به فرجها، ويؤخذ الباقي منها ويتبع به العبد ديناً في ذمّته، فإذا أعتقه سيّده سقط حقّه وزال حجره).

قال في شرح التفريع [٦/ ٤٦٢]: «وأما قوله: وإن فسخه بعد الدّخول، فلها من المهر ما يستحلّ به فرجها، وذلك ربع دينار؛ لثلاثي البضع عن عوض». قال الأبهرى: ولأنّه لا يُستحلّ الفرج بأقلّ منه؛ لأنّه حقٌّ لله عزّ وجلّ». وقال أيضاً: «ويؤخذ الباقي منها؛ لأنّ فيه حقّاً لسيّده».

قال الأبهرى: ولأنّها هي التي أتلفت وضيّعت، حيث لم تتحرّز من ذلك، وليس خطؤها على نفسها يلزم سيّد العبد؛ لأنّ مال العبد وكسبه للسيّد، فليس له أن يجعله لغيره.

قال الأبهرى: وليس محلّ ذلك كالجنابة؛ لأنّ الجنابة تقع بغير مرضاة ولا صنع للمجنّي عليه ولا تفريط عليه، وليس ذلك كعقد النّكاح والوطء؛ لأنّ ذلك يقع بمراضاة.

قال الأبهرى: فإذا أعتق العبد، أمكن أن يقال: إنّها تتبعه بصداقها».

[٧٨] - (قال مالك: فإن زوّجه وقد علموا أنّ سيّده لم يأذن له في النّكاح، عوقبوا).

قال في شرح التفريع [٦/ ٤٦٣]: «قال الأبهرى: لأنّهم فعلوا ما لا يجوز لهم فعله، وأباحوا للعبد الفرج بغير إذن السيّد، وذلك غير جائز».

ما لا يحلّ في الجمع بين النّساء



[٧٩] - (ومن طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً، فلا يحلّ له أن يتزوَّج أختها ولا خالتها ولا عمّتها ما دامت الأولى في عدّتها، وكذلك لا يجوز له أن يتزوَّج خامسةً سواها. فإن طلقها طلاقاً بائناً أو طلاق خلع، جاز له أن يتزوَّج خامسةً سواها أو أختها أو عمّتها أو خالتها وإن كانت الأولى في عدّتها؛ لأنّ حكمها حكم الأجنبية، لا ترثه ولا يرثها، ولا يلزمها طلاقه ولا ظهاره، ولا نفقة لها عليه، وأحكام النكاح منقطعةٌ بينها وبينه).

قال في شرح التفريع [٦/ ٤٦٤]: «والمطلقة الرجعية حكمها حكم الزوجة الأولى. ألا ترى: أنّه يلزمها طلاقه وظهاره وإيلاؤه.

قال الأبهرى: وتجب عليه نفقتها، والميراث بينهما ثابت، فكانت في أحكام الزوجات في كلّ ذلك، فلم يجر له أن يتزوَّج حتى تخرج من العدة أو يبت طلاقها فتصير أجنبيةً، ولا خلاف في ذلك».

وقال أيضاً في [٦/ ٤٦٥]: «فإن طلقها طلاقاً بائناً ثلاثاً أو طلاق خلع، جاز له أن يتزوَّج خامسةً سواها، أو عمّتها، أو خالتها وإن كانت الأولى في عدّتها؛ لأنّ أحكام الزوجة منقطعةٌ بينهما.

قال الأبهرى: ولأنّه لا ميراث بينهما، ولا نفقة عليه، إلّا أن تكون حاملاً فتكون النفقة للحمل، وقد صارت بمنزلة الأجنبية في هذه الأشياء، فكذلك يجوز له أن يتزوَّج خامسةً سواها، أو عمّتها، أو خالتها، والله أعلم».

#### باب نكاح العتّين والمحبوب

[٨٠] - (فإن أقرّ بالعنة، ضُربَ له أجل سنةٍ، ويمكن فيها من المرأة، فإن ادّعى في أضعاف السنة أنّه وطئها، قبل قوله، وإن أقرّ بأنّه لم يطأها حتى مضت السنة، فُرقَ بينه وبينها، وكانت الفرقة تطليقةً بائنةً)

قال في شرح التفريع [٧/ ٧]: «وإنما قلنا إنّ الأجل من يوم ترافعه.

قال الأبهرى: فلأن المرأة لو لم ترفعه، لم يضرب له أجل، فإذا رفعته ضرب له حينئذٍ الأجل؛ لأن ذلك حق للمرأة، إن شاءت طلبت وإن شاءت تركت». وقال أيضاً: «والحر والعبد في ذلك سواء، والزوجة الحرة والأمة في ذلك سواء». قال الأبهرى: لأن الوطء حق لكل الزوجات من كل الأزواج، أحراراً كانوا أو إماء». وقال أيضاً: «فإذا تمت السنة ولم يزل اعترضه وطلبت زوجته الفراق، طلق عليه السلطان طليقةً بائنة».

قال الأبهرى: لأنه لا يقدر على توفيتها حقها في النكاح».

في الرجل يعجز عن الوطء بعد مدة من الدخول

[٨١] - (فإن دخل بها ووطئها، ثم عَنَّ عنها، لم يُفَرِّقَ بينه وبينها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٨]: «قال الأبهرى: ولأن حرمة النكاح قد تناهت من وقع الحصانة واستكمال المهر، فليس لها دفع العقد بعد ذلك».

أجل العبد في العنة

[٨٢] - (وأجل العبد في العنة نصف أجل الحر، وقد قيل: هما في الأجل سواء).

قال في شرح التفريع [٧/ ٩]: «قال الأبهرى: ولأن حرمة العبد لما كانت منقوضة عن حرمة الحر في الطلاق والحدود وغير ذلك، وجب أيضاً أن تنقص في ضرب الأجل».

ووجه القول بأنه سنة، هو أن السنة إنما جعلت لتمر عليه الفصول الأربع، فقد ينتفع بالدواء في فصل دون فصل، وهذا يستوي فيه الحر والعبد».

الصدّاق المستحق للمرأة في فراقه العتّين والمحبوب والخصيّ

[٨٣] - (وإذا فرّق بين العتّين وبين امرأته بحدّائته نكاحه لها، فقد اختلف قوله في صدّاقها، فعنه في ذلك روايتان:

إحدهما: أن لها الصّدّاق كاملاً، والرّواية الأخرى: أن لها نصف الصّدّاق..)

قال في شرح التفريع [٧/ ١٠]: «وقد ذكر مالك المسألة في مختصر ابن عبد الحكم

على نحو ما ذكره ابن الجلاب رحمه الله، فقال: «وإذا طُلِّقَ على المعترض بعد الأجل: فإن طال ثواه معها وتلذذ بها، ثم استعدت عليه فضرب له أجل سنة وُفِّقَ بينهما بعدها، فلها الصِّدَاق كله.

وأما الذي يضرب له أجل سنة في حادثة دخوله عليهم، ثم لا يصيبها حتى تمضي السنة: فقليل: لها الصِّدَاق كاملاً، وقيل: ليس لها إلا نصف الصِّدَاق، وهو أحبُّ إلينا. قال الأبهري: فوجه قوله: إنَّ لها الصِّدَاق كاملاً إذا خلا بها وأقام معها، قلَّ ذلك أو كثر؛ فلاَّته قد استمتع بأكثر ممَّا يمكن مثله أن يستمتع به، فعليه الصِّدَاق، كما يجب الصِّدَاق كلُّه على المَجْبُوب والخصي إذا استمتعا بما يمكن مثلهما الاستمتاع به؛ لأنَّهما على ذلك دخلا، فكذلك العَيْنِ عليه الصِّدَاق كلُّه وإن لم يقدر على الوطء؛ لأنَّه على ذلك دخل.

ووجه قوله: إنَّ عليه نصف الصِّدَاق؛ فلاَّته لم يستمتع بها بالوجه الذي أراده ودخل عليه؛ لأنَّه إنَّما دخل عند نفسه على الوطء، فلمَّا امتنع ذلك منه، لم يكن عليه الصِّدَاق كله.

وليس كذلك المَجْبُوب والخصي؛ لأنَّهما دخلا على ألاَّ قدرة لهما على الوطء؛ لأنَّ حالتَهما لا تتغيَّر، بخلاف العَيْنِ فإنَّه قد تتغيَّر حاله بزوال العنة، فإذا طال مقامه معها واستمتع منها، فلها الصِّدَاق كاملاً؛ لأنَّه قد بلغ أكثر ما يمكن مثله من الاستمتاع، وقد أضرَّ بالمرأة طول إقامتها معه، فوجب أن يكمل لها الصِّدَاق؛ لأنَّ الصِّدَاق قد يستحقُّ بغير الدَّخول.

ألا ترى: أنَّه قد يستحقُّ بالموت.

وأما المَجْبُوب والخصي فإنَّهما إذا دخلا بالمرأة وخليا بها، فإنَّ عليهما الصِّدَاق كاملاً، طالَّت المدة أو قصرت؛ لأنَّ ذلك غاية دخولهما، بخلاف العَيْنِ، فإنَّه يتأتَّى منه الوطء».

### فيمن نكح امرأة في عدتها

[٨٤] - (ولا يجوز النكاح في العدة، فمن نكح امرأة في عدتها من طلاق أو وفاة وهو

يعلم بتحريمها ودخل بها، ففيها روايتان:

إحدهما: أنه زانٍ وعليه الحدّ، ولا يلحق به الولد، وله أن يتزوج بها إذا انقضت عدتها. والرواية الأخرى: أن الحدّ عنه ساقطٌ، والمهر له لازمٌ، والولد به لاحقٌ، ويفرق بينهما ولا يتزوجها أبداً....)

قال في شرح التفريع [١٣ / ٧]: «إذا ثبت ذلك، فمن نكح امرأة في عدتها، فُسخ نكاحه قبل الدخول وبعده، كانت العدة من وفاة أو من طلاق، علِمَ بذلك أو لم يعلم. قال الأبهرى: لأنه فعل ما حظره الله ورسوله ﷺ، فكان عقده فاسداً».

وقال أيضاً: «يفترق الجواب في التحريم:

فإن تزوّجها في عدتها غير عالمٍ بتحريمها ولم يدخل بها، لم تحرم عليه، وكان له أن يتزوّجها إذا انقضت عدتها.

وإن تزوّجها عالمًا بتحريمها ودخل بها، حرمت عليه ولم تحلّ له أبداً.

قال الأبهرى: لأنه استعجل الوطء قبل حينه، فمُنِعَ من أن يطأ في هذا العقد وبعده، كما مُنِعَ قاتل العمد من الميراث؛ لأنه استعجل الميراث قبل وقته، وكما مُنِعَ سائق الهدى المتطوّع به إذا عطب قبل محلّه أن يأكل منه؛ خيفة أن يكون سبب عطبه، وكذلك المتزوّج في العدة الواطئ فيها، مُنِعَ أن يتزوّجها أبداً عقوبةً له.

ولأنه أيضاً أدخل الشبهة في نسبه ونسب غيره، فعوقب لهذه العلة ألا يتزوّجها أبداً، كما عوقب المتلاعنان ألا يرجعا أبداً؛ لأنهما أدخلتا الشبهة في النسب».

وقال أيضاً: «قال الأبهرى: فإن قيل: فيجب أن يُمنع المحرم إذا تزوّج امرأة أن يتزوّجها بعد تقضي الإحرام؟

قيل له: قد قال مالك: إنه لا يتزوّجها أبداً، كالمتزوّج في العدة.

وقد قال: إنه يتزوّجها؛ لأنه لم يدخل شبهةً في النسب كما أدخله المتزوّج في العدة.

قال الأبهرى: فإن قيل: فامنع من زنا بامرأةٍ ألا يتزوّجها أبداً؛ لأنّه استعجل الوطء قبل وقته؟

قيل له: الزّاني لم يدخل شبهةً في النّسب كما أدخله المتزوّج في العدة، فلم يشبهه. ولأنّ الزّاني عليه عقوبةٌ للفعل الذي فعله، وليس عقوبة المتزوّج في العدة إلاّ منع التّزويج بها أبداً؛ إذ ليس عليه حدٌّ.

قال الأبهرى: فإن قيل: إنّه يغرم المهر؟

قيل: ليس غرمه المهر عقوبةً لما فعله، إنّما هو بدل الاستمتاع.

ألا ترى: أنّ المهر يجب في النّكاح الصّحيح، وليس في ذلك عقوبةٌ.

فيمن خطب امرأةً معتدّةً، ثم نكحها بعد انقضاء المدة

[٨٥] - (فإذا خطبها في عدّتها تصرّحاً، ثم نكحها بعد انقضاء عدّتها، فُرّقَ بينه وبينها استحباباً، وفي الحكم أنّ نكاحه جائزٌ).

قال في شرح التفرّيع [٧/ ١٨]: «أمّا قوله: فرق بينه وبينها، فهكذا قال مالكٌ في مختصر ابن عبد الحكم.

قال الأبهرى: وإنّما اختار فراقها، دخل بها أو لم يدخل؛ فلاّن الخطبة كانت في حال النّهي عنها، وإن كان العقد وقع في غير الحال المنهي عنها، غير أنّ سببه وقع في الحال المنهي عنها، فلهذا اختار أن يفارقها.

ويكون الفراق بطلقة؛ فلاّنّه يجوز عند أكثر أهل العلم، فاستحبّ أن يكون الفراق طلاقاً ليخرج من الاختلاف؛ وليستأنف نكاحاً غيره».

زواج امرأة المفقود قبل أربع سنين

[٨٦] - (وإذا تزوّجت امرأة المفقود قبل أربع سنين، فُرّقَ بينهما، فإن انقضت عدّتها نكحها، وليست مثل المتوفّى عنها، وعليها في ذلك العقوبة بنكاحها قبل الأجل الذي ضرب لها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٣]: «قال الأبهرى: وإنما قال ذلك؛ لأنها ليست في عدّة حين تزوّج بها؛ لأنها امرأة مفقودٍ حتّى يُعلّم موته. ومنزلتها منزلة امرأة لها زوجٌ غائبٌ أو حاضرٌ تتزوّج بآخر لا يعلم أنّ لها زوجاً، فنكاح الثاني فاسدٌ، وله أن يتزوّجها إذا طلقها الأوّل أو مات عنها؛ لأنّه ليس متزوّجاً بها في العدة.

وكذلك امرأة المفقود إذا تزوّجت قبل الأجل أو بعد الأجل، إلّا أن تتزوّج في الأربعة الأشهر والعشر التي هي من عدّتها، فإنّها لا تحلّ؛ لأنّه متزوّج في عدّة». في تحريم المطلقة ثلاثاً

[٨٧] - (ومن طلق امرأته ثلاثاً، حرمت عليه، ولم تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره، فإن نكحها زوجٌ غيره، ثمّ طلقها قبل الدخول بها، لم تحلّ بذلك لزوجها الأوّل حتّى يطأها الثاني، ثمّ يطلقها أو يموت عنها، فإن عقد عليها الثاني عقداً فاسداً ووطئها، ثمّ فارقتها أو مات عنها، لم تحلّ بذلك لزوجها الأوّل....

وإن نكحها بشرط الإحلال للزوج الأوّل، كان النكاح فاسداً، وفسخ قبل الدخول وبعده، ولم تحلّ بذلك لزوجها الأوّل)

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٦]: «قال الأبهرى: ولأنّ الوطء لمّا كان من شرط الإباحة، لا بدّ منه، وجب ألاّ ترجع إلى الأوّل بوطءٍ منهيّ عنه، كما لا ترجع إليه بعقدٍ منهيّ عنه، لا فرق في ذلك؛ لأنّ الاستباحة لا تقع بفعل منهيّ عنه.

ألا ترى: أنّه لو ذبح مجوسيّ، لم يجز لمسلم أن يأكله، وكذلك لو ذبح محرّم صيداً، لم يجز لأحد أن يأكله؛ لأنّ الاستباحة وقعت على غير الوجه المأذون فيه، فلم يجز أن تقوم مقام الوجه المأذون فيه.

وقال أيضاً: «وإن نكحها بشرط الإحلال للزوج الأوّل....

قال الأبهرى: ولم تحلّ لزوجها الأوّل بهذا النكاح؛ لأنّه نكاحٌ قد نهى رسول الله ﷺ عنه، ولا تقع الإباحة بفعلٍ منهيّ عنه، كما لا تقع الإباحة بنكاحٍ فاسدٍ ووطءٍ فاسدٍ.

وقال عقبة بن عامر، قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ الْمُحْلَلُّ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ».

وقال أيضاً في [٢٧/٧]: «وأما قوله: وإن نكح الثاني وهو لا يريد تحليلها وهي تريد ذلك، حلت للزوج الأول، والمراعاة في ذلك قصد الزوج دون المرأة. قال الأبهري: والفرق بينهما، هي أن المرأة لا تقدر على الرجوع إلى الأول؛ لأنه ليس بيدها طلاقٌ ورُفِعَ العقد به، فليس يضرّ اعتقادها للتحليل، والزوج بيده رفع العقد بالطلاق، فمتى دخل على إرادة التحليل فكأنه لم يتزوج لرغبته في النكاح، وإنما تزوج لغيره».

وقال أيضاً: وأما قوله: فإن ظنَّ الأول أن الثاني أراد بنكاحه التحليل له ولم يكن هناك شرطٌ ظاهرٌ، فالاختيار له ألا يتزوجها.

قال الأبهري: «لجواز أن تكون الاستباحة غير صحيحة إذا قصد الثاني التحليل، وإذا كان كذلك، لم يجز للأول أن يتزوجها؛ لأنه يدخل في شبهة».

من تزوج أمةً لغيره، ثم اشتراها

[٨٨] - (ومن تزوج أمةً لغيره ثم اشتراها، انفسخ نكاحه عنها، وصارت أمةً له، يطأها بملك يمينه).

قال في شرح التفريع [٢٩/٧]: «واختلف: هل يفسخ بطلاقٍ أو بغير طلاقٍ، فقال مالكٌ: يفسخ بغير طلاقٍ».

قال الأبهري: إذ لا يقدر على ابتداء العقد قبل تغيير حال الرق، ولأنَّ الفرقة غالبية؛ إذ ليس يمكن القرار عليه».

فيمن تزوج امرأةً وابنتها في عقدٍ واحدٍ

[٨٩] - (ومن تزوج امرأةً وابنتها في عقدٍ واحدٍ، فنكاحه لهما جميعاً باطلٌ، ويفسخ قبل الدخول بهما وبعده، فإن فُسِخ قبل الدخول، فله أن يتزوج أيتهما شاء).

قال في شرح التفريع [٣٣/٧]: «قال الأبهري: لأنَّها من الرِّبائب التي لم يدخل بأُمِّها،

والرَّيبية إنما تحرم بالدَّخول بالأُمِّ أو ما يقوم مقام الدَّخول من القبلة والمباشرة للذَّة، لقوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فحرَّم الله سبحانه الرَّيبية بالدَّخول بالأُمِّ، فإذا لم يدخل ولم يعمل ما يقوم مقام الدَّخول من القبلة والمباشرة للذَّة، لم تحرم عليه.

وقال في [٣٤ / ٧] أيضاً: «وإن فسخ بعد الدَّخول، لم تحلَّ له واحدةٌ منهما، وحرمتا عليه جميعاً.

قال الأبهري: لأنَّ البنت قد صارت من الرِّبائب اللَّاتي قد دخل بأُمَّهاتهنَّ، فحرمت من أجل ذلك.

والأُمُّ محرمةٌ؛ لوطء البنت في نكاحٍ فاسدٍ، فقد صارت من أُمَّهات نساءه؛ لأنَّ العقد الفاسد إذا قارنه الوطء حرَّم كما يحرمُّ العقد الصَّحيح، ويجب به المهر. وإن دخل بإحدهما ولم يدخل بالأخرى، ففسخ نكاحه لهما، ثمَّ حلَّت له المدخول بها منهما وحرمت عليه الأخرى تحريماً مؤبداً، وسواء كانت أُمًّا أو بنتاً.

فيمن يحرم الجمع بينهما

[٩٠] - (ولا يجوز الجمع بين المرأة وابنتها، ولا بين المرأة وعمَّتها ولا خالتها، ولا عمَّة أبيها ولا خالته، ولا عمَّة أُمِّها ولا خالتها، ولا تنكح الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى).

قال في شرح التفريع [٣٦ / ٧]: «قال الأبهري: فإن قيل: أليس يجوز للرجل أن يجمع بين امرأة الرجل وابنته في النكاح، ولو كانت ابنة الرجل رجلاً، لما جاز أن يتزوَّج بامرأة أبيه، فهذا ينقض ما قلت؟

قيل له: هذا غير لازم؛ لأنَّه من قبل أن امرأة الرجل لو كانت ذكراً، لجاز أن يتزوَّج بابنته، بخلاف الأختين، فإنَّ كلَّ واحدةٍ منهما لو قدَّرت ذكراً لما جاز له أن يتزوَّج الأخرى، وكذلك ما عدا الأختين ممَّن فيهما هذا المعنى.



ولا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وبنت عمّها؛ لأنّ أحدهما لو قدّرت ذكراً، لجاز أن يتزوَّج الأخرى بلا خلافٍ في ذلك بين أهل العلم، وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي رضي الله عنه وابنته.

وحصر ذلك: أنّ كلّ امرأتين بينهما نسبٌ، لو قدّرت أحدهما ذكراً والأخرى أنثى، جاز لهما أن يتناكحا، فالجمع بينهما حلالٌ، فإن لم يجز لهما أن يتناكحا، لم يجز الجمع بينهما».

### حكم الجمع بين الأختين

[٩١] - (ولا يجوز الجمع بين الأختين في النكاح).

قال في شرح التّفريع [٥٥٨/أ]: «وإن نكحهما في عقدين، صحّ نكاح الأولى، دخل بها أو لم يدخل بها.

قال الأبهرى: لأنّه عقدٌ صحيحٌ»

وقال أيضاً: «وفسخ نكاح الثانية بغير طلاق.

قال الأبهرى: لأنّ عقدها فاسدٌ، وليس يجوز له الثّبات على عقدٍ فاسدٍ؛ لقوله تعالى:

﴿وَأَنْ نَّحْمِلُوا نِيبَ الْاِخْتِرَاءِ﴾ [٢٣]

فمن تزوّج الثانية قبل أن يفارق الأولى، فإن تزويجه فاسدٌ، فإن أصابها، كان لها مهرها عوضاً من الاستمتاع بها.

فإن فارق الأولى، جاز له أن يتزوَّج الثانية بعد أن يستبرئها من مائه الفاسد؛ لثلا يُدخِل ماءً صحيحاً على ماءٍ فاسدٍ.

وكذلك إن فارقهما جميعاً، فله أن يتزوَّج الآخرة بعد انقضاء عدة الأولى، إلّا أن يكون قد أبّت طلاق الأولى، فيجوز أن يتزوَّج الثانية بعد أن يستبرئ رحمها وإن كانت أختها في عدّة من طلاق؛ لأنّها قد صارت أجنبيةً منه».

فيمن أراد أن يطأ أمةً بملك اليمين، ثمّ أراد أن يطأ أختها

[٩٢] - (ومن وطئ أمةً بملك اليمين، ثمّ أراد أن يطأ أختها أو خالتها أو عمّتها، فإنّه

يُحَرِّمُ فَرَجَ الْأُولَى بِبَيْعٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَحَرِّمُ بِهِ عَلَيْهِ وَطَوُّهَا، ثُمَّ يَطَأُ الْأُخْرَى إِنْ شَاءَ.

فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَطَأَ الْأُولَى، فَعَلَ بِالثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالْأُولَى، ثُمَّ حَلَّتْ لَهُ الْأُولَى).  
قال في شرح التفريع [٤٣ / ٧]: «قال الأبهري: لأنَّ هذه الأشياء هي وجه تحريم فرجها، فأما إن حرَّمه بيمينٍ فلا يجوز له وطءُ الثانية؛ لأنَّه [لا يمكنه: يمكنه] أن يكفِّر ويَطَأَ.

فإن وطئ الثانية قبل أن يحرم الأولى، وقف عنها حتى يحرم إحداهما، فإن حرَّم الثانية، فهو على وطئ الأولى، وإن حرَّم الأولى، لم يَطَأِ الثانية إلا بعد استبرائها؛ لأنَّ وطأه فاسدٌ.

### باب نكاح المحرم

[٩٣] - (ولا يجوز لمحرِّمٍ بحجَّةٍ أو عمرة أن يتزوَّج)

قال في شرح التفريع [٤٦ / ٧]: «قال الأبهري: ولأنَّ المحرم لمَّا كان ممنوعاً من الوطء والطَّيِّب والزَّيْنَةُ اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ دَوَاعِي الْوُطْءِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعاً مِنْ عَقْدِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ مِنْ دَوَاعِي الْوُطْءِ.

ألا ترى: أنَّ المَعْتَدَةَ لَمَّا كَانَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ الطَّيِّبِ وَالزَّيْنَةِ، كَانَتْ أَيْضاً مَمْنُوعَةً مِنْ عَقْدِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ مِنْ دَوَاعِي الْوُطْءِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْرَمُ مِثْلَهَا سَوَاءً.

فإن قيل: لو منع من عقد النكاح؛ لأنَّه من دواعي الوطء، لمنع من شراء الجواري وشراء الطَّيِّب؛ لأنَّ ذلك من دواعي الوطء؟

قيل له: هذا غلطٌ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ عَقْدَ النِّكَاحِ لَا يَقْصِدُ لَغَيْرِ الْوُطْءِ، فَهُوَ سَبَبٌ لِلْوُطْءِ وَدَاعٍ إِلَيْهِ، وَشِرَاءُ الْأَمَةِ لَيْسَ هُوَ سَبَبٌ لِلْوُطْءِ.

ألا ترى: أنَّه يجوز للإنسان أن يشتري من لا يجوز له وطؤها، فعلم بهذا أنَّ عقد النكاح مخالفٌ لعقد الملك.

يَفِي، فَإِنْ مَنَعَهَا فَذَلِكَ لَهُ<sup>(١)</sup>.

وهذا فكمنا ذكرناه قبل هذه المسألة.



وكذلك شراء المحرم الطيب، هو بمنزلة شراء الأمة، وهو ممنوعٌ من أن يتطيب كما هو ممنوعٌ أن يطاء جاريته، إلا أن الطيب قد يشتري للتجارة.

فإن قيل: فقد روي: «أن النبي ﷺ تزوّج ميمونةَ وهو مُحَرَّمٌ؟»

قيل له: عارضه ما رواه أبو رافع رضي الله عنه، قال: «تزوَّج النبي ﷺ ميمونةَ حلالاً، وَكُنْتُ الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا»، وإذا تعارض هذان الحديثان، رجعا إلى ما لا معارض له من حديث عثمان رضي الله عنه.

وقد روي عن ابن المسيّب أنه قال: «وهم ابن عباس رضي الله عنه، ما تزوّج رسول الله ﷺ إلا وهو حلالٌ».

وقال أيضاً في [٧/ ٤٧]: «قال الأبهري: فإن لم يفسخ حتى حلّ من إحرامه، لم يثبت النكاح، بخلاف المريض يفق من مرضه فإنه لا يفسخ.

والفرق بينهما، هو: أن نكاح المحرم إنما فسخ لعلّة في نفسه، وهو الإحرام، وقد حرّمه النبي ﷺ، ونكاح المريض إنما حرّم لعلّة في غيره، وهو إدخال وارث على الورثة، فإذا ارتفعت العلّة، لم يكن للورثة حجةٌ في فسخ النكاح، والله أعلم».

شراء المحرم الجوّاري ووطئه لهنّ

[٩٤] - (ولا بأس أن يشتري المحرم الجوّاري، ولا يطاءهنّ حتى يحلّ من إحرامه) قال في شرح التفرّيع [٧/ ٤٩]: «قال الأبهري: فعلم بهذا أن عقد النكاح مخالفٌ لعقد الملك، إذ عقد النكاح لا يُقصد لغير الوطاء، فهو سببٌ للوطء وداعٍ إليه، وليس كذلك شراء الأمة؛ إذ قد يشتريها للتجارة والخدمة».

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٤)، النوادر والزيادات [٩/ ١٨٠]، البيان والتحصيل

[٧٩٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ شَرَطَ لِمَرْأَةٍ: «أَنْ عَلَيْهِ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ وَمَا حَمَلَ يَعْقُوبُ عَلَى بَنِيهِ وَالْمَشْيَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، فَلَا يَنْبَغِي إِذْغَرَّهَا أَنْ يُتْرَكَ أَنْ يُخْرَجَ بِهَا، وَلَيْسَ مِثْلُ الَّذِي يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا بِغَيْرِ عَهْدٍ وَلَا مِيثَاقٍ<sup>(١)</sup>.

☞ قوله: «لا يخرجها»، هو على وجه الاستحسان لا على الوجوب؛ لأن إخراجها إياها ليس فيه مخالفة شرط الله جلّ وعزّ، ولا شرط رسوله ﷺ، ولا هو فعلٌ محرّمٌ.

ويكره له أن يخرجها؛ لأنّه قد غرّها وركنت إليه، وقد قال النبي ﷺ: «يُنْصَبُ لِلْغَادِرِ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ»<sup>(٢)</sup> فإن أخرجها كانت عليه كفارة ما حلف.



[٧٩٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ شَرَطَ لِأَهْلِ الْمَرْأَةِ أَنْ لَا يَدْخُلَ بِهَا سَنَةً، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

☞ فَقِيلَ: الشَّرْطُ بَاطِلٌ، يَدْخُلُ مَتَى شَاءَ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٤)، النوادر والزيادات [٥ / ١٨٠].

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر: البخاري (٦١٧٧)، مسلم [٥ / ١٤١]، وهو في التحفة

﴿ وَقِيلَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَرِيْبًا، فَهُمْ <sup>(١)</sup> يُرِيدُونَ الْمَتَاعَ بِهَا، أَوْ صَغِيرَةً أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ لَهُمْ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْنَا <sup>(٢)</sup>.

وجه قوله: «الشرط باطل»: فلأن في ذلك منعاً من استمتاع الزوج بزوجه إذا أراد ذلك، وهذا غير جائز؛ لأن الله تعالى قد جعل له ذلك، فلا يجوز منعه من ذلك، وهذا هو الصحيح.

ووجه القول الآخر: أنه ليس في ذلك منعه من الاستمتاع، بل إنما اختار بقاءها عندهم، ولهم في ذلك منفعة لأنسهم بها وحياطتهم لها، فليس له أن يرجع عن ذلك؛ لأنه شيء قد [٢/٤٠/ب] ألزمه نفسه، وليس شيء يمنع منه.

وقد روى الوليد بن رباح <sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «المؤمنون عند شروطهم» <sup>(٤)</sup>.



[٧٩٧] مسألة. قال ومن خطب أمة، فزوجه على أن لا شيء عليه فيما أصابها، فلا يجوز ذلك النكاح <sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «فهم» ساقط من المطبوع.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٥)، النوادر والزيادات [٤/٤٧٧]، البيان والتحصيل [٥/١٠٠].

(٣) الوليد بن رباح المدني، صدوق، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٠٣٨).

(٤) أخرجه أبو داود [٤/٢١٦]، والدارقطني [٣/٤٢٦]، وهو في التحفة [١٠/٤١٥].

(٥) المختصر الكبير، ص (١٩٥)، النوادر والزيادات [٤/٥٥٠ و ١٣٨].

يعني: لا شيء عليه فيما أصابها من جرح أو ضرب، فهذا لا يجوز؛ لأنَّه خلاف شرط الله جل ثناؤه؛ لأنَّ حكم الجناية أن يكون على الجاني عمداً أو خطأ، على حسب ما يجب، فمتى شرط أن لا شيء عليه، كان النكاح فاسداً؛ لأنَّه شرط على خلاف شرط الله عزَّ وجلَّ، فإن أصابها شيء قبل فسخه فذلك عليه.



[٧٩٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِطَ عِنْدَ النَّكَاحِ: «أَنْ لَا أَقْسِمَ لَكَ مَعَ امْرَأَتِي إِلَّا لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي»<sup>(١)</sup>.

وهذا أيضاً؛ لأنَّه شرط خلاف شرط الله تعالى، ولا يجوز نكاح عقد على خلاف شرط الله تعالى؛ لأنَّ الله سبحانه أمر بالعدل بالقسم بين الزوجات، فقال: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فمتى عقد على خلاف شرط الله وإذنه، كان باطلاً، كما لو شرطوا فيه أن لا ميراث ولا نفقة وما أشبه ذلك.

وقد روى القاسم بن محمد، عن عائشة، أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٢)</sup>.



[٧٩٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبَنَى بِهَا، ثُمَّ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ أَوْ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَتَقُولُ: «لَا أَنتَقِلُ مَعَكَ حَتَّى تَقْضِيَينِي مَا لِي عَلَيْكَ مِنَ الدِّينِ»:

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٥).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٦٩٧)، مسلم [١٣٢ / ٥]، وهو في التحفة [٢٥٨ / ١٢].

﴿ فَإِنْ كَانَ دُخُولَ زِيَارَةٍ، فَذَلِكَ لَهَا.

﴿ وَإِنْ كَانَ ابْتِنَى بِهَا، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ بِهَا حَيْثُ شَاءَ <sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَيَبْنِي، فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ [٢/٤١/٤١] تسلم نفسها وتخرج معه دون أن يوفيهما بدل بضعها وهو الصداق، كما ليس على البائع أن يسلم سلعته إلى المشتري حتى يوفيه الثمن.

فإن كان قد دخل بها كان عليها أن تخرج معه ولا تمتنع عليه؛ لأنها قد رضيت بدمته وإن كان صداقها ديناً عليه، كما يسلم البائع السلعة إلى المشتري ثم تتلف، فليس له أن يسترجعها مع بقائها، ولا يلزمه قيمتها مع التلف، لكن له الثمن في ذمته، يطالبه به.



[٨٠٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ وَمَنْ شَرَطَ لِامْرَأَتِهِ مِنْ صَدَاقِهَا أَنْ لَا يَنْقُلَهَا مِنْ دَارِهَا،

ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَهَا، فَذَلِكَ لَهُ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفِي <sup>(٢)</sup>.

﴿ يعني شرط لها عند العقد للنكاح بغير يمين: «أن لا ينقلها من دارها»، فليس يلزمه ذلك على ما ذكرناه، ويستحبُّ له أن يفي لها.



(١) المختصر الكبير، ص (١٩٥).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٥).

[٨٠١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ وَشَرَطَ أَنْ لَا يَتَسَرَّرَ، وَالتَّسَرُّرُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْمَرْأَةِ الْحَمْلُ، لَا يَرُونَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ تَسَرَّرَ لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ<sup>(١)</sup>.  
 ✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّسَرُّرَ هُوَ عَلَى مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ، لَا عَلَى مَا عِنْدَهُمَا، فَمَتَى حَلَفَ أَنْ لَا يَتَسَرَّرَ ثُمَّ تَسَرَّرَ، لَزِمَتْهُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَسَرَّرَ.



[٨٠٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَتَقَدَّمَ فِي الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ لَهَا شُرُوطًا لَا يَفِي بِهَا إِنْ كَانَ مِمَّا تَجُوزُ، وَشَرَطَهَا يَغْرَاهَا بِذَلِكَ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ شُرُوطًا لَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُهَا، فَوَاجِبٌ لِلْإِمَامِ الْمَنْعُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.



[٨٠٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَزَوَّجُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ، وَيُنَادَى بِذَلِكَ فِي الْأَسْوَاقِ<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ [٢/٤٤/ب] الكفاية فِي الدِّينِ دُونَ الْمَالِ وَالنَّسَبِ،

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٥)، النوادر والزيادات [٢٠٨/٥]، البيان والتحصيل [٣٣٤/٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٥).

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٦)، النوادر والزيادات [١٧٩/٥].



واحتج بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا آتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ فَرُجُوهُ، وَإِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ»<sup>(١)</sup>.

وقال جابر<sup>(٢)</sup> بن عبد الله: «عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»<sup>(٣)</sup>.

فهذا قال مالك: «الكفاءة هي الدين».

ويجب على الإمام أن يُعَرِّفَ النَّاسَ ذَلِكَ، وأن يمنعهم أن يختاروا على الدين ويؤثروا غيرهم عليه.



[٨٠٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ بِالْمَرْأَةِ إِلَىٰ مَوْضِعٍ وَأَبَتْ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَىٰ حَالِهِ وَإِلَىٰ إِحْسَانِهِ إِلَيْهَا

◀ فَإِنْ كَانَ مُحْسِنًا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ

◀ وَإِنْ كَانَ مُضَيِّعًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا ثُمَّ يُضَيِّعَهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي [٨٠١٣/٢]، وابن ماجه [١٤٠/٣]، وهو في التحفة [٩٩/١١].

(٢) قوله: «وقال جابر»، كذا في شب، ولعل صوابها: «وقال لجابر»، فالحديث مرفوع كما في الصحيحين.

(٣) متفق عليه: البخاري (٤٠٥٢)، مسلم [١٧٥/٤]، وهو في النسائي [١٥٧/٥]، والترمذي [٣٨٢/٢]، وهو في التحفة [٢٢٩/٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٦)، البيان والتحصيل [٣٨٤/٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحْسِنًا لَمْ يُخَشَّ مِنْهُ تَضْيِيعُهَا وَالْإِضْرَارُ بِهَا، فَلَهُ أَنْ يَخْرِجَهَا، وَلَيْسَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ مِنْهُ.

وإن كان بخلاف ذلك لم يكن عليها أن تخرج؛ لأنَّ في ذلك ضرراً عليها؛ لأنَّه يتركها في غير بلدها في غربة، وليس تصرف الإنسان في غير بلده كتصرفه في بلده، لأنَّه يتوجه ويحتال في بلده ما لا يقدر عليه في الغربة.



[٨٠٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ وَتَشْتَرِطَ <sup>(١)</sup> النَّفَقَةُ عَلَى ابْنِهَا <sup>(٢)</sup>، لَا صَغِيرًا وَلَا كَبِيرًا، وَلَا نُحِبُّ أَنْ تَشْتَرِطَ ذَلِكَ فِي خَدَمِهَا <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ سُنَّةِ النِّكَاحِ أَنْ تَكُونَ النَّفَقَةُ عَلَى الزَّوْجَةِ دُونَ وَلَدِهَا، فَمَتَى شَرَطْتَ أَنَّ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةَ غَيْرِهَا مِنْ وَلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَقَدْ عُقِدَ النِّكَاحُ عَلَى خِلَافِ شَرْطِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ فَاسِدٌ.

[٢/٤٥/١] <sup>(٤)</sup> فَأَمَّا نَفَقَةُ خَادِمِهَا، فَانْه يَكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِحُجُوزِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ لَا

(١) قوله: «تشتري، كذا في شب»، وهو مقتضى السياق، وفي المطبوع: «ويشترط».

(٢) قوله: «ابنها»، كذا في شب، وفي المطبوع: «أبيها»، وهو خطأ بين؛ إذ كيف يكون أبوها صغيراً.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٦)، النوادر والزيادات [٤/٥٥٢]، البيان والتحصيل [٤/٣١٤].

(٤) هذه الصفحة مكررة في [٢/٤٨/أ].

يلزم الزوج النّفقة على خادمها؛ لأنها ممن تخدم نفسها، فإن شرطت ذلك جاز؛ لأنّ نفقة خادم المرأة على الزوج، فكان شرطها ذلك بخلاف نفقة الولد وغيره.



[٨٠٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ شَرَطَ لَهَا: «أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ»:

⇐ فَيُفْسَخُ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا.

⇐ فَإِنْ دَخَلَ، فَالْشَّرْطُ بَاطِلٌ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَتْ عَلَيْهِ: «أَنْ لِي مِنَ النَّفَقَةِ كَذَا وَكَذَا»، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا بَطَلَ شَرْطُهَا، وَكَانَ<sup>(١)</sup> لَهَا مَا لِأَشْبَاهِهَا مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى مِثْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنْ شَرْطَهُ أَنْ لَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ خِلَافٌ لَشَرْطِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الزَّوْجِ النَّفَقَةَ لِلزَّوْجَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فَإِذَا شَرَطَ أَنْ لَا نَفَقَةَ عَلَيْهَا، فَقَدْ خَالَفَ شَرْطَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَوَجِبَ فُسْخُ نِكَاحِهِ.

فَإِنْ دَخَلَ لَمْ يَفْسَخِ النِّكَاحُ وَوَجِبَتِ النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ تَجِبُ بِالدَّخُولِ بِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ مِثْلَ الصَّدَاقِ إِذَا كَانَ مَجْهُولاً أَوْ شَرَطَ فِي النِّكَاحِ أَنْ لَا صَدَاقَ فِيهِ ثُمَّ دَخَلَ، ثَبَتَ النِّكَاحُ وَوَجِبَ الْمَهْرُ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ إِذَا وَجِبَ بِالْحُكْمِ فَلَا مَعْنَى

(١) قوله: «وكان»، كذا في شب، وفي المطبوع: «وجاز».

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٦)، النوادر والزيادات [٥٤٨/٤ و ٥٥١]، البيان والتحصيل [٤٦٠/٤].

لفسخ النكاح، وقد ذكرناه فيما تقدّم، فكذلك النّفقة إذا وجبت بالدخول فلا معنى لفسخ نكاح من أجل الشرط، وكذلك إذا شرطت خلاف ما يجب من نفقتها كان الحكم هكذا.

وقد قال مالك في غير هذا الموضع: «إنَّ النّكاح فاسدٌ متى شرط أن لا نفقة على الزوج وإن دخل بها»<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول هو ما ذكرناه: أنّه عقدٌ على خلاف شرط الله تعالى، فهو فاسدٌ، دخل أو لم يدخل، كما لو اشترط أن لا ميراث [٢/٤٥/ب]<sup>(٢)</sup> بينهما، وأن لا يقسم لها، أن النّكاح فاسدٌ، ليس يختلف قول مالك في ذلك؛ لأنّه عقدٌ على خلاف ما أمر الله تعالى به، فكذلك إذا عقد على أن لا نفقة فيه فهو فاسدٌ، دخل أو لم يدخل، وهذا القول كأنه أقيس، والله أعلم.



[٨٠٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَبَذَلَ لَهَا صَدَاقًا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالْفِرَاقِ<sup>(٣)</sup> قِيلَ لَهُ: «نَضَعُ لَكَ مِئَةً عَلَى أَنْ لَا تَخْرُجَ بِهَا»، قَالَ: «نَعَمْ»، فَزَوَّجُوهُ، ثُمَّ أَرَادَ الْخُرُوجَ، فَذَلِكَ لَهُ، وَعَلَيْهِ مَا وُضِعَ لَهُ مِنْ صَدَاقِهَا لِمَكَانِ الشَّرْطِ<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: البيان والتحصيل [٤/٤٦١].

(٢) هذه الصفحة مكررة في [٢/٤٨/أ].

(٣) قوله: «بالفراق»، كذا في شب، وفي المطبوع: «بالنزاع».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٦)، النوادر والزيادات [٥/١٨٤]، البيان والتحصيل

﴿ إذا كان وَضْعُهَا للصدّاق عنه بعد وجوبه وتسميته على أن لا يخرج بها فلا يفعل كذا وكذا ثم فعل كذا، فإنها تأخذ منه ما وضعت من الصدّاق؛ لأنها إنّما وضعت شيئاً وجب لها على عوضٍ يصير إليها من منفعةٍ تنتفع بها، فمتى منعها ذلك، لم يستحق ما قد وضعت له، كما لا يستحق المؤاجر الإجارة متى منع المستأجر أن ينتفع بما استأجره، وكذلك لا يستحق البائع الثمن متى منع المشتري من تسليم ما باعه إليه.

فأمّا إذا وضعت الصدّاق عنه قبل التسمية والوجوب، مثل أن يكون صدّاق مثلها ألف درهم فتزوجته بخمسمئة على أن لا يفعل كذا وكذا، ثم يفعله، فقد اختلف قول مالك في ذلك، وسنذكره بعد إن شاء الله.



[٨٠٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا قَالَتْ: «أَتَزَوَّجُكَ بِمِئَةٍ وَأَصْعُ عَنْكَ خَمْسِينَ عَلَى أَنْ لَا تُخْرِجَنِي»، فَلَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا، وَلَا شَيْءَ لَهَا<sup>(١)</sup>

﴿ إنّما قال ذلك؛ لأنّ الذي وجب لها من الصدّاق خمسون؛ لأنّه الذي سمي، وما زاد عليه فلم يجب لها، فليس لها أن ترجع عليه إلا أن تكون المئة صدّاق مثلها، فإنها ترجع عليه، وقد اختلف قوله فيه.



[٨٠٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ وَاطَأَ امْرَأَةً عَلَى عِشْرِينَ،<sup>(٢)</sup> ثُمَّ وَضَعَتْ

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٦).

(٢) هذه الصفحة مكررة في [٢/٤٩/أ].

عَنْهُ عَشْرَةٌ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَ بِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ الْعَشْرَةِ.

﴿ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَنْ نَكَحَ امْرَأَةً بِصَدَاقٍ فَوَضَعَتْ عَنْهُ عِنْدَ الْعُقْدَةِ لِلنِّكَاحِ عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسَرَّرَ، ثُمَّ يُرِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، فَتُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ بِالَّذِي وَضَعَتْ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهَا. ﴾

﴿ وَقَدْ قِيلَ: إِنْ كَانَ أَكْثَرُ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ، لَيْسَ ذَلِكَ صَدَاقَ مِثْلِهَا، ثُمَّ وَضَعَتْ عَنْهُ عَلَى شَرْطِهَا، فَلَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا وَلَا تَرْجِعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ صَدَاقَ مِثْلِهَا فَوَضَعَتْ عَنْهُ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا، فَلَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا وَيُرَدَّ عَلَيْهَا مَا وَضَعَتْ مِنْ صَدَاقِهَا، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>. ﴾

وجه قوله: «إنها لا ترجع بما وضعت قبل عقد النكاح وتسمية الصداق ووجوبه»؛ فلأنَّ الصداق إنما يجب لها بالتسمية والدخول بعد عقد النكاح، فأما قبل ذلك فلا، فليست ترجع عليه؛ لأنه لم يجب لها مهر تركته من أجل ما شرطت عليه، وقد ذكرته قبل هذا.

وجه قوله: «إنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى الَّذِي سَمَّيْتَهُ قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ صَدَاقِ مِثْلِهَا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ ثُمَّ وَضَعَتْ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ أَجْلِ الشَّرْطِ، فَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى صَدَاقِ مِثْلِهَا مَتَى خَالَفَتْ الشَّرْطَ»؛ فلأنَّ المرأة تقول: «أنا إنما رضيت من بذل البضع بأقل من صداق مثلي للشرط الذي شرطته عليه، ولولاه لم أرض منه بأقل من

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٦)، الكافي لابن عبد البر [٥٥٦/٢]، البيان والتحصيل

ذلك، فإذا لم يقم بالشرط، رجعت إلى الأصل الذي كان لي فأخذته منه؛ لأنه قد غرني واستحل بضعي بما لم أرضه من الصداق إلا على شرط، فمتى لم يف به، أخذت بدل بضعي وهو صداق المثل»، وذلك لها لأن حجتها صحيحة وما قالته حق، وهذا القول كأنه أقيس وأحوط، والله أعلم.

فأما إذا كان الذي حطته هو ما زاد [٢/٤٦/ب]<sup>(١)</sup> على صداق مثلها، فليس لها فيه حجة ولا تتكلم؛ لأنها لم تُنقص عن بدل بضعها من أجل الشرط فيكون قد أتلَف<sup>(٢)</sup> بضعها وخالف شرطها.

ألا ترى: أنه لو دخل بها من غير تسمية صداقٍ لكان لها صداق مثلها لا أكثر من ذلك، فكذلك إذا خالف الشرط الذي شرطته، فلها صداق مثلها لا أكثر منه، والله أعلم.



[٨١٠] مَسْأَلَةٌ قَالَ وَكُلُّ نِكَاحٍ فَاسِدٍ كَانَ أَهْلُهُ لَا يَعْرِفُونَ عَلَيْهِ وَإِنْ رَضُوا بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فَسْحًا بغير طلاقٍ

وَكُلُّ نِكَاحٍ إِنْ كَانَ أَهْلُهُ إِنْ أَجَازُوهُ جَازٍ وَإِنْ رَدُّوهُ فُسِّخَ، فَإِنَّ الْفَسْخَ فِيهِ يَكُونُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً، وَلَهَا صَدَاقُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا إِذَا أَصَابَهَا، وَتَعْتَدُ مِنْهُ إِنْ وَطَّئَهَا عِدَّةَ الْمُطَلَّاقَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) هذه الصفحة مكررة في [٢/٤٩/ب].

(٢) قوله: «أتلَف»، كذا استظهرتها، وفيها طمس.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، المدونة [٢/١١٩]، النوادر والزيادات [٤/٥٤٤].

قوله: «كل نكاحٍ فاسدٍ»، يعني فساداً يختلف العلماء فيه، فيجيزه قومٌ ويمنعه آخرون، فهذا يريد به الفاسد، لا أن يكون فاسداً عند كل أهل العلم؛ لأنَّ ما كان كذلك لم يجز القرار عليه، فلا يقع فيه طلاقٌ ولا ميراثٌ.

فإن كان نكاحاً مختلفاً فيه، أجاز به قومٌ وردّه آخرون، فإن فرقه تكون طلاقاً ويكون فيه الميراث متى مات أحد الزوجين قبل فسخ النكاح؛ من قبل أن يفسخه غير متيقن؛ إذ ليس فيه نص كتابٍ أو سنة متفقٌ على تأويلها، أو إجماعٍ من العلماء، وإذا كان كذلك، وجب أن تكون الفرقة بطلاقٍ لمعنيين:

أحدهما: أن يباح الفرج للزوج الثاني بيقين؛ لأنَّه يجوز أن يكون النكاح الأول صحيحاً.

والمعنى الآخر: أن الأول ليس يقدر على ردّها إلى زوجيّته دون أن يعقد عليها نكاحاً مستأنفاً متى فرّقنا بينهما بتطليقةٍ بائنة، ولو كان فسخاً، لردّها إليه؛ لأنَّه يقول: لم يفسخ نكاحي؛ إذ هو صحيحٌ في الأصل.

فلهذا قال مالك: «إن فرقه تكون بطلاقٍ [٢/٥٠] دون الفسخ إذا كان مختلفاً فيه».

وقوله: «إنَّ لها الصّدق إذا دخل بها»؛ فلا ن ذلك بدلٌ من بضعها، والصّدق واجبٌ في النكاح الفاسد إذا دخل؛ لما استحلّ من الفرج.

وقوله: «تعتدّ عدّة المطلقّة إن كان وطئها»؛ فلا ن كل نكاحٍ يقع فيه الطلاق ففيه العدة إذا كان قد دخل بالمرأة.





[٨١١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَنِكَاحُ السَّفِيهِ: إِنْ أَجَازَهُ الْوَلِيُّ، جَازَ.

وَنِكَاحُ الْعَبْدِ: إِنْ أَجَازَهُ السَّيِّدُ، جَازَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ وَلِيَّ السَّفِيهِ هُوَ الْقِيَمُ بِأَمْرِهِ كَقِيَامِ الْأَبِ بِهِ، فَأَمْرُهُ إِلَيْهِ فِي تَزْوِيجِهِ، فَمَتَى تَزَوَّجَ بغير أمره، فَإِنْ شَاءَ أَجَازَ إِذَا رَأَاهُ حَظًّا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ إِذَا لَمْ يَرِهِ حَظًّا.

وكذلك السيد في عبده، الأمر إليه في ذلك؛ لأنَّ تزويج العبد عيبٌ يلحقه ونقصٌ يدخل عليه؛ لَأَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِذَلِكَ عَنْ خِدْمَةِ سَيِّدِهِ، وَيَلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا وَصَدَاقُهَا، فَصَارَ الْأَمْرُ فِي الْإِجَازَةِ وَالرَّدِّ إِلَى سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَهُ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا أَعْدَنَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّ فِرْقَتَهُمَا طَلَاقٌ إِذَا فَرَّقَا، أَعْنِي الْوَلِيَّ وَالسَّيِّدَ، لَا فُسْخَ.



[٨١٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِسْلَامُ الْمَرْأَةِ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ، فَسُخِّ بِغَيْرِ طَلَاقٍ<sup>(٢)</sup>

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ إِسْلَامَهَا فَسُخٌّ بِغَيْرِ طَلَاقٍ»؛ لِأَنَّهَا لَوْ أَرَادَتْ الْمَقَامَ مَعَهُ بَعْدَ إِسْلَامِهَا لَمْ يَجْزِ.

وقد ذكر مالك: «أَنَّ شَرْطَ الْفُسْخِ: هُوَ مَا لَوْ أَرَادَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا الْمَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ لَمْ يُمْكِّنْ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، المدونة [٢/ ١٢١]، النوادر والزيادات [٤/ ٤١٦]،  
التفريع [٢/ ٥٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، المدونة [٢/ ٢١٣]، النوادر والزيادات [٤/ ٥٩١].

وشرط الطلاق: وهو ما لو أرادوا أو أحدهما المقام عليه أقاما».

وهذا أصل يُعتبر به ما فسخ بطلاق أو غيره.

ومعنى آخر تعتبر به الفرقة هل هي فسخ أو طلاق - وهو أصح من الأول -، وهو: أن كل فرقة تكون من أجل معنى حدث في النكاح، أو من أجل معنى يمنع منه ابتداء العقد عليه، ثم عقد ففرق بينهما، فالفرقة فسخ ليس بطلاق، وذلك [٢/٥٠/ب] مثل الردة، وملك أحد الزوجين صاحبه، والتزويج في العدة، وفسخ نكاح المحرم - وقد اختلف قول مالك فيه<sup>(١)</sup> -؛ وذلك أن الردة إذا حدثت انفسخ العقد، ثم لم يقدر على ابتداء العقد قبل تغيير حال الردة التي من أجلها وقع الفسخ، وكذلك ملك أحد الزوجين صاحبه هو فسخ وليس يقدر أن على التزويج قبل تغيير حال الرق، وكذلك المتزوج في العدة، متى فسخ عقده لم يقدر على ابتداء التزويج مع بقاء العدة، وكذلك المحرم إذا فسخ نكاحه لم يقدر على ابتداء العقد مع بقاء الإحرام، فبهذا تعتبر الفرقة هل هي فسخ أو طلاق.

فأما ما كان طلاقاً، فمثل: فرقة نكاح السفيفه بغير إذن وليه، ونكاح العبد بغير إذن سيده، ونكاح الشغار، ونكاح العنين والمولوي والمعدم للنفقة وأشباه ذلك؛ من قبل أنه يجوز لهم أن يتدثوا العقد بعد فسخ النكاح من غير تغيير الحال التي من أجلها فسخ العقد، والله أعلم.



[٨١٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ بِغَيْرِ مَهْرٍ، فُسِّخَ وَكَانَ طَلَقًا<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يَفْسُخُ»؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى غَيْرِ شَرْطِ اللَّهِ جَلٍّ وَعَزٍّ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ مَا مُسَمًّى مَعَ الْعَقْدِ، أَوْ يَجِبُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا شَرَطَ فِيهِ أَوْ دَخَلُوا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ، كَانَ مَفْسُوخًا، وَفُسْخُهُ بَطْلًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُمْكِنُهُمَا عَقْدُ النِّكَاحِ بَعْدَ الْفُسْخِ.



[٨١٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا مَلَكَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ فُسْخٌ بِغَيْرِ طَلَقٍ<sup>(٢)</sup>.

✍ قَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ ذَلِكَ؛ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرَانِ عَلَى ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ قَبْلَ تَغْيِيرِ حَالِ الرِّقِّ، وَلِأَنَّ الْفِرْقَةَ بَعْدَ الْمَلَكَ غَالِبَةٌ لَيْسَ تَقَعُ بِاخْتِيَارٍ.



[٨١٥] مَسْأَلَةٌ: [١/٥١/٢] قَالَ: وَنِكَاحُ الْمُحْرَمِ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

✍ فَقِيلَ: بِطَلَقٍ لِمَا جَاءَ فِيهِ.

✍ وَقِيلَ: بِغَيْرِ طَلَقٍ، وَبِطَلَقٍ أَعْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، النوادر والزيادات [٤/٥٤٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، المدونة [٢/١٧٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، المدونة [٢/١٢٢]، النوادر والزيادات [٤/٥٥٦].

وجه قوله: «إنَّ فرقة بطلاقٍ»؛ فلائنه نكاحٌ مختلفٌ فيه، وكل نكاحٍ مختلفٌ فيه ففرقة بطلاقٍ.

كذلك حكى ابن القاسم عن مالك<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ فسادَه غير متيقِّن، وإنَّما النِّكاح الذي لا تكون فرقة بطلاقٍ، ما كان فسادَه متيقِّناً بنص كتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ، وليس كذلك نكاح المحرم.

ووجه قوله: «إنَّه فسخٌ»؛ فلائِنَّ الفرقة هاهنا عن غلبةٍ، إذ ليس يمكن القرار عليه.

ولأنَّه لا يمكنهما ابتداء العقد بعد الفسخ مع بقاء الإحرام، وهذا القول أصحُّ وأقيس.



[٨١٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُقِيمُ الرَّجُلُ عِنْدَ الْبِكْرِ إِذَا تَزَوَّجَهَا وَلَهُ نِسْوَةٌ سِوَاهَا سَبْعًا، وَعِنْدَ الثَّيِّبِ ثَلَاثًا<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ مَنْ لَيْسَ لَهُ امْرَأَةٌ أَنْ يَقْعُدَ عِنْدَهَا وَلَا يَخْرُجُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ إِقَامَتَهُ سَبْعًا وَثَلَاثًا إِذَا كُنَّ لَهُ نِسَاءٌ لَيْسَ بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَلَا لَزِمَ لَهُ، وَلَكِنَّهُ مِمَّا عُمِلَ بِهِ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

التفريع [٢/ ٦٥ و ٧٧].

(١) ينظر: المدونة [٢/ ١٢٢].

(٢) من هذا الموضع إلى نهاية المسألة، ساقط من المطبوع.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٧)، المختصر الصغير، ص (٤٨٨)، الموطأ [٣/ ٧٥٨]،

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِلْبَكْرِ سَبْعٌ، وَلِلشَّيْبِ ثَلَاثٌ»<sup>(١)</sup>،

رواه مالك، عن حميد، عن أنس بن مالك، وقد رفع الحديث غير مالك<sup>(٢)</sup>.

ورواه<sup>(٣)</sup> يحيى بن سعيد، عن سفيان، قال: حدثني محمد بن أبي بكر<sup>(٤)</sup>،

عن عبد الملك بن أبي بكر<sup>(٥)</sup>، عن أبيه<sup>(٦)</sup>، عن أم سلمة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا

تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، وَإِنْ شِئْتَ

سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ لَكَ وَدُرْتُ، فَقَالَتْ:

ثَلَّثْتُ وَدُرْتُ»<sup>(٧)</sup>.

المدونة [١٨٩ / ٣]، مختصر أبي مصعب، ص (٣٤١)، النوادر والزيادات [٦١١ / ٤]،

التفريع [٦٥ / ٢]، الكافي لابن عبد البر [٥٦٢ / ٢].

(١) أخرجه مالك [٧٥٨ / ٣].

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٢١٣)، مسلم [١٧٣ / ٤]، وهو في التحفة [٢٥٢ / ١].

(٣) قوله: «ورواه»، كذا في شب، ولعلها: «وروي».

(٤) محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، ثقة، من السادسة.

تقريب التهذيب، ص (٨٢٩).

(٥) عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني،

ثقة، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٦٢١).

(٦) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني، ثقة فقيه

عابد، من الثالثة، تقريب التهذيب، ص (١١١٦).

(٧) أخرجه مسلم [١٧٢ / ٤]، وهو في التحفة [٣٧ / ١٣].

وروى هشيم<sup>(١)</sup>، عن حميد، عن أنس بن مالك قال: «لَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا»<sup>(٢)</sup>.

ورواه أبو داود السجستاني، حدثنا وهيب بن بقية<sup>(٣)</sup>، وعثمان بن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، [٢/٥١٠ ب] عن هشيم، زاد عثمان: «وَكَاثُ ثِيًّا»<sup>(٥)</sup>.

وإنما جعل النبي ﷺ للبكر سبعاً وللثيب ثلاثاً؛ لأنَّ البكر لم تعرف الرجال ولم تنل منهم، وفيها احتشامٌ وانقباضٌ، فجُعِلَت الإقامة عندها أكثر من الإقامة عند الثيب؛ لأنها قد عرفت الرجال، وليس فيها احتشامٌ كالبكر، فنقصت عنها.

ووجه قوله: «إِنَّ الإقامة سبعاً عند البكر وثلاثاً عند الثيب ليست بلازمة»؛ فلأنَّ ذلك إنما جعل له لتجدد النكاح وحدوثه؛ لأنَّ الإنسان تدعوه نفسه إلى

(١) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى الواسطي، ثقةٌ ثبتٌ كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (١٠٢٣).

(٢) أخرجه أحمد [١٦/١٩] بهذا اللفظ، وهو متفق عليه: البخاري (٥٠٨٥)، مسلم [١٤٨/٤]، وهو في التحفة [١/١٧٥].

(٣) قوله: «وهيب بن بقية»، كذا في شب، وهو تصحيف صوابه: «وهب بن بقية»، وهو ابن عثمان الواسطي، ثقة، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (١٠٤٣).

(٤) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي بن أبي شيبة الكوفي، ثقةٌ حافظٌ شهيرٌ وله أوهام، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٦٦٨).

(٥) أخرجه أبو داود [٣/٣٨]، وهو في التحفة [١/٢٠٩].

الإقامة عند زوجة لم يعرفها ولم يعهدا، فجعل له أن يقيم عندها إن شاء، لا أن ذلك عليه بواجب، والقول الأول أصح<sup>(١)</sup>.



[٨١٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ سَوَاءٌ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَا يُصْلِحُهَا، وَالْقَسَمُ بَيْنَهُنَّ سَوَاءٌ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ وَالْقَسَمَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ مِنْ حَقِّ النِّكَاحِ، فَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ وَالْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ؛ لِاسْتِوَاءِ حَقَّقَهُنَّ فِي النِّكَاحِ وَمَا يُلْزَمُ الزَّوْجَ فِي ذَلِكَ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ حَكْمَهُنَّ يَسْتَوِي فِي صَدَاقٍ مِثْلَهُنَّ إِذَا دَخَلَ بِهِنَّ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةٍ، أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ صَدَاقٍ مِثْلُهَا، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ النَّفَقَةُ وَالْقَسَمُ.

وَحَكَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ عَنْ مَالِكٍ: «أَنَّ الْقَسَمَ لِلْأَمَةِ الزَّوْجَةِ، ثَلَاثَ مَا لِلْحُرَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

وَوَجْهُ هَذَا الْقَوْلِ: هُوَ أَنَّ الْأَمَةَ نَاقِصَةُ الْحَرَمَةِ عَنِ الْحُرَّةِ، وَنِكَاحُهَا أَخْفَضُ حَرَمَةً مِنْ نِكَاحِ الْحُرَّةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمَةٍ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ طَوْلًا لِحُرَّةٍ وَأَنْ

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٥٢/٧]، طرفاً من شرح المسألة عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، المدونة [١٩١/٢]، النوادر والزيادات [٦١٥/٤]، التفريع [٦٧/٢].

(٣) ينظر: النوادر والزيادات [٦١٥/٤].

يخاف العنت، فلما كانت ناقصةً عن الحرّة، لم يجز أن تساويها في القسم، والقول الأوّل أصح<sup>(١)</sup>.



[٨١٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْثِرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا كَانَتْ أَلْفَ بَيْتٍ مِنْ غَيْرِهَا مَا لَمْ يُنْقِصْ غَيْرَهَا مِنْ حَقِّهَا، وَالْمُسَاوَاةُ أَحَبُّ إِلَيَّ<sup>(٢)</sup>، [٥٢/٢] وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْثِرَ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ مَا لَمْ يَمِلْ كُلَّ الْمِيلِ، وَأَمَّا الدُّخُولُ وَالْبَيْتُوتَةُ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمَا. وَلَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ ثِيَابُهُ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مِيلٍ وَلَا ضَرَرٍ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُحَلِّيَ إِحْدَاهُمَا وَيَكْسُوَهَا الْخَزَّ، مَا لَمْ يَكُنْ مَيْلًا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لا بأس أن يؤثر إحدى نسائه ما لم ينقص غيرها من حقها»؛ فلأن الإيثار إحسانٌ يفعله، وليس ذلك بواجبٍ عليه، لأنه إن شاء فعل وإن شاء ترك، فله أن يفعل بمن شاء منهم دون من لم يشأ؛ لأنه لو ترك فعله في كلهنّ جاز، فكذلك إذا ترك فعله في بعضهنّ.

فأمّا العدل بينهن في القسم والنفقة وغير ذلك من حقوق النكاح فواجب؛ لأنّ الله عزّ وجلّ أمره أن يعدل بينهنّ، فليس يجوز له ترك العدل ويجوز له ترك

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٦٠/٧]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٢) من بداية المسألة إلى هذا الموضع، غير مثبت في المطبوع؛ لكونه مطموساً، وهو ظاهر في النسخة الملوّنة.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، النوادر والزيادات [٣١٦/٤] و [٦١٥]، التفریع [٦٧/٢]، البيان والتحصيل [٣١٧/٤].



الإحسان، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، فالعدل فرض والإحسان ندب<sup>(١)</sup>.

وقوله: «لا بأس أن تكون ثيابه عند واحدةٍ منهنَّ»؛ فلائنه لا ضرر على صاحبها في ذلك، فلا بأس عليه في فعل ذلك، إلا أن يقصد الضرر والميل فلا يجوز<sup>(٢)</sup>.



[٨١٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ بِشَرْطٍ: «أَنَّهُ يُؤْثِرُ عَلَيْهَا»<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ شَرْطِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَمْرَاهُ بِالْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَخَالَفَ شَرْطَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ.



[٨٢٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَأْتِي إِحْدَاهُمَا فِي يَوْمٍ الْآخَرَى، إِلَّا عَائِدًا أَوْ لِحَاجَةٍ.

وَحَقُّهَا إِذَا حَاضَتْ قَائِمٌ، لَا يُبْطَلُ ذَلِكَ حَيْضُهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥٦/٧]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥٦٠/أ]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، المدونة [١٩٠/٢]، النوادر والزيادات [٥٥٨/٤] و [٦١٦].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، المدونة [١٩١/٢]، النوادر والزيادات [٦١١/٤] و [٦١٣]، التفریع [٦٦/٢]، البيان والتحصيل [٣٥١/٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِقَامَةِ وَالْبَيْتُوتَةِ وَالنَّفَقَةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فِي يَوْمٍ أُخَرَ إِلَّا بِإِذْنِهَا. ﴾

وكذلك إذا حاضت أقام عندها؛ لأنه يقدر على [٢/٥٢/ب] الاستمتاع منها بوجهٍ ما، ولها حق في الإقامة عندها، وقد قال النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ لعائشة رضي الله عنها حيث جاءت إليه في يوم صفية: «إِنَّهُ لَيْسَ يَوْمَكَ، فَقَالَتْ: ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»، وعرفته أن صفية وهبت يومها لها، وذلك أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وجد على صفية، فقالت لعائشة: «أَرْضِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنِّي، وَلَكَ يَوْمِي مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.



[٨٢١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ امْرَأَتَانِ فِي بِلَدَيْنِ، فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَهْدَهُ، وَلَا يُطِيلِ الْإِقَامَةَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا لَهَا خَاصَّةً، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِتِجَارَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْعُدْرِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَهُمَا جَهْدَهُ. ﴾

فإذا كانت إقامته لطلب معاشٍ أو حاجةٍ لا بدَّ له منها، جاز ذلك؛ لأنه لم

(١) أخرجه ابن ماجه [٣/١٤٥]، والنسائي في الكبرى [٨/١٧٤]، وهو في التحفة [٣٩٢/١٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، النوادر والزيادات [٤/٦١٤].

يقصد الميل في ذلك والضّرر، فإذا كانت إقامته لغير ذلك، لم يجز؛ لأنّه قد ترك العدل بينهما في الإقامة والقسم، وذلك غير جائز.



[٨٢٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ سَافَرَ بِأَحَدَاهُمَا، فَلْيَأْتِنِ الْقَسَمَ إِذَا قَدِمَ، وَلَا يَحْسِبُ لِلْمُقِيمَةِ سَفَرُهُ بِالْأُخْرَى<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ إِخْرَاجَهَا مَعَهُ وَإِنَّمَا أَوْجِبَ ذَلِكَ لَهَا الْحُكْمَ وَهُوَ الْإِقْرَاعُ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْآخَرَى مَا فَاتَهَا فِي سَفَرِهِ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى نِسَاءَهُ اللَّاتِي لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِي السَّفَرِ، بَلْ ابْتَدَأَ ذَلِكَ.



[٨٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَرَادَ السَّفَرُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِنَفْسِهِ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَتْ قَرَعَتْهَا أَخْرَجَهَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ تَطْيِيبَهُ أَنْفُسَهُنَّ، فَلَا يَقَعُ فِي نَفُوسَهُنَّ شَيْءٌ إِذَا أَخْرَجَ [٥٣/٢] وَاحِدَةً، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ لِيَكُونَ إِخْرَاجُهُ بَوَاجِهُ مِنَ الْحُكْمِ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، المدونة [١٨٩/٣]، النوادر والزيادات [٦١٤/٤].  
 (٢) المختصر الكبير، ص (١٩٨)، المدونة [١٨٩/٢]، النوادر والزيادات [٦١٣/٤]،  
 التفريع [٦٧/٢].

وظاهر هذا القول من ذلك ما رواه ابن عبد الحكم أنه يقرع بينهما في كل سفر يريد، سواء كان غزواً أو حجاً أو غيره من الأسفار.

وقال ابن القاسم عن مالك: «إنه إنما يقرع بينهما إذا أراد الغزو دون غيره»<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول: أن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أقرع بينهما حيث غزا لا غير.

وقول ابن عبد الحكم كأنه أصح.

وروى ابن وهب، عن يونس<sup>(٢)</sup>، عن ابن شهاب، أن عروة بن الزبير حدثه، أن عائشة قالت: «كَانَ إِذَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ سَفَرًا، أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَفْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»<sup>(٣)</sup>.



[٨٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ عِنْدَ امْرَأَتِهِ لَيْلَةً وَيَوْمًا إِلَى الظُّهْرِ، ثُمَّ سَافَرَ فَرَجَعَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْأُخْرَى، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الَّتِي خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المدونة [١٨٩/٢].

(٢) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة. تقريب التهذيب، ص (١١٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، وهو في التحفة [١٠٧/١٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٨).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا قَبْلَ خُرُوجِهِ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْآخَرَى. ﴾



[٨٢٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا مَرِضَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا، فَلَا يَقْضِي الْآخَرَى إِذَا صَحَّ، وَيَأْتِنِفُ الْعَدْلُ<sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَيْهَا فِي مَرَضِهِ، فَلْيُخْرَجْ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ عَذْرٌ كَعَذْرِ السَّفَرِ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُهُ رَفْعُ الْمَرَضِ وَيُمْكِنُهُ رَفْعُ السَّفَرِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مِنْ غَابِ عَنْهَا حَقَّهَا إِذَا قَدَّمَ لِعَذْرِهِ فِي السَّفَرِ، فَكَذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهَا حَقَّهَا لِعَذْرِ الْمَرَضِ، لَكِنْ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ إِذَا بَرَأَ مِنَ الْمَرَضِ كَمَا يَفْعَلُهُ إِذَا قَدَّمَ مِنَ السَّفَرِ<sup>(٣)</sup>. ﴾

فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى [ب/٥٣/٢] الْخُرُوجِ، خَرَجَ فَعَدَلَ بَيْنَهُنَّ فِي الْقِسْمِ، وَكَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَفْعَلُ فِي مَرَضِهِ، فَلَمَّا ثَقُلَ اسْتَأْذَنَ نِسَاءَهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَائِشَةَ تَمَرِّضُهُ، فَأَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَتَوَفَّى عَنْهَا<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) قوله: «الْعَدْلُ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «العدد».
- (٢) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، المختصر الصغير، ص (٤٨٨)، المدونة [١٩١/٢]، التفریع [٦٦/٢].
- (٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥٥/٧]، هذا الشرح عن الأبهري.
- (٤) متفق عليه: البخاري (١٩٨)، مسلم [٢١/٢]، وهو في التحفة [٤٨٠/١١].

[٨٢٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نُحِبُّ أَنْ تَشْتَرِيَ الْمَرْأَةَ مِنْ صَاحِبَتِهَا يَوْمَهَا وَلَا سَنَةً وَلَا شَهْرًا، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ اللَّيْلَةُ خَفِيفَةً<sup>(١)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ ذَلِكَ غَرَرٌ، لَا يُدْرِي أَيْقَى الزَّوْجِ تِلْكَ الْمَدَّةَ أَمْ لَا، فَهُوَ عَوْضٌ عَلَى شَيْءٍ لَا يُدْرِي هَلْ يَصِحُّ أَوْ لَا، وَذَلِكَ غَرَرٌ وَأَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا اللَّيْلَةُ فَهُوَ خَفِيفٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسِيرٌ، وَأَجَازَ ذَلِكَ اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا<sup>(٢)</sup>.



[٨٢٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نُحِبُّ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الشَّيْءَ يُرْضِيهَا فِي يَوْمِهَا<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ عَاوَضَهَا عَلَى تَرْكِ الْوِطْءِ وَالْقِسْمَةِ الَّتِي لَهَا، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ.

وَلَأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ غَيْرَ طَيِّبَةِ النَّفْسِ بِذَلِكَ.




---

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، النوادر والزيادات [٤ / ٦١٤]، البيان والتحصيل [٣٥٠ / ٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٧ / ٦٢]، المسألة وشرحها، عن ابن عبد الحكم والأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، النوادر والزيادات [٤ / ٦١٥]، البيان والتحصيل [٣٥٠ / ٤].

[٨٢٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي يَوْمٍ غَيْرِهَا إِذَا أَذِنَتْ لَهُ الَّتِي الْيَوْمَ لَهَا، وَإِنْ لَمْ تَأْذِنْ لَهُ فَلَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup>.

✍ إنما منع من ذلك؛ لأنَّ اليوم هو حقُّ للتي هو لها، فمتى أذنت له في ذلك، جاز له ذلك؛ لأنها تركت حقَّها، وذلك جائز، وقد وهبت سودة يومها من النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ لعائشة، وذلك أَنَّ النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ أَرَادَ طَلَاقَهَا، فَقَالَتْ: «لَا تُطَلِّقْنِي، وَاجْعَلْ يَوْمِي لِعَائِشَةَ»<sup>(٢)</sup>، فتركها النبي ﷺ، وَأَجَازَ لَهَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هِبَةَ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ تَجُوزُ، وَكَذَلِكَ عَتَقَهُ وَصَدَّقَتْهُ، وَلَا تَجُوزُ الْمَعَاوِضَةُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.



[٨٢٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجْمَعُ رَجُلٌ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ مِنْ نِسَائِهِ فِي فِرَاشٍ<sup>(٤)</sup>.

✍ [١/٥٤/٢] إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِثَلَا تَطْلُعُ بَعْضُهُنَّ عَلَى عَوْرَةِ بَعْضٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَلِأَنَّ الْوُطْءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَخْفِيًّا عَنْ غَيْرِهِ، وَحَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، النوادر والزيادات [٦١٥ / ٤].

(٢) أخرجه الترمذي [١٣٤ / ٥]، وهو في التحفة [١٤١ / ٥].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفريع [٦٣ / ٧]، المسألة وشرحها عن ابن عبد الحكم والأبهرى.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، النوادر والزيادات [٦١٣ / ٤].

وذلك مكروهٌ من طريق الدينِ والمروءة، أعني: إظهاره وإطلاع الغير عليه.



[٨٣٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ مِنَ السَّرَّارِ غُسْلًا وَاحِدًا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ لَيْسَ شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ ذَلِكَ فِي الزَّوْجَاتِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِنَّ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ جَازٍ، وَقَدْ رَوَى أَنَسٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ»<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا السَّرَّارِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، أَذِنَ لَهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُنَّ فِي الْوُطْءِ وَلَا الْقِسْمِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.



[٨٣١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيُكْرَهُ أَنْ يُجَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَجَارِبَتَهُ، وَمَعَهُ مِنْ

جَوَارِيهِ مَنْ يَسْمَعُ حِسَّ ذَلِكَ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْتَيْنِ فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿ قَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ كَرَاهِيَّتِهِ ذَلِكَ؛ وَهِيَ أَنَّ الْجَمَاعَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرًا عَنِ النَّاسِ، فَلَيْسَ لَهُ إِظْهَارُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ فِي الدِّينِ وَالْمَرْوَةِ.



(١) المختصر الكبير، ص (١٩٩).

(٢) أخرجه مسلم [١/ ١٧١]، وهو في البخاري (٢٦٨)، بدون ذكر الطَّوَّافِ بغسل واحد، وهو في التحفة [١/ ٣٥٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، النوادر والزيادات [٤/ ٦١٢ و ٦١٣ و ٦٢٥].



[٨٣٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْهِ فِي بَيْتٍ، إِلَّا

بِرِضَاهُمَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَيْهِمَا؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَحْتَاجُ إِلَى الْخُلُوةِ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ تَحَدَّثَ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ يَنْقَبِضُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَرَاهُ كَذَلِكَ.

وَلِأَنَّهُ قَدْ يَنْبَسِطُ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ دُونَ الْأُخْرَى، فَيُفْسِدُ قَلْبَ الَّتِي لَمْ يَنْبَسِطْ إِلَيْهَا، وَيُؤْذِي ذَلِكَ إِلَى الْبُغْضَةِ وَالْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ جَازَ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ تَرَكْنَا حَقًّا لَهُمَا، كَمَا تَرْضِيَانِ بِتَرْكِ الْقِسْمِ وَالْبَيْتُوتَةِ وَالتَّنْفَقَةِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.



[٨٣٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ بَيْتٌ تَأْتِيهِ فِيهِ كُلُّ امْرَأَةٍ فِي

يَوْمِهَا إِذَا رَصِبَ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَتَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٩)، النوادر والزيادات [٤/٦١٢]، التفریع [٢/٦٦].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٧/٥٤]، هذا الشرح عن الأبهری.

(٣) ما بعد هذا الموضع مفقود، وتنظر المسألة في: النوادر والزيادات [٤/٦١٣]، وفي

البيان والتحصيل [٤/٣٤٤]: «وُسِّئَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيْتٌ لِنَفْسِهِ، وَلَهُ نِسَاءٌ تَأْتِيهِ

كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ، وَلَا يَأْتِيَهُنَّ فِي بَيْتِهِنَّ؟

فَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَرَى ذَلِكَ إِنْ أَتَيْنَ أَنْ يُطَاوِعُوهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ نِصْفَةً بَيْنَهُنَّ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

كَانَ يَأْتِي أَزْوَاجَهُ فِي بَيْتِهِنَّ.

قال محمد بن رشد: هذا كما قال؛ لأنه واجب أن يقتدي بالنبي ﷺ، وقد نقل

التلمساني في شرح التفریع، من شرح الأبهری ما يلي:

[٨٣٤] ب/٢/٨١: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَسَرَّرَ<sup>(١)</sup> الْعَبْدُ فِي مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ

### العدل بين النساء في القسم

[٩٥] - (وعلى الرجل أن يعدل بين نسائه، فيقيم عند كل واحدةٍ منهن يوماً وليلةً، ولا يزيد على ذلك إلا برضاهن).

قال في شرح التفريع [٥٣ / ٧]: «إذا ثبت هذا، فعلى الرجل أن يعدل بين نسائه في القسم، فيقيم عند كل واحدةٍ منهن يوماً وليلةً، كذلك فعل النبي ﷺ.....»

قال الأبهرى: فيجب الاقتداء به ﷺ في ذلك؛ لأنه يفعل العدل والإحسان ولا يترك ذلك إلى غيره، فليس تجوز مخالفة فعله إذا كان واجباً، وهذا واجبٌ؛ لأنَّ القسم بينهن واجبٌ، فكذلك كفيته، ولا يزيد على ذلك إلا برضاهن؛ لأنَّ ذلك حقٌّ لهن.

[٩٦] - (ولا قَسَمَ بين الزوجات والسراري، فإذا كانت له زوجةٌ وسريّةٌ، فله أن يقيم عند السريّة دون الزوجة، وعند الزوجة دون السريّة ما شاء وما بدا له، ما لم يقصد بذلك الإضرار بالزوجة).

قال في شرح التفريع [٦١ / ٧]: «قال الأبهرى: ولا ينبغي له أن يترك وطء زوجته ضرراً بها والعدول عنها إلى الجواري؛ لأنَّ في ذلك إضراراً بها، لا من طريق القسم، ولكن من طريق حقّها، كما لا يجوز أن يترك النفقة عليها وينفق على الجواري، لا من طريق القسم، لكن من طريق الضرر بها».

[٩٧] - (قال مالكٌ: ولا بأس على الرجل إذا أتى امرأته فطردته أو أغلقت الباب دون أن يذهب إلى الأخرى إن كان مغلوباً، وإن كان يقدر على المبيت فليبيت عندها وإن كان مغاضباً).

قال في شرح التفريع [٦٣ / ٧]: «قال الأبهرى: وإنما قال ذلك؛ لأنّه لم يختار ترك حقّها، وإنما منعه هي من نفسها بترك دخوله عليها، وكان عمر بن عبد العزيز يغاضب امرأته، فبييت في حجرتها».

(١) قوله: «يَتَسَرَّرَ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «يتشور».

لِسَيِّدِهِ، وَلَا يَتَسَرَّرُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ يَتَسَرَّرُ فِي مَالِهِ، يعني: يشتري جاريةً يطؤها؛ لأنَّ به حاجةٌ إلى ذلك، فليس للسَّيِّد منعُه منه، كما ليس له منعه من الأكل والشرب والكسوة؛ لحاجته إلى ذلك.

فأمَّا من مال سيِّده فلا يجوز له أن يتسَرَّرَ بغير إذنه؛ لأنَّه لا يملك مال سيِّده ويملك مال نفسه وإن كان للسَّيِّد فيه حقٌّ، كما يملك المكاتب مال نفسه الذي هو في يديه، ويتصرَّف فيه بالتجارة، وليس يملك مال سيِّده الذي هو في يده.



[٨٣٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالْعَزْلِ عَنِ الْأَمَةِ، وَلَا يَعْزِلُ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا عَنِ الْأَمَةِ إِذَا تَزَوَّجَهَا إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهَا<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الأمَّة لا حقَّ لها في الوطء؛ لأنَّها ليست بزوجة، فله أن يعزل عنها وإن كرهت، كما أنَّ له أن يترك وطأها وإن كرهت.

فأمَّا الزَّوجة فلا يعزل عنها؛ لأنَّ لها حقًّا في الوطء، وترك العزل فمِن حقوق الوطء، فليس له منعها من ذلك إِلَّا بِإِذْنِهِ<sup>(٣)</sup>، كما أنَّه ليس له منع وطئها إِلَّا بِإِذْنِهَا.

(١) المختصر الكبير، ص (١٩٤).

(٢) المختصر الكبير، ص (١٩٤)، المختصر الصغير، ص (٤٩٠)، مختصر أبي مصعب، ص (٣٣١).

(٣) قوله: «بإذنه»، كذا في شب، ولعلها: «بإذنها».

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ أُمَةٌ لغيره، فإنه لا يعزل عنها إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهَا وَإِنْ أَذْنَتْ هِيَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَهْلَهَا لَهُمْ حَقٌّ فِيهِ وَمَنْفَعَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ أَنْ يَحْدُثَ لَهُمْ وَلَدٌ يَكُونُونَ عِبِيدًا لَهُمْ، وَكَذَلِكَ تَرِيدُ الْحُرَّةُ أَنْ يَحْدُثَ لَهَا وَلَدٌ تَنْتَفِعَ بِهِمْ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لَهُ الْعِزْلُ عَنْ زَوْجَتِهِ، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أُمَةً؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup>.

وقد روى أبو سعيد الخدري: «أَنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعِزْلِ، حَيْثُ سَبَّوْا فِي غَزَاةِ بَنِي الْمُضْطَلِقِ، فَقَالَ: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا وَهِيَ كَانَتْةٌ».

رواه مالك، عن ربيعة، عن محمد بن يحيى بن حبان<sup>(٢)</sup>، عن ابن محيريز<sup>(٣)</sup>، عن أبي سعيد<sup>(٤)</sup>.

ورواه ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح<sup>(٥)</sup>، عن مجاهد، عن [٢/٨٢/٢] قزعة<sup>(٦)</sup>، عن أبي سعيد<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٩٣/٦]، هذا الشرح عن الأبهري.
  - (٢) محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدني، ثقة فقيه، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٩٠٦).
  - (٣) عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجمحي المكي، ثقة عابد، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٥٤٤).
  - (٤) أخرجه مالك [٨٥٧/٤]، وهو في الصحيحين: البخاري (٤١٣٨)، مسلم [١٥٨/٤]، وهو في التحفة [٣٧٨/٣].
  - (٥) عبد الله بن أبي نجيح المكي الثقفي مولا هم، ثقة رمي بالقدر، وربما دلس، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٥٥٢).
  - (٦) قزعة بن يحيى البصري، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٨٠١).
  - (٧) أخرجه مسلم [١٥٩/٤].

فدَلَّ هذا الحديث على جواز العزل عن الأمة بإذنها وغير إذنها.

وروى ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة<sup>(١)</sup>، عن محرر بن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>، عن

أبيه، عن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَى عَنِ الْعَزْلِ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَعَنِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا»<sup>(٣)</sup>.

وروى يحيى بن أبي كثير، عن سوار الكوفي<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله قال: «يَعَزَّلُ

عَنِ الْأُمَّةِ، وَيَسْتَأْذِنُ الْحُرَّةَ»<sup>(٥)</sup>.

وهو قول الحسن، ومحمد، وسعيد بن جبير.

(١) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي المصري، ثقة، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (١٩٩).

(٢) قوله: «عن جعفر بن ربيعة، عن محرر بن أبي هريرة»، كذا في شب، وهو خطأ صوابه: «عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن محرر بن أبي هريرة»، كما في مصادر التخريج ومحرر: هو محرر بن أبي هريرة الدوسي المدني، مقبول، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٩٢٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه [١١٣/٣]، وأحمد [٣٣٩/١]، والبيهقي في السنن الكبرى [٤٧١/١٤]، وهو في التحفة [١٢٤/٨].

(٤) سوار الكوفي، يروي عن ابن مسعود، روى عنه يحيى بن أبي كثير. الكامل لابن عدي [٥٢/٦].

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [١٩٠/٩].

ورواه وكيع عن طلحة بن عمرو<sup>(١)</sup> عن عطاء، عن ابن عباس مثله<sup>(٢)</sup>.



[٨٣٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَأَرَى أَنْ تُجَابَ دَعْوَةُ الْوَلِيمَةِ، إِلَّا مِنْ مَرَضٍ أَوْ عِلَّةٍ،

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُبْرَكَ<sup>(٣)</sup> وَيَنْصَرَفَ<sup>(٤)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا».

رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ

أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا»<sup>(٥)</sup>.

ومالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «شَرُّ

(١) طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، متروك، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٤٦٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٩ / ١٩٠]، وعبد الرزاق [٧ / ١٤٣].

(٣) قوله: «يبرك»، كذا في شب، وفي المطبوع: يبارك، وما أثبتته هو رسم المخطوط، قال في لسان العرب [١٠ / ٣٩٥]: «والتبريك: الدعاء للإنسان أو غيره بالبركة، يقال: برّكت عليه تبريكا، أي: قلت له: بارك الله عليك».

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٤)، التفريع مع شرح التلمساني [١٠ / ٣٩٢]، البيان والتحصيل [٤ / ٣٠٧ و ٣٨٠].

(٥) أخرجه مالك [٣ / ٤٨٧]، ومن طريقه البخاري (٥١٧٣)، ومسلم [٤ / ١٥٢]، وهو في التحفة [٦ / ٢١١].

الطَّعَامِ طَعَامِ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ، وَرَسُولَهُ ﷺ<sup>(١)</sup>.

وإنما أراد بإجابة دعوة الوليمة؛ لأن يحضروا ذلك ويشهدوه ويتتشر ذلك.

وقد روى مالك، عن حميد، عن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»<sup>(٢)</sup>.



[٨٣٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: «ادْعُ مَنْ لَقِيتَ»، وَلَا بَأْسَ عَلَى مِثْلِ هَذَا أَنْ لَا يَأْتِيَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ بِعَيْنِهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ كَانَ فِيهَا زِحَامٌ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِي سَعَةٍ<sup>(٤)</sup>.

يعني: من ترك الإجابة، وكذلك إذا لم يتعمده بعينه؛ لأنه قد يجوز أن يكرهه صاحبها، فإذا دعاه هو بنفسه، فقد قصده<sup>(٥)</sup>.....

(١) أخرجه مالك [٣/٧٨٥]، ومن طريقه البخاري (٥١٧٧)، ومسلم [٤/١٥٣]، وهو في التحفة [١٠/٢١٥].

(٢) أخرجه مالك [٣/٧٨٣]، ومن طريقه البخاري (٥١٥٣)، وهو في مسلم [٤/١٤٤] من طرق أخرى، وهو في التحفة [١/٢٠١].

(٣) من هذا الموضع إلى نهاية المسألة، ساقط من المطبوع.

(٤) المختصر الكبير، ص (١٩٤).

(٥) ما بعد هذا الموضع مفقود، وقد نقل التلمساني في شرح التفریع من شرح الأبهري ما يلي:

## كتاب الطلاق

## الطلاق البدعي

[٩٨] - (ولا يطلق المرء في طهرٍ واحدٍ ثلاث تطليقاتٍ، فإن فعل ذلك، كانت الأولى للسنّة، والأخرتان للبدعة، وهما واقعتان.

ومن طلق امرأته ثلاثاً، طاهراً كانت أو حائضاً، لزمه ذلك، وكان مطلقاً لغير السنّة). قال في شرح التفريع [٢٠٩ / ٧]: «قال الأبهري: وإنّما قال مالك: لا يطلقها بعد كلّ حيضة تطليقة؛ لأنّ ذلك ليس بطلاق سنّة، بل طلاق السنّة: ما أرشد الله تعالى إليه بقوله: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وهو أن يكون طلاقاً رجعيّاً ثم لا يتبعها طلاقاً في ذلك الطهر، ولا عند كلّ طهر؛ لأنّه يضيق على نفسه، ولعلّ نفسه أن يتبعها فيتزوّجها قبل زوج، فمتى طلقها ثلاثاً مجتمعات أو مفترقات، لم تحلّ له إلا بعد زوج، وذلك مكروه؛ لأنّه ضيق على نفسه ما وسّعه الله عليه».

وقال في [٢١٢ / ٧]: «قال الأبهري: وإنّما كره له أن يطلق ثلاثاً؛ لأنّه قد ضيق على نفسه ما وسّعه الله عليه، إذ قد يحدث له ندم فلا يمكنه مراجعة؛ لوقوع البينة. فإن قيل: لو كان مكروهاً لهذه العلّة؛ لجاز أن يطلق اثنتين بكلمة واحدة؛ لأنّ له الرجعة، وذلك مكروه عندكم؟

قيل له: إذا جمع تطليقتين فقد قطع أحد الرجعتين، وذلك مكروه، كما يقطع كلّ رجعة بالطلاق الثلاث.

فإن قيل: قد قال الله عزّ وجلّ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فإن شاء جمع، وإن شاء فرّق؟

قيل له: إنّما أعلمنا الله عزّ وجلّ بهذا عدد الطلاق وكم مبلغه، ثمّ بيّن لنا كيف نطلق في سورة الطلاق بقوله عزّ وجلّ: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، فندبنا إلى ألاّ نجتمع الطلاق كلّهُ؛ لأنّ بجمعه تزول الرجعة التي جعلها الله لنا ووّسع بها علينا.



فإن قيل: فيجوز في غير المدخول بها أن يطلق ثلاثاً؛ إذ لا رجعة فيها؟  
قيل له: سنة الطلاق في المدخول بها وغير المدخول بها واحدة.

ولأنه إذا طلقها ثلاثاً لم يقدر أن يتزوجها إلا بعد زوج، فقد ضيق على نفسه؛ لأن المدخول بها يكره جمع الطلاق الثلاث فيها لوجهين: أحدهما: قطع الرجعة، والآخر: لامتناع ألا يتزوجها إلا بعد زوج، وغير المدخول بها يكره لمعنى واحد، وهو أنها لا تحل له إلا بعد زوج.

وكذلك إذا جمع فيها تطليقتين كره له؛ لأنه ضيق على نفسه ما وسع الله له؛ لأنه قادر على أن يبتها بواحدة، ثم إن تزوجها بقيت عنده على اثنتين، وله في ذلك سعة، وفي جمعه تطليقتين ضيق على نفسه، وذلك مكروه.

وقد كره جمع الطلاق الثلاث جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم: ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهما.

### حكم الطلاق في الحيض والنفاس

[٩٩] - (ومن طلق امرأته نفساء أو حائض طلقاً واحدة، لزمه ذلك، وكان مطلقاً لغير السنة، وأمر فيها بالرجعة وإمسك المرأة حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر الطهر الثاني، فإن شاء أمسك، وإن شاء طلق قبل أن يمسه).

قال في شرح التفريع [٢١٥/٧]: «واستدل الأبهري على لزومه إذا وقع بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾

[الأحزاب: ٤٩]، فجعل تعالى الطلاق إلى الأزواج، فإذا طلقوا لزمهم الطلاق في أي حال طلقوا من طهر أو حيض، إلا أن تقوم دلالة على المنع من ذلك، ولم تقم دلالة عليه. ولأن الطلاق شيء يخرج عن ملكه كالمال، فلزمه، سواء كان مطيعاً بإخراجه أو عاصياً.

ومما يدل على أن الطلاق في الحيض يقع، ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما:

«أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا»،  
والرَّجْعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ وَقْعِ الطَّلَاقِ.

قال الأبهري: وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: «طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَتَعْتَدُّ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ، قَالَ: نَعَمْ».

وإنَّما قلنا: يكره على رجعتها إذا طلقها في حال الحيض أو النفاس؛ فلائِه قد طول عليها بذلك، حيث طلقها في حال لا تعتد به وأضر بها، فأكره على رجعتها لهذه العلة.

فإن قيل: لم كانت الرجعة حقاً للزوج، وله أن يراجع أو يترك؟  
قيل له: هذا إذا طلقها في حال تعتد به، فأما إذا طلقها في حال لا تعتد به فقد أضر بها، فوجب أن يزال ضرره عنها بأن ترد إليه ويلزمه الطلاق وإن كره؛ عقوبةً للفعل الذي فعل، كما عوقب القاتل عمداً بالمنع من الميراث؛ عقوبةً لما فعله من استعجاله قبل وقته، والله أعلم».

### ألفاظ الطلاق

[١٠٠] - (فأما الحرام، والخلية، والبرية، والبائن، والبتة، فإنهن كناية عن الثلاث في المدخول بها....

وأما قوله: اعتدي، أو خليتك، فإنه يُتَوَيَّ فيهما، مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها).  
قال في شرح التفريع [٢٢٣/٧]: «وأما قوله: حبلك على غاربك»، فهي ثلاث في المدخول بها، ويحلف في التي لم يدخل بها: «ما أراد إلا واحدة» وتكون واحدة.  
قال الأبهري: لأن قوله: «حبلك على غاربك» تشبيه لزوجته بالناقة المخلاة المسيية، وتخليتها بهذا الوصف لا يكون إلا بالثلاث إذا كانت مدخولاً بها، فأما إن كانت غير مدخول بها وقال: «أردت واحدة»، فالقول قوله مع يمينه؛ لاحتمال أن يكون كما قال؛ لأنَّها تخلو منه بواحدة.

وقال أيضاً في [٧/ ٢٢٤]: «قال الأبهري: لأنّ قوله: «اعتدي»، أي: قد صيرتكَ في الحال التي تعتدي فيها، وذلك يكون بالطلقة الواحدة، فإنّ العدة تقع عقيب الطلاق، وذلك أقلّه تطليقة، فالقول قوله، فإن اتّهم حلف؛ لجواز أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر».

وقال أيضاً: «ولا يقبل قوله: إنّه لم يرد به الطلاق، إلّا أن يكون جواباً لكلام قبله. قال الأبهري: لأنّ ظاهر قوله: «اعتدي» إذا لم يتقدّمه قولٌ، هو كنايةٌ عن الطلاق وعبارةٌ عنه، فمتى ابتدأ القول بذلك فهو الطلاق».

فيمن قال لامرأته: أنت طالق

[١٠١] - (وإذا قال الرّجل لامرأته: أنت طالق، فهي واحدة، إلّا أن ينوي أكثر من ذلك، فيلزمه ما نواه، فإن أراد بطلاقه ثلاثاً، لزمه).

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٢٦]: «قال اللّخمي: واختلف: هل يحلف على أنّه لم يرد أكثر من ذلك، فقال ابن القاسم: لا يمين عليه.

قال الأبهري: لأنّ ظاهر قوله: «أنت طالق»، ليس يقتضي أكثر من واحدة فيلزمه ذلك، والقول قوله؛ لأنّه ليس هاهنا ظاهرٌ ينافي ما ذكره من نيّته.

وقال مالكٌ في كتاب المديّنين: «ويحلف»؛ لأنّ لفظة طالق صفةٌ للمرأة بالطلاق، فيصلح أن تكون لواحدة وأكثر منها، واستظهر عليه باليمين احتياطاً».

عدد الطلاق معتبرٌ بالرّجال

[١٠٢] - (وعدد الطلاق معتبرٌ بالرّجال دون النّساء، فيكمل بالحرية في الأحرار، وينقص بالرقّ في العبيد، فطلاق الحرّ ثلاثاً، كانت زوجه حرةً أو أمةً، وطلاق العبد اثنتان، كانت زوجته حرةً أو أمةً).

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٣٠]: «قال الأبهري: ولأنّ الطلاق لمّا كان فعلاً يفعلهُ الرّوج ويوقعه، وجب أن يعتبر فيه حاله لا حال المرأة، كحدّ الزّنا، لما كان يحب بفعل

يفعله الزَّاني، روعي فعله وحاله لا حال المزني بها، سواءً كانت حرّةً أو أمةً، أو مسلمةً أو كافرّةً.

ولو جاز أن يراعى حال المرأة المطلقة دون المطلق، لجاز أن يراعى حال المزني بها دون حال الزَّاني، وهذا فاسدٌ بإجماع.

قال الأبهري: وروى الليث بن سعدٍ، عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ غُلَامًا لَهَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَكَانَتْ حُرَّةً - تَطْلِقَتَيْنِ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: لَا تَقْرُبْهَا، فَاَنْطَلَقَ فَسَأَلَ عُثْمَانَ، فَقَالَ: لَا تَقْرُبْهَا، فَاَنْطَلَقَ فَسَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَقْرُبْهَا».

قال الأبهري: وهذا قول جماعةٍ من التابعين وغيرهم.

لا طلاق على صبيٍّ أو مجنونٍ أو مغمى عليه

[١٠٣] - (ولا طلاق على صبيٍّ في صغره، ولا مجنونٍ في جنونه، ولا مغمى عليه في مرضه)

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٣١]: «قال الأبهري: ولا خلاف بين أهل العلم نعلمه أنَّ طلاق هؤلاء غير لازم لهم إذا لفظوا به؛ لعدم قصدهم له.

قال الأبهري: وكذلك الذي يوسوسه الشيطان أنَّه قد طلق، فلا يضرّه ذلك».

طلاق المكره

[١٠٤] - (ولا طلاق على مكره)

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٣٢]: «قال الأبهري: ولأنَّ المكره على الفعل من الطلاق وغيره يفعله بغير إرادة له في ذلك، وليس يقع طلاق من يُعلم أنَّه لا إرادة له في ذلك

وإن تكلم به، كالمجنون والنائم والصبي والمبرسم، كل هؤلاء لا يلزمهم الطلاق وإن لفظوا به؛ لعدم إرادتهم، وكذلك المكره على اللفظ بالطلاق لا يلزمه الطلاق إذا ذكر

أنَّه لم يردّه؛ لأنَّ الغالب من حاله يدل على صدقه في مقاله: أنَّه لا إرادة له في الطلاق.

ومما يدل على أنَّ طلاق المكره غير لازم، أنَّ بيعه غير لازم، وكذلك إجارتة لا تلزم،

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ذلك؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى إتلاف ماله وإخراجه عن يده بغير طيب نفسه.

وكذلك طلاقه وعتقه لا يلزمه؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى إتلاف ماله وإخراج ما ينتفع به عن يده من غير طيب نفسه، والله أعلم.

### حكم طلاق السكران وعتاقه

[١٠٥] - (وطلاق السكران لازم، وكذلك عتاقه)

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٣٤]: «قال الأبهري: لأنّ القلم غير مرفوع عنه، وحكمه حكم الصحيح في القتل إذا قتل، والمال إذا أتلّف، وليس حكمه حكم المجنون، وكذلك يجب أن يكون في لزوم الطلاق.

ولأنّ ما أدخله من الشكر على نفسه هو سببه، وكان قادراً على ألا يفعل ذلك، فهو غير معذور، والصّبيّ والنّائم والمجنون معذرون غير مؤاخذين به، والقلم عنهم مرفوع».

### باب في الطلاق الرجعي وأحكامه

[١٠٦] - (والرجعة صحيحة بغير شهادة)

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٤١]: «قال الأبهري: وإنّما استحبّت الشهادة على الطلاق والرجعة؛ لتعلم النّاس أنّها قد صارت أجنبيّة، ويعلمون أنّها قد عادت زوجة له إذا ارتجع، وقد قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، قيل: إنّ ذلك في الرجعة، وقيل: إنّ ذلك في الطلاق.

ويستحب الإشهاد في الجميع؛ لئلا يقع التّنازع والحوادث فلا يُعلم بذلك، كما استحبّت الشهادة في البيع بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وليس ذلك واجباً.

فإن قيل: إنّ الشّهادة على الرجعة واجبة؛ لأمر الله عزّ وجلّ بذلك؟

قيل له: هي في البيع واجبة؛ لأمر الله عزّ وجلّ بذلك، بل هي في البيع أقوى؛ لأنّ

أحدهما لو جحد لم يثبت البيع، ولو جحدت الزوجة الرجعة أو كرهت ذلك، لثبتت الرجعة بقوله: قد ارتجعت، ولم يحتج إلى رضاها بذلك، فلم يحتج إلى شهادة إلا للتوثق، لا لأنها لا تصح إلا به».

### حكم الرجعة بالقول والفعل

[١٠٧] - (وتصحُّ بالقول، والفعل إذا أراد به الرجعة، وذلك مثل أن: يطأها أو يباشرها وينوي بذلك رجعتها)

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٣٤]: «قال الأبهرى: ومما يدل على أن الرجعة قد تكون بالوطء إذا أراد به الرجعة، أو بفعل غير الوطء، مثل القبلة والجسّة، أن الرجعة هي اختياراً للمرأة وردّها إلى ما كانت عليه من الاستباحة، وذلك يكون بالقول أو بالفعل؛ بدلالة أن الأمة إذا اعتقت تحت عبدٍ، فقالت: «قد اخترت زوجي» أو أمكنته من الوطء، أن ذلك اختياراً منها له، سواء كان ذلك بالقول أو بالفعل.

وكذلك المشتري إذا كان له الخيار، ثم اختار السلعة بالقول أو بالفعل من الوطء وغيره - إن كانت جاريةً - أو استخدامٍ أو غير ذلك، فقد صار الفعل كالقول في الاختيار والقبول.

وكذلك يكون الوطء وغيره من الأفعال كالقول في الرجعة واختيار المرأة وردّها إلى ما كانت عليه من الاستباحة؛ لأن الرجعة عملٌ من أعمال البدن، فيها قرينة إلى الله عزّ وجلّ، فيجب أن تكون بنيةً».

### فيمن وطئ أو قبل ولم يقصد بذلك الرجعة

[١٠٨] - (ولو وطئها أو قبلها غير قاصدٍ بذلك رجعتها، لم يكن ذلك رجعةً، ويعتزلها إن كان وطئها حتى يستبرئها بحيضةً، وله الرجعة في بقية العدة الأولى، وليس له رجعة في هذا الاستبراء).

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٤٦]: «ولأن الرجعة فعلٌ يستباح به الوطء ويردّها إلى ما

كانت عليه من جواز الوطء قبل الطلاق، فوجب أن يكون ذلك بفعلٍ يقصد به الرجعة والاستباحة، قاله الأبهري.

وقال أيضاً: «وجعل الليث وابن وهب نفس الوطء رجعةً وإن لم يقصد به الرجعة. قال الأبهري: وهو قولٌ غير صحيح؛ من قِيلَ أَنَّ الرَّجْعَةَ لَمَّا كَانَتْ اسْتِبَاحَةً وَرَفْعاً لَمَنْعٍ قَدْ حَدَثَ، لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ فَعْلِهَا بِقَصْدٍ، كَمَا لَا بَدٌّ فِي الذَّكَاءِ الَّتِي هِيَ اسْتِبَاحَةٌ مِنْ قَصْدٍ، فَلَوْ ذَبَحَ الْمَجْنُونُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ، لَمْ تَوَكُلْ ذَبِيحَتُهُ، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى»، وَالرَّجْعَةُ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ الْبَدْنِيَّةِ، فِيهَا قَرَبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ بَنِيَّةً».

### حكم إنكاح المرأة نفسها ونكاح الشغار ونكاح المحرم

[١٠٩] - (وإنكاح المرأة نفسها، ونكاح الشغار، والمُحْرَمِ، على روايتين:

إحدهما: أَنَّهُ فُسْخٌ بغير طلاقٍ، والأخرى: أَنَّهُ فُسْخٌ بِطَلاقٍ).

قال في شرح التفريع [٢٤٧/٧]: «فوجه القول الأوّل بَأَنَّهُ فُسْخٌ بغير طلاقٍ؛ فَلأنه نكاحٌ مغلوبان على فسْخه.

قال الأبهري: إذ ليس يمكن القرار عليه».

### حكم فسْخ النكاح في الردّة

[١١٠] - (وإذا ارتدّ أحد الزوجين، انفسخ النكاح بغير طلاقٍ، وقد قيل: هو فسْخٌ

بطلاقٍ)

قال في شرح التفريع [٢٤٨/٧]: «قال الأبهري: فوجه القول الأوّل: هو أَنَّ الرَّدَّةَ لَمَّا كَانَتْ فِعْلُهُ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ طَلاقًا، كَمَا لَوْ طَلَّقَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِعْلُهُ.

قال: ووجه القول الثاني وهو القياس: هو أَنَّ الرَّدَّةَ يَقَعُ الْفُسْخُ عَنْهَا غَلْبَةً، وَإِنْ كَانَتْ فِعْلُهُ، كَمَا يَقَعُ بِمَلَكِهِ أَمْرُهُ وَإِنْ كَانَتْ بِفِعْلِهِ.

ولأنّ علامة الفسْخ: هو ما لا يجوز للزوجين أن يبتدئا عقد النكاح قبل تغيّر الحال التي من أجلها وقع الفسْخ، كملك أحد الزوجين الآخر، لا يجوز أن يبتدئا نكاحاً بعد

الملك حتّى يزول الملك الذي من أجله وقع الفسخ، كملك أحد الزوجين الآخر، لا يجوز أن يتدّثا نكاحاً بعد الملك حتّى يزول الملك الذي من أجله وقع الفسخ، وكذلك لا يجوز أن يتدّث المرثدّ عقد النكاح على امرأته التي وقع الفسخ بينهما، وكذلك إن ارتدّت هي، لم يجر أن يتدّث عقداً عليها قبل تغيير الحال، وهي الردّة، فثبت بهذا حكم الفسخ.

فأمّا الفرقة فهي ما لم تكن غلبةً، وما لو شاء أن يثبت الزوجان أن يثبتا على النكاح ثبثا، كالفرقة في الإيلاء والعنة ومن به عيبٌ وأشباه ذلك». **حكم نية الطلاق دون اللفظ به**

[١١١] - (ومن اعتقد الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه، فعنه في ذلك روايتان: إحداهما: أنّه يلزمه الطلاق باعتقاده، كما يكون مؤمناً أو كافراً باعتقاده، والرواية الأخرى: أنّه لا يكون مطلقاً إلّا بلفظه).

قال في شرح التفرع [٢٥١ / ٧]: «قال الأبهري: ولأنّ الطلاق لما كان شيئاً بين العبد وبين الله عزّ وجلّ؛ إذ هو تحريم شيءٍ على نفسه ينفرد به لا يشاركه فيه أحدٌ، لزّمه ذلك إذا اعتقده وإن لم يلفظ به.

وأشبه ذلك الكفر والإيمان إذا اعتقدهما، فإنه يكون مؤمناً أو كافراً فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ وإن لم يلفظ به؛ لأنّ ذلك شيءٌ فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ، وكذلك الطلاق يلزمه؛ لأنّه حقٌّ فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ».

وقال أيضاً: «ووجه الرواية الثانية.....

قال الأبهري: ولأنّ الطلاق يقع باللفظ مع الاعتقاد لذلك، فلو كان اعتقاداً دون لفظٍ، لم يقع، وإن كان لفظاً دون اعتقادٍ، لم يقع، بدلالة أنّ النائم والمجنون لا يقع طلاقهم ولو لفظوا به؛ لعدم اعتقادهم، وكذلك المكره لا يلزمه الطلاق لعدم إرادته.

قال الأبهري: والصحيح عندي: أنّ الطلاق يلزمه إذا اعتقده وإن لم يلفظ به. ومما يدلّ على ذلك، أنّه لو لفظ بالكفر لبانت منه زوجته، ثمّ لو اعتقد الكفر لزّمه



حكم الكفر وبانت منه زوجته، فقد بان أن حكم الاعتقاد في البيونة يقوم مقام اللفظ بها، والمعنى الجامع بين المحللين: أنه لفظٌ يوجب البيونة، فاعتقاده بمنزلته».

### حكم طلاق المشرك وعتقه

[١١٢] - (وإذا طلق المشرك امرأته ثم أسلم وهي عنده، ثبت على نكاحها ولم يلزمه طلاقها، وكذلك لو أعتق عبده، ثم أسلم وهو عنده، لم يلزمه عتقه).

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٥٤]: «أما الطلاق، فاختلف في طلاق النصراني، هل هو يلزم أم لا.....».

فوجه القول أن طلاقه لا يلزم؛ لأن أنكحتهم فاسدة.

قال الأبهری: بدلالة أنهم يتزوجون في العدة وبالخمر والخنزير وبغير شهود وبغير ولي، فلم يلزمهم فيها طلاق؛ لأن الطلاق إنما يجب في عقد صحيح.

وقال أيضاً في [٧/ ٢٥٥]: «قال ابن القصار: وسواء كانوا من أهل الذمة أو من أهل الحرب».

قال الأبهری: ومما يدل على فساد نكاحهم، أن النبي ﷺ قال: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تَحِيضَ»، فجعل حكمهم في فسخ نكاحهم حكم الاستبراء، لا بعدة، فلو كان نكاحهم صحيحاً كنكاح المسلمين، لوجب أن تعتد نساؤهم بثلاث حيض إذا وقعت الفرقة بينهم، كما تعتد نساؤنا، فعلم بهذا أن نكاحهم غير صحيح.

### في الرجل يسلم في عدة زوجته المسلمة قبله

[١١٣] - (ولو أسلمت امرأته قبله فطلقها، ثم أسلم في عدتها، ثبت على نكاحها ولم يلزمه طلاقها)

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٥٦]: «قال الأبهری: وإنما لم يلزمه طلاقها؛ لأن نكاح الكافر غير صحيح، بدلالة أنهم يتزوجون في العدة وبالخمر وبالخنزير وبغير ولي وشهود، وذلك غير جائز عندنا، فمتى طلق، لم يقع عليه طلاق؛ بدلالة أن الطلاق لا يقع في النكاح الفاسد».

قال الأبهري: ولأن نكاحه يفسخ من حين أسلمت إن لم يسلم وهي في العدة، فلا معنى لطلاقه».

### حكم من أراد الدّخول قبل نقد الصّداق

[١١٤] - (ومن نكح امرأةً بصدّاق، ثم أراد الدّخول قبل أن ينقدها صداقها، فليس له ذلك إلّا برضاها، ولها أن تمنعه نفسها حتى يعطيها صداقها، فإن كان له مالٌ معلومٌ، أخذ منه فدفع إليها).

قال في شرح التفریع [٢٥٧/٧]: «قال الأبهري: لأن المرأة ليس عليها أن تسلم نفسها بغير عوضٍ تأخذه من الزوج وهو الصّداق، كما أن البائع ليس عليه أن يسلم السلعة إلى المشتري حتى يعطيه الثمن إذا كان حالاً، وكذلك المرأة».

وقال أيضاً: «فإن كان له مالٌ معلومٌ أخذ منه.....».

قال الأبهري: لأنّه قد وجب في ذمّته بالدّخول، فهو دينٌ عليه إلى أن تطالبه به المرأة». وقال أيضاً في [٢٥٨/٧]: «ويستحبّ له ألا يدخل بها حتى يعطيها ربع دينار».

قال الأبهري: لأنّه قد وجب في ذمّته بالدّخول، فهو دينٌ عليه لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتهنَّ نَحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ [القصص: ٢٩]، فقدّم الصّداق قبل البناء، فلهذا استحبّ مالك أن يقدّم لها الصّداق كلّهُ، أو ما يستحلّ به البضع، وأقلّه ربع دينار؛ لأنّه لو اقتصر في المهر على ذلك القدر لجاز».

### حكم من أعرس بالصّداق

[١١٥] - (فإن أعرس بصدّاقها، أمر بفراقها، فإن امتنع من ذلك، فرّق الحاكم بينه وبينها، وأتبعته بنصف الصّداق ديناً في ذمّته، فإن أيسر أخذته منه).

فإن دخل بها، ثم أعرس بصدّاقها، لم يفرّق بينه وبينها، ولم يكن لها أن تمنعه نفسها). قال في شرح التفریع [٢٥٩/٧]: «..... فإن امتنع من إيقاعه، أوقع الحاكم عليه الطلاق بعد التلوم في أمره، وأتبعته بنصف الصّداق ديناً في ذمّته».

قال الأبهرى: لأنه طلقها قبل الدخول بها وبعد التسمية، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يكون ذلك ديناً في ذمته، فإذا أيسر أخذته منه.

### ضرب الأجل للمعسر بالصدّاق

[١١٦] - (ويضرب للمعسر بالصدّاق أجل على قدر حاله وما يرجى له من ماله من تجارة أو صنعة، وأجله في ذلك غير محصور، وهو إلى اجتهاد الحاكم موكول). قال في شرح التفريع [٧/ ٢٦٠]: «قال الأبهرى: وإنما ضرب له الأجل؛ لكي يحتال في الصدّاق».

### أجل المعسر بالنفقة

[١١٧] - (وإذا نكحها، ثم أعسر بنفقتها، أمر بفراقها، فإن امتنع من ذلك، فَرَّقَ الحاكم بينهما بتطليقة رجعية، وله الرجعة إن أيسر في العدة. وسواء أعسر قبل الدخول أو بعده، إلا أن يكون في الابتداء فقيراً لا شيء له، وقد علمت المرأة بفقره فرضيت به، فلا يكون لها فراقه.

وأجله في عسره فيه روايتان: إحداهما: أنه شهر، والآخر: أنه ثلاثة أيام). قال في شرح التفريع [٧/ ٢٦٢]: «قال الأبهرى: فإن قيل: إنّما يفرّق بينهما في العنة والإيلاء؛ لأنّها لا تصل إلى الوطء من غير جهة الزوج، وهي تصل إلى النفقة التي لها بالزوجة من غير جهة الزوج؟

[قيل له: كذلك لا تصل إلى نفقة الزوجة من غير جهة الزوج، فوجب إذا تعدّر ذلك على الزوج أن يفرّق بينهما؛ لأنّ ضرر النفقة أشدّ من فقد الوطء».

وقال أيضاً: «وإنّما قلنا: [إنّه: إنّها] تطلّق عليه تطليقة رجعية؛ فلرجاء أن ييسر في العدة.

قال الأبهرى: ولأنّ كلّ مطلق، له الرجعة إذا لم يكن الطلاق بائناً؛ لقوله تعالى:

﴿وَيُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن أيسر في العدة، كان له رجعتها؛ لأنه طلاقٌ لضررٍ، فإذا زال الضرر، كان له الرجعة، كما لو أيسر قبل الطلاق». فيمن طلق وعليه صدق مؤجلٌ

[١١٨] - (قال مالكٌ: ومن طلق امرأته قبل أن يدخل بها ولها مهرٌ معجلٌ وآخر مؤجلٌ، فإنه يأخذ منها نصف ما نقدها، ويبقى المؤجل إلى أجله).

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٦٣]: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأن الذي وجب على الزوج نصف العاجل إذا طلق، فله الرجوع عليها بنصف الذي قبضته. ولها نصف المؤخر؛ لأن الذي لها عليه نصف المهر إذا طلقت قبل الدخول من العاجل والأجل، تأخذ من كل واحد بقسطه، وليس لها أن تأخذ العاجل كله دون الأجل».

فيما يترتب على الطلاق البائن ثلاثاً وطلاق الخلع

[١١٩] - (وإن طلقها طلاقاً بائناً ثلاثاً، أو طلاق خلع، لم يتوارثا في العدة ولا بعدها، إلا أن يكون مريضاً مرضاً مخوفاً، فترثه امرأته إن مات من مرضه في العدة وبعدها، ولا يرثها هو إن ماتت قبله).

قال في شرح التفریع [٧/ ٢٦٦]: «قال الأبهري: ولما كان المريض محجوراً عليه من أجل ورثته وممنوعاً من التصرف في ماله على غير المعاوضة من أجلهم، لم يجز له أن يخرجهم من الميراث الذي قد وجب لهم، وحجر عليه من أجلهم.

ألا ترى: أنهم لو أذنوا له في أن يوصي في أكثر من ثلثه أو لوارث، جاز ذلك، ولو فعل ذلك من غير إرادتهم، لم يجز، فلهذه العلة لم يجز له أن يطلق امرأته في المرض المخوف عليه ويخرجها من الميراث، فمتى فعل ذلك، لزمه الطلاق وورثته.

وقد ورث عثمان رضي الله عنه زوجة عبد الرحمن بن عوف، وكان طلقها في مرضه الذي مات فيه، وكذلك ورث عثمان نساء ابن مكمل، وكان طلقهن في مرضه، وذلك بمشهد من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، ولم ينكر عليه أحدٌ.

فإن قيل: إن الميراث يرتفع بارتفاع الزوجية، فلما كانت الزوجية مرتفعة، وجب أن يرتفع الميراث؟

قيل له: إنما ارتفعت الزوجية بعد ثبوت سبب الميراث الذي هو المرض، فإذا طلق بعد ثبوت سببه، ورثت وإن كانت الزوجية مرتفعة؛ لأنها ارتفعت بعد ثبوت السبب. فإن قيل: إن الناس يرثون من حيث يورثون، فلما لم يرث هو زوجته التي طلقها إذا ماتت قبله، فكذلك لا ترثه؟

قيل له: إنما لم يرثها هو؛ لأنها ليست محجوراً عليها من أجله، وورثته هي؛ لأنه محجوراً عليه من أجلها، فاختلف حكمهما لاختلاف المعنى الذي هو الحجر. وقد رأينا من يورث ولا يرث لاختلاف معانيهما، وهي العمّة، يرثها ابن أخيها ولا ترثه؛ لأن ابن أخيها عصبتها وليست هي عصبته، وكذلك الزوج لا يرث زوجته لما ذكرناه.

في المريض يطلق امرأته طلاقاً رجعيّاً، ثم يموت [١٢٠] - (وإذا طلق المريض امرأته طلاقاً رجعيّاً، ثم مات، ورثته في العدة وبعدها، فإن صحّ من مرضه الذي طلق فيه، ثم مرض مرضاً ثانياً فمات منه بعد انقضاء العدة، لم ترثه).

قال في شرح التفريع [٢٦٩/٧]: «قال الأبهري: ولأنّه لما صحّ، زال حكم الحجر عنه بزوال المرض؛ لأنّه لو ابتدأ الطلاق بعدما صحّ، ثم مات، لم ترثه بعد خروجها من العدة، فكذلك إذا أتبعها الطلاق في عدّة من طلاق كان أصله وهو صحيح غير محجور عليه من أجل المرض، فلم ترثه؛ لأنّه لم يكن وجب لها في ماله حق حجر عليه من أجله إذا صحّ منه؛ لأنها إنما تبني على عدّة التولية الأولى دون الثانية».

فيمن طلق امرأته صلاقاً رجعيّاً، فلما انقضت العدة، ادّعى أنّه قد كان راجعها [١٢١] - (ومن طلق امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة، فلما انقضت عدتها ادّعى أنّه كان راجعها في العدة.....

فإن كانت قد تزوّجت ولم يدخل بها زوجها، ثم أقام الزوج الأول البيّنة على رجعتها، ففيها روايتان:

إحدهما: أنّ الأول أحقّ بها، والرّواية الأخرى: أنّ الثاني أحقّ بها، فإن كان الثاني قد دخل بها، فلا سبيل للأول إليها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٧١]: «قال الأبهري: وروى حمّاد بن سلمة: «أنّ أبا كنفٍ طلق امرأته تطليقةً وسافر، وكتب إليها يرتجعها وأشهد، فصاع الكتاب وأنقضت عدتها وتزوّجت، ثمّ قدّم أبو كنفٍ فأتى عمر بن الخطّاب فأخبره، فكتب عمر: إنّ كان دخل بها زوجها، فقد ذهب منه، وإن لم يكن دخل بها فهي امرأته، فأتاها أبو كنفٍ والنساء تصنعها وتهيئها لزوجها، فقال: اخرجن فإن لي حاجة، فخرجن، فأغلق الباب ووقع بها».

وقال أيضاً: «وجه القول الثاني.....

قال الأبهري: ولأنّها لو تزوّجت بعد انقضاء العدة، فقد فعلت ما لها أن تفعله؛ لإباحة الله عزّ وجلّ التزويج لها، وليس عليها أن تعلم أنّ الذي طلقها ارتجعها أم لا إذا لم تعلم بذلك، بل عليه أن يعلمها ذلك، فلمّا لم يعلمها ذلك فقد قصر وفرط، فكان تزويجها جائزاً، كالحاكم إذا حكم بحكم اجتهد فيه وليس فيه تقصير، ثمّ تبين له بعد حكمه وإنفاذه أنّ الحقّ في غيره، فحكمه ماضٍ ولا يردّ، وكذلك تزويج هذه جائز؛ لأنّه كان لها ذلك في الظاهر».

وقال أيضاً في [٧/ ٢٧٢]: «فإن دخل بها الثاني فهو أحقّ بها.....

لأنّ الأول فعل ما له أن يفعل، وهو زوجٌ في الظاهر، وكذلك الثاني فعل ما له أن يفعل وهو زوجٌ في الظاهر، فاستويا، ثم فضله الثاني بالدخول، فكان أولى؛ لقوّة سببه على الأول.

قال الأبهري: لأنّه لم يبق من حرمة النكاح شيئاً إلّا وقد ثبت وتناهى، فكان أولى لهذه العلة».

## باب الخلع

فيما لو طلق مختلعة في العدة

[١٢٢] - (وإذا خالعه، ثم طلقها بعد الخلع طلاقاً آخر في عدتها، لم يلزمه ذلك، وقد بانّت منه بالطلقة الأولى، وهو خاطبٌ من خطّابها، يتزوجها بنكاحٍ جديدٍ إن شاءت وشاء، في العدة أو بعدها، قبل زوج أو بعده. ولو طلقها ثلاثاً نسقاً متتابعاً، لزمه ذلك كلّه).

قال في شرح التفريع [٢٧٦/٧]: «وأما قوله: ولو طلقها ثلاثاً نسقاً.... قال الأبهرى: ولأنّ غرض المطلق أن يطلق ثلاثاً، فلا فرق بين أن يجمع ذلك أو يفرّق إذا كان نسقاً واحداً».

## الخلع يصحّ على أيّ شيء

[١٢٣] - (ولا بأس أن يخالعه على صداقها كلّ أو بعضه، أو على أكثر منه، ولا بأس بالخلع على المعلوم والمجهول والمعدوم والموجود، وعلى الغرر كلّ، مثل العبد الأبق، والبعر الشارد، والثمرة التي لم بيد صلاحها).

قال في شرح التفريع [٢٧٧/٧]: «قال الأبهرى: ولأنّ الخلع طلاقٌ أوقعه الزوج، فله أن يوقعه بعوضٍ يأخذه، قلّ أو كثر، كان مثل الصّدّاق أو أقلّ أو أكثر؛ لأنّه يأخذ بدلاً من شيءٍ يخرجّه من يده، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فكان ظاهر هذا يقتضي جواز أن تفتدي المرأة بالصّدّاق وأكثر.

قال الأبهرى: وقد روي عن جماعةٍ من الصحابة أنّهم أجازوا الخلع على أكثر من الصّدّاق.

قال الأبهرى: وهذا إذا لم يكن الزوج مضراً بها، فأما إذا كان مضراً بها فإنّ طلاقه يلزم؛ لأنّه ألزمه نفسه، ولم يجز له أخذ مالها؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾ [النساء: ٢٠] الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩]، فإذا أخذ

منها شيئاً على الوجه الذي نهى الله عنه، كان مردوداً عليها، وقد قال عليه السلام: «لا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيِّبِ نَفْسِهِ»، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، فإذا لم تطب نفسها به، لم يحلَّ له أخذ ذلك منها.

في إنكار المرأة أن زوجها خالعهما على مالٍ

[١٢٤] - (وإذا أقرَّ الرجل أنه خالع امرأته بمالٍ وأنكرته، لزمه الطلاق، ولم يكن له من المال الذي ادّعاه عليها شيء، وكان القول في ذلك قولها مع يمينها...).

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٨٢]: «اختلف فيمن قال لامرأته: قد خالعتك على مالٍ، وأنكرته وقالت: قد طلقني على غير شيء، هل يكون القول قولها؟

فقال مالك وابن القاسم: القول قولها مع يمينها، ولا شيء عليها.

قال الأبهري: لأنه قد أقرَّ بالطلاق وادّعى مالاً عليها رضى به بدلاً عن الطلاق، وهي تنكر ذلك، فلزمه الطلاق؛ لأنه أقرَّ به على نفسه.

ولم يُقبل إقراره عليها؛ لأنه مدّع.

وعليها أن تحلف: «أن ذلك ليس عليها إن لم تكن له بيّنة».

الخلع على غير عوضٍ

[١٢٥] - (ولو قصد إلى إيقاع الخلع على غير عوضٍ، كان خلعاً، وكان الطلاق بائناً).

وقد قيل: لا يكون بائناً إلا بوجود العوض).

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٨٣]: «قال الأبهري: لأنّ الخلع طلاقٌ، فللزّوج أن يوقعه

بعوضٍ أو بغير عوضٍ، فمتى ما أوقعه بغير شيءٍ على جهة الخلع، لم تكن له عليها

رجعةٌ وإن كانت في عدّتها؛ لأنه كأنه وهبه لها ما خالعهما به؛ لأنه لو خالعهما على شيءٍ

ثم وهبه لها قبل القبض، لكان الخلع جائزاً ولا رجعة له عليها، خالعهما واحدةً أو

اثنتين، وكذلك إذا لم يأخذ منها شيئاً على الخلع».



﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [٤١/٢/ب]

[البقرة: ٢٣٧].



[٨٣٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَقْرَأَ امْرَأَتَهُ خَالَعَتُهُ بِمَالٍ تُعْطِيهِ، فَأَنْكَرْتُ، فَقَدْ وَقَعَ الْخُلْعُ، وَتَحْلِفُ الْمَرْأَةُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَقْرَأَ بِالطَّلَاقِ وَادَّعَى مَالاً عَلَيْهَا وَرَضِيَتْ بِهِ بَدَلًا مِنْ الطَّلَاقِ، وَهِيَ تَنْكَرُ ذَلِكَ، فَلَزِمَهُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَأَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ. وَلَمْ يَقْبَلْ إِقْرَارَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ مَدَّعٍ، وَعَلَيْهَا أَنْ تَحْلِفَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ<sup>(٢)</sup>. ﴾



[٨٣٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا سَمَّيْتُ، إِنْ ثَبَتَ لِي وَقَعَ الْخُلْعُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ فَلَا شَيْءَ»، أَحْلَفَ وَأَقْرَرْتُ عِنْدَهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَقْرَأَ بِطَّلَاقٍ عَلَى وَصْفٍ، وَهُوَ دَفَعَهَا الْمَالَ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَفَعْتَ إِلَيَّ مَالًا»، فَإِنْ لَمْ تَدْفَعْهُ لَمْ يَلْزِمَهُ الطَّلَاقُ؛

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، النوادر والزيادات [٢٧٩/٥]، التفریع [٨٢/٢]، البيان والتحصيل [٢١١/٥].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [٦٠٢/ب]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، النوادر والزيادات [٢٧٩/٥]، التفریع [٨٢/٢].

لأنه لم يُقرَّ بطلاقٍ وقع، وإنما أقرَّ به على صفةٍ لا يقع قبلها، ويحلف على ما يذكر من ذلك.



[٨٤٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «اقْضِي دَيْنِي وَأَفَارِقْكَ»، فَقَضَتْهُ، فَذَلِكَ طَلَاقٌ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْفِدْيَةِ<sup>(١)</sup>.

معنى هذه المسألة، إنما هو أن يقول: «إذا قضيت ديني فقد طلقتك»، فمتى قضته، لزمه الطلاق؛ لأنه قد ألزم نفسه طلاقاً بصفةٍ يقع بوقوعها، كما يقول لها: «أنت طالقٌ إذا دخلت الدار»، فيقع بدخولها، وليس له أن يرجع عن ذلك كله.



[٨٤١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَتْ لَهَا امْرَأَتُهُ: «خُذْ هَذِهِ الْعِشْرِينَ وَفَارِقْنِي»، فَقَالَ: «نَعَمْ»، ثُمَّ قَبَضَهَا وَقَالَ: «لَا أَفَارِقُكَ»، فَإِنَّهُ فِرَاقٌ<sup>(٢)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لأنَّ قوله: «نعم»، إيجابٌ منه للخلع والزامٌ لنفسه ذلك، فليس له أن يرجع عنه، كما ليس له أن يرجع عن طلاقٍ يلزمه يُلزمه نفسه مبتدئاً، فكذلك إذا ألزمه نفسه على عوضٍ؛ لأنَّ ذلك حقٌّ لله تعالى وللمرأة:

فَأَمَّا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى: فَالتَّحْرِيمُ الَّذِي أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، النوادر والزيادات [٢٦٤ / ٥]، البيان والتحصيل [٢٠٨ / ٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، البيان والتحصيل [٢٠٨ / ٥].

وأما حق المرأة: فهو ما قد [١/٤٢/٢] طلقها على عوضٍ أخذها منها، وذلك يلزمه، ليس له أن يرجع عنه.



[٨٤٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِمَرْأَتِهِ: «أَقْضِنِي دَيْنِي عَلَى وَجْهِ الْفِدْيَةِ أَفَارِقُكَ»، وَاشْتَرَتْ بِمَتَاعِهَا ثُمَّ أَعْطَتْهُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِغَرِيمِهِ: «أَعْطِنِي كَذَا وَكَذَا وَلَكَ كَذَا وَكَذَا»، أَنَّ ذَلِكَ يَلْزِمُهُ، فَالطَّلَاقُ مِثْلُهُ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ طَلَاقًا عَلَى صِفَةٍ هِيَ قِضَاءُ دَيْنِهِ، فَمَتَى قُضِيَ، فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُضِيَ دَيْنُهُ بِشَرِيطَةِ هَبَةٍ تَقْضِيهِ لِلْغَرِيمِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَفِي بِمَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَعَقَدَ عَلَيْهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا﴾، فَمَنْ الْعَدْلُ الْوَفَاءُ بِمَا يُلْزَمُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِلْزَامُ مَعْصِيَةً، وَهَذَا لَيْسَ بِالْإِلْزَامِ مَعْصِيَةٍ، بَلْ هُوَ مَبَاحٌ.



[٨٤٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِخَتْنٍ لَهُ: «فَارِقْ ابْنَتِي وَلَكَ مَا عَلَى ظَهْرِكَ» - وَقَدْ دَخَلَ بِهَا - وَقَالَ: «هِيَ مِنِّي بِرَبِئَةٍ بِرَاءَتِي مِمَّا عَلَى ظَهْرِي»، فَقَالَ الْأَبُّ: «فَذَلِكَ لَكَ»، فَقَدْ بَانَ مِنْهُ:

✍ فَإِنْ رَضِيَتْ، فَذَلِكَ جَائِزٌ.

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، البيان والتحصيل [٢٠٨/٥].

﴿ وَإِنْ سَخِطَتْ، بُتَّ الطَّلَاقُ، وَرَجَعَتْ عَلَى زَوْجِهَا بِحَقِّهَا، وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَى أَبِيهَا <sup>(١)</sup> 》.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَطْلُقَهَا بِعُطْيَةِ أَجْنَبِيٍّ لَهُ شَيْئًا وَتَحْمِلُهُ عَنْهُ الْمَهْرُ الَّذِي عَلَيْهِ لَامْرَأَتُهُ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، لَزِمَهُ الطَّلَاقُ، وَلَزِمَ الْأَجْنَبِيَّ مَا ضَمِنَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ عَلَى صِفَةٍ إِذَا جَاءَتْ لَزِمَتْ، فَكَذَلِكَ أَبُو الْمَرْأَةِ يَلْزِمُهُ مَا تَحْمِلُ عَنْ الزَّوْجِ لِابْنَتِهِ وَمَا شَرَطَ مِنْ أَمْرَاتِهِ مِنَ الْمَهْرِ بِالطَّلَاقِ الَّذِي طَلَقَهَا. 》

فَإِنْ رَضِيَتْ بِفَعْلِ الْأَبِ جَازَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَسَقَطَ عَنْ الزَّوْجِ الْمَهْرُ وَلَزِمَ ذَلِكَ الْأَبُ لِابْنَتِهِ؛ وَبَرِئَ الزَّوْجُ مِنْ ذَلِكَ، أَعْنِي يَأْخُذُ الزَّوْجُ مِنْ أَبِي الْمَرْأَةِ، [٢/٤٢/ب] وَتَأْخُذُ الْمَرْأَةُ مِنَ الزَّوْجِ، عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بَرِئَ الزَّوْجُ، أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَغْرَمِ الْأَبُ لَهَا غَرَمَ الزَّوْجِ، ثُمَّ رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَى الْأَبِ بِمَا ضَمِنَ لَهُ.

وَمَنْزِلَةُ ذَلِكَ، الضَّامِنُ وَالْمُضْمُونُ لَهُ وَالْمُضْمُونُ عَنْهُ، أَنَّ الْمُضْمُونِ لَهُ يَأْخُذُ مِنَ الضَّامِنِ، ثُمَّ رَجَعَ الضَّامِنُ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٨٤٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا وَكَلَّتِ امْرَأَةٌ رَجُلًا بِصُلْحِهَا، فَوَضَعَ عَنْهُ مِئَةً لَهَا بِصُلْحِهَا، فَذَلِكَ لَزِمٌ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَكَلَتْهُ فِي الْخَلْعِ وَأَقَامَتْهُ مَقَامَهَا، فَلَزِمَهَا مَا 》

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، المدونة [٢/٢٥٣]، النوادر والزيادات [٥/٢٧١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، النوادر والزيادات [٥/٢٧٢]، البيان والتحصيل

خالع به؛ لأن ذلك عن أمرها، كما يلزمها ما باع الوكيل إذا وكلته بالبيع، وغير ذلك من حقوقها.



[٨٤٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ صَالَحَ عَلَى أُخْتِهِ وَضَمِنَ لَهَا الصَّدَاقَ، فَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّهَا تَتَّبِعُ زَوْجَهَا، وَيَتَّبِعُ الزَّوْجُ الْأَخَ بِصَدَاقِهَا<sup>(١)</sup>.

وهذا كما ذكرناه في الأب، أن المرأة إذا رضيت بما فعله الأب وكذلك الأخ، كان الخلع جائزاً، وكذلك تركها الصداق.

وان لم ترض بذلك المرأة، وقع الطلاق وأخذت الصداق من زوجها، ورجع الزوج على الأب أو الأخ بالصداق؛ لأنهما أخرجوا عصمة زوجته عن يده بما ضمنا له من ترك الصداق، فللزوج أن يأخذ ذلك منهما.

وكذلك لو ضمن أجنبي ذلك للزوج، فهذا حكمه سواءً.



[٨٤٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَخَالَعَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ، فَتَطَلَّقَ نَفْسَهَا بِالْبَتَّةِ، فَيُلْغُهُ فَيُنْكَرُ<sup>(٢)</sup>، فَتَكُونُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ خُلِعَ، وَلَوْ كَانَ جَالِسًا، لَكَانَتِ الْبَتَّةُ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٠)، المدونة [٢/٢٥٣]، النوادر والزيادات [٥/٢٧١].

(٢) قوله: «فينكر» مثبت في شب، وهو ساقط من المطبوع.

(٣) المختصر الكبير، ص (٢٠١)، النوادر والزيادات [٥/٢٥٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ طَلَقٌ، فَهُوَ عَلَى مَا يريده من العدد، واحدةٌ أو أكثر من ذلك، وأقلّ ذلك واحدةٌ.﴾

وليس لها أن تطلق نفسها أكثر من ذلك، وله أن ينكر عليها فيما زاد على واحدةٍ إذا لم يكن حاضراً لطلاقها نفسها أكثر من واحدةٍ؛ [١/٤٣/٢] لأنه لم يرض بذلك.

فإن كان حاضراً وسكت، فذلك رضا منه بذلك، فليس له أن يرجع عن ذلك.



[٨٤٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ خَالَعَ امْرَأَتَهُ عَلَى شَيْءٍ أَعْطَتْهُ، عَلَى: «أَنَّ ذَلِكَ خُلْعُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَلَا خُلْعَ لَهُمَا»، ثُمَّ افْتَرَقَا، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَبَتَّ الْخُلْعُ، كَانَتْ حَامِلًا أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ، وَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ بِهَا حَمْلٌ أَمْ لَا، لَمْ يَتَوَارَثَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ عِنْدَ مَالِكٍ إِذَا عَلَّقَهُ بِشَيْءٍ يَقَعُ لَا مُحَالَةً، أَوْ شَيْءٍ لَا يُدْرَى أَيْكُونُ أَمْ لَا.﴾

فَأَمَّا مَا يَقَعُ لَا مُحَالَةً: فَمِثْلُ قَوْلِهِ: «أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى شَهْرِ وَسَنَةٍ وَمَوْتِ زَيْدٍ». وَأَمَّا مَا قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْ لَا: فَمِثْلُ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ حَمْلٌ فَأَنْتَ

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠١)، النوادر والزيادات [٢٦٠ / ٥]، البيان والتحصيل [٢٢٤ / ٥ و ٢٤٩].

طالق»، أو «إن لم تمطر السماء غداً فأنت طالق»، فهذا الوجه يوقع الطلاق فيه؛ لأنه ضربٌ من اللَّعب والهزل، والطلاق يقع باللعب والهزل.

وكذلك إذا قال لها على وجه الخلع: «قد خالعتك إن لم تكوني حاملاً»، لزمه الطلاق؛ من قِبَلِ أَنَّهُ لا يجوز بقاء امرأةٍ تحت زوجٍ لا يُدرى أتحلّ له أم لا. فلهذا قال: إنَّ الخلع يقع، حاملاً كانت أو غير حامل، وأنَّهما لا يتوارثان إن ماتت قبل انكشاف الحمل؛ لأنَّ الطلاق قد وقع من حين تكلم به.

فأمّا إذا قال لها: «إن دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، لم يلزمه الطلاق حتى تدخل الدَّارَ؛ لجواز أن تدخل أو لا تدخل، لا ما لا يشك في حال ما عقد الطلاق هل دخلت أم لا، كما يشك في حال ما طلق إن لم تكن حاملاً هل هي حاملٌ أم لا، فلحدوث الشك في الحمل ما لزمه الطلاق، ولعدمه في دخول الدَّار ما لم يلزمه الطلاق حتى يدخل الدَّار.



[٨٤٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا تَخْتَلِعُ الْأُمَةُ مِنْ زَوْجِهَا - حُرّاً كَانَ أَوْ عَبْدًا - إِلَّا

بِإِذْنِ سَيِّدِهَا<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِسَيِّدَ الْأُمَةِ فِي مَالِهَا حَقًّا، [٢/٥٤ب] فلا يجوز لها أن تخرجه على طلاقٍ يطلّقها زوجها أو غير ذلك بغير إذن سيدها.

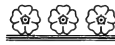
(١) المختصر الكبير، ص (٢٠١)، المدونة [٢/٢٥٣]، البيان والتحصيل [٥/٢٣٨].

فمتى فعلت ذلك، وقع الطلاق ولم يكن للزوج ما بذلت له من المال، إلا أن يرضى بذلك سيدها فيكون له.



[٨٤٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا<sup>(١)</sup>، فَذَلِكَ مَاضٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِخُلْعٍ مِثْلِهَا، فَإِنْ رَأَى أَنَّ فِي ذَلِكَ فَضْلًا عَنْ خُلْعٍ مِثْلِهَا أَخَذَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>.  
 ✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَا زَادَ عَلَى خُلْعٍ مِثْلِهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي بَذَلْتَهُ عَلَى الطَّلَاقِ فَهُوَ مُحَابَاةٌ مِنْهَا لَهُ، وَلَيْسَ يَجُوزُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَرِثَتِهَا، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ إِذَا حَابَتْ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ.

فَأَمَّا فِي مَقْدَارِ خُلْعٍ مِثْلِهَا فَلَهَا ذَلِكَ، كَمَا لَهَا أَنْ تَشْتَرِيَ وَتَبِيعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مُحَابَاةٌ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِنَّمَا مَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِ مَالِهِ عَلَى غَيْرِ عَوَضٍ يَنْتَفِعُ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى عَوَضٍ مَالٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ يَنْتَفِعُ بِهَا إِذَا كَانَتْ مَجُوزَةً لَهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ.



(١) قوله: «وَإِذَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا»، كَذَا فِي شَبِّ، وَظَاهِرُهَا أَنَّهَا مُتَصِلَةٌ بِمَسْأَلَةِ خُلْعِ الْأُمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَهُوَ بِخِلَافِ شَرْحِ الْأُبْهَرِيِّ، فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنْ خُلْعِ الْمَرِيضَةِ، وَلِذَا فَيُتَرَجَّحُ سَقُوطُ لَفْظَةِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ، هِيَ: «اخْتَلَعَتْ الْمَرِيضَةُ»، كَمَا جَاءَ فِي النُّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ [٢٧٥ / ٥]؛ إِذْ نَقَلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَقَالَ: «قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَرِيضَةُ لَمْ يَجْزِ الْخُلْعُ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: يَكُونُ لَهُ مِنْ خُلْعٍ مِثْلِهَا وَيُرَدُّ مَا بَقِيَ»، وَكَذَا نَقَلَ ابْنُ يُونُسَ فِي الْجَامِعِ [٥٠٧ / ٩].

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٢٠١)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتِ [٢٧٥ / ٥]، الْجَامِعُ لِابْنِ يُونُسَ [٥٠٧ / ٩].



[٨٥٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ صَالَحَ امْرَأَتَهُ عَلَى شَيْءٍ يَأْخُذُهُ وَبِهَا حَمْلٌ وَلَهَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، فَنَفَقَةُ الْوَلَدِ وَنَفَقَةُ الرَّضَاعِ وَنَفَقَةُ الْحَمْلِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْحَمْلِ وَنَفَقَةَ الْوَلَدِ وَرِضَاعِهِ عَلَى الْأَبِ  
 بِجَعْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ الْخَلْعِ، إِلَّا أَنْ  
 يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَيَجُوزُ شَرْطُهُ فِي الْحَمْلِ مَدَّةَ رِضَاعِ الْوَلَدِ دُونَ مَا زَادَ  
 عَلَى ذَلِكَ، فَيَجُوزُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.



[٨٥١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمُخْتَلَعَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَلْعَ تَطْلِيقٌ بَائِنَةٌ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي  
 الْعِدَّةِ، وَمَنْزِلَتُهَا كَمَنْزِلَةِ مَنْ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، فَإِنْ كَانَ طَلَاقُهَا رَجْعِيًّا فَلَا نَفَقَةَ  
 لَهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ.

وكَذَلِكَ الْمُخْتَلَعَةُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ارْتِجَاعِهَا.  
 فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ، كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ حَامِلٌ،  
 [١/٥٥/٢] لَكَانَتْ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا  
 عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٦].



(١) المختصر الكبير، ص (٢٠١)، النوادر والزيادات [٢٦٦/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠١)، المختصر الصغير، ص (٥٠٩)، المدونة [٢٤٣/٢]،  
 التفريع [٨٣/٢].

[٨٥٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَالْمُبَارِيَةُ: الَّتِي تُبَارِي قَبْلَ الدُّخُولِ بِالَّذِي أُعْطِيَتْ.

وَالْمُخْتَلَعَةُ: الَّتِي تَخْتَلِعُ مِنْ كُلِّ الَّذِي لَهَا.

وَالْمُفْتَدِيَةُ: الَّتِي تُعْطِي بَعْضًا وَتُمْسِكُ بَعْضًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا خَلْعٌ، فَحُكْمُهُ سَوَاءٌ أَنَّهُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ لَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا وَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، وَهِيَ الْفَاطُ لِمَعْنَى وَاحِدٍ.

والمبارية: هي التي تباري قبل الدخول، فترد ما أخذت ولا تعطي من عندها شيئاً، ولا يترك لها زوجها شيئاً مما أعطاها.

والمختلعة: هي التي ترد كل ما أخذت، أو تزيد على ذلك من عندها.

والمفتدية: هي التي ترد بعضاً وتمسك بعضاً.

وذلك كله سواء في الحكم؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ خَلْعٌ.



[٨٥٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً فَنَدِمُوا، فَقَالُوا: «خُذْ مِنَّا مَا أَخَذْنَا مِنْكَ

وَتَوَدَّيْ إِلَيْنَا أَخْتَنَا»، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ طَلَاقٌ وَلَا كَلَامٌ إِلَّا هَذَا، فَفَعَلُوا، فَذَلِكَ تَطْلِيقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ أَوْ نَوَاهُ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَاهُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْهُ هُوَ عَلَى وَجْهِ الْخَلْعِ، وَذَلِكَ

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠١)، المدونة [٢/٢٤٩]، تفسير غريب الموطأ للقنازعي [٣٧٣/١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٢)، المتقى للباجي [٤/٦١].

تطليقة؛ لأنَّ الخلع طلاقٌ وأقلُّه تطليقةٌ، إلَّا أن ينوي أكثر من ذلك، فهو على ما نواه.



[٨٥٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَارِيَ الرَّجُلُ عَنْ يَتِيمِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ نَظْرًا لَهُ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ وَلِيَّ الْيَتِيمِ وَهُوَ الْقَيِّمُ بِأَمْرِهِ وَالنَّاظِرُ لَهُ، فَيَجُوزُ خَلْعُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ يَدِهِ عَصْمَةَ زَوْجَتِهِ بِمَالٍ يَأْخُذُهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، كَمَا يُخْرِجُ مَالَهُ عَنْ يَدِهِ بِشَيْءٍ يَأْخُذُهُ لَهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لِنَظَرِهِ لَهُ، وَلِأَنَّهُ يَقُومُ فِي ذَلِكَ مَقَامَ وَالِدِهِ، وَفَعَلَ الْوَالِدُ فِي وَلَدِهِ جَائِزٌ إِذَا كَانَ نَظْرًا لَهُ. ﴾



[٨٥٥] مَسْأَلَةٌ [٥٦/٢ ب] قَالَ: وَإِذَا قُبِحَ مَا بَسَ الرَّحْلُ وَامْرَأَتُهُ، فَلَمْ يَشَأْ ذَلِكَ وَلَمْ يَهْتَدِ لَهُ، فَبِعَتْهُ الْوَالِي فِي ذَلِكَ رَحْلًا مِنْ أَهْلِ الْمَرْأَةِ وَرَحْلًا مِنْ أَهْلِ الرَّحْلِ، عَدْلَيْنِ، فَيَنْظُرَانِ وَيَجْتَهِدَانِ، فَإِنْ اسْتَطَاعَا إِصْلَاحًا وَإِلَّا فَرَّقَا، وَيَجُوزُ ذَلِكَ دُونَ الْإِمَامِ، وَإِنْ رَأَى أَنْ يَأْخُذَ لَهُ مِنْ مَالِهَا حَتَّى يَكُونَ خُلْعًا فَعَلًا، وَقَوْلُهُمَا جَائِزٌ فِي الْفُرْقَةِ وَالْاجْتِمَاعِ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٢)، المدونة [٢/ ٢٥١ و ٢٥٥]، النوادر والزيادات [٣٩٧/ ٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٢)، المختصر الصغير، ص (٥٠٩)، المدونة [٢/ ٢٦٧]، مختصر أبي مصعب، ص (٣٤٩)، التفريع [٢/ ٨٧]، النوادر والزيادات [٥/ ٢٨٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، فأوجب الله سبحانه على الأئمة أن يبعثوا حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل المرأة، لينظرا ويجتهدا في الإصلاح، فإن انصلح ما بينهما، وإلا فارقا ليزول الضرر، فلا يتركان مع وقوع الشقاق ووجود الإضرار.

وقد فعل ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه، أرسل ابن عباس ومعاوية حَكَمَيْنِ بين عقيل وفاطمة بنت عتبة بن ربيعة<sup>(١)</sup>.

رواه معمر، عن ابن طاوس<sup>(٢)</sup>، عن عكرمة<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس، قال: «بُعِثْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ حَكَمَيْنِ، فَقِيلَ لَنَا: إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرَّقَا فَرَّقْتُمَا»، «قَالَ مَعْمَرٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّ عُثْمَانَ بَعَثَهُمَا»<sup>(٤)</sup>.

وروى ابن جريج، عن ابن أبي مليكة<sup>(٥)</sup>، قال: «تَزَوَّجَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَاطِمَةَ بِنْتَ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَبَعَثَ عُثْمَانُ مُعَاوِيَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ حَكَمَيْنِ بَيْنَهُمَا»<sup>(٦)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٢٨٦/٧]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٥١٦).

(٣) عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٦٨٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق [٥١٢/٦].

(٥) عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة، ثقة فقيه، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٥٢٤).

(٦) أخرجه عبد الرزاق [٥١٣/٦]، والبيهقي في السنن الكبرى [١٥٣/١٥].

وقوله: «إِنَّ إِلَيْهِمَا الْفَرْقَةَ إِنْ رَأَى ذَلِكَ»؛ فَلَا تُهْمَا لَمَّا كَانَا حَكَمِينَ، جاز حكمهما في الفرقة والاجتماع من غير توكيل من الزوجين؛ لأنَّ الحاكم لا يحتاج فيما يحكم إلى توكيل من المحكوم عليه؛ إذ كان حكمه وما يراه مما يؤدي اجتهاده إليه أَنَّهُ حَقٌّ وَصَلَاحٌ نافذٌ على المحكوم عليه.

ولا وجه لتوكيل المرأة في الطلاق؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهَا الطَّلَاقُ، ومحالٌ أن يُوَكَّلَ إنسانٌ في شيءٍ ليس إليه، وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للحكمين: [١/٥٧/٢] «أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْنُكُمَا؟، إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرَّقَا فَرَّقَتُمَا»<sup>(١)</sup>.

وكذلك إن رأيا أن يأخذا من مال المرأة شيئاً حتى يكون خلعاً، جاز فعلهما ولزمهما ذلك؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ يُلْزِمُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ حَقًّا، رضي به أم لا، ومن الحق الفرقة بينهما إذا تضرَّرا.

فإن كان الضرر من قبل الزوج، لم يحل له أخذ شيء من مالها، ولم يجز للحكمين أن يدفعوا إليه شيئاً من مالها؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَلَاحٍ.

وإن كان الضرر والنشوز من قبل المرأة، جاز أن يأخذا من مالها شيئاً ويدفعاه إلى الزوج ليفارقها ويزول الضرر والشقاق الذي بينهما، وليس للمرأة أن تمتنع من ذلك، بل يلزمهما ما فعل الحكمان، وكذلك يلزم الزوج<sup>(٢)</sup>.

وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة قال:

(١) أخرجه عبد الرزاق [٥١٢/٦]، والنسائي في السنن الكبرى [٤٢١/٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٨٩/٧]، هذا الشرح عن الأبهري.

«شَهِدْتُ عَلَيَّاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَاءَهُ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِتْنَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَخْرَجَ هَؤُلَاءِ حَكَمًا وَهَؤُلَاءِ حَكَمًا، فَبَعَثَ عَلِيٌّ مَعَهُمَا حَكَمَيْنِ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَكَمَيْنِ: أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟، إِنَّ عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرَّقَا فَرَّقَتُمَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: أَمَّا هَذِهِ<sup>(١)</sup> فَلَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: كَذَبْتَ، وَاللَّهِ لَا تَبْرَحَا حَتَّى تَرْضَى بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ وَعَلَيْكَ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِي وَعَلَيَّ<sup>(٢)</sup>».

وهذا قول جماعة من أهل العلم، منهم: سعيد بن جبيرة، والشعبي، وإبراهيم، والحكم، وربيع بن أبي سلمة، وغيرهم، قالوا: ما حكم الحكماء فهو جائز.



### باب الطلاق إلى أجل وشهادة الأبداد<sup>(٣)</sup>

[٨٥٦] قَالَ: وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَى شَهْرٍ أَوْ إِلَى سَنَةٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

- 
- (١) يعني: الفرقة، كما في مصادر التخريج.
- (٢) هو الحديث المتقدم في الحاشية السابقة.
- (٣) قوله: «الأبداد»، واحدهم بد على وزن مد، وهم الذين يشهدون متفرقين. شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٨٥).

مِنَ الزَّمَانِ، فَهِيَ طَالِقٌ حِينَ تَكَلَّمَ<sup>(١)</sup> بِالطَّلَاقِ، إِنْ ثَلَاثٌ فَثَلَاثٌ، وَإِنْ وَاحِدَةٌ فَوَاحِدَةٌ<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَطَّأَ الْإِنْسَانُ فِي النِّكَاحِ إِلَى مَدَّةٍ آتِيَةٍ لَا مُحَالَةَ، لِأَنَّ الْوِطْءَ بِعَقْدِ النِّكَاحِ هُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُؤَقَّتًا، [٥٧/ب] فَمَتَى وَقْتُ، كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا. ﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَى شَهْرٍ وَإِلَى سَنَةٍ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ وَطْءً إِلَى مَدَّةٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْوِطْءِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ أَنْ يَكُونَ إِلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطَّأَ مَكَاتِبَتَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ وَطْءٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ تَخْرُجُ عَنْ مَلِكِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ حَرِيَّةٍ مِنْهَا.

فَكَذَلِكَ الْمُطَلَّقُ إِلَى شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ، تَخْرُجُ عَنْ يَدِهِ وَعَصَمَتِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ طَلَاقٍ مِنْهُ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَجْزَ لَهُ الْوِطْءُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ بِعَقْدِ النِّكَاحِ وَمَلِكِ الْيَمِينِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَجْزَ بَقَاءُ عَقْدِ نِكَاحِهِ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ وَطْؤُهَا فِيهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْتَدِيَ عَقْدَ نِكَاحٍ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا فِي

(١) قوله: «تَكَلَّمَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَعْلَمَ».

(٢) قوله: «إِنْ ثَلَاثٌ فَثَلَاثٌ، وَإِنْ وَاحِدَةٌ فَوَاحِدَةٌ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ كَانَ ثَلَاثَ، وَإِنْ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً».

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٢٠٢)، وَسَوْفَ يَكْرِّرُ الشَّارِحُ شَرْحَ الْمَسْأَلَةِ وَإِيرَادَ الْإِعْتِرَاضَاتِ وَالْجَوَابَ عَلَيْهَا فِي الْمَسْأَلَةِ (٣٠٥٢)، وَيَنْظُرُ: الْمَدُونَةُ [٦٣/٢]، مُخْتَصَرُ أَبِي مَصْعَبٍ، ص (٣٦٤)، التَّفْرِيعُ [٨٣/٢]، الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ [٣٤٨/٥].

ذلك النكاح أصلاً، كعقده على أخته من الرضاع والمجوسية، أو ذوي محارمه من نسبٍ ورضاعٍ أو على مرتدّة، فكذاك إذا طرأت<sup>(١)</sup> هذه الأشياء على النكاح لم يجز بقاءه مع حدوث هذه الأشياء.

فإن قيل: فأنت تقول: إنّه إذا أعتق أمةً إلى شهرٍ أو سنةٍ، فالحرية لا تلزمه قبل ذلك، فكذاك يجب أن تقول ذلك في الطلاق<sup>(٢)</sup>.

قيل له: الأمة لَمَّا جاز أن يبتدئ ملكه عليها، وإن كان لا يمكنه أن يطأها أصلاً بملك يمينه<sup>(٣)</sup>، فكذاك يجوز له أن يبقى ملكه على من لا يمكنه أن يطأها؛ لأنّ له في الأمة الخدمة والوطء، فإذا امتنع من الوطء، بقيت الخدمة.

وليس يجوز له أن يطأ عند مالك الأمة إذا أعتقها إلى سنةٍ أو أجلٍ آتٍ لا محالة، ويجوز له أن يستخدمها<sup>(٤)</sup>.

فلهذه العلة منعه من الوطء ولم يعتقها إلا إلى أجلٍ، والزوجة فليس له فيها إلا الوطء، فإذا زال الوطء، لم يجز بقاء عقده عليها.

(١) قوله: «طرأت»، كذا قرأتها، وهي غير واضحة.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٣ / ٥٤]، المغني [١٠ / ٤١٠].

(٣) مثل أن تكون أختها أمة له، فإذا وطئها لم يجز وطء أختها.

(٤) ينظر: المدونة [٢ / ٤٣٠].



فإن قيل: إن نكاح المتعة، إنما مُنِعَ منه لفساد عقده، والمكاتبَةُ إنما منع [من] <sup>(١)</sup> وطئها لدخول العوض، [٥٨/٢] لا من أجل دخول الأجل في ذلك كله <sup>(٢)</sup>.

قيل له: إنما بطلَّ عقد نكاح المتعة لدخول الأجل؛ لأنه يكون وطءٌ إلى مدَّةٍ، وذلك غير جائزٍ.

ألا ترى: أن الأجل إذا لم يقارن النكاح كان جائزاً.

فأمَّا المكاتبَةُ فهو لدخول الأجل أيضاً.

ألا ترى: أنه لو قال لها: إن أدَّيتِ إليَّ ألف درهمٍ فأنت حرةٌ ولم يضرب أجلاً، أنَّ له يطأها، وذلك عقد حرةٍ لها على مالٍ، ثم لم يمنع من وطئها.

فإن قيل: قد يجوز أن يموت الزوجان أو أحدهما قبل مجيء الأجل من الشهر والسنة، فليس يجب أن يقع الطلاق قبله <sup>(٣)</sup>.

قيل له: لو وجب لهذه العلة أن لا يقع الطلاق، لوجب لهذه العلة أن يجوز النكاح إلى أجلٍ، لجواز أن يموت الزوجان أو أحدهما قبل الأجل، وهذا فاسدٌ.

فإن قيل: إن عقد النكاح وابتدأه مخالفٌ لانتهائه <sup>(٤)</sup>.

ألا ترى: أنه لا يجوز أن يتزوج إلى شهرٍ أو إلى قدوم زيدٍ، فقد استويا في

(١) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه، وهو مثبت فيما نقله التلمساني في شرح التفرع [٢٩١/٧]، عن الأبهري.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٥٥/١٣].

(٣) لم أقف على من ذكر هذا الاعتراض.

(٤) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [٥٤/١٣].

ذلك، ثم لو طلق إذا قدم زيد لم يلزمه الطلاق، فكذاك يجب إذا طلق إلى شهرٍ أن يكون ذلك مخالفاً لابتداء العقد؟

قيل له: لسنا ننكر أن يخالف ابتداء عقد النكاح انتهاءه في أشياء ويوافقه في أشياء، ولو لزم لهذه العلة أن لا يُجعل انتهاء النكاح كابتدائه، للزم أن لا يُجعل ذلك في الردة إذا طرأت على النكاح والرضاع والملك، وأن يفرق بين ابتداء ذلك وانتهائه، فلمّا لم يجز ذلك وكان ما حدث على النكاح وطراً عليه سواء؛ لأنّه لا يجوز بقاؤه معه كما لا يجوز ذلك في ابتداء العقد، فكذاك ما ذكرناه أنّه إذا طلق إلى أجلٍ آتٍ لا محالة فهو كما يتزوج إلى أجلٍ آتٍ لا محالة، فاستويا في هذا الموضع - لِمَا ذكرناه من الدلالة - وإن كانا قد يفرقان في أشياء.

[٥٨/٢ ب] وروى عليّ<sup>(١)</sup>، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: (أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ، قَالَ: هِيَ طَالِقٌ حِينَئِذٍ)<sup>(٢)</sup>.

قال: حدّثنا حماد بن زيد، قال: حدّثنا هشام، قال: كان الحسن يقول: (إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى وَقْتٍ هُوَ آتٍ لَا مَحَالَهَ، فَهِيَ طَالِقٌ سَاعَتَيْدٍ، وَإِنْ قَالَ: إِلَى وَقْتٍ لَا يُدْرَى أَيْكُونُ أَمْ لَا، فَهُوَ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي المدني البصري، ثقة ثبت إمام، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٦٩٩).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه [٣٢/٢].

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة [٥٤٣/٩]، وسعيد بن منصور في سننه [٣٣/٢]، ولفظه: عن الحسن: «أنه كان لا يؤجل في الطلاق».

وروى حماد بن زيد، عن ابن أبي ذئب قال: (إِذَا طَلَّقَ إِلَى أَجَلٍ، وَقَعَ)<sup>(١)</sup>.



[٨٥٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُبَارِيَ<sup>(٣)</sup> امْرَأَتَهُ إِلَى شَهْرٍ يَأْخُذُ مِنْهَا، ثُمَّ تَكُونُ مَعَهُ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ تَطْلُقُ عَلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقَاطِعَ جَارِيَتَهُ إِلَى رَأْسِ الْهَلَالِ، وَيَقُولُ: «أُصِيبُكَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ذَلِكَ»، أَوْ يَكَاتِبُهَا وَيُثَبِّتُ بِذَلِكَ لَهَا، وَيُقِيمُ يُصِيبُهَا<sup>(٤)</sup> شَهْرًا، ثُمَّ هِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَتَمْضِي عَلَى كِتَابَتِهَا<sup>(٥)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي هَذَا كَلِّهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ النِّكَاحِ أَوْ مَلِكِ الْيَمِينِ لَا يَكُونُ إِلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، فَتَمْتَلِكُ دَخَلَ الْمَدَّةَ فِي ذَلِكَ، اِمْتَنَعَ الْوُطْءَ وَانْتَجَزَ الطَّلَاقُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَمْ تَنْتَجِزِ الْحَرِيَّةُ؛ لِبَقَاءِ خِدْمَتِهِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَ مِنْ لَا

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ [٩/ ٥٤٣]، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: (إِذَا طَلَّقَ إِلَى أَجَلٍ وَقَعَ).

(٢) نَقَلَ التَّلْمِصَانِيُّ فِي شَرْحِ التَّفْرِيعِ [٧/ ٢٩٠]، شَرْحَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الْبَهْرِيِّ.

(٣) قَوْلُهُ: «يُبَارِي»، يَعْنِي: أَنَّهُ يَصَالِحُهَا عَلَى الْفِرَاقِ، يَنْظُرُ: تَاجُ الْعُرُوسِ [٣٧/ ١٦٦].

(٤) قَوْلُهُ: «وَيُقِيمُ يُصِيبُهَا»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَيُقِيمُ نَصِيبُهَا».

(٥) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٢٠٢)، الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ [٥/ ٣٤٨].

يجوز له أن يطأ ويمنع من وطئها، ولا يجوز له بقاء النكاح على من لا يمكنه أن يطأها في ذلك النكاح أصلاً.



[٨٥٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «إِذَا كَفَلْتُ ابْنِيَ ثَلَاثَ سِنِينَ فَأَنْتِ طَالِقُ الْبَتَّةِ، وَمَا يَمْنَعُنِي إِلَّا حَضَانَتُهُ»، فَهِيَ طَالِقٌ حِينَ تَكَلَّمَ<sup>(١)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ طَلَّقَ إِلَى أَجْلِ آتٍ لَا مُحَالَةَ، فَلَزِمَهُ الطَّلَاقُ سَاعَتَيْدٍ.



[٨٥٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ»<sup>(٢)</sup> تِلْكَ الطَّلَاقَةُ السَّاعَةُ<sup>(٣)</sup>، فَلَا تَلْزَمُهُ إِلَّا وَاحِدَةٌ<sup>(٤)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ غَيْرَ تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْأُولَى، [١/٥٩/٢] فَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُهَا.



(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، البيان والتحصيل [٢٣/٦ و ٢٩٣].

(٢) قوله: «أَنْتِ طَالِقٌ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «أَنْتِ الْآنَ طَالِقٌ».

(٣) قوله: «تِلْكَ الطَّلَاقَةُ السَّاعَةُ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «الطَّلَاقَةُ الَّتِي إِلَى شَهْرٍ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، النوادر والزيادات [١١٣/٥].

[٨٦٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَمُوتُ أَبِي»، فَهِيَ طَالِقٌ

السَّاعَةَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَوْتَ أَبِيهِ وَاقِعٌ لَا مُحَالَةَ، فَيَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ سَاعَتَيْهِ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ إِلَى شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ أَنَّ الطَّلَاقَ يَلْزِمُهُ وَقْتُ تَكْلَمَ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ وَالسَّنَةَ أَتْيَانٌ لَا مُحَالَةَ. ﴾



[٨٦١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ شَرَطَ لِامْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا: «إِذَا دَخَلْتَ عَلَيَّ فَأَمْرَأَتِي

الَّتِي نَحْتِي طَالِقٌ»، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى تَدْخُلَ<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ لَا تَدْخُلَ الْمَرْأَةُ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ بِصِفَةِ دُخُولِهَا عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ بِصِفَةِ دُخُولِ الدَّارِ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ تَقَعَ الصِّفَةُ مَعَ بَقَائِهَا أَوْ لَا تَقَعَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَمَجِيءِ الشَّهْرِ وَالسَّنَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ مَعَ بَقَائِهَا لَا مُحَالَةَ. ﴾



[٨٦٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فَهُوَ يُشْبِهُ: «أَنْتِ

طَالِقٌ يَوْمَ يَمُوتُ أَبِي»<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، البيان والتحصيل [١٧٦/٥].

(٢) قوله: «تدخل»، كذا في شب، وهو الذي يقتضيه السياق، وفي المطبوع: «يدخل».

(٣) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، البيان والتحصيل [٤٠٢/٤].

(٤) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، المدونة [٦٣/٢]، النوادر والزيادات [١٠٤/٥].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي الْأَغْلَبِ لَا بَدَّ أَنْ يُوَضَّعَ، فَصَارَ كَالصَّفَةِ الْآتِيَةِ لَا مُحَالَةً إِذَا طُلِقَ إِلَيْهَا مِنْ مَجِيءِ الشَّهْرِ وَالسَّنَةِ، فَيُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ. ﴾

وقد قال مالك: «إِنَّ ذَلِكَ لَا يُلْزَمُهُ حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلَ»<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول: أَنَّ وَضْعَ الْحَمْلِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ؛ لَأَنَّا لَا نَتَيَقَّنُ أَنَّهَا حَامِلٌ لَا مُحَالَةً، وَمَجِيءُ الشَّهْرِ وَالسَّنَةِ مُتَيَقَّنٌ لَا مُحَالَةً، فَافْتَرَقَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٢)</sup>.



[٨٦٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا وَضَعْتِ»، فَوَضَعَتْ وَاحِدًا وَبَقِيَ آخَرُ، فَلَا طَّلَاقَ عَلَيْهِ وَقَدْ بَقِيَ فِي بَطْنِهَا<sup>(٣)</sup> وَلَدٌ<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طُلِقَ بِصِفَةٍ وَضَعَهَا الْحَمْلَ، فَمَتَى لَمْ تَضَعْهُ كَلَهُ، لَمْ يُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الصَّفَةَ لَمْ تَقْعُ بَعْدَ<sup>(٥)</sup>. ﴾

التفريع [٨٤ / ٢].

- (١) ينظر: الجامع لابن يونس [٦٥٦ / ١٠].
- (٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٩٤ / ٧]، هذا التعليل عن الأبهري.
- (٣) قوله: «بقي في بطنها»، غير مثبت في المطبوع.
- (٤) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، التفريع [٨٤ / ٢].
- (٥) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٩٥ / ٧]، هذا التعليل عن الأبهري.

وهذا على قوله الذي يقول: إنَّ الطلاق لا يقع حتى تضع.



[٨٦٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا مَاتَ فُلَانٌ»، فَتَطْلُقُ مَكَانَهَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَوْتَ فُلَانٍ وَاقِعٌ لَا مُحَالَةٌ، فَهُوَ كَمَجِيءِ الشَّهْرِ وَالسَّنَةِ إِذَا طَلَّقَ إِلَيْهِمَا، لَزِمَهُ الطَّلَاقُ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ. ﴾



[٨٦٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ تَزَوَّجَ عَلَى امْرَأَتِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: «إِنْ حَبَسْتُهَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فَأَمْرُكِ بِيَدِي»، فَلَا يُعْجَبُنَا أَنْ يَطَأَ امْرَأَةً طَلَّقَهَا بِيَدٍ غَيْرِهِ، وَأُحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُطْلَقَ الَّتِي قَالَ فِيهَا، وَمَا هُوَ بِالْبَيِّنِ<sup>(٢)</sup>

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ وَطِءَ مَنْ طَلَّقَهَا بِيَدٍ غَيْرِهِ، لَجَوَازِ أَنْ تَطْلُقَ نَفْسُهَا مَتَى جَاءَتْ الصِّفَةُ الَّتِي جَعَلَ طَلَّاقَهَا بِيَدِهَا، كَرِهَ الزَّوْجَ الطَّلَاقَ أَوْ رَضِيَهُ. ﴾

وأشبه ذلك الطلاق إلى أجلٍ آتٍ لا مُحَالَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوُطْءُ مَعَهُ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةُ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَطْؤُهَا عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، المدونة [٦٣/٢]، التفريع [٨٤/٢]، النوادر والزيادات [١٠٠/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، النوادر والزيادات [٢٣٧/٥]، البيان والتحصيل [٢٢٢/٥].

ولم يحرم ذلك كما يحرم إذا طلقها إلى شهرٍ أو سنةٍ؛ لجواز أن لا تطلق المرأة نفسها أو غيرها، ممن جُعِلَ طلاقها بيدها.

وأشبه ذلك من هذا الوجه، إذا طلق لدخول الدار ومجيء زيدٍ، في أنه يجوز أن يكون ذلك أو لا يكون.

وقد قال مالك في رجلٍ قال لامرأته: «إذا طلقتك فقد ارتجعتك»، أو قالت المرأة لزوجها: «إذا ملكتني أمري فقد اخترت نفسي»، «أن الرجعة ثبتت له بهذا القول»<sup>(١)</sup>، وكذلك الاختيار.

فإذا كان الأمر كذلك، فقد لزم المرأة الطلاق وإذا تزوج عليها، فهذا الرجل يلزمه الطلاق لا محالة إن لم يتزوج عليها أو تزوج عليها باختيارها، فلهذا قال: إنه يفارقها، والله أعلم بهذه الرواية.



[٨٦٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ الْبَتَّةَ، شَهِدَ هَذَا فِي شَهْرٍ وَهَذَا فِي شَهْرٍ، أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: «بُكَرَةً» وَقَالَ الْآخَرُ: «عَشِيَّةً»، فَشَهِدَتْهُمَا جَائِزَةٌ، وَالطَّلَاقُ مِنْ يَوْمِ شَهِدَ الْآخَرُ، لَيْسَ مِنْ يَوْمِ قَامَ يَشْهَدُ بِهِ، وَلَا مِنْ يَوْمِ يُفَرِّقُ السُّلْطَانُ، وَلَكِنْ<sup>(٢)</sup> مِنْ يَوْمِ الَّذِي أُثْبِتَ أَنَّهُ طَلَّقَ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الذب عن مذهب مالك [٢/ ٥٩٨]، البيان والتحصيل [٥/ ٣٧٠].

(٢) قوله: «وَلَكِنْ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «وهي».

(٣) المختصر الكبير، ص (٢٠٣)، المختصر الصغير، ص (٥١١)، النوادر والزيادات

[٥/ ١٧٤]، التفريع [٢/ ١٠٥].



﴿٢/٦٠/١﴾ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ مَنْ قَبِلَ أَنَّ الشَّهَادَةَ إِذَا كَانَتْ عَلَى الْقَوْلِ، ثُمَّ اختلف الشهود في وقت ما سمعوا القائل لذلك واتفقوا في معنى الشهادة، حُكِمَ بقولهم إذا شهدوا عند الحاكم؛ لأنَّ القول يعاد مثله ويُكرر، فجاز قبول الشهادة عليه؛ لأنَّ معناه لا يختلف ويعاد مثل الأول.

ألا ترى: أَنَّ رجلاً لو شهد على رجلٍ أَنَّهُ أَقْرَبُ بَدْرَهُمْ لَزَيْدٍ فِي شَعْبَانٍ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ أَقْرَبُ عِنْدَهُ بَدْرَهُمْ لَزَيْدٍ فِي رَمَضَانَ، لَكَانَتِ الشَّهَادَةُ جَائِزَةً عَلَى الْمَقْرَبِ بَدْرَهُمْ لَزَيْدٍ وَإِنْ اختلف وقت الإقرار؛ لأنَّ معناه واحدٌ وليس يختلف حكم الأول والثاني، وإن كان القول الثاني غير الأول، ولا نعلم خلافاً في قبول هذه الشهادة والحكم بها، مع العلم بأنَّ القول الذي شهدوا عليه في وقتين مختلفين، فكذلك كل قولٍ كانت الشهادة عليه حُكِمَ به إذا كان شاهدين، وإن كانت شهادتهما عليه في وقتين مختلفين، فكذلك كل قولٍ كانت الشهادة عليه حُكِمَ به<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ، لَمْ تَقْبَلْ إِلَّا بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ عَلَى فِعْلِ وَاحِدٍ إِذَا كَانَ الزَّنا، أَوْ شَاهِدِينَ إِذَا كَانَ غَيْرَ زَنَّا، مِثْلَ السَّرْقِ وَالْقَتْلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِ الْبَدَنِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الزَّنا لَا تَقْبَلُ إِذَا اختلف الشهود في الشهادة على فعله.

فلهذا قال مالك: «إِنَّ الشُّهُودَ إِذَا اختلفوا في وقت القول أنها تقبل، وإن اختلفوا في وقت الفعل لم تقبل»<sup>(٢)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٠٦/٧]، هذا الشرح عن الأبهري.

(٢) ينظر: المدونة [٩١/٢]، والمسألة التالية.

وقوله: «إِنَّ الطَّلَاقَ يُلْزِمُهُ مِنْ يَوْمٍ يَشْهَدُ الْآخِرُ»؛ فَلأنَّهُ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ وَقْتُ يَثْبُتْ أَنَّهُ طَلَّقَ، وَذَلِكَ فِي وَقْتُ مَا شَهِدَ بِهِ الثَّانِي عَلَيْهِ؛ إِذَا الطَّلَاقُ قَدْ ثَبَتَ عَلَيْهِ حَيْثُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ.



[٨٦٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا شَهِدَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: «طَلَّقَ إِنْ رَكِبَ دَابَّةً، ثُمَّ رَكِبَهَا»، وَشَهِدَ الْآخَرُ: «إِنَّهُ طَلَّقَ إِنْ دَخَلَ بَيْتًا سَمَاهُ، ثُمَّ دَخَلَ»، فَلَا طَّلَاقَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ عَلَى يَمِينٍ وَاحِدَةٍ<sup>(١)</sup>.

ب [٢/٥٥/ب] إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ هَاهُنَا وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِهِ، وَهُوَ رُكُوبُ الدَّابَّةِ وَدُخُولُ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ شَاهِدَانِ، فَلَمْ يُلْزِمَهُ الطَّلَاقُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَثْبُتْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، فَلَمْ يُلْزِمَهُ الطَّلَاقُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٣)</sup>.



[٨٦٨] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الشَّهَادَةِ فِي الْأَيَّامِ وَاتَّفَقُوا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ شَهِدَتْهُمْ غَيْرُ جَائِزَةٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «يَمِينٍ وَاحِدَةٍ»، كَذَا فِي شُبِّ، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «شَيْءٍ وَاحِدٍ».

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٢٠٤)، الْمَدُونَةُ [٢/٩١]، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [٩/٩٣]، التَّفْرِيعُ [٢/١٠٥].

(٣) نَقَلَ التَّلْمِيسَانِي فِي شَرْحِ التَّفْرِيعِ [٧/٣٠٨]، هَذَا الشَّرْحَ عَنِ الْأُبْهَرِيِّ.

(٤) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٢٠٤).

يعني: إذا كانت الشهادة على الأفعال، ثم اختلفوا في وقت الشهادة من الأيام أو الشهور، لم تقبل الشهادة وإن اتفقوا على وصف الفعل، كأنه شهد كل واحد من الشهود على أنه قال: «أنت طالق إن دخلت البيت»، ثم دخل في يوم جمعة، وقال الآخر: «دخل يوم السبت»، فشهادتهما غير جائزة لاختلاف وقت الفعل وإن كان واحداً.

وكذلك إن اختلف الفعل ووقته، لم تقبل على ما بيناه.



[٨٦٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَاخْتِلَافُ الْبُلْدَانِ وَاتِّفَاقُ الشَّهَادَةِ لَا يَضُرُّ شَيْئًا، وَيَلْزَمُ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ<sup>(١)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لما قلنا: إن الشهادة إذا كانت على القول واختلفوا في وقت القول من مدة أو بلد، أن الشهادة مقبولة إذا شهد شاهدان على القول، سواء كان طلاقاً أو عتاقاً أو قذفاً؛ بدلالة ما ذكرناه من قبول الشهادة على إقرار المقر وإن كان في وقتين، فكذلك كل ما طريقه طريق القول.

والشهادة مقبولة مع اختلاف الوقت إذا اتفقوا في معناها، وعلى الأفعال غير مقبولة حتى يتفقوا في الوقت والفعل.



(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٤)، المدونة [٢ / ٩١]، النوادر والزيادات [٩ / ٩٥].

[٨٧٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِنْ شَهِدَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا: «أَشْهَدَنِي عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِهِ»<sup>(١)</sup> وَاحِدَةً، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ أَيَّامٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «وَاحِدَةً»، فَهُوَ يَدِينُ وَيَحْلِفُ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا أَكَّدهَا [٢/٥٦/٢] فِي إِعَادَةِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا، أَوْ أَرَادَ ثُبُوتَ تَطْلِيقِ وَاحِدَةٍ بِشَاهِدَيْنِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هَذَا لَا يَنَافِي ظَاهِرَ الشَّهَادَةِ، وَكُلُّ قَوْلٍ لَا يَنَافِي ظَاهِرَ الشَّهَادَةِ أَوْ اللَّفْظِ الْحَاصِلِ مِنْهُ فِي الطَّلَاقِ فَمَقْبُولٌ مِنْهُ، وَيُرْجَعُ إِلَى مَا قَالَ مِنَ الْبَيِّنَةِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ.



[٨٧١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: فَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: «طَلَّقَهَا وَاحِدَةً»، وَقَالَ الْآخَرُ: «اِثْنَتَيْنِ»، فَهِيَ وَاحِدَةٌ<sup>(٣)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَطْلِيقَ وَاحِدَةٍ قَدْ ثَبَّتَ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ فَلَزِمَتْهُ، وَالثَّانِيَةُ فَإِنَّمَا شَهِدَ عَلَيْهَا وَاحِدٌ، وَشَهَادَةُ الْوَاحِدِ فِي الطَّلَاقِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الثَّانِيَةُ<sup>(٤)</sup>.



(١) قوله: «امرأته»، كذا في شب، وفي المطبوع: «امراة».

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٤).

(٣) المختصر الكبير، ص (٢٠٤)، التفریع [٢/١٠٥]، النوادر والزيادات [٩/٨٤].

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [٧/٣٠٦]، هذا الشرح عن الأبهري.

[٨٧٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا: «الْبَتَّةُ»، وَقَالَ الْآخَرُ: «وَاحِدَةٌ»، وَقَالَ: «لَا أَحْلِفُ، قَدْ كُنْتُ مُغْضَبًا»، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَى وَاحِدَةٍ، كَانَتْ ثَلَاثًا. ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَحْلِفْ حُبْسَ فِي السَّجْنِ حَتَّى يَحْلِفَ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ وَاحِدَةً مِنَ الشَّهَادَةِ لَمْ يَثْبِتْ لَهَا حَكْمٌ، لَا وَاحِدَةٌ وَلَا الْبَتَّةُ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ لَا يَقْبَلُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ حَتَّى يُقَارَنَهُ غَيْرُهُ مِنْ شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ أَوْ يَمِينِ الطَّالِبِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَمْ يَقْرَرْ حَكْمُ إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ.

وقوله: «إِنَّ ذَلِكَ ثَلَاثٌ مَتَى لَمْ يَحْلِفْ عَلَى الْبَتَّةِ»؛ فَلَأَنَّ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَتَتْ بِشَاهِدٍ عَلَى طَلَاقِ زَوْجِهَا لَهَا، فَإِنَّ الزَّوْجَ يَحْلِفُ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْ، فَإِنْ امْتَنَعَ عَنِ الْيَمِينِ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ؛ لِثَبُوتِهِ بِالشَّاهِدِ وَنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ يَحْكُمُ بِهِمَا كَمَا يَحْكُمُ بِشَاهِدَيْنِ.

ووجه هذا القول: أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّهُ يَحْبِسُ حَتَّى يَحْلِفَ؛ فَلَأَنَّ النُّكُولَ وَالشَّاهِدَ لَمَّا كَانَا أَوْعَفَ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَجْزَ أَنْ يُحْكَمَ بِذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكَمَ بِشَاهِدٍ وَنُكُولِ الزَّوْجِ، [٢/ ٨٢/ ب] وَلَكِنَّهُ يَحْبِسُ حَتَّى يَحْلِفَ.

(١) قوله: «حَتَّى يَحْلِفَ»، مثبت في شب، وساقط من المطبوع.

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٤)، المدونة [٩١/ ٢]، النوادر والزيادات [١٧٤/ ٥]، التفريع [١٠٥/ ٢].

قال ابن القاسم عن مالك: «فإن طال حبسه خُلِّي»<sup>(١)</sup>، وهذا القول أقيس، والأول أحوط.



[٨٧٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: «حَلَفَ بِالطَّلَاقِ: إِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ»، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَعْدَيْتُ عَلَيْكَ ابْنَ أَبِي سَلَمَةَ»، فَأَنْكَرَ وَقَالَ هُوَ: «إِنَّمَا قُلْتُ: إِنْ فَارَقَنِي»، قَالَ: يَحْلِفُ أَنَّ الَّذِي قَالَ لَيْسَ بِحَقٍّ، وَلَا أَعْرِفُهُ، وَلَا أَرَدْتُ إِلَّا أَنْ يُفَارِقَنِي، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ لَا يَدْرِي قَدْ اخْتَلَفُوا فِي الشَّهَادَةِ وَلَمْ يَتَّفِقُوا فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ مُخْتَلِفَةٍ الْمَعْنَى إِذَا كَانَتْ عَلَى الْقَوْلِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ وَإِنْ اتَّفَقُوا فِي الْفِعْلِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا، فَشَهَادَتُهُمْ غَيْرُ جَائِزَةٍ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْلِفَ أَنْ مَا شَهِدُوا بِهِ غَيْرُ حَقٍّ.



[٨٧٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي سَفَرٍ مَعَهُ فِيهِ نَفَرٌ، ثُمَّ قَدِمَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَأَصَابَهَا، ثُمَّ قَدِمُوا مِنَ السَّفَرِ فَأُخْبِرُوا فَرَفَعُوهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَهُوَ مُقَرَّبٌ بِالْوَطْءِ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: النوادر والزيادات [١٧٤ / ٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٤)، النوادر والزيادات [٩٣ / ٩].

(٣) المختصر الكبير، ص (٢٠٥)، النوادر والزيادات [٩٧ / ٥]، الجامع لابن يونس

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا»؛ لثبوت الطَّلَاقِ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَيْهِ أَنَّهُ طَلَّقَ. ﴾

ولا شيء عليه في الوطء؛ لَأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ ثَبُوتِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ، فَهُوَ عَلَى أَصْلِ الزَّوْجِيَّةِ وَلَا يَعْلَمُ زَوَالَهَا إِلَّا فِي وَقْتِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَحُكْمِهِ بِثَبُوتِ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ، لَا مَا قَبْلَ ذَلِكَ.



[٨٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ الْبَتَّةَ وَقَدْ مَاتَتْ، فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهَا، وَإِنْ مَاتَ هُوَ فَإِنَّ لَهَا أَنْ<sup>(١)</sup> تَرِثَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهَا غَيْرُ زَوْجَتِهِ فِي حَالِ مَوْتِهَا، فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْهَا. ﴾

وإن مات هو فلها الميراث إذا لم يكن ثبت أنه طَلَّقَهَا؛ [١/٨٣/٢] لأنها على أصل الزوجية، وهو مقرٌّ بأنها ترثه.

ويحتمل أن يكون معنى المسألة: إذا طَلَّقَهَا وهو مريضٌ ثلاثاً، بل المسألة

[٧٩٣/١٠].

(١) قوله: «فَإِنَّ لَهَا أَنْ»، كذا في شب، وفي المطبوع: «قبلها».

(٢) المختصر الكبير، ص (٢٠٥)، النوادر والزيادات [١٧٢/٥]، البيان والتحصيل [٣٤٢/٥].

كذلك، أن يطلقها ثلاثاً في حال مرضه، فإن مات ورثته، وإن ماتت هي لم يرثها؛ لأنها ليست محجوراً عليها من أجله، وهو محجورٌ عليه من أجلها.



[٨٧٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ: «أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا»، فَأَنْكَرَ، فَلَا يَحْلِفُ بِدَعْوَاهَا، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِشُبْهَةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ لَيْسَتْ بِقَاطِعَةٍ، فَيَحْلِفُ، ثُمَّ يُخْلَى بَيْنَهُمَا، وَلَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَتَهَيَّأَ لَهُ، وَلَا تُبْدِيَ شَعْرَهَا وَلَا عُرْيَتَهَا وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يُصِيبُهَا إِلَّا مُكْرَهَةً.

وَيَحْلِفُ عَلَى الدَّعْوَى فِي الطَّلَاقِ عَلَى الْمُنْبَرِ، لَا يُجْزِي غَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَسْتَحْلِفُ بِدَعْوَاهَا الطَّلَاقَ دُونَ أَنْ تَأْتِيَ بِشُبْهَةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ» فَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ مُكِّنَتْ مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَحْلِفَ زَوْجَهَا بِدَعْوَاهَا، لَمَا شَاءَتْ أَنْ تَدَّعِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَتُؤْذِيَهُ وَتَمْتِنَهُ بِذَلِكَ إِلَّا فَعَلَتْ، وَلَدَخَلَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى الْأَزْوَاجِ.﴾

ولم يجز أن يُحْكَمَ بنكوله أيضاً لو نكل عن اليمين؛ لأنَّ النكول أضعف من الشاهد واليمين والشاهد والمرأتين، فلما لم يجز الحكم بذلك، لم يجز الحكم بنكول الزوج ولا بنكوله مع يمين المرأة، فلا معنى لاستحلافه.

فأما إذا أتت بشبهة من بينة مع قولها وإن كانت غير قاطعة، استحلِفَ لقوة

(١) المختصر الكبير، ص (٢٠٥)، المدونة [٩٥/٢]، التفرع [١٠٦/٢].



سببها فيما تدعي، فإن حلف وإلا فُرقَّ بينهما، أو يحبس حتى يحلف، على ما ذكرناه من قول مالك<sup>(١)</sup>.

وإذا لم يفرق بينهما لعدم الشهادة، لم يجوز لها أن تمكنه من وطئها والالتذاذ بها أو أن يرى منها عورة؛ لأنها تعلم أن ذلك محرّم عليه، ولا يجوز لها فعل ما لا يجوز، ولا معونتها عليه، إلا أن يكرها على ذلك، فتكون غير [مريدة لفعله ولا مختارة]<sup>(٢)</sup>.....

(١) نقل التلمساني في شرح التفرع [٣١٢ / ٧]، هذا الشرح عن الأبهرى.

(٢) ما بين [ ] مفقود من شب، والمثبت هو مما نقله التلمساني في شرح التفرع

[٣١٤ / ٧]، عن الأبهرى، وإلى هنا تنتهي هذه القطعة، وما بعد هذا الموضع مفقود،

وقد نقل التلمساني في شرح التفرع من شرح الأبهرى ما يلي:

وجوب الشهادة على من سمع رجلاً يطلق امرأته

[١٢٦] - (وإذا سمع شاهدان رجلاً يطلق امرأته أو يعتق عبده أو أمته، لزمهما أن

يشهدا بذلك عند الحاكم وإن لم يُشهدهما المطلق أو المُعتق على نفسه، وسواء

ادّعت ذلك الزوجة أو العبد أو لم يدّعيها؛ لأنه من حقوق الله عزّ وجلّ.

ولو سمعاه يقرّ لرجل بحقّ من الحقوق كلّها، جاز لهما أن يشهدا عليه بذلك لخصمه

إذا سألهما إقامة الشهادة عليه عند إنكاره، وإن لم يكن المقرّ أشهدهما على نفسه

بذلك).

قال في شرح التفرع [٣١٠ / ٧]: «قال الأبهرى: وإنما جاز لهما أن يشهدا على المقرّ

وإن لم يُشهدهما على نفسه إذا أقرّ بمالٍ لغيره أو طلاقٍ أو قذفٍ أو ما أشبه ذلك؛ من

قيل أنّ هذه حقوقٌ لزمّت المقرّ، وليس يجوز أن يرجع عنها ولا يسقطها، فلمّا كان

كذلك، جاز لهما أن يشهدا إذا سمعاه يقرّ بها، وإن لم يُشهدهما.



فإن قيل: لو جاز للإنسان أن يشهد على غيره وإن لم يُشهِده عليه، [لجازت الشهادة على الشهادة]، وذلك غير جائز بإجماع؟  
 قيل له: لا تشبه الشهادة على الإقرار الشهادة على الشهادة؛ من قبل أن المقر لو رجع عن إقراره لم يقبل منه؛ لأن الإقرار قد استقل فلا يزول حكمه إلا بأداء الحق أو بإقرار صاحب الحق، وليس كذلك الشهادة على الشهادة؛ لأن شاهد الأصل لو رجع عن شهادته قبل الحكم لجاز ذلك، فلما كان له أن يسقط شهادته ولا يثبت عليها، لم يجوز لأحد أن يشهد عليه ولا يتحملها عنه، إلا أن يُشهِده عليها أو ينقلها إليه، والله أعلم.  
 ولو لم يجوز أن يشهد على إقرار المقر حتى يشهد عليه، لما جاز ذلك في الطلاق، والفرية.

قال الأبهرى: وقد قال من يخالفنا في هذه المسألة - وهو الشافعي - : إنه يشهد على إقراره بالطلاق والفرية وإن لم يشهد به.

عدة من طلقها زوجها في سفر ومات وتأخر علمها بموته

[١٢٧] - (ومن طلق امرأته في سفر أو مات عنها، فتأخر علمها بموته أو طلاقه حتى مضى لها مقدار العدة، ثم قامت البينة بعد ذلك على موته أو طلاقه، لم تلزمها عدة مؤتلفة، ولو قامت البينة بذلك وقد مضى لها بعض العدة، بنت على ما مضى بعد موته أو طلاقه حتى تتم العدة، ولا تبتدئها من يوم قامت البينة).

قال في شرح التفریع [٣١٥ / ٧]: «قال الأبهرى: لأن العدة إنما هو مرور وقت يعلم به براءة الرحم، وقد وجد ذلك.

قال: ومما يدل على أن العدة تصح وإن لم تعلم المرأة بذلك: أن الصغيرة تصح عدتها، وهي لا تعلم أنها في عدة تتربص أربعة أشهر وعشراً، وكذلك المجنونة.

وقد روي عن عبد الله بن عمر أنه قال: «العدة من يوم يموت أو يطلق»، وروي عن ابن عباس أنه قال: «العدة من يوم يموت»، وهو قول جماعة من أهل العلم: سليمان بن يسار، ومسروق، والزهرى، والشعبي، وعطاء، ومكحول، وابن المسيب.

وقال أيضاً: «فإن لم يُعلم ذلك إلا بقول الزوج، وهو أنه لما قدم من سفره قال: «قد كنت طلقته»، وانقضت عدتها، فإنه لا يقبل قوله، وتستأنف العدة من يوم أقر.....  
قال الأبهرى: فإن كانت له بينة، فالعدة من يوم طلق، وإن كان له شاهد، فالعدة من يوم أقر، لا من يوم شهد عليه الشاهد؛ لأن شهادة الواحد في الطلاق غير مقبولة، وكذلك في غير الطلاق على الانفراد، إلا أن يقارنها بشيء غيرها من يمين أو شهادة امرأتين، أعني: في الأموال».

#### امرأة المفقود

[١٢٨] - (وإذا فقد الرجل عن امرأته، فانقطع خبره ولم يعرف مكانه، واختارت المرأة فراقه، ضرب لها الحاكم أجلاً أربع سنين بعد أن يفحص عن أخباره ويسأل عن آثاره.....

فإن كان فقدتها لزوجها قبل الدخول بها، أعطيت نصف صداقها.....  
فإن جاء بعد ذلك زوجها حياً، رجع عليها بنصفه، وقد قيل: لا يرجع عليها بشيء).  
قال في شرح التفرع [٣١٨/٧]: «قال الأبهرى: ولأنها يلحقها الضرر ببقائها تحته؛ لأنها لا تصل منه إلى الوطء ولا العشرة منه لها، ولعل نفقتها تنقطع عنها، وإذا كان كذلك، كان ضررها في ذلك أكثر من ضرر المولي والعين، فلما فرّق بين المولي وامرأته إذا لم ينفى إلى الوطء، وكذلك العين إذا لم يقدر على الوطء، وكان ضررها أيسر؛ لأنهما مع زوجتيهما حاضراً، ثم فرّق بينهما، كان المفقود بأن يفرّق بينهما أولى؛ لعدم وطئه وعشرته».

وقال أيضاً: «.... واختارت المرأة فراقه، ضرب لها الحاكم أجل أربع سنين؛ وذلك لما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما، ولم يحفظ خلاف ذلك عن أحد من الصدر الأول.

قال الأبهرى: ولجواز أن تكون حاملاً؛ [تربص: فتربص] أكثر مدة الحمل في الأغلب، وذلك أربع سنين».

وقال أيضاً: «وأما قوله: بعد أن يفحص عن أخباره ويسأل عن آثاره.....

قال الأبهرى: وإنما يعلم أنه مفقود، متى بحث عن خبره ولم يدر أين هو؛ لأنه إذا علم أين هو فليس بمفقود لكنه غائب، فكتب إليه: «إما قدم، وإما حُملت إليه امرأته، وإما فارق»، فأما المفقود الذي لا يعرف خبره، فإنه يزال ضرره عن امرأته بإباحتها التزويج بعد الأجل والعدة؛ لأن عليها ضرراً في بقائها تحته».

وقال أيضاً في [٣٢٠ / ٧]: «وأما قوله: فإن جاء زوجها رجع عليها.....

قال الأبهرى: لأن الفرقة هاهنا طلاق إذا تكشف أنها ليست فرقة لموت زوجها، ولا تستحق من الصداق إذا طلقت قبل الدخول أكثر من نصفه».

وقال أيضاً: «ووجه القول أنه لا يرجع عليها بشيء؛ فلائنه حكم نفذ فلا ينقض.

قال الأبهرى: ولأنه لما أنزل أمره على الوفاة، وقد كان سمى لها صداقاً، استحقت ذلك كله بالتسمية؛ للحكم بالوفاة، فلم يجب نقض ما حكم به الحاكم. ولأنه من قبيله [أولى: أتي]؛ إذ قصر بترك علمها أنه حي، ولما لم يرد حكم الحاكم في تزويج امرأته وقضاء ذلك للزوج الثاني، فكذلك لا يرد حكمه فيما حكم لها به من المهر».

#### نفقة امرأة المفقود

[١٢٩] - (ولا امرأة المفقود النفقة من مال زوجها في الأربع سنين، ولا نفقة لها في العدة التي تعتد بها).

قال في شرح التفرع [٣٢١ / ٧]: «قال الأبهرى: لأنّها في هذه الحال ليس حكمها حكم زوجة؛ لأن الزوجة لا تعتد تحت الزوج وإنما تعتد بعد موته أو فراقه، وإنزال أمر هذه في عدتها على زوجها أنه قد مات، ولا نفقة لمعتدة من مال زوجها الميت». في المفقود يقدم بعد انقضاء عدة امرأته

[١٣٠] - (وإذا تزوجت امرأة المفقود بعد عدتها، ثم قدم زوجها الأول قبل دخول الثاني بها، ففيها روايتان:

إحداهما: أن الأول أحقّ بها، والآخرى: أن الثاني أحقّ بها.

فإن دخل بها الثاني، فهو أحقّ بها، ولا سبيل للأول عليها).

قال في شرح التفريع [٣٢١ / ٧]: «قال الأبهرى: لأنها لما تزوّجت بعد العدة، فقد فعلت ما لها أن تفعله وصار الثاني زوجها، فلا يجوز إبطال زواجها، منزلة ذلك منزلة الحاكم إذا حكم بما يجوز له أن يحكم فيه باجتهاده، أن حكمه ماضٍ ولا يجوز له رده؛ لأنه فعل ما يجوز له فعله، وكذلك هذه المرأة».

وقال أيضاً في [٣٢٢ / ٧]: «ثم رجع مالك فقال: الأول أحقّ بها ما لم يدخل الثاني، وبه أخذ ابن القاسم وأشهب».

قال الأبهرى: لأن الأول أقوى سبباً، إمّا لتقدم عقده، أو مقارنة الوطء إلى عقده إن كان دخل بها، فكان أقوى سبباً من الثاني، فصار أولى بهذه العلة».

وقال أيضاً: «ولم يختلف قول مالك أن دخول الثاني بها فوت».

قال الأبهرى: لأنها لما نكحت الثاني بعد خروجها من العدة، فقد فعلت ما يجوز لها فعله؛ لأن الله عزّ وجلّ قد أباحها التزويج، فاستوى تزويج الثاني في أنه كالأول زوج وله زيادة قوة على الأول وهو دخوله بها، فكان أولى لهذه العلة؛ لأنه بلغ في النكاح أقصى ما يراد منه، وقد تكاملت حرمة وثبتت حقوقه، من وجوب المهر، ووقوع الحصانة، وثبوت التحريم بالنسب والصهر».

### حكم زوجة الأسير

[١٣١] - (ومن أسره المشركون، لم يجز لامراته أن تتزوّج حتى يثبت موته أو طلاقه).

قال في شرح التفريع [٣٢٤ / ٧]: «قال الأبهرى: ولأن الأسير معذور بتأخيره عن زوجته؛ لأنه ممنوع من ذلك، لا اختيار له في ترك مجيئه إليها، وعذره في ذلك بين، فأشبه المريض إذا لم يقدر على وطء زوجته، أنه لا يفرق بينه وبينها.

وهو بخلاف المفقود؛ لأنه لا يعلم أنه معذور بترك مجيئه إليها، وليس عذره ظاهراً

كعذر الأسير، فلهذا قال مالك: إنّه لا يفرّق بينه وبين امرأته، ولا خلاف في ذلك أيضاً بين أهل العلم.

وقال أيضاً: «ويوقف ماله، فإن مات مسلماً، كان لورثته، وكذلك إن تنصّر مكرهاً، تكون زوجته في عصمته ويُنفق عليها من ماله.

قال الأبهري: لأنّه لا يكون بالإكراه على الكفر كافراً، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقد أجاب المعذّبون من أصحاب رسول الله ﷺ إلى كلمة الكفر واللفظ بها، ولم يكونوا كفّاراً. قال الأبهري: لأنّ ملكه باقٍ على حاله، ليس يزول ذلك بالأسر، فوجب أن ينفق على أهله وكلّ من تلزمه نفقته؛ لأنّ ذلك لازمٌ له.

وقال في [٣٢٥ / ٧] أيضاً: «وإن تنصّر طائعاً، أو لا يعلم طائعاً أم مكرهاً، فإنّه يفرّق بينه وبين زوجته ويوقف ماله.

قال الأبهري: لأنّ ظاهر حاله في الارتداد أنّه طائعٌ حتّى يُعلم أنّه مكرهٌ. ولأنّ ارتداده ينافي زوجيته بمسلمةٍ، فوجب أن يفرّق بينهما». وقال أيضاً: «ويوقف ماله.

قال الأبهري: لأنّ ظاهر ماله يجوز أن يكون قد صار لغيره وهم المسلمون، فُوقف عليه حتّى يموت على هذه الحالة فيأخذه المسلمون، أو يثبت أنّه مكرهٌ، فيجوز تصرّفه فيه حينئذٍ، أو يتخلّص من الأسر، فيكون أحقّ به، فإن مات مرتدّاً، كان للمسلمين».

حكم امرأة المفقود الذي يغلب على ظنّ الحاكم أنّه هلك

[١٣٢] - (ومن فقد في معركة كان فيها قتلٌ، فلم يُعلم خبره، اجتهد الحاكم في أمره، فإن غلب على ظنّه فيما يبلغ إليه من الأخبار عنه أنّه هلك، أذن لامرأته في النكاح بعد العدة).

قال في شرح التفريع [٣٢٧ / ٧]: «قال الأبهري: لأنّ الأغلب فيمن حضر هذه المواضع التي فيها القتل ثمّ قُدد، أنّه قُتل، هذا هو الغالب من الحال، فوجب أن يجري

حكمه على الأغلب من حاله، فلهذه العلة تتزوج امرأته إذا اعتدت بعد أن يستبرأ أمره فلا يعرف له خبر.

وليس كذلك المفقود؛ لأننا لا نعلم أنه قد مات في الأغلب، حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش لمثله، وإنما أبحنا لزوجه التزويج إن شاءت؛ ليزول عنها الضرر.

تمليك الرجل امرأته طلاقها

[١٣٣] - (وإذا ملك الرجل امرأته طلاقاً، فقال لها: أمرك بيدك، فلم تجبه حتى افترقا من مجلسهما، ففيها روايتان:

إحدهما: أن التملك ساقط.

والرواية الأخرى: أن التملك ثابت.

فإن أجابته فقالت: «قد قبلت، أو رضيت، أو اخترت» ثم افترقا قبل أن توقع طلاقاً، فالتملك صحيح ثابت.

فإن قالت: «قد قبلت نفسي أو اخترت نفسي»، لزمه الطلاق بهذا القول.

وإن قالت: «قد قبلت أمري»، فإن أرادت الطلاق، فذلك لها، وإن لم ترد الطلاق، فلا يكون طلاقاً.

وإن قالت: «قد قبلت نفسي ولم أرد طلاقاً»، فقد طلقت، ولا يقبل قولها).

قال في شرح التفرع [٨٣/٧]: «وقد بسط الأبهري في توجيه هذين القولين، فقال:

قوله: إنهما إذا افترقا من المجلس فلا خيار لها بعد ذلك؛ لأن التملك كلام يقتضي

الجواب في الحال، فإن أجابته باختيار نفسها، فلها ذلك، وإن فارقت قبل أن تختار

نفسها، كما لو قال رجل لرجل: قد بعثك سلعتي، ولم يقل: المشتري قد اشتريتها،

وافترقا، لم يكن للمشتري أن يختار البيع بعد ذلك؛ لأن قوله: قد بعثك، اقتضى جواباً

في الحال لا ما بعده، فإذا لم يجب فقد ترك البيع وعدل عنه، فكذلك المرأة إذا لم

تختار نفسها في الحال حتى تفرقا، فلا شيء لها بعد ذلك.

وهذا قول مالك الأول، وعليه أكثر أهل العلم.

قال: ووجه قوله: إنَّ ذلك لها وإن تفرقا؛ فلأنَّ ذلك حقٌّ قد وجب لها وصار بيدها، فلا يسقط إلَّا بتركها، أو بما يُعلم به أنَّها قد تركته، بأن تمكَّن زوجها من وطئها. وذلك مثل الأمة إذا عتقت تحت عبدٍ، فإنَّ لها الخيار، كان ذلك في مجلسهما أو تفرقا، ما لم يطأها زوجها برضاها، وعلمها بحريرتها، أو يوقفها السلطان فتختار نفسها أو زوجها، وكذلك المملَّكة. فهذا وجه قول مالكٍ الأخير.

ونقل عنه في [٧/ ٨٤] أيضًا: «قال الأبهري: والفرق بين القول الأوَّل والأمة إذا عتقت، هو أنَّ الأمة لم يصر الخيار بيدها بتمليك زوجها، فلم يقتض ذلك الجواب في الحال كما يقتضيه البيع، والتَّمليك هو كلام الزوج لامرأته، فهو يقتضي الجواز في الحال، فإن لم تجبه، فقد تركت ما لها من الاختيار، فافترقا لهذه العلة، وإن أجابته فقالت: قد قبلت أو رضيت، أو اخترت، ثم افترقا قبل أن توقع طلاقًا فالتَّمليك صحيحٌ ثابتٌ، يريد: ولها أن توقع بعد ذلك طلاقًا».

في المملَّكة تطلَّق نفسها ثلاثًا، فيناكر زوجها [١٣٤] - (وإذا طلَّقت المملَّكة نفسها ثلاثًا، فناكرها الزوج، وذكر أنَّه قصد بالتَّمليك طلقةً واحدةً، فالقول قوله مع يمينه، فإن لم تكن له نيَّة، فلها أن توقع ما شاءت من عدد الطلاق، ولا مناصرة له عليها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٨٦]: «قال الأبهري: لأنَّه أجمل ذلك ولم يبيِّنه، فاحتمل أن يكون كما قال.

والأصل أن يملك ذلك، فلا يخرج عن يده إلَّا بشيءٍ يثبت، وأقل ذلك واحدةً، فيحلف على أنَّه لم يرد أكثر منها.

وقد روى مالكٌ، عن نافع، عن ابن عمر أنَّه قال: «إذا ملك الرَّجل امرأته أمرها، فالفَصَاء ما قَصَّت، إلَّا أن يُنكَرَ عَلَيْهَا وَيَقُولَ: لَمْ أُرِدْ إِلَّا وَاحِدَةً، فَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَكُونُ أَمْلَكَ بِهَا فِي عِدَّتِهَا».



وإن لم تكن له نيّة، فلها أن توقع ما شاءت من عدد الطّلاق ولا مناصرة له؛ لأنّ ظاهره يقتضي أنّه ملّكها جميع ما بيده، فلم يكن له مناسرتها».

فيمن قال لامرأته: أمرك بيدك إن تزوّجت عليك

[١٣٥] - (ولو قال لها عند النّكاح: أمرك بيدك إن تزوّجت عليك، فتزوّج عليها فطلّقت نفسها ثلاثاً، لم يكن له مناسرتها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٨٩]: «قال الأبهرى: ولأنّ المرأة أرادت رفع عقده عنها، وخرجها من عصمته متى تزوّج عليها، وذلك لا يكون إلّا بالثلاث».

سقوط تمليك المرأة

[١٣٦] - (ولو ملّكها أمرها وأسرع في القيام عنها قبل أن تقبل التّمليك منه، لم يسقط تمليكها، وإن جلس بعد ذلك قدر ما يمكنها أن تجيب فيه، فلم تفعل حتى قامت أو قام زوجها، سقط تمليكها على اختلاف قوله فيها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٩٦]: «قال الأبهرى: لأنّ سرعة قيامه قبل أن تختار نفسها، رجوعٌ عمّا جعل إليها، فليس له ذلك».

وإن جلس إليها قدر ما يرى أنّها تختار في مثله ولم يقم فراراً، فلا خيار لها بعد ذلك، على اختلاف قول مالك في طول المجلس».

المملّكة تختار زوجها

[١٣٧] - (وإذا اختارت المملّكة زوجها، لم يلزمه الطّلاق فيها، وثبتت عنده على نكاحها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٩٨]: «قال الأبهرى: ولأنّها لم تختار إيقاع الطّلاق، فكانت زوجةً على الأصل».

باب الإيلاء

[١٣٨] - (ولكلّ زوجةٍ حقّ في الإيلاء، حرّة كانت أو أمة، مسلمة كانت أو كتابيّة، حرّاً كان زوجها أو عبداً).

قال في شرح التفريع [١٠٣/٧]: «والأصل في ذلك، قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧]، وتقدير الآية: للذين يؤلون من اعتزال نساءهم ترَبُّص أربعة أشهر.

قال الأبهري: «فعمّ النساء كلهن إذا كن زوجاتٍ، ولم يخصّص زوجةً من زوجة، ولا خلاف بين الأئمّة في ثبوت حكم الإيلاء في الجملة، وإنما اختلفوا في تفصيل مسائله».

وقال أيضاً: «إذا ثبت هذا، فلا فرق في ذلك بين الحرّة والأمة، والمسلمة والكتابية.

قال الأبهري: لأن كل زوجة لها حق في الوطء، فمتى امتنع من وطئها يمين، كان مولياً».

[١٣٩] - (والإيلاء، أن يحلف الرجل بالله تعالى: ألا يطأ امرته أكثر من أربعة أشهر).

قال في شرح التفريع [١٠٤/٧]: «ولا خلاف أن اليمين بالله وصفة ذاته، أنه يتعلق به الإيلاء، وأما الحلف بغير ذلك، فيلزمه ذلك عندنا، وقال الشافعي: «لا يلزم».

ودليلنا قوله عزّ وجلّ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾، فعمّ. ولأنها يمينٌ يلزم بالحنث فيها حكم، كاليمين بالله عزّ وجلّ.

قال الأبهري: وقد روي عن ابن عباس أنه قال: «كُلُّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جَمَاعاً، فَهُوَ إِيْلَاءٌ»، وهو قول جماعة من التابعين.

ولأنّه علم ضرره بزوجه في امتناعه من وطئها يمين، فكان مولياً؛ لأن الإيلاء في لسان العرب: هو الامتناع من الفعل، يقال: تألّى فلانٌ عن فعل كذا، إذا امتنع منه».

أجل الإيلاء من يوم الحلف

[١٤٠] - (وأجل المولي من يوم حلف، لا من يوم تخاصمه زوجته).

قال في شرح التفريع [١٠٦/٧]: «قال الأبهري: ولأنّه قد أظهر بامتناعه عن الوطء باليمين، فكان أجله من ذلك الوقت، وهذا صريح في الإيلاء».

خصام المرأة لزوجها إن حلف بالإيلاء أكثر من أربعة أشهر

[١٤١] - (وإذا ألى الرجل من امرأته أكثر من أربعة أشهر، فهي بالخيار، إن شاءت خاصمته، وإن شاءت تركته.

فإن رفعته إلى الحاكم أجله أربعة أشهر، ثم يأمره بالفيئة، فإن فاء حنث في يمينه وسقطت الخصومة عنه، وإن أبى أن يفيء أمره بالطلاق، فإن أبى أن يطلق، طلق عليه الحاكم تطليقة واحدة، وكانت له الرجعة إن فاء في العدة، فإن ارتجعها ولم يفء من الإيلاء حتى انقضت عدتها، سقطت رجعتها، إلا أن يكون له عذر في فيئه، فيكفر عن يمينه إن كانت يميناً تكفّر، وتصح رجعته وإن انقضت عدتها قبل وطئه إيّاها. واليمين بالله تعالى أو باسم من أسمائه، وبالطلاق، والعقاق، والصيام، وغير ذلك من الأيمان في الإيلاء، بمنزلة واحدة).

قال في شرح التفریع [١٠٨/٧]: «واختلف: هل يطالب بالفيئة قبل مضي الأربعة أشهر أو بعدها، فظاهر كلام ابن الجلاب أنه لا يطالب بذلك إلا بعد مضيها. قال الأبهری: لأن الأربعة أشهر قد جُعِلت للمولي، فلا يطالب فيها بالوطء». وقال أيضاً في [١٠٩/٧]: «واختلف إذا قال: «لا أفيء»، هل تطلق عليه وهي حائض أم لا:

ف قيل: لا تطلق عليه وهي حائض؛ للنهي عن الطلاق في الحيض؛ لما فيه من تطويل العدة.

قال الأبهری: «ولأن تركه الوطء هاهنا هو لعذرٍ منعه منه، وهو الحيض؛ لأنه لا يقدر على وطئها من أجله، فهو كالمريض الذي لا يقدر على الوطء وهو معذورٌ بذلك، ولا يفرق بينهما حتى يزول العذر، ثم يطأ».

وقال أيضاً: «وقيل: تطلق عليه؛ إذ لا يزداد فيما أجل الله عز وجل».

قال الأبهری: «ولأن الحيض ليس هو عذراً موجوداً فيه كالمريض الذي هو عذرٌ موجودٌ في المريض، فوجب أن تطلق عليه».

قال الأبهري: والقول الأوّل أحسن وأولى؛ لأنّه لو عدم النّفقة وطالبته بذلك وهي حائض، لم تطلق عليه، وعدم النّفقة أضرب من عدم الوطء، والله أعلم.

فيمن حلف بعنق عبدٍ مطلقٍ

[١٤٢] - (وإن حلف بعنق عبدٍ مطلقٍ، فاشترى عبداً فأعتقه، لم يسقط الإيلاء عنه في رواية ابن الحكم.

وقال ابن القاسم: يسقط الإيلاء عنه، واعتبره بكفارة اليمين بالله عزّ وجلّ وجواز إيقاعها قبل الحنث فيها).

قال في شرح التفريع [٧/ ١١٣]: «وقال مالك في مختصر ابن عبد الحكم: لا يسقط الإيلاء عن مولٍ إلّا بالإصابة، ولم يراع بأيّ شيء كانت اليمين، لأنّ اليمين إنّما كانت على ترك حقّها وهو الوطء، فجعل الله سبحانه للزوجة في ذلك مقلاً وقياماً، وجعل له أن يتربّص عليه مدّةً وسماها ليفيء، والفيئة الرجوع إلى الوطء، ومعلوم أنّ العنق ليس بفيئة، وإنّما هو إسقاط يمينٍ، وحقّ الزوج في الإصابة لا في العنق».

وقال أيضاً في [٧/ ١١٤]: «ومتى وطئ كان عليه عتق رقبة».

قال الأبهري: لأنّه ألزم نفسه عتقاً بصفة، فلا يجزيه أن يقدّم ذلك قبل الصّفة، فمتى قدّمه كان تطوّعاً، فالواجب عليه من الرّقبة بعد أن يطأ، فإذا وطئ لزمه ذلك، ولا ينوب التطّوع عن الواجب».

في المولي يمضي أجله قبل وقف الحاكم له

[١٤٣] - (ولا يلزم المولي طلاقٌ بمضيّ أجله قبل وقف الحاكم له، فإذا أوقفه الحاكم بعد أجله فأجاب إلى الفيئة ولم يفعلها وتكرّر ذلك منه مرّةً بعد أخرى، فإذا تبين ضرره، فرق الحاكم بينه وبين امرأته.

وقد قيل: يؤجّل في الابتداء بمقدار أجل العدة، فإن فاء في أضعاف ذلك، سقط عنه الإيلاء، وإن لم يفى حتى مضى ذلك الأجل، لزمه الطلاق البائن بمضيّه ولم ينتظر فيئته بعده).

قال في شرح التفريع [١١٦/٧]: «قال الأبهرى: ولأن الأربعة الأشهر قد جعلت للمولي، فلا يطالب فيها بالوطء، والطلاق إنما يلزم بترك الفئدة التي عليه، وهي بعد الأربعة الأشهر، وليس مرور الأربعة الأشهر طلاقاً، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، و﴿سَمِيعٌ﴾ يقتضي مسموعاً، ولما كانت الفاء للتعقيب في لسان العرب، ثبت أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءٌ﴾ إنما هو بعد الأربعة الأشهر.

وقال أيضاً في [١١٧/٧]: «قال ابن القاسم: وإذا وقف، فقال لها: «أفيء»، لم يعجل عليه بالطلاق، واختبر مرة بعد أخرى، فإذا تبين ضرره، فرق الحاكم بينه وبينها. قال الأبهرى: لأنه لم يطق، فقد قصد الإضرار بها، فإذا اختبره مرة بعد مرة فلم يطق، طلق عليه؛ لأنه مضرب بها غير مريد للوطء». وقال أيضاً: «قال الأبهرى: ووجه قوله: إنه إذا لم يفى حتى انقضت عدتها طلقت عليه تطليقةً بائنة؛ فلأنه لما أراد الإضرار بها بقوله: «أنا أفيء» فلم يفعل، أزيل ضرره عنها برفع العصمة بينهما بتطليقة بائنة؛ حتى لا يقدر على الرجعة. قال الأبهرى: ووجه هذا القول أحسن».

#### كتاب الظهار

[١٤٤] - (وإن قال لها: أنت علي كأمي، أو: مثل أمي، وأراد بذلك الظهار، كان مظاهراً، وإن لم تكن له نية في ظهار ولا طلاق، كان مظاهراً....). قال في شرح التفريع [١٢٧/٧]: «وأما كناية الظهار فتصرف عند مالك بالنية إلى الطلاق؛ لأنه لما عمل في الطلاق من الكنايات ما هو أضعف من هذا القول، كان عمل القول فيه أولى؛ إذ قد جعل امرأته محرمة عليه كتحريم الأم. وتطلق عليه ثلاثاً؛ لأن المدخول بها لا تحرم عليه إلا بالثلاث. ولا تكون واحدة وإن نواه، كما لو نوى بالطلاق الثلاث واحدة لم تنفعه، كذلك ذكر الشيخ أبو بكر الأبهرى».

وقال أيضاً في [١٢٨ / ٧]: «فإن أراد بقوله: أنت عليّ كأمي، الظهار، كان ظهاراً. قال الأبهرى: لأنّ ذلك كناية عن الظهار. وإن أطلقه من غير نيّة كان ظهاراً؛ لأنّه كناية عن الأصل».

فيمن ظاهر من جميع نسائه

[١٤٥] - (ولو قال لأربعة نسوة له: أنتنّ عليّ كظهر أمّي، لزمه في جماعتهنّ كفّارة واحدة).

ولا يجوز له وطء واحدةٍ منهنّ حتّى يكفّر، فإذا كفّر، جاز له أن يطأهنّ أو من شاء منهنّ).

قال في شرح التفريع [١٣٠ / ٧]: «قال الأبهرى: وروى هشام بن عروة، عن أبيه: أنّه سُئِلَ عن رجل يظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة، فقال: ليس عليه إلّا كفّارة واحدة. ولأنّ الظهار لما كانت يميناً تكفّر، كان جمعه لأربعة نسوة أو أقلّ في كلمة واحدة كجمعه لهنّ في يمينٍ واحدةٍ أنّه لا يطأهنّ، فعليه كفّارة واحدة».

قال الأبهرى: والمعنى الجامع بينهما: أنّ الظهار يمين تكفّر، واليمين بالله تعالى تكفّر.

ولم يجرّد ذلك إلى الطّلاق؛ لأنّ الطّلاق شيءٌ يحلّ العقد، ولا يزول ذلك الحلّ بكفّارة.

فإن قيل: فقد يزول الطّلاق بالرجعة؟

قيل له: الرجعة ليست تزيل الثلم الذي وقع في العقد فتصيرّه كأنّه لم يكن؛ لأنّها ترجع على ما بقي من عدد الطّلاق، والكفّارة تزيل التّحريم حتّى لا يبقى له حكمٌ ولا أثرٌ، فاختلفا من هذه الجهة».

فيمن ظاهر من إحدى نسائه، ثمّ ألحق بها أخرى

[١٤٦] - (ومن قال لإحدى نسائه: أنت عليّ كظهر أمّي، ثم قال: وفلانة أيضاً - لامرأةٍ غيرها من نسائه -: أنت عليّ كذلك، وجبت عليه كفّارتان).

قال في شرح التفريع [١٣٢ / ٧]: «قال الأبهري: لأنّه قد ظاهر منهما بكلمتين مفترقتين، بمنزلة من حلف على أشياء مختلفة بأيمانٍ متعدّدة، فقال: «والله لا لبست هذا الثوب، والله لا أكلت هذا الطّعام، والله لا شربت هذا الماء، فإنّ عليه لكل واحدٍ من ذلك كفّارةٌ إذا حنث».

فيمن قال: كلّ امرأةٍ أتزوجها فهي عليّ كظهر أمّي  
[١٤٧] - (ومن قال: «كلّما تزوّجت، فالمرأة التي أتزوجها عليّ كظهر أمّي»، لزمه كلّما تزوج كفّارةً بعد كفّارة، بخلاف قوله: «كلّ امرأةٍ أتزوجها هي عليّ كظهر أمّي»).  
قال في شرح التفريع [١٣٢ / ٧]: «قال الأبهري: لأنّه أفرد ذكر كلّ امرأةٍ وألزم نفسه الظّهار منها متى تزوّجها، ولم يجمعهنّ في كلمةٍ واحدةٍ فلزمته كفّارةٌ عن كل واحدةٍ إذا تزوّجها».

وقال أيضاً: «بخلاف قوله: «كلّ امرأةٍ أتزوجها فهي عليّ كظهر أمّي»، فإنّه لم يقصد تخصيص الظّهار بكلّ امرأةٍ ولا تعدّده؛ لأنّه لم يأت بحروفٍ تقتضي التكرار.  
قال الأبهري: لأنّه قد جمعهنّ في كلمةٍ واحدةٍ، فتجزيه كفّارةً واحدةً، كما لو قال: والله لا تزوّجت امرأةً أبداً، فتجزيه واحدةً متى تزوّج».

### لزوم كفّارة الظّهار

[١٤٨] - (وكفّارة الظّهار لا تلزم بمجرد القول حتّى ينضاف إليه العود.

وقد اختلف قوله في العود ما هو، فعنه في ذلك روايتان:

إحداهما: أنّه العزم على إمساكها بعد المظاهرة منها.

والرواية الأخرى: أنّه العزم على وطئها.

ومن أصحابنا من قال: العود في إحدى الروايتين عن مالكٍ هو الوطء نفسه، والصّحيح عندي ما قدّمته، والله أعلم).

قال في شرح التفريع [١٣٥ / ٧]: «والرواية الثالثة: أنّ العود هو نفس الوطء، وهي روايةٌ ضعيفةٌ.

وقد وجهها الأبهرى فقال: والدليل على أن العود إنما هو الوطء واستباحته بعد أن حرّمه، هو أن الظهار ليس يخلو تحريمه من أحد وجهين: إما أن يكون محرّماً لعقد النكاح، أو محرّماً للوطء.

فلو كان محرّماً لعقد النكاح، لما جاز أن يستقرّ عليه بالكفّارة؛ لأنّ ما طعن في العقد وحلّه لم يرتفع بالكفّارة، كالطلاق، وإذا كان كذلك، علم أنّ تحريم الظهار إنما هو للوطء، فمتى عاد للوطء فقد وجبت عليه الكفّارة؛ لأنّ التحريم يلزمه بقول الظهار، والكفّارة العود.

وقال أيضاً: «فهذا وجه قول مالك: إنّ العود هو الوطء نفسه، حكاه ابن القاسم وابن عبد الحكم.

قال الأبهرى: وقد قال مالك: إنّ العود هو العزم على الوطء، فمتى عزم على الوطء فقد لزمته الكفّارة، مات أو طلق، أو ماتت هي، حكاه أشهب عنه.

ووجه هذا القول: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٣]، فأوجب الله تعالى الكفّارة قبل المسيس، وهي تجب بالعود، فدلّ على أنّ الذي أوجب الكفّارة غير الوطء، وهو العزم عليه؛ لأنّه لو كان العود هو الوطء، لجاز له أن يطأ ثم تلزمه الكفّارة، فلمّا لم يجز له أن يطأ لمنعه تعالى من ذلك، علّم أنّ العود هو غير الوطء، وهو العزم عليه.

وقال أيضاً في [٧/ ١٣٧]: «وليس العود أيضاً تكرار القول كما يقول المخالف، وذلك أنّ الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مَنكُراً مِّنَ الْقَوْلِ وَزُوراً﴾ [المجادلة: ٢]، فكيف يؤمر من قال الزور والمنكر بأن يعود إليه.

قال الأبهرى: ولأنّ القول الأوّل لا يخلو من أحد أمرين:

إمّا أن يكون قد أوجب التّحريم، فالكفّارة تجب بإزالة التّحريم وهو العزم على الوطء أو الوطء.

أو يكون القول الأوّل لم يوجب تحريماً، فالقول الثّاني مثله، وهذا لا يقوله عالمٌ.



فإذا بطل أن يكون العود نفس الوطء، وبطل أن يكون تكرار القول لما ذكرناه، لم يبق إلا أنه الرجوع إلى العزم على الوطء الذي قصدوا تحظيره على أنفسهم فرجعوا إلى استباحته، فأمرُوا بالكفارة عند أدائهم استباحة ما منعوا أنفسهم منه».

### الظَّهَارُ يَصَحُّ مِنَ الزَّوْجَاتِ وَمَلَكَ الْيَمِينِ

[١٤٩] - (والظَّهَارُ مِنَ الْأُمَّةِ الْمَمْلُوكَةِ كَالظَّهَارِ مِنَ الزَّوْجَةِ، وَتَلْزَمُ الْكَفَّارَةُ فِيهَا كَلْزُومُهَا فِي الزَّوْجَةِ، وَكَذَلِكَ الظَّهَارُ مِنْ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَدْبُورَةِ، وَلَا يَلْزَمُ الظَّهَارُ فِي الْمَعْتَقَةِ إِلَى أَجْلِ وَلَا فِي الْمُكَاتَّبَةِ).

قال في شرح التفریع [١٣٩/٧]: «قال الأبهري: وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «الظَّهَارُ مِنَ الْأُمَّةِ مِثْلُ الظَّهَارِ مِنَ الْحُرَّةِ»، وهو قول السبعة الفقهاء».

### فِيمَنْ عَجَزَ عَنِ الْكَفَّارَةِ الظَّهَارِ

[١٥٠] - (وإن لم يكن يقوى على الصيام من كبر مفندٍ أو مرضٍ متناولٍ لا يرجى برؤه، جاز له أن يطعم ستين مسكيناً، مدّاً مدّاً بمدّ هشام، وقدره مدٌّ وثلاثان بمدّ النبي ﷺ).

وقد قيل: يطعم مدين مدين بمدّ النبي ﷺ، وهو أحب إلينا).

قال في شرح التفریع [١٤٥/٧]: «قال الأبهري: ولأن الظهار أغلظ في باب التحريم، فكفارته أثقل، فوجب أن يكون إطعامه أكثر».

### حُكْمُ مَنْ وَطِئَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّهَا

[١٥١] - (ولا يجوز أن يطأ في أضعاف إطعامه، فإن وطئ في أضعافه إطعامه، بطل ما مضى من إطعامه، ولزمه ابتدأؤه).

قال في شرح التفریع [١٤٦/٧]: «قال الأبهري: فمتى وطئ في خلالها أفسدها، وكان عليه أن يبتدىء؛ لأنّه لم يأت بالكفارة على وصف ما أمر الله تعالى به، فعليه أن يبتدىء لهذه العلة».

قال الأبهري: فإن قيل: [لم: لمّا] كان إذا وطئ قبلها كلّها لم تكن عليه كفّارة أخرى، فكَذلك إذا وطئ قبل بعضها فليس عليه أن يبتدئ؟  
 قيل له: إذا وطئ قبلها، فليس يقدر أن يأتي بكفّارة لا وطئ قبلها، لأنّ ذلك يستحيل، فعليه أن يأتي بكفّارة وقد أتى بالوطء قبلها، وإذا وطئ في حال الكفّارة، فهو يقدر على أن يأتي بكفّارة لا وطئ فيها، فيلزمه أن يبتدئ الكفّارة لهذه العلة».

#### ظهار العبد

[١٥٢] - (وظهار العبد كظهار الحرّ، وكفّارته مثل كفّارته، غير أنه لا يصحّ منه التّكفير بالعتق، أذن في ذلك سيّده أو لم يأذن، وليكفر بالصّيام، فإن عجز عنه كفر بالإطعام إن أذن له سيّده فيه، فإن منعه منه، انتظر القدرة على الصّيام).

قال في شرح التفريع [١٤٩ / ٧]: «وأما قوله وليكفر بالصّيام؛ فلاّنه لمّا منع من التّكفير بالعتق، صار غير واجد للرّقة، فانتقل إلى الصّيام.

وهذا إذا كان قادراً على الصّيام ولا يضرّ به ولا بسيّده، واختلف إذا كان مضراً به: فقال ابن القاسم: للسّيد أن يمنعه.

قال الأبهري: لأنّه ليس للعبد أن يفعل ما يدخل به الضرر على سيّده إذا كان قادراً ألاّ يفعله، كما ليس له أن يتزوّج ويصوم التطّوع ويحجّ بغير إذن سيّده، وليس كذلك صوم الفرض، لأنّه ليس هو سبب إلزامه نفسه، وهو سبب إلزامه نفسه صوم التّظاهر وكان قادراً على دفعه».

وقال في [١٥٠ / ٧] أيضاً: «وأما قوله: فإن عجز عنه كفر بالإطعام إن أذن له فيه سيّده؛ فلاّنه مملوك لا يجوز له التّصرف في ماله إلّا بإذن سيّده، فإذا أذن له السيّد، جاز ذلك.

قال الأبهري: لأنّه ممّن يملك الطّعام ويتصرّف فيه بالأكل والانتفاع».

[١٥٣] - (واللّعان بين كلّ زوجين، عدلين كانا أو فاسقين، حرّين كانا أو عبيدين، ويلاعن الحرّ الأمة، والعبد الحرّة، والمسلم النّصرانية واليهودية).

قال في شرح التفريع [١٥٣ / ٧]: «قال عبد الوهاب: وفيه ضربٌ من المعنى، وهو أنّ النسب لاحقٌ بالفراش، ولا يمكن الزوج إقامة البيّنة على أنّه ليس منه، وللناس حاجةٌ إلى نفي نسبٍ ليس منهم، فجعل لهم طريقاً إلى نفيه وهو اللّعان.

قال الأبهرى: ألا ترى: أن ليس بين الأجنبيّين لعاناً؛ لأنّه لا نسب بينهما، فلو قذف أجنبيّاً أجنبيّةً بأيّ وجهٍ كان، برؤية يدّعيها أو غير رؤية، لكان عليه الحدّ ولم يكن بينهما لعاناً، إذ لا ضرورة به فيما ذكره من ذلك، والزوج به ضرورةٌ إلى ذكر ذلك ليدفع به نسباً ليس منه؛ إذ واجبٌ عليه أن يفعل ذلك.

قال الأبهرى: فإن قيل: لو كان لدفع النسب كما قلت، لكان إذا قال لزوجته: «رأيتك تزنين»، لم يكن ثمّ لعاناً؛ إذ ليس ثمّ نسبٌ يلحق به؟

قيل له: قد يحدث من هذا الوطء ولدٌ يلحق به إن لم ينقه، وقد يجوز أن يموت الزوج قبل ظهور الولد، فجعل له أن يلاعن قبل ظهور الحمل لهذه العلة».

وقال أيضاً في [١٥٤ / ٧]: «قال الأبهرى: فإن قيل: إنّ اللّعان يجري مجرى الشّهادة، فلمّا لم يكن العبد من أهل الشّهادة، لم يكن له أن يلاعن؟

قيل له: هذا غلطٌ؛ من قبل أنّه لو كان كالشّهادة، لما جاز للفاسق أن يلاعن؛ لأنّه ليس من أهل الشّهادة، فعلم بهذا أنّ اللّعان ليس كالشّهادة».

وقال أيضاً: «قال الأبهرى: فإن قيل: إنّ الحرّ لو قذف زوجته الأمة لم يكن عليه حدٌّ، فكذلك لا يلاعنها؟

قيل له: لو كان لهذه العلة، لوجب أن لا يلاعن زوجته النّصرانية؛ لأنّه لو قذفها لم يكن عليه حدٌّ، فعلم بهذا فساد ما ذكروه، وأنّ الأصل في اللّعان إنما هو لدفع النسب الذي بين الزوجين، والله أعلم».

[١٥٤] - (قال مالك: وإثماً يلاعن الحرُّ الأمة، ولا يلاعن في الرؤية إلا أن ينفي ولدها).

قال في شرح التفریع [٧/ ١٥٤]: «قال الأبهري: لأنَّ الأمة لو قذفها قاذفٌ بزنا، فلا حدَّ عليه، ويعزَّر بما آذاها.

فأمَّا إذا ادَّعى رؤيةً، فله أن يلاعن لنفي الولد عنه، وكذلك إذا نفى حملها بعد أن اشتراها، فله أن يلاعن لنفي الولد في هذين الوجهين، وكذلك إذا كانت نصرانيةً أو يهوديةً فهذا حكمها.

فإن لاعن وزوجته أمةً، وجب عليها أن تلاعن، ووقعت الفرقة بلعانها، وإن نكلت، حدَّت حدَّ الزنا خمسين، وسواءٌ كانت مدخولاً بها أو غير مدخولٍ بها. وإن نكل هو ولم يلاعن، لحق به الولد ولم يُحدَّ.

وإن لاعن وزوجته نصرانيةً أو يهوديةً، لم يجب عليها أن تلاعن معه، وبقيت زوجته». لعان العاجز عن الجماع

[١٥٥] - (ولا لعان على خصيٍّ أو مجبوبٍ ولا صبيٍّ، ولا يلحق الولد بواحدٍ منهم). قال في شرح التفریع [٧/ ١٥٦]: «اعلم أنَّ الخصيَّ أو المجبوب لا يخلو من وجهين: إمَّا أن ينزل عند الجماع، أو لا ينزل.

فإن كان لا ينزل، فلا لعان بينه وبين زوجته إذا أتت بولد. قال الأبهري: لأنَّ الولد يلزم بالفراش مع إمكان الوطء، وأن يولد لمثله. ألا ترى: أنَّ الصبيَّ إذا زوجه أبوه بكبيرةٍ فأنت بولدٍ، أنَّه لا يلحق به مع ثبوت الفراش؛ لأنَّه لا يمكن من قبله الوطء ولا يولد له.

وكذلك المجبوب والخصي، ليس الولد منهما، وهو من غيرهما، فسقط عنهما بغير لعانٍ كما يسقط عن الصبيِّ، والله أعلم.

في قذف الرّجل لامرأته وادّعائه عليها بالزّنا

[١٥٦] - (وإذا قذف الرجل امرأته فادّعى أنّه رآها تزني، ووصف ذلك وصف الشهود لرؤية الزّنا، كان له أن يلاعنها.

وإن اقتصر على مجرد قذفها من غير وصف لرؤية الزّنا منها، فعنه في ذلك روايتان: إحداهما: أنّه يلاعنها، والرواية الأخرى: أنّه يحدّ ولا يلاعنها).

قال في شرح التفريع [١٥٨ / ٧]: «قال مالك في مختصر ابن عبد الحكم: لا يُرَضَى من الملاعن أن يقول: رأيتها تزني، حتّى يقول كما تقول الشهود على الزّنا. قال الأبهرى: لأنّ اللّعان يقوم مقام الشّهادة في إسقاط الحدّ عن الزوج، فوجب أن يذكّر في اللّعان من الرّؤية ما يذكره الشهود في الشّهادة، ولا بدّ له من ذلك، كما لا بد للشهود منه».

وقال في [١٥٩ / ٧] أيضاً: «واختلف إذا ادّعى عليها الزّنا ولم يدّع رؤية ولا نفى حملاً: ف قيل: يلاعن، وقيل: يحدّ ولا يلاعن...

ووجه القول: أنّه يحدّ ولا يلاعن؛ لأنّ اللّعان إنّما يتخلّص به عن حدّ القذف، فوجب أن يحتاج إلى رؤية، أصله الشّهادة، واعتباراً بالشّهود.

قال الأبهرى: وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُونَ بَأْسَ بِهِنَّ فَاحْضَرُوهُنَّ فَمِنْ حَيْثُ جُلِدْنَ﴾ [النور ٤]، وهذا عامّ فيمن قذف محصنة، سواء كانت أجنبية أو زوجته.

قال الأبهرى: فإن قيل: لم لا جعلت له أن يلاعن؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾؟

قيل له: معنى هذه الآية - والله أعلم - إذا كان ثمّ نسب يرتفع باللعان، فإذا لم يتعلق به نسب يرتفع، لم يكن له أن يلاعن.

ألا ترى: أنّه إذا قال لزوجته: «زنيْتُ قبل أن أتزوَّج بك»، لكان عليه الحدّ ولم يكن بينهما لعان، ولم يجز إجراء الآية على عمومها، وكذلك ما ذكرناه.

فإن قيل: إنّ اللّعان إنّما جعل بين الزوجين لإسقاط الحدّ عن الزوج في الرّمي، سواء كان ثمّ نسب يرتفع أم لا؟

قيل له: هذا غلط؛ لأنه لو كان كذلك، لكان بين الأجنيين، وكان من تحته نصرانية فقدفها برؤية أو بغير رؤية أن لا يلاعن؛ لأنه لا حدّ عليه في قذفها.

في الرجل ينفي حمل امراته بعد إقراره به [١٥٧] - (وإذا ظهر بها حمل فأقرّ به، ثم ادّعى أنه رآها تزني، فقد اختلف قوله في ذلك، فعنه فيه ثلاث روايات:

إحداهنّ: أنه يُحد ويلحق به الولد ولا يلاعن.

والرواية الأخرى الثانية: أنه يلاعن وينتفي عنه الولد الذي أقرّ به.

والرواية الثالثة: أنه يلحق به الولد، ويلاعن لنفي الحدّ عنه، وهذا هو الصحيح، والله أعلم).

قال في شرح التفرع [١٦٣ / ٧]: «قال الأبهري: ولأنّ اللّعان إذا لم يُسقط الولد الموجود في حال اللّعان، فلا معنى له».

وقال أيضاً: «وجه القول أنه يلاعن وينتفي عنه الولد الذي أقرّ به....»

قال الأبهري: ولأنّ اللّعان جعل بين الزوجين لإسقاط الولد الذي يذكر الزوج أنّه ليس منه، فليس يجوز أن يلاعن وهناك ولد لا يسقط باللّعان؛ لأنّ ذلك خلاف الأصل الذي جعل له اللّعان».

وقال أيضاً في [١٦٤ / ٧]: «وجه القول بأنّه يلحق به الولد ويلاعن لنفي الحدّ عنه....»

ألا ترى: أنّه يجوز أن يلتعن لنفي النّسب من غير قذف، مثل أن يقول: «غُصبت أو أكرهت»، أو ينفي حملاً يدّعى قبله استبراء، فيلتعن لنفي الحدّ وليس بقاذف، وكذلك يلتعن لسقوط حدّ القذف ويلحق به.

قال الأبهري: ألا ترى: أنه لو ادّعى رؤية من لا يحمل مثلها، لكان عليه أن يلاعن، أو الحدّ إن امتنع.

قال الأبهري: وهذا هو الصحيح من قوله».

في الرّجل يدّعي على امرأته الزّنا، وتقرّ بذلك وتأتي بولدٍ [١٥٨] - (وإذا ادّعى رجلٌ على امرأته الزّنا، فأقرّت به وقد أتت بولدٍ، فقد اختلف قوله في ذلك، فعنه في ذلك روايتان:

إحداهما: أنّه يسقط عنه الولد عنه بغير لعانٍ.

والرواية الأخرى: أنّه لا يسقط عنه الولد إلّا باللّعان).

قال في شرح التّفريع [١٦٥/٧]: «فقال مرّة لا ينتفي عنه ذلك الولد إلّا باللّعان... قال الأبهرى: ووجه هذا القول: هو أنّ النّسب حقٌّ للولد يتعلّق به حقُّ الله تعالى، فليس يقبل قول المرأة على إسقاط ذلك بغير لعانٍ للزوج. ولأنّ في قولها: «زني» إلزام حقٍّ هو عليها وهو الحدّ، وإسقاط حقٍّ لغيرها وهو النّسب، فليس يقبل قولها على غيرها ويقبل على نفسها. ومثال ذلك العبد إذا أقرّ أنه سرق شيئاً - وهو في يده - من زيد، أنّ عليه القطع، ولا يصدّق فيما يذكر أنّه سرّقه من زيد؛ من أجل أنّه يسقط حقّ السيّد، فليس يقبل ذلك منه».

وقال أيضاً: «وقال مالك مرّة: ينفيه بغير لعانٍ، وبه أخذ ابن القاسم وأشهب. قال الأبهرى: لأنّ أحداً لا يتّهم على قتل نفسه أو جلدها لأن يسقط حقّ غيره أو يضرّ بغيره».

ألا ترى: أنّ العبد لو أقرّ بزنا أو قذف أو سرقة، لزمه الحدّ في ذلك كلّ - وإن كان يضرّ سيّده - ولم يتّهم أنّه إنّما اعترف بذلك ليضرّ سيّده، ولو اعترف بأخذ مالٍ، لم يقبل قوله؛ لأنّ ضرر ذلك يدخل على سيّده دونه.

كذلك المرأة إذا أقرّت بالزّنا، فعليها الحدّ، ولا تتّهم أن تقتل نفسها أو تجلد بإدخال الضّرر على ولدها بإسقاط نسبه، فكذلك إذا ثبتت على قولها حتّى تحدّ، ثم لا يقبل منها إن رجعت، ولو رجعت قبل أن تحدّ، عاد اللّعان بينهما، فإن نكل الزوج، لحق به ولا يحدّ».

## صفة اللعان

[١٥٩] - (ويبدأ الرجل باللعان فيحلف أربعة أيمانٍ في المسجد الأعظم...) قال في شرح التفريع [١٨٦ / ٧]: «وروى ابن وهب: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الزَّوْجَيْنِ فَتَلَاَعَنَّا بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ»، وقاله ابن شهاب. قال الأبهري: وإنما حلف عند المنبر؛ لعظم حرمة المنبر وغلظ اليمين عنده على الكذب، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي هَذَا عَلَى يَمِينٍ آثِمَةٍ، تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ». وأما سائر المنابر فلا يحلف عندها؛ لأنه لا حرمة لها كحرمة منبر رسول الله ﷺ».

[١٦٠] - (قال مالك: وأي ساعة شاء الإمام لاعن بين الزوجين، وبعد العصر أحب إليّ، فإن مرض أحد الزوجين ولم يقدر على الوصول إلى المسجد، لاعن في موضعه).

قال في شرح التفريع [١٦٩ / ٧]: «قال الأبهري: لأنّ اللعان بين الزوجين حكمٌ من الأحكام، فله أن يحكم أي وقت شاء.

وأما قوله: وبعد العصر أحب إليّ، فإنما قال ذلك؛ لأنه وقتٌ شريفٌ، فلعلّ الكاذب منهما يرتدع عن قول الكذب، فلا يقدم على ما لا يجوز له.

فإن مرض أحد الزوجين ولم يقدر على الوصول إلى المسجد، لاعن في موضعه.

وإن كانت المرأة حائضاً أو نفساء، أخرت حتى تطهر؛ لأنّ الحائض تمنع من دخول المسجد، ولأنّ اللعان في أحد القولين طلاقٌ، والطلاق في الحيض ممنوعٌ.

وإن أحبّ الزوج أن يلتعن هو وتؤخر هي حتى تطهر، جاز.

وإن قال الزوج بعد التلعان: «أنا أرضى أن تلتعن وهي في غير المسجد»، لم يكن له ذلك؛ لأنّ التلعان إنما يتعلّق به حقٌّ لله سبحانه وتعالى وهو الحدّ إن نكلت، فليس للزوج أن يسقط ما يتعلّق بذلك من الترهيب بالجامع.



ولو رضى هي بالتعانه في غير الجامع، لم يكن لها ذلك إذا كان التعانه لنفي الولد؛ لأنه حقٌ للولد، فقد ينكل عن اللعان في الجامع ولا ينكل في غيره». [١٦١] - (واللفظ في إحدى الروايتين: «أشهد بالله لقد زنت»، وفي الرواية الأخرى: «أشهد بالله لقد رأيتها تزني، يلج فرج الرجل في فرجها كما يلج المروء في المكحلة»).

قال في شرح التفريع [١٧٠ / ٧]: «وجه الرواية الثانية..... قال الأبهري: ولأن الله تعالى قد سوى بين لفظ اللعان والشهادة، فقال: ﴿فَشَهَدَةُ أَحِيهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦]، فعلى الملاعن أن يأتي بلفظ الشهادة، كما أن على الشاهد أن يأتي بلفظ الشهادة هذا متى لاعن على الرؤية، ذكر منها ما يذكره الشاهد، هذا من جهة الظاهر. وأما من جهة المعنى، فلما كان اللعان يقوم مقام الشهادة في إسقاط الحد عن الزوج، وجب أن يأتي في اللعان بلفظ الشهادة، كما يأتي به الشاهد. ألا ترى: أن الزوج لو أتى بأربعة شهداء على ما يذكر من الزنا، لم يكن عليه حدٌ، وكذلك إذا لاعن».

[١٦٢] - (وإن مات هو بعد لعانه وقبل لعانها: فإن التعت بعده لم ترثه، وإن لم تلعن حُذَّتْ وَوَرِثَتْ).

قال في شرح التفريع [١٧٤ / ٧]: «قال الأبهري: لأنّها إذا التعت فقد ارتفعت الزوجية بينهما، فكانها كانت غير زوجة حين مات الزوج». وقال أيضاً: «وأما قوله: فإن لم تلتن بعده، حُذَّتْ وَوَرِثَتْ؛ فلائّه مات قبل وقوع الفرقة بينهما».

قال الأبهري: إذ الزوجية إنّما ترتفع بالتعانهما جميعاً». [١٦٣] - (قال مالك: وإذا التعن الرجل ثم هلكت المرأة، فإنّه يرثها؛ إذ لعلّها كانت تصدّقه).

قال في شرح التّفریع [٧/ ١٧٥]: قال الأبهری: فذكر مالک العلة؛ ولأنّ الزّوجیة باقیةً بینهما، وإنّما ترتفع بالتعانهما، وما لم ترتفع فبینهما المیراث إذا مات أحدهما. وإنّ التعنت المرأة قبله، ثمّ مات، فإنّه یقال للزّوج: «التعن ثمّ لا میراث لك ولا حدّ عليك»، فإن نکل، ورثها وعليه الحدّ.

في الرّجل یغیب عن امرأته، فتأتي بولدٍ ثمّ تموت [١٦٤] - (وإذا غاب الرّجل عن امرأته، فأنت بولدٍ ثمّ ماتت، وقدم الزّوج من غیبه فأنکر الولد، كان له أن یلتعن وینفی الولد عنه، وله المیراث منها؛ لأنّها ماتت قبل وقوع الفرقة بینهما).

قال في شرح التّفریع [٧/ ١٧٦]: «وإنّما قال ذلك؛ لأنّ الزّوج به حاجةٌ إلى نفی نسبٍ لیس منه، فسواء كانت المرأة باقیةً أو میتهً أو مطلقةً منه. قال الأبهری: ولأنّه لا یحتاج في نفی الولد إلى لعان المرأة، وإنّما ینتفی بلعان الرّجل؛ من قبل أنّ الزّوج ینفی الولد بلعانه والمرأة تثبته، فلا معنی في نفی الولد ممّن یثبت؛ لأنّ النّفی ضدّ الإثبات، وإذا كان كذلك، لم یحتج في نفیه إلى لعان المرأة، وكما كان في إثباته إلى أبیه دون أمّه، فكذلك نفیه إلى أبیه دون أمّه.

ألا ترى: أنّه لو استلحق ولداً بعد نفیه، للحق به وإن لم تصدّقه المرأة علی ذلك. وكذلك إذا نفاه بلعانه وإن لم تصدّقه المرأة علی ذلك، فإذا لاعن، انتفی عنه الولد، وسقط عنه الحدّ.

وكان له المیراث منها؛ لأنّها ماتت قبل وقوع الفرقة بینهما، فإنّ الفرقة إنّما تقع بتمام لعان المرأة لا بتمام لعان الرّجل، خلافاً للشافعی، وقد تقدّم الكلام علی ذلك فأغنّی عن إعادته.

قال الأبهری: ولأنّها لو كانت باقیةً، لأمكن أن تعترف بالزّنا وتصدّقه علی ما قال، فله المیراث لهذه العلة».

في الرّجل یکذب نفسه بعد اللّعان

[١٦٥] - (وإذا وقعت الفرقة بين المتلاعنين، ثم أكذب الرجل نفسه، لحق به الولد، ووجب عليه الحد، ولم يحل له نكاح المرأة أبداً).

قال في شرح التفريع [١٧٧/٧]: «قال الأبهري: وروى ابن وهب: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي الْمُتْلَاعِنِينَ: لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا».

قال ابن وهب: وأخبرني رجالٌ من أهل العلم، عن ابن شهاب، وابن قسيط، وربيعة، وأبي الزناد: أَنَّ المتلاعنين لا يتناكحان أبداً».

[١٦٦] - (وإذا وطئ الرجل أمته ثم باعها في الطهر الذي وطئها فيه، فوطئها المشتري أيضاً قبل أن يستبرئها، فأنت بولدٍ لما يشبه أن يكون من كلٍّ واحدٍ منهما، دُعي له القافة، فبأيّهما ألحقوه الحق به، فإن ألحقوه بالمشتري، كانت له أمٌ ولدٍ وتم بيعها، وإن ألحقوه بالبائع، كانت له أمٌ ولدٍ ويفسخ بيعها).

قال في شرح التفريع [١٨٤/٧]: «وقد اختلف الناس في القول بالقافة، فنفاه أبو حنيفة، والشافعي أثبته.

ونفاه مالكٌ في المشهور عنه في الحرائر وأثبتته في الإماء.

وقد روى الأبهري، عن الرازي، عن ابن وهب، عن مالك: أَنَّهُ أَثْبَتَهُ فِي الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ جَمِيعًا».

### باب إسلام أحد الزوجين

[١٦٧] - (وإذا أسلم الرجل المشرك قبل زوجته وهي كتابية، ثبت بإسلامه على نكاحها.

وإن كانت غير كتابية، فإن أسلمت عقيب إسلامه، ثبت على نكاحها، وإن لم تسلم عقبه، وقعت الفرقة بينهما، وكان الفراق فسخاً بغير طلاق، فإن كانت مدخولاً بها، فلها المهر، وإن كانت غير مدخولٍ بها، سقط مهرها بانفساخ نكاحها).

قال في شرح التفريع [١٨٩/٧]: «فإذا فسخ نكاحها قبل الدخول، سقط مهرها بانفساخ نكاحها؛ لأنَّ كلَّ نكاحٍ فسخ قبل الدخول فلا صداق فيه.

قال الأبهري: لأنّ الفسخ جاء من قبْلِهَا، وقد منعت الزوج من الوطء والاستمتاع، والصدّاق إنّما تستحقّه المرأة على الزوج بالوطء، فإذا منعت منه بفعل يكون منها، فلا صدّاق لها، وإن كانت قبضت شيئاً، ردّته إن كان قائماً، وإن فات غرمتها؛ لأنّ إسلامها يوجب ردّ الصدّاق، إلّا أن يكون فواته بأمرٍ من الله تعالى، فلا شيء عليها.

في إسلام المرأة ذات الزوج الكافر، مدخولاً بها أو غير مدخولٍ بها

[١٦٨] - (وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافراً، كتابي أو غير كتابي:

فإن كانت مدخولاً بها فأسلم زوجها في عدّتها، فهو أحقّ بها بمجرد إسلامه، من غير رجعةٍ يحدثها، وإسلامه في عدّتها كرجعة المطلق امرأته في عدّتها.

وإن كانت غير مدخولٍ بها، وقعت الفرقة بينه وبينها، وكانت فسخاً، ولا صدّاق لها). قال في شرح التفرّيع [١٩١ / ٧]: «.... فإن كان ذلك قبل الدّخول، وقعت الفرقة بينهما، ولا سبيل له إليها....»

قال الأبهري: لأنّها لو أرادت البقاء معه بعد إسلامها، لم يجز.

قال الأبهري: ومعنى آخر تعتبر فيه الفرقة، هل في فسخ أو طلاق، وهو أنّ كلّ فرقة تكون من أجل معنى حدث في النكاح أو من أجل معنى يمنع من ابتداء العقد، ثم عقد، فالفرقة فسخٌ بغير طلاق.

وذلك مثل ملك أحد الزوجين لصاحبه، والتزويج في العدة، والردة، وفسخ نكاح المحرم.

وذلك أنّ الردّة إذا حدثت انفسخ النكاح، ثم لم يقدر على ابتداء العقد قبل تغيير حال الردّة التي من أجلها وقع الفسخ.

وكذلك ملك أحد الزوجين لصاحبه، هو فسخ، إذ ليس يقرّان على التزويج قبل تغيير حال الرق.

وكذلك المتزوّج في العدة، متى فسخ عقده، لم يقدر على ابتداء العقد.

وكذلك المحرم مع بقاء الإحرام.

فهذا تعتبر الفرقة فيه هل هي فسخٌ أو طلاقٌ.

في ادعاء الزوج أنه أسلم في عدة امرأته

[١٦٩] - (وإذا أسلمت المرأة فانقضت عدتها، ثم أتى زوجها فادّعى أنه أسلم في عدتها، لم يقبل قوله في ذلك إلا بيّنه، فإن أقام بيّنه على إسلامه في عدتها قبل أن تنكح، ثبت على نكاحها.

وإن كانت قد نكحت غيره ولم يدخل بها، ففيها روايتان: إحداهما: أن الأول أحقّ بها، والأخرى: أن الثاني أحقّ بها.

فإن دخل بها الثاني فهو أحقّ بها، ولا سبيل للأول عليها).

قال في شرح التفريع [٧/ ١٩٥]: «قال الأبهري: ولأنّها قد فعلت ما لها أن تفعل من النكاح؛ لأنّ الله عزّ وجلّ أباح لها ذلك، وليس يجوز ردّ نكاح أذن الله تعالى فيه وأباحه.

فإن قيل: إنّ الزوج لما أسلم وهي العدة، فقد ثبتت له زوجته، علمت بإسلامه أو لم تعلم؟

قيل له: قد كان يجب على الزوج أن يعلمها ذلك، فمتى لم يعلمها حتى تزوّجت، فقد فرط وقصّر، فلزمه تفريطه، ولم يلزمها ذلك؛ لأنّها فعلت ما لها أن تفعل».

في الرّجل يسلم وتحتّه أكثر من أربع نسوة، أو أختان

[١٧٠] - (وإذا أسلم المشرّك وعنده أكثر من أربع نسوة كتابيات، فله أن يمسك أربعاً منهنّ ويفارق البواقي، أو ائله كنّ أو أواخر، عقد عليهنّ عقداً واحداً أو عقوداً مفترقة).

قال في شرح التفريع [٧/ ١٩٦]: «إذا ثبت هذا، فقال مالك: وإذا أسلم الحربيّ وعنده عشر نسوة، فله أن يمسك أربعاً منهنّ ويفارق البواقي، عقد عليهنّ عقداً واحداً أو عقوداً مفترقة.

قال الأبهرى: لأنّه لا يجوز له بعد الإسلام أكثر من أربع زوجاتٍ، فلا يجوز أن يبقى تحته أكثر من أربع.

وقال أيضاً: «وكذلك إن أسلم وعنده أختان، أمسك أيّتهما شاء وفارق الأخرى، عقد عليهما عقداً واحداً أو عقدين.

قال الأبهرى: ولو وجب أن يختار الأوائل؛ لأنّ نكاح الأواخر فاسدٌ، لوجب أن يفارقهنّ كلّهنّ؛ لأنّ عقد نكاحهنّ فاسدٌ، بدلالة أنّهم يتزوّجون في العدة وبالخمر والخنزير وبغير شهودٍ.

وقد أمر النبي ﷺ غيلان حين أسلم عن عشر نسوة أن يختار أربعاً منهنّ حين أسلمن معه، والاختيار قد يقع على الأواخر.

وكذلك أمر النبي ﷺ الحارث بن قيس لما أسلم عن ثماني نسوة أن يختار أربعاً منهنّ، ومعلوم أنّ الاختيار قد يقع على الأواخر والأوائل، ولو كانت على الترتيب لزال الاختيار».

#### تخير الأمة المعتقة تحت عبدٍ

[١٧١] - (وإذا عَتَقَتِ الأمة تحت العبد، فهي بالخيار، إن شاءت فارقت، وإن شاءت أقامت تحته، والفراق في ذلك طلاقٌ)

قال في شرح التّفريع [٢٠٠/٧]: «والفراق في ذلك طلاقٌ».

قال الأبهرى: لأنّه صار بيدها ما كان بيد الزوج من الفراق، وذلك هو الطّلاق، جعله إليها النبي ﷺ، كما لو جعل الزوج ذلك إليها بالتّملك أو الخيار، ثمّ اختارت نفسها، كان ذلك طلاقاً، فكذلك ما جعل لها رسول الله ﷺ من الخيار يكون طلاقاً.

ولأنّ الفسخ هو ما كان عن غلبةٍ لا عن اختيارٍ، إذ لها المقام مع زوجها، بخلاف ملك أحد الزوجين لصاحبه».

في الأمة تعتق وهي تحت حرٍّ أو عبدٍ

[١٧٢] - (ولا خيار لها إذا عتقت تحت الحرّ، وإذا أعتقت تحت العبد، ثم عتق زوجها قبل اختيارها لنفسها، سقط خيارها).

قال في شرح التفريع [٧/ ٢٠٤]: «قال الأبهرى: وإنما قال: لا خيار لها إذا عتقت تحت الحرّ؛ فلأنّ الحرّ مساوٍ لها في الحرمة والكمال، لا فضيلة لها عليه، ولا نقص عليها أن تكون تحته، كما عليها نقص أن تكون تحت عبدٍ، فلهذه العلة لم يكن لها خيار.

قال الأبهرى: ولا فصل أن يكون حرّاً أو يصير حرّاً بعد عتقها وقبل اختيارها في أنّه لا اختيار لها؛ لأنّه قد صار مساوٍ لها في الحرّية والحرمة والكمال وأحكام الزوجية».

#### اختيار الأمة نفسها قبل الدّخول يُسقط الصّدق

[١٧٣] - (فإن كان اختيارها لنفسها قبل الدّخول بها، فليس لها شيءٌ من صداقها). قال في شرح التفريع [٧/ ٢٠٥]: «قال الأبهرى: ولأنّها هي السّبب في منع زوجها من وطئها والاستمتاع بها، فلم يكن لها مهرٌ، بدلالة أنّ المرأة إذا ارتدت قبل الدّخول بها، فلا شيء لها من المهر، ولا خلاف في ذلك نعلمه.

وقال أيضاً في [٧/ ٢٠٦]: «قال الأبهرى: وإنما كان لها أن تختار إذا كانت في العدة؛ فلأنّ أحكامها أحكام الزوجات إذا كانت في عدةٍ من طلاقٍ رجعيٍّ، فإن اختارت نفسها فقد بانت منه، ولا تحل له حتّى تنكح زوجاً غيره».

#### باب العدة للمطلّقات

[١٧٤] - (وعدة المطلّقة التي تحيض وتطهر ثلاثة قروء، والأقراء هي الأطهار. فإذا دخلت المطلّقة في الدّم من الحيضة الثالثة، فقد انتقضت عدّتها، وحلّ نكاحها). قال في شرح التفريع [٧/ ٣٥٧]: «قال الأبهرى: ومما يدلّ على أنّ الأقراء هي الأطهار، قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وكانت العدة التي تعتدّ بها المرأة على ما أمر الله به عزّ وجلّ حال الطهر لا حال الحيض؛ لأنّها لا تعتدّ بالحيض إذا طلّقت فيه، وقد بين النبي ﷺ مراده في ذلك بقوله عليه الصّلاة والسّلام: «مُرّه

فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ مراد الله جل ذكره في الأقراء التي تعتد بها المرأة، وأن ذلك الطهر لا الحيض.

قال الأبهري: فإن قيل: فقد روي عن النبي عليه السلام أنه قال لزَيْنَب بنت جحش رضي الله عنها: «دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ»، ومحال أن يأمرها بترك الصلاة أيام الطُّهر، فعُلِمَ بهذا أن الأقراء الحيض؟

قيل له: لسنا ننكر أن اسم القُرء للحيض والطُّهر؛ لكننا نقول: إن الذي أريد أن تعتد به المرأة المطلقة هو الطُّهر، بالدليل الذي ذكرناه، والقُرء الذي تدع الصلاة فيه هو الحيض؛ لأن العرب قد تسمي الشيئين باسم واحدٍ، والشيء الواحد بأسماء. قال الأبهري: وقد قال جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أن الأقراء هي الأطهار، منهم: عائشة، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وأبان بن عثمان، وابن شهاب، وعروة ابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وابن قسيط، وربيعه، وغيرهم.

وقال في [٣٥٨ / ٧] أيضاً: «واختلف، هل تحل بنفس الدُّخول في الحيضة الثالثة: فقال ابن القاسم: وإذا دخلت المطلقة في الدَّم من الحيضة الثالثة، فقد انقضت عدتها، وحل نكاحها.

وقال أشهب: أحب إلي أن لا تنكح؛ لأنها ....

قال الأبهري: وروى مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَدَخَلَتْ فِي دَمِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَّكَتْ مِنْهُ وَبَرَّئَ مِنْهَا، وَلَا تَرْتُهُ وَلَا يَرْتُهَا».

وروى مالك، عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة: «أَنَّهَا نَقَلَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ [لعمر، فقال: لِعَمْرَةَ، فَقَالَتْ]: صَدَقَ عُرْوَةُ، وَقَدْ جَادَلَهَا فِي ذَلِكَ نَاسٌ فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَتَدْرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ؟، إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ».



وروى مالك، عن نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار: «أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى زَيْدٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدٌ: إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا، وَلَا تَرْتُهُ وَلَا يَرْتُهَا».

#### عِدَّةُ الْبَائِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ

[١٧٥] - (فَإِنْ كَانَتْ مَمَّنْ لَا تَحِيضُ لِيَأْسٍ أَوْ صَغِيرٍ، فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ عِدَّتُهَا).  
قال في شرح التفریع [٧/ ٣٦٠]: «قال الأبهري: وإِذَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] الآية، فلم يجعل الله تعالى العِدَّةَ على مَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْمَسِيسِ.

والمسيس هو الوطء في الفرج على ما يعرفه الناس ممن يجوز وطؤها. فأما من لا يجوز وطؤها، فكان فعله جنايةً وتعدياً، فليس هو الذي أباحه الله وأراده، وإذا كان كذلك، لم تكن عليها العِدَّة.

ولأنَّ العِدَّةَ أيضاً هي استبراء الرَّحِمِ، لجواز أن تكون قد عُلِقَتْ مِنَ الْوُطْءِ. وأما من تيقن أن مثلها لا تحمل، فلا عِدَّةَ عليها.

وأما المؤبسة والتي لم تبلغ المحيض، فعليهما العِدَّةُ لهذه العلة، وبنت خمس سنين أو أقل مُتَيَقِّنٌ أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ وَأَنَّهَا لَا تَطِيقُ الْوُطْءَ، فلا عِدَّةَ عليها.

وكذلك الأمة إذا اشترت فوطئت وهي صغيرة، فلا استبراء عليها؛ للعلم بأن زوجها غير مشغول بحمل، وأن الوطء لمثلها جنايةٌ وحرَجٌ، لا وطء في الحقيقة».

#### عِدَّةُ الْحَائِضِ

[١٧٦] - (وَإِنْ طَلَّقَهَا وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا، لَا تَدْرِي مَاذَا رَفَعَهَا، انْتَظَرْتَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، تِسْعَةَ أَشْهُرٍ مِنْهَا اسْتِبْرَاءٌ، وَثَلَاثَةُ عِدَّةٌ).

وإن طلقها فحاضت حيضةً أو حيضتين، ثم ارتفعت حيضتها لغير إياسٍ منها، استأنفت سنةً من يوم طهرت من حيضتها)

قال في شرح التفريع [٣٦٢ / ٧]: «واختلف إذا ارتفع حيضها لمرض: فروى ابن القاسم عن مالك: أنها تعتد سنة.

وذكر الأبهرى عن أشهب: أنها تعتد بالأقراء وإن تباعد.

فوجه قول ابن القاسم: هو أن المرض فيه عادة مستمرة بتأخر الحيض؛ إذ الأمراض تختلف.

قال الأبهرى: لأنها لما ارتفع حيضها لا تدري، هل ارتفع ذلك من إياس أو مرض أو غيره، فقد صارت مرتابة في حيضها، وحكم المرتابة أن تنتظر تسعة أشهر، ثم تنتظر ثلاثة أشهر.

ووجه قول أشهب: هو أن سبب ارتفاع الحيض معروف وهو الرضاع، فإن المرض يؤثر في ارتفاعه كما يؤثر الرضاع، وقد يكون فيه ما يحبس الدم ويحرقه، فكان كالرضاع.

وقال أيضاً في [٣٦٢ / ٧]: «ولو كان ارتفاعه لغير عارض، فإنها تنتظر سنة، تسعة أشهر منها استبراءً، وثلاثة عدّة؛ لأنها صارت من أهل الاعتداد بالشهور.

قال الأبهرى: ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَسَنَ مِنَ الْمَجِصِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ ﴿فَعَلِمَ بِهِذِهِ الْآيَةُ أَنَّ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بَعْدَ أَنْ تَسْتَبْرَأَ نَفْسُهَا بِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ؛ لجواز أن تكون حاملاً، فتعتد الأغلب من مدة الحمل في النساء، ثم تعتد عقبيه.

ولم يجز أن تقعد أبداً حتى يتبين أنها مؤيسة؛ لأن ذلك ضررٌ بها، لا هي ذات زوج ولا معتدة من زوج؛ لأنها لو كانت معتدة، لكانت إذا أتت بولد لزيادة على أكثر ما تحمل له النساء، للحق بصاحب العدة، وهو الزوج الذي طلقها، وليس يقول ذلك مخالفنا. فلا وجه لبقاء امرأة في غير عدّة من زوج ومنعها من التزويج؛ لأن ذلك ضررٌ بها، ولا يستفيد الزوج بعودها شيئاً؛ لأن الولد لا يلحق به، فقد زالت الفائدة في قعودها وترك تزويجها، وفي ذلك ضررٌ عليها، فكان أولى ما قيل في ذلك، ما قاله مالك رحمه الله؛

لأنّ في ذلك صلاحاً لها وللزوج، وهو الذي قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحكم به».

وقال في [٣٦٣/٧] أيضاً: «إن حاضت قبل تمامها ولو بساعة واحدة، حسبت ما مضى لها من وقت الطلاق إلى وقت حيضتها قرءاً، ثم استأنفت تربص تسعة أشهر استبراءً، وثلاثة عدّة».

قال الأبهري: إنّما ابتدأت التسعة أشهر من يوم حاضت الثانية؛ لأنّ حكم الشهور حينئذ ثبت لا ما قبل ذلك، فإن حاضت ثلاث حيضٍ فقد انقضت عدّتها، وإلا رجعت إلى الشهور، وهي التسعة للاستبراء، والثلاثة للعدّة.

وإن مضت سنةً ولا تحيض فيها، حلّت ولا تبالي، وإن حاضت بعد السنة بقليل أو بكثير».

#### عدّة المستحاضة

[١٧٧] - (وعدّة المستحاضة إذا طلقها زوجها سنةً كاملةً، تسعة أشهر استبراءً، وثلاثة عدّة، هي مثل التي ارتفعت حيضتها لغير إياسٍ منها).

ولو حاضت حيضةً، ثم انتظرت الحيضة الثانية فلم تأت، انتظرت سنةً من يوم طهرت، فإن أتتها الحيضة الثانية قبل انقضاء السنة، انتظرت الحيضة الثالثة، فإن حاضتها فقد انقضت العدّة، وإن حاضت قبل تمامها، حلّت بحيضها).

قال في شرح التفریع [٣٦٥/٧]: «قال الأبهري: ولأنّ المستحاضة في معنى المرتابة التي ذكرناها؛ لأنها لا تيقن هل تحيض أم لا، وهل الدم الذي تراه دم حيضٍ أو دم استحاضةٍ، وإذا كان كذلك، فقد صارت مرتابةً في حيضها، فوجب أن تجلس سنةً، تسعة أشهر استبراءً، ثم ثلاثة عدّة».

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه قال: «عدّة المُسْتَحَاضَةِ سنة».

وقد روى مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب أنّه قال: (عدّة المستحاضة سنة).

وهذا قول الحسن، والزَّهري، وطاوس، وعكرمة، وجماعةٌ من أهل العلم.  
وهذا إذا كانت مَمَّن لا تَمَيِّز بين الدَّمين، فأما إن كانت مَمَّن تَمَيِّز وكان لها قرءٌ معلومٌ، فإنَّها تعتدُّ به؛ لأنَّها من ذوات الحيض، فإذا عرفته بالتمييز، اعتدَّت به كغير المستحاضة».

### عدَّة الحامل

[١٧٨] - (وعدَّة الحامل وضعُ حملها، فإن تأخر انتظرت أبداً حتى تضع حملها وإن طال مدَّته.

وأكثر الحمل عند مالكٍ رحمه الله أربع سنين في أظهر الروايات عنه، وقد قيل: خمس سنين، وقد قيل: سبع سنين، والأول أصحُّ وأظهر.  
وإذا وضعت الحامل علقَةً أو مضغةً أو جنيناً ميتاً قد تبيَّن خلقه أو لم يتبيَّن، حلَّت بوضعه).

قال في شرح التفريع [٣٦٦/٦]: «واختلف في أكثر مدَّة الحمل على ثلاث رواياتٍ:....»

قال الأبهري: قال مالكٌ: «حدَّثني ابن عجلان، أنَّ امرأته وضعت له بطوناً لخمس سنين»، فلهذا قال مالكٌ: أكثر الحمل خمس سنين.  
وقال أيضاً: «وأما السَّبع فلم نقف على وجودها.  
قال الأبهري على هذه الرواية: إنَّه أمرٌ قد وُجد.

قال الأبهري: وأصل مدَّة الحمل - قليلة وكثيره -، ومدَّة الحيض والنَّفاس - قليلة وكثيره -، يُرجع فيه إلى الغالب من الموجود في النِّساء دون النَّادر، وليس يؤخذ ذلك بنظرٍ ولا قياسٍ، ولا أثر في ذلك صحيح عن النَّبي ﷺ ولا عن أصحابه، وإنَّما يُعمل في ذلك على الموجود في العادات والأزمنة والبلدان، والله أعلم.

وذكر عن ابن عبد الحكم: أنَّ أقصى مدَّة الحمل، ما جرت به عادة النِّساء؛ وذلك تسعة أشهر، وما جاءت به لأكثر منها فلا يلزمه؛ لأنَّ ذلك نادرٌ، والنَّادر لا يعتدُّ به».

## عدّة الأمة

[١٧٩] - (وعدّة الأمة ذات الحيض في الطلاق حيضتان، وإن كانت حاملاً فعدّتها وضع حملها، وإن كانت مؤيسةً أو صغيرةً يوطأ مثلها فعدّتها ثلاثة أشهر، ولا فرق في ذلك بين الحرّة وبينها.

وإن كانت مرتابةً أو مستحاضةً، فعدّتها سنةً، وهي في ذلك بمنزلة الحرّة المطلقة). قال في شرح التفريع [٣٦٨ / ٧]: «قال الأبهرى: لأنّ العدّة هي شيءٌ عليها كالحدّ الذي عليها، فوجب أن تكون على النصف، والحيضة ليس يتحصّل لها نصفها، فكانت حيضتان.

وطلاق العبد هو تطليقتان؛ لأنّ نصف تطليقةٍ ليس تتحصّل، فكانت تطليقتين. فأما إذا أمكن تنصيفه فالأمة فيه على النصف من عدّة الحرّة، وذلك عدّة الوفاة، على الأمة شهران وخمس ليالٍ.

وروى ابن وهب، قال: حدّثني داود بن قيس، قال: «سألت سالم بن عبد الله عن عدّة الأمة؟، فقالت حيضتان».

قال ابن وهب: وأخبرني رجالٌ من أهل العلم، عن عمر بن الخطاب، ويحيى بن سعيد، وابن شهاب، وربيعه، وغير واحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين مثله. وقال أيضاً: «وإن كانت عدّتها بالشهور، اعتدّت بثلاثة أشهر؛ إذ لا تبيّن الحمل في أقلّ منها....

قال الأبهرى لأنّه يقال: إنّ اللّبن يحدث لها في الشهر الثالث. ولو جُعِلت الأمة على النصف من عدّة الحرّة، لم يبرأ رحمها؛ لأنّها مدّة لا تبيّن فيها براءة الرّحم.

وإن كانت مرتابةً أو مستحاضةً، فعدّتها سنةً، تسعة أشهر استبراءً، وثلاثة عدّة. وإنّما قلنا: إنّ التسعة أشهر استبراءً؛ لأنّها غالب حال النساء في الحمل، فإذا مضت

لها، تبين أنها ليس بها حمل، فخطبت حينئذٍ بالأشهر لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَلِيسَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤] الآية.

### باب عدة الوفاة

[١٨٠] - (وإذا لم تحض المعتدة من الوفاة حيضةً في عدتها ولم ترتب بنفسها، انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم توفي عنها زوجها.

فإن ارتابت في نفسها أو أحست شيئاً تنكره في جوفها، انتظرت حتى تزول ربيتها). قال في شرح التفريع [٣٧٢ / ٧]: «قال الأبهري: لأن تأخير حيضها يجوز أن يكون للحمل، فعليها أن تقعد تسعة أشهر؛ لأن مدة الحمل في الأغلب، فإن لم ينكشف أنها حامل تزوجت حينئذٍ إن أرادت، ليس عليها أن تقعد أكثر من ذلك.

وعلى القول الآخر الذي يشترط الحيضة إذا مضى لها أربعة أشهر وعشراً، فقد حلت بذلك.

يدل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فلم يشترط غير ذلك.

وذكر ابن حارث في كتابه أنه قال: «اتفقوا في المرأة يتوفى عنها زوجها فتعتد أربعة أشهر وعشراً، ويكون أمر حيضتها أقل من ذلك، فتحتبس الحيضة عن وقتها، وتمضي الأربعة أشهر وعشراً ولم ترها إلا مستراة، ما لم تنكشف عنها الرية». عدة الكتابية المدخول بها.

[١٨١] - (وإذا توفي المسلم عن الكتابية وقد دخل بها، ففيها روايتان:

إحداهما: أنها تعتد أربعة أشهر وعشراً، كالحرّة المسلمة.

والرواية الأخرى: أنها تستبرئ نفسها بثلاث حيض).

قال في شرح التفريع [٣٧٤ / ٧]: «وجه القول بأنها تعتد أربعة أشهر وعشراً، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾

[البقرة: ٢٣٤] الآية، وهي من جملة الأزواج.

ولأنّها زوجة لمسلمٍ توفي عنها، فلزمها له عدّة الوفاة كالمسلمة.  
ولأنّ كلّ عدّةٍ لزمّت المسلمة لزمّت الكتابية عن المسلم، أصله وضع الحمل.  
ووجه القول بأنّ عليها الاستبراء بثلاث حيضٍ، هو أنّ العدّة بالشّهور عبادةٌ محضةٌ  
على المسلمة، فلم تلزم الكافر، كالصّلاة وغيرها.  
ولأنّ ما يتعلّق به حقّ النسب للمسلم هو الاستبراء، وذلك لازمٌ لها، فأما ما زاد عليه  
فحقّ لله تعالى، وذلك لا يلزم الكافرة.  
قال الأبهري: ولأنّ الله عزّ وجلّ إنّما خاطب بالعدّة المؤمنين في أزواجهم المؤمنات؛  
لأنّ الأغلب من تزويج المؤمنين إنّما هو للمؤمنات لا الكافرات؛ لأنّ تزويجهم  
بالكافرات نادرٌ، والكلام إنّما يخرج على الغالب، فلم تدخل في قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ الآية، فعليها أن تستبرئ نفسها بثلاث حيضٍ؛ لأنّ ذلك  
حقّ لله عزّ وجلّ فوجب؛ من أجل حقّ آدمي وهو النسب.  
فأما الأربعة أشهر وعشراً فهي حقّ لله عزّ وجلّ، لا مدخل للآدمي فيه؛ لأنّ ذلك عبادةٌ  
لا من أجل الاستبراء.

ألا ترى: أنّها تجب على الصّغيرة وليس منها استبراء، وحقوق الله عزّ وجلّ لا تلزم  
الكفار.

قال الأبهري: والأوّل أظهر.

### عدّة أمّ الولد

[١٨٢] - (وعدّة أمّ الولد من وفاة سيّدها حيضةٌ إذا كانت ممن تحيض، فإن كانت  
مؤبسةً من حيضها، فثلاثة أشهرٍ عدّتها، وإن كانت مرتابةً أو مستحاضةً فتسعة أشهرٍ  
عدّتها).

قال في شرح التفریع [٣٧٨/٧]: «قال الأبهري: فإن قيل: إنّ استبراء أمّ الولد مخالفٌ  
لاستبراء الأمة؛ لأنّها تُستبرأ في حال الحرّية، وليس كذلك الأمة، فأشبهت أمّ الولد  
إذا عتقت في الاستبراء الحرّة؛ لأنّهما جميعاً تستبرئان في حال الحرّية؟

قيل له: الحرّة وطؤها هو في حال الحرّية، وليس كذلك أمّ الولد؛ لأنّ وطأها في حال الرق، فأشبهت الأمة في الاستبراء؛ لأنّ الاستبراء إنّما هو للوطء، فإن كان للوطء حرمة كاملة، كان استبرأؤه كذلك، وإن كانت الحرمة غير كاملة، فكذلك استبرأؤه. والوطء لأمّ الولد والأمة قد استويا في الحرمة، فوجب أن تستبرئ مثلها؛ لاستوائهما في الحرمة».

### باب الانتقال والبناء في العدة

[١٨٣] - (وإن طُلِّقت الأمة طلاقاً بائناً، ثم أعتقت وهي في العدة، تثبت على عدة الأمة، ولم تنتقل إلى عدة الحرّة).

قال في شرح التفرع [٣٨٣ / ٧]: «قال الأبهرى: ولأنّ العدة إنّما تلزم المرأة بموت زوجها أو طلاقه إياها، وقد تموت أو تطلق على حسب حالها، وحرمتها سواء كانت حرّة أو أمة [ولا: لا] تتغير بحدوث حرّية؛ لأنّ العدة قد لزمتهما وهي أمة. ولو زنت وهي أمة، لزمها حدّ أمة، فلو عتقت قبل أن يقام عليها الحدّ، لم يتغير حدّها، فكذلك العدة».

ولو وقع العتق عليها قبل الطلاق، ثم طُلِّقت، فإنّها تعتد عدة الحرّة قولاً واحداً».

في الأمة المطلقة تعتق أو يموت عنها زوجها أثناء عدتها

[١٨٤] - (وإذا طُلِّقت الأمة طلاقاً رجعيّاً، ثم عتقت في العدة، ثم مات عنها زوجها بعد عتقها وقبل انقضاء عدتها، اعتدت من وفاة زوجها عدة الحرّة، أربعة أشهر وعشراً).

قال في شرح التفرع [٣٨٤ / ٧]: «قال الأبهرى: لأنّ زوجها مات وهي حرّة، فوجب عليها عدة الحرائر في الوفاة؛ لأنّ الوفاة توجب العدة، بخلاف العتق».

عدة المرأة التي طُلِّقت ثم ارتجعت ثم طُلِّقت

[١٨٥] - (ومن طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم راجعها في العدة، ثم طلقها بعد الرجعة وقبل أن يطأها أو بعد أن وطئها، فذلك كلّ سواء، وتستأنف العدة من الطلاق الثاني).



قال في شرح التفریع [٣٨٤ / ٧]: «قال الأبهري: لأن المطلقة التي عليها الرجعة حكمها حكم الزوجات، فإذا ارتجعها فقد عادت إلى ما كانت عليه من جواز الوطء والزوجة، لم يزل من حرمتها وأحكامها شيء، فمتى طلقها استأنفت العدة. وسواء وطئها بعد الرجعة أم لا؛ لأن العدة الأولى قد بطلت وهدمتها الرجعة، ولا خلاف عندنا في ذلك».

#### باب الإحداد

[١٨٦] - (ولا إحداد على مطلقة، رجعية كانت أو بائنة، وإنما الإحداد على المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بانقضاء شهورها أو وضع حملها).

قال في شرح التفریع [٣٨٦ / ٧]: «قال الأبهري: وروينا عن ابن عمر أنه قال: «تَتَّيَّبُ وَتَتَزَيَّنُ وَتُعَايِظُ بِذَلِكَ زَوْجَهَا»، وروينا ذلك عن غيره، وعن جماعة من العلماء. وإنما منعت المعتدة في الوفاة من الطيب والزينة ولم تمنع منه في الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح وموقعان فيه، فنهى عنهما ليكون الامتناع منهما زاجراً عن النكاح لما كان الزوج في الوفاة معدوماً لا يحامي عن نسبه ولا يزجر عن زوجته، بخلاف المطلقة الذي هو حي ويحتفظ على المطلقة لأجل نسبه، فاستغنى بوجوده عن الآخر.

[١٨٧] - (قال مالك: وعلى المرتبة الإحداد حتى تخرج من زينتها).

قال في شرح التفریع [٣٨٧ / ٧]: «قال الأبهري: لأنها مرتبة، فهي في العدة».

[١٨٨] - (قال مالك: وإذا اضطرت الحاد إلى الكحل بالإثمد، فلا بأس به، تكتحل بالليل وتمسحه بالنهار، ولا يصلح أن يكون فيه مسك).

قال في شرح التفریع [٣٨٨ / ٧]: «قال الأبهري: وإنما قال ذلك؛ لأن الإثمد زينة، فلا يجوز أن تكتحل به المتوفى عنها زوجها، إلا من ضرورة فتكتحل بالليل؛ لأنه لا يرى، وتمسحه بالنهار، لأنه يرى؛ لما أمر النبي ﷺ أم سلمة بذلك لضرورتها إليه. ولا تدخل الحمام، ولا بأس أن تستحد».

وقال في [٣٨٩ / ٧] أيضاً: «واختلَف في الكحل إن كان بها رمدٌ:

فقال مالكٌ في كتاب مختصر ابن عبد الحكم: لا تكتحل بإثمدٍ فيه طيبٌ وإن اشتكت عينيها.

قال الأبهري: لأنَّ ذلك طيبٌ وزينةٌ، وهي ممنوعة من ذلك؛ لأنَّها ممنوعةٌ من التزويج ودواعيه وهو الطيب والزينة.

وقال أيضاً: لا تجعل الصبر على عينيها إلا أن تضطر إليه، فتجعله بالليل وتمسحه بالنهار.

قال الأبهري: وقد أمر النبي ﷺ أم سلمة أن تكتحل بالصبر بالليل وتمسحه بالنهار، لحاجتها إلى ذلك».

[١٨٩] - (ولا بأس بلباس البياض والسود، والدكن والكحليات)

قال في شرح التفریع [٣٨٨ / ٧]: «قال الأبهري: لأنَّ البياض لا بد للناس منه، وهو المستحب لهم لبسه، كما قال النبي ﷺ.

ولا بأس أن تلبس الحادَّ البياض من كل شيء، وكان بعض شيوخنا يمنع الجيّد من البياض.

وتحقيق ذلك: أن تُمنع ممّا هو زينةٌ عادةً، وتجتنب كلّ امرأةٍ أفرح لباسها، فليس هنّ فيه سوءاً، إذ الفقيرة ليست كالغنيّة، فيكون الإحداذ عليها على قدر حالها».

باب السكْنى في العدة

[١٩٠] - (ولا يجوز لمعتدةٍ من طلاقٍ أو وفاةٍ أن تنتقل من بيتها الذي كانت فيه قبل الوفاة أو الطلاق حتّى تنقضي عدّتها، إلا أن تخاف عورة منزلها أو ما أشبه ذلك ممّا لا يمكنها المقام معه، فتنتقل من منزله إلى غيره، وتقيم في الموضع الذي انتقلت إليه حتّى تنقضي عدّتها)

قال في شرح التفریع [٣٩١ / ٧]: «قال الأبهري: وإنّما أريد - والله أعلم - بكونها في بيتها؛ ليعلم جيرانها أنّها في العدة، فلا يمكنها التزويج إن أرادته في العدة؛ لأنّهم

يمنعونها من ذلك وينكرون عليها، فإذا انتقلت عنهم وتباعدت، لم يُعلم أنّها في عدّة، وأمكنها أن تتزوَّج إن أرادت ذلك واستحلّته».

وقال في [٣٩٢ / ٧] أيضاً: «وإنّما أجزنا لها الانتقال إذا خافت عورة منزلها؛ لأنّها ضرورةٌ وتغريُّ بالنّفس أو بالمال.

قال الأبهرى: والضرورة تجوز معها ما لا يجوز مع غيرها، كأكل الميتة، والفطر والقصر في السّفر.

وكذلك إذا أخرجها مالك المنزل، لأنّ الخروج يلزمها».

انتقال المعتدّة من بيت الزوجيّة أثناء العدّة

[١٩١] - (وإذا توفي البدوي عن امرأته وهي في البادية، اعتدّت في بيتها، فإن انتقل أهلها، فلها أن تنتقل معهم، وإن انتقل أهل زوجها، لم تنتقل معهم. وإن كانت في حضرٍ وقرارٍ، لم يجز لها أن تنتقل مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتّى تنقضي عدّتها).

قال في شرح التفرّيع [٣٩٧ / ٧]: «قال الأبهرى: وإنّما قلنا: إنّها تنتقل مع أهلها؛ لئلا تبقى وحدها في البادية فيلحقها في ذلك ضررٌ وتخاف التّلف على نفسها إذا بقيت مع غير أهلها وانتقل أهلها.

فإن انتقل أهل زوجها خاصّة، لم تنتقل معهم إذا كان معها أهلها، وإن لم يكن معها أهلها، انتقلت معهم وثبتت على ما مضى من عدّتها».

وقال في [٣٩٧ / ٧]: «فإن كانت في حضرٍ وقرارٍ، لم يجز لها أن تنتقل مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتّى تنقضي عدّتها.

قال الأبهرى: لأنّها لا تخاف على نفسها في الحضر التّلف والضّيعاء».

باب الاستبراء

[١٩٢] - (ومن اشترى أمةً يوطأ مثلها، فلا يطؤها حتّى يستبرئها.

فإن كانت ممّن لا تحيض من إياسٍ أو صغرٍ، فثلاثة أشهرٍ براءتها.

وإن كانت ممّن تحيض فارتفعت حيضتها لغير إياسٍ، فتسعة أشهرٍ براءتها.

وإن كانت حاملاً، فبراءتها أن تضع حملها)

قال في شرح التفریع [٣٩٨ / ٧]: «قال الأبهری: وروی عن عليّ رضي الله عنه أنّه قال: «تُسْتَبْرَأُ الْأَمَةُ بِحَيْضَةٍ»، وهو قول عمر، وعثمان، وعبادة بن الصّامت، وابن عمر، وهو قول جماعةٍ من التابعين.

والمعنى في ذلك - والله أعلم - : هو أن يعلم الذي ملكها براءة رحمها إذا استبرأها؛ لثلاثا يقدم على فرج لا يدري هل هو مشغولٌ بماء غيره، وقد نهى النبي ﷺ فقال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَسْقِيَنَّ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ».

ولمّا جاز أن تكون حبلً من غيره، لم يجز أن يقدم على وطئها».

وقال في [٣٩٩ / ٧]: «وإن كانت ممّن لا تحيض لصغيرٍ أو كبيرٍ، فاستبرأؤها ثلاثة أشهرٍ.

قال الأبهری: لأنّ الثلاثة أشهر جعلت بدلاً من الحيض، فلمّا عدمت الحيض، جعل لها من الشهور ما يُعلم به هل هي حاملٌ أم لا، وذلك ثلاثة أشهرٍ».

قال الأبهری: لأنّه يقال إنّ اللبن ينزل في الشهر الثالث، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنُ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤] الآية.

وكذلك الأمة إذا عدم حيضها، استبرأت بما قد جعل بدلاً من الحيض إذا عدم وهو ثلاثة أشهرٍ.

وإن استرابت، قعدت حتى تزول ربتها؛ لأنّه لا يجوز أن يقدم على فرج لا يعلم براءته».

وقال في [٤٠١ / ٧]: «وإن كانت مرتابةً، فلا تخلو الرّبية من وجهين:

إمّا أن تكون مرتابةً بتأخير الحيض، أو بحسّ البطن.

فإن كانت بتأخير الحيض، فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قال: تستبرأ بتسعة أشهر.

قال الأبهري: لأنها مدة الحمل في الأغلب، فإذا مرت بها ولم ينكشف حملها ولم ترتب، جاز له وطؤها؛ لأن تأخير حيضها ليس من أجل الحمل.

استبراء الزانية والمغصوبة على نفسها

[١٩٣] - (وإذا زنت الحرّة أو غُصبت على نفسها، وجب عليها الاستبراء من وطئها

بثلاث حيض، ولا يجوز لها إن لم تكن ذات زوج أن تنكح حتى تستبرئ نفسها.

وإن كانت ذات زوج، امتنع زوجها من وطئها حتى ينقضي استبراؤها.

وإن كانت أمة، استبرأت نفسها بحيضة، كانت ذات زوج أو غير ذات زوج).

قال في شرح التفریع [٤٠٢ / ٧]: «قال الأبهري: لأن استبراء الحرّة إنّما يكون بثلاث

حيض، فعليها أن تستبرئ نفسها بثلاث حيض؛ لئلا يدخل ماءً صحيحاً على ماءٍ فاسدٍ.

وسواءً كانت ذات زوج أو لم تكن ذات زوج.

وقيل: بحيضة واحدة؛ لأن الزائد على الحيضة في العدة تعبدٌ، وهاهنا إنّما هو استبراء

محض.

فإن كانت ذات زوج، امتنع زوجها من وطئها حتى يستبرئها، وإن لم تكن ذات زوج،

لم يحل أن تنكح حتى تستبرئ نفسها؛ خوفاً من اختلاط النسب، وقد قال ﷺ: «من

كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسقي ماءه زرع غيره».

## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: المختصر الكبير لعبد الله بن عبد الحكم رحمه الله	١١
المطلب الأول: ترجمة الإمام، أبي محمد، عبد الله بن عبد الحكم رحمه الله	١١
المطلب الثاني: التعريف بكتاب المختصر الكبير:	١٥
المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية.	٢٢
المطلب الرابع: منهج التحقيق	٢٤
المطلب الخامس: النسخ المطبوعة من المختصر الكبير لابن عبد الحكم	٢٦
المبحث الثاني: شرح المختصر الكبير، لأبي بكر الأبهري رحمه الله	٢٧
المطلب الأول: التعريف بالشيخ أبي بكر الأبهري رحمه الله	٢٧
المطلب الثاني: التعريف بكتاب شرح المختصر الكبير لأبي بكر الأبهري رحمه الله	٣٢
المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية.	٤٢
المطلب الرابع: منهج التحقيق	٤٩
المطلب الخامس: النسخ المطبوعة من شرح المختصر الكبير	٥٢
نماذج من صور المخطوطات	٥٣
أولاً: صور المخطوطة الأزهرية	٥٥
ثانياً: صور من مخطوطة مكتبة جوته	٦١
ثالثاً: صور من نسخة القرويين لمختصر ابن عبد الحكم	٦٥
النص المحقق	٦٧
[من كتاب الزكاة]	٦٩
باب زكاة التجارة	٧٦

الموضوع	رقم الصفحة
باب ضمان الزكاة.....	٨٤
باب ما لا يُضمَّن من الزكاة.....	٩٢
باب زكاة أموال اليتامى.....	٩٧
باب زكاة المعادن والركاز.....	١٠٨
زكاة الماشية.....	١١٥
زكاة الغنم.....	١٢٢
زكاة البقر.....	١٢٣
باب زكاة الخلطاء.....	١٢٧
زكاة العوامل.....	١٣٦
زكاة الفطر.....	١٦٩
باب عشور أهل الذمة.....	١٨٩
باب قسَمِ الصَّدَقَاتِ.....	١٩٧
كتاب الصَّامِ	٢٣
كتاب الحج من مختصر عبد الله بن عبد الحكم الكبير	٢٧٥
ما جاء في الحج	٢٧٥
باب ما جاء في رفع الصوت بالإهلال.....	٢٨٦
باب ما جاء في اللباس للمحرم.....	٢٩١
باب ما جاء في الطيب في الحج.....	٢٩٩
ما جاء في قتل القمل والبراغيث للمحرم.....	٣٠٤
باب ما يقتل المحرم من الدواب وما لا يقتل.....	٣٠٩
باب في استسعاط المحرم وحجامة.....	٣٢٥
باب في الفدية للمحصر.....	٣٢٨
باب في الصبي يحج.....	٣٥١

الموضوع	رقم الصفحة
باب ما جاء في قتل الصّيد للمحرم	٣٥٨
باب ما جاء في قطع شجر الحرم	٣٨١
باب ما جاء في حج المملوك	٣٩٧
باب ما يفسد الحج	٤٠١
باب ما جاء فيمن أحصر	٤١٤
باب ما جاء في العمرة	٤٣٤
باب ما جاء في طواف الحائض	٤٤١
باب ما جاء في الاستطاعة إلى الحج	٤٤٧
باب ما جاء في الرجل يحج عن الرجل	٤٥٣
باب ما جاء في غسل المحرمين لدخول مكة	٤٥٦
باب ما جاء في الطواف	٤٥٧
باب ما جاء في الطّواف بعد العصر والصّبح	٤٦٧
باب ما جاء في استلام الركن	٤٧٦
باب ما جاء في الخروج إلى منى وعرفة	٤٨٤
باب ما جاء في قصر الصلاة وإتمامها	٥٠٠
باب ما جاء في رمي الجمار	٥٠٥
باب ما جاء في تقليد البدن ونحرها	٥١٥
باب ما جاء في الهدى يعطب	٥٤٢
باب ما جاء في الحلاق	٥٥١
باب ما جاء في الإفافة	٥٦٥
باب ما جاء في وداع البيت	٥٧٨
كتاب النّكاح	٥٨٧
باب الطلاق إلى أجل وشهادة الأبداد	٧٥٧
فهرس الموضوعات	٨٢١



